في

النظريات والنظم السياسية

دكتور محمد عبد المعز نصر

رئيس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية
بجامعة الاسكندرية
وأستاذ فلسفة السياسة بجامعة بيروت العربية

١٩٨١

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص. ب ٧٤٩

في
النظريات والنظم السياسية

دكتور محمد عبد المعز نصر
رئيس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية
بجامعة الاسكندرية
وأستاذ فلسفة السياسة بجامعة بيروت العربية

١٩٨١

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص . ب ٧٤٩



الى زوجتي

تصـــدير

لقد اتخذنا في هذا الكتاب المنهج الذي أشار به هارولد لاسكي Harold Laski في دراسة السياسة بقوله :

« Much the best way to study politics is by reading critically its classical texts ».

أي إن خير طريقة لدراسة السياسة تقوم على القراءة الناقـــدة لمراجعها الكلاسيكية . ففي فصول هذا الكتاب التي تدور حول الدولة في نظريتها وتنظيمها ، حاولنا أن نوجه نظر القارىء ونركزه على معالجة كبار المفكرين السياسيين في القديم والحديث للمسائل والقيم التي رأينا تناولها بالعرض والتحليل . وقد لمسنا في تجربتنا الطويلة بتدريس السياسة أثر هذا المنهج بين الطلاب ، فهم وإن كانوا يتهيبونه بادىء الأمر ، إلا أن أصالة المراجع الكلاسيكية وشمولها ، وما تهيئه من اتصال مباشر بمعين الفكر ومصادره سرعان ما تثير خيالهم ، وتدرب أذهانهم على الفهم المستقل وتفتح أمامهم أبواب التفسير والتأويل وتجعل من عملية المعرفة السياسية متعة نفسية فوق الرضى العقلي وسعة الأفق التعليمي . وذلك لأن هذه المراجع إنما يعبر كل منها عن تجربة تاريخية مباشرة في محاولة جادة لبلوغ الحلول المناسبة لمشاكل المجتمع التنظيمية والقيمية على أسس من التصورات والأفكار السائدة . وهي بهذا تعطي ثقافة سياسية كلية تتجاوز في عموميتها

الانفلاقات التجزيئية التي تمخض عنها التخصص المتعدد في السياسة من نظرية سياسية ونظم سياسية وتاريخ للفكر السياسي وحكومات مقارنة وغير ذلك .

وقد حاولنا أن نستكمل هذا المنهج لأغراض الدراسة والضرورة التي تمليها الحاجات الجامعية بأن نضيف إلى كل فصل المعلومات الأساسية الواجب الألمام بها تمهيدا للتعمق والفهم الواعي الذي تقدمه المراجع الكلاسيكية . كما أن طبيعة بعض فصول هذا الكتاب قد فرضت المنهج المدرسي البحت مثل الفصل الأول عن الدولة ، والفصل الثامن عن الدولة والمذهب الفردي والفصل الرابع عشر عن النظام الدولي في القرن العشرين ، والفصل الخامس عشر عن النظم السياسية والتقسيم الجغرافي للسلطة ، والفصل السادس عشر عن تنظيم الدولة وأنماط السلطة .

وعلى هذا النحو ، لم يقصد بدراسة النظرية السياسية والنظم السياسية أن تكون مجرد دراسة تاريخية أو أكاديمية ، وإنما يرجى أن يجد واقعنا العربي الحاضر عونا وإلهاما في الأساليب والتصورات التي رأينا في حدود الظروف التعليمية هذا العام أن نقصر عرضنا لها ، والتي حاولت بها التجربة الغربية في الحكم أن تعالج المجتمع والدولة والفرد وما بينها جميعا من نسيج العلاقات المتبادلة في إطار من المبادىء والأنظمة الملائمة . ولا يسعنا لهذا السبب إلا أن نكرر في جامعة بيروت العربية القول الذي سبق أن أكدناه في جامعات مصر وجامعة الكويت بأن الحاجة في بلادنا العربية إلى علم السياسة لم تكن في أي وقت مضى بأشد مما هي عليه الآن ، وذلك لما يعرض لنا مع العالم بأجمعه من قوى التغيير وضغوط البناء والتنظيم في الدولة الحديثة ، وما تطالب به العلوم الاجتماعية من مساهمة مستنيرة إيجابية في الحضارة المعاصرة .

وإنه ليسرني أن أقدم أصدق الشكر إلى السيد مصطفى محي الدين كريديه ، صاحب دار النهضة العربية في بيروت ، على ما أسدى من جهد سمح كريم في نشر هذا الكتاب .

بيروت ، يناير ، ١٩٧٢ — **دكتور محمد عبد المعز نصر**

الفَصْل الأوّل

الدولــة



إن الدولة هي أقوى النظم والمؤسسات الاجتماعية وأعمّها . فحيثما عاشت الكائنات البشرية سوياً فترة من الزمن ، فإننا نجد هنالك التنظيم والسلطة. وحيثما نجد التنظيم والسلطة، فهنالك تتوافر لدينا نواة الدولة . وان الأسكيمو هم المثال البارز لشعب يكون مجتمعاً ولكنه لا يكون دولة، وهم الشعب الذي ينتمي على حد تعبير توينبي الى حضارة توقفت عن النمو .

وكما علمنا الكتّاب اليونانيون ، تعد الدولة نظاماً أو مؤسسة طبيعية وضرورية. والدولة طبيعية بمعنى أنها نشأت من الغرائز الأولية عند الإنسان وانها نماء تدريجي . ويقرر أرسطو أن الانسان بالطبيعة كائن سياسي ؛ فالأسرة الأصلية في رأيه قد تطورت حتى أصبحت قرية، وعندما ترابطت قرى كثيرة نشأت المدينة أو الدولة ؛ فكل مدينة أو دولة هي عمل من أعمال الطبيعة . ويرى أرسطو أن كيان الإنسان لا يتحقق إلا بمعيشته في دولة ، لأن من لم يكن عضواً في دولة أو لم يكن صالحاً لأن يكون عضواً في دولة إنما يكون إما الهاً أو حيواناً، فهو إما فوق الدولة أو تحتها .

ويتحدث الكتاب المحدثون أحياناً عن الغريزة السياسية للإنسان . ويعنون بذلك أن الدولة تستمد جذورها من الدوافع الطبيعية عند الإنسان وأنه لا يستطاع اقتلاعها بسهولة . فنحن نولد في الدولة ، ولا نختارها عادة ، كما أنه ليس من حقنا

أن ندعي الانفصال عنها . وإن سبنسر لعلى خطأ حين يقول إن الفرد له الحق في تجاهل الدولة .

وإن الدولة ضرورية لنمو الإنسان وتطوره . فبدون الدولة لا يستطيع الإنسان أن يبلغ ذروة الكمال . ويذهب أرسطو الى أن الدولة أتت الى الوجود أولاً لكي يمكننا أن نعيش، ولكنها استمرت في الوجود لكي يمكننا أن نعيش معيشة سعيدة. فهو يقول ان الدولة تأتي الى الوجود ناشئة من الحاجات الضرورية للحياة ، وتستمر في الوجود من أجل الحياة الطيبة . وبتعبير آخر يرى أرسطو أن إرضاء الحاجات الاقتصادية هو السبب الرئيسي لوجود الدولة أول الأمر ، ولكن استمرارها يقوم على حقيقة أنه لا غنى عنها للحياة الطيبة أو لحياة السعادة والنبل . وإن هذه المعاني التي برر بها أرسطو قيام الدولة إنما تردد ما أكده استاذه أفلاطون من قبل ، حين ذهب الى أن ضرورة قيام الدولة تستند الى حقيقة أنه لا يستطيع انسان أن يكتفي اكتفاء ذاتياً . فحاجة الانسان الى التعاون الاجتماعي والجهد الجماعي في مرحلة معينة من مراحل التطور انما تعبر عن نفسها في الدولة .

وإذ أننا قلنا إن الدولة هي أقوى النظم والمؤسسات الاجتماعية وأعمها وأنها طبيعية وضرورية ، فما هي اذن الدولة ؟

(أ) الدولة والمجتمع :

ان معرفتنا بالدولة يستلزم التمييز بينها وبين المجتمع ، ثم بينها وبين الحكومة ، ثم بينها وبين الأمة . فأولاً : ان الدولة ليست متوحدة مع المجتمع . ويلاحظ ارنست باركر Ernest Barker ان المجتمع والدولة يستهدفان تحقيق نفس الغرض الأخلاقي ومن ثم فهما يمتزجان ويستعير كل منهما من الآخر ، ويذهب الى أن مجال المجتمع هو التعاون الاختياري ، وأن نشاطه يقوم على الإرادة الطيبة وان منهجه يعتمد على المرونة على حين أن مجال الدولة هو العمل الآلي وان نشاطها يقوم على القوة وأن منهجها يتصف بالجمود . ولم تكن الدولة متميزة عن المجتمع عند المفكرين الاغريق الأوائل . ويمكن تفسير هذا التوحد بين الدولة - والمجتمع في نظرهم

بالظروف الخاصة التي سادت في دولة المدينة اليونانية . فدولة المدينة كانت صغيرة في الحجم ومندمجة في السكان . وكان المواطنون يعرفون بعضهم بعضاً شخصياً ويجتمعون سوياً في اجتماعات عامة لتشريع القوانين واختيار الحكام . وكانوا مترابطين ترابطاً وثيقاً بواسطة المصالح المشتركة . وكانت المشاكل التي تواجههم بسيطة في طبيعتها . وفي مثل هذه الظروف كان من الطبيعي عند الإغريق أن يعتبروا الدولة الوعاء الذي يشتمل على حياة الإنسان جميعها . وكان موقف الإغريق من مدينتهم أو دولتهم يتمثل في القول « انها ملكنا ونحن ملكها » . ولقد كانت المدينة تؤدي وظائف متعددة ، اذ أنها كانت الدولة والكنيسة والمدرسة جميعاً في واحد . كما كانت الحياة الاجتماعية بالنسبة للإغريق حياة المواطنة . وان النظرية الإغريقية عن المجتمع كانت نظرية « مجتمع الدولة » القادر على كل شيء ، وقد عكس هيجل في الأزمان الحديثة ترتيب هذا المصطلح وطوّر فكرة « دولة المجتمع » التي مهدت الطريق للنظام السلطاني الشمولي .

ومهما كانت المبررات التي جعلت الإغريق يوحدون بين الدولة والمجتمع ، فإنه ليس لدينا اليوم مثل هذه المبررات . فالدولة ان نحن فسرناها تفسيراً دقيقاً ما هي الا نظامي سياسي . فهي مجتمع منظم تنظيماً سياسياً . وان المجتمع في الواقع قد يكون أوسع وأضيق من الدولة . اذ أنه يستعمل للدلالة على المجتمع البشري كله ، مثلما يستعمل لوصف جماعة القرية الصغيرة . وبمعناه الأوسع يتجاوز الدولة الفردية والحدود القومية كالمجتمع الاسلامي مثلاً .

وإن الدولة هي جزء من المجتمع ولكنها ليست شكلا للمجتمع . فهي أكثر من عدد من الأفراد صادف أنهم يعيشون سوياً ولكنهم مترابطون ترابطاً مفككاً . وانما هي عدد من الناس مجتمعون سياسياً ومنظمون في ظل شكل من أشكال الحكومات وعن طريقه ، ويشغلون جزءاً معيناً من سطح الأرض . ويمارس المجتمع سلطته الى حد كبير من خلال التقاليد . أما الدولة فتمارس سلطتها من خلال القوانين التي تشرع وتنفذ بواسطة الحكومة . وان الدولة هي الأداة الوحيدة التي تستطيع استعمال القوة بأسلوب شرعي ، أما المجتمع فيستطيع أن يستعمل فقط الإقناع أو النفوذ

المعنوي والنفي أو الطرد الاجتماعي ، فهو لا يستطيع أن يسجن انساناً لانتهاك متطلباته . ولهذا كان التمييز المذكور الذي قدمه أرنست باركر بين الدولة والمجتمع من ناحية المجال والطاقة والمنهج تمييزاً ذا دلالة معبرة. وكما يقول ماكيفر Mac Iver « ان الدولة بناء غير مماثل للمجتمع أو متساو معه في الامتداد ولكنه مشيد داخله كنظام محدد لبلوغ أهداف معينة . » وان أهمية الدولة بالنسبة للمجتمع قد وجدت تعبيراً واضحاً في قول أرنست باركر « ان المجتمع متماسك بعضه مع بعض بواسطة الدولة ، وان هو لم يتماسك على هذا النحو فإنه لا يستطيع الوجود » .

ويمكننا أن نأخذ بالموجز الذي أوجزه أرنست باركر في التفريق بين الدولة والمجتمع في كتابه « مبادىء النظرية الاجتماعية والسياسية » اذ أبان الاختلاف بينهما من ثلاثة وجوه : (١) الغرض أو الوظيفة ، و(٢) التنظيم والبناء و(٣) المنهج. فمن ناحية الغرض تعد الدولة اجتماعاً قانونياً يعمل أساساً لتحقيق الغرض القانوني الذي يقوم على وضع نسق دائم للقانون والنظام وتنفيذه . ولكن المجتمع باشتماله كما هي الحال على عدة من التنظيمات الاجتماعية يعمل على تحقيق عديد من الأغراض غير الغرض القانوني . وان هذه الأغراض المتعددة فكرية وأخلاقية ودينية واقتصادية وجمالية وترفيهية واجتماعية وغير ذلك . وقد تكون العضوية في الدولة والمجتمع نفس العضوية . ولكنها تختلف في كل منهما فيما يتصل بالغرض . ويعبر أرنست باركر عن ذلك بقوله « ان الدولة توجد لتحقيق هدف واحد عظيم ولكنه وحيد ، وانما يوجد المجتمع لتحقيق عدد من الأغراض بعضهـا عظيم وبعضها صغير ، ولكنها جميعاً في مجموعها عميقة ورحبة » .

أما من ناحية التنظيم ، فإن الدولة منظمة واحدة — قانونية ، على حين أن المجتمع يشتمل داخله على منظمات كثيرة . ويرجع ذلك الى طبيعة تكوين المجتمع والدولة . فالمجتمع أكثر أشكال التنظيمات البشرية عمومية ؛ وهو نتاج رغبة الإنسان الغريزية في الاجتماع ، والناس يجتمعون لأغراض كثيرة . وان الاجتماع السياسي هو أحد هذه الاغراض ، وبتعبير آخر فان الدولة واحدة من هذه الجماعات التي تؤلف المجتمع ؛ وهي توجد داخل المجتمع ، وهذا يتضمن

أن المجتمع سابق على الدولة ، وانه يشتمل على جميع الجماعات منظمة كانت أو غير منظمة. وعندما يصبح المجتمع منظماً تنظيماً سياسياً يصبح دولة اذا استكملت شروط قيام الدولة . والمجتمع بصفته العامة يشتمل على حياة الانسان كلها ، وعلى جميع الروابط الاجتماعية التي تربط الناس بعضهم الى بعض كالأسرة والطائفة والكنيسة والنادي وغير ذلك .

وفيما يتصل بالمنهج ، كما سبق أن ذكرنا ، فإن الدولة تستخدم منهج الإكراه او الإجبار ، أما المجتمع فيستخدم العمل الاختياري . وان الأغراض التي يوجد المجتمع من أجلها تجعل مناهج الاقناع أمراً ضرورياً ، كما أن تعدد تنظيماتــه تعطي فرصة وافرة للاعضاء لأن يتركوا منظمة ويلتحقوا بأخرى ان استخدم الإكراه أو حاوله القائمون عليها . فمجال المجتمع على هذا النحو أوسع كثيراً من مجال الدولة . واذا ما توحد المجتمع الدولة ، فان ذلك يعني أن الحكومة – وهي الدولة فيما يتصل بأغراض الإدارة العملية على حد تعبير هارولد لاسكي – تستطيع أن تفرض أي شيء على الشعب ، كأن يلبس الناس جميعاً نوعاً خاصاً من الزي أو أن يأكلوا نوعاً خاصاً من الطعام أو أن يتبعوا نوعاً معيناً من الدين .

(ب) الدولة والحكومة :

إننا في حديثنا العادي نستعمل مصطلحي الدولة والحكومة كل مكان الآخر. ولكن تأمل لحظة يكفي لبيان أنهما ليسا شيئاً واحداً . فالحكومة أداة الدولة . ولقد جاء في حكم من أحكام المحكمة العليا الأمريكية التمييز الآتي بين الدولة والحكومة « ان الدولة ذاتها شخص مثالي ، غير محسوس وغير مرئي وغير قابل للتغير . أما الحكومة فهي وكيلة عن الدولة ، وفي دائرة وكالتها تعد ممثلاً كاملاً ، ولكنها خارج هذه الدائرة تعتبر اغتصاباً خارجاً على القانون » والحكومة على حد تعبير روسو ما هي إلا « اداة حية » وهي التنظيم العملي للدولة الذي تشكل عن طريقه ارادة الدولة ويعبر عنها وتتحقق . وان اهداف الدولة وأغراضها تنفذ عن طريق الأداة الحكومية. فبدون الحكومة لا يقوم وجود للدولة. فالدولة تجريد الى حد كبير ،

ولكن الحكومة واقع يدرك بالحواس . والدولة دائمة وثابتة على حين أن الحكومة مؤقتة. وإن التغيرات في شكل الحكومة لا تعني تغيرات في استمرار الدولة .

وإن الطرق الرئيسية التي قد تتوقف بها الدولة عن الوجود هي :

١ – الغزو الذي يتبعه الاندماج

٢ – الاختيار الذاتي

٣ – تدمير إقليم الدولة أو تدمير سكانها

والأمثلة على ذلك بالتوالي هي :

١ – ادماج مملكة هانوفر في بروسيا بعد غزوها في سنة ١٨٦٦ .

٢ – اتحاد دول ايطاليا الصغيرة في مملكة ايطاليا

٣ – تهديد وليم أف أورانج بأنه سيقطع سدود الأراضي الواطئة ويدمر البلاد مفضلاً ذلك على رؤيته اياها مغزوة بواسطة الاسبان .

وان سلطة الحكومة ليست أصلية ، وانما هي مشتقة من الدولة . وكما يقول لاسكي « ان الحكومة تقوم لتنفيذ أغراض الدولة . فهي ليست ذاتها القوة القاهرة العليا ، وانما هي مجرد جهاز الادارة الذي يحقق أغراض تلك القوة » وان وظائف الحكومة وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية . وما الحكومة الا تعبير عن عبقرية الشعب .

(ج) الدولة والأمة :

وإن مصطلح الدولة يعبر عن شيء آخر غير ما يعبر عنه مصطلح الأمة . فالدولة كما رأينا تنظيم سياسي . وقد تتواجد أو لا تتواجد مع الأمـــة . فحيثما تتكون دولة من أمة واحدة فاننا نحصل على دولة قائمة على أمة أو دولة قومية . ولكن حيثما تكون هنالك دولة مشتملة على أكثر من مجموعة قومية أو حيثما تنتشر مجموعة قومية في عدة دول ، فانه لا يتفق وجود الدولة والأمة ولا يتطابق في آن وحد .

ولقد تعدد تفسير مصطلح « الأمة » واستعماله عند المفكرين السياسين والاجتماعيين ، ولكننا هنا نأخذ بوجهة النظر التي أكدها رينان في مقاله عن ماهية الأمة من أن الصفة الروحية هي الصفة المميزة للامة . فالأمة أساساً مجموعة من البشر يجمعهم وعي خاص وشعور بانتماء اعضائها بعضهم الى بعض ، وينمو بينهم كما يقول لاسكي احساس بالقرابة يربطهم جميعاً في وحدة متفردة لها طابعها الخاص وتراثها الاجتماعي الذي يميزها وتتميز به في مجال الخلق والبناء الحضاري .

ومن ثم فان انجلترا تستطيع فقط أن تنتج شاكسبير ودكنز على حين أن هناك صفات في فولتير وأخرى في كانط تمثل القومية في فرنسا وفي المانيا .

(د) تعريف الدولة من جانب واحد :

ولم يختلف كتاب السياسة وعلماؤها على تعريف مصطلح كما اختلفوا على تعريف مصطلح « الدولة » . اذ يعطي كل منهم للدولة تعريفاً خاصاً بـــه ، وقلما يتفق اثنان منهم على ما يعدانه تعريفاً مرضياً . وقد لخص ماكيفر في كتابه « الدولة الحديثة » وجهات نظر عن « الدولة » ملاحظاً قصورها أو خطأها . ونحن نورد هنا أمثلة لذلك :

(١) فبالنسبة لكتاب مثل أوبنهيمر Oppenheimer مؤلف كتاب « الدولة » ، تصور الدولة على أنها أساساً بناء طبقي وانها «منظمة من طبقة واحدة مسيطرة على الطبقات الأخرى » . وان مثل هذا التصوير يساير تعاليم كارل ماركس الذي يرى أن الدولة الحديثة ما هي الا أداة استغلال الطبقة العاملة بواسطة البورجوازية. وقد يصدق تعريف أوبنهيمر على دول معينة في أوقات معينة ، ولكن لا يمكن تطبيقه على جميع الدول في جميع الأوقات . وانه لأقرب الى التطبيق على دولة مريضة أكثر مما يصلح للتطبيق على دولة سوية. ففي الدولة السوية أو المنظمة تنظيماً حسناً ، تخضع المصالح الفردية أو الطبقية للمصلحة العامة أو الصالح المشترك .

(٢) ويفسر بعض الكتاب الدولة على أنها نسق يعتمد على القوة . ويعتبر

ماكيافلي Machiavelli الكاتب الرائد لهذا الرأي . وان كثيرين من الكتاب الألمان مثل تريتشكه Treitschke يذهبون هذا المذهب . ولا شك أن القوة جزء جوهري في الدولة ولكنها ليست أساس الدول . فالقوة يمكن تبريرها ان هي استعملت في صالح الحق . وقد حاول توماس هل جرين T.H. Green أن يأخذ موقفاً مقابلاً لهذا الموقف اذ لاحظ أن « الارادة وليست القوة أساس الدولة» فالقوة وإن كانت العلامة المميزة للدولة ، الا أننا كمواطنين مستنيرين نطيع الدولة المنظمة تنظيماً حسناً لإدراكنا ان في طاعتنا للدولة انما نطيع خير ما في أنفسنا ، ونطيع ارادتنا الخاصة مطهرة ونقية من أنانيتها . فطاعة الدولة يمكن تبريرها تبريراً عالياً عندما تصدر عن الادراك بأن الفرد حين يطيع ارادة الدولة المنظمة تنظيماً حسناً انما ينمي الصالح العام الذي يعتبر الصالح الفردي جزءاً جوهرياً منه. ويلاحظ هالويل Hallowell في نقده للرأي الذي يقرر أن السياسة هي الصراع على القوة بأن هذا الرأي يظهر « حقيقة » القوة ولكنه لا يظهر « الغرض » الذي من أجله تمارس القوة.

(٣) وتعتبر الدولة في رأي مفكرين مثل جروتيس Grotius والتوزيس Althusius نظاماً للرعاية . وإن هذا الرأي يتجاهل حقيقة أنه الى جانب أن الدولة نظام للرعاية فإن لها حياتها وارادتها وشخصيتها المركبة التي تجعل الرعاية أحياناً أمراً غير مرغوب فيه كما هي الحال في الولايات المتحدة التي ترى في الرعاية مقدمة للاشتراكية والشيوعية وتهديداً لمناهج حياتها الفردية ، وتجعلها أحياناً أخرى أمراً مرغوباً فيه كما هي الحال في بلد مثل انجلترا .

(٤) وهناك من الكتاب من يرى مثل هربرت سبنسر Herbert Spencer أن الدولة أشبه بشركة تأمين متبادل لأغراض الحماية المتبادلة . وفي الواقع أن الدولة لا يمكن أن تقارن بشركة تأمين ، فمثل هذا الرأي لا ينصف الصفة العضوية للدولة التي يرتبط في ظلها صالح الفرد وصالح الجماعة ارتباطاً وثيقاً لا يستطاع معه فصلهما بوضوح .

(٥) ويفسر بعض الكتاب الدولة على أنها كلية بناء قانوني ، فالدولة عندهم

جماعة « منظمة للعمل في ظل قواعد قانونية». وهذه وجهة نظر ضيقة . ولا شك في أن الوجه القانوني للدولة وجه هام جداً ، ولكنه ليس الوجه الوحيد . فالدولة تضمن لمواطنيها حقوقاً وتفرض واجبات . ولكن ذلك لا يستغرق طبيعة الدولـــة أو وظائفها . وان التصوير القانوني للدولة يتجاهل الصفة الروحية للدولة التي نراها في التصور المثالي لها مما أكده هيجل وغيره من المفكرين المثاليين وما حاولوا بيانه من حياتها العليا .

(٦) ويعد الفرديون الدولة شراً ضرورياً . فهم يرون ان كل عمل من أعمال الدولة نقص من حرية الفرد . ومن ثم فهم يقولون أن الدولة شر مع أنها تصبح ضرورية لما جبل عليه الانسان من أنانية وجشع . فاذا ما ترك كل فرد لنفسه دون قيد ، فانه قد يسعى الى تحقيق مصالحه على حساب الآخرين وبذلك لن يتوافر السلام الاجتماعي والنظام الاجتماعي . فالدولة على هذا النحو تصبح تنازلاً للضعف البشري . وإن سبنسر وحتى مفكر مستنير مثل بنتام يأخذون بهذه الوجهة من الرأي . ونحن لا نذهب مذهب الفرديين في اعتبار الدولة شراً ضرورياً ، وانما نتفق مع المثاليين في قولهم أن الدولة خير ايجابي . فهي أصدق الأصدقاء للانسان حين تكون اداة استكمال وتحرير لنمو شخصيته .

(٧) وإن الفوضويين المعتدلين يعدلون موقف الفرديين الى درجة اعتناقهم أن الدولة شر وانها ستكون يوماً ما غير ضرورية . فهم يعتمدون بدرجة غير ملائمة على قدرة الطبيعة البشرية على التغير ، معتقدين أنه مع التطور الاخلاقي المتزايد عند الإنسان ، فان الدولة ستصبح أقل وأقل ضرورية وسوف تذوي في الوقت المناسب . وأن الفوضويين المتطرفين كأولئك الذين يساهمون في الشيوعية الفوضوية يذهبون الى أن الدولة شر مستطير ، ولهذا فكلما بادرنا الى التخلص منها ، كان ذلك أفضل لنمو الإنسان المعنوي والأخلاقي . وعلى حين أن هناك جاذبية في موقف الفوضوية ، فإنه يجب أن نقر بأنها لا تنصف حقيقة أن الدولة تستمد جذورها من الطبيعة البشرية . فطاعتنا للسلطة قد أصبحت طبيعية مع مر الزمن ، ولم تعد السلطة مناقضة للحرية ، وانما يتمم كل منهما الآخر .

(٨) وان بعض الكتاب المحدثين ينظمون الدولة في عداد « النقابات » . وهذه هي وجهة النظر التعددية على وجه العموم في فلسفة السياسة . فوفق هذه الوجهة، تخفض الدولة الى مكانة المساواة مع الجماعات الدائمة الأخرى مثل الأسرة والكنيسة ونقابة العمال والنادي الاجتماعي وغير ذلك من الجماعات التي تعمل على تحقيق مصالحنا المتنوعة. وان هذه النظرة الى الدولة غير مقبولة لما للدولة من تفرد في طبيعتها وشخصيتها ، وقد عدل هارولد لاسكي وهو من المفكرين السياسيين الذي أخذوا بنظرية التعدد في العشرينيات من هذا القرن عن هذا الرأي مع نمو تجربته في السياسة الانجليزية اثناء الثلاثينيات وما بعد ذلك . فالدولة فريدة في نوعها ، وهي تحتل طبقة بذاتها . ونحن لا نقصد بذلك القول بوحدانيتها وشمولها لكل شيء . فلقد حان الوقت للاعتراف بأن الجماعات الدائمة المتنوعة داخل المجتمع لها مكانتها المحددة والمتميزة لتملأها في حياة الانسان ، وأنه يجب أن يتوافر لها استقلال داخلي الى درجة كبيرة كلما أمكن لكي تقوم بدورها على وجه مرض . ولكننا مع ذلك نحتاج الى منظمة عليا لضبط العلاقات والاحتفاظ بالمنظمات التابعة المتنوعة في أماكنها المناسبة . وتلك المنظمة هي الدولة .

(٩) وان النظرة الشمولية الحديثة للدولة تعد حياة الفرد جميعها داخل سلطان الدولة . فليس هناك جانب من حياة الانسان يستطيع أن يسميه ملكه الخاص . فإذا عاش فانما يعيش للدولة ، وإن هو مات فانما يموت للدولة . ولقد عبر موسوليني عن وجهة النظر الشمولية في قوله « الكل داخل الدولة ، لا أحد خارج الدولة ، ولا أحد ضد الدولة ، وان الشعار الذي وضعه أمام شباب بلاده « ان أعتقد وان أطيع وأن أحارب » . وتعني النظرة الشمولية تعبئة حياة الفرد . فهي إنكار كلي لقيمته الشخصية البشرية وكرامتها ، وهي تقضي الى نسق يصبح فيه الفرد سناً في عجلة الدولة.

(هـ) الدولة وتصويرها الايجابي

(١) أولوية الدولة :

يذهب أرسطو الى أن الدولة أعلى صورة من صور الاجتماع البشري .

فبدونها لا تكمل حياة الانسان . فهي تهيء البيئة لتحقيق ذات الفرد ونمو شخصيته ويقرر أرسطو أن الدولة والاسرة لا يختلفان في الدرجة وانما يختلفان في النوع . فالأسرة توجد لإرضاء الحاجات المادية للحياة ، أما الدولة فتوجد لإرضاء الحاجات المعنوية والفكرية . وان فكرة المدينة أو الدولة تسبق بالطبيعةعند أرسطو فكرة الأسرة أو الفرد لأن الكل لا بد وأن يسبق بالضرورة الأجزاء . ومن ثم فإن الدولة سابقة على الفرد . وان الناس ينزعون الى اجتماع أحدهم بالآخر ، وان باستكمال المجتمع المدني يصبح الانسان أرقى الكائنات الحية. فبدون القانون والعدل يصبح الإنسان أسوأ الكائنات جميعاً . ففي الدولة فقط يصبح الفرد حقيقة إنساناً ، وقد يكون بدون الدولة انساناً من الناحية الإمكانية ، ولكنه سوف يكون حيواناً من الناحية الفعاية .

(٢) الدولة كإرادة وعقل :

وعلى هذا النحو فالدولة كفكرة سابقة على الإنسان . ولا يعني هذا أن غاية الدولة شيء منفصل عن غاية الفرد أو مناقض له . فاذا ما فهمت الغايتان فهماً صحيحاً يبين أن غاية كليهما واحدة وانها تتمثل في تنمية الشخصية البشرية . وفي ضوء ما ذكر من قبل ، يتضح أن هذا النمو والتقدم في شخصية الإنسان لا يمكن أن يتحقق في عزلة . فلن يستطيع انسان أن يكتفي بنفسه اكتفاء ذاتياً . ويؤيد هذه الحقيقة وجود الأسرة والدولة وغيرهما من المنظمات الاجتماعية . فالدولة — كما يقول لورد — هي وجه ضروري أساساً من وجوه الإرادة الخاصة بالفرد أو عنصر من عناصرها . فهي تنظيم خارجي يحقق من ناحية أعم حاجات الشخصية البشرية وأكثرها دواماً ، ومن ناحية أخرى يحقق الفرد ذاته في قدرته الاجتماعية . وهي الامتداد لإرادة الفرد المعنوية والعقلية واكتمالها . وإنها لتنظيم عقلاني لمصالح الفرد واغراضه المتنوعة .

(٣) دولة القوة :

وإن الدولة اذن في وجه من وجوهها عقل الفرد ، وفي وجه آخر « جسمه

وقوته » فهي تكمل القوة البدنية للمواطنين . وان الإكراه البدني عنصر لا غنى عنه في تكوين الدولة . فلا بد في التحليل النهائي من أن تتوافر للدولة القوة لقهر الإرادة المترددة أو غير الاجتماعية . وتعين الدولة بذلك الفرد في فهم نفسه . فالقوة المستعملة بواسطة الدولة وسيلة فعالة لتحرير الفرد من مستوى الوجود الأدنى الذي ينزع الى بلوغه في لحظاته العادية غير اليقظة ورفعه الى مستوى أعلى من الوجود حيث يستطيع أن يرى صالحه الخاص كجزء أساس في الصالح العام المشترك . وان هناك من الصدق أكثر مما يبدو لأول وهلة في قول هيجل بأن المجرم له الحق في أن يعاقب .

(٤) تفرد الدولة :

إن الدولة هي التنظيم الوحيد الذي يتجاوز الطبقة ويمثل المجتمع كله . ولن يستطيع أي تنظيم آخر ، اجتماعياً كان أو دينياً أو سياسياً أو تعليمياً أن يشتمل على الفرد كله ، وان يرمز الى ذاته المتعددة الجوانب ويهيء المجال لتحقيقها . فالدولة وحدها — على حد تعبير فوليت Follett — هي وطن النفس في وجوهها المتعددة .

(٥) الدولة كمنظم للعلاقات :

ونتيجة لما سبق بيانه عن الدولة ، نحتاج الى تنظيم أعلى ، أيا لى الدولة لتنظيم علاقات الإنسان الخارجية البارزة في المجتمع . فالحياة تصبح فوضى بدون الدولة . إن الدولة هي التي توفق بين الاختلافات وتعطي الوحدة والمغزى لحياة الإنسان المتعددة الجوانب . وفي عالم مركب ومعقد ، حيث يوجد صراع الولاءات المتزايد ، تقوم الحاجة الملحة والمتزايدة لتكون الدولة منظماً للعلاقات . فمن عمل الدولة أن تبقى الأسرة والكنيسة والنقابة والنادي الاجتماعي وغيرها من الجماعات في أماكنها المناسبة وأن ترى أنه لا يصدر عنها شيء يزعج انسجام المجتمع .

(٦) الدولة والمصلحة العامة :

إن الدولة تستطيع أن تهتم فقط بمصالح الإنسان التي يمكن أن تعتبر عامة بطريقة معقولة . فهي لا تستطيع أن تضطلع بمصالح مواطنيها الطائفية أو الطبقية مما يترك عادة إرضاؤه للأسرة أو الكنيسة أو النقابة أو المنظمة الثقافية . ويقول لاسكي « إن الدولة تقف فوق جميع المصالح الضيقة في المجتمع وتستخدم قوتها الإكراهية لصالح المصالح الدائمة والمقيمة التي يعيش الناس سوياً من أجلها . »

(٧) الدولة والأخلاق :

وإن الدولة تستطيع فقط أن تنظم الوجوه الخارجية للسلوك . فهي لا تستطيع أن تأخذ الدوافع في الحساب ، وذلك لأنها جميعاً ذات صفة داخلية . وقد تنظر الدولة في المقاصد ، ولكن الدوافع تخرج عن مجالها . فحين تنظر الى المقاصد ، تهتم بمسألة إذا ما كان فعل من الأفعال مقصوداً أو عارضاً . ولكننا حين ننظر إلى الدوافع ، فنحن نعني بالطبيعة الداخلية والأخلاقية للمسألة التي نعالجها . ولو أن الدولة مؤسسة معنوية وروحية ، وامتداد لشخصية الفرد ، الا أن الأدوات التي تستعملها ذات صفة خارجية قائمة على القوة مما لا تستطيع منه سوى معالجة السلوك والمقاصد الخارجية وليس الدوافع . فهي تستطيع فقط أن تجعل من الممكن للفرد أن يحصل بجهده على أخلاقياته الخاصة . ويقول توماس هل جرين « ان الأعمال الوحيدة التي ينبغي على الدولة أن تفرضها أو تمنعها هي تلك الأعمال التي يكون فعلها أو عدم فعلها ، مهما كان الدافع اليها ، ضرورياً لغاية المجتمع الأخلاقية» وبتعبير أبسط ، فإن هذا يعني أن الدولة ينبغي أن تضطلع فقط بتلك الأفعال التي تكون مما لا غنى عنه للحياة الطيبة للمجتمع حتى أنها في فرضها تستطيع أن تخاطر بأن يؤديها بعض الناس أو يمتنعوا عن أدائها بدافع دنيء أو غير جدير . فالعمل الآلي أو الآلية هو المخاطرة التي تقدم عليها الدولة أحياناً في فرض ارادتها من أجل تحقيق خير المصالح لأعضائها .

وتلخيصاً لهذه المناقشة نلاحظ أن الدولة ليست غاية في ذاتها . فهي وسيلة

يستطاع بواسطتها أن تكفل الحاجات الجماعية للانسان على خير وجه بطريقة منظمة وعادلة . فبدون الدولة ، تضيع قيمة الفرد . وهي التي تحفظ على المجتمع كيانه وتبقى على تماسكه . وانها بالاستعمال الحكيم للعقل والإجبار ، والإذن والسلطة ، تستطيع أن تنمي الخير الحقيقي للمجتمع الذي يعد الخير الحقيقي لكل فرد جزءاً جوهرياً منه . وليس للدولة أي حق في أن تقمع فردانية الأشخاص أو تعوقها . كما أنه ليس لوجودها ما يبرره طالما لا تتوافر الظروف الدنيا الضرورية للحياة الطيبة لكل فرد .

(و) العناصر الأساسية للدولة :

إن العناصر الأساسية للدولة هي السكان والاقليم والسيادة والحكومة .

(١) السكان : إنه لمن الواضح أنه لا يمكن قيام دولة ما لم يعش الناس سوياً حياة اجتماعية . أما المسألة الخاصة بعدد الأشخاص الضروري لتكوين دولة فلها فقط أهمية نظرية ، وذلك بالرغم من أن الكتاب الأقدمين قد أولوها اهتماماً كبيراً . فأفلاطون في كتابه « القوانين » قد حدد عدد المواطنين للدولة المثالية بخمسة آلاف وأربعين . وقد اعتبر أرسطو أن المائة ألف مواطن عدد كبير جداً .

وإن روسو في الأزمات الحديثة نسبياً أراد باعجابه الحماسي بالحياة في دولة المدينة اليونانية أن يحيي دولة المدينة القديمة بعدد سكانها المحدود . أما الدول الحديثة فهي تتنوع في الحجم والسكان تنوعاً واسعاً كما هي الحال في دول مثل الصين والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من ناحية وموناكو وسان مارينو من ناحية أخرى ، فمساحة سان مارينو تبلغ فقط ثمانية وثلاثين ميلاً .

وأما من وجهة النظر القانونية ، فان السكان كعنصر من عناصر الدولة يشتملون على كل من الذين يحكمون والذين يُحكمون . فالشعب في الدولة يمتلك صفة مزدوجة . فهم في صلاحيتهم كمساهمين في تشكيل إرادة الدولة ، يعتبرون مواطنين ، وفي صلاحيتهم كمطيعين للأرادة التي تشكل على هذا النحو يعتبرون

رعية . وإننا ندين بهذا التمييز الى روسو . ويمتلك الشعب حقوقاً كمواطنين ، وعليه واجبات كرعية .

(٢) الاقليم :

إنه لا شك في أنه بدون إقليم ثابت لا يمكن أن تقوم دولة . فالدولة الحديثة تتطلب بقعة معينة من إقليم الأرض تستطيع أن تمارس عليها سلطتها التي لا ينازعها أحد فيها . فهي أساساً إقليمية في طابعها . ولا يمكن أن يقال إن شعباً بدوياً يكون دولة ، ولو أنهم قد يكون لهم شكل ما من التنظيم السياسي عن طريق الخضوع لزعيم أو رئيس . ويقول اليوت « إن السيادة الإقليمية أو تسلط دولة على جميع المواطنين داخل حدودها والحرية الكاملة من السيطرة الأجنبية قد أصبح المبدأ الأساسي لحياة الدولة الحديثة . »

وإن الإقليم الثابت قد أصبح عاملاً جوهرياً في الدولة الحديثة الى درجة أنه لا يمكن لدولتين منفصلتين وغير مترابطتين أن يدعيا السلطة على نفس المساحة . وإن الاستثناء الظاهري الوحيد هو الدولة الفدرالية حيث تمارس دولتان السلطة على نفس الإقليم ، ولكن يقول اليوت إنه يجب في هذه الحالة أن نتذكر أنهما « دولتان مترابطتان » وأن « مجال كل منهما يتقرر بدقة بمواد الدستور المكتوب » .

(٣) السيادة :

إن السيادة والقانون هما الخاصيتان المميزتان للدولة. ويقصد بالسيادة السلطة النهائية ، وهي السلطة التي لا يمكن اللجوء الى استئناف منها . فالاتحادات الاجتماعية غير الأسرة قد يتوافر لها السكان والإقليم وحتى شكل ما من التنظيم الإجباري ، ولكنها لا تملك السيادة .

وإنه على جميع الأفراد وجماعات الأفراد داخل الدولة أن يخضعوا لإرادة الدولة . وإننا نعبر عن هذه الحقيقة بمصطلح السيادة الداخلية. وإن الدولة الحديثة تدعى السلطة النهائية في العلاقات الخارجية أيضاً . وقد تطيع الأعراف والقواعد

الدولية ، ولكنه حتى تصبح الحكومة العالمية واقعاً حيوياً ، لا تستطيع قوة على الأرض أن تفرض الطاعة على الدولة لكيان أعلى . ونحن نعبر عن هذه الصفة من صفات الدولة بالسيادة الخارجية . وبفضل السيادة، تدعى الدولة الحديثة السلطة العليا في الشئون الداخلية والحرية من سيطرة الحكومات الخارجية . وعلى حد تعبير هارولد لاسكي « إنه بامتلاك السيادة تتميز الدولة عن جميع أشكال الاجتماع البشري الأخرى » .

أما عن وجهة النظر التقليدية للسيادة كما توجد عند هوبز وبنتام وأوستن فإن لويس يعبر عنها في قوله « إن صاحب السيادة يملك التصرف الكامل في حياة كل عضو في المجتمع وفي حقوقه وواجباته » . ويعارض ماكيفر وكثير من الكتاب المحدثين هذا الرأي . ويذهب ماكيفر إلى أن الدولة هي اجتماع فريد في نوعه وذو قيمة لا تقدر ولكنها لا تزال اجتماعاً مثل الاجتماعات الأخرى التي يتكون منها المجتمع . ولكن كلا التصويرين لمبدأ السيادة يثيران الكثير من وجوه الاتفاق والاختلاف .

(٤) الحكومة :

وإن الحكومة كما بينا من قبل هي التنظيم السياسي للدولة . فهي الأداة التي تجد ارادة الدولة صاحبة السيادة تعبيراً محسوساً عن طريقها . وإذا ما كان صاحب السيادة النهائي في بلد ديموقراطي هو الشعب ، كان صاحب السيادة التشريعي هو الحكومة . فلا يمكن تصور دولة من غير حكومة ، لأن الدولة تريد وتعمل من خلال الحكومة . وليس من الجوهري قيام شخص من أشكال الحكومات . فشكل الحكم يعتمد على طبيعة الدولة التي بدورها تعتمد إلى حد كبير على شخصية الشعب وفكره السياسي .

(ز) تعريفات حديثة للدولة :

هناك تعريفات عديدة متنوعة للدولة ، ونحن نسوق هنا بعض ما يبدو مرضياً

منها . فإن هولاند Holland يعرف الدولة بأنها مجموعة عديدة من الكائنات البشرية تشغل عادة إقليماً معيناً ، وتسود فيه إرادة الأكثرية أو ارادة طبقة محددة من الأشخاص بفعل قوة مثل هذه الأكثرية ضد أي عدد يعارضها من بينهم . وأمـــا فيليمور hilimore فيعرف الدولة من وجهة نظر القانون الدولي بأنها « شعب يشغل بصفة دائمة إقليماً محدداً ، ويترابط بالقوانين العامة والعادات والتقاليد في هيئة سياسية واحدة ، ويمارس عن طريق أداة حكومة منظمة سيادة مستقلة وسيطرة على جميع الأشخاص والأشياء داخل حدوده ، ويقدر على أنه يعلن الحرب ويعقد السلم وأن يدخل في جميع العلاقات الدولية مع شعوب الكرة الأرضية . »

ويعرف بيرجس Burgess الدولة كقسم خاص من البشرية ينظر اليه كوحدة منظمة. وإن هذا التعريف في جوهره هو نفس التعريف الذي قدمه بلنتشكي Bluntschli الذي يقول بأن الدولة هي الشعب المنظم سياسياً في إقليم محدد . وان تعريف وودرو ولسون Wilson موجز وبسيط . فالدولة عنده هي شعب منظم للقانون داخل إقليم محدد . »

ولقد وجدت الدولة تعريفات أخرى على أيدي الكتاب المعاصرين .

فإن جارنر Garner يقول « إن الدولة كمفهوم في علم السياسة والقانون العام هي مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عدداً ، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض ، ويكونون مستقلين تماماً أو تقريباً من السيطرة الخارجية ، ويملكون حكومة منظمة تدين لها هيئة المواطنين بالطاعة المعتادة . »

وإن تعريف ما كيفر الذي يحمل معه صبغة تعددية هو : « إن الدولة هي اتحاد يحفظ داخل مجتمع محدد إقليمياً الظروف الخارجية العامة للنظام الاجتماعي وذلك للعمل من خلال قانون يعلن بواسطة حكومة مخولة بسلطة قهرية لتحقيق هذه الغاية . » وإن هذا التعريف يشتمل على عناصر يجب دخولها في أي وجهة نظر سليمة الى الدولة فهو يؤكد « القانون » « والحكومة » و« السلطة القهرية » و« الوحدة

الاجتماعية » و« الاقليم المحدد بوضوح » و« الظروف الخارجية العامة للنظام الاجتماعي . »

ويعرف لاسكي الدولة بأنها «مجتمع إقليمي مقسم الى حكومة درعية ، وهو يدعى داخل مساحته الطبيعية المخصصة ، سلطة عليا على جميع المؤسسات الأخرى » . كما أنه في مؤلف آخر من مؤلفاته يعرف الدولة « كتنظيم يمارس السلطة القهرية من أجل تحقيق الصالح الاجتماعي. » ويقول أرنست باركر بأن الدولة هي « اتحاد خاص يوجد لتحقيق الغرض الخاص من الاحتفاظ بخطة إجبارية من النظام القانوني ، ويعمل لهذا من خلال القوانين المفروضة بواسطة جزاءات موصوفة ومعينة » .

أما التعريفات الأخرى مثل تعريفات هيجل فهي مجردة تجريداً عالياً وأميل إلى معالجة الدولة من جانب واحد .

الفصل الثاني

الدولة ونظرية العضوية

أ ـ الطبيعة العضوية للدولة
ب ـ الدولة ومفهومها العضوي عند افلاطون
ج ـ الدولة ومفهومها العضوي عند ارسطو



أ ــ الطبيعة العضوية للدولة

إن المفكرين السياسيين منذ أيام أفلاطون حتى الآن قد درجوا على أن يقارنوا المجتمع والدولة بدورها . بالكائن العضوي الحي. ولقد استخدم بعض الكتاب هذا التشبيه بحذر على حين أن البعض الآخر قد حاولوا أن يطبقوه في كل نقطة ، إلى درجة أن الكثيرين من الكتاب الجادين في علم السياسة قد أصبحوا يميلون إلى عدم الأخذ بهذا المفهوم كأمر عديم الجدوى إن لم يكن ضاراً .

ولقد قارن أفلاطون الدول بكائن بشري مكبر . فرسم تشبيهاً قياسياً مفصلاً بين وظائف الدولة ووظائف الفرد . وإن تصنيفه الثلاثي للمجتمع الى حكام ومحاربين ومنتجين ، انما يقيمه على أساس من قدرات النفس البشرية الثلاث ــ الحكمة والشجاعة والشهوة . فالدولة عنده يمكن مقارنتها بحرف « A » الكبير على حين أن الفرد يمكن مقارنته بحرف « a » الصغير . وان الدولة هي العالم الكبير والفرد هو العالم الصغير . وإن أرسطو قد وضع مقارنة بين تناسق الدولة وتناسق الجسم ، وتمسك تمسكاً ثابتاً باعتقاده أن الفرد جزء ذاتي من المجتمع . كما أن شيشرون (Cicero) الذي اعتمد في وجوه كثيرة على المفكرين اليونان فيما يتصل بأفكاره السياسية ، قد أخرج تشبيهاً قياسياً بين رأس الدولة والروح التي تحكم الجسم . واعتبر سان بول St. Paul الكنيسة المسيحية في أيامها الأولى ممثلة لجسم المسيح

الحي . وعلى أساس هذا التعليم أقام الكتاب في العصور الوسطى مجادلاتهم عن الإدعاءات النسبية للكنيسة والادلة وأحقيتهمـــا في ولاء الإنسان في كلا الشؤون الروحية والزمنية .

وإن هوبز وروسو من بين الكتاب الأوائل في العهد الحديث قد أعطيا اهتماماً كبيراً للمفهوم العضوي للدولة . فقارن هوبز الدولة بوحش خيالي ضخم يسمى « التنين » Leviathan ويصفه بأنه ليس سوى انسان صناعي ولو أنه ذا قوة وقوام أعظم من الإنسان الطبيعي .

ولقد عقد حتى موازاة دقيقة بين جوانب الضعف في الدولة وبين الآلام والأمراض البشرية وإن هذه الموازاة المفصلة بين الكائن العضوي الاجتماعي والكائن العضوي الفردي موازنة طريفة خاصة وأنها تصدر من مفكر تمسك بنظرية العقد الاجتماعي التي تذهب الى ان الدولة خلق مقصود بواسطة الإرادة البشرية . وإن روسو يرى كذلك أن كلا الجسم السياسي والجسم البشري يمتلكان « القدرات المحركة » « للقوة » « والارادة » . وان السلطة التشريعية في الدولة تقارن بالقلب . والسلطة التنفيذية بالذهن .

وقد بدأ الفكر السياسي في القرن التاسع عشر برد فعل ضد فكرة أن الدولة خلق صناعي من وضع الإنسان . وحاول أن يؤكد حقيقة أن الدولة ليست من صنع الإنسان ولكنها نمو تدريجي غير واع ولا مفر منه للطبيعة البشرية . وقد أتاحت هذه المحاولة الفرصة لإحياء المفهوم المألوف للطبيعة العضوية للمجتمع وأصبح بذلك جزءاً أساسياً من تفكير المثاليين الألمان على وجه الخصوص . فان نحته كان من أوائل من أبرزوا بوضوح الاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع . وذهب إلى أن الفرد لا معنىً ولا مغزىً له في ذاته وبذاته منفصلاً عن المجتمع ، ولكنه جزء جوهري من الكل الاجتماعي . وهو يقول « إنه في الجسم العضوي يصون كل جزء بثبات الكل ، وفي صيانته بهذا للكل إنما يصون نفسه ، وكذلك بالمثل يقف

المواطن في علاقته بالدولة ». وعلى هذا النحو كان المثاليون الأوائل ينظرون الى الدولة ككائن عضوي معنوي .

ولقد بالغ بلنتشلي من بين الكتاب الألمان المتأخرين في تطبيق النظرية العضوية أكثر مما فعل أي واحد من سابقيه . اذ ذهب الى حد أنه عزا صفات الجنس الى الدولة . فالدولة ، كما قال ، مذكرة في طبيعتها على حين أن الكنيسة مؤنثه ، وعلى هذا الأساس عارض بلنتشلي بشدة منح الحقوق السياسية للنساء. ولكن بالرغم من هذا الوصف المبالغ ، فإن هنالك عناصر صدق في المفهوم العضوي للدولة كما قدمه بلنتشلي . فهو يقول أن الدولة شخصية معنوية وروحية ، ويقول « كما أن لوحة الزيت شيء أكثر من مجرد مجموعة من نقط الزيت ، وكما أن التمثال شيء أكثر من مجموعة من الذرات الرخامية ، وكما أن الانسان شيء أكثر من مجرد كمية من الخلايا والكرات الدموية ، فكذلك الأمة شيء أكثر من مجرد مجموعة من اللوائح والتنظيمات الخارجية . » فالدولة اتحاد من العقل والإرادة . وهي المجتمع في العمل .

وإن هربرت سبنسر في القرن التاسع عشر هو المثال الأسمى لكاتب طبق إلى أبعد حد ممكن الموازاة بين الكائن العضوي الفردي والكائن العضوي الاجتماعي ، ومع ذلك فقد أغفل النقط الجوهرية في المقارنة ، وذلك لأنه استخدم التشبيه القياسي العضوي ليثبت أفكاره المسبقة عن المذهب الفردي . وقد استعمل القياس بطريقة حرفية في مقال مبكر الى درجة أن خطوط السكة الحديد الصاعدة والنازلة قورنت بشرايين الحيوان وأوردته . وقورنت النقود بكرات الدم وأسلاك التلغراف بالأعصاب . فالكائن العضوي عند سبنسر ينمو ولا يصنع ، واذ أن الدولة كائن عضوي ، فإنه يجب أن يسمح لها بالنمو وفق ما يلائمها ، وأن تنمو بطريقة تلقائية ، ويجب ألا تساند بمساعدات صناعية . وان التعليم الحر ، والتزويد بالوسائل الصحية والمكتبات العامة والحدائق العامة وغيرها تتدخل جميعاً في النمو التلقائي للكائن العضوي ، ومن ثم لا يمكن تبريرها . ويغفل سبنسر في تطبيقه للنظرية العضوية على هذا النمو حقيقة أن الكائن العضوي الذي ينتمي الى نوع أعلى إنما

ينمو كما يصنع في الوقت نفسه . وفوق ذلك فإنه يبدو أن سبنسر لم يدرك بأنه في مجال السياسة يمكن لمن يستخدم مثله التشبيهات بطريقة حرفية أن يستنتج من القياس التمثيلي بالكائن العضوي مع فكرته المركزية عن النظام العصبي نظرية عن اشتراكية الدول بأيسر مما يستطيع أن يستنتج مذهباً فردياً متطرفاً مع ما يصاحبه من نظرية الحقوق الطبيعية . ويشير أرنست باركر إلى أن سبنسر كان يتبنى المفهوم العضوي للدولة حيث كان يرى ذلك مفيداً ويرفضه حيث لم يكن كذلك .

عناصر الصدق في النظرية العضوية :

إن أول شيء يجب قوله في استخدام هذا المفهوم هو أن قياس التماثل ليس هو نفس الشيء كالبرهان . فإقامة توازٍ بين شيئين ليس بالضرورة إقامة ارتباط منطقي بينهما . وان العجز عن الاعتراف بهذه الحقيقة البسيطة هو الذي يفسر الطريقة الحرفية التي استخدم بها المفهوم العضوي بواسطة كتاب مثل بلنتشلي وسبنسر وشافل Gettell . ويجب أن نتذكر أن ما يستطيع قياس التماثل أن يفعله بعد كل شيء هو أن يجعل الأشياء الصعبة سهلة والغامضة واضحة . فهو لا يستطيع أن يأخذ مكان البرهان .

وإن المجتمع أو الدولة ليس كائنا عضوياً . فهو يشبه الكائن العضوي في بعض الوجوه ويختلف عنه في وجوه أخرى :

(١) فهو مثل الكائن العضوي في أنه يتوافر له مبدأ الحياة والنمو والتطور . ولسنا مستعدين لأن نقول مع بعض الكتاب أن كل دولة تمر خلال الشباب والرجولة والكهولة والانحلال والموت . فلا نستطيع أن نطبق باتفاق على المجتمع مصطلحات مثل الرجولة والكهولة والانحلال والموت لأن التغيرات التي تحدث للكائن العضوي الاجتماعي تكون أحياناً غير مرئية ويصعب قياسها بدقة . وبالرغم من ذلك فإننا نعتقد أن المجتمعات والدول لها حياة واردة واستمرار في ذاتها منفصل عن حيوات وإرادات أعضائها الفرديين ممن يعيشون في أي وقت من الأوقات.

(٢) يوجد في الكائن العضوي الاجتماعي ، كما يوجد في الكائن العضوي الفردي علاقة متبادلة واعتماد متبادل بين الأجزاء . فالأجزاء يعتمد كل منها على الآخر كما يعتمد على الكل ، وإن الكل بدوره يعتمد على الأجزاء . وإن رفاهية كل منها ، متضمن في رفاهية الكل . فالصالح الفردي والصالح العام مرتبطان ارتباطاً وثيقاً . وما يهم الفرد يهم باقي المجتمع كذلك إن قريباً أو بعيداً ، ولو أن شدة الشعور لا تبلغ من القوة ما تبلغه في حالة الكائن العضوي الفردي . وإن المجتمع ليس مجموعة مفككه من الأفراد المنعزلين أو غير المترابطين ، فهو وحدة عضوية وبناء حي . وإن عليه مسؤلية بالنسبة للفرد حتى في دائرة السلوك التي يطلق عليها جون ستيوارت مل دائرة السلوك الشخصي التي يعنى الفرد فيها بذاته . وكما أن الأسرة ملزمة بأن تهتم حتى بمصالح أعضائها التي يفترض أنها فردية ، فكذلك المجتمع ملزم بأن يأخذ مثل هذا الاهتمام .

(٣) وإن كلا الكائن العضوي الفردي والكائن العضوي الاجتماعي يقومان على مبدأ التمييز بين الأجزاء وما يتصل به من توزيع الوظائف حسب الصلاحية . فكل عضو كما يقول سان بول جزء من الجسم ولا يستطيع إنكار تبعيته له ، كما أن كل عضو محتاج للعضو الآخر ، وان الأعضاء جميعاً وإن تعددت فهي جسم واحد . واذا ما تألم عضو تألم معه جميع الأعضاء واذا ما نال أحدها شرف ابتهجت معه جميع الأعضاء . وليس هذا المعنى بغريب على المطلع على الأحاديث النبوية وما فيها من تصوير رائع للخصائص العضوية التي امتاز بها مجتمع المؤمنين في صدر الإسلام .

وإن تجاوز هذه الحقائق العامة في استعمال قياس التماثل بين الكائن العضوي والكائن الاجتماعي إنما يؤدي الى طريق صعب . فالدولة ليست كائناً عضوياً بمعنى كونها بناء طبيعياً . فهي بناء عقلي ، واتحاد عقول مختلفة في غرض مشترك . وإنها أيضاً نسق يقرر نفسه تقريراً ذاتياً من العقول التي تقرر هي نفسها تقريرا ذاتياً . فهي ليست وحدة آلية .

تقييم النظرية العضوية :

لقد لخص جيتيل أهمية النظرية العضوية في الفكر السياسي وجوانب نقصها في النقط الآتية :

(١) تعلم النظرية العضوية وجهة النظر التاريخية والتطورية في حياة الدولة

(٢) إنها تصر على الآثار الناتجة عن البيئة الطبيعية والاجتماعية .

(٣) إنها تبرز الاعتماد المتبادل بين المواطنين والمؤسسات السياسية .

(٤) إنها تؤكد الوحدة الجوهرية بين الحياة الاجتماعية والعلاقات المتبادلة المعقدة بين جميع أجزائها .

(٥) وهي تعلم أن المجتمع شيء أكثر من مجموعة أفراد صادف أن اجتمعوا سوياً على نحو مفكك من غير رباط موحّد . وهي تبين أن الأعضاء بطريقة فردية يعتمدون بمعنى خاص على الكل وأن الكل بدوره يتوقف على أجزائه .

(٦) وهي تعتقد أن الناس بالطبيعة « كائنات سياسية » وأن نزوعهم العام نحو التنظيم الاجتماعي يخلق الدولة .

وعلى حين أن الكثير من تشبيهات التمثيل بين الدولة ككائن عضوي والفرد ككائن عضوي تشبيهات معبّرة ، إلا أنها كثيراً ما تكون بعيدة عن الحقيقة ومتناقضة .

(١) فإرادة الدولة ليست دائماً متوحدة مع ارادات وحداتها المكونة لها .

(٢) وإن قوانين التطور في الكيان العضوي للفرد تتحقق بطريقة تلقائية ، على حين أن نمو الدولة قادر الى حدّ كبير على التوجيه الواعي والسيطرة عليه .

(٣) وإن النظرية العضوية فوق ذلك تتعرض إلى خطر تمجيد الدولة وتعظيمها كغاية في ذاتها ، وإغفال الحقيقة من أن غرض وجودها يقوم على رفاهية أعضائها من الأفراد . وبتعبير آخر تتعرض النظرية لخطر التضحية بالفرد من أجل المجتمع أو الدولة ، كما حدث في حالة الفاشية عند موسوليني والنازية عند هتلر .

(٤) إن الفرد في الدولة لا يوجد فقط ليسند حياة الكل ويعمل على استمراره . فكل فرد مطالب إلى حد كبير بتشكيل حياته الخاصة ، وله وعي وإرادة خاصة . وإن كل هذا لا يصدق على خلايا الكيان العضوي للحيوان .

(٥) وإن الكيان العضوي الطبيعي يهلك ويتوقف عن أن يكون مادة حية إذا ما قطعت أعضاؤه . ولكن ليس هذا هو الحال مع الدولة عندما يفصل عضو نفسه منها .

وبالاجمال ، فمن الجدير بالذكر أن النظرية العضوية لكونها ذات طابع مرن يجب أن تستعمل بحذر كبير ، وإن تشبيه التمثيل يجب ألا يضغط عليه ضغطاً شديداً وتستنتج منه نتائج فوق ما يحتمل . فمن المؤكد أنه إذا طبق في جميع النواحي فإنه سوف يؤدي الى نتائج غير منطقية بل وسخيفة .

ب ــ الدولة ومفهومها العضوي عند افلاطون

١ ــ نظرية الدولة :

ان الدرس الجوهري الذي أعطاه أفلاطون لبني قومه في السياسة قد دار حول اقرار السلطة السياسية على أساس جديد . اذ نادى بسيادة الدولةسيادة مطلقة وعودة الفرد الى مكانه من نظام الدولة ، فليس للفرد صالح يختلف في حقيقته عن صالح الدولة التي ينتمي اليها ، ورأى في هذا الدرس العلاج الأوحد لما رزحت تحته أثينا من عوامل التمزق والانتقام والفساد . فالمشكلة الرئيسية التي فرضت نفسها على تفكير أفلاطون وحاول حلها هي مشكلة الحكم وتحديد مكان السيادة فيه . وقد عالج هذا الموضوع في اسهاب أول ما عالج بين دفتي مؤلفه « الجمهورية » . ولذا فجمهورية أفلاطون تتطلب منا كثيراً من التدبر للوقوف على نظرية الدولة التي اشتملت عليها والتي كانت مصدراً غنياً دائماً لمدارس الفكر السياسي من بعدها . فالجمهورية في الواقع معرض للجدل بين مذهب الفرد الذي دعا اليه السوفسطائيون ومذهب الدولة الذي عارض به أفلاطون مذهب الفرد . فهي ليست خيالاً لا يمت للواقع بصلة بل هي حوار موجه للرد على تعاليم السوفسطائيين من ناحية وعلى منهج السياسة العملية السائد الذي يقوم على الأنانية الفردية ويتجاوب مع هذه التعاليم[١]

(١) Plato : Republic Book, VI 493

والذي صوره لنا « ثيوسيديدز » تصويراً واقعياً محسوساً أغرق بواقعيته المثالية المزهوة التي تمثلت في خطاب « بركليز » .

ولقد تركزت فلسفة أفلاطون عن الدولة على نظريته في العدل . اذ أخذ على نفسه أن يقدم تفسيراً جديداً لصلات المواطنين بعضهم ببعض داخل الدولة . فلقد هاله أن ينشر المتطرفون من السوفسطائيين من أمثال « كاليكليز » في محاورة « جورجياس » تعاليمهم الثورية التي ترى أن العدل عند الفرد يتمثل في ارضاء شهواته ورغباته وان العدل في الدولة يقوم على أن يرضي الحاكم نفسه على حساب الرعية . ولقد رأى أفلاطون أن هؤلاء هم المفسدون للشباب الاثيني [1] لا أستاذه سقراط . ففي تعاليمهم تقويض لمبادىء الاخلاق المعروفة وقضاء على الانسجام الذي ساد المجتمع الأثيني في العهد القديم . ومن ثم فقد نادى بأن العدل لا يقوم على المتاع وارضاء اللذات الشخصية بل هو صفة من صفات النفس تصون المواطن من اتباع هواه وتهيئه لأن يقصر نشاطه على اداء وظيفة واحدة من أجل الصالح العام . فالعدل يقوم اذن على التخصص . والتخصص وحده هو الدواء السحري الذي يقدمه أفلاطون لرأب ما انصدع من وحدة قومه وتطهير ما فسد من مرافق الدولة واصلاح ما اضطرب في ادارتها ، ولذا فقد بنى سيادة الدولة على التخصص وأقرها في طبقة عليا من الحكام تدبر الأمور العامة حسب ما تمليه الحكمة عليها وحسب ما تراه محققاً لصالح المواطنين .

ومن ثم فالتخصص في اداء وظيفة الحكم واستقلال طبقة بها دون طبقات المجتمع الأخرى ليس الا جانباً من جوانب التخصص التي تشمل سائر نشاط الحياة في الدولة . فأفلاطون لا يؤمن مع « بركليز » بتعدد كفايات الاثيني وصلاحيته للقيام بأعماله الخاصة وبالاعمال العامة في آن واحد . أنه لا يؤمن باسناد الحكم الى جميع المواطنين وفق قواعد الديموقراطية ونظمها ، فذلك معناه اضطلاع الهواة بالحكم لا المحترفين . وفي الثورة على الديموقراطية ورغبة في تنظيم أمور الدولة

(١) Ibid : Book, VI 492

على أسس من المعرفة والمران عرض لنا أفلاطون برنامجه الشامل في التخصص ومبادئه ، وذلك ليصل آخر الأمر الى وجوب وضع مقاليد الحكم في أيدي المتخصصين وابعاد الرجل العادي عن مسرح السياسة والادارة .

ويعتمد برنامج التخصص الشامل لتنظيم الدولة على مبدأين أحدهما مادي والآخر نفسي ، وكلاهما متصل بحياة الانسان في المجتمع . فالمبدأ الأول هو « عدم اكتفاء أي شخص بنفسه » [١] والثاني « اختلاف قدرات الأفراد » [٢] . وتنشأ الدولة في رأي أفلاطون من تفاعل المبدأين . ولذلك حين افترض قيام مدينة خيالية أسس بنيانها على ركنين جوهريين ركن الاقتصاد وركن النفس، فهو يقول أن المدينة أو الدولة انما أنشئت لسد حاجاتنا الطبيعية مثل الغذاء والسكن والكساء وغير ذلك من حاجات الجسد الضرورية . فالانسان منذ البدأ قد اكتشف أنه لا يستطيع الاستقلال والانفراد بانتاج كل ما يتطلبه من حاجات متنوعة واكتشف في الوقت نفسه أن لكل فرد استعداداً خاصاً لنوع ما من الأعمال . ولذلك آثر التخصص في إنتاج ما يستطيع اتقانه من عمل . فوجد الزارع والبناء والنساج وصانع الأحذية واعتمدوا على التعاون فيما بينهم بتبادل منتجاتهم . كما وجد صناع الآلات العديدة التي يتطلبها الانتاج مثل النجارين والحدادين . ووجد الى جانب هؤلاء العمال المساعدون مثل الرعاة وعمال النقل . وحين تم للمواطنين الأوائل الذين تأسست منهم المدينة سير الحياة سيراً يكفل ارضاء الحاجات الضرورية ، اتصلوا بمواطني المدن الأخرى عن طريق التجار ليتبادلوا معهم منتجات المدينة . وبذا استطاعوا أن يعيشوا معيشة فطرية سليمة قائمة على التعاون الاقتصادي المستمد من استغلال المواهب المتخصصة والذي ينظم علاقات المواطنين بعضهم ببعض داخل الدولة كأعضاء مجتمع واحد وعلاقاتهم الخارجية مع مواطني الدول المجاورة.

ولم يسع أفلاطون حين تكونت مدينته الخيالية على هذا النحو الا أن يبدي

(١) Ibid : Book II, 369

(٢) Ibid : Book II, 370

(٣) Ibid : Book II, 369 - 372

اعجابه بأسلوب الحيـــاة فيها اذ عـــده الأسلوب الصحي الصحيح [١] للحياة الاجتماعية . أما مجاوزة هذا الحد وتطور المدينة من هذه المرحلة الأولى الى مرحلة المدنية والترف فهو تطور في اتجاه المرض لا الصحة . ومنذ ذلك الوقت والمفكرون ينقسمون في نظرتهم الى المدينة ما بين محبذ ولائم . فعلى كره من أفلاطون رأى تطور مدينته البدائية الأولى الى مدينة متحضرة مترفة لأن « غلوكون » وهو يحاور « سقراط » في بناء المدينة الخيالية ثار على هذا الأسلوب المتقشف من الحياة ووصمه بأنه أسلوب السائمة والخنزير [٢] . فما كان من أفلاطون الا أن أخذ في تحليل وجوه التوسع في المرحلة الثانية من تطور المدينة . وهو في هذا التحليل لم يحد عن استخدام مبدأ التخصص الذي قامت على أساسه المدينة الأولى ، فعلى نمط الحياة الاجتماعية البسيطة سارت الحياة في المجتمع المعقد . فلقد تعددت الفنون والعلوم وتضاعفت المهن التي تكفل حياة متحضرة ، كما هجر الناس ضبط النسل فازدادوا حتى ضاقت بهم حدود المدينة.وما كان في استطاعة أهل المدينة أن يعيشواعلى مواردهم الخاصة ، فحاولوا بالغزو والاستعمار أن يسدوا النقص في حياتهم الجديدة . وأصبحت بذلك الحرب ضرورة بعد ان كان التعاون السلمي هو المنظم للمعيشة البدائية . وهنا ظهرت الحاجة الماسة الى وجود طبقة جديدة هي طبقة الحكام لتنظيم الصلات المعقدة في الداخل والخارج . وشأن الحكم شأن غيره من المهن في تطلب استعداد خاص له عند من يقوم به . فكما استلزمت الزراعة والبناء والنسج مؤهلات معينة لدى القائمين بكل منها ، استلزم فن الحكم قوى عقيلة أخرى مختلفة عن القوى الصالحة لارضاء الحاجات المادية للانسان . ولقد ساعد على توفر هذه القوى الخاصة بالحكم تعدد مواهب النفس الانسانية . ولبيان هذا استخدم أفلاطون المبدأ النفسي الذي لجأ اليه في تأسيس الدولة البدائية . فلقد قال بأن النفس تمتاز بثلاث قوى — القوة الفكرية والقوة الغضبية والقوة الشهوية . وما الدولة سوى نتاج هذه القوى . فكما أن توفر القوة الشهوية انتج العمال المتخصصين في شؤون الانتاج الاقتصادي

(١) Ibid : Book II, 373

(٢) Ibid : Book II, 372

المادي ، فتتوفر القوة الغضبية أنتج بمالها من مزية الشجاعة طبقة المحاربين ، وتوفر القوة الفكرية أنتج بمالها من مزية الحكمة طبقة الحكام . فان كان التوسع في مظاهر الحياة المادية هو الذي استوجب ضرورة الحكم ، فاستعداد النفس الخاص لاداء وظيفته هو الذي كفل لنا قيام الحكم .

وفي شعور عميق بضرورة الحكم وتقدير حار لمواهبه أخذ أفلاطون يرسم الخطوط العامة والخاصة لتربية الحكام واعدادهم اعداداً يجعل منهم أمثلة صالحة لاداء امـــانته . فمسألـــة الحكم ليست عنده مسألة يسيرة كما رآهـــا الثوار من السوفسطائيين تتمثل في إقامة نظام استبدادي لمصلحة المستبد الفرد ، بل هي مسألة عظيمة نبيلة تتطلب أناساً في نفوسهم من العظمة والنبل ما يعينهم على تحمل عبئها. إذ الأمانة المعلقة بعنق الحاكم ليست أمانة شخصية تتصل بذاته بل هي أمانة عامة ملك الشعب وللشعب ، فما هو الا حارس أمين أصيل ومنفذ حكيم قوي يعمل لغيره ، وفي عمله لغيره انما يعمل لنفسه [١] . ولذا يختار أفلاطون من بين الشباب لهذه المهمة من امتازوا ببروز القوة الفكرية ويأخذهم بالتعليم اليوناني التقليدي المؤلف من الألعاب الرياضية والموسيقى لا لتربية الجسد والروح كوحدتين منفصلتين بل لتهذيب النفس كوحدة [٢]. ولا تقتصر تربية الحاكم على صقل النفس بتكوين شخص يجمع في انسجام بين الاقدام الذي تولده الألعاب الرياضية وبين الرقة التي توحي بها الموسيقى ، بل تمتد الى العناية بالقوة الفكرية لابراز ما تنطوي عليه من مزية الحكم واستخدام تلك المزية في وظيفتها الخاصة بها وهي مباشرة الحكم . وقد بلغ بأفلاطون التحمس لاهمية القوة الفكرية مبلغاً جعله يقول بأن حال الرعية والدولة لن يصلح وأن دستور الدولة المثالية لن ينفذ الا اذا آل الحكم للفلاسفة الذين يستطيعون وحدهم اقامة دعائمه على المعرفة الحقة بمبادىء الخير . ومع كل هذه الشروط التي يشترطها أفلاطون من بدنية وروحية وعقلية لتربية الشباب الذين

---

(١) Ibid : Book III, 412

(٢) Ibid : Book III, 410

(٣) Ibid : Book VI, 501

يهيئهم للحكم في كهولتهم لا ينسى وسائل التربية العملية في الحياة الواقعية . فمهما تفوق الشباب والكهول في مظاهر قوة البدن والعقل فلن يغنيهم هذا عن التزود بزاد النزاهة الأخلاقية والحصافة الذهنية في جميع المواقف العملية . ولذا يمتحن من يختار للحكم في سائر أطوار حياتهم بتعريضهم لمواقف الاغراء ومواقف الخطر فان هم اجتازوا هذه الامتحانات بنجاح وظهروا بالمظهر اللائق بأصحاب الشخصيات القوية التي لا تخضع لاغراء أو شدة وتؤثر الصالح العام على المنفعة الذاتية كانوا أفضل الحكام للمدينة وان هم أخفقوا استبعدوا (١) .

ولقد صدر أفلاطون في اشتراطه أن يجتاز المرشحون للحكم امتحانات متعددة في مقاومة اغراء المنافع الشخصية عن واقعية محسوسة . فأفلاطون وان كان قد حاول انشاء مدينة مثالية الا أنه في ملاحظاته الواقعية الكثيرة وفي الكتابين الثامن والتاسع من الجمهورية وحتى في بعض اقتراحاته المتطرفة كان مدفوعاً بتجربة السياسة العملية التي كانت تجري حوله في بلاد اليونان . فلقد كانت الفردية المنتشرة بين الحكام سواء في الديموقراطية الاثينية أو الاوليجاركية الاسبرطية دافعاً لهم للخلط بين السياسة والاقتصاد ولجعل مناصب الحكم وسيلة سهلة للاثراء على حساب عامة الشعب . وجمهورية أفلاطون مليئة بالاشارة الى هذه الحالة من فساد الحكم . وهو يشير الى ذلك في قوله أن أولئك الظامئين الى الثروة الخاصة لا يلبثون حين يتولون المناصب العامة أن يخطفوا تلك الثروة عن طريقها فيصبح المنصب موضع الحرب والنزاع ، ومثل هذه الحرب تحطم المتحاربين والدولة معهم (٢) . ولهذا فاقتراحه شيوعية المال والنساء بين طبقة الحكام ليس اقتراحاً خيالياً كما قد يتصور بعض المفكرين وانما هو اقتراح أملته عليه مشاهدته لاساءة استخدام الحكم في اثراء الحكام ، لأن تنافس الحكام في جمع الثروة يجعلهم « يعيشون حياتهم مبغضين ومبغضين ومتآمرين وتحاك المؤامرات ضدهم ودائماً في خوف من المواطنين في

---

(١) Ibid : Book III, 417

(٢) Ibid : Book VII, 521

الداخل أشد من خوفهم من الأعداء في الخارج ومدفوعين الى حافة الدمار ومعهم الدولة » [1] .

ولن ينقذ الدولة في رأيه الا التخصص في الحكم الذي يضمن في ظل الظروف التي حاول توفيرها نزاهة السياسة والادارة وغيرة حقيقية على الصالح العام. والتخصص في الحكم جدير بأن يركز مقاليد الشئون العامة في يد طبقة مستنيرة تكون هي صاحبة السيادة الآمرة. وستستطيع هذه الطبقة من الحكام أن تحكم في هدوء دون أن تتعرض لثورة الطبقات الأخرى بل ستنال منهم الطاعة المختارة نتيجة لتطبيق مبدأ التخصص في جميع نواحي الحياة الاجتماعية . فستقتنع كل طبقة بأداء عملها الذي هيأته لها قدرات اعضائها وستعرف كل طبقة أن العدل في هذا القيام بالواجب العام . ونتيجة لهذا التخصص الذي حقق الكفاية في العمل ستتحقق أيضاً وحدة الدولة والمجتمع لأنه لن يحاول أحد أن يعتدي على أحد أو يحاول منافسته فان تنافس ففي الوصول الى الجودة والكمال .

وهكذا يوحد أفلاطون الدولة باخضاعها لسلطة واحدة ذات سيادة استمدت هذا التفرد من انبثاقها من القوة الفكرية وتمثيلها لها . فهو قد نظر الى النفس نظرة انفصالية ورآها مقسمة الى قوى ثلاث جعل للقوة الفكرية السيطرة والأمر على القوتين الاخريين ، وتبعاً لذلك جعل لممثليها في النظام الاجتماعي السلطة العليا على غيرهم من طبقات المجتمع . ولم يذهب أفلاطون بذلك الى ما ذهب اليه « روسو » فيما بعد من وحدة الشخصية الانسانية وتطبيق هذا الرأي على الدولة ومشيئتها ، فبدلاً من أن تكون مشيئة الدولة صادرة عن جميع عناصرها أصبحت عند أفلاطون صادرة عن القلة المختارة التي امتازت بقوة التفكير الاوتوقراطية .

ولقد وجد هذا الاتجاه عند أفلاطون تعبيراً مماثلاً في كتابه « السياسي » . فلقد أكد فيه أن السياسة نوع رفيع من المعرفة بل تكاد تكون « أعظم العلوم وأصعبها في التحصيل [2] ولذا فمن غير الممكن لجمهرة الشعب أن يبلغوا الغاية

---

(١) Ibid : Book III, 414

(٢) Plato : Statesman, 293

فيها ولا يستطيع ذلك سوى القلة المختارة . وإذ أن الدراية بعلم السياسة شرط جوهري في تكوين السياسي الكفء لذا كان الشكل الصالح للحكومات هو الشكل الذي يعتمد على رجال لهم هذه المعرفة ، والشكل الحقيقي للدولة هو الشكل الذي يشتمل على مثل هؤلاء الحكام . ولن تتحقق للدولة وحدتها السياسية الا بقوة هذه السياسة الفعالة القائمة على المعرفة ومن ثم فقد أباح أفلاطون لرجال السياسة سلطات غير محدودة الا بحدود الصالح العام وركز فيهم السيادة والسلطة الآمرة في الدولــة . « وهؤلاء قد يكونون واحداً أو اثنين أو رجالاً قلائل جداً حين يوجد مثل هذا الحكم الصحيح » [١] . وهو يقول في حكمهم الذي لا يتقيد برضى المحكومين أو عدم رضاهم وبالقوانين المكتوبة أو بدونها وبغناهم أو فقرهم : « وهؤلاء الرجال سواء تولوا حكم رعايا راضين أو غير راضين عنهم ، وفق قوانين مكتوبة أو بدونها ، سواء كانوا اغنياء أم فقراء ، يجب في رأينا الحاضر أن يمارسوا حكمهم حسب فن أو علم ما . والاطباء خاصة يقدمون مثلاً طيباً لهذه النظرة . فسواء عالجونا ضد ارادتنا أو بارادتنا ، بقطعنا أو احراقنا أو ايلامنا بطريقة ما ، وسواء فعلوا ذلك بقوانين مكتوبة أو بدونها ، وسواء كانوا أغنياء أم فقراء ، فأننا نسميهم أطباء على أية حال طالما يمارسون سلطتهم بفن أو علم ، مطهرين ايانا أو منقصين لنا بطريقة ما ، أو حتى مضيفين لوزننا ، على شرط أن أولئك الذين يعالجون مرضاهم يعالجونهم لفائدة صحتهم ويحفظونهم بجعلهم خيراً مما كانوا . وعلى هذا النحو فقط في رأيي نقر هذا على أن يكون التعريف الصحيح لحكم الطبيب أو أي حكم آخر مهما يكن » [٢] .

ويعد أفلاطون مثل هذا الحكم الذي تمارس فيه السيادة على النحو المذكور الشكل الوحيد الصالح للحكم وكل الأشكال الأخرى يجب الا تعد شرعية أو موجودة فعلاً بل تقليداً لهذا ، فتلك الحكومات التي يقال أنها محكومة حكماً حسناً فهي تحسن تقليده والأخرى تسيء ذلك [٣] » .

(١) Ibid: 293
(٢) Ibid : 293
(٣) Ibid : 293

ويبتغي أفلاطون من هذه النظرية التي يريد أن يجعل بها سيادة الحاكم سيادة مطلقة قائمة على المعرفة ومتجهة نحو تحقيق الصالح العام أن يؤيد فكرة الحكم الشخصي الذي لا يتقيد بقيود القانون . فالحاكم فنان يجب ألا ترسم له القوانين منهج خلقه وابداعه بل يجب أن يترك لوحي حكمته وفنه وعلمه ، وهو لا بد مصيب في فعله ان كان حاكماً كاملا . فالقوانين مدعاة الجمود ، أما الفن الطليق فهو مصدر المرونة التي تعالج كل حالة حسب ما تقتضيه ظروفها وتقرره . ولا شك أن أمام الحاكم مجتمعاً معقداً عليه أن ينسج مثل النساج عناصره المختلفة في نسيج منسجم موحد ، ولذا كان واجباً أن يعطي الحرية في التصرف وواجباً أن نثق في أحكامه لأنها تصدر عن ارادة بصيرة هي أعلم بصالح المواطنين منهم أنفسهم .

ولكن أفلاطون الثائر على القوانين والقيود الذي يريد أن يخلق المجتمع الاثيني خلقاً جديداً على مبادىء جديدة لم يلبث أن علمه الزمن أن التغير في النظم ليس أمراً باليسير الذي كان يتصوره . فقبيل انتهائه من كتابه « السياسي » أعلن أن النظام الكامل الذي ارتآه في الحكم ليس ممكناً في كل مكان وان ولذلك أقر بتشريع القوانين المكتوبة فهو يقول :

« ولكن إذ أننا نزعم في الظروف الحالية أنه لا يوجد في دولنا ملك مثل ملك النحل في خلاياه صالح بالميلاد صلاحية فائقة منذ البدء في الجسم والعقل فنحن مضطرون كما يبدو لأن نسير في طريق الشكل الكامل والصحيح للحكم بأن نجتمع سوياً وان نضع القوانين المكتوبة [١] .

ومن الطريف أن نلاحظ أن هذا الميل الذي ظهر عند أفلاطون نحو الاعتراف بأهمية القوانين في حفظ نظام المجتمع قد أثمر مؤلفاً كاملا باسم « القوانين » [٢] . ففي هذا الكتاب عنى أفلاطون بدراسة الدساتير والنظم الواقعية وحاول أن يكون منها نظاماً يجمع بين حكم القلة الذكية الغنية الارستقراطية وبين حكم الكثرة

---

(١) Ibid : 301

(٢) Platon : Les Lois

الجاهلة الفقيرة الشعبية . فلقد اقترح دستوراً مختلطاً يعد أباً للدستور الذي اقترحه أرسطو في الكتاب الرابع من مؤلفه « السياسة » والذي دافع عنه « بوليبيس » في الكتاب السادس من تاريخه ومونتسكيو في الكتاب الحادي عشر من « روح القوانين » اذ اراد به أن يوفق بين عنصري الحكمة والحرية وبين مبدأي الملكية والديموقراطية معتمداً في تحقيق ذلك على استخدام حصيف لنظامي الانتخاب والتعيين في تكوين المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية . وفي هذا الموقف تراجع عما سبق أن اعتنقه في جمهوريته من موقف متطرف خص فيه الحكم بطبقة المفكرين واعتراف بحق جميع الطبقات في المشاركة في الحكم .

(ب) الثورة والتغير في نظم الحكم :

لقد أدرك أفلاطون منذ البدأ أن نظامه المثالي الذي رسمه للدولة لن يكون خالداً أبد الدهر ، وانما أدرك ان التغير أمر لا مفر منه . وقد أبرز في مجال تصويره للتغير في دساتير الدول ونظمها نظرية أصيلة عن الثورة وعلاقتها بالتحول السياسي . فالثورة عند أفلاطون ليست أمراً عارضاً وليست كذلك ظاهرة مرضية ، ولكنها قوة طبيعية من قوى الحياة على وجه الأرض سواء كانت تلك الحياة متصلة بمملكة النبات أو بمملكة الحيوان . وانتقل من هذه الملاحظة العضوية الى تطبيقها على نظم الدولة واخلاقيات الانسان في مجال الحكم والحياة الاجتماعية . فالدولة في رأيه كائن حي ، مثلها في ذلك مثل النبات والحيوان وتتعرض للتغير كما يتغير النبات والحيوان من الداخل تغيراً ذاتياً . ويأتي التغير الثوري في الدولة عن طريق الأجيال المتعاقبة والسلوك المتنوع للمواطنين في ظل البيئات الاجتماعية المختلفة وأساليب السلوك والحياة المتنوعة .

وأن التغير الثوري عند أفلاطون يقوم اذن أول الأمر على العامل الشخصي أو السلوكي عند المواطنين ، ولكنه لا يلبث أن يتأثر بالعوامل اللاشخصية المتمثلة في الأشياء التي يتفاعل معها الانسان ، وبخاصة شئون الاقتناء والامتلاك للثروة المادية والسلطات المعنوية في ميدان الحضارة البشرية . فالانسان وما يمتلك من مادة أو سلطة هو المحرك اذن للتطور والتغير التاريخي ، ويمكن فهم هذه المحاولة التي

يريد بها أفلاطون أن يزاوج بين العاملين الشخصي واللاشخصي في التغير الاجتماعي عندما نقابل نظريته بنظريات أولئك الذين أكدوا جانباً من جوانبها على حساب الجانب الآخر مثلما فعل هيجل وكارل ماركس في تأكيد العامل اللاشخصي ، ومثلما فعل كارليل ونيتشه في تأكيد العامل الشخصي . ويظهر ذلك من بيـــان الخطوات التي تتبع بها أفلاطون تطور الدولة من النظام المثالي الذي يربي فيه الحكام تربية فكرية وأخلاقية تهيء لهم القدرة والنزاهة اللازمتين للاضطلاع بأعباء الحكم إلى الأربعة أشكال الأخرى الأدنى منه وهي التيموقراطية والاوليجاركية والديموقراطية والدكتاتورية .

وتبدو أصالة أفلاطون في أنه بالرغم من بدئه برسم الدولة المثالية وتمجيده لها حتى ارتبط اسمه في تاريخ الفكر السياسي بها ، الا أنه قدر تقديراً عميقاً مدى ما تستطيعه قوى التغير الاجتماعي من تحول ثوري في نظم الحكم . ولقد جعل من القمة الأساس الذي تدور حوله نظم المجتمع ، وذلك بأن اتخذ من الطبقة الحاكمة في الدولة القوة الدافعة والفعالة في حركة التطور الاجتماعي . وهو في هذا يذكرنا بالاتجاه الذي اتخذه مفكرو المسلمين في تفسير الدولة مثل ابن خلدون والامـــام الغزالي وغيرهما . ولكن أفلاطون قد سبق الجميع في ربطه بين السياسة والاقتصاد مما يذكر بكارل ماركس والاشتراكيين في هذا المجال . فالسياسة انما تعطي الصفة المميزة للدولة من القمة بتحالفها ووحدتها مع الاقتصاد في القاعدة . وهو بهـــذا التفسير الواقعي استطاع أن يلقي الضوء الباهر على النظام الاجتماعي والصراع الطبقي وتطور الدولة وخصائصها على مدى العصور . ويمكن لنا أن نتبين من نظريته عن التغير الثوري في نظم الحكم النقط الآتية [1] :

١ — ان الدولة تخضع للتغير ، شأنها في ذلك شأن كل شيء . فلا بد من أن كل شيء ظهر إلى الوجود سوف يفنى ، وأن الدولة على هذا القياس سوف تتعرض للإنحلال . فليست مملكة النبات وحدها ، وانما مملكة الحيوان تتعرض لتغـــيرات

---

(١) Platon : The Republic Book, VII

متعاقبة من الخصب والجدب ، عقلياً وجسمياً . ويتفق حدوث هذه التغيرات المتعاقبة مع حدوث ثورات دورية معينة ، تختلف في كل حالة حسب طول حياة الشيء المعين، أما عن الدولة فيأتيها التغير من تغير أجيال الحكام . فبالرغم من أن الحكام في الدولة المثالية قد دربوا على أن يكونوا حكاماً للدولة، وهم رجال حكماء، الا أنهم قد يخطئون الوقت المناسب ، وينجبون اطفالاً في مناسبات غير موفقة . ومن ثم يكون هؤلاء الأبناء من نوع أدنى من نوع آبائهم ، فيتجهون عند توليتهم الحكم نحو حب المال وجمعه ، واقتناء الأرض والبيوت والذهب والفضة ، شأنهم في ذلك شأن من اختلط بعنصره « الحديد والرصاص » . فهم يقسمون الأرض ويمتلكونها فيما بينهم ، كما يمتلكون البيوت ، ويستعبدون في ظل هذا النظام الاقتنائي من كانوا لهم من قبل أصدقاء وزملاء في المواطنة الحرة . ويظهر بذلك في الدولة النظام التيموقراطي الذي يجمع أصحابه بين الحماسة الروحية والاقبال على الحرب وبين حب الثروة والملكية .

٢ — ينحو افلاطون نحو الربط بين الدولة وبين أشخاص الحاكمين . فالدولة عنده ليست منفصلة عن الطبقة الحاكمة . وسلوك الحاكم هو الذي يطبع الدولة بطابعه . ولكن هذا السلوك بدوره لا يصدر عن الوراثة البيلوجية وحدها وانما ينتج عن أثر البيئة الخارجية والتربية العامة والخاصة . فالطفل الذي يتحول عن متابعة اهتمامات أبيه في الارستقراطية وتفرغه لمهمة الحكم والشؤن الفكرية والصالح العام وسعادة المجموع ، انما ينتهي الى ذلك بتأثير من أمه التي لا ترضى عن زوجها وتصوره كرجل ليس كسائر الرجال الذي يعنون بجمع المال والمشاركة في الصراع الدائر حول التطلعات السلطانية والرأسمالية والطبقية . ويرى أفلاطون أن تحول الحكام من الارستقراطية الى التيموقراطية يرجع الى حد كبير الى ما يسمعه الابناء من أمهاتهم من ازدراء للاخلاق الغيرية وتمجيد لجوانب النشاط الاقتنائية . فالاخلاق اذن هي أساس الحكم ، والاخلاق عند أفلاطون ليست وظيفة موقوفة على الدولة وانما هي في هذه الحالة أثر من آثار الأسرة والبيئة الاجتماعية .

٣ — ويسير التطور في الدولة عند أفلاطون في مجرى يكاد يكون حتمياً من

مرحلة الى مرحلة . فعملية التطور ببدئها على أساس من الملكية الخاصة قد اندفعت في طريقها الرباعي — التيموقراطي والأوليجاركي والديموقراطي والاستبدادي — بأسلوب سبق أفلاطون به الحتمية التاريخية التي اقترنت ببعض الفلسفات التاريخية الحديثة . فما ان اتجه حكام الارستقراطية المثالية الى استهداف جمع المال والأرباح المادية حتى ظهرت التيموقراطية وهي النظام المختلط بين فروسية الحماسة وبين مادية الثروة . وما لبثت الأهداف المادية حتى تغلبت على ما صاحبها من انشطة عسكرية وتحولت التيموقراطية الى أوليجاركية أو بلوتوقراطية وهي النظام المقابل في العالم القديم للرأسمالية في العالم الحديث . ويصفه أفلاطون بقوله أنه نظام في الحكم قائم على الملكية . فالأثرياء يحكمون والفقراء ليس لهم نصيب في الحكم ، وان الرجل الأعمى يستطيع أن يرى كيف حدث هذا . فالذهب المجموع في المخازن الخاصة هو الذي وضع حداً للتيموقراطية . وذلك لأن الأثرياء يكتشفون طرقاً جديدة لاستعمال المال ، ولا يحفلون هم أو زوجاتهم بالقانون وبعدئذ يأخذون في التنافس ، وعلى هذا النحو يطبع الشعب بطابعهم وكلما بعدوا في النزول على طريق جمع المال ، كلما قل احترامهم للقيم الحقيقية . فالمال والفضيلة أشبه بكفتي ميزان ، اذا ما علت واحدة ، هبطت الأخرى ، وعندئذ يضعون قانوناً يميز البلوتوقراطية ، وبه لا يمكن لشخص بدون قدر معين من الملكية أن يكون له نصيب في الحكم . ويعلق أفلاطون على هذا النظام في حواره على لسان سقراط بسؤاله عما يكون عليه حال السفر بالبحر اذا لم يكن من المستطاع تعيين ربان للسفينة دون حيازته لقدر معين من الأملاك ، واذا حيل رجل فقير وبين هذا المركز بالرغم من أنه ربان أفضل من منافسه المالك . فيجيب « اديمانتوس Adeimantus » بأن ذلك سوف يجعل من الرحلة أمراً محزناً . ويتفق المحاوران على أن ما ينطبق على قيادة السفينة في البحر ينطبق على ادارة أي شيء مهما كان ، وان الحكم في الدولة أشق الأعمال وأهمها . ولم تعد الدولة البلوتوقراطية دولة واحدة ، وانما أصبحت في ظل التمييز بين من يملك ومن لا يملك دولتين — دولة الأغنياء ودولة الفقراء .

ولن يقف الأمر في النظام البلوتوقراطي عند حد الانقسام والتفكك في الدولة وانما

يصبح الحكام في خوف من الجماهير ، فلا يقدمون على حرب ضد اعدائهم ، لخشيتهم من أن يستشعر العامة القوة بالتسلح أثناء قتال الاعداء فيطالبون بالمساواة . كما أن حب المال وحرصهم عليه يجعلهم غير مستعدين لانفاقه في سبيل الصالح العام . ولكن أسوأ شيء عن هذا النوع من الدول هو عدد ما ينتج من أناس عاطلين يعيشون من غير مكانة أو مركز فيه ، أناس ليسوا تجاراً أو عمالاً أو جنداً ، ولا عمل لهم من أي نوع ولا مال كذلك .

ويستطرد أفلاطون في وصفه للنظام البلوتوقراطي مؤكداً أن أي نظام آخر من نظم الحكم لن يسمح لمثل هذه الأشياء أن تحدث . فبعض المواطنين يملكون الكثير من المال ، ويفقد الآخرون كل شيء . ولا يصبح العاطلون عديمي النفع بالنسبة للدولة فحسب وانما يصبحون خسارة بالنسبة لخزائنها ومدخراتها. فهم أشبه بذكور النحل في الخلية ، وذلك بكونهم عبئاً على الآخرين ممن يعملون . ولو أن الله لا يعطي ذكور النحل الطائرة القدرة على اللدغ ، الا أن هؤلاء الذكور الماشية قد جرد بعضها من القدرة على اللدغ وأعطى بعضها من اللدغات الكافية ما يبعث الخوف في أي واحد . وعلى حين أن الذكور الخالية من اللدغ تنتهي كشحاذين فان الذكور اللادغة تصبح مصدراً للجرائم في الدولة . وعندما يرى الانسان متسولين في مجتمع من المجتمعات ، فانه لمن المؤكد أن توجد جرائم من كل الأنواع كذلك .

ولقد تم هذا التحول من النظام التيموقراطي الى النظام البلوتوقراطي بتحول أخلاقيات أبناء الحكام أنفسهم من حب للشرف وتشبع بروح الحماسة والاقدام الى التعلق بجمع المال وابتغاء الأمن في ظل الثروة المضاعفة . ويتأثر الابناء بذلك ، فتتسلط الرغبة في الربح عليهم ، ويصبح العقل والروح عبيداً لتلك الرغبة لديهم ، فلا يفكر العقل في شيء سوى أن يجعل من المال مالاً أزيد ولا تمجد الروح شيئاً سوى الملكية والمالكين . وان الشخص البلوتوقراطي يشبه الدستور البلوتوقراطي ، اذ أنه يضع الملكية فوق كل شيء ، وهو رجل شديد العناية والاجتهاد ولا يعطي نفسه سوى ما هو ضروري ، محتفظاً برغباته معطلة ، وان مثله لا يعدل الا عن خوف ،

ولا يستمتع بسلام داخل نفسه ، كما أنه لا يحظى بالفضيلة الحقيقية للنفس التي تقوم على الاتفاق والانسجام الذاتي .

٤ — ولكن الاوليجاركية تحمل جرثومة تدميرها ، فالملكية الخاصة هي التي أقامتها وهي السبب كذلك في هدمها . فالرغبة الغير محدودة في جمع المال عند الحكام الأوليجاركيين تدفعهم الى الإستئثار بالمزيد من الثروة ووضع يدهم على ما لدى غيرهم من أملاك وذلك عن طريق الاغراء بالقروض وفرض الفوائد الباهظة عليها مما ينتهي آخر الأمر باستيلائهم على ما يملك المدنيون مقابل ماتورطوا فيه من ديون مقصودة . وسرعان ما يتحول أولئك الذين فقدوا املاكهم الى ثوار يملأ قلوبهم الحقد على أولئك الحكام الذين سلبوهم ما يملكون . كما أن المواطنين الفقراء على وجه العموم يفقدون الثقة بالتدريج في كفاءةحكامهم نتيجة لما يعرض لهم من تجارب مشتركة سواء في السلم أو في الحرب . وحينئذ يلاحظ أفلاطون أن النظام الديمقراطي سوف يأتي حين يثور الفقراء ويستولونعلى السلطة فيضعون حداً لحياة البعض ممن يعادونهم ، وينفون البعض الآخر ، وبعدئذ يسمحون لكل واحد بأن يكون له نصيب متساو في حقوق الحكام ومناصبهم . وغالباً ما تعطى المراكز في مثل هذه الحكومات بالقرعة .

وهكذا يقرر أفلاطون أن الديموقراطية انما تظهر الى الوجود أما بقوة السلاح أو بتنازل البلوتوقراطيين عن الحكم من أثر الخوف ويستهدف دستور الديمقراطية عند أفلاطون الاعلاء من شأن الحرية والمساواة . فكل مواطن يسلك أي سبيل يشاء من سبل العيش . ويوجد في المجتمع الديموقراطي جميع أنواع طرق المعاش ، ويزدان بكل صنوف الزينة ويشبه في جماله الثوب الذي يزين بكل نوع منالزهر . وان هذا المجتمع يشبه الشباب والنساء في تذوق الأثواب ذات الألوان العديدة . فحرية التنوع هي الغالبة والسائدة ، ووسط هذه الاتجاهات المتحررة تضيع مقومات القانون . ويبالغ أفلاطون في وصف النظام الديموقراطي فيقول : « ان الرغبة في الحرية والتمسك بها لن يقتصرا على المواطنين وانما يمتدان الى الحيوانات نفسها فتطالب الخيول والحمير بالحرية وتدفع من أمامها كل من يعترض طريقها . وان مثل هذا

التصور للديموقراطية عند أفلاطون يكشف عن تحيزه للاستقراطية ، فهي عنده تمثل حكم الطبقة الفقيرة التي تتخذ من الحرية والمساواة شعار حياتها وتبالغ في تطبيقها الى درجة تسود معها الفوضى ويختفي القانون والنظام. وان الرجل الديموقراطي لا يرى بديلاً للديمقراطية فهي الطريق الى المتعة والحرية والسعادة .

ومما يلفت النظر حقاً عند أفلاطون تحليله للنظام الاجتماعي والسياسي في ظل الديموقراطية بمفهومها المتطرف في رأيه . فلقد سبق علماء الاجتماع المحدثين في تفسيره الطبقي حركة التطور التاريخي . ووضع اصبعه على أهمية الطبقة كأداة للتطور الاجتماعي والسياسي قبل أن يشير الى ذلك كارل ماركس بقرون عديدة، مما جعل بعض النقاد لكارل ماركس يتتبعون هذه الفكرة عند ماركس حتى يبلغوا بها أفلاطون . فهم يتهمون أفلاطون الذي اشتهر بدولته الخيالية بأنه الأب الشرعي لنظرية انقسام المجتمع الى طبقتين ونظرية الصراع الطبقي القائم على أسس من التناقضات الطبقية وحركة التغير في نظم الدولة على أساس من الطبقة الصاعدة أو الهابطة ، كما بينا ذلك في تكوين الاوليجاركية وتحولها فيما بعد الى الديموقراطية . ولم يقتصر الأمر عند أفلاطون على هذا التحليل الذي تولدت منه نظرية الصراع الطبقي وانما أفضى به تحليله لعناصر المجتمع في ظل الديموقراطية الى الاشارة المليئة بالمغزى عن طبقة العمال بالذات ، والعمال اليدويين في عهده ، وما ينتظرهم من فاعلية ان هم اتحدوا . وتكاد دعوة ماركس للبروليتاريا بأن يتحدوا أن تجد أساسها في تلك الاشارة الأفلاطونية . وان كان ماركس قد قلب الهدف الذي استهدفه أفلاطون الارستقراطي وذلك لصالح الطبقة العاملة أسوة بما برع فيه ماركس من اعادة التوجيه لنظريات سابقيه كما فعل في نظرية ريكاردو عن القيمة وفي نظرية هيجل عن التطور الجدلي .

ولقد لاحظ أفلاطون ان المجتمع الديموقراطي يشتمل على ثلاثة عناصر — العنصرين اللذين أشار اليهما في تحليل الاوليجاركية والعنصر الثالث الذي أضافه وهو عنصر العمال اليدويين . والعنصر الأول يتكون من طبقة العاطلين والمسرفين الذين يتولى الشجعان من بينهم القيادة ويتبعهم الجبناء . وقد سبق لأفلاطون أن

سماهم بذكور النحل اللادغة وغير اللادغة على التوالي . ويذهب أفلاطون الى أن هذا الجزء من المجتمع انما يلقي الاحتقار في النظام الاوليجاركي ، ويستبعد من تولي الوظائف ، وبذلك يبدو غير مدرب وضعيفاً . ولكنه في الديموقراطيــة يبدو الهيئة المسيطرة ، فعلى حين ان الأعضاء الأذكياء منهم يتكلمون ويعملون ، يجلس الباقون على المقاعد ويقوون بالتصفيق ولا ينطقون بأي عبارة معارضة . ومن ثم فان جميع شئون مثل هذة الدولة فيما عدا الاستثناءات التافهة تكون في أيدي مثل هذه الهيئة من الناس .

وبالاضافة الى هذه الطبقة توجد طبقة ثانية منفصلة عن باقي المجتمع ، وهي تتألف من أولئك الجادين النشطين في جمع المال . ومن هؤلاء يعتصر العسل لذكور النحل . أما الطبقة الثالثة فهي تشتمل على أولئك الأعضاء من عامة الشعب الذين يعملون بأيديهم ولا يتدخلون في السياسة وليسوا على ثراء. ويضيف أفلاطون الى هذا الوصف تعليقه بأن هذه الطبقة في الديموقراطية هي أكثر الطبقات عدداً وأهمية حين تتحد . ولكنها قلما تتجمع الا اذا حصلت على نصيب من عسل النحل . وهي غالباً ما تبتز من الأغنياء نصيباً من الثروة يتوزعه أعضاؤها فيما بينهم ويفوز قادتهم من ذلك بالقدر الأوفى . ولذلك لا يسع الأغنياء إلا أن يدافعوا عن أنفسهم بالقول والعمل ولكن يلجأ الحزب المقابل الى اتهامهم بالتآمر والثورة وبأنهم أوليجاركيون، ويردد في كل مجال هذا الاتهام حتى يصبح الأغنياء بالطبع أوليجاركيين حقيقيين . ويعتذر أفلاطون عن أولئك الاوليجاركيين بقوله أنهم وصلوا الى ما وصلوا اليه بفعل اللدغ من ذكور النحل .

٥ — ويتعرض مسرح المجتمع الديموقراطي نتيجة لهذا الصراع بين العامــة والاوليجاركيين لنشوء الاتهامات والمحاكمات الموجهة من كل حزب ضد الآخر ، وتزداد الفتنة فيما بينهما الى درجة يحتاج عندها العامة الى اختيار شخص يمثلهم ويدافع عن قضيتهم ، وشيئاً فشيئاً سوف تعلو مكانة ذلك الشخص وتتضاعف هيبته وقوته أثناء حربه مع الطبقة الغنية حتى يصبح بزعامته للجماهير المستبد أو الطاغية . وهكذا يوضح أفلاطون التحول من الديموقراطية الى الدكتاتورية بأسلوبه الجدلي القائم على تطور نظم الحكم وأشكاله المتعاقبة بفعل صراع الاضداد ، ونمو الواحد من الآخر ، فمن حرية الديموقراطية يتولد استبداد الدكتاتورية .

جـ ـ الدولة ومفهومها العضوي عند ارسطو

١ ـــ الدولة والسيادة :

وان كان افلاطون قد ابتدأ في معالجته لنظام الدولة السياسي مثالياً ثم أخذ مع تقدم السن يتجه في أسلوبه نحو الواقعية فان تلميذه أرسطو قد ابتدأ واقعياً وانتهى مثالياً في تفكيره ومنهجه وفلسفته السياسية . فلقد اعتمد في كتابه « السياسة » على جمع الحقائق الدستورية في الدول المعاصرة له وأخذ بعد ذلك في تصنيفها ودراستها ، ولذلك يشعر القارىء له أنه مع باحث حديث من ناحية المنهج العلمي التحليلي وان شعر في الوقت نفسه بحدود العصر الذي عاش فيه أرسطو من ناحية المعتقدات السياسية والنظرة الى مقومات المدينة .

فمعالجة أرسطو لمشكلة السيادة في الدولة تحمل طابع الواقع المحسوس. فهو لم يذهب مثل أفلاطون بعيداً في البحث عن مكانها الفعلي أو مكانها الذي ينبغي أن تكون فيه. كما لم يذهب بعيداً في البحث عن طبيعتها ، وانما اشار الى نظرة الديموقراطيين والمستبدين على السواء اليها ، فقال انها السلطة العليا التي بامتلاكها يصبح الحاكم صاحب القوة الآمرة أي السيادة وتصبح قراراته تبعاً لذلك قرارات عادلة[1] واجبة

(١) Aristotle : Politics Book, III, IV.

التنفيذ . وقد أدى به تقديره لجوهرية السلطة ذات السيادة في الدولة أن جعلها نقطة التمييز بين أنواع الدساتير وجعل الهيئة التي تتولى الحكم في الدولة وتملك السلطة ذات السيادة هي الدستور نفسه[1] . فلو نظرنا إلى دولة ديموقراطية وإلى أخرى أوليجاركية مثلاً لاحظنا اختلافاً بين دستوريهما حين يقع نظرنا على الهيئة القابضة على صوبجان السلطة ذات السيادة في كل منهما . فالشعب في الدول الديموقراطية هو صاحب السيادة والاقلية في الدول الاوليجاركية هي صاحبتها . وهكذا نرى أن الدساتير تتنوع بتنوع الهيئات صاحبة السيادة .

واذ أن أرسطو قد بلغ به تقديره للسلطة ذات السيادة مبلغاً حدا به الى اتخاذها أساس التفريق بين الدساتير المختلفة لذلك نراه يعني أول ما يعنى عند مناقشة هذه الدساتير بمشكلة السيادة أو السلطة السياسية العليا في الدولة . لمن تسند هذه السيادة وفي يد من توضع ؟ أتسند للشعب أو الأغنياء أو صفوة المواطنين أو الأوحدالمنفرد بينهم أو المستبد الطاغية ؟ أم لا تسند لشخص ما أو طائفة من الأشخاص بل تسند للقانون ؟ .

لقد عرض أرسطو لكل من هذه الاحتمالات وبين ما يؤيدها وما يعارضها ولكننا هنا لا نستطيع الا أن نشير لبعض اتجاهاته العامة في هذه المناقشة . اذ قد دافع أول الأمر عن اسناد السلطة السياسية الى الكثرة فهم جديرون بها أولاً لان رأي الجماعة خير من رأي الفرد . فقد لا يكون كل واحد منهم لو أخذ على حدة ذا صفة ممتازة ومن نوع جيد ولكنهم كهيئة مجتمعة قد يفوقون الاقلية المختارة في صفاتها وامتيازها رغم نقصانهم كأفراد من هذه الناحية . فالمحافل والاعياد التي يساهم فيها الكثيرون قد تفوق تلك التي يهيئها واحد على نفقته الخاصة.وعلى هذا النحو حين يكون هنالك كثرة ويساهمون جميعاً في التشاور والمناقشة يستطيع كل واحد أن يقدم نصيبه من الخبرة والحصافة الاخلاقية . وحين يجتمع الشعب قد يصبح له طبيعة الشخص الواحد الذي يشتمل على صفات الاخلاق والذكاء اشتماله على

(١) Ibid : Book, III, VI.

أقدام وأيد كثيرة وحواس كثيرة . فهذا الاتحاد في الصفات والمزايا وهذا الاجتماع بينها هو الذي قد يضمن تفوق الكثرة على الاقلية المختارة . وقد لا يتوفر هذا التفوق بين سائر الشعوب فمن أفراد الشعوب من لا تفرق بينه وبين الحيوان ، وبالرغم من هذا فتفوق الكثرة على القلة المختارة لن تعدم صحته في « بعض » المجـالس الشعبية . ولهذا يرى أرسطو أن يشترك الشعب في وظائف التشريع والقضاء أسوة بما فعله « سولون » وبعض المشرعين الآخرين من اعطائهم حق انتخاب القضاة والموظفين وحق محاسبتهم على اعمالهم عند انتهاء مدة وظائفهم . وذلك لأن أرسطو يرى أن الدولة التي تحرم عدداً كبيراً من المواطنين الفقراء من حقوقهم السياسية دولة مليئة بالاعداء . وبالاجمال يذهب أرسطو الى أن مجموعة الصفات التي توجد لدى الشعب حين يجتمع — على شرط ألا ينحدر افراده الى درك عميق من الانحطاط الخلقي — ان لم تكن خيراً من صفات الخبراء المتخصصين فعلى الاقل ليست أسوأ منها [١] .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالشعب المحكوم له الحق في الحكم على حكامه . فهو أقدر على ذلك لأنه هو صاحب التجربة الذي يذوق ما يفعلـون من خير أو شر . ومثله في ذلك مثل الساكن في المنزل الذي يستطيع أن يحكم عليه حكماً خيراً مما يراه بناء المنزل . وبالمثل فسيحكم القبطان على دفة السفينة خيراً مما يفعل باني السفينة ، كما لآكل الطعام وليس للطاهي أن يحكم على الطعـام الذي يأكله .

وان كان أرسطو في اسناده السيادة للكثرة بدلاً من القلة المختارة قد فضل المعرفة العامة على خبرة المتخصصين فهو لا يتمادى في هذا المنطق الى نهايته . بل يدخل في مناقشة مشكلة السيادة عاملاً آخر غير شخصي — وهو القانون . فهو يعطي للقانون السلطة العليا التي تسمو على سلطة أشخاص الحكام سواء كانوا أفراداً أم هيئات . ويقول « ان القوانين الموضوعة وضعاً صحيحاً يجب أن تكون

---

(١) Ibid : Book, III, X.

صاحب السيادة الأعلى النهائي . أما الحكم الشخصي سواء باشره شخص واحد أو هيئة من الأشخاص فيجب أن تكون له السيادة فقط في تلك الأمور التي لم يستطع القانون ان يصدر عنها بياناً دقيقاً وذلك لصعوبة وضع قواعد عامة لكل الطوارىء والمناسبات [1] وفي الواقع أن حكم القانون وسيادته قد لقى من أرسطو تأكيداً وعناية سبقه اليهما أفلاطون في كتابه « القوانين » ولم يتوقف المفكرون السياسيون منذ ذلك الحين عن معالجة مشكلة القانون وصلته بالحكم حتى يومنا هذا . ويرى أرسطو أن القانون هو السلطة المحايدة وان كان يقدر تمام التقدير مبلغ اختلاف القوانين وتأثرها بميول واضعيها وخدمتها لمصالحهم الخاصة . ولكنه يربط القوانين بالدساتير فالقوانين صالحة في الدساتير الصالحة ومعوجة في الدساتير المعوجة ، وللقوانين في الدساتير الصالحة أثر عظيم في حياة الحكام وتصرفاتهم . فسير أصحاب السلطان وفق القوانين يدربهم على ادراك روحها بل والاضافة اليها وتحسينها بصياغة تجاربهم في صور قوانين جديدة . ومن ثم فيقول أرسطو أن من يعطي للقانون السيادة في الحكم فإنما قد أعطى تلك السيادة لله والعقل وحدهما ، أما ذلك الذي يهبها للانسان فهو يضيف الى ذلك خلق الحيوان، فشهوة الانسان لها تلك الصفة وحماسه قد يزيغ أبصار الحكام ولو كانوا أفضل الناس . ولذا فالقانون قد يعرف بأنه « العقل خالياً من كل شهوة » [2] .

ولكن بالرغم من تأكيد أرسطو لأهمية سيادة الكثرة وسيادة القانون فإنه يسوق استثناء لهذا الرأي حالة الشخص الفذ الذي يوجد بين قوم فيفوقهم جميعاً في الخيرية والمقدرة السياسية ويرجح عنهم في ذلك لو وزنت صفاته في كفة ميزان وصفاتهم جميعاً في الكفة الأخرى . فمثل هذا الشخص في تفوقه الذي لا يجارى أشبه « بالإله بين الناس » [3] . ومن الظلم أن يسوى غيره به أو أن يخضع هو للقانون : فليس هناك قانون ينطبق عليه بل أمثاله من المتفوقين الافذاذ قانون في

(١) Ibid : Book, III, XI.

(٢) Ibid : Book, III, XVI.

(٣) Ibid : Book, III, XIII.

أنفسهم ، وليس من العدل ولا من المناسب نفيه . وليس من المناسب أيضاً أن يطلب اليه أن يأخذ دوره في خضوعه لنظام تبادل الحكم فيكون مرة حاكما واخرى محكوماً . اذ الطبيعة لم تقصد بالكل أن يكون أقل من الجزء ومثل هذا الفذالمتفوق يقف من غيره من المواطنين موقف الكل من أجزائه . فالحل الوحيد الذي يبقى هو أن يستقبل الطاعة وان توضع في يده سلطة السيادة من غير تحديد في مدة الحكم لا أن يباشر الحكم دوراً بدور مع بقية المواطنين (١) . وان امثال هذا الرجل سيكونون الملوك الدائمين في دولهم . ولكن بالرغم من أن أرسطو يرى في هذه الحالة المثل الأعلى للحكم الا أنه يراها غير محتملة الوقوع . ولهذا يحتم أن تكون الملكية دستورية محدودة بحدود القانون مثل سائر نظم الحكم .

أما المثل الأعلى الذي يمكن تحقيقه عملياً في ميدان الحكم فيتمثل عند أرسطو في قيام الحكومة الدستورية التي تعتمد على سيادة الطبقة الوسطى والتي تستمد مزاياها من المزايا الأخلاقية التي ينسبها أرسطو الى أفراد هذه الطبقة . ويحرص أرسطو في وصف مقومات هذا النظام على الربط الدقيق بين الاخلاق والسياسة . ولذلك يعمد في وصفه لنظام « الحكومة الدستورية » الى استخدام مبدأين قررهما في كتابه الأخلاق « أولهما أن الحياة السعيدة حقاً هي حياة الخيرية التي يعيشها الفرد في حرية من العوائق وثانيهما أن الخيرية تشتمل على وسط بين طرفين — ويتبع هذا ان خير حياة هي الحياة التي تتكون من وسط ، ووسط من الذي يستطيع أن يبلغه كل فرد.وابعد من ذلك أن المقاييس ذاتها التي يتقرر وفقها أسلوب الحياة لدى المواطنين يجب أن تنطبق أيضاً على الدستور لأن الدستور هو طريقة الحياة لهيئة المواطنين » (٢) .

وتطبيقاً لهذا النظرية الاخلاقية على نظام الدولة السياسي يذهب أرسطو الى أنه في جميع الدول يستطاع تمييز ثلاثة أجزاء أو طبقات في هيئة المواطنين — الأغنياء جداً والفقراء جداً والطبقة الوسطى التي تكون الوسط بين طرفين . واذ أنه من المقرر

(١) Ibid : Book, III, XVII.
(٢) Ibid : Book, IV, IX.

أنه كمبدأ عام يعتبر الاعتدال والوسط بين طرفين أحسن حال دائماً لذلك يستنتج أرسطو أن الطبقة الوسطى التي تمتلك مثل هذه المواهب هي خير الطبقات ، فالناس الذين يكونون في هذا المركز الوسط أكثر الناس استعداداً لأن يصغو للعقل . أما أولئك الذين يتبعون أي الطرفين — المفرطون في القوة والمفرطون في النبل والمفرطون في الثروة أو من هم في الطرف الآخر من شديدي الفقر وشديدي الضعف وفاقدي النبل — فيجدون من العسير عليهم أن يتبعوا نداء العقل. ويستطرد أرسطو في تعداد خصائص كل من هذه الطبقات فيرى أن أفراد الطبقة الممتازة جداً يميلون الى العنف والاجرام الخطير والعصيان والجهل بكيفية الطاعة اذ هم محرومون من طفولتهم من عادة النظام لتربيتهم في الترف ، أما أفراد الطبقة المحرومة الفقيرة فيرى أرسطو أنهم فقراء أيضاً في الروح وأنهم يعانون من أثر الوضاعة . ولذا فكلا الطبقتين عاجزتان عن الحكم الصحيح لأن افراد الطبقة الأولى يجهلون الطاعة ولا يعرفون من ضروب الحكم سوى حكم السادة للارقاء ، وأفراد الطبقة الثانية لا يعرفون سوى الطاعة ويجهلون أمر الحكم . فلن يكون الحكم عند هاتين الطبقتين الا حكم السيد للعبد على حين أن المجتمع السياسي لا يقوم الا على شيوع الود والصداقة بين اعضائه الأحرار والدولة تهدف دائماً بقدر ما يمكنها الى أن تكون مجتمعاً مكوناً من أنداد ورصفاء يستطيعون فيما بينهم أن يكونوا أصدقاء ، والطبقة الوسطى تمتاز بهذا النوع من التكوين أكثر من أي طبقة أخرى . ومن كل هذه المناقشة يذهب أرسطو الى أن الدولة القائمة على الطبقة الوسطى لا بد من أن تكون خير دولة مؤلفة من عناصر الانداد والرصفاء التي تتألف منها عادة الدولة في رأيه. وينتهي أيضاً من هذه المناقشة الى نتيجتين واضحتين « أولاً » أن خير شكل للمجتمع السياسي هو ذلك الذي تسند فيه السلطة الى الطبقة الوسطى و « ثانياً » أن الحكومة الصالحة يمكن الحصول عليها في تلك الدول التي توجد فيها طبقة وسطى كبيرة — كبيرة كبراً ان أمكن يجعلها أقوى من كل الطبقتين الاخريين ولكن على أية حالة كبيرة كبراً كافياً يجعلها أقوى من أيهما منفردة لأنه في تلك الحالة سيكفي انضمامها لأي منهما ليرجح كفة الميزان ويمنع أي الطرفين المتعارضين من أن يصبح صاحب السيادة .

(ب) الدولة والثـــورة :

لقد عالج أرسطو موضوع الدولة والثورة بالتفصيل . ولو أن العرب منذ القدم قد اهتموا بالفكر الارسطي ، الا أن هذا الجانب من فلسفته الاجتماعية قلما وجد بيننا من يقدره حق قدره ويظهر مكانته . ومن يدرس الفكر السياسي الغربي بألوانه المحافظة والتحررية والاشتراكية في العصر الحديث يدرك مدى الدين الذي يدين به للفكر اليوناني على وجه العموم ، ولارسطو وأستاذه أفلاطون على وجه الخصوص. فلقد أفرد أرسطو كتاباً من كتبه الثمانية في مؤلفه عن « السياسة » لدراسة أسباب الثورة والتغير في جميع أنواع الدساتير والنظم التي كانت سائدة في عصره . ونحن في القرن العشرين حين نتحدث عن الثورة انما نكاد نردد ما جاء بمؤلف أرسطو من تصنيف وتبويب . فإن أرسطو يعرض الأسباب العامة التي تحدث التغير في النظم ويفحص عددها وطبيعتها . كما يدرس الطريقة الخاصة التي يصبح بها كل نظام عرضة للانهيار ، ويتتبع مساره من نقطة الانتهاء . ويضيف الى ذلك مقترحات بشأن السياسات التي يرجح أن تؤمن استقرار النظم والوسائل التي يمكن استخدامها لكفالة كل نظام خاص .

(١) فأرسطو يفترض كأساس لمناقشته لموضوع الثورة أن السبب في تعدد النظم المختلفة يقوم على حقيقة أن الناس وهم متفقون جميعاً على تقديم الولاء للعدل واعتباره الاساس المكين للدولة والحكم وكذلك على اجلال المساواة النسبية التي تصدر عنه ، انما يعجزون عن تحقيقه في الواقع ويختلفون في تفسيراتهم الفعلية له .

(ب) ويضرب أرسطو المثل على ذلك من تجربة اليونان للنظام الديموقراطي والنظام الاوليجاركي — والأول هو حكم الكثرة الفقيرة أما الثاني فهو حكم القلة الغنية . فهو يرى أن الديموقراطية قد نشأت عن قوة الرأي الذي يذهب الى أن أولئك المتساوين في وجه من الوجوه، انما هم متساوون مساواة مطلقة، وفي جميع الوجوه. فالديموقراطيون من الناس يميلون الى بناء تفكيرهم على أساس أنهم ما داموا متساوين بالميلاد كمواطنين أحرار ، فهم متساوون مساواة مطلقة . ويرى أرسطو أن

الاوليجاركية قد نشأت بالمثل من الرأي الذي ذهب الى أن أولئك الذين هم غير متساوين في وجه ما من الوجوه انما هم غير متساوين في كل شيء . فأولئك المتفوقون من ناحية الثروة سرعان ما يعتبرون أنفسهم متفوقين تفوقاً مطلقاً . وسيراً على مثل هذه الآراء، يطالب الديموقراطيون بنصيب متساو في كل شيء على أساس من مساواتهم ، ويطالب الاليجاركيون بالمزيد من كل شيء على أساس أنهم غير متساوين ، ويعني ذلك أنهم أكثر من المتساوين . وهكذا يرى أرسطو أن كلا الديموقراطية والاليجاركية يقومان على نوع من العدل ولكن كليهما يقصر عن العدل المطلق . وهذا هو السبب في أن أياً من الجانبين قد يلجأ الى الفتنـــة ان لم يحظ بنصيب من الحقوق الدستورية يتفق وما يعتنق من تصور للعدل . [٢] ولا تقتصر محاولة الفتنة عند أرسطو على أنصار الديموقراطية وأنصار الاوليجاركية وحدهم ، وانما يلتمس العذر لاصحاب الكفاءة والجدارة ان هم قاموا بالثورة ، ولو أنه يستدرك الأمر فيستبعد ذلك عليهم ، كما يلتمس بعض العذر لمن يمتلك ميزة المولد ان هم ثاروا كذلك ، لأنهم في رأيه قد انحدروا من أسلاف امتازوا بالكفاءة والثروة .

وبعد أن وضح أرسطو مصادر الثورة ومنابعها ، انتقل (ج) الى بيـــان الطريقتين المختلفتين التي قد تم التغيرات الدستورية بهما — [١] فالثورة توجـــه أحياناً ضد الدستور أو النظام القائم ، ويقصد بها تغيير طبيعته ، فمثلاً تحول الديموقراطية الى أوليجاركية ، أو الأوليجاركية الى ديموقراطية . أو تحول الديموقراطية والاوليجاركية الى أرستقراطية ، أو بالعكس تحول الارستقراطية الى ديموقراطية أو أوليجاركية . [٢] ومع ذلك فأحياناً لا توجه الثورة ضد الدستور أو النظام القائم . فالحزب الثائر قد يتبع خطاً أكثر اعتدالاً في اتجاه من اتجاهات ثلاث . (فأولاً) قد يقرر الاحتفاظ بنظام الحكم كما هو قائم سواء كان ذلك أوليجاركية أو ملكية مثلاً ، ولكنه سوف يرغب في أن يحصل على الادارة في أيدي أعضائه . (وثانياً) قد يبقي الحزب الثائر الدستور دون تغيير على وجه العموم ، ولكنه يرغب في أن يجعله اما أشد تطرفاً أو أكثر اعتدالاً . فهو قد يرغب في أن يجعل الاوليجاركية أكثر أو أقل أوليجاركية . وقد يرغب في أن يجعل الديموقراطية أكثر أو أقـــل

ديموقراطية . وعلى هذا النحو فهو قد يحاول أن يشد أو يفك الخيوط في أي من الأشكال الأخرى للدستور . (وثالثاً) قد يوجه الحزب الثائر جهوده نحو تغيير جزء واحد من أجزاء الدستور . فمثلاً قد يرغب في أن يقيم أو يلغي عنصراً خاصاً من عناصر الحكم . فبعض الكتاب يقررون أن ليساندر حاول أن يلغي الملكية في سبارطة . وقد حدث أيضاً تغيير جزئي في دستور ابيداوروس ، اذ أن مجلساً ذا صبغة ديموقراطية قد حل هنالك محل اجتماع رؤساء القبائل .

(د) ولقد خلص أرسطو من تحليله الى أنه في جميع هذه الحالات سواء كانت الثورة موجهة ضد الدستور أو موجهة فقط نحو تعديله يرجع سبب الثورة دائماً الى عدم المساواة . وان الشغف بالمساواة هو على هذا النحو الدافع الأساسي للثورة . ولكن المساواة عند أرسطو من نوعين — فالنوع الأول هو المساواة العددية ، والنوع الثاني هو المساواة النسبية للكفاءة . وتعني « المساواة العددية » أن يعامل كل فرد بالتساوي ، أو بالمثل في عدد الأشياء التي يحصل عليها وفي حجمها . أما « التساوي المتناسب مع الكفاءة » فهو يعني أن يعامل كل فرد على أساس من مساواة النسبية بين جدارة « ا » وما يحصل عليه وبين جدارة « ب » وما يحصل عليه. وعلى هذا المقياس يضرب أرسطو مثلاً لتوضيح ذلك بقوله أنه من الناحية العددية تعتبر زيادة ٣ عن ٢ مساوية لزيادة ٢ عن ١ . ولكن من الناحية النسبية تعتبر زيادة ٤ عن ٢ مساوية لزيادة ٢ عن ١ . وذلك لأن ٢ هو نفس الجزء من ٤ مثل ١ من ٢ . وينتهي أرسطو من هذا الى أن الناس مستعدون للموافقة على أن مبدأ العدل المطلق في تقسيم الحقوق يقوم على تقسيمها بالنسبة للجدارة والاستحقاق، ولكنهم يختلفون فيما بينهم حالما يصل الأمر الى التطبيق . فبعضهم يذهب الى أنه اذا كان الناس متساوين في وجه من الوجوه ، فانهم يعتبرون أنفسهم متساوين في جميع الوجوه . ويذهب آخرون الى أنه اذا كانوا متفوقين في وجه من الوجوه فانهم يدعون التفوق في كل شيء .

(هـ) وان نتيجة اتخاذ الناس هذين الخطين قد انتهت الى سيادة نوعين من الدساتير والنظم وهما الديموقراطية والاوليجاركية . فطيب المولد والجدارة اللذين

تقوم عليهما الارستقراطية يتوافران في أشخاص قلائل ، ولكن الصفات التي تبني عليها الديموقراطية والاوليجاركية تتوافر في عدد أكبر كثيراً وان كان أرسطو يحاول أن يوفق بين المقياسين اللذين تنتجهما الاوليجاركية والديموقراطية في المواقف المختلفة حسب طبيعتها، الا أنه يقرر أن الديموقراطية هي الشكل الآمن من أشكال الحكم، والأقل تعرضاً للثورة . فهي تفضل الاوليجاركية من هذه الناحية . فالنظم الاوليجاركية تتعرض الى نوعين من الثورات — أحدهما داخل صفوف الحزب الاوليجاركي نفسه ، والآخر بين الحزب وحزب الشعب . أما الديموقراطيات فهي عرضة فقط للثورة بين الحزب الديموقراطي والاوليجاركي ، وليس هنالك انشقاقات داخلية جديرة بالذكر مما يقسم الاحزاب الديموقراطية ضد أنفسها . ولكن يجب أن نشير في هذا المجال الى أن أرسطو وان كان يرى تفضيل الديموقراطية على الاوليجاركية من ناحية امكان تعرض كل منهما للثورة ، الا أن المثل الأعلى للحكم في نظره هو حكم الطبقات الوسطى الذي يعتقد أنه أكثر أشكال الحكم استقراراً وثباتاً . فالديموقراطية عند أرسطو لا تعني ما تعنيه الديموقراطية الحديثة منذ أن عرفها لنكولن بأنها حكم الشعب بواسطة الشعب من أجل الشعب . فمصطلح الديموقراطية في العصر الحديث أشمل في مدلوله واعمق في مغزاه مما يعنيه ذلك المصطلح في التطبيق السياسي اليوناني القديم .

(و) ولكن الرباط الذي يربط موقفنا من الثورة بموقف أرسطو منها . والضوء الذي نستلهمه في دراستنا الجامعية من تحليله لها يرجع الى منهجه العلمي في معالجة ذلك الموضوع والى تأكيده أهمية المساواة وعدم المساواة في تحريك الجماعات والناس نحو تغيير نظم الحكم القائمة بالقوة مما أبرز حقيقته التراث الفكري السياسي حتى فيما قبل أرسطو نفسه وخاصة عند استاذه أفلاطون . وما تلا ذلك من تعاقب الدرس وتحليل للنظم والثورات عند جون لوك وجان جاك روسو وكارل ماركس وهارولد لاسكي وغيرهم على مر الزمن .

ويمكن لنا أن نتخذ من منهج أرسطو العلمي في تحليل الثورة نبراساً لنا في

التمييز بين الثورات قديمها وحديثها . فقد عالج الأصول والأسباب العامة للثورة تحت ثلاثة رؤوس :

١ — الدوافع السيكلوجية .

٢ — الاشياء المتنافس عليها .

٣ — الظروف الأولية .

(فأولاً) يرى أرسطو أن السبب الرئيسي والعام للموقف العقلي الذي يوجه الناس نحو التغير هو السبب الذي أشرنا اليه من قبل ، وهو الرغبة في المساواة والرغبة في عدم المساواة . فهنالك من الناس من يلجئون الى الثورة لأن عقولهم مليئة بالرغبة في المساواة ، التي تنشأ من تفكيرهم بأنهم لا ينالون الا أسوأ ما في الصفقة بالرغم من تساويهم مع أولئك الذين يحصلون على الممتاز منها . وهنالك آخرون يلجئون الى الثورة لأن عقولهم مليئة بالرغبة في التفوق أو عدم المساواة ، مما ينشأ عن تصورهم بأنهم لا يحصلون على ميزة يمتازون بها عن الآخرين بالرغم من أنهم حقاً أكثر من متساوين مع الآخرين . ومن ثم فان الادنون يصبحون ثواراً لكي يكونوا متساوين ، والمتساوين يصبحون ثواراً ليكونوا هم الأعلون .

(ثانياً) وان هذه هي حالة العقل التي تخلق الثورة . أما الأشياء المتنافس عليها فهي تتمثل في الربح والشرف . كما تتمثل أيضاً في اضدادها وهي الخسارة والعار ، وذلك لأن القائمين بالثورة السياسية قد يكونون من المحاولين فقط تجنب عار ما أو غرامة من أنفسهم أو أصدقائهم . .

(ثالثاً) أما ظروف الاضطرابات ومصادرها التي تشجع موقف العقل وتفضي الى البحث عن الأشياء التي تستهدفها الثورة فقد لخصها أرسطو في عدة أمور على رأسها ما سبق أن ذكره مـــن طلب الناس للربح وطلبهم للشرف . فالربح والشرف يعدان من ناحية اهدافاً وأشياء تثير الشقاق لأن الناس يبتغون الحصول عليهما ، ويعدان من ناحية أخرى ظروفاً تفضي الى الشقاق لأن الناس يرون

غيرهم وهم يحصلون على نصيب أكبر – سواء عن حق أو غير حق – مما يحصلون عليه أنفسهم . وتتمثل الظروف الأخرى المؤدية للثورة في الوقاحة أو الخوف أو وجود شكل ما من أشكال التفوق أو الاحتقار أو الازدياد غير النسبي في عنصر من عناصر الدولة . كما يضيف أرسطو الى هذه الظروف أربعة ظروف تفضي بطريقة عارضة إلى الثورة وهي المؤامرات التي تصاحب الانتخاب ، والاهمال المقصود ، واغفال التغيرات الصغيرة ، وعدم تجانس العناصر التي تتكون منها الدولة .

الفصل الثالث

الدولة ونظرية العقد الاجتماعي

أ ـ تمهيد

ب ـ العقد الاجتماعي عند هوبز

جـ ـ العقد الاجتماعي عند جون لوك

د ـ العقد الاجتماعي عند روسو

أ ـ تمهيد

تذهب هذه النظرية إلى أن الدولة قامت نتيجة اتفاق مقصود واختياري من ناحية الناس البدائيين الذين خرجوا من حالة الطبيعة . وهي تفترض أنه كان هنالك عهد في التاريخ البشري حين لم توجد دولة مطلقا ولم يوجد قانون سياسي .

وينظر بعض الكتاب إلى هذا العهد السابق للدولة على أنه سابق للمجتمع كذلك . وكان قانون الطبيعة هو القانون الوحيد الذي حكم العلاقات البشرية في حالة الطبيعة . ولم يتفق دعاة نظرية العقد الاجتماعي على ماهية قانون الطبيعة . فحالة الطبيعة كانت اما مثالية أو غير ملائمة ولا يمكن احتمالها . ومن ثم فقد هجر الناس في هذه الحالة البدائية حالة الطبيعة وأقاموا مجتمعا سياسيا عن طريق التعاقد . ونتيجة للعقد فقد كل إنسان حريته الطبيعية جزئيا أو كليا ، وفي مكانها حصل على الأمن وحماية الدولة التي كفلها القانون السياسي .

وقد فسر العقد بطرق متنوعة بواسطة المنادين به . فبالنسبة لبعضهم ، أصبح مسئولا عن قيام المجتمع المدني وحده ، على حين أن آخرين قد نظروا إليه بالإضافة إلى ذلك كاتفاق بين الحكام ورعاياهم انتهى بقيام حكومة خاصة . وإن النوع الأول من العقد يعرف بالعقد الاجتماعي ، والثاني يعرف بالعقد السياسي أو الحكومي . وإن الأطراف المتعاقدة في العقد الأصلي أو الاجتماعي هم الأفراد

أنفسهم ، وقد خرجوا من حالة الطبيعة واتفقوا الواحد مع الآخر ومع الكل . والأطراف المتعاقدة في العقد الثاني أو الحكومي هم الناس بصفتهم الجماعية من ناحية ووكيل أو حاكم من ناحية أخرى . وهناك فرق آخر نجده بين المنادين بنظرية العقد الاجتماعي ، فعلى حين أن بعضهم يعده حقيقة تاريخية فعلية ، فإن آخرين يعدونه أسطورة تاريخية تحمل حقيقة فلسفية . وإن مثالا للتصور الأول يوجد عند لوك ، على حين أن كانط يعرض التصور الثاني . فبالنسبة لكانط يعد العقد مجرد فكرة صادرة عن العقل . وهنالك اختلاف آخر يمكن ملاحظته بين القائلين بهذه النظرية ، فهم يستخدمونها في أغراض مختلفة . فان هوبز يستخدمها ليبرر الحكم المطلق الملكي ، ويستخدمها لوك ليؤيد الحكومة الدستورية أو الملكية المقيدة ، أما روسو فيستخدمها ليؤيد نظرية السيادة الشعبية . وعلى وجه العموم فان النظرية قد استعملت لتبرر فكرة أن السلطة الحكومية لتكون شرعية يجب أن تقوم في النهاية على رضى المحكومين . وإن أهمية نفوذها على وجه العموم ترجع إلى ما اتجهت إليه من كفالة حقوق الشعب وحرياته وكبح جماح تحكمية الحكام . كما أنها خلقت عدم إجلال عام نحو الدولة بسبب افتراضها أن الدولة مخلوق صناعي وأن السلطة الحكومية قيد على حرية الإنسان الطبيعية .

ب ـ العقد الاجتماعي عند هوبز

ان قيام فلسفة بودان عن الدولة في مفترق الطرق بين القديم والحديث ، ووضعها أسس التفكير السياسي في الدولة الحديثة جعلها مصدرا غنيا لفلاسفة الدولة من بعده ، لأن النظريات التي جاءت بعدها لم تنج من التأثر بها فهي اما مؤيدة لها أو معدلة أو مهاجمة . ولقد كان « توماس هبز » العبقرية المتوجة للمدرسة التي أسسها بودان كما يقول « ماك جفرن » [1] .

فتوماس هبز أيد بودان في دعوته الى سيادة الدولة المطلقة على جميع من يعيش في كنفها من أفراد وهيئات ، ولكنه على قدر ما اتفق معه في المبدأ العام اختلف معه في تفسيره وتطبيقه. ويرجع الاتفاق والاختلاف الى ما أحاط «هبز» في بلاده من ظروف خاصة وعامة . فهو يذكر لنا أن أمه قد وضعته في ابريل سنة ١٥٨٨ قبل أن تتم شهور الحمل الطبيعية وذلك للرعب الذي ملأ نفسها حين هدد الأسبان انكلترا بالغزو في ذلك العام . وهو يعزو حبه للهدوء والسلام ونفوره من الحرب والخصام الى تلك اللحظة الحاسمة التي سجلت تفوق الانكليز البحري غير أنها أورثته نقصا في الجسم وفزعا في القلب. ومهما يكن من تأثير حادث الميلاد في حياة هبز الفكرية

(١) Mc Govern - From Luther to Hiltler P. 66.

فقد تأيد أثره بما شاهد من أحداث قومية لا شك أن قد كان لها الشأن الأول في تقرير فلسفته. اذ عاش فوق التسعين عاما عاصرت الحروب الأهلية في انكلترا.ولم يكن هبز يعيش معيشة المفكرين الذين يعتصمون باعتزال النشاط العام ويقضون أيامهم بين الكتب فحسب ، بل شاء له القدر أن يعيش في وسط هذه الأحداث وأن يرتفع وينخفض ويتكلم ويصمت ويفر الى فرنسا ويعود الى انكلترا وفق ما كانت الظروف تملي عليه . وذلك لأنه بعد أن تخرج في اكسفورد اختير مربيا واستاذا لابن من أسرة « كافندش » وهي احدى أسر الأشراف الغنية الناشئة . وبارتباطه بهذه الأسرة زمنا طويلا استطاع أن يرقب عن كثب ما كان يجري لدى الطبقات الحاكمة في البلاد.وفوق كل ذلك فقد استطاع أن يسافر الى أوروبا مرافقا تلميذه وأن يطلع على تركيز نظم الحكم في فرنسا أثناء عهد « ريشليو » وتنظيم الادارة في البندقية بفضل دستورها السياسي المشهور في ذلك الوقت .

ولقد استعان هبز في وضع فلسفته السياسية بما ساد في القرن السابع عشر من علوم طبيعية . وهو في هذا القرن يعد من أوائل المفكرين المحدثين الذين خرجوا على منهج العصور الوسطى الديني في دراسة المجتمع وبنوه على أساس علمي منطقي . اذ يفسر الكون والمجتمع تفسيرا ماديا ويقول أن الانسان قد وجد نفسه في عالم مؤلف من أجسام مادية طبيعتها الحركة . والانسان كجزء من هذا العالم لا يسعه الا أن يخضع لقانون الحركة . اذ تتحرك نفسه نحو الأشياء الخارجية التي ترضي رغباته ونزعاته ، كما ينفر من الأشياء التي لا تتفق ودوافعه النفسية . ومصدر اجتذابه ونفوره هو الأنانية التي تتمثل في حرص الانسان على نيل ما يصون ذاته واجتناب ما يضرها . وبناء على هذه الفكرة التي تجعل المادية عامة والأنانية الفردية القوة المقررة لتصرفات الانسان وأعماله يصف لنا « هبز » حالة الانسان في فجر الحضارة الانسانية . فهو يقول ان حياة الانسان الأولى لم تكن لتطاق . فتنافس الأفراد على ما يصون ذاتهم تنافسا لا يرتدع برادع سوى المصلحة الخاصة قد جعل من الحياة الانسانية جحيما قانونه الحرب المستمرة وعنصره الخوف والشقاء والوحشية. كما يذهب الى أن هذه المعيشة الطبيعية التي كان يعيشها الانسان الأول لم تكن

خاضعة لقوانين المجتمع الوضعية والعرفية والخلقية ، بل كانت تتشكل وفق أهواء الفرد وشهواته . ولقد كانت الحرب المستمرة بين فرد وآخر وثورة الأهواء والشهوات في الحالة الطبيعية الأولى التي سبقت قيام المجتمعات والدول سببا في انعدام مقومات الحياة ذاتها لأنه « في مثل تلك الحالة لم يكن هنالك مكان للعمل لأن ثمرته لم تكن أكيدة ومن ثم لم تفلح الأرض ، ولم تكن هنالك ملاحة أو استعمال للمواد التي قد تستورد بالبحر ، ولم يكن هنالك بناء مريح ولا أدوات لتحريك ونقل الأشياء التي تتطلب قوة كبيرة ، ولم تكن هنالك معرفة عن وجه الأرض ولا بيان عن الزمن ، ولم تكن هنالك فنون أو آداب أو مجتمع . وشر من هذا كله لم يكن هنالك سوى الخوف المستمر وخطر الموت العنيف وحياة الانسان وحيدة فقيرة دنيئةوحشية قصيرة [1] . »

ولكن ما كانت هذه الحياة الطبيعية لتستمر أبد الدهر لأن أنانية الانسان التي أشعلت الحرب قد دفعته في الوقت نفسه الى ابتغاء السلام . اذ الحرص على الحياة كان السبب الأول في اعلان كل فرد الحرب على جميع من سواه ، كما كان السبب بعدئذ في ادراك الفرد أهمية الأمن لمواصلة الحياة . فالانسان وان كان محكوما بغرائزه الدافعة الى العنف والحصول على غاياتها بأية سبيل دون التقيد بعدل أو حق ، الا أن من غرائزه ما يطلب الهدوء ومن عقله ما يكشف السبل لتحقيق هذا الهدوء . ولتفسير الانتقال من حالة الحياة الطبيعية الأولى الى المجتمع المدني استخدم « هبز » فكرة منطقية هي فكرة العقد الاجتماعي التي ترجع الى عهد السوفسطائيين اليونان والتي كانت شائعة في العصور الوسطى واستمرت في الفكر الأوروبي حتى نهاية القرن الثامن عشر . اذ ذهب الى أن الأفراد اتفقوا فيما بينهم على اقامة مجتمع يرعى فيه كل فرد حقوق غيره وينزل فيه كل فرد عن حريته في العمل حسب ما يهوى مؤثرا في ذلك المصلحة الآجلة على العاجلة . وقد وكلوا في الوقت نفسه ادارة هذا المجتمع الذي أطلق عليه هبز اسم « التنين » الى سلطة عليا ذات سيادة تتمثل في حاكم فرد أو مجموعة من الأفراد . ومن هنا نرى أن أساس

(١) Hobbes - Leviathan Book I ch. 13, P. 82.

فلسفة هبز السياسية هو أن المجتمع لم يقم أولا ثم صاحب السيادة ثانيا . بل أنهما أقيما في آن واحد ولا يستطاع التفريق بينهما أو قيام أحدهما دون الآخر فالمجتمع قبل تعيين صاحب السيادة لم يكن سوى جمهرة من الناس لا نظام عندهم ولا قانون يسري عليهم وانما تكون فقط حين تعاهد الناس فيما بينهم على أن يختاروا رئيسا أعلى تتمثل فيه اراداتهم وتتوحد رغباتهم. وفي اللحظة التي تم فيها اختيار الحاكم الأعلى صاحب السيادة أصبح أفراد المجتمع رعية لهذا الحاكم يأتمرون بأوامره ولا يستطيعون لها عصيانا أو مقاومة الا في حالات استثنائية معدودة . ويصور هبز تنفيذ هذا التعاقد بين الأفراد بقوله « انه أكثر من الرضى أو الاتفاق ، فهو وحدة حقيقية لهم جميعا في شخص واحد بعينه ، أقيم بتعاقد كل انسان مع كل انسان على نحو ما ، كأن كل انسان يقول لكل انسان اني أخول السلطة وأتنازل عن حقي في حكم نفسي لهذا الانسان أو لهذا الاجتماع من الناس على شرط أن تتنازل عن حقك له ، وتخول السلطة لكل أعماله على نمط مشابه ، وحين تم هذا أطلق على جمهور الناس الذين اتحدوا في شخص واحد إسم الدولة أو المجتمع المدني . وهذه هي نشأة ذلك التنين العظيم — أو بالأحرى ان تكلمنا باجلال أكثر — هذه نشأة الاله « الفاني » الذي ندين له في ظل « الاله الخالد » بسلامنا والدفاع عنا » فالدولة اذن تقوم حين ينزل الناس جميعا لصاحب السيادة عن سلطتهم ، فتتركز في يده سلطة عظيمة يخافونها ويشكل بها اراداتهم جميعا لصيانة السلام في الداخل وتحقيق التعاون المشترك ضد أعدائهم في الخارج. وجوهر الدولة يقوم على وجود هذا الشخص المتفرد الذي يتنازل الأفراد له بتعاهد بين بعضهم بعضا عن سلطتهم وبذلك تصبح أعماله أعمالهم ، فما يرى فعله لحفظ السلام والدفاع المشترك يعد فعلا خاصا بكل واحد منهم وكأنه هو صاحب ذلك الفعل المباشر. ويسمى الشخص المتفرد صاحب السلطة بصاحب السيادة ويقال ان له « سلطة السيادة » وكل واحد سواه يسمى « رعية » [1] .

ولقد أطلق « هبز » صاحب السيادة من القيود الأساسية التي وضعها «بودان»

---

(١) Fobbes - Leviathan Part 2 ch. 18, P. 112.

لضبط ممارسته لسلطته من الناحية التطبيقية . اذ اتفق مع « بودان » على أن تشريع القوانين هو المظهر الرئيسي للسيادة وأن القانون ما هو الا أمر صاحب السيادة . ولكنه يعترف بالتباين بين القوانين الطبيعية والقوانين الوضعية ، كما لم يعترف بأن نظام القوانين الطبيعية أسمى من نظام القوانين الوضعية وأن الأول هو المثل الأعلى للثاني ، كما أنه قيد عليه ، وينبغي على صاحب السيادة اذن ألا يكسر أثناءمباشرته لسلطته التشريعية والتنفيذية تعاليم القوانين الطبيعية . فهبز يرى أن ليس هنالك قانون فعلي سوى ما عرف مشرعه ، ولا يعترف بقانون سوى ذلك الذي « يصدرعن ارادة صاحب السيادة » [1] . أما قوانين الطبيعة فهي قواعد أوحى بها العقل ولا تناقض بينها وبين القوانين الوضعية ، لأنها مثل الأخيرة تستهدف نفس الغرض وهو تأييد قيام الدولة لحفظ السلام والأمن وكفالة الحياة الطيبة . فأهم هذه القوانين وأولها « أنه ينبغي على كل رجل أن يطلب السلام على قدر ما يستطيع الأمل في الحصول عليه ، وأنه حين لا يستطيع الحصول عليه يجوز له أن يطلب ويستعمل كل وسائل الحرب ومزاياها » [2] . والجزء الأول من هذه القاعدة يشتمل على القانون الجوهري الأول من قوانين الطبيعة وهو طلب السلام فان لم يتحقق ذلك فعلينا أن نحاول الدفاع عن أنفسنا بكل سبيل . وثاني هذه القوانين مشتق من القانون الأول الذي يأمر الناس جميعا بابتغاء السلام ، اذ ينبغي لتحقيق هذا السلام « أن يكون كل رجل راغبا في أن ينزل عن حقه في امتلاك كل الأشياء وأن يقنع من الحرية بقدر ما يسمح به للناس الآخرين ازاء نفسه ، وذلك حين يكون غير مستعد لذلك من أجل السلام والدفاع عن النفس » [3] . وثالث هذه القوانين لا يقف عند الرغبة في التنازل عن الحقوق كلها بل ينصح بتنفيذ ذلك بأن يقرر أنه ينبغي على « الناس أن يفوا بالعهود التي قطعوها على أنفسهم » [4] . ويرى هبز أن الوفاء بالعهود مصدر العدل ، لأنه يجعل الناس يمتنعون عن حقهم في امتلاك

(١) Ibid - Part 2 ch. 26.

(٢) Ibid Part I ch. 14

(٣) Ibid Part I ch. 14

(٤) Ibid Part I ch. 14

كل شيء ، ويحترمون ملكيـــة غيرهم مكتفين هم بمـــا يملكـــون أنفسهم . ولكن يسارع هبز الى قوله أن طبيعة العدل شيء وتنفيذه شيء آخر . فلن يوجد العدل والظلم الا بعد تكوين الدولة وقيام السلطة القاهرة التي تضع الحدود ويرتدع بها الناس عن العودة للحالة الطبيعية الخالية من السدود والقيود . ثم يأخذ هبز في تعداد قوانين الطبيعة كما يراها ويخلص من ذلك كله الى أن هذه القوانين الطبيعية التي أوحى بها العقل لا تتناقض مع طبيعة التعاقد الأول الذي قامت على أساسه الدولة وقام صاحب السيادة ، بل تؤيده وتجد السبيل الى التطبيق العملي عن طريقه .

وعلى هذا النحو يتحرر صاحب السيادة عند هبز مما تقيد به صاحب السيادة عند بودان من وجود رقابة عليا على أفعاله تتمثل في القوانين الالهية أو الطبيعية .فكل سلطات صاحب السيادة عند هبز مستمدة فقط من مصدر واحد وهو التعاقد الأول الذي قامت على أساسه الدولة . كما أن حقوق صاحب السيادة وخصائصه كلها مبنية عليه . ولذلك يقرر هبز أولا أن ليس في استطاعة الرعايا أن يثوروا على صاحب السيادة أن يغيروا شكل الحكم [١] ويقابل ذلك ثانيا عدم استطاعة صاحب السيادة أن يتخلى عن سيادته [٢] . وثالثا لا يستطيع منشق أن يحتج على نظام تأسيس السيادة الذي أنشأته الأغلبية. ورابعا لا يمكن أن يلام صاحب السيادة على أفعاله . وخامسا لا يمكن أن يعاقب على ما يفعل . ثم يعين هبز بعد ذلك حقوق صاحب السيادة بالتفصيل فله أن يحكم على النظريات والمبادىء الصالحة للانتشار بين شعبه « لأن أعمال الناس تصدر عن آرائهم » [٣] وله أن يصدر من القرارات ما ينظم حقوق الملكية وغير ذلك مما يدخل تحت سيطرة القوانين المدنية . وله أن ينظم التقاضي والفصل في المنازعات . وله حق اعلان الحرب وعقد السلم حسب ما يراه صالحا للدولة . وله أن يختار وزراءه ومستشاريه . وله حق الجزاء والعقاب . وله أن يمنح مراتب الشرف . ويستطرد هبز في بيان حقوق صاحب السيادة بالتفصيل ،

(١) IbidPart 2 ch. 18, P. 113

(٢) Ibid P. 114

(٣) Ibid P. 116

لكنه فوق كل ذلك يؤكد أن تلك الحقوق التي تؤلف جوهر السيادة والتي تقوم دلالات على من أسندت اليه السلطة ذات السيادة سواء كان شخصا أو مجلسا من الأشخاص لا يمكن فصلها أو التنازل عنها » [١] .

وبهذه الحقوق التي أسندها هبز لصاحب السيادة ، أطلق يده من قيد آخر فوق اطلاقه يده من قيود القوانين الطبيعية التي وضعها بودان . لأنه أعطاه حق تنظيم شئون الدولة حسب ما يراه صالحا لها ، من غير نظر الى استمتاع الأفراد بحقوق مقدسة لا يمسها صاحب السيادة ، فبودان قد جعل حق الملكية الخاصة من الشروط الأساسية في تعريف الدولة ، أما هبز فلم ير لحق الملكية مثل هذه القداسة وهذا السمو عن سلطة صاحب السيادة . فهو يعترف للأفراد بحق الملكية الخاصة ولكنه لا يرى فيه حقا مطلقا ، والا كان ذلك سببا من أسباب انحلال الدولة ، وانما هو حق مكتسب من « السلطة ذات السيادة » [٢] ولو حرم صاحب السيادة من حق تنظيم الملكية في دولته لما استطاع أن يؤدي وظائف منصبه بأن يحمي المواطنين من الأعداء في الخارج ومن اعتداءات كل منهم على الآخر في الداخل ، ولن تقوم للدولة قائمة نتيجة لذلك . ويبيح هبز لصاحب السيادة على هذا الأساس أن يتدخل في تدبير شئون موارد الدولة بما يحفظ لها الاستمرار والبقاء . وهو في هذا يخاطب من يعيش الآن في القرن العشرين بلغة حديثة ومنطق معاصر .

ولا تحد السلطة المطلقة التي أسندها هبز لصاحب السيادة الا بحدود عجزه عن مواصلة عمله الرئيسي وهو كفالة الحياة والأمن لرعاياه . فاذا وقع المواطِن أسيرا في يد عدو ، واذا ألقى صاحب السيادة الحكم جانبا من نفسه ومن ورثته ، أو اذا ما نفى مواطنا من المواطنين ، أو اذا هزم في حرب وأصبح هو نفسه خاضعـــا للمنتصر [٣] — كل هذه حالات تبيح للرعايا أن يتحرروا من التزاماتهم السابقة نحو

(١) Ibid P. 118

(٢) Ibid Part 2 ch. 29, P. 213

(٣) Ibid Part 2 ch. 21, P. 144 - 145

صاحب السيادة . ولهذه الاستثناءات ناقض هبز نفسه . فعلى حين أن نظريته في عدم أحقية الرعايا أن يثوروا على صاحب السيادة قد قصد بها تأييد أسرة ستيوارت في نضالها مع الشعب ، اتخذت هذه الاستثناءات تبريرا للتحرر من الالتزام نحوها حين لم تستطع أداء وظيفتها الأساسية في حماية المواطنين . ومهما يكن أمر هذا التناقض بين النظر والواقع الذي ارتكبه هبز فإنه كان يفضل الملكية على الارستقراطية والديموقراطية كشكل من أشكال الدولة . (١)

ولكن هذه الاستثناءات التي وضعها هوبز لتحديد سلطة صاحب السيادة على رعاياه تختفي إذا ما قوبلت بالحقوق التي أضفاها عليه . فإبرازه أهمية السيادة في الدولة وإطلاقه لها من القيود والحدود التي أحاطها بها بودان يعد مساهمة عظيمة في تاريخ الفكر السياسي والنظم السياسية . ولا يزال أثر هبز من هذه الناحية يتخذ أثوابا متجددة منذ أن رأى « أن السيادة روح الدولة فإذا ما فارقت الجسد لم تستطع أعضاؤه أن تستمد الحركة منها ». (٢)

---

(١) Ibid Part 2 ch. 19, P. 121 - 129

(٢) Ibid Part 2 ch. 21, P. 144

جـ ـ العقد الاجتماعي عند جون لوك

عاش الشعب البريطاني طوال القرن السابع عشر تقريبا في ظل ثورة متأججة أو هدنة لثورة مقبلة . وانتهى به الأمر الى تغيير أسرة ستيوارت المالكة التي وجدت من روبرت فلمر Filmer من يدافع عن حكمها الاستبدادي ويرده الى أصول الهية ترجع بالوراثة عبر التاريخ حتى آدم وخلفائه من الرسل والملوك . ولم يكتف الشعب المنتصر بنجاحه الواقعي في الثورة على الحكم المطلق ، ولكنه كان في حاجة الى من يؤيد الثورة حتى بعد انتصارها التأييد الفكري الذي يوضحها للأذهان ويعمق مفاهيمها في قلوب الأجيال الحاضرة والمتعاقبة . ولقد وجد في جون لوك John Locke ذلك المفكر المؤمن الذي يبرر ثورة شارك هو وأبوه في الدفاع عنها سواء في ميدان الحرب أو الجدل الفكري مع الطبقة الرأسمالية التجارية والزراعية الصاعدة على مسرح الحياة البريطانية العامة .

ولقد تبلور الصراع في ظاهره حول المشكلة السياسية ــ وهي مشكلة الحكم ، ولكن الثورة السياسية لم تكن سوى مظهر لثورة اقتصادية وأخرى اجتماعية طبقية ، ولقد استمدت كتابات جون لوك خاصة « المقال الثاني في الحكم المدني» أهميتها في الفكر السياسي من تعبيرها المتكامل عن تلك الوجوه العديدة للثورة الانجليزية في القرن السابع عشر. وتظهر طبيعة الثورة البريطانية المركبة كما يعرضها جون لوك في الحجج التي قدمها على النحو الآتي :

(أ) أنه لما يساعد على فهم الفكر الثوري عنـــد جون لوك أن نطلع مباشرة على الفصل التاسع من مؤلفه « المقال الثاني في الحكم المدني »، وموضوعه « أهداف المجتمع السياسي والحكم » ففيه يقرر أن الدافع الذي يدفع بالفرد لأن ينضم في مجتمع مع الآخرين ممن سبق اتحادهم أو ممن يفكرون في الاتحاد، هو المحافظة المتبادلة على « الملكية » property وقصد بالملكية المصطلح العام الذي يشمل حياة الأفراد وحرياتهم وممتلكاتهم . وان جعل « الملكية » في شكلها المركب العلة الغائية التي تربط المجتمع السياسي يدل دلالة واضحة على طبيعة الثورة المتحررة سياسيا واقتصاديا ، والتي تتمرد على ما يكبل الطبقة المالكة الجديدة من قيود الاقطاع ، والتي تتمثل فيما ادعاه آل ستيوارت من تفرد بالحكم المطلق المستند الى الحقوق الالهية في تولي السلطة .

(ب) ان المجتمع السياسي عند جون لوك بهذا الهدف الأسمى انما يعتمد على دعائم نظرية افتراضية وأخرى تجريبية واقعية. فهو يقوم على نظرية العقدالاجتماعي، اذ أن المجتمع لم يقم في رأيه على القوة والاكراه وانما قام أول الأمر على التعاقد الاختياري والرضى المتبادل بين الأفراد لاحساسهم المشترك بالحاجة الى الحمـــاية المتبادلة لما يملكون من حياة وحرية وأملاك . ولهذا فهو يفترض أن الانسان قد عاش أولا في حالته الطبيعية واستمتع فيها بحرية التصرف والمساواة مع الاخرين والسيادة على نفسه في التدبير والحكم والتنفيذ ، وقد تحققت له السعادة في ظل القانون الطبيعي المستوحى من العقل البشري والالهام الالهي . ولكن الفرد لم يلبث أن أحس مع تراكم ما يملك وصعوبة عمله قاضيا ومنفذا في شئونه بما يصاحب ذلك من أخطـــار وبضرورة الدخول مع الاخرين في عقد يقيم المجتمع ، ويتنازل فيه عن بعض مزايا الحياة الطبيعية لقاء ما يعود عليه من نفع مضمون أشمل وأعم في المحافظة على السلام والأمن الداخلي والخارجي . ويقال « ان الأفراد في مجتمع سياسي الواحد منهم مع الآخر حين يتحدون في هيئة واحدة ويكون لهم قانون وقضاء مقرر مشترك يستأنفون اليه مسائلهم ، ويكون ذا سلطة في حل ما بينهم من تنازع ويعاقب المعتدين . ولكن من لا يجدون استئنافا مشتركا على الأرض ، فهم لا يزالون في حالة

الطبيعية ، وذلك لأن كلا منهم هو القاضي لنفسه والمنفذ »[1] . ويؤكد جون لوك أنه لا يستطيع مجتمع سياسي أن يوجد أو يستمر في الوجود ما لم يملك في ذاته سلطة المحافظة على الملكية ، فيعاقب جرائم أولئك الذين ينتمون الى ذلك المجتمع بعد أن ترك كل عضو فيه سلطته الطبيعية وتنازل عنها للمجتمع واحتفظ لنفسه بحق الاستئناف من أجل حمايته الى القانون الذي وضعه . ومن ثم فان المجتمع يصبح الحكم عند تنازل أعضائه عن الحكم الشخصي لكل فرد على حدة .

(ج) ان بناء المجتمع السياسي عند جون لوك على أساس من الملكية ، قد وضع الأساس للرأسمالية الحديثة . فلقد افترض أن الملكية الشخصية لم يكن لها وجود عند بدأ الخلق . فالله قد وهب الأرض للجنس البشري مشاعا فيما بينهم . ولكن لم يلبث الانسان أن استخدم في جمع قوته وعيشه جهده الخاص ، فأضفى على الثروة الطبيعية شيئا متفردا صادرا عن شخصه ، وبذلك حولها من ملكية شائعة الى ملكية خاصة ، فلم تعد الثروة الطبيعية في حالتها الأولى وانما اكتسبت صفة جديدة بما أضافه الفرد اليها من مجهوده الشخصي فاستحقت أن تكون ملكه واستحق هو أن يملكها . وبهذا وضع جون لوك نظرية الملكية وأقامها على العمل استهدافا لتبرير الرأسمالية الجديدة ، ولم يدر بخلده أن الاشتراكيين سيلجئون فيما بعد الى نفس نظريته الرأسمالية ويستغلونها بطريقتهم الخاصة في تأييد الاشتراكية باقامة نظرية القيمة على عمل العاملين أنفسهم. وضرب جون لوك الأمثال لنظريته بأن أشار لى أن من يلتقط ثمرة من ثمار الشجر ، أو تفاحة من الغابة يصبح مالكا لها ، كما أن من يملأ دلوا من بئر مليئة بالماء يصبح صاحب الماء الذي يملأ به دلوه . وان الهندي الذي يصطاد غزالا يملكه لنفسه ، ولقد استحق كل من هؤلاء المالكين ما يملكون بما بذلوا من جهد وعمل شخصي . وتكتسب الملكية في الأرض على هذا النحو أيضا.

ولم يقف جون لوك عند تأكيد حق الملكية وبنائه على أساس العمل وحده ، وانما أضاف الى ذلك قوله بأن من حق العامل أن يجمع ما يشاء من ثمار الأرض على

(١) Locke : Civil Government, P. 43

شرط ألا يفسد بهذا ما قدمته الطبيعة لنفع بني الانسان . فقانون الطبيعة نفسه الذي أعطانا بهذا الملكية الخاصة، قد حددها أيضا، فصوت العقل والوحي كذلك يؤكدأن الأشياء التي أعطاها الله بوفرة أعطيت لاستمتاع الفرد واستعماله . أما ما يتجاوز ذلك القدر فهو أكثر من نصيبه وهو ملك للآخرين . ويرى جون لوك أن تحديد الملكية يحول دون الصراع والنزاع عليها كحق مقرر . وان هذا الشرط الذي وضعه لوك لتحديد الملكية حتى يستطيع الفرد تحسين نصيبه منها ، ويستطيع الآخرون أن يجدوا مما ترك ما يكفي ويكون على نفس المستوى من الجودة ، شرط بالغ الأهمية استلهمته الأجيال المتعاقبة في توجيه الاقتصاد القومي . فهو لم يأل جهدا في اشتراطه أن الطبيعة قد حددت القدر المملوك لفرد من ثروتها بمدى جهده من ناحية ومدى ارضاء متطلبات الحياة من ناحية أخرى .

ولكن جون لوك لم يسر في هذا المنطق الى مداه النهائي، ولو كان قد وقف عند هذا الحد من التبرير للملكية لكان قد عد اشتراكيا من نوع ما وانما رأى تطبيقه على مرحلة المجتمع الأولى التي أعقبت حالة الطبيعة . ولقد غير الوجه الثاني لمنطقه عن تقرير القيمة بالعمل النتائج الحاسمة لهذه النظرية . فلقد جعل منها نظرية لسند الرأسمالية لا الاشتراكية ، وذلك لأنه أشار الى تبدل الموقف باختراع النقود . فالمالك له أن يملك وأن يجمع ما يشاء من مال اذا كان نقدا، ولم يضع حدا لتضخم ما يملك مستندا الى حجته في أن التوسع في جمع المال لا يحول دون جمعه ، وانماهو التعرض للفساد والهلاك هو ما يحد من حرية الفرد في جمع المال بعمله وجهده . فهو يرى أنه ليس من الأمانة في شيء بل أنه لمن السرقة أن يسمح عامل لما يملك بأن يفسد دون اعطائه لغيره أو مبادلته اياه بشيء غير قابل للفساد، وانما له الحق في جمع المال في صوره الغير قابلة للدمار مما هيأه له اختراع النقود .

(د) ان جون لوك وقد برر قيام المجتمع السياسي على أسس نظرية افتراضية وأخرى تجريبية واقعية بادر الى التأكيد بوجوب مسايرة نظام الحكم لتلك الأسس . فأولا لم يتنازل الأفراد عن مزايا حالة الطبيعة الالافتقادهم فيها ثلاثة أشياء مما هو ضروري للمحافظة على ملكيتهم وهي :

١ ــ عدم وجود قانون قائم مستقر معروف يقبله الجميع عن رضى ويكون معيارا للحق والباطل وتحل به المنازعات التي تثور بينهم.

٢ ــ عدم وجود قاض معروف نزيه ذي سلطة يقرر بها جميع الاختلافات وفق القانون القائم .

٣ ــ عدم وجود سلطة تسند وتؤيد الحكم عندما يكون صحيحا ، وتهبه التنفيذ المناسب ، ومن ثم فان الشرط الأساسي لتنازل كل فرد عن سلطته في أن يفعل ما يشاء وفي أن يعاقب المعتدي على ملكيته ، هو أن يقوم بالحكم في المجتمع من يعينون من بين أعضائه وذلك وفق القواعد التي يوافق عليها المجتمع أو من يخولون من بينهم لهذا الغرض . ومن هذا تستمد السلطة التشريعية والتنفيذية حقها ومنشأها ، شأنها في ذلك شأن الحكومات والمجتمعات [1] . وان من يملك السلطة التشريعية أو العليا ملزم بأن يحكم وفق قوانين قائمة مقررة ، ومعلنة ومعروفة للشعب ، وليس بقرارات ارتجالية ، وبواسطة قضاة نزيهين مستقيمين يقضون فيما يشجر من نزاع بتلك القوانين ، وأن يستخدم قوة المجتمع في الداخل في تنفيذ مثل هذه القوانين وحسب ، أو في الخارج لمنع الأذى الأجنبي أو دفعه ، ولحماية المجتمع من الغارات والغزو ، ويجب ألا يوجه كل هذا لأي غرض آخر سوى تحقيق السلام والأمن والخير العام للشعب .

(هـ) ولقد حرص جون لوك على أن يحدد بدقة وفي شرح مفصل المعالم الجوهرية للحكومة الشرعية . فهي معينة بواسطة المجتمع في ظل ظروف معينة لأداء وظائف معينة . وان هي أغفلت الأهداف العامة واتجهت الى تحقيق مصالح خاصة ، أو أهدرت سيادة القانون وعملت وفق الهوى والغرض بأسلوب يتسم بالطغيان ويتجاهل ارادة الأغلبية ، أو اعتدت على ممتلكات المواطنين الذين من أجل المحافظة عليها دخلوا المجتمع ، فانها تفقد سند شرعيتها ويتحرر الأفراد من الالتزام بطاعتها ، ويحق لهم الثورة عليها . فالهيئة التشريعية وهي السلطة العليا بما لها من حق التشريع

(١) Locke : Second Treatise of Civil Government

انما تعمل داخل حدود لا تتجاوزها ، كما أن السلطة التنفيذية لها حدودها المرسومة التي ان هي تخطتها انحدرت الى منزلق يفقدها كل شرعية في الادارة والتنفيذ .

ولقد لخص الحدود التي أقيمت للسلطة التشريعية لكل دولة في جميع أشكال الحكم بواسطة الأمانة التي وضعها فيها المجتمع وقانون الله والطبيعة على النحو الآتي :

١ — يجب على أعضاء السلطة التشريعية أن يحكموا بواسطة قوانين مقررة معلنة تطبق على جميع الأحوال ، وعلى الأغنياء والفقراء ، وعلى المقربين في البلاط ، والفلاحين في الحقول .

٢ — وينبغي ألا يقصد بهذه القوانين أي غرض في النهاية سوى خير الشعب.

٣ — ويجب عليهم ألا يفرضوا ضرائب على ممتلكات الشعب من غير رضى الشعب الذي يمنحه مباشرة أو بواسطة نوابه .

٤ — ان الهيئة التشريعية يجب ألا تنقل ولا تستطيع أن تنقل سلطة من القوانين إلى أي شخص آخر أو تضعها في أي مكان سوى المكان الذي وضعها الشعب فيه[١] .

ويقرر جون لوك في تأكيد الحدود التي يضعها كذلك للسلطة التنفيذية ، وهو لا يقصد بالسلطة التنفيذية الشكل الملكي الذي كان قائما في انجلترا في عهده وثار عليه الانجليز ، وانما عمم حكمه على جميع أشكال الحكم سواء أكانت ممثلة في فرد كالملك الوراثي أو الملك المنتخب أو في قلة مثل الاوليجاركية أو في كثرة مثل الديموقراطية . وان أخطر ما يخشاه من انحراف السلطة التنفيذية هو الاستبداد والطغيان .

١ — ويتحقق استبداد الفرد أو الكثرة عنده حيثما تستخدم السلطة التي وضعت في أية أيد من أجل حكم الشعب والمحافظة على ممتلكاتهم في أغراض أخرى ، فتستعمل في افقار الناس ومضايقتهم أو اخضاعهم للأوامر التي لا تلتزم بقاعدة أو قانون والتي يصدرها من يملك تلك السلطة سواء كان واحدا أو أكثر .

(١) Ibid : Chapter XI, p. 71

ويضرب لذلك مثل الطغاة الثلاثين الذين حكموا في أثينا والطاغية الواحد الذي يحكم في سيراكيوز ، كما أن السلطان غير المحتمل لحكم العشرة في روما لم يكن أفضل من ذلك .

٢ — واذ وضح جون لوك أن اقامة المجتمع وتعيين الحكومة بواسطة ذلك المجتمع يتم في ضوء أهداف معينة ، لم يأل جهدا في التأكيد بأن استمرار نظام الحكم انما هو موقوف على سيادة القانون وعدم انحداره الى مرتبة الطغيان والاستبداد التي سبق لأفلاطون أن وصفها في تسلسل تطوره الخماسي بأنها أسوأ المراتب على الاطلاق في نظم الحكم . وهنا يعلن جون لوك مبدأ الثورة ويدعو الى تقريره ويبرره ، فليس هناك مجال للتصالح مع من يتخلى عن أمانة الحكم أو التغاضي عن منهجه في الحكم بغير قانون . وهو يقول إنه « حيثما ينتهي القانون يبدأ الاستبداد ، وذلك اذا ما تجاوز الحاكم القانون واعتدى عليه مما يصيب آخر بالأذى . وان كل من يتولى سلطة ، ويتعدى القوة التي منحت له بواسطة القانون ، ويستخدم تلك القوة المخولة له ليفرض على رعاياه ما لا يسمح به القانون ، يفقد بذلك صفته كحاكم . وانه لمن الممكن وهو يعمل من غير سلطة أن يقابل بالمقاومة ، شأنه في ذلك شأن من يغزو بالقوة حق شخص آخر . وهذا هو المعترف به في حالة الحكام التابعين .. وان ذلك لينطبق على الحاكم الكبير انطباقه على الحاكم الصغير ، فليس للأول حق تجاوز حدود السلطة أكثر مما للثاني ، وليس من الممكن تبرير مثل هذا الفعل اذا ما أتى من ملك أكثر مما هو أن صدر عن ضابط من ضباط الشرطة». ويضيف جون لوك الى ذلك قوله بأن اعتداء ملك على القانون أسوأ كثيرامن اعتداء حاكم صغير ، لما وضع فيه الشعب من ثقة أعظم ، وماله من نصيب أكبر كثيرا مما يتوافر لأخوانه من التعليم والخدمة والمستشارين وغير ذلك من المزايا التي تجعله أعرف باجراءات الصواب والخطأ ، والحق والباطل [1] .

٣ — ويستدرك جون لوك بالتساؤل عما اذا كان تقرير مبدأ الثورة على

---

(١) Ibid : Ch. XVIII, p. 99-100.

الحاكم أمرا يهدد المجتمع بالاضطرب والفوضى ، ولكنه يجيب على ذلك بقوله انه «أولا ينبغي ألا تمارس المقاومة الا ضد قوة غير عادلة وغير شرعية»[1] كما أن وجود حق الاستئناف لدى الشعب ضد المظالم ، يحول دون الفتنة والاضطراب ، ولكن ان حيل بين الناس وبين نيل الانصاف عن طريق القانون، فان حق المقاومة لا بد من قيامه . ويخص بهذا الحق الحالات التي تمتد فيها التصرفات غير القانونية حتى تشمل غالبية الشعب ، أو التي يصيب فيها الأذى أو الاضطهاد أناساً قلائل ولكنها تنطوي على سابقة أو نتائج تهدد الجميع ، ويقتنعون بأنهم معرضون للخطر في ضمائرهم وقوانينهم ومعها ممتلكاتهم وحرياتهم وربما دينهم أيضا . ولا يرى جون لوك في هذه الحالة أي مناص من اللجوء الى حق مقاومة السلطة الشرعية المستعملة ضد الشعب [2] .

٤ — وفي ضوء تقرير حق المقاومة للحاكم الطاغية ، يسوق جون لوك الأمثلة لأشكال السلوك والنظم التي تفضي الى حل الحكومة . فهي قد تنحل بأسباب خارجية أو أخرى داخلية . ويأتي الحل الخارجي عادة نتيجة للغزو الذي يقضي على المجتمع بمعناه الفلسفي ويعيد أعضاءه الى الحرب التي تميز حالة الطبيعة ويقضي على الحكومة بالتبعية معه . أما الحل الداخلي فيأتي .

(أ) نتيجة تغير السلطة التشريعية ، وذلك لأنها هي السلطة التي يقيمها أعضاء المجتمع كأداة لارادتهم ومظهر وحدتهم واجتماعهم سويا في هيئة متسقة حية تقيم حكما يضع حدا لكل أنواع الخلاف التي تنشأ بينهم . فهي النفس التي تعطي الصورة والحياة والوحدة للمجتمع ، ويستمد منها الأعضاء نفوذهم وتعاطفهم ورابطتهم . ومن ثم فحين تتحطم السلطة التشريعية أو تحل ، فان الحل والموت يتبعان ذلك . فجوهر المجتمع ووحدته يقوم على اشتماله على ارادة واحدة وهي السلطة التشريعية التي اذا ما أقيمت بواسطة الأغلبية كان لها حق اعلان تلك

(١) Ibid : p. 100.

(٢) Ibid : p. 102.

الارادة والمحافظة عليها . وان تكوين الهيئة التشريعية هو العمل الأول والأساسي للمجتمع ، حيث يكفل استمرار الاتحاد بين أعضائه وذلك بما تسنه من قوانين لها وحدها حق تشريعها ، وليس لغيرها سواء كان شخصا أو عددا من الأشخاص أية سلطة في اصدار قوانين تلزم بقية الشعب . واذا ما اضطلع واحد أو أكثر بسن القوانين ، ممن لم يعينهم الشعب للقيام بهذا ، فانهم يسنون قوانين من غير سلطة تخولهم ذلك الحق ، ومن ثم فلا يلتزم الشعب بطاعتها . وبهذا يخرج الشعب من الخضوع للحاكم مرة ثانية ، ويمكن لهم أن يقيموا هيئة تشريعية جديدة حسبما يرون ما فيه خيرهم ، فهم في حرية تامة لمقاومة قوة أولئك الذين يفرضون عليهم أي شيء بدون أن يخولوا السلطة لذلك . ويصبح كل واحد تحت امرة ارادته الخاصة عندما يستبعد نواب المجتمع الذين لهم وحدهم اعلان ارادته العامة ويغتصب مكانهم آخرون ممن لا يملكون مثل هذه السلطة أو الانابة من الشعب [١] .

ويحدث التغيير في السلطة التشريعية .

(أولا) عندما يقيم شخص واحد أو الأمير ارادته الخاصة التحكمية مكان القوانين التي تكون ارادة المجتمع المعلنة بواسطة الهيئة التشريعية .

و (ثانيا) عندما يعطل الأمير الهيئة التشريعية عن الاجتماع في الوقت المناسب أو عن التصرف بحرية في سعيها وراء تحقيق الغايات التي من أجلها تكونت .

و (ثالثا) عندما يتغير الناخبون أو تتغير طرق الانتخابات بواسطة القوةالتحكمية للأمير بدون رضى الشعب أو ضد مصلحته العامة .

و (رابعا) تتغير السلطة التشريعية أيضا عندما يقوم الأمير أو الهيئةالتشريعية بتسليم الشعب الى الخضوع لقوة أجنبية . ومن ثم يتحقق حل الحكومة في كل هذه الحالات .

وهنالك طريقة أخرى يمكن لمثل هذه الحكومة أن تحل بها ، وهي عندما يهمل

---

(١) Ibid : Ch. XIX, p. 104-105.

صاحب السلطة التنفيذية العليا ذلك الواجب ويهجره ، ولهذا فان القوانين التي شرعت لا يستطاع وضعها موضع التنفيذ . وان مثل هذا الموقف سوف ينزل بكل شيء الى مرتبة الفوضى ، ويحل الحكومة من الناحية الفعلية .

٢ — ويضيف جون لوك حالة أخرى الى الحالات السابقة التي بها تحل الحكومات من الداخل ، وذلك عندما يعمل الأمير أو السلطة التشريعية ضد الامانة الموكلة اليهم . فالسلطة التشريعية تعمل ضد الامانة المودعة فيهم عندما يحاولون الاعتداء على ممتلكات الرعية ، ويجعلون من أنفسهم أو من جزء من المجتمع سادة أو متصرفين متحكمين في حياة الشعب وحريته أو ثرواته . فالسبب الذي من أجله — عند جون لوك — يدخل الناس في المجتمع هو المحافظة على ممتلكاتهم ، والغاية التي يختارون من أجلها هيئة تشريعية ويعطونها السلطة ، هي امكان تشريع القوانين واقامة القواعد كحراس وحصون لممتلكات جميع أعضاء المجتمع ، وذلك لتحديد سلطة كل جزء وعضو في المجتمع وتخفيفها . فاذا عملت السلطة التشريعية على تدمير ما قصد منها أن تحافظ عليه من ممتلكات الشعب ، أو على تحويل الشعب الى رقيق تحت السلطة التحكمية ، فان أعضاءها يضعون أنفسهم في حالة حرب مع الشعب الذي يتحلل بذلك من أي طاعة لهم ، ويلجأ الى حقه في الثورة وحقه في العودة الى حريته الأصلية ، ليقيم سلطة تشريعية جديدة تعمل على المحافظة على سلامته وأمنه اللذين من أجلهما يدخل الناس في مجتمع . وما ينطبق على المشرع ينطبق على المنفذ الأعلى الذي أودعت فيه أمانة مزدوجة ، فهو يشارك في الهيئة التشريعية والتنفيذ الأعلى للقانون ، ومن ثم فانه يعمل ضد الامانتين عندما يفرض إرادته الخاصة التحكمية قانونا للمجتمع .

وبعد أن ساق جون لوك الحجة تلو الحجة في تبرير الثورة في حالتي تغيير الهيئة التشريعية أو عدم الوفاء بأمانة الحكم من قبل المشرع والمنفذ على حد سواء ، أخذ يرد على من اتهمه بأن نظريته قد تكون «الخميرة» للتمرد المتكرر بقوله : انها لن تؤدي الى ذلك أكثر من أية نظرية أخرى وذلك :

١ — لأن الواقع والتاريخ يدلنا على أن الناس كثيرا ما لجئوا الى الثورة كلما

دفع الحاكم بهم الى البؤس وتعرضوا لسوء المعاملة من قبله مهما ادعى بأنه مقدس والهي وأنه منحدر من السماء أو مستمد سلطته منها . فالثورة تساعدهم على التخلص من عبء يجثم على رءوسهم ، ولم يجدوا مفرا من ذلك .

٢ — وثانيا ، يشير جون لوك الى أن مثل هذه الثورات لا تحدث عند كل سوء طفيف في ادارة الشئون العامة . فكثيرا ما تحمل الشعب من الحكام القوانين ولكن اذا ما حدثت سلسلة طويلة من المظالم والانحرافات والحيل التي تسير في نفس الاتجاه لم يلبث الشعب أن يتنبه الى ما يختفي وراءها ويدرك مصيرها فينهضون ويثورون محاولين أن يضعوا الحكم في أيد تكفل لهم تحقيق الغايات التي من أجلها أقيم الحكم أول ما أقيم ، وتخلصهم من أشكال الحكم التي تعد أسوأ كثيراً من حالة الطبيعة والفوضى الخالصة .

٣ — وثالثا يذهب جون لوك الى أن قدرة الشعب على أن يزودوا أنفسهم بمافيه أمنهم من جديد بواسطة اقامة هيئة تشريعية جديدة ، عندما يعمل المشرعون ضد الامانة المودعة فيهم باعتدائهم على الملكية ، هي خير حصن ضد التمرد وربما خير الوسائل لاعاقته . فالذين يحلون القوة محل القانون في الحكم هم الثائرون الحقيقيون ، وهم الذين يضعون أنفسهم ، في حالة حرب ضد الشعب ، واحتمال قيام الثورة ضدهم هو خير الوسائل التي تقضي على ما يتعرضون له من اغراء الحكم بواسطة القوة العارية بدلا من السلطة الشرعية .

د ـ العقد الاجتماعي عند روسو

الدولة والتعاقد :

ولقد أشاد هوبز بنظرية السيادة في الدولة ورأى في اطلاقها وتركيزها في شخص واحد هو شخص الملك وسيلة فعالـــة لضبط عوامـــل الاضطراب والحروب الأهلية في بلاده، ولكنه ما كان ليتخيل أن يجيء من بعده «روسو» فيستخدم نظريته لا لإعلاء شأن الحكم الملكي المطلق بل لتأييد حكم الشعب المطلق . ولا شك أن بين هوبز وروسو من عوامل الاختلاف في المنهج والعقيدة ما يجعل تأثر الثاني بالأول أمرا يبدو مستبعدا . ولكن يدين روسو في الواقع لهوبز من هذه الناحية بدين عظيم. فكلاهما بنى نظرية السيادة على فكرة العقد الاجتماعي ولكن اختلاف استعمالهما لنظرية العقد الاجتماعي أنتج اختلافا بينا في النتائج . فلقد رأينا كيف ربط هوبز بين قيام صاحب السيادة وبين نشأة الدولة وذلك عن تعاقد الأفراد كل منهم مع الآخر على أن يتنازلوا نهائيا عن حقوقهم وحرياتهم لصاحب السيادة ليتصرف فيها كيف يشاء حسب ما يرى فيه مصلحة الأمن والحياة في الدولة ، فالأفراد اتفقوا في رضى على اقامة صاحب السيادة . ولكن هذا الرضى انتهى عند تلك اللحظة . فليس لهم بعد ذلك أن يشترطوا دوام الرضى للابقاء على صاحب السيادة أو عزله. أما روسو فابتدأ مثل هوبز بافتراض رضى الأفراد عن قيام صاحب

السيادة ، ولكنه استبقى في جانبهم حق الرضى عن الحاكم أو الحكام الذين يسند اليهم مباشرة حقوق السيادة . فهوبز وضع السيادة في يد الحاكم سواء كان فردا أو مجلسا من الأفراد وحرم الشعب من مباشرة حق السيادة حرمانا لا مرد فيه ، أما روسو فوضع السيادة في يد الشعب فهو المصدر الأول والأخير لها ، وللشعب أن يباشر السيادة باقامة حكومة تعمل وكيلة عنه في ادارة الشئون العامة للصالح العام ، ويراقبها باستمرار في أداء واجبها الموكل اليها . فعلى حين أن هوبز لم يفرق بين صاحب السيادة وبين الحكومة وبذلك حرم الانتقاض على الحكم ، نرى روسو يفرق بين السيادة وبين الحكومة ، ولذلك لا يرى ما يمنع من تغيير نظام الحكم أن عجز عن خدمة الدولة خدمة حقيقية . ويرجع ذلك الاختلاف في النتائج الى الاختلاف في المقدمات والظروف المعاصرة . فهوبز رأى العلاج لانجلترا المعاصرة في سيادة الملك المطلقة أما روسو فرأى العلاج لفرنسا المعاصرة في سيادة الشعب المطلقة .

ولقد كان الاختلاف الجوهري بين هوبز وروسو كما كان بين هوبز ولوك يقوم على فكرة تنازل الأفراد عن حريتهم عند التعاقد الاجتماعي وتأسيس الدولة . فعلى حين أن هوبز افترض في الحالة الطبيعية السابقة للمجتمع المدني أنها حالة حرب وخوف ولا منجاة منها الا بالاحتماء بصاحب سيادة مطلق قرر لوك أن الحالة الطبيعية لم تكن كذلك بل كانت « حالة سلام وثقة وتعاون متبادل وصيانة للذات »(١) وأن« الناس كانوا يعيشون سويا وفق العقل من غير رئيس عام ذي سلطان ليحكم بينهم »(٢) ، وإن المساواة والحرية كانتا من الصفات الظاهرة أيضا في نظام الحياة الأولى . ولكن أضاف لوك الى ذلك قوله بأن المعيشة في الحالة الطبيعية لم تخل من مصاعب في صيانة النظام العام نشأت عن أن كل فرد كان في ذاته وحدة مستقلة ، له الحق فيما تملك يداه وله الحق أيضا في أن يكون القاضي والحكم فيما يمس صالحه الخاص . فتعارض المصالح الخاصة والخشية من غلبة الأهواء جعلت

(١) Locke : The Second Treatise of Government, p. 11.

(٢) Ibid : p. 11.

الأفراد يتفقون في رضاء تام على تأسيسهم لمجتمع مدني يعيشون فيه ثم يولون أمورهم سلطة حاكمة منهم لتقوم بالتشريع والتنفيذ لكل ما يضمن سلامة المجتمع وحقوق أفراده . الا أن هذا التعاقد على اقامة سلطة حاكمة لم يتضمن تنازل الأفراد عن حقوقهم تنازلا لا مرد له كما نادى بذلك هوبز ، بل هو في الواقع اسناد السلطة الى أولي الأمر منهم كأمانة تسترد أن هم أساءوا استخدامها . ومعنى ذلك أن للمحكومين حق الخروج على الحاكم وعزله اذا هو تخطى حدود سلطانه ، ولقد كانت هذه الفلسفة التي صاغها لوك ردا على نظرية الحكم الملكي المطلق التي نادى بها هوبز وتبريرا لثورة سنة ١٦٨٨ وتغيير الأسرة المالكة في انجلترا .

وعلى قدر دين روسو لفكرة السيادة المطلقة عند هوبز فهو يدين لجون لوك بتوجيه نظرية السيادة المطلقة نحو تأييد سلطة الشعب . فلقد أخذ عنه وصفه للانسان في الحالة الطبيعية بل غالى روسو في ذلك وأضفى عليه طابعا رومانتيكيا يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي اقترن منذ ذلك الوقت باسمه . فالانسان الأول كما بدا لروسو كان يعيش معيشة ملؤها السعادة والهناءة وكان قلبه دليله لما كان يفيض به من عواطف الخير والحب والايثار . ومن ثم فلم تكن عواطف الانسان عقبة في سبيل حياته كما رآها توماس هوبز بل كانت عاملا مساعدا على الحياة الخيرة . ولهذا نادى روسو بدعوته المشهورة التي ترمي الى العودة الى الطبيعة والقاء عبء العرف والتقاليد جانبا والزهد في قيمة الفكر والفن والأسلوب المصطنع في الحياة . والمغزى السياسي لهذه الدعوة قام على تقدير الرجل العادي واحترام طريقته في تدبير معيشته الخاصة والحرص على اشراكه في توجيه الشئون العامة وهذا الاتجاه في ذاته اتجاه ديموقراطي فاق ما تضمنته فلسفة لوك السياسية في مهاجمة الارستقراطية .

ولكن بالرغم من الهناءة التي وجد الانسان الأول نفسه فيها فقد قابل آخر الأمر من العقبات التي اعترضت جهوده في سبيل المحافظة على الحياة ماجعله يفكر في الخروج من الحالة البدائية « لأن الجنس البشري سيهلك ما لم يغير أسلوب

معيشته» [١] ولكن المشكلة التي واجهته هي :

« مشكلة ايجاد شكل من الاجتماع يدافع بماله من قوة عامة عن شخص كل عضو في هذا الاجتماع وما يملك ويحميهما ، وأن يظل كل فرد فيه أثناء اتحاده مع الجميع مطيعا لنفسه وحده وأن يبقى حرا كما كان من قبل» [٢] .

ولقد هيأ « العقد الاجتماعي » الحل لهذه المشكلة الجوهرية لأن الأفراد تعاقدوا على أن ينزل كل فرد عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع كله ، وأجرى روسو على لسان كل فرد منهم الصيغة الآتية :

« يضع كل منا شخصه وجميع قوته وضعا مشتركا تحت السلطة العليا للارادة العامة ونستقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل » [٣] .

وحين تم هذا التعاقد حلت محل أشخاص المتعاقدين هيئة اخلاقية جماعية تألفت من الأعضاء الذين أعطوا أصواتهم واستمدت من هذا الفعل وحدتهـــــا وشخصيتها العامة وحياتها وارادتها . وإن هذا الشخص العام الذي يكون على هذا النحو من جميع الأشخاص الاخرين سمى سابقا باسم « المدينة » والآن يسمى «الجمهورية» أو «المجتمع السياسي» ويطلق عليه أعضاؤه اسم «الدولة» حين يكون سلبيا و «صاحب السيادة» حين يكون عاملا و «قوة» حين يقارن بالهيئات المماثلة له . وأولئك الذين اتحدوا فيه يأخذون بصفتهم المشتركة اسم «الشعب» ، وعلى انفراد يسمون « المواطنون » كمساهمين في سلطة السيادة و «الرعايا» كخاضعين لقوانين الدولة [٤] .

وما أن قام المجتمع السياسي وأصبح الانسان الأول عضوا فيه حتى تبدلت نظرة روسو العاطفية واتخذت طابعا منطقيا صارما . فالفرد الذي أعلن روسو بلهجته

---

(١) Rousseau : Social Contract I, ch. VI, p. 41.

(٢) Ibid : Book I, ch. VI, p. 14.

(٣) Ibid : p. 14.

(٤) Ibid : Book I, ch. VI, p. 15-16.

الخطابية أنه ولد حراً والآن يجد نفسه في اغلال في كل مكان ، لم يجد على يدي روسو العودة الى الحرية المطلقة بل وجد التقييد وعزاه روسو على هذا القيد بأنه قيد الحرية . ويرجع ذلك الى نظرية روسو عن السيادة التي تضمنت سلطات غير محدودة للمجتمع السياسي على المواطنين . ويبرر روسو خضوع الأفراد خضوعا مطلقا لصاحب السيادة باعتماده على تفسيره للارادة العامة التي هي وحدها التعبير الصادق عن السيادة ووحدها تستهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع كله . وذلك ناشيء عن نظرته العضوية الى تكوين المجتمع ، فقد شبهه بشخص له عقل وارادة وأعضاء . وارادة المجتمع العامة هي الارادة الحقيقية للأفراد سواء شعروا بذلك أم لم يشعروا . أما ارادة الفرد كانسان فقد تجري وراء مصلحة خاصة ومن ثم تتعارض مع مصلحة الجماعة . فاذا عرض أمر عام يخص المجتمع السياسي ورأى فيه فرد رأيا مخالفا لرأي المجموع وجب على هذا الفرد المخالف أن يسلم في رضى وأن يعد الارادة العامة هي الارادة الحقيقية له والتي أن أحسن فهم مصلحته الحقيقية لتبين أنها كذلك واذا لم يسلم بهذا اضطره المجتمع صاحب السيادة للخضوع ففي خضوعه تحقيق لحريته . ويقول روسو في ذلك :

« ولكي لا يكون«العقد الاجتماعي»مجرد قول فارغ ، فهو يتضمن التعهد بأن من يرفض طاعة الارادة العامة سيضطر لأن يفعل ذلك بواسطة المجتمع كله ولا يعني هذا شيئاً أقل من اجباره على أن يكون حرا لأن هذا هو الشرط الذي به يهب كل مواطن نفسه لبلاده فيحميه من الاعتماد على نفسه » [(١)] .

ولكن روسو قد خفّف من غلواء نظرية السيادة المطلقة بمحاولته أن يقنع الأفراد بأن أعمال السيادة انما هي أعمالهم [(٢)] منذ التعاقد الاجتماعي الذي أقاموا به الدولة ومحاولته أن يضع بعض الحدود لمباشرة حقوق السيادة . فهو الى جانب تعريفه لسيادة بأنها «السلطة المطلقة» [(٣)] التي وهبها التعاقد الاجتماعي للمجتمع السياسي

---

(١) Ibid : Book I, ch. VII, p. 18.

(٢) Ibid : Book II, ch. IV.

(٣) Ibid : Book II, ch. IV, p. 27.

على جميع أعضائه ، حاول النظر بعين الاهتمام الى الأشخاص الأفراد الذين يكونون «الشخص العام» ، والتمييز بين حقوق المواطنين والحكام من وكلاء صاحب السيادة . ولقد ساعده على هذا تفريقه بين السيادة والحكومة ، فالحكومة هيئة وسطى أقيمت بين «الرعايا» و «صاحب السيادة» لتحفظ بينهما الاتصال المتبادل وتضطلع بتنفيذ القوانين وصيانة الحرية مدنية وسياسية على السواء [1] . ومن ثم فالحكومة لا تقوم على أساس تعاقد بينها وبين المواطنين وانما هي هيئة من الموظفين مكلفة من قبل صاحب السيادة بمباشرة السلطات التي يسندها اليها . ولذلك ففي استطاعة صاحب السيادة أن يحد من هذه السلطات التي وهبها وأن يعدلها أو يستردها حين يشاء لأن نزول صاحب السيادة عن هذا الحق أمر لا يتسق وطبيعة المجتمع ومناقض لغرض الاجتماع » [2] ففي الحالة التي تسيء فيها الحكومة مباشرة سلطات السيادة وتوجهها لخدمة أغراضها الخاصة لا لخدمة الأغراض العامة كانت بذلك خائنة للأمانة التي ائتمنت عليها وعملت على «تفكك المجتمع السياسي» [3] واستحقت العقاب من صاحب السيادة جزاءا وفاقا على ما أتت . وقد يمتد هذا العقاب الى التغيير والتبديل . ومن ثم يرى روسو وجوب اجتماع صاحب السيادة اجتماعات دورية للمحافظة على المعاهدة الاجتماعية ، وحين يجتمع الشعب صاحب السيادة ، يجب أن يسأل السؤالين الآتيين :

« أولها — هل يرضى صاحب السيادة أن يحتفظ بالشكل الحالي لنظام الحكم ؟ وثانيهما — هل يرضى الشعب أن يترك ادارته في أيدي أولئك الذين هم في الواقع مكلفون بها) ؟ [4] .

وان في هذا الاجتماع الدوري للشعب صاحب السيادة المظهر الرئيسي للدولة الديموقراطية . ولذلك كان يؤثر روسو الدولة الصغيرة التي يستطيع جميع أعضائها

(١) Ibid : Book III, ch. I, p. 49.

(٢) Ibid : p. 50.

(٣) Ibid : p. 52.

(٤) Ibid : Book III, ch. XVIII, p. 89.

الاجتماع في صعيد واحد على الدولة الكبيرة التي لا تستطيع ذلك الا عن طريق النواب . ويبدو لهذا حنينه الى دولة المدينة التي شاهدها في مسقط رأسه « جنيفا » والتي أحبها في قراءاته عن النظم السياسية لدويلات اليونان القديمة .

(ب) الدولة وعدم المساواة :

ان روسو يعرف عادة في الفكر السياسي بمؤلفه عن العقد الاجتماعي وما اشتمل عليه من نظريات يتخذ منها أهل اليمين وأهل اليسار السند فيما يطالبون به أحياناً من سلطة وأحياناً من حرية ، وما يطالبون به من مساواة وعدم مساواة في الوقت نفسه . ولكن مقاله عن « منشأ عدم المساواة » يوضح القصد الحقيقي من مساهمته في النظم السياسية بتأكيد ما أكد في « العقد الاجتماعي » من أن الخير الاعظم للشعب جميعه والذي ينبغي أن يكون الهدف من كل نظام تشريعي يتلخص في أمرين رئيسيين وهما الحرية والمساواة — فالحرية أمر رئيسي لأن أية تبعية فردية ما هي الا انتقاص مماثل من قوة الدولة ، والمساواة أمر رئيسي لأن الحرية لا يمكن لها أن تبقى بدونها [1] .

ويقدم روسو نظريته عن الحرية والمساواة في مقاله عن « منشأ عدم المساواة » بأسلوب أميل الى الواقعية ، وان كان قد صاغه في اطار التطور من حالة الطبيعة الى حالة المجتمع . ويهمنا في هذا أن نلاحظ أن روسو قد أشار الى قيام حالـــة أولى من حالات المجتمع سادت فيها سلطة الاخلاق وتبعتها حالة المجتمع الثانية التي سادت فيها سلطة القانون الذي وضعته طبقة الأغنياء لكفالةالاستمرار لسلطانها وامتيازاتها المادية والمعنوية . ومن هنا كانت محاولة روسو لرسمه التطور الحضاري البشري في كثير من التشاؤم ليبين أن ما كسبه الفرد من تقدم مدني خسره الجنس البشري بعودته الى حكم الأقوى الذي كان سائداً في حالة الطبيعة بطريقة خالصة وما تبع ذلك من فقدان الحرية والمساواة .

---

(١) Rousseau : Social Contract, II, ch. XI.

فالمجتمع الذي تكون ، والعلاقات التي أقيمت على هذا النحو تطلبت من الناس صفات مختلفة عن تلك الصفات التي كانوا يملكونها في النظام البدائي . ويسير روسو في ربطه بين صفات الشعب وبين خصائص نظام الحكم على نهج ما سبق أن أشار اليه أفلاطون من ربط بين الطبيعة البشرية وبين نظم الحكم. فلقد بدأت الاخلاق تظهر في المرحلة الأولى من مراحل المجتمع في الافعال البشرية ، وذلك لأن كل واحد ، قبل قيام القانون ، كان القاضي الوحيد والآخذ بالثأر لضروب الأذى التي تلحق به ، ومن ثم فان الحرية التي كانت مناسبة في حالته الطبيعية النقية لم تعد مناسبة لحالة المجتمع الحديث الميلاد. فكان لا بد من أن تكون العقوبات أشد لأن فرص الاعتداء أصبحت أكثر حدوثاً ، وأن تحل رهبة الانتقام محل قوة القانون . ويرى روسو أنه لا بد من أن هذه المرحلة قد كانت أسعد العهود وأكثرها استقراراً ، فلقد كانت عهد التوسع في القدرات البشرية ومثلت الوسط الموفق بين خمول الحالة الطبيعية والنشاط المزعج لانانية المجتمع وذلك بالرغم من أن الناس أصبحوا أقل صبراً وعانى تعاطفهم الطبيعي بعض النقص . ويضيف روسو في وصفه لهذه المرحلة قوله بأنه كلما تأملنا فيها ، كلما وجدنا أن هذه الحالة كانت أقل الحالات تعرضاً للثورات ، وأنها كانت خير حالة يجربها الانسان ، وما كان ليستطيع الانسان ان يهجرها الا عن طريق عارض قاتل ، ما كان ليحدث مطلقاً من أجل الصالح العام . ويضرب لذلك مثال المتوحشين الذين وجد أغلبهم في هذه الحالة ، والذي يثبت أنه قد قصد بالناس أن يبقوا فيها ، وأنها هي الشباب الحقيقي للعالم ، وأن أنواع التقدم اللاحقة كانت خطوات عديدة نحو كمال الفرد ، ولكنها في الواقع نحو عجز النوع البشري .

ويستطرد روسو في بيانه للأسباب التي أدت بالانسان الى الخروج من هذه الحـــالة المثالية للمجتمع البشري ، وفقدانه للمساواة التي نعم بها نتيجة فقدانـــه لاستقلاله ، وحاجته للاعتماد على غيره في المعاش ودخول نظام الملكية والعمل مع فنون الحضارة التي جلبت الغنى للقلة والبؤس للكثرة . ويتأسى روسو في هذا التشاؤم من الحضارة خطى أستاذه أفلاطون خطوة بخطوة . فهو يقول أنه طالما ظل الناس

راضين بأكواخهم الخشنة ، وطالما قنعوا بالملابس المصنوعة من جلود الحيوانات والمخيطة بالاشواك وعظام الأسماك ، وزينوا أنفسهم بالرياش ، واستمروا يلونون أجسامهم بالألوان المختلفة ويحسنون أقواسهم وسهامهم ويجملونها ، ويصنعـــون بالاحجار الحـــادة الاطراف قوارب الصيد أو الآلات الموسيقية غير المهذبـــة وبالاجمال طالما قاموا فقط بما يستطيع أن يتمه شخص واحد ، واقتصروا على ما لا يتطلب من الفنون العمل المشترك لايد عديدة ، فانهم عاشوا حياة حرة صحية أمينة سعيدة ، طالما سمحت بذلك طبيعتهم ، وظلوا يستمتعون بملذات الاتصـــال المتبادل والمستقل .

ولكن من اللحظة التي بدأ فيها انسان واحد يقف في حاجة لمساعدة انسان آخر ، ومن اللحظة التي بدأ من النافع لأي انسان واحد أن يملك ما يكفي من الزاد لاثنين ، اختفت المساواة ، وأدخلت الملكية ، وأصبح العمل أمراً لا غنى عنه ، وأصبحت الغابات الواسعة حقولاً باسمة ، على الانسان أن يرويها بعرق جبينه ، وحيث أخذت بذور الرق والبؤس تتولد وتنمو معَ المحاصيل .

ولقد كان التعدين والزراعة الفنين اللذين أنتجا هذه الثورة العظيمة. فالشعرا يقولون أن الذهب والفضة هما السبب في ذلك ولكن الفلاسفة يرون أن الحديد والغلة هما أول من حضر الناس ودمر الانسانية ، وان زراعة الأرض قد أفضت بالضرورة الى توزيعها ، كما أن الاعتراف بالملكية قد أنشأ القواعد الأولى للعدالة. واستطرد روسو في ربطه بين المخترعات الصناعية والزراعية وبين نشوء الملكية وازدياد مشاكلها المتصلة بالاقتناء والتوزيع الى درجة استدعت قيام المجتمع والقانون. ولقد ضاعف من أثر الأرض وامتلاكها في حياة الأفراد ما صاحب ذلك من أثر القدرات النفسية وتباينها بينهم ، مما قوض المساواة الأولى بينهم وأحل محلها عدم المساواة ، وقوض الحرية الأولى وأحل محلها التبعية والخضوع . ولم يلبث التوازن بين الأفراد ان اختل بسبب ما حدث من اختلال التوازن في استعمال الحديد واستهلاك السلع ، ومن اختلاف المواهب الفردية ، فأشد الناس قوة قاموا بمعظم العمل ، وأكثرهم مهارة وجهوا عملهم خير وجهة ، وأذكاهم ابتدعوا وسائل التقليل من

الجهد . كما أن المزارع احتاج الى حديد أكثر ، والحداد الى غلة أكثر ، وعلى حين أن كليهما قد بذلا مجهوداً متساوياً ، الا أن أحدهما كسب قدراً كبيراً بعمله، بينما كسب الآخر قوته بصعوبة ، وعلى هذا النحو أخذ عدم المساواة الطبيعية يكشف عن نفسه بطريقة غير محسوسة ، ونمت الفروق بين الناس ، باختلاف الظروف المحيطة وأصبحت محسوسة ودائمة في آثارها ، وبدأ نفوذها يظهر في مصير الأفراد بنفس النسبة .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فلقد تكشف حب الظهور عند الناس وتجلى الفرق بينه وبين الحرص على مجرد الوجود ، فبالغوا في ارضاء حاجاتهم العديـــدة لمتجددة ، واستشرى التنافس بينهم وبدأ التعارض بين مصالحهم ، وحاول كل منهم أن يرجح على حساب الآخرين . ولقد كانت هذه الشرور الآثار الأولى للملكية والنتائج التي لا تنفصل عن عدم المساواة الأخذ في النمو .

ولقد كان روسو في هذا معنياً كغيره من المفكرين بمشكلة التغير الاجتماعي ــ تلك المشكلة التي تواجه الفكر البشري في كل مرحلة من مراحل التحول التاريخي. فحاول أن يرسم ما للانسان من قوى معنوية وما لظروفه من قوى مادية في عملية التغير التي ألحت على فرنسا قبيل الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر . وقد أخرج لنا نظرية تجمع بين الرومانتيكية الافلاطونية وبين الواقعية المعاصرة له في المجتمع الطبقي الفرنسي والفكر الثوري الأوروبي . ويمكن لنا أن نلاحظ في نظريته النقط الآتية التي اعتمد فيها على عناصر استمدت من التراث الحضاري بين أفلاطون اوجون لوك ، (فاولاً) أبان أن الملكية قد استتبعت معها « حق الملكية » في التنظيم الاجتماعي ، وفسرها التفسير الذي سبق اليه جون لوك من أن « العمل» وحده هو الذي يعطي المزارع الحق في غلة الأرض التي يفلحها ويعطيه الحق كذلك في الأرض ذاتها على الأقل الى وقت الحصاد ، كما يعطيه من عام الى عام الامتلاك المستمر الذي يتحول بسهولة الى ملكية .

(وثانياً) لم يعد المجتمع في ظل الملكية والتنافس على الاقتناء مسرحاً للحرية

والمساواة ، وانما تحول الى ساحة الصراع والنزاع . فالأغنياء يجمعون المال ويضيفون بذلك الى قوتهم قوة تمكنهم من السير الدائب في استرقاق الارقاء وفرض سيادتهم على الفقراء . كما أن المتخلفين عن العمل والاقتناء ينحدرون الى مرتبة الفقراء الذين يكتفون بما يتسلمون من الأغنياء وما يحصلون عليه بالنهب والسرقة .

(وثالثاً) ان الأغنياء عندما يذوقون لذة الأمر والسيطرة يتخذون منها حقاً في السلطان مثلما اتخذوا لهم من قبل حقاً في « الملكية ». ولكن حق الملكية وحق السلطة قد حولا المجتمع الى حالة حرب رهيبة بين الأغنياء والأقوياء أنفسهم من ناحية وبينهم وبين المعوزين من ناحية أخرى . وسرعان ما وصل الرجل الغني في ظل هذا التهديد المستمر لامتيازاته الى ما سماه روسو « أعمق خطة دخلت عقل الإنسان » ، وهي أن يستخدم لصالحه قوى أولئك الذين هاجموه ، وأن يجعل أعداءه حلفاء له ، وان يلهيهم بشعارات مختلفة ، وأن يعطيهم نظماً أخرى تخدم صالحه . ويصور روسو بدأ النظم والحكم على هذا النحو في الحوار الذي أجراه على لسان الرجل الغني لضمان سلامة نفسه وملكه في قوله مخاطباً جيرانه : « دعونا نحمي الضعفاء من الاضطهاد ، ونقيد الطامعين ، ونحفظ لكل انسان امتلاك ما يملكه ، دعونا نقيم قواعد العدل والسلام ، التي يكره الجميع على أن يتبعوها من غير استثناء ، وهي القواعد التي تصلح الى حد ما من نزوات المصير وذلك باخضاع القوي والضعيف على السواء للقيام بالالتزامات المتبادلة . وبالاجمال دعونا نجمع قوانا في سلطة عليا تحكمنا بالقوانين العادلة وتحمي كل أعضاء المجتمع وتدافع عنهم وتدفع عنهم الأعداء وتحفظ الانسجام الأبدي بيننا ، وذلك بدلاً من توجيه قوانا ضد أنفسنا . » فجري الجميع مباشرة الى السلاسل أملاً في الحصول على الحرية ، فلقد هداهم ذكاؤهم الى أن يبصروا منافع النظم السياسية ، ولكن لم تكن لديهم التجربة الكافية لتساعدهم على تبين أخطارها .

وهكذا يصور روسو منشأ المجتمع والقانون كأنظمة أضافت قيوداً جديدة للفقراء وسلطات جديدة للأغنياء ، ودمرت الى الأبد الحرية الطبيعية ، وثبتت تثبيتاً خالداً قانون الملكية وعدم المساواة ، وحولت الاغتصاب الذكي الى حق غير

قابل للتغيير ، ومن أجل مصلحة أفراد طموحين قلائل أخضعت جميع البشريـــة للعمل الدائم والرق والبؤس .

(رابعاً) اتخذ روسو من نفس الأساس الذي أقام عليه المجتمعات السياسية أساساً لقيام المجتمعات السياسية الدولية . فهو يذهب الى أن تكوين مجتمع سياسي واحد على هذا النحو أقنع بقية البشر بوجوب اتحادهم بدورهم حتى يستطيعوا أن يقفوا ازاء القوى المتحدة لأول مجتمع سياسي تكون . فتألفت المجتمعات السياسية في كل مكان حتى لم يخل منها ركن على وجه الأرض . ولكن بقيت فيها بينها على حالة الطبيعة ، يحكم علاقاتها القانون الطبيعي ، ولم يبق بينها سوى بعض الاتفاقات الضمنية المعينة لتجعل من التجارة أمراً ممكناً ، ولتخدم كبديل للتعاطف الطبيعي الذي افتقد بقيام تلك المجتمعات . ومن ثم نشأت الحروب القومية والمعارك والمذابح والانتقامات على المسرح الدولي .

(خامساً) لقد وضع روسو بهذا التصوير لنشأة المجتمعات القومية والدولية وتنظيمها على أساس من الاستغلال الاقتصادي والامتياز السياسي والاجتماعي التبرير المتفجر للثورة على نظم الحكم القائمة في فرنسا أثناء القرن الثامن عشر والتي الهمه فسادها بهذا التشاؤم العميق من حضارة البشر . ولقد خرج هذا التصوير من اطار الرومانيكية الى اطار الواقعية الصارمة بتأكيده الصلة بين الاقتصاد والسياسة مما أكد الاتجاه الفكري الحضاري الممتد من أفلاطون الى زمنه ، ومن زمنه الى كارل ماركس في القرن التاسع عشر وهارولد لاسكي في القرن العشرين . وليس هنالك نداء الى الاشتراكية في عهد الاقطاع أثناء القرن الثامن عشر أقوى من افتتاحه الجزء الثاني من مقاله عن منشأ عدم المساواة بقوله أن المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني هو الرجل الأول الذي سيج قطعة من الأرض وأعلن أنها ملكه ووجد من الناس من هو ساذج سذاجة كافية لتصديقه . ولو أن رجلاً آخر قد قام وهدم العصى وملأ الحفرة التي سيج بها قطعة الأرض وقال للناس : « احذروا من الاصغاء لهذا المخادع انكم ستهلكون ان أنتم نسيتم لحظة أن ثمار الأرض ملك لنا جميعاً ، وأن الأرض نفسها ليست ملكاً لأحد » لكان ذلك الرجل قد أنقذ

البشرية مما تعرضت له من ويلات الحضارة .. ولكن روسو استدرك بقوله : ان الملكية لا بد وأنها قد أدخلت كأمر محتوم نتيجة للتقدم الحضاري الذي لم يكن هنالك مفر من وضعه حداً لحالة الطبيعة التي كان كل شيء فيها ملكاً لكل واحد . ومع هذا الاستدراك فان روسو قد ألهب الملكية بسوط بلاغته وجعل منها الأساس الذي أخل بتوازن المجتمع — ذلك التوازن الذي لن يعود الا بالعودة للحرية والمساواة اللتين اتخذهما الفرنسيون شعارين من بين شعارات الثورة الفرنسية الثلاث . ومن هنا كان روسو جديراً باللقب الذي أضفاه عليه فلاسفة الفكر السياسي وهو أنه أبو الثورة الفرنسية .

الفصل الرابع

الدولة ونظرية القوة

أ ـ ماهية نظرية القوة
ب ـ القوة في النظر والتطبيق عند تريتشكه
جـ ـ القوة وأسسها الفلسفية عند نيتشه



(أ) ـ ماهية نظرية القوة :

ان الدولة وفق نظرية القوة هي نتاج قوة مادية عليا . و إنه لمن الطبيعي أن يفترض بأنه في الأزمان البدائية كان الإنسان ذو القدرة البدنية الاستثنائية قادراً على أن يرهب زملاءه ويمارس نوعاً ما من السلطة عليهم . ومن المحتمل أن نفس الشيء كان يصدق أيضاً على القبائل والعشائر المتفوقة في علاقاتها مع القبائل والعشائر الأخرى. وهكذا على أساس هذا الافتراض ، يذهب دعاة نظرية القوة إلى أن الدول قد أتت الى الوجود من خلال القهر أو الإجبار المادي .

وإن ابن خلدون في كتابه « المقدمة » يوضح هذا الافتراض نظراً وتطبيقاً في نشوء الملك أو الدولة وكذلك في انهياره وسقوطه . ووالتر باجوت Walter Bagehot في كتابه الطبيعة والسياسة يذهب مذهب ابن خلدون في قيام الأمة والدولة على أساس من الصراع المبني على القوة المادية والمعنوية . وإن أوبنهيمر Oppenheimer يعد مدافعاً مقتنعاً بهذه النظرية يتتبع منشأ الدولة وتطورها في مراحلها المختلفة من هـــذه الزاوية . ويؤكد ينكس Jenks الذي يعد مؤيداً بارزاً لهذه النظرية في كتابه « تاريخ السياسة » أنه ليس هنالك أدنى صعوبة في إثبات ان كل المجتمعات السياسية الحديثة تدين بوجودها الى الحرب الناجحة. فالحرب حسب هذه النظرية هي التي تلد الدولة . وإن المؤيدين لهذه النظرية يبرهنون على أن ما يعدونه الخصائص

الأساسية للمجتمع السياسي الحديث ــ كالولاء العسكري والصفة الإقليمية ــ ينبني على العلاقة بين الرئيس الحربي وأتباعه وعلى الغزو الذي يجلب تحت سلطة حاكم واحد شعباً من بلاد مختلفة وعناصر مختلفة .

وإن بعض الكتاب يستخدمون مصطلح القوة استخداماً واسعاً جداً حتى أنه لا يشمل فقط القوة المادية وإنما يشمل كذلك القوة المشتقة من العوامل الفكرية والدينية . وإن مفهوم والتر باجوت للقوة يعتبر نموذجاً كاملاً لهذا الأسلوب .

وإن هذه النظرية مثلها مثل النظريات الأخرى كالأصل الإلهي للدولة أو نظرية العقد الاجتماعي تقدم كشرح لأصل الدولة التاريخي وكتبرير عقلي لوجودها ، وهي مثلها قاصرة في كلا الجانبين. فهي في صورتها العملية. تنزل بالدولة إلى الموقف بأن الحكومة هي وليدة العدوان البشري. ونحن نقر بأن القوة لا بد وأنها كانت عاملاً هاماً في تطور الدولة ، ولكن النظر اليها كعامل واحد أو العامل الأوحد خطأ واحد . فعدة عوامل أخرى لا بد وأنها قد دخلت في تكوين المجتمعات السياسية الأولى . ولا بد من أن الدولة قد نمت بالاندماج الاختياري قدر نموها بالقوة والغزو . وإن الدولة بعد الغزو لا بد وأنها قد نمت كنتيجة للتصالح والاتفاق أكثر مما نمت بسبب القهر . فنظرية القوة تقلل من عنصر التعاون وغيره من العوامل السلمية التي لا بد وأنها قد لعبت دوراً هاماً في تطور الدولة .

وإن القوة عنصر جوهري في الدولة من أجل الوحدة الداخلية والأمن ضد الهجوم الخارجي . وإن الدولة من غير عنصر القوة سوف تصبح فريسة للعوامل الهدامة وسوف تتوقف حالاً عن الوجود . ولكن القوة وحدها لا تستطيع أن تبرر الأصل التاريخي للدولة أو استمرارها في الأزمان الحديثة . « فالقوة بدون الحق يمكن أن تكون في أحسن الأحوال مؤقتة ، ولكن القوة مع الحق أساس دائم للدولة » .

وإن نظرية القوة كنظرية العقد الاجتماعي قد استعملت لأغراض متنوعة . فلقد ذهب البعض إلى أن اشتقاق الدولة من القوة يوجب طاعة الناس لها طاعة مطلقة . وهذا موقف غير منطقي . فالحق المبني على القوة ــ كما يقول روسو ــ إنما

يدوم ما دامت القوة . وما القوة في رأيه سوى قدرة مادية ، وإن الخضوع للقوة عمل من أعمال الضرورة وليس الإرادة — وهو في خير الأحوال عمل من أعمال الحصافة . وإن بعض آباء الكنيسة الأوائل قد استعملوا نظرية القوة أيضاً من أجل تشويه مكانة الدولة . فهم يذهبون الى أن الدولة مبنية على القوة الوحشية ، على حين أن الكنيسة عمل من أعمال الله ومن ثم فهي أعلى من الدولة . ومن الطريف أن أصحاب المذهب الفردي والمذهب الاشتراكي قد استخدموا نظرية القوة لتأييد نظرياتهم المختلفة . فلقد برر بها الفرديون التنافس غير المقيد والحرية الفردية غير المقيدة استناداً الى أن سيادة القوة في الدولة هي أساس العمل والنشاط الفردي كذلك. وقد عارض الاشتراكيون هذا الاتجاه والفهم ورأوا ان قوة الدولة يجب ان تستخدم لكبح استغلال الضعيف بواسطة القوي وتحقيق العدالة للعمال .

(ب) ـ القوة في النظر والتطبيق عند تريتشكه

ولقد أخذت عناصر الفكر السياسي الألمـــاني التي تدثرت عند الفلاسفة المفكرين والكتاب الرومانتيكيين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بدثار من الميتافيزيقية والرومانتيكية تنزع عن نفسها اطواء الغموض التي وحتمت به واتخذت منه طريقاً الى الافهام وتستبدل به في النصف الثاني من القرن التاسع عشر منهجاً واضحاً صريحاً وأسلوباً مباشراً أقرب الى الأرض منه الى السماء، والى النثر منه الى الشعر في كتابات مؤرخي المدرسة البروسية مثل درويسن وسيبيل وتريتشكه . ويبدو هذا أظهر ما يبدو عند تريتشكه . فلقد ولد هينريتش فون تريتشكه Heinrich Von Treitschke في سنة ١٨٣٤ في درسدن ، وكان ابناً الجنرال من أصل بوهيمي (تشيكي) في ساكسوني . وحاضر من سنة ١٨٥٨ الى سنة ١٨٦٣ في التاريخ في ليبزيج ، وعين استاذاً من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٦٦ في فرايبرج . وبعد فترة قصيرة من النشاط في كييل عمل في هيدلبرج حتى سنة ١٨٧٤ ، حين ذهب الى برلين حيث بقي هنالك حتى موته في سنة ١٨٩٦ .

ولو أن تريتشكه كان مؤرخاً الا أنه لم يقف عند تسجيل حوادث الماضي ، وانما اتخذ مثل زميليه من دراسته للتاريخ وسيلة للتنبوء وتوجيه المستقبل لبلاده وأمته . وجمع بذلك في عمله بين منهج المؤرخ ومنهج عالم السياسة، ومن ثم لم يكن غريباً

أن يشغل تارة كرسي التاريخ وتارة أخرى كرسي علم السياسة . وكانت مساهمته في ميدان الفكر السياسي حلقة اتصال بين التراث الذي خلفه هيجل والأجيال التي عاصرته وسبقته وبين الحركة الفكرية التي عاصرت بسمارك ومهدت لرسوخ أقدام القومية الألمانية وظهور الأمبراطورية بزعامة بروسيا ، والتي تجاوزت عهد أسرة هوهنزلرن وسقوط الامبراطورية واتصلت اتصالاً مباشراً بالنازية . فهو وأعضاء المدرسة البروسية استطاعوا بما نشروا من دعوة متصلة الى أسبقية الدولة على الفرد والى إسناد السلطة الحكومية الى القلة الارستقراطية وحرمان الكثرة الديموقراطية وبما نشروا من دعوة الى القومية الألمانية ووجوب تحولها الى قومية استعمارية أن يضعوا الأسس الراسخة لمذهب الدولة والتسلط والعنصرية والتوسع ، وأن يعبروا عن مبادئهم في قالب حديث يكاد يتفق في رنين حججه مع أساليب هتلر وفيلسوفه الرسمي روزنبرج وداعيته جويبلز .

وتتمثل هذه الفلسفة فيما كتبه تريتشكه عن الدولة وطبيعتها وغرضها وعلاقتها بالقانون الأخلاقي وعن نشوء الدول وسقوطها وعن الصلة بين الحكومة والمحكومين وكذلك عن الأسس الاجتماعية للدولة . « فالدولة هي الشعب وهو متحد قانونياً كقوة مستقلة . ونفهم بالشعب في ايجاز أنه عدد عديد من الأسر يعيش سوياً معيشة دائمة . وحين ندرك ذلك ، فاننا نتبين أن الدولة قد قامت من البدأ وأنها ضرورية وأنها وجدت منذ وجد التاريخ وهي جوهرية للانسانية مثل اللغة ... » [1] ويذهب تريتشكه الى أن الدولة « قوة » لمجرد أنها قد تحتفظ بذاتها مستقلة بين الدول المستقلة . ووظيفتها الأولى تقوم على الحرب وادارة العدل . وتستوى في أداء ذلك الدول البدائية والحديثة ، وهي تقوم بهذا العمل الى جانب سواها من الدول العديدة دون اندماج في دولة أو أكثر من الدول الأخرى أو انطواء تحت سيطرة دولة عالمية ، « فالدولة التي تشتمل على البشر جميعاً ليست مثلاً أعلى مطلقاً » [2] اذ ليس في مقدور دولة واحدة أن تعبر عن حقيقة الحضارة ومحتواها الكامل ، وانما

(١) Gowans Adam L. - Selections from Treitschek's lectures on politics p. 9
(٢) Ibid, p. 9

يختص كل شعب بمزايا جزئية تتجلى في حضارة معينة وتنبثق في دولة مستقلة . ومن هذه الناحية ، تشتمل كل دولة على جانب من العقل الالهي الذي تجد قواه في نطاقها أسمى تعبير وأكمله .

وان ربط الدولة بالعقل الالهي يذكرنا بهيجل الذي أقام الدولة على مبدأ الهي وأضفى عليها قدسية استقر اجلالها في عقل الألماني وميزه في ذلك عن غيره من المواطنين في البلاد الأخرى . ولكن اختلف تريتشكة عن هيجل في تصوره لأساس هام من أسس الدولة ، بناه على تعريفه لها بأنها « قوة عامة للاعتداء والدفاع . فهي في المكان الأول قوة ، اذ أنها بذلك تحافظ على نفسها ، وهي ليست المجموع الكلي للشعب نفسه ، كما افترض ذلك هيجل في تمجيده للدولة — اذ أن الشعب ليس مندمجاً جميعه فيها ، ولكن الدولة تحمي حياة الشعب وتضمها وتنظمها من الخارج في كافة الجهات » [1] وبني تريتشكة على هذا الفهم لطبيعة الدولة رأيه في أن الدولة لا تعبأ بما يجري في سرائر المواطنين ، وانما يهمها أن يطيعوا قوانينها وأن يتبعوها دون نظر الى صدور تلك الطاعة عن رضى أو كره . فالدولة تتطلب الطاعة فقط ، فان قدمها المواطنون عن رضى نفسي داخلي ، فان هذا يعد خطوة الى الأمام ، ولكن هذا الرضى ليس أمراً ضرورياً ضرورة مطلقة «وما تحتاج اليه الدولة هو في المكان الأول ما يقوم على الأمور الخارجية ، فهي تصدر ارادتها بأن تطاع ، وان طبيعتها تقوم على أن تنفذ ما تشاء وتختار » [2] . وتختلف الدولة في هذا عن الكنيسة وعن الأسرة « فالقوة هي المبدأ الذي تقوم عليه الدولة ، كما أن الايمان هو المبدأ الذي تقوم عليه الكنيسة ، والحب هو المبدأ الذي تقوم عليه الأسرة » [3] . وذلك لأن الكنيسة تعنى بحياة الانسان الداخلية وتخاطب ضميره وعقله ، ولكن الدولة لا تعنى بما يفكر فيه المواطن في داخل نفسه ، وانما يهمها أن يطيع ما تفرض عليه تنفيذه . ففكرة القوة التي تقوم عليها الدولة فكرة جادة صارمة ، وهي لا تهدف الا لتحقيق

(١) Ibid, p. 12
(٢) Ibid, p. 12
(٣) Ibid, p. 12

غرضها تحقيقاً كاملاً غير مشروط ، ومن ثم فان قوة الشعوب التي تتألف منها الدول ليست فيما توهب به الأمم من عبقرية وانما فيما تملك من خلق . وان في هذا ما يبرر هزيمة الاثينيين المثقفين أمام الاسبرطيين ، والهيلينيين أمام الرومان ، كما أن فلورنسا التي بلغت مرتبة عالية من الرقي لم تستطع الصمود أمام البندقية . ويلخص تريتشكة حججه في قوله « ان الدولة ليست أكاديمية للفنون ، فان هي أهملت قوتها من أجل المحاولات والجهود المثالية للبشرية ، فإنما تتنازل عن طبيعتها ويحيق بها الدمار . وان هذا التنازل من قبل الدولة عن قوتها يعتبر في أصدق معنى خطيئة ضد الروح القدس. وان هي ربطت نفسها ربطاً وثيقاً بدولة أجنبية من وحي العاطفية ، مثلما فعل الألمان كثيراً مع الانجليز ، فان ذلك يعد خطيئة قاتلة » [(١)] .

وان النتيجة الحتمية لهذا التفسير لطبيعة الدولة هو (أولاً) تأكيد السيادة وما يستتبعه ذلك من حرية عقد المعاهدات والغائها وحق اعلان الحرب . فتريتشكة يقرر أن جوهر الدولة يقوم على عدم سماحها لأية قوة بأن تكون فوقها . فهل تتخذ من اعلان جوستافوس أدولفوس Gustavus Adolphus مقياساً لها حين قال « انني لا أعترف بأحد فوقي سوى الله وسيف المنتصر » [(٢)] . وفي ضوء نظرية السيادة ، لا يمكن لتريتشكة أن يتصور أن مستقبل الجنس البشري يتجه الى تكوين سلطة سياسية واحدة ، وانما يسعى البشر الى تحقيق مثلهم الأعلى في المجال الدولي بأن يصبح العالم مجموعة منظمة من الأمم تقيد كل منها سيادة الأخرى بما تعقد من معاهدات اختيارية دون القضاء على تلك السيادة . فالمعاهدة هي الطريق الاختياري لتقييد سيادة الدولة ، ولكنها ليست تقييداً مطلقاً دائماً يحد من حرية تصرفها في المستقبل ، فالدولة تقوم على الارتباط بها وهي تدرك أن هنالك بنداً مفهوماً من بنودها ، وهو أن لها الحق في إلغائها عندما ترى أنها تتنافى ومصلحتها أو عند اعلانها الحرب . واذ أن لكل دولة بحكم سيادتها الحق في اعلان الحرب في أي وقت تشاء ، فانها تكون كذلك في مركز يمكنها من الغاء أية معاهدة تعقدها . « وان على هذا التغيير

(١) Ibid, p. 14

(٢) Ibid, p. 14

المستمر للمعاهدات ينبغي تقدم التاريخ » [1] . فالمعاهدات التي استنفدت غرضها يجب أن تلغى ، وان تحل محلها معاهدات جديدة تتلاءم والظروف الجديدة . ومن ثم فان المعاهدات الدولية لا تستطيع أن تحد من ارادة الدولة ، « كما أن اقـــامة محكمة دولية للتحكيم كمنظمة دائمة لا يتفق وطبيعة الدولة » [2] . ولا يبيح تريتشكة التحكيم الدولي الا في المسائل ذات الأهمية الثانوية ، أما المسائل ذات الأهمية الجوهرية ، فانه يحتفظ بها لقرار الدولة وحده ، لأنه لن تكون هنالك دولة أخرى خلو من التحيز والغرض لتحكم فيما يمس سيادة الدولة. وهو لهذا يرفض رفضا مطلقاً أن يعامل مسألة « الالزاس كموضوع مفتوح وأن يعهد بها الى حكم أجنبي »[3] فليس هنالك محكمة نهائية ، وليست هنالك كذلك معاهدات دولية دائمة ، وانما يحسن اللجوء من وقت لآخر الى عقد المعاهدات الدولية على أن تبقى الأسلحة وحدها هي الحافظ للحقوق ، ومن هذه الناحية تستمد الحرب قداستها .

ولقد أدى هذا التفسير لطبيعة الدولة الى أن يؤكد تريتشكة (ثانياً) أهمية الدولة الكبيرة في السياسة الأوروبية . اذ ذهب الى أنه قد ساد المسرح الأوروبي منذ حرب السبع سنين خمسة دول كبرى ، وظهر أن هذا التنظيم ضروري في ذاته « فالمسائل الأوروبية العظمى تناقش في تلك الدائرة فقط . » [4] وهو لهذا ينظر شذراً الى بلجيكا وسويسرا والسويد ، فهي دول صغيرة لا تستطيع أن تساهم في مناقشة المسائل الأوروبية الا اذا كان الأمر يمسها نفسها . ولكنه وهو يعاصر اتمام الوحدة الايطالية والألمانية ، يتنبأ بان ايطاليا تكاد تدخل زمرة الدول الكبرى ذات الوزن في الحياة السياسية الدولية. وإن هذا التقدير الذي يستشعره تريتشكة نحو الدولة العظمى جعله يقول أنها هي وحدها التي تحقق تصور الدولة عنده كقوة . أما الدولة الصغرى فهي مثار السخر والضحك، خاصة اذا لم يقف ضعفها عند حد،

---

(١) Ibid, p. 15

(٢) Ibid, p. 16

(٣) Ibid, p. 16

(٤) Ibid, p. 17

بل ادعت أنها قوة وسلكت مسلك الدول الكبرى في هذا السبيل . ويرى تريتشكة أن الدولة الصغرى مفسدة لمواطنيها بما تجنح اليه من مقاييس مادية وما تعجز عن بلوغه من مثل معنوية . كما أنها لا تستطيع مجاراة الدولة الكبرى في قدرتها على أن تكون عادلة ، وإن كان العدل في الدولة الكبرى يتعرض لمساوىء «الادارة الروتينية» [١] ولا يخفف من ذلك سوى تعميم الادارة اللامركزية بمنح استقلال أكبر « للاقليم والبلديات » [٢] ويضيف تريشكة الى مزايا الدولة الكبرى قوله أنها أقدر على أداء الوظيفتين الرئيستين للدولة وهما حماية المواطنين بالأسلحة ، والتشريع . ويظهر فضلها كذلك في ميدان الاقتصاد ، فالمواطن يحس بالأمن في رحاب الدولة الكبيرة وفي ظل علاقاتها الاقتصادية العديدة ، ويمكنه التغلب في ميدانها على الأزمات الاقتصادية بأيسر مما يمكنه في الدولة الصغيرة . وفوق المزايا المادية التي توفرها الدولة الكبرى للمواطنين ، فانها هي وحدها التي تهيىء الجو لنماء الفخار القومي الذي يعد دليلاً على « الكفاية المعنوية للأمة » [٣] ويساعد على اذكاء هذا الاحساس ما تملك الأمة من سيطرة على البحار ومن مستعمرات فيما وراءها ومن ثم فان « زمناً قد يأتي حين لا تعد الدول التي لا تستحوذ على ممتلكات فيما وراء البحار بين الدول العظمى على الاطلاق » [٤] .

ويلجأ تريتشكة في دفاعه عن الدول العظمى الى الاستناد الى التاريخ ليتفادى الاتهام بأن حججه نظرية مجردة ، فيقول أن « جميع الأعمال الفنية العظيمة الحقيقية في ميادين الفن والشعر قد نشأت على أرض القوميات العظمى » [٥] ويضرب المثل على ذلك بما أنتجت فلورنسا والبندقية في هذا المجال ، فلقد كان أهلها يستشعرون من الفخار المثالي ما يذكر بأثينا القديمة . ولا شك أن الشاعر والممثل لا بد لهما من التفاعل مع أمة عظيمة حتى يستطيعا أن يخرجا روائع الانتاج

(١) Ibid, p. 18
(٢) Ibid, p. 18
(٣) Ibid, p. 19
(٤) Ibid, p. 19
(٥) Ibid, p. 19

التي تخلد على الزمن بما تقوم عليه من تجربة حية عظيمة . ويتساءل تريتشكة في سخر قائلاً « متى أتيح لعمل فني عظيم أن ينشأ بين أمة صغيرة حقيرة ؟ » وهو يسوق الحجة تلو الحجة لتمجيد العظمة السياسية ومدى ما تستطيع أن تهيئه من فرص لاظهار عبقرية الشعوب واسهامها في غنى الحضارة الانسانية. ولكن العظمة السياسية لا تتحقق في فراغ وانما ينبغي أن تقوم على دعائم وقيم اجتماعية مثالية. فالأمة التي لا تعيش لشيء سوى ارضاء الحاجات الاجتماعية مبتغية الراحة والثراء والترف في ظل من السلام انما تسقط ضحية للغرائز الطبيعية الوضيعة ، وتلقى الانهيار المادي والمعنوي ، وتفقد « الذوق للعظمة السياسية » [1] . ويحمل تريتشكة الى الأذهان في هذه النظرة ما كتبه ابن خلدون من فصول عن صلة الأخلاق الاجتماعية بنشوء الدول وسقوطها . ولهذا فهو يسرف في تمجيد الحرب وتوضيح أثرها في تقدم المدنية واثارة السجايا النبيلة في الانسان . فالحرب وهي الوظيفة الثانية الجوهرية للدولة تبعد شبح المادية وتستبدل بها المثالية كنبراس يهتدي به المواطنون في حياتهم العادية وفي أوقات الخطر والأزمات الجماعية . ولا يسعه في ضوء هذه الفلسفة الا أن يهاجم مدرسة مانشستر الانجليزية في اعلائها شأن المنفعة المادية واتخاذها مبدأ « الشراء بسعر رخيص والبيع بسعر مرتفع » الغاية التي من أجلها يعيش الانسان . ويذهب الى أن العنصر الآري عنصر يمتاز بالشجاعة والاقدام وأنه ينفر من مثل هذه النظرة المادية للحياة بل على الضد من ذلك يقدر البطولة حق قدرها ، فالأبطال في الأمة هم الأشخاص الذين يمتعون عقول الشباب ويلهمونها [2] . » وعلى قدر مهاجمته للنزعة المادية ، فهو يهاجم الدعوة الى السلم الدائم ، ويرى أنه بالنسبة « للمؤرخ الذي يعيش في عالم الارادة يصبح من الواضح أن المطالبة بالسلام الدائم دعوة رجعية ، وان العهود المرهقة الغبية هي وحدها التي شغلت نفسها بحلم السلام الدائم . . . ، وعلى أية حال فليس من الخليق بالجهد أن نناقش هذا الأمر أكثر

---

(١) Ibid, p. 20

(٢) Ibid, p. 24

من ذلك ، فالله الحي سيدبر الأمر حتى أن الحرب سوف تعود باستمرار كدواء مرهوب للجنس البشري » . [١]

ويبدو من هذا أن تريتشكة يرد بطريق غير مباشر ، كما رد من قبله هيجل بطريق مباشر ، على تصور كانت لسيادة السلام الدائم في عالم يحاول بواسطة هيئة من أممه ومحكمتها الدولية أن يقر في ربوعه العدل المقيم . فالسلام الدائم انكار لكل ما آمن به تريتشكة . اذ أنه يعد الحرب جوهر الدولة ، وأنه بدون الحرب لا تقوم قائمة مطلقاً للدولة ، وأن « جميع الدول المعروفة لنا قد نشأت عن طريق الحروب ، وحماية المواطنين بالاسلحة لا تزال الواجب الأول والجوهري للدولة . ومن ثم فان الحرب ستبقى حتى نهاية التاريخ ، طالما يوجد عدد متعدد من الدول . أما أن تكون الأمور على غير ذلك فهذا شيء لا يمكن استنتاجه من قوانين الفكر أو من الطبيعة الانسانية ، كما أنه ليس بأية حال مرغوباً فيه . وان العبدة العمى للسلم الدائم يقترفون خطأً فكرياً اذ أنهم يعزلون الدولة ويخضعونها لدولة عالمية مما قد سبق لنا أن بينا أنه أمر اللاعقلي » [٢] . وليست الحرب هي الأداة في قيام الدول وحسب ، بل هي أيضاً العامل فيما أحرزت البشرية من تقدم في الحضارة . فالسيف وحده هو الذي يمهد للتقدم ويدعمه في وجه كل مقاومة تصدر عن البربرية والقوى التي تجانب العقل . ولا تزال الحرب حتى بين الأمم المتحضرة الدليل المفخم على صدق القضايا العامة وما تطالب به الدول من حقوق ، وان نتيجتها هي القول الفصل في محكمة العلاقات الدولية . ويتخذ تريتشكة من قدرة بروسيا الحربية الدليل الأوحد على جدارتها بزعامة الدويلات الألمانية فيقول « كم من مرة حاولنا أن نقنع الدول الصغيرة بطريقة نظرية أن بروسيا فقط تستطيع أن تتقلد مقاليد الزعامة في ألمانيا ، وأن الدليل المقنع حقاً يتلخص فيما قدمناه على ميادين المعارك في بوهيميا وعلى المين » . [٣] ومن الطريف أنه يذهب فوق ذلك الى أن الحرب لاتفرق بين

(١) Ibid, p. 24, 25

(٢) Ibid, p. 22

(٣) Ibid, p. 22, 23

الشعوب فقط ، بل هي تجمع بينها ، بما تجعل كلاً منها يعرف الآخر في الميدان ويتعلم كيف يحترمه ويقدر له ذاته المستقلة . ولكن بالرغم مما ينسب للحرب من مزايا في حياة الدول والأفراد ، وبالرغم مما تساعد على اظهاره من جوانب النبل والتضحية والايثار بين المواطنين ، ومما تقوم به في دفع القوى الحضارية الى الأمام ، الا أنه يعود فيتحفظ في الحكم والقول ، ويقرر أن الحضارة التي تعتمد على الحرب كأداة من أدواتها انما تعمل بدورها على الحد من تكرار حدوثها ومن آجالها عند نشوبها ، « فجميع الحضارات تهدف الى جعل الحياة الانسانية أكثر انسجاماً . وكما أن التعاقب المفاجىء للاغراق في المتعة والتزهد ، والذي كان مميزاً للعصور الوسطى لم يعد طبيعياً عند الناس في أيامنا ، فكذلك الحرب التي تقوم على قطع تام لحياتنا اليومية تبدو لنفس السبب أمراً مرهوباً بالنسبة لنا . وكلما أدرك الرجل المتمدين أنه يجب عليه حقاً أن يقتل أعداءه الذين يقدر لهم شجاعتهم تقديراً كبيراً ، فانه يشعر أن جلال الحرب يقوم على حقيقة أن القتل في هذه الحالة يمارس دون عاطفة ، ومن ثم فان الصراع يكلفه من ناحية التغلب على نفسه أكثر مما يكلف البربري» [(١)] . وان تكاليف الحرب لا تقتصر على الآثار النفسية ، وانما تمتد الى الدمار الاقتصادي الذي يحيق بالنظم المالية الدقيقة المتشابكة في العالم الحديث . ولهذا فان تريتشكة يؤكد وجوب تقليلها وتقصيرها ، ولكن خشية الحرب وعواقبها الوخيمة في ظـــل الظروف الحديثة التي تطورت معها الأساليب العسكرية والجيوش المتحاربة لم تدفعه إلى أن يذهب في منطقه الى النهاية ويدعو الى الغائها وانما يقرر في حزم « أن الحروب لا يمكن أن تنتهي انتهاء تاماً طالما أن الدولة ذات سيادة وتواجه دولاً أخرى ذات سيادة » [(٢)] .

ويحاول تريتشكه في موقفه من الحرب والسلام أن يقيم ميزاناً يزن به أعمال الدولة في ضوء القانون الأخلاقي . وهو في محاولته ذلك لا ينسى الأسس التي بنى عليها الدولة ، ويكاد يوجه القيم الأخلاقية لتتلاءم وتلك الأسس . ولا عجب اذن من أنه في هذا

---

(١) Ibid, p. 25

(٢) Ibid, p. 26

المجال يقدر ماكيافيلي Machiavelli حق قدره، فهو الذي قرر لأول مرة في وضوح أن « الدولة قوة » وأن الواجب الأول هو المحافظة عليها ، فان تعرضت للخطر، كان على الحاكم أن يعني أول ما يعنى بسلامتها ، وأن يستعمل في ذلك الأسلوب الذي يحقق تلك السلامة دون نظر الى نقائه أو سيره على قواعد الأخلاق التقليدية ، فالفرق شاسع بين الأخلاق الفردية والأخلاق العامة ، والدولة في ذلك أبعد ما تكون عن أن نعاملها كفرد في مجتمع عادي . ومن ثم عمل على أن يباعد بين الدولة والكنيسة ، وفي هذه المباعدة ، فصل بينها وبين القوانين الأخلاقية التي كانت تتمثل في الكنيسة . ففي اللحظة التي أكد فيها أن الكنيسة هي التي أضرت بإيطاليا كدولة ، أعلن أن « الدولة يجب أن تتابع قوتها كهدفها الوحيد ، فما هو صالح لذلك الغرض يعد ملائماً وضرورياً » . ويحدد تريتشكه موقفه من هذه الفلسفة الماكيافيلية بتمجيده الفكرة العظيمة التي عبر عنها ماكيافيلي بقوله أن الدولة قوة « لأنها هي الحقيقة ومن لم تبلغ به الرجولة مبلغاً يجعله يواجه هذه الحقيقة، ينبغي عليه أن يرفع يديه من السياسة . ويجب علينا ألا ننسى مطلقاً هذه الخدمة الجليلة التي أسداها ماكيافيلي ، حتى وان اعترفنا بالنواحي التي لا تساير الأخلاق في تعاليمه الأخرى المتصلة بالدولة » (١) . ولم يكترث تريتشكه بما قاله ماكيافيلي من أن الغاية تبرر الوسيلة مهما كانت ، وانما وجد أن الجانب اللاأخلاقي يتمثل في أنه حرص على رسم السبل للوصول الى القوة والمحافظة عليها دون أن يعنى بمضمون تلك القوة ، أو أن يقيمها على ما قد تنطوي عليه من تحقيق الخير الأسمى للبشرية. « فنحن لم نجد عن هذا أي أثر لتعاليمه » (٢) . ومن ثم كانت نظرية ماكيافيلي عن القوة المجردة مشتملة على تناقض ذاتي ، اذ أخطأ هذا الفلورنسي الموهوب حين اتخذ من «سيزار بورجيا» Caesar Borgia المثل الأعلى لرجل السياسة، «فالقوة التي تدوس كل حق تحت أقدامها لا بد وأن تتقوض في النهاية » (٣) وقدتقوضت

(١) Ibid, p. 28
(٢) Ibid, p. 28
(٣) Ibid, p. 29

دولته فعلاً بعد مماته لأنها عجزت عن المقاومة ، اذ بعد أن أوقع اعداداً لا حصر لها في المصيدة ، أغرى هو بالدخول فيها ولقي حتفه وهو بائس منكود .

ولكن بالرغم مما يستشعره الرأي العام من نفور من أفكار ماكيافيلي وما يبديه من قسوة في الحكم عليها ، الا أنها ما زالت ذات أثر فعال في السياسة الواقعية بين الحكام . ويعدد تريتشكه الأمثلة لنفوذ كتاب « الأمير » في عصره وبعد عصره . فحتى نابليون الثالث قد أعد انقلابه وفق ما تضمنه ذلك الكتاب من تدبير وسلوك عام . ويذكر لنا أن وليام أوف أورنج William of Orange كان يحتفظ دائماً به تحت وسادة سريره ، كما أن القرن التاسع عشر كان ممتلئاً بمذهب ماكيافيلي في السياسة التي تدوس القوانين الأخلاقية بالأقدام . فمصلحة الدولة تبرر كل وسيلة مهما جانبها الضمير الأخلاقي ، حتى أصبحت كلمة « سياسي » تحمل الى ذهن الشخص العادي معنى بغيضاً. غير أن تريتشكه يسارع الى القول بأن «رجال السياسة العظماء حقاً امتازوا بالصراحة الكبيرة » ، وأخذ يضرب لذلك الأمثال من تاريخ المانيا بفردريك الأكبر الذي كان يعلن على الناس قصده الحقيقي قبل خوض أي حرب من حروبه ، وببسمارك وما كان يتصف به من صراحة في المسائل العظيمة. وهو يؤكد أهمية اتباع رجل السياسة للقانون الأخلاقي الذي يصدر عن الطبيعة الأخلاقية للدولة . فواجبه الأسمى أن يحافظ على قوة الدولة وألا يضحي بها في سبيل دولة أخرى ، اذ أن مبدأ التضحية المسيحي ينطبق على الأفراد لا على الدول ، كما أن عليه ألا يبدد قوتها في محاولات التوسع والغزو وانشاء امبراطورية عالمية والخروج بها على هذا النحو من ميدانها القومي الضيق الذي تستطيع أن تتمثله الى ميدان عالمي تعجز عن أن تتمثله أو تهضمه ، مثلما فعل نابليون الأول في محاولته أن يغزو أوربا وأن يكوّن منها امبراطورية تحت إمرة فرنسا ، ومثلما فعل الألمان في امبراطوريتهم القديمة التي انتهت بهم الى النظرة العالمية السلبية وعوقبوا بذلك على تخطيهم حدود الدولة القومية في المجال الأوروبي . فالدولة القومية تضمن التنوع الذي يكون مصدراً للغنى الحضاري ، أما الدولة العالمية فتقتل ذلك النبع الحضاري الفياض بما تقيم من نظام متشابه عقيم . ومن الطريف أن تريتشكه الذي ينادي

بوجوب سير الدولة على القوانين الصادرة من طبيعتها الأخلاقية في أوروبـــا ، يدعو الى استثناء سياستها في آسيا وأفريقيا ، ويقرر أن النسبية في الزمان والمكان هي المبدأ الذي يجب أن تتوخاه الدولة في تعاملها مع الشعوب الافريقية الأسيويةالتي لا تزال على مستوى منخفض من الحضارة ، ولا تزال أفهام أهلها ومشاعرهم على غير ما يتصف به الأوروبي . ويبرر لذلك السياسة التي انتهجها الانجليز فيقمع العصيان الهندي لانها السياسة الارهابية التي تخاطب أفهاماً ومشاعر لا تقدر سوى الارهاب . فهو يقول :

« ان من لا يستطيع أن ينشر الخوف في هذه الأماكن يحيق به الضياع . ولو أن الانجليز أثناء العصيان الهندي قد أوثقوا الهندوس بأفواه المدافع ومزقوهم أرباً ارباً ، حتى أن أجسادهم تذروها الرياح في كل جانب ، فاننا لا نستطيع أن نلومهم على ذلك . اذ من الواضح أن في مثل هذا الموقف كان لزاماً اتخاذ وسيلة ارهابية ، وان نحن أخذنا بمـــا يذهب اليه الانجليزي من أن الحكم الانجليزي في الهند حكم ضروري وأخلاقي ، فاننا اذن لا نستطيع أن نذم هذه الوسائل » (١) .

وهكذا يعلن تريتشكه أن دائرة الأخلاق الاجتماعية ان امتدت عبر الحدود القومية فانها لن تتسع لأكثر من الأوروبي ولأبعد من قارته الممتازة فيالكون والوجود. وهو في هذا انما يواصل نسج الخيوط الفكرية التي تصل في نطاق المسلك الجرماني بين هيجل وبسمارك وهتلر نحو موقف الدولة من الاستعمار .

وان تريتشكه لا يرى في اباحة الاستعمار الأوروبي أية عدوان على حقوق للشعوب التي تتعرض له وتخضع لآثاره ؛ وكل ما يطالب به الدولة الغازية أن تثبت للشعوب المغزوة أن في حكمها صلاح حالهم وتأمين مآلهم مثلما فعل « مينوس » في كريت على حد تصوير ثوسيديدز له في مقدمة تاريخه . ويذهب الى أبعد من هذا ، فان الأمر لا يحتاج عنده الى تبرير ، فما من أمة أو دولة الاوكان أساسها

(١) Ibid, p. 37

القوة المتمثلة في الغزو والسيطرة . وهو في هذا التفسير لنشأة الأمم والدول يقوم لألمانيا بما قام به والتر باجوت Waltet Bagehot لانجلترا في كتابه «الطبيعة والسياسة». ويقرر تريتشكه ذلك في أسلوب واضح وبيان صريح لا يشوبه النفاق الذي يغلف بـــه غيره من الأوروبيين الحركة الاستعمارية في القرن التاسع عشر ، بما يضفي عليها من وظيفة حضارية يقوم بها الرجل الأبيض تجاه الرجل الملون . فهو يرى أن السيطرة هي أساس الأمة والدولة من ناحية وهي من ناحية أخرى عماد المستقبل لألمانيـــا وللعالم بأجمعه . ويرفض بذلك النظريات السياسية التي تعزو قيام الدولة الى ارادة الشعوب الحرة والى التعاقد الاجتماعي بين الأفراد والجماعات كما نرى ذلك عند أصحاب هذه النظرية من أمثال هوبز ولوك وروسو وآباء الثورة الأمريكية . فيقول : « ان الدول لا تنشأ من سيادة الشعوب ، ولكنها تخلق ضد رغبة الشعب ، اذ أن الدولة هي قوة العنصر الأقوى الذي يقيم حكمه ويقر قرار نفسه »[1] ويستطرد في الشرح فيقول « انه في الحرب فقط تصبح الأمة أمة ، وان توسع الدول القائمة يجري في معظم الأحوال بطريق الغزو ، حتى وان اعترف بعد ذلك بنتائج المعركة المسلحة في معاهدة »[2] .

ويرى تريتشكه أن الاستعمار ظاهرة طبيعية من ظواهر التطور التاريخي بعد أن تتكون الأمم والدول وتشتد سواعدها ، « فجميع الأمم العظيمة في التاريخ ، عندما أصبحت قوية ، قد شعرت بالميل إلى طبع الأراضي المتبربرة بطابعهـــا الخاص . واليوم نرى أمم أوروبا مشغولة بخلق ارستوقراطية من العنصر الأبيض في سائر انحاء الكرة الأرضية . وان تلك الأمم التي لا تساهم في هذا السباق العظيم ستعلب دوراً يدعو الى الرثاء في المستقبل . ولهذا فانه لمسألة حيوية لأية أمة عظيمة اليوم أن تظهر الرغبة في الاستيلاء على مستعمرات . فالأمة الأولى في التاريخ التي اعترفت بجلال التجارة العالمية ، وهي الأمة الفينيقية ، كانت استعمارية عظيمة أيضاً . وتبع ذلك استعمار الإغريق في الأحواض الشرقية والغربية للبحر الأبيض

---

(١) Ibid, p. 39

(٢) Ibid, p. 39

المتوسط وبعدئذ الرومان ، وفي العصور الوسطى الألمان والأسبان والبرتغاليون وأخيراً هولندا وانجلترا ، بعد أن أخرج الألمان اخراجاً تاماً لزمن طويل من بين عداد الدول البحرية »[1] . وفي ضوء هذه النظرة للتاريخ المعاصر والقديم والوسيط يدعو الألمان الى المبادرة بالحصول في أول حرب منتصرة على بعض المستعمرات التي تمتد عن طريقها الدولة الأم عبر البحار ، وتكون مجتمعات منسجمة من أهل الوطن الأصلي. وهو يفضل الاستعمار على الهجرة ، وذلك لأن هجرة الألمان الى الأوطان الأخرى تجعلهم يندمجون في الأمم التي يهاجرون اليها ويفقدون بعد جيل أو جيلين أو ثلاثة أجيال على الأكثر اتصالهم بمنبتهم ، ويصبحون كسباً للوطن الجديد كما هي حال الألمان الذين هاجروا الى أمريكا . ويرد تريتشكه على المتشككين في قيمة الاستعمار من أهل وطنه الذين يذهبون الى أن مصير المستعمرات المحتوم هو الانفصال عن الوطن الأم كما حدث في حالة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن انجلترا ، فيقول أن الحتمية هنا ليست قانوناً طبيعياً أو أمراً مقرراً ، فان الدرس الذي أخذته انجلترا في علاقتها بالمستعمرات الأمريكية قد وعته وبدأت تعطي مستعمراتها استقلالاً واسعاً يضمن بقاء الاتصال واستمراره على مر الأيام . ويذهب في دفاعه عن النظام الاستعماري الى حد القول بانه حتى ان جاء الوقت لانفصال المستعمرات المؤلفة من أبناء الدولة الأم ، فان صلة الثقافة واللغة التي تربط بين الطرفين لن تنفصم عراها ، وستبقى قوة دائمة للأم في سبيل التفاهم وتوكيد عرى التعاون في المجال الدولي . فالهجرة خسارة محققة من ناحية فقدان قوة عمل المهاجرين ورأس مالهم ، أما الاستعمار فهو كسب في رأيه من جميع الوجوه اذ عليه يتوقف مستقبل العالم ، ومستقبل الدولة الأوروبية في أن تكون دولة عظمى أو أن تهبط الى عداد الدول الصغرى . ومن ثم فان مشاركة الألمان في سباق سيطرة العنصر الأبيض على العالم هي المصير الواضح الذي يرسمه تريتشكه لأبناء وطنه ، وهي قوام الدور الذي ينتظر التحقيق على أيديهم في السياسة الدولية ، وبتحقيقه يتقرر مكانهم في التاريخ الحديث .

---

(١) Ibid, p. 40

ولكن تحقيق الرسالة القومية يتطلب أن تقوم الدولة على عناصر خاصة سياسية واقليمية واجتماعية . اذ يجب أن يتشكل نظام الحكم بالظروف المحيطة بالدولة ، وأن يحاول الحكام بدورهم أن يشكلوا الظروف السياسية والاقليمية التي تحقق طبيعة الدولة . فالنظرة غير المتميزة للتاريخ تبين « أن الأحزاب ضرورة سياسية للشعوب الحرة » .[1] فالحزب كثيراً ما يثير الطبائع التي تميل الى الأخذ بجانب واحد من جوانب الرأي ، ويخرج منها أفضل ما تستطيع المساهمة به من نشاط في الحياة القومية ، كما أنه يركز الآراء العديدة في رأي مشترك . ولكن تريتشكه ليس مفكرا حراً من مفكري الغرب حتى يتخذ من النظام الحزبي أساساً مطلقاً للحكم ، فهو الماني يدعو الى السلطة ويؤمن بها قبل كل شيء ، ولذلك نراه يسارع الى اظهار ما ينطوي عليه النظام الحزبي من نزعة ارهابية ضارة بالمواطنين الذين يفرض عليهم التحيز والخضوع في الرأي لوجهة واحدة . أما الأمم التي لا تزال تجاهد في سبيل الاستقلال ، فان تريتشكه يؤكد أنها غير صالحة لتعدد الأحزاب ، وأنها لا تصلح الا لقيام حزب قومي فقط . ويضرب لذلك مثلاً لما حدث في بيدمونت في سنة ١٨٥٩ تحت تأثير كافور Cavour اذ اتحدت جميع الأحزاب ، وصمتت كل معارضة أمام واجب المواطنين في توجيه جهودهم نحو تحقيق الوحدة القومية . وكما أنه طلب من الأحزاب أن تسكت ، فكذلك طلب من المواطنين أن يطيعوا ، ومن الحكام أن يحكموا لصالح المجموع وتوفير أسباب القوة والوحدة للأمة .

وكما عالج عنصر الحكم في الدولة ، عالج عنصري الاقليم والسكان . وأهم ما يلفت نظره بشأن الاقليم الذي تتكون منه الدولة ، هو اشتماله على ساحل بحري يهيىء لها منفذاً للنشاط والتوسع الخارجي . ويعتقد تريتشكه أن شواطىء البحار تمنح الدولة حرية في السلوك والتفكير ، ويرى في انجلترا المثال الأعلى لذلك بما يوجد فيها من تجاوب بين النظام الديمواقراطي في الداخل وبين شواطئها البحرية التي تخلق البحارة المغامرين الشجعان الذين لا يرضون بضيم أو استبداد من فوق الى تحت.

---

(١) Ibid, p. 45

هذا الى أن كل دولة تسمي نفسها عظيمة يجب أن يكون لها ساحل . ويذهب في معالجته لهذا الموضوع الى أن الصراع الطويل بين ألمانيا وبولندا مصدره امتداد الاستعمار الألماني على طول الشاطىء بينما تمتد بولندا في الأراضي الخلفية ، ولهذا فهي تحرص على أن تستولي على مصاب أنهارها عند التقائها بالبحر . ويتفـــاعل عنصر الإقليم مع عنصر السكان في الدولة . فنمو عدد السكان يستدعي توسيع رقعة الاقليم بالاستعمار ، « فالأمة التي تحاول أن تحصل على ميادين جديدة للاستغلال ، حتى تستطيع أن توفر الأمداد لسكانها المتزايدين » تظهر شجاعة الثقة في الله . . وانها لظاهرة صحية وعادية حين تسبق أمة متمدينة وقوع الأخطار الواضحة من ازدياد السكان بواسطة الاستعمار على نطاق كبير . وليس في ذلك مباشرة لأي تشويه للطبيعة ، فان ميداناً واسعاً للنشاط الصحي يفتح ، مما يزيد في الوقت نفسه القوة القومية للبلد الأم . . وان المنافع المادية والمعنوية لمثل هذه النمو في الأمة لايستطاع تقديرها التقدير الملائم »[1] .

---

(١) Ibid, p. 55, 56

(ج) ـ القوة وأسسها الفلسفية عند نيتشه

وان كان أنصار التقاليد والتاريخ من المفكرين مثل تريتشكه وزملائه قــد لعبوا دوراً كبيراً في تشكيل المذاهب الفاشية والنازية فان طائفة أخرى من أنصار «اللاعقلية» مثل نيتشه Friedrich Nietzsche في ألمانيا ووليم جيمز William James أمريكا وهنري برجسون Henri Bergson في فرنسا قد كان لهم أكبر الأثر في الفكر السياسي الحديث . ويهمنا هنا أن نعرض في ايجاز لفلسفة نيتشه السياسية ووجوه مساهمتها في تغذية المذهب النازي بالحجج السيكلوجية والسلوكية . فبالرغم من تعدد التفسيرات لفلسفة نيتشه ومن وضوح ميوله الفردية الاستقلالية وتمجيده للثقافة الحقيقية وللوحدة الأوروبية وخشيته لذلك من تهديد النزعة الوطنية لمثلــه الثقافية ، الا أن النازيين أعلنوا تبنيهم لفلسفة نيتشه واعلاءهم لشأن بعض المعالم الرئيسية فيها . ولا شك أن هنالك تشابهاً ملحوظاً في بعض الجوانب بين ما نادت به الاشتراكية الوطنية من تعاليم وبين ما أكده نيتشه من نظرات فلسفية وسياسية خاصة في كتاباته الأخيرة ، وفي محاولاته المتكررة لاعادة تقييم القيم السائدة في المجتمع الألماني والأوروبي المعاصر ، وكذلك في تنبؤاته باتجاهات السياسة في القرن العشرين .

وان مبدأ الارادة والقوة أو ارادة القوة واعتباره سر الحياة والكون هو أول المبادىء

التي يقوم عليها الربط بين نيتشه والحركة الاشيراكية الوطنية . وتحاول أخت نيتشه أن تؤرخ لنا نشوء هذه النظرية عند أخيها وامتلاكها تفكيره وشعوره . فلقد تطوع نيتشه للخدمة في الجيش الألماني للقيام بأعمـال الاسعاف والتمريض ، وذلك بعد أن حال بينه وبين الانخراط في سلك الجندية حمله للجنسية السويسرية نتيجة عمله استاذاً في جامعة بازل استاذاً لفقه اللغة الكلاسيكي من سنة ١٨٦٩ الى سنة ١٨٧٩ عندما اضطر للاستقالة لاعتلال صحته . ولم يشترك نيتشه في الصفوف الأولى في ميدان القتال ، ولكنه كان قريباً منه بدرجة مكنت له التجريب المباشر للحرب وملاحظة السلوك البشري أزاء المعارك المحتدمة . اذ اكتشف وسط ما يصيب المحاربين من ويلات وما يتعرضون له من أخطار أن الدافع لهم في صراعهم والغاية التي يستهدفون تحقيقها من هذا الصراع تقوم أول ما تقوم على ارادة القوة . وتروى أخته قصة ذلك الكشف في أسلوب وصفي يبدو فيه خيال المرأة ولكنه يشتمل في جوهره على الحقيقة فتقول :

« في مساء معين عند اقتراب انتهاء يوم ثقيل جداً بالجرحى وبقلب يكاد ينفطر من الشفقة ، صادف أن دخل مدينة صغيرة تقع على احدى الطرق العسكرية الرئيسية . واذ كان قد بلغ ركن جدار حجري كبير وواصل سيره مدة ثانية أو اثنتين سمع فجأة صوتاً مجلجلاً كأنه صوت الرعد ، ومرت به فرقة فرسان رائعة — معبرة تعبيراً مجيداً عن شجاعة شعب وقوته المشتعلة — مثل سحابة عاصفة مضيئة . وأخذ ذلك الصوت الشبيه بالرعد يعلو ثم يعلو ، وياله من عجب ! فان فرقته المحبوبة لمدفعية الفرسان قد اندفعت الى الأمام بسرعة تامة — وكم أصابه الصداع والألم اذ لم يستطع أن يقفز على حصان ، واذ اضطر أن يبقى واقفاً وقفـة العاجز بجوار الحاجز الحجري ، وأخيراً جاء المشاة ، يتقدمون تقدمـاً بأسلوب ازدواجي ، فكانت عيون الرجال ملتهبة ، ودقت أقدامهم الطريق الصلب كدقات المطرقة القوية . وبينا مر هذا العرض أمامه ، في طريقه الى الحرب وربما الى الموت ، وهو رائع في قوته الحيويـة

وشجاعته الصامدة ، وقائم كرمز كامل لعنصر وجنس سوف يغزو أو يهلك في المحاولة — وحينئذ — قال نيتشه — وشعرت لأول مرة ، يا أختي العزيزة ، ان ارادة الحياة القوية السامية لا تجد تعبيراً في صراع تعس من أجل الوجود ، ولكنها تجده في ارادة الحرب ، ارادة القوة ، ارادة القوة العليا.. واستطرد قائلاً بعد لحظة ولكن شعرت أيضاً أنه من الخير أن وودن Woden قد وضع قلباً قاسياً في صدور الجنرالات القواد ، والا فكيف يستطيعون أن يحتملوا المسؤلية الرهيبة لارسال الآلاف الى الموت كي يرفعوا شعوبهم وأنفسهم الى مرتبة التسلط والسيطرة ؟ » [1] .

ولكن اكتشاف نيتشه لمبدأ ارادة القوة لم يرتبط بتجربته في الحرب الألمانيــة الفرنسية سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ وحسب ، وانما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجربة الفكرية للشعب الألماني نفسه كما تتمثل في فلاسفته مثل كانت وفخته وهيجل وشوبنهور وغيرهم من قادة الفكر الذين يسلم أحدهم الفكرة لزميله كما يسلم المتسابقون في سباق التتابع علم الفريق كل منهم الى الآخر ، فيتقدم كل منهم بها خطوة بعد خطوة ويشكلها في ظل ما يستجد من مراحل المعرفــة والزمن . فلقد تأثر نيتشه أكبر الأثر بنظرية شوبنهور Schopenhauer « ١٧٨٨ — ١٨٦٠ » عن الارادة . اذ رأى شوبنهور أن الحقيقة النهائية الوحيدة في الكون هي « الارادة » العميــاء المكافحة التي تعبر عن نفسها في جميع الظواهر المحيطة بنا . ورفض بذلك نظرة المــاديين واعتبارهم « المادة » وحدها هي الحقيقة النهائية ، شأنه في ذلك شأن الفلاسفة الألمان الكلاسيكيين مثل كانت وهيجل وفخته الذين ذهبوا الى أن العقل لا المادة هو تلك الحقيقة النهائية ، وأن الزمان والمكان والعلية أمور ذاتية لا موضوعية تتقرر بالطريقة التي ينظر بها العقل الى الحقيقة . ولكن شوبنهور فارق زملاءه من فلاسفة الألمان الكلاسيكيين عند هذا الحد ، وأنكر على عقل الانسان أو عقل الكون أن يكون هو الفكر أو الذكاء أو أن يسير على القواعد العقلية المعروفــة ، وقرر أن « الوعي ما هو الا مجرد السطح في عقلنا الذي لا نعرف باطنه — كما هي

(١) مقتبس في Reyburn - Nietzsche, p. 115-116

الحال في جهلنا باطن الأرض – وانما نعرف القشرة فقط [1] » . أما في ما تحت قشرة هذا الفكر الواعي ، فان شوبنهور يرى القوة الحقيقية المحركة للحياة والكون وهي تتمثل في الارادة العامة التي هي منبع النشاط التلقائي والتي لا تني أبداً عن المحاولة الدائبة القوية للتعبير عن نفسها في شتى الصور في ميادين المادة والنبات والحيوان . وما رغبة الانسان في الحياة وفي الحرص على تحقيق جوانب النشاط فيها الا تعبير عن الارادة لا الذهن ، فهي السيدة وهو الخادم . ويدرك الانسان تلك الحقيقة بالوعي المباشر أو البصيرة ، فعنصر الحدس يصاحب دائماً عنصر الفكر في الكشف عن مثل هذه الحقائق الكبيرة . وان مبدأ الارادة العامة الذي يصوره شوبنهور لشديد الشبه بدافع الحياة أو مجرى الحياة عند برجسون .

ومن ثم كان من اليسير على نيتشه في ضوء فلسفة الارادة التي فصلها شوبنهور أن يفيد من تجربة الحرب الألمانيا الفرنسية في وضع الأساس الذي تقوم عليه فلسفته الخاصة . فالارادة العامة ليست هي ارادة الحياة وانما هي ارادة القوة . فكل شيء حي يحاول أن يزيد من قوته بالتغلب على شيء آخر . اذ «حيثما وجدت شيئاً حياً ، وجدت ارادة القوة ، وحتى في ارادة الخادم . وجدت هناك الارادة في أن يكون سيداً . وليست الضرورة أو الرغبة ولكن حب القوة هو شيطان للبشرية . فانت تعطي الناس كل شيء ممكن – الصحة والطعام والمأوى والمتاع ، ولكنهم يكونون ويظلون غير سعداء متقلبين ، لأن الشيطان ينتظر وينتظر ولا بد من أن يرضى [2] » .

ويبدو أن نتيشه قد لاحظ هذا الميل الى طلب القوة في نفسه كما لاحظ في غيره فهو يقول « انني متمسك تمسكاً تاماً بالاستقلال ، واني أضحي بكل شيء في سبيله – وربما يرجع ذلك لأن نفسي ميالة الى التبعية ، وأتألم بأوهى الخيوط أكثر مما يتألم الآخرون من أثر السلاسل » ويقول توضيحاً لهذه الفكرة في مذكرة لم تنشر « انا نسعى وراء الاستقلال « الحرية » من أجل القوة وليس العكس » [3] .

---

(١) مقتبس في Mc Govern, p. 409

(٢) مقتبس من نيتشه في Mc Govern, p. 410 :

(٣) Reyburn, p. 266

وقد يرجع انفصاله عن فاجنر Wagner وقطيعته له الى تلك الرغبة العميقة التي استشعرها في الاستمتاع بقوته والتخلص من تبعية الصداقة التي كانت تربطه بصديقيه فاجنر وزوجته . وعلى أية حال فلقد تعقب نيتشه ظاهرة ارادة القوة في كل ما عالجه من موضوعات حتى في موضوع الفلسفة ومذاهب الفلاسفة وطرائق حياتهم الخاصة . فحتى الفيلسوف حين يعلن الزهد ويتخذه مذهباً فلسفياً لهانما يؤكد وجوده ولا ينفيه ، اذ بهذا يحاول أن يوفر لنفسه ولتفكيره أنسب الظروف للتعبير وبلوغ القوة . وهو يقول في هذا :

« ان كل حيوان — بما ذلك الحيوان الفيلسوف — يسعى بغريزته الى أقصى ما يستطيع تحقيقه من ظروف ملائمة ، يتاح له في ظلها أن يسمح لكل قوته أن تعبر عن نفسها وتبلغ منتهى الوعي بقوتها ، وبنزعة غريزية مماثلة ، وببصيرة دقيقة أرفع من أي عقل ، ينتفض كل حيوان عند مقابلة كل نوع من الازعاج والموانع التي تعوق أو يمكن أن تعوق طريقه الى ذلك « المنتهى » « ولا أتحدث عن طريقه الى السعادة ، وانما عن طريقه الى القوة ، الى العمل ، أقوى عمل ، وفي الواقع في أحوال كثيرة الى الشقاء » . وعلى نحو مشابه ينزعج الفيلسوف من « الزواج » ، ومن كل ما يمكن أن يغريه به — الزواج كعقبة كئود في سبيل بلوغ «المنتهى». ومن هم من الفلاسفة قد تزوجوا حتى الآن ؟ ان هيراقليطس وديكارت وسبينوزا ، وليبنتز ، وكانت لم يتزوجوا ، وفوق ذلك فان الواحد لا يستطيع أن يتصورهم متزوجين . فالفيلسوف المتزوج يتبع «الكوميديا» ، وهذه هي قاعدتي ، أما عن حالة سقراط الاستثنائية — فان سقراط الشرير قد تزوج هو نفسه كما يبدو على وجه السخرية ليثبت نفس القاعدة . فكل فيلسوف سوف يقول كما قال بوذا Buddha عندما علم بمولد ابن له « ان شيطاناً صغيراً قد ولد لي ، ولقد صنع بذلك قيد لي » [1] . ولعل في ذلك تبريراً كافياً لعزوف نيتشه نفسه عن الزواج ، ففي ذلك التماس

---

(١) Nietzsche - The Genealogy of Morals, p. 135

منه للقوة . وهــو دون أن يدري قد برر لهتلر في القرن التالي امتناع الفوهرر عــن الزواج طيلة حياته العاملة كسياسي حتى اللحظات الأخيرة التي قرر فيها الموت فقرر عندها الزواج .

وما أن قرر نيتشه مبدأ ارادة القوة حتى اتخذ منه مقياساً يحكم به على جوانب النشاط الانساني ويطبقه تطبيقاً عملياً في ميادين السياسة العسكرية والأخلاق والدين والتعليم والمعرفة المتنوعة . ولقد حاول بهذا المبدأ أن يدخل نظرة جديدة يصوغ بها القديم في قالب جديد . ولكن المتتبع لظروف الحياة الأوروبية في القرن التاسع عشر يرى أن المبدأ الذي نادى به نيتشه يتجاوب مع حاجات العصر التي قامت على الصراع الذي أعلنه داروين في ميدان العلم وأعلنه ريكاردو في ميــدان الاقتصاد وأعلنه بنثام في ميدان السياسة . وما مبدأ نيتشه سوى مزاج من نظريــة شوبنهور عن الارادة ونظرية داروين عن الصراع من أجل بقاء الأصلح . فبالرغم من أن نيتشه دعا على لسان « زرادشت » الى سيادة السوبرمان أو الرجل الأعلى ، وصوره في صورة أشبه بنصف اله يعيش على الأرض ، وحاول أن يخلق السوبرمان من أروع صفات الانسان ، الا أنه قد انتهى به في النهاية لأن يكون البطل الذي صوره الألمان في أساطيرهم القديمة والذي اتجهوا بقلوبهم الى ظهوره وسيادته في القرن التاسع عشر . ومن ثم جاءت صورة السوبرمان في كتابه « هكذا تكلم زرادشت » ممثلة لمبدأ ارادة القوة في تفاصيل سلوكه أثناء السلم والحرب . فدعوة نيتشه الى الحرية وكرهه للقطيع وعداؤه للعسكرية البروسية تتوقف جميعها فجأة حين تجري على لسان زرادشت تعاليم مستقاة من الانجيل البروسي في الحيــاة الألمانية . وقد كسا نيتشه تلك التعاليم بكساء فلسفي . فعلى قدر ما تكون الحريــة هدفاً مرتجى ، فان ضبط هذه الحرية عنصر أصيل في تصورها . وفي ظل هذا الشرط الذي يحدد معالم الحرية والذي أكده نيتشه كما أكده هيجل من قبله وكما علمه هتلر من بعده ، أعطى « زرادشت » درساً في العسكرية البروسية وتمجيدها للحرب ، فهو يقول لتلميذه :

« انك سوف تحب السلم كوسيلة للحروب الجديدة . وتحب السلم القصير أكثر من الطويل .

أنت تقول أن السبب الجيد هو الذي يبرر حتى الحرب . وأنا أقول لك أن الحرب الجيدة هي التي تبرر كل سبب ثم استطرد زرادشت قائلاً : سوف يدرب الرجل للحرب والنساء للترويح عن المحارب : وكل ما عدا ذلك حماقة »[1] .

وفي ضوء هذه الفلسفة التي ترى السلم مقدمة للحرب والتي يراها أبناء القرن العشرين أمام أعينهم ممثلة في تسميته السلم « بالحرب الباردة » حاول نيتشه أن يعالج الأمر من جذوره . اذ لاحظ أن الأخلاق والدين والسياسة وجوه مترابطة لشيء واحد . ومن ثم يجب البدأ باصلاح الأخلاق والدين الذي تعتمد عليه وتتفاعل معه . والأخلاق السائدة في أوروبا وفي ألمانيا — عند نيتشه — هي أخلاق اليهود . ولهذا نرى نيتشه يجعل من اليهود القوة المهددة للألمان والمقابلة لهم في حياتهم الخاصة والعامة . وان كان نيتشه لم يشارك المعادين لليهود عداءهم ولامهم على مواصلتهم لذلك العداء ، الا أنه رأى من ناحية أخرى أن ألمانيا قد احتوت على ما يكفي بل أكثر مما يكفي لهضمها من اليهود ، وأنه يجب أن تقف هجرتهم الى ألمانيا ونزوحهم اليها خاصة من الشرق . ولكن يهمنا أن نلاحظ أن مجرد اظهاره العداء بين أخلاقيات اليهود وأخلاقيات الألمان قد ساعد على تقوية العداء وتعميقه بين العنصر الألماني والعنصر اليهودي . سواء كان ذلك في عصره أو في القرن العشرين عندما حمل هتلر لواء النزاع بين الألمان واليهود . وان البراءة التي اصطنعها نيتشه في معالجته لمسألة اليهود ومحاولته أحياناً أن يشيد بذكاء اليهود خاصة بذكائهم المالي ، لم تحل دون تقدير النازيين للمساهمة التي أسهم بها في الصراع الذي احتدم بين النازية والسامية . فنيتشه يقول « ان اليهود وهم شعب « ولد للرق » كما يذكر ذلك عنهم تاسيتوس وجميع العالم القديم — وهم « الشعب المختار بين الأمم » كما يذكرون ذلك هم

Reyburn, p. 310

عن أنفسهم ويعتقدونه ـ قد حققوا معجزة قلب القيم ، التي بواسطتها اكتسبت الحياة على الأرض سحراً جديداً وخطراً مدة ألفي عـــام . فأنبياؤهم مزجوا في اصطلاح واحد التعبيرات « غني » و « غير متدين » و « شرير » و « عنيف » « وشهوان » ولأول مرة صاغوا كلمة « الدنيا » كاصطلاح للتوبيخ واللوم . وفي هذا القلب للقيم (الذي يشتمل على استعماله كلمة « فقير » كمرادف « لقديس » و « صاحب ») يوجد مغزى الشعب اليهودي ، فبهم بدأت ثورة الرقيق في الأخلاق [1] » . وفي ضوء هذه الفلسفة الأخلاقية اليهودية ، أخذ علماء الأخلاق يسيئون فهم الأقوياء من حيوان وانسان « مثل سزار بورجيا » ، وفهم الطبيعة وفهم المناطق الاستوائية وما ينشأ فيها من انسان ونبات حتى ليشيرون الى أنها مـــوطن الجحيم ـ وذلك من أجل تفضيلهم المناطق المعتدلة والرجال المعتدلين والأخلاق المعتدلة وبمعنى آخر من أجل تفضيلهم أوساط الأشياء » والتردد في الأمور . وقد وجه بذلك الأخلاقيون أنظار البشر الى « السعادة » لا الى « ارادة القوة » كمثل أعلى للحياة على هذه الأرض .

ولقد نجح اليهود في نشر أخلاقيات العبيد لأنهم في رأيه خاطبوا غريزة القطيع في الانسان ، فالناس منذ قديم الزمان عاشوا في قطعان « مثل الأسرة والاتحادات والمجتمعات والقبائل والشعوب والدول والكنائس » وأخذ أصحاب السلطة من قديم سواء كانوا آباء أم حكاماً أم رجال دين يعملون على ضبط النزوع الاستقلالي عند الأفراد وتثبيط التعبير الحر عنه خشية ازعاج النظام العام السائد ـ نظام القطيع والتبعية غير المشروطة له . وساعد اليهود على ذلك ما تكون لدى الانسان من أثر العيش في قطيع ما ربى لديه من احساس بالنظام أو مما يسمى « الضمير الشكلي» . وتهيأ النصر لأخلاقيات اليود كذلك حين تحالفت أيضاً مع الدين ـ دين المسحية ـ في نشر أخلاقيات الضعف وتمجيد الرجل الضعيف بين أتباعه . ولقد هاجم نيتشه لذلك الدين المسيحي الذي يعرفه من بين الأديان ، واتفق دون أن يدري من هذه الوجهة مع عدوه اللدود كارل ماركس . وكما هاجم اليهود والمسيحية لهذا الغرض

(١) Nietzsche - Morals, p. 117

أثنى على الرومان الذين ما كانوا قبل اعتناقهم للمسيحية وتأثرهم باليهود يحسون بالخطيئة ووخز الضمير عند تعبيرهم عن الروح المستقلة وارادة الاستقلال . فالمسيح أوبولس وجد حوله حياة عامة الناس في الاقليم الروماني حياة متواضعة فاضلة مضطهدة ، ففسرها ووضع أعلى مغزى وقيمة فيها — وبهذا وضع الشجاعة لازدراء كل طريق آخر للحياة والتعصب الهادىء عند أهل مورافيا والثقة بالنفس السرية الخفية التي تستمر في الازدياد حتى تصبح في النهاية مستعدة « لتقهر العالم » (أي روما والطبقات العليا في جميع أرجاء الأمبراطورية) [(١)] .

واذ يهاجم نيتشه هذا النوع من الأخلاقيات التي يسميها بأخلاقيات العبيد التي تقوم على الجانب السلبي في الحياة والتي تنشأ من الثورة على ما يحيط بها في الخارج من مؤثرات ، فانه يشيد بأخلاقيات السادة الأرستقراط لأنها عكس ذلك النوع من أخلاقيات العبيد ، فهي « تعمل وتنمو على نحو طبيعي» [(٢)] دون حاجة الى وجود مؤثر خارجي لقيامها ، فالتصور الأرستقراطي مفعم بالحياة والعاطفة ، ويجد الأرستقراط الفخار والمتاع والشكر في اعلانهم لأنفسهم قولهم « نحن الأرستقراط ، نحن خيار الناس ، وأجملهم وأسعدهم » [(٣)] . وان مثال هذا الأرستقراطي هو الذي يبغضه أصحاب أخلاقيات القطيع ويشوهونه وينتقضون عليه « لأن الأرستقراطي أو الرجل القوي الذي يحكم » هو عكس ما يتبعون من مثال الحيوان الأليف . فالرجل « الصالح » عند الأرستقراط غير « الرجل الصالح» عند عامة الشعب . ومن ثم فلا يسع الارستقراطي حين يخرج من السجن الذي تحيطه به التقاليد في مجتمعه وبين نظرائه من ضبط للنفس ورقة وولاء وكبرياء وصداقة الى دائرة خارجية حيث تبدأ حدود بلاد أجنبية ويبدأ وجود عنصر أجنبي ، الا أن يظهر صفاته الكامنة التي لا تفضل صفات الحيوانات المفترسة حين يفك أسارها . وهو في هذا يطلب الخلاء والصحراء الجرداء والحرية والسعي الى الغنيمة

---

(١) Nietzsche - The Joyful Wisdom, p. 295

(٢) Nietzsche - Morals, p. 35

(٣) Ibid, p. 21

والنصر . ويلتمس في هذا متنفساً من وقت لآخر مثلما فعل «نبلاء الرومان والعرب والألمان واليابانيين ، وأبطال هومر والفيكنج الاسكندنافيين » [1] . وان العناصر والأجناس الأرستقراطية هي التي تركت وراء فتوحها اسم « البرابرة » على طول طرق الغزو ، وحتى في عهد الحضارة فاخر رجل مثل بركليز بهذه الصفات التي تقوم على الجرأة في خطابه الجنائزي والتي تحلى بها الأثينيون في ذروة تحضرهم اذ قال « ان جرأتنا قد فتحت لنا طريقاً في كل أرض وبحر ، وربّت في كل مكان ذكريات عن نفسها لا تفنى للخير وللشر [2] . » كما لا تزال ذكرى الرعب التي نشرها الحيوان التيوتوني الأشقر باقية في الأذهان ومرتبطة باسم الألمان بالرغم من البعد بينهما في الخصائص النفسية والبدنية . وهكذا يمجد نيتشه تلك الصفات التي سماها المهزومون والضعاف صفات بربرية ، ويمجد معها الغزو الارستقراطي وعدم التقيد بقيود الأخلاق أو الاعتراف بها خارج حدود المجتمع والبلاد الأصلية ، وينعي على الحضارة والمتحضرين اعتبارهم صفات العبيد والضعاف صفات حضرية وأدوات لقيام الحضارة واستمرارها ويرى فيها عكس ذلك ، فهي عنده « عار على الانسانية » [3] وحجة ضد الحضارة وسبب من أسباب الارتياب فيها .

وفي ضوء هذا الناموس الارستقراطي للأخلاق الذي يمجد الفروق بين العناصر والطبقات ويعلي من شأن الامتياز والتفوق بين الشعوب والأفراد ويدعو الى القوة والحرب ، أخذ يمد هجومه الى النظم السياسية والاجتماعية التي تقوم على أسس مشابهة لأسس الأخلاق والدين التي أصلاها ناراً بسياط نقده . وعدد من بين هذه النظم الحركة الديموقراطية التي رأى أنها « ميراث الحركة المسيحية » [4] والحركة الاشتراكية التي تطالب « بمجتمع حر » [5] والتي يؤمن دعاتها « بالجماعة كمنقذ

(١) Nietzsche; Morals, p. 40
(٢) Ibid, p. 40
(٣) Ibid, p. 42
(٤) Nietzsche - Beyond Good & Evil, p. 127
(٥) Ibid, p. 127

وبالقطيع ومن ثم بأنفسهم »[1] ويؤمنون كذلك « بالأخلاق التي تقوم على التعاطف المتبادل كأنها هي الأخلاق في ذاتها والقمة التي بلغتها الانسانية والأمل الوحيد للمستقبل وعزاء الحاضر والمحرر العظيم من كل التزامات الماضي »[2] .

وازاء انتشار الدعوات الديموقراطية والاشتراكية ، يتمثل نيتشه الخطر الذي يكمن فيها على مستقبل أوروبا بل على مستقبل الانسان نفسه ، ويعاني الآلام النفسية كلما تصور آثار ذلك الخطر على الانسانية . فهو يرى أن الديمقراطية ليست شكلاً منحطاً من أشكال التنظيم السياسي وحسب وانما هي نموذج منحط آفل من الانسان بما تشتمل عليه من النزول بمواهبه والخفض من قيمته . كما يرى أن الاشتراكيين بمحاولتهم خلق « انسان المستقبل » انما يخلقون حيوان القطيع الذي لا يحس مطلقاً أي استقلال في نفسه عن الجماعة التي ينتسب اليها ، وهم بذلك يعملون على نشر الانحلال بين البشرية جمعاء ، ففي المساواة التي ينشدون تحقيقها قضاء على كل حق للامتياز والتفرد . ووسط هذه المحنة التي يحسها من أعماق نفسه يبدو في أزار الواعظ الذي يشفق على الانسانية من السقوط في هاوية النظم الاشتراكية الديموقراطية ، ويعلن أن الخلاص لا يتحقق الا عن طريق فلاسفة جدد — وليس هنالك بديل لذلك : عن طريق عقول قوية وأصيلة بدرجة كافية لتقدم تقديرات للقيمة مضادة للتقديرات السائدة ، وتعيد تقييم وقلب « القيم الخالدة » ، عن طريق رواد ، وعن طريق رجال المستقبل ، الذين هم في الحاضر سيثبتون القيود ويربطون العقد التي سوف تضطر البشر في مستقبل الأيام والدهور الى أن يتخذوا لأنفسهم طرقاً « جديدة » . ولنعلم الانسان أن مستقبل البشرية هو ارادته ، وأنه يتوقف على الارادة البشرية ، وعليه أن يعد العدد للمشروعات الجريئة الواسعة والجهود الجماعية في التربية والتعليم ، لكي يستطيع بهذا أن يضع حداً لحكم الحماقة والمصادفة الرهيب الذي عرف حتى الآن باسم « التاريخ » — ولهذا الغرض ستصبح الحاجة في وقت ما أو آخر ماسة لوجود نمط جديد من الفلاسفة والقواد . . . وان

(١) Ibid, p. 128

(٢) Ibid, p. 128

خيال هؤلاء الزعما ليتراءى أمام أعيننا — وهل لي أن أقول ذلك بصوت عال ، أيتها الأرواح الحرة ؟ [1] .

وان هذه الصيحة التي تجري على لسان نيتشه لتنقل الذهن مباشرة الى الصيحة التي أطلقها أفلاطون للحث على تسويد الأرستقراطية الفكرية والعسكرية ، واعطاء القيادة العليا في الدولة للفلاسفة والجند . ولم يغفل نيتشه أمر اعداد الزعيم ، فلقد فصل ذلك برنامج التعليم وتهيئة الظروف التي تتيح لنفسه أن تنمو وترتفع الى مرتبة من السمو والقوة تلزمه بالاضطلاع بواجباته الجديدة نحو المجتمع وتعينه على خلق القيم الجديدة ونشرها بين المواطنين. ويعتري الهم نيتشه ويصيبه القلق والحزن حين يساوره الخوف من افتقاد الزعيم أو فشله أو عجزه .

ولكن ما يمر به نيتشه من لحظات القتامة والشك في قيام الزعماء مع ضرورة وجودهم لانقاذ المجتمع البشري تغرق في موجة من التفاؤل الذي يغمر به نفسه ذلك الايمان بتطور الانسان عند توفر الظروف الملائمة للأرستقراطية من يوجينية وثقافية الى الانسان الأعلى . « فالحكومات القائمة يجب أن تؤيد هذا التطور بالنظم الحكيمة في تحسين النوع وفي التعليم » [2] . ولقد أكد عند نيتشه أهمية تنظيم التناسل في تحسين العنصر وأهمية التعليم في الرقي الثقافي بالجنس ايمانه بوراثة الصفات المكتسبة فوق ايمانه بوراثة الخصائص البيولوجية . ولقد سبق بذلك الكثير مما دعا اليه هتلر في سياسته الاجتماعية .

ولقد حاول أكثر من مطالع [3] لمؤلفات نيتشه أن يرسم صورة الزعيم من كتاباته المختلفة ، ولعل مجموعة الأوصاف التي عددها «أريك بنتلي» Eric Bentley وجمع بينها هي أوضح صورة للزعيم حين يهجر عالم المثالية الى عالم الواقع ، وحين ينتقل من آفاق الفكر الألماني الى أرض الحياة الألمانية ، فهو يقول :

---

(١) Ibid, p. 129

(٢) Coker, p. 343

(٣) Kaufmann : Nietzsche

« ان « ارادة القوة » مليئة بالايحاءات . فسادة الأرض لا يتطلبون أشكالاً متطرفة من الاعتقاد ، قد تعميهم عن وجوه الصراع الواقعي . وهم لا يبرمون بالمصادفة واللاعقلي في الشئون الانسانية ، بل انهم قد يرحبون بها . وهم لا يبالغون في أهمية الأخلاق ، ومع ذلك فهم ليسوا ضعافاً ومنكرين للذات . واذ يفيضون بالصحة ، فانهم معدون لمقابلة الألم والحزن . وهنالك شيء واحد لا يشكون فيه — الا وهو قوتهم الخاصة.

واذ أن الرجل العظيم قادر على أن يغفل الأشياء الصغيرة ، فهو يستطيع أن يبسط ارادته على مجالات واسعة من الحياة . وهو لا يعبأ بالرأي العام ، كما أنه قاس . ويوفر على نفسه ترف العطف ، ولا يسمو عن التفكير في نفسه أثناء لحظات الخطر . وان قناعاً يحميه من الناس الآخرين ، وهو لا يرغب في مساعدة الناس وانما في استعمالهم ، وقوة ارادته تصدر في الخداع ، ولكنه ذكي ذكاء يمنعه من التعصب . وإذ يفتقد المعتقدات ، فهو قوي . ولأنه قوي ، فهو يجعل من الفكر خادماً طيباً .

وفي الحق أن الرجل العظيم قد يصبح ممثلاً لشعب أو قرن من القرون ولو أن هذا لا يعني أنه مؤثر للغير على نفسه . وان نشاط العظمة متطلب لتشكيل رجل المستقبل ولكن المحاولة قد تستدعي فناء الملايين . وان الغرائز الانسانية لتصطرع في حرب فينا جميعاً ولكنها أكثر ما تكون اصطراعاً في النبلاء . والرجل العظيم قنطرة تمتد بين الشاطئين المسميين الخير والشر . ففيه يحتفل بزواج الجنة والجحيم . وان كان رائعاً فهو أيضاً مثال أعلى للظلم والزيف والاستغلال . والرجل العظيم ليس أمراً شاذاً . فهو ليس لهواً من الطبيعة أو هدية من الله وانما هو نتيجة الإنجاب والتربية وهو صاحب عقل وقوة — إنه القدر » [1] .

---

(١) Bently, Eric, p. 156

الفصل الخامس

الدولة والنظرية المثالية

أ ـ مفهوم المثالية في السياسة

ب ـ المثالية ومذهب الدولة عند هيجل



(أ) ـ مفهوم المثالية في السياسة

يعتقد المثاليون بأن الدولة هي مؤسسة أخلاقية . وعلى حد تعبير بوزانكيت Bosanquet إنها تجسيد للفكرة الأخلاقية. وان الأسرة والكنيسة تعدان كذلك مؤسسات أخلاقية هامة في المجتمع . ولكن الدولة هي أهم مؤسسة بين هذه المؤسسات . فهي تشتمل بمعنى من معانيها على جميع المؤسسات الأخرى . واذا ما فسرت الدولة تفسيراً دقيقاً ، فانها تعتبر منظمة قانونية ، ولكن إن هي فسرت تفسيراً عريضاً ، فإنها تعتبر منظمة معنوية تتوحد من الناحية العملية مع المجتمع . وان العدل بالنسبة للفرد يقوم على اكتشاف مكانه المناسب في حياة المجتمع وعمله وعلى اداء الوظائف المتصلة بذلك المكان .

وان الدولة لا غنى عنها لتحقيق أكمل نمو ورقي للشخصية البشرية . فالإنسان بالطبيعة كائن اجتماعي ، وان الدولة هي منظمة المجتمع الفعالة لتحقيق غاية معنوية . وليس هنالك تناقض حقيقي بين غاية الفرد وغاية الدولة . فغاية كليهما هي كمال الشخصية . وان الدولة من وجهة النظر الأخلاقية لا تعد غاية في ذاتها ، وان الوحدة الأخلاقية هي الشخص . فالدولة توجد من أجل الشخص ، وليس الشخص من أجل الدولة . وان وظيفة الدولة لا تقوم على أن تنسخ الشخص وتحل محله ، ولكن تقوم لمساعدته في ترقية شخصيته وتنميتها ، ولتعطيه مجالاً وفرصة .

فهي توجد من أجله ، وليس هو من أجلها ، وهي دائرة نشاطه ، والوسط الذي يمارس فيه حياته المعنوية .

وإذا ما نظر الى الدولة على هذا النحو ، تصبح الدولة خير صديق للإنسان . ولهذا فالمثاليون يرون أن مفهوم الإنسان مقابل الدولة مفهوم خاطىء تماماً . وإن الفوضويين الذين يعدون الدولة شراً خالصاً ، والفرديين الذين ينظرون اليها كشر ضروري كلاهما يعجز عن فهم معناها الحقيقي . وتؤدي الفوضوية الى شرور حكم الغوغاء ، كما أن المذهب الفردي لم يعد هادياً للنشاط البشري ، فان المثل الأعلى الذي يقوم على أن يسمح لكل واحد بأن يعيش لذاته قد أثبت أنه مذهب مستحيل ومتناقض . ولقد نشأت الاشتراكية والمثالية كرد فعل للفردية المتطرفة. وإن المثالية تذهب الى أن المصالح الحقيقية للفرد والمصالح الحقيقية للدولة واحدة وهي نفس الشيء ، اذ أنها تشتمل على أكمل تنمية للشخصية البشرية وأعظمها تحريراً . ويعود المثالي في ذلك الى المفهوم اليوناني الذي يؤكد اعتماد كل واحد على الكل واعتماد الكل على كل واحد . فهو يعتقد أن الدولة ليست قوة أجنبية مفروضة على الفرد من الخارج ، ولكن الدولة والفرد في كيانهما الحقيقي متوحدان ، ومن ثم فإن طاعة الدولة هي طاعة المواطن لنفسه الفضلى .

وبينما تكون الوحدة الأخلاقية هي الشخص ، وتوجد الدولة من أجل الشخص، فان المثاليين يعتقدون بأن الدولة لها ارادة وشخصية . فلها ماض وحاضر ومستقبل ، ولهذا فهي من بعض النواحي مختلفة عن الأفراد الذين تتألف منهم في أي وقت . ولها استمرار في الغرض وثبات في الهدف . وان الدولة المثالية في تجسيدها الإرادة العاقلة في أكمل صورة لا تستطيع أن تريد شيئاً مناقضاً لخير المصالح لدى أعضائها الفرديين . وان حقيقة ان مثل هذه الدولة لم توجد في أي مكان لا تعوق المثالي من تأملها كهدف يوجه نحوه أنشطة الدول الموجودة .

وان أساس الدولة عند المثالي هو الإرادة وليس القوة. فالدولة لا شك أنها تستخدم القوة ، ولكن ذلك ليس صفتها الأولية أو أهم صفاتها . فهي تجسيد

للإرادة. وينبغي علينا ، كما يقول المثالي ، ان نطيع الدولة لادراكنا أنه بطاعتنا لها إنما نبني خيراً مشتركاً يعتبر خيرنا الفردي جزءاً أساسياً منه . ويعتقد المثالي بـأن الإنسان كائن عاقل وان الخير الدائم يمكن أن يتم بالمخاطبة المستمرة للعقل . فهو يؤمن بقوة الأفكار .

وان اتجاه التفكير والجهد المعاصر لا ينزع الى الحد من دائرة الدولة ، وإنما ينزع الى اجتماعية الدولة وقومية المجتمع . فالوظيفة الحقيقية للدولة تقوم على تدخلها وتحقيق الحياة الشخصية للمواطن . وبتعبير عملي فان ذلك يعني أنه من واجب الدولة أن تزيل العقبات التي تحول دون الحياة الطيبة . فهي لا تستطيع أن تفرض الدين أو الأخلاق ، ولكن يجب عليها أن تحفظ باستمرار أمامها الغاية العليا للفرد مما يتلخص في تنمية الشخصية ويعرف بالتحقيق الذاتي أو الإرضاء الذاتي . ويجب أن تصون ظروف الحرية الضرورية لحياة الإنسان الطيبة بفرض نسق من الحق العام وغير المتحيز . فالحقوق في صورتها المتكاملة ما هي الا الظروف الخارجية الضرورية لنمو الإنسان الداخلي .

ويمكن لنا أن نشير الى أن مثل هذا التصوير للنظرية المثالية للدولة إنما يعبر عن تعميمات معتدلة لعناصرها ، وذلك لأن المفهوم المثالي للدولة قد وجد تفسيراً متبايناً على أيدي دعاته. فهو عند هيجل وبوزانكت موغل في التطرف وعند كانت وبرادلي وجرين يميل الى الاعتدال سواء في مجاله الفلسفي أو العملي .

(ب) ـ المثالية ومذهب الدولة عند هيجل

ولكن ان كان فخته قد امد القومية بنظرتها الأولى كما يذهب الى ذلك بوبر[1] Popper وغيره من مفكري الغرب الذين وجهوا اليه أشد اللوم على فلسفته القومية والمثالية عندما رأوا المذهبية النازية تطغى في ألمانيا وتقيم نظامها الرهيب بعد سنة ١٩٣٣، الا أن هيجل Hegel الذي خلفه في كرسي الفلسفة بجامعة برلين سنة ١٨١٥ لم يقف عند التصور الذي رسمه فخته للدولة القومية بل دفع به في ظـل المثالية المطلقة الى نهايته المنطقية وأضاف بهذا بطريقة غير مباشرة للتراث الجرماني الذي تتوج باقامة النظام النازي . فتعاليم هيجل أعطت تبريراً فلسفيا لتسلط الدولة القومية وعبادة الزعيم وللرسالة التاريخية للأمة الجرمانية وغير ذلك من دعائم الفلسفة النازية وبرنامجها التطبيقي . وقد وضع هيجل تلك التعاليم وهو مدرك أهمية الفلسفة السياسية في تاريخ الدولة والشعوب . فهو يعزو الثورة الفرنسية [2] . الى انتشار فلسفة روسو ويخشى أن يتسرب مذهب الأحرار الى بروسيا ويهدد نظامهـا الأوتوقراطي بالانقلاب ، ومن ثم فقد عمل على بناء فكر سياسي خال من العناصر التحريرية التي تضمنتها حتى فلسفة فخته ذاته. ولهذا بادر هيجل بالثناء على روسو

(١) Popper - The Open Society, Vol. II, p. 51

(٢) Hegel - Philosophy of Right, p. 157

وفخته اذ جعلا الإراداة المبدأ الذي تقوم عليه الدولة، ولكنه وان كان قد استعار ذلك الجانب من فلسفتهما الا أنه أعلن نفوره من تقييدهما فكرة الإرادة وحصرها في الفرد وذهابهما الى أن الارادة العامة ناتجة عن مجموع إرادة الأفراد ، ورأى أن مثل هذا التطور يعطي الأفراد حق الانتقاض على الدولة وسحب ارادتهم من تأييدها عندما يرون مبرراً شخصياً لذلك . وقد صاغ مبدأ الارادة كأساس للدولة صياغة متطرفة اذ أخرجه من حيز المحسوس الى حيز المطلق فارادة الأفراد عنده انما تصدر عن الارادة العامة المطلقة الخارجة عن حياتهم ، وليس لهم بهذا أي سلطان على الدولة التي تمثلها في تاريخ البشر .

وفي ظل هذه الظروف أخذ هيجل يعطي للدولة والشعب وعلاقة الدولة بالشعب والأفراد مفهوماً خاصاً سلطانياً يعارض به عقائد مذهب التحرير والديموقراطية الغربية في القرن التاسع عشر ويؤيد به دولة بروسيا في العهد الذي أعقب هزيمة نابليون ومعاهدة فيينا . وقدم في سبيل ذلك حججاً متعددة وان كانت موحدة الأصل . اذ أسبغ على الدولة صفة القداسة ، وأدعى أنها تنتمي مباشرة الى عالم الروح والفكر والارادة اللانهائي المطلق ونزهها عن كل تبرير آخر يرسم أصلها في الواقع أو في مجال الفكر الفلسفي . فهو يقول :

« ولكننا اذا تساءلنا عن منشأ الدولة التاريخي على وجه العموم ، أو اذا تساءلنا عن منشأ أية دولة معينة ، وعن حقوقها ونظمها ، أو اذا بحثنا أيضاً عما اذا كانت الدولة قد نشأت من ظروف بطرياركية أو الخوف أو الثقـة أو من منظمات جماعية وغير ذلك ، أو اذا سألنا في النهاية عن أي ضوء صور فيه أساس حقوق الدولة أو أقيم فيه عن وعي ، سواء افترض ان كان هذا الأساس حقاً الهياً وضعياً أو تعاقداً أو تقليداً وغير ذلك — فان جميع هذه الأسئلة لا تمت « لفكرة » الدولة بسبب . فنحن هنا نعالج فقط العلم الفلسفي للدولة ، ومن تلك الوجهة تعد جميع هذه الأشياء مجرد مظهر ولهذا فهي موضوعات للتاريخ . فالى الحد الذي تتصل فيه سلطة أية دولة بأسباب معينة ، فان هذه الأسباب تختار من صور القانون المتسلط داخلها .

ان المعالجة الفلسفية لهذه الموضوعات تعنى فقط بجانبها الداخلي وبفكرة تصورها . وان ميزة مساهمة روسو في البحث عن هذا التصور هي أنه يذهابه الى أن الارادة هي المبدأ للذي تقوم عليه الدولة قد قدم مبدأ يشتمل على الفكر لكلا شكله وموضوعه ، مبدأ لا يرى نفسه حقاً كمبدأ مثل الغريزة الاجتماعية مثلاً أو السلطة السماوية مما يشتمل على الفكر من ناحية شكله فقط . ومع ذلك فمن سوء الحظ أن روسو ، كما فعل فخته بعده ، قد نظر الى الارادة فقط في شكل محدود كارادة فردية ، ولم ينظر الى الارادة العالمية كعنصر عقلي محض في الارادة ، ولكنه عدها ارادة عامة تصدر عن هذه الارادة الفردية كما تصدر عن ارادة واعية. وكانت النتيجة أنه نزل باتحاد الأفراد في الدولة الى تعاقد ومن ثم الى شيء قائم على ارادتهم التحكمية ، وآرائهم ورضاهم الواضح الصادر عن الهوى . ويذهب التفكير المجرد الى استنتاج النتائج المنطقية التي تدمر المبدأ المقدس الخالص الذي تقوم عليه الدولة ، كما تدمر جلالها وسلطتها المطلقة . ولهذا السبب ، حينما سادت وتحكمت هذه النتائج المجردة ، استطاعت لأول مرة في التاريخ البشري أن تقدم المشهد الهائل لتقويض دستور دولة عظيمة فعلية واعادة بنائها التام من جديد على أساس الفكر الخالص وحده ، بعد تدمير جميع الأنظمة القائمة المتوارثة . وكانت ارادة الذين أعادوا تأسيسها تقصد الى اعطائها ما زعموا أنه أساس يساير العقل مسايرة خالصة ، ولكنهم لم يستعملوا في ذلك سوى تجريدات بحته . فكانت « الفكرة » تنقص ذلك البناء وانتهت التجربة بمنتهى الفظاعة والارهاب » [١] .

وان مثل هذه المهاجمة التي وجهها هيجل لرجال الثورة الفرنسية تتسق ونظريته في تاريخ العالم . فهو يؤكد أهمية العاطفة والارادة التي تدفع الناس الى العمل والنشاط الانساني في مختلف نواحيه حتى قال أنه لم يتم شيء عظيم في العالم من غير « عاطفة » [٢] . ولكن تاريخ العالم « يتبع مملكة الروح » [٣] ، وللروح

(١) Hegel - Philosophy of Right, p. 156-157

(٢) Hegel - Philosophy of History, p. 23

(٣) Ibid, p. 16

طبيعة ومبدأ وهدف وخطة تعمل بطريقة تلقائية ذاتية لتحقيقها ، ففي ذلك تحقيق للحرية الحقيقية . وما فكرة الحرية سوى طبيعة الروح وجاذبيتها والهدف المطلق للتاريخ . والجانبان الذاتي والعام متكاملان ، « فالمصلحة الخاصة للعاطفة لا يمكن فصلها عن التطور النشط للمبدأ العام . فمن الخاص والمحدود ومن نفيه ينتج العام » [١] . كما أن المجموعة الواسعة للرغبات والمصالح ونواحي النشاط هي الأدوات والوسائل التي تبلغ بها روح العالم هدفها بأن تكفل لها الوعي وتحققها [٢] . ولكن الخاص وحده لا يكون الحقيقة وانما « اتحاد الوجود العام المجرد مع الفردي هو وحده الحقيقة » . [٣] ومن ثم فان الارادة الفردية لا يصلح شأنها الا اذا اتفق عملها وغرضها مع الفكرة العامة وخطتها . واذ كانت الدولة هي « الشكل الذي يصطنعه التجسيم الكامل للروح » [٤] ، فقد وجب على الارادات الفردية أن تعمل داخل نطاقها ، اذ أن الدولة هي « وحدة الارادة العالمية الجوهرية مع الارادة الفردية »[٥] .

ويذهب هيجل في تمجيده للدولة الى القول بأن ما للانسان من قيمة وحقيقة روحية انما تأتي اليه عن طريق الدولة . وذلك لأن تلك الحقيقة الروحية المتمثلة في العقل تصبح بالنسبة له « وجوداً موضوعياً مباشراً » [٦] . وهو بهذا فقط يبلغ مرتبة الوعي الكامل ، ويشارك في الحياة الأخلاقية أي الحياة السياسية والاجتماعية الأخلاقية العادلة ، اذ الدولة بقوانينها وتنظيماتها العامة المسايرة للعقل تهيء للانسان الارادة العامة التي بدون الاتحاد بها لا تقوم قائمة لارادته الخاصة . « فالدولة هي الفكرة المقدسة كما توجد على الأرض » [٧] ، وهي هدف التاريخ ففيها تبلغ الحرية مرتبة « الموضوعية وتعيش في الاستمتاع بهذه الموضوعية ». ومن ثم فان الدولة

(١) Ibid, p. 32
(٢) Ibid, p. 25
(٣) Ibid, p. 25
(٤) Ibid, p. 17
(٥) Ibid, p, 38
(٦) Ibid, p. 39
(٧) Ibid, p. 39

لا تحقق للانسان قيمته الروحية وتكفل له صفة المواطن وحسب ، بل أنها كذلك تضفي عليه صفة المواطن الحر ان هو أطاع القانون لأن القانون هو الحالة الموضوعية للروح وهو الارادة في أصدق أشكالها . فمن أطاع القانون فقد أطاع نفسه ، واستطاع أن يقضي على التناقض بين « الحرية » و « الضرورة » ، فلا وجود للقسر في طاعة القانون الذي يصدر عن العنصر العقلي ويجسمه : « فالعقلي له وجود ضروري ، كحقيقة الأشياء ومادتها ، ونحن أحرار في أن نعترف به كقانون، وأن نتبعه كمادة وجودنا . فالارادة الموضوعية والارادة الشخصية تتصالحان وتقدمان لنا كلاً واحداً متماثلاً متجانساً. فأخلاقيات الدولة ليست من ذلك النوع الخلقي التأملي ، الذي يسود فيه الاعتقاد الخاص للفرد ، فهذا الأخير هو خاصية من خصائص الأزمان الحديثة ، على حين أن الأخلاقيات القديمة الصادقة تقوم على مبدأ الخضوع للواجب (للدولة على وجه العموم) . فالمواطن الأثيني كان يفعل ما كان يطلب منه كأنه صادر عن غريزة ، ولكني ان تأملت غرض نشاطي ، فانه يجب أن يتوفر لي الوعي بأن ارادتي قد استعملت . ولكن الأخلاق هي الواجب ، أو الحق الجوهري أو « الطبيعة الثانية » كما سميت عن حق ، لأن طبيعة الانسان الأولى هي وجوده الأولي الحيواني المجرد »[1] .

وعلى هذا المنوال يواصل هيجل تعريف الدولة بأنها « فكرة الروح في التعبير الخارجي للارادة الانسانية وحريتها »[2] . وأن الدستور الذي يتخذه شعب من الشعوب لارادة دولة ليس وليد الاختيار المجرد وانما يكون مادة واحدة وروحاً واحدة مع دينها وفنها وفلسفتها ومع أفكارها وتصوراتها وثقافتها[3] على وجه العموم. فالدولة مجموع كلي فردي لا يمكن فصل جانب عن بقية الجوانب فيه، ولهذا فليس للأفراد تغيير الدستور حسب مشيئتهم العارضة ، اذ هو ذلك الشكل الذي يتفق وروح الشعب ، كما أنه لا يمكن استيراده من دولة أخرى أو شعب آخر . ويرى

تعريف الدولة

(١) Ibid, p. 39-40

(٢) Ibid, p. 47

(٣) Ibid, p. 46

هيجل أن الشكل الملكي [١] للحكم هو آخر التطورات للحكم الدستوري فالملك هو السلطة المنفردة التي تستطيع أن يكون لها مركز مستقل عن مصالح الأفراد وتخضع لسلطانه تلك المصالح . وليس هذا التفسير للسلطة ومكانها وإيثار الملك بها بمستغرب على هيجل وهو يضع نظرية للدولة في عهد الرجعية الملكية ضد الثورة الفرنسية وما نشرته من ايمان بالحقوق الطبيعية للأفراد والشعوب فلقد رأى في النظام الملكي الذي حاول الازدهار على أنقاض المذاهب التحريرية المتحدية له نظاماً واقعياً يحقق في الوقت نفسه النظام المثالي وذلك سيراً منه على منهجه الفلسفي في أن « ما هو فكري واقعي وأن ما هو واقعي فكري » [٢] . فالملك هو ذلك الفرد الذي يمثل في شخصيته الواحدة المباشرة وفي ذاته الخاصة تلك الذات النهائية التي « تتركز فيها ارادة الدولة » ، وهو يرتفع إلى مكانة الملكية السامية عن « طريق ميلاده في مجرى الطبيعة » [٣] . وهو بهذا يمثل السيادة [٤] التي تعتبر شخصية الكل في شعب ارتقى ارتقاء داخليا وألف كلا عضوياً حقيقياً ، لا شعب مؤلف من جمهرة لا شكل لها ولم تبلغ بعد مرتبة الدولة . فالسيادة [٥] تتبع الدولة ، وتتبع الشعب ان قصد بالاشارة اليه الدولة .

ولكن ان كانت الملكية الدستورية هي النظام الذي رأى فيه هيجل أنه أصلح النظم وأحدثها في مرحلة التطور ، الا أنه رأى كذلك أن حكم الفرد قد يتمثل في الأبطال أو الأفراد الذين يحملون رسالة العالم التاريخية . اذ المهم أن يكون هنالك زعيم على رأس الدولة . والملك بحق الميلاد هو زعيم في الملكيات ، وقد يتوفر ذلك للنظم الأرستقراطية . ولكن الديموقراطيات تجد الزعماء « فيمن يرتفعون إلى القمة كرجال السياسة أو قواد الجيش ، بالصدفة وحسبما تقتضيه حاجات الساعة

(١) Ibid, p. 46

(٢) Hegel - Philosophy of Right, p. 10

(٣) Ibid, p. 184

(٤) Ibid, p. 183

(٥) Ibid, p. 182

الخاصة » [١] . فهو يمجد البطـــل [٢] أو الزعيم الذي يؤسس دولة من الدول ، لأن مصلحة العقل المطلقة تقوم على انشاء هذا « الكل الأخلاقي » . وهو يغفر للزعيم أو البطل كل ما يبدو شائناً من الناحية الأخلاقية العادية أو من الناحية السيكلوجية . اذ أن ميزة انشائه للدولـــة أو تغييره لها يبرر سلوكه مهما كان فظاً أو قاسياً ، فالفرد الذي يحمل رسالة العالم التاريخية انما يمثل مبدأ عاماً آخر غير المبدأ الذي يعتمد عليه « دوام الشعب أو الدولة » [٣] اذ أن التغير التاريخي يحدث عادة عن اصطدام بين القوى الجديدة والأحداث الضرورية الناشئة وبين النظام القائم وما يشتمل عليه من واجبـــات وقوانين وحقوق مما قد ينتهي بتقويضه . وان أهمية الزعيم أو البطل من هذه الناحية تنحصر في تمثيله لقوى التغير ومبدئه العام ، « وهذا المبدأ هو وجه جوهري في تطور الفكرة الخالقة ، والحقيقة في جهادها والحاحها نحو بلوغها مرتبة الوعي لنفسها . فالأشخاص التاريخيون أو الأفراد الذين يحملون رسالة العالم التاريخية هم أولئك الذين تنطوي أغراضهم على مثل هذا المبدأ العام » [٤] .

ويضرب هيجل المثل للزعيم بقيصر ، فهو وان كان اعداؤه يعتمدون على السلطة الدستورية ويعملون على المحافظة على الدستور في الظاهر ، وكان هو في عدائه لهم مدفوعاً بالمحافظة على مركزه وشرفه وسلامته ، إلا أنه في هزيمته لهـــم واستيلائه على مقاليد الحكم في روما بأن أصبح السيد المطاع والحاكم الأوتوقراطي للدولة رغم إبقائه على شكل الدستور ، قد حقق مرحلة ضرورية من مراحل تاريخ روما وتاريخ العالم وهي مرحلة الأوتوقراطية . ويرى هيجل لهذا أنه بالرغم من أن قيصر كانت تحركه دوافعه الخاصة ومصالحه الذاتية الا أن أهدافه في الوقت نفسه كانت تشتمل على المسائل والنتائج الكبيرة التي هي ارادة « روح العالم » [٥] . وهم

(١) Ibid, p. 183

(٢) Hegel - Phil. of Hist. p. 39

(٣) Ibid, p. 29

(٤) Ibid, p. 29

(٥) Ibid, p. 30

يسمون أبطالاً لأنهم لم يعيشوا المعيشة الهادئة الرتيبة ولم يستمدوا أغراضهم من المجرى العادي للأمور الذي يجيزه النظام القائم ، وانما استمدوا ذلك من نبع خفي هو نبع الروح الداخلي الذي يخرج الى العالم فيجرف ما أمامه ويحطمه . وهم بـــذلك يصدرون في بواعث حياتهم عن أنفسهم « وتنتج أعمالهم حالة للأشياء ونظامـــاً مركباً من العلاقات التاريخية يبدو أنه مصلحتهم وعملهم فقط » [(١)] ، ولكنه في الواقع هو ما يتطلب الزمن تحقيقه وما قد أصبح ناضجاً لاستقباله . وان مثل هؤلاء الأبطال قد يدركون الفكرة العظيمة التي تتكشف للعالم على أيديهم ، فهم رجـــال سياسة وعمل ، ولكنهم في الوقت نفسه مفكرون يعرفون ببصيرتهم النافذة ما يحتاج اليه عصرهم والأجيال المقبلة فيوجهون كل نشاطهم لتحقيقه . ولذلك يعلن هيجل « أن الرجال أصحاب الرسالة التاريخية في العالم — أبطال عهد من العهود — يجب لهذا السبب أن يعترف بأنهم أصحاب البصر المبين ، وأن أفعالهم وكلماتهم هي خير ما في ذلك العهد » [(٢)] فهم وحدهم الذين يفهمون الشئون العامة ، لأنهم هم القادرون على ايقاظ تلك الروح التي اتخذت خطوة جديدة في التاريخ وصبغت بطابعها أعماق النفوس عند جميع الأفراد . ومن ثم فان أخوانهم من المواطنين انما يتبعون « قادة الأرواح والنفوس» [(٣)] ، اذ يرون فيهم تجسيماً لتلك الروح الخفية التي تتكون منها نفوسهم .

ولكن حين يتأمل هيجل حياة أولئك الأبطال الذين يعملون وكلاء لروح العالم تجد أنها لا تتصف عادة بالسعادة . فهم لا يستمتعون استمتاعاً هادئاً وانما تتسلط عليهم عاطفة سائدة تدفعهم دائماً الى تحقيق غرضهم فاذا ما تحقق ذلـــك الغرض « سقطوا مثل القشور الفارغة من الحب . فهم يموتون مبكراً مثل الاسكندر ، ويغتالون مثل قيصر وينفون الى سنت هيلانة مثل نابليون» . ويختلف موقف الناس من البطل لهذا السبب ، فمنهم الحاسدون الذين لا يقدرون عظمته ويرون في

(١) Ibid, p. 30
(٢) Ibid, p. 30
(٣) Ibid, p. 31

حياته رمز الشقاء الذي يجب البعد عنه، أما الأحرار منهم فهم يقدرونه حق قدره ويسعدون لعظمته وينعمون بوجوده . وهو لهذا ينعي على علماء النفس عجزهم عن فهم البطل الذي يصورون أعماله كأنها صادرة عن القلب وعن عاطفة حقيرة أو نبيلة ، ولا يدركون أنها من نبع الروح – روح العالم الذي يتمثل في نشاطه ، ويخدمون بذلك أغراض الحاسدين . فالاسكندر المقدوني في رأيهم يتملكه شوق سقيم الى الغزو ، لأنه قد أخضع اليونان وبعدئذ آسيا . ويزعمون أنه يعمل بدافع من الشهوة وحب الفتح . كما أن رجال التربية يثبتون أن الاسكندر الأكبر ويوليوس قيصر ممن لا خلاق لهم اذ كانت تحركهما عواطف الشهرة ، وكأنهم يريدون بذلك أن يثبتوا في الوقت نفسه أنهم رجال الأخلاق لأنهم تجردوا من مثل هذه العواطف . وينتهي هيجل من هذا التحليل لمهنة الزعيم أو البطل بقوله أنه يميل دائماً الى تركيز جهوده فلا يشتت اهتماماته ورغباته بل يقصرها على هدف عظيم واحد يخصص نشاطه لتحقيقه ، هو هدف الروح في تكشفها . ومن ثم لا يمكن فصل غرض العاطفة عند البطل عن التطور الفعال للفكرة العامة ، فالخاص هو السبيل الى تحقيق العام . اذ الفكرة العامة[1] تبقى وراء التطور غير ملموسة أو مصابة بأذى ، وتترك العواطف تتصارع في سبيل اخراجها للوجود ، ويضحي بالافراد من أجلها .

ويهدف هيجل في دفاعه عن الزعيم وتبريره مسلكه الى الفصل بين السياسة والأخلاق العادية والربط بينها وبين ما يسميه بالأخلاق الاجتماعية أو أخلاقيات الدولة . فعظماء الرجال الذين هم الأفراد حملة الرسالة في تاريخ العالم لا يخضعون تطبيق مجموعة الفضائل الخاصة مثل « التواضع والوداعة والاحسان والتسامح » [2] ، اذ أن أعمالهم متصلة بتاريخ العالم وبالغرض المطلق « للروح » أو « العناية الالهية » و « أن تاريخ العالم يحتل ميداناً أعلى من ذلك الميدان الذي تحتله الأخلاق ، فهي تعالج الخلق الشخصي وضمير الأفراد وارادتهم الخاصة وأسلوب تصرفهم ، وهذه

---

(١) Ibid, p. 33

(٢) Ibid, p. 67

جميعها لها قيمة وجزاء أو عقاب مناسب لها . وما يستلزمه الغرض المطلق للروح ويحققه ، وما تفعله العناية الالهية ، يسمو فوق الالتزامات والتعرض لنسبته الى الدوافع الخيرة أو الشريرة التي تتصل بشخصية الفرد في علاقاتها الاجتماعية »[١] . وانما يهتم تاريخ العالم بتسجيل « نشاط روح الشعوب » وحركتها ، ولهذا يستطاع أن تترك الصور الفردية التي اتخذتها تلك الروح في مجـال الحقيقة الخـارجي لتوضيحها في تواريخ خاصة . ويجدد هيجل بهذه النظرة الفلسفية الى سلوك رجال السياسة والابطال وعظماء الرجال فلسفة ميكيافيلي المتشائمة في تدبير أمور السياسة العملية .

وما يطبقه هيجل على أفراد أصحاب الرسالة التاريخية ، يطبقه كذلك على الشعوب في أطوار حملها رسالة تاريخ العالم . فهي أيضاً تسمو عن أن يحكم على أفعالها في المجال الداخلي والعالمي بالقيم التقليدية . وهو بذلك يبرر كسر المواثيق الدولية والتحرر من الالتزامات بقيود الأخلاق المعروفة في مجال العلاقات الخارجية. ويتخذ من « روح الشعب » وتأكيد رسالته التاريخية ذريعة لتبرير كل عدوان كما فعل هتلر من بعده اذ نقل ذلك الاهتمام بروح الشعب الى الاهتمام بالعنصرية واتخذ منها سنداً لكل انتهاك للمواثيق . ويسلك في تبرير هذا مسلكاً فلسفياً يربط فيه بين السياسة والحضارة ، وبين السياسة والحرية بمفهومها الخاص عنده ، ويخلص من حججه الى تمجيد القومية الجرمانية وتبرير تساميها باسم الرسالة التاريخية في مجال الحضارة والحرية من الخضوع لأحكام الأخلاق .

فكما أن التاريخ لا ينظر الا الى الفرد الذي يمثل مبدأ تاريخياً فكذلك لا ينظر الا الى الشعب الذي بلغ مرتبة النظام السياسي العضوي وأخذ يكشف عن عبقريته المتفردة في لحظة من اللحظات التي ينشط فيها ويعبر أثناءها عن شخصيته القومية في مجال الحضارة العالمية . اذ أن التاريخ على وجه العموم هو تطور « الروح » في

(١) Ibid, p. 67

« الزمن » ، كما أن الطبيعة هي تطور « الفكرة » في المكان » . [1] وعلى مسرح التاريخ تتعاقب الشعوب والأفراد وتتحول في حركة لا تهدأ ، فهي اليوم توجد وغداً تختفي ، وهي في هذا تخضع لمبدأ « التغير » [2] على وجه العموم . واذ أن جوهر « الروح » يقوم على النشاط ، فهي تحقق امكانياتها بأن تخلق من نفسها أعمالها وأفعالها ، فكذلك « روح الشعب » بما لها من خصائص محددة تحديداً دقيقاً تبني نفسها في عالم موضوعي يوجد ويستمر في شكل خاص من أشكال العبادة والتقاليد والدستور والقوانين السياسية ، وفي مجموع نظمها كلها ، وفي الأحداث والأعمال التي تؤلف تاريخها . فهذا عملها بل وطبيعتها وماهيتها ، وما الأمم الا أعمالها » [3] . ويضرب لهذا الأمثال في حياة الأمم الغابرة والحاضرة ، فالأمة الانجليزية بالنسبة للرجل الانجليزي ، هي أولئك الرجال الذين يقومون بالملاحة في المحيطات ويسيطرون على تجارة العالم ، ويملكون المستعمرات في جزائر الهند الشرقية وغيرها من بقاع الأرض ويحكمون أنفسهم بالدستور الذي يتمثل في البرلمان وهيئات المحلفين وغير ذلك . وان انتساب الانجليزي لمثل هذه الأمة ذات الكيان الثابت الموضوعي يؤكد ذاته ويشكل خلقه ويمنحه مكاناً في العالم ويجعله « شيئاً » [4] مذكوراً . وأن روح الشعب مثلها مثل الفرد تجد في هذا العمل الذي تقيمه متعة ورضى ، وتكون الأمة حية فاضلة على خلق طالما تشغل بتحقيق أهدافها العظيمة ، وتدافع عن عملها ضد العنف الموجه اليها من الخارج أثناء عملية اعطائها أغراضها وجوداً موضوعياً » [5] . ويواصل هيجل وصف الحياة التي تحياها الأمة وتوضيح المبادىء التي تقوم عليها حتى يلتقي مع ابن خلدون في تشبيهاته العضوية عندما وصف فيلسوف العرب الدولة . فهو يقول « أن الأمة تعيش نفس الحياة التي

---

(١) Hegel - Phil. of Hist. p. 72

(٢) Ibid, p. 72

(٣) Ibid, p. 74

(٤) Ibid, p. 74

(٥) Ibid, p. 74

يعيشها الفرد حين ينتقل من النضج الى الكهولة في الاستمتاع بنفسها والرضى ببلوغها ما تمنته وتمكنت من بلوغه » [1] .

وان هذا التفسير الروحي والفكري للعالم في خلقه ووجوده وتاريخه وتطوره وفي الأفكار والنظم التي تسود في شكل موجات متعاقبة وتتمثل يوماً في أمة ويوماً آخر في أمة أخرى قد هيأ الفرصة لهيجل لأن يثبت أن التاريخ انما يتقدم خطوة خطوة في سبيل التقدم والكمال لكي يحقق رسالته على أيدي الأمة الألمانية وخاصة بروسيا . « فالروح الألمانية هي روح العالم الجديد . وقصدها يقوم على تحقيق الحقيقة المطلقة كتقرير ذاتي غير محدود للحرية — تلك الحرية التي تتخذ من شكلها المطلق الخاص نفسه موضوعاً لها» [2] . فالألمان هم أولئك الذين تتفق عندهم أوامر الضمير مع قانون العالم الاسمي ، والذين بلغوا بذلك المرتبة التي أصبحت فيها الأخلاق سلطة اختيارية حرة غير محدودة ، لا تفرض عليهم من الخارج وانما تصدر من وحي أنفسهم ، ويستطيعون بها أن يشرعوا لأنفسهم من الأحكام ان هم افتقدوا وجود قانون موضوع لهم . كما أنهم هم الذين يمثلون المبدأ الذي تقوم عليه وحدة الطبيعة السماوية والانسانية والمصالحة بين الحقيقة والحرية الموضوعية وبينهما كما يبدوان في وعي الانسان الذاتي ، وقد اختصوا بذلك من بين الشعوب [3] . واذ أن «تاريخ العالم ليس شيئاً سوى تطور فكرة الحرية» [4] فان قيام الأمة الألمانية بتحقيق فكرة الحرية على الأرض يجعلها حاملة لرسالة تاريخية سامية ، بل يجعل منها هدف التاريخ ذاته . ولكن يسارع هيجل بالقول أن « الحرية الموضوعية — أو قوانين الحرية الحقيقية — تتطلب اخضاع الإرادة العارضة ، لأنها في طبيعتها شكلية » [5] . وتستلزم مسايرة رأى الفرد للفكر العام

---

(١) Ibid, p. 74
(٢) Ibid, p. 341
(٣) Hegel - Phil. of Right, p. 222
(٤) Hegel - Phil. of Hist. p. 456
(٥) Ibid, p. 436

الذي يتضمنه ، حتى تتحقق الحرية الذاتية في الوقت نفسه. ومع كل هذا التحليل الميتافيزيقي لمبدأ الحرية ، وتقرير اختصاص العبقرية الألمانية والخلق الألماني به ، فانه لم يسع هيجل الا أن يهنىء الأمة الألمانية خاصة بروسيا بنظام الحكم فيها ، ودور الموظفين في ادارته ، وفوق ذلك « بالملك صاحب الخلق النبيل » [1] الذي وفقها القدر بأن كان من نصيبها .

وفي الواقع أن هيجل ، مثله مثل أفلاطون وابن خلدون وهوبز وغيرهم من الفلاسفة السياسيين ، قد ربط ربطاً وثيقاً بين فلسفته الميتافيزيقية وبين معالجته لمسائل السياسة والاجتماع من الناحية العملية والتأملية . ولقد صاغ آراءه السياسية في اطار من الأسس المثالية في تفسير تاريخ الكون والفكر والنشاط الانساني . وجعل من ألمانيا المصب الذي تلتقي عنده غدران تأملاته ، كما جعل منها الغرض النهائي لرسم دستور يناسب حياتها مستمد من الماضي ليلائم الحاضر ويستهدف الهام المستقبل . فقبل أن يقرر لنا أن الشعب الألماني له خلق قومي وروح قومية ونظم قومية تعبر عن ذلك الخلق وتلك الروح ، قدم لنا المبدأ الفلسفي وهو أن أعمال الناس تتشكل بالفكر لا بالمادة كما ذهب الى ذلك ماركس وأتباعه وكذلك الفلاسفة الماديون ممن سبقوه ومن أتوا من بعده . وقبل أن يقرر لنا أن على الفرد أن يهتدي في ارادته الخاصة بهدى ارادة الدولة ، قرر أن العالم كله من خلق الفكر أو العقل المطلق أو الروح وأنه « في جوهره روحي أو عقلي أو مثالي في صفته وأنه ليس سوى جانب من حقيقة أعظم » [2] . واذ أثبت ذلك كان من اليسير عليه أن يؤكد أن الدولة «تجسيم محسوس للعقل العام وأنها أقرب الى الحق وأكثر أهمية من أفراد المواطنين في الدولة . » [3] وقبل أن يقرر كذلك أن الألمان هم حملة رسالة الحرية في العالم الحديث ، ويجعل منهم الشعب المختار للقيادة الفكرية والسياسية والأخلاقية ، ذهب الى أن الفكر « وهو الحقيقة النهائية ليس

---

(١) Ibid, p. 456

(٢) Mc Govern., p. 288

(٣) Ibid, p. 289

ستاتيكياً ثابتاً وانما هو ديناميكي متحرك ، وأنه في جوهره مبدأ نمو وتطور . »[1]
كما ذهب الى أن العقل العام في عملية تكشفه وتطوره الذاتي انما يتبع نمطاً فكرياً يسمى « الديالكتيكية » أو « الجدلية » وانه بذلك قد تهيأ للألمان أن يبلغوا القمة في سير الروح العالمية نحو الكمال في الحرية .

ولقد اعتمد هيجل في فلسفته السياسية على استخدامه المثالية الموضوعة واستخدامه « الديالكتيكية » في تبرير آرائه اعتماداً لما ينفرد به وحده بل كان لــه أعظم الأثر في الفكر السياسي الألمــاني منذ أيامه . ولقد أخذ كارل ماركس « الديالكتيكية » عن هيجل وعدلها تعديلاً يتناسب وأسس فلسفته المادية ، مما جعل توضيح المنهج الجدلي عند هيجل أمراً يستحق العناية لما له من أثر فعّال في فلسفة أهل اليمين وأهل اليسار . فالمثالية التي تعتبر مبدأ اساسياً من مبادىء الاشتراكية الوطنية قد صاغها هيجل في اطار من الديالكتيكية وجعلها بذلك المنهج تتميز عما سبق في تفسير لمذهبها في كتابات أفلاطون وأرسطو وكانت وفخته ، وتخدم فكرة القومية والعبقرية الألمانية مما ردده النازيون في فترتي نشرهم للدعوة واقامتهم للدولة . ومن ثم لم يعد من الممكن فصل الشكل عن المحتوى ، والمنهج عن الموضوع ، وأصبح لازماً أن نعرض للمنهج الديالكتيكي كما شرحه هيجل في كتابه عن المنطق ، فهو يقول في ذلك :

«انه لمن الأهمية الكبرى أن نتأكد من طبيعة الديالكتيك وان نفهمه فهماً صحيحاً . فحيثما توجد حركة ، وحيثما توجد حياة ، وحيثما ينفذ أي شيء في العــالم الواقعي ، فهنالك الديالكتيك . وهو كذلك روح جميع المعرفة العلمية حقاً . ففي المنهج العام للنظر الى الأشياء ، يبدو رفضنا التقيد بالمسلمات المجردة للفهم تصرفاً نزيهاً يقوم على المبدأ الذي يتضمنه المثل القائل « عش ودع غيرك يعيش » ، كما يتطلب أن يأخذ كل دوره ، اذ نقر أحدهما ولكننا نقر الآخر أيضاً . ولكن حين ندقق النظر ، نجد أن حدود المتناهي لا تأتي فقط من الخارج ، وان طبيعته

---

(1) Ibid., p. 289.

الخاصة هي سبب نسخه ، وأنه بعمله وحده يتحول الى جانبه المقابل . فنقول ، مثلاً ، ان الانسان فان ، ويبدو أننا نرى أن أساس مونه يقوم على ظروف خارجية فقط . ومن ثم أن كان هذا الأسلوب للنظر الى الأشياء صحيحاً ، فانه يكون للانسان صفتان خاصتان — الحيوية وأيضاً الفناء . ولكن النظر الصحيح للأمر هو أن الحياة ، كحياة ، تتضمن جرثومة الموت ، وان المتناهي ، لكونه متناقضا تناقضاً ذاتياً جوهرياً ، يتضمن القضاء الذاتي على نفسه .

« وينبغي أيضاً ألا نخلط الديالكتيك بالسفسطة . فجوهر السفسطة يقـــوم على منح السلطة لمبدأ متميز مجرد في انعزاله حسبما يلائم مصلحة الفرد ومركزه الخاص في تلك المناسبة . اذ يعتبر الاهتمام بوجودي وبحصولي على وسائل الوجود دافعـاً حيوياً من دوافع السلوك ، ولكن ان أنا أكدت هذا الاعتبار أو الدافع الخاص برفاهيتي دون نظر لما سواه ، ووصلت بذلك الى النتيجة أنه يجوز لي أن أسرق بلدي أو أخونها ، فانه تكون لدينا حالة سفسطة . وبالمثل ، فمن المبادىء الأساسية في السلوك أن أكون حراً حرية ذاتية ،أي أنه ينبغي أن أدرك ادراكاً نافذاً ما أفعل ، وان أعتقد أنه صحيح . ولكن ان قامت محاجتي على هذا المبدأ وحده ، فاني أقع في سفسطة ، مما يقوض جميع مبادىء الأخلاق . وان الديالكتيك يختلف اختلافاً تاماً عن هذا النوع من التفكير والمحاجة ، فقصده هو أن يدرس الأشياء في وجودها وحركتها الخاصة ، ومن ثم يبين تناهي المقولات الجزئية للفهم .

ويمكن لنا أن نضيف الى هذا ان الديالكتيك ليس أمراً مستحدثاً في الفلسفة. فبين القدماء ، يطلق على أفلاطون اسم مخترع الديالكتيك ، ويعتمد استحقاقه لهذا اللقب على الحقيقة أن الفلسفة الأفلاطونية قد أعطت أول الأمر الشكل العلمي الحر ، وفي الوقت نفسه الشكل الموضوعي للديالكتيك . أما سقراط ، كما ينبغي لنا أن نتوقع من الصفة العامة لتفلسفه ، استخدم العنصر الديالكتيكي في شكل تغلب عليه الذاتية ، وهو شكل السخر . وقد اعتاد أن يوجه منهجه في الديالكتيك أولاً ضد الوعي العادي ، وبعدئذ ضد السوفسطائيين على وجه الخصوص. ففي محادثاته، تعود على أن يثير الرغبة في الوصول الى معرفة أكثر وضوحاً عن موضوع المناقشة ،

وبعد وضع جميع أنواع الأسئلة بذلك القصد ، كان يستدرج أولئك الذين كـان يتحدث معهم الى الضد مما أعلنوا أنه الرأي الصحيح أول الأمر . فـاذا ادعى السوفسطائيون — مثلاً — أنهم معلمون ، اضطر سقراط بسلسلة من الأسئلـة بروتاجوراس السوفسطائي الى أن يعترف بأن جميع التعلم تذكر فقط . وقـد استخدم أفلاطون في محاوراته العلمية الخالصة المنهج الديالكتيكي ليبين تناهي جميع الحدود الموضوعة للفهم . ومن ثم ففي محاورته بارمنيدس يستنتج الكثير مـن الواحد ، ويبين رغم ذلك أن الكثير لا يسعه الا أن يعرف نفسه كالواحد . وقـد عالج أفلاطون الديالكتيك بهذا الأسلوب العظيم . أما في الأزمان الحديثة فـان « كانت » ، أكثر من أي مفكر آخر : هو الذي أحيا اسم الديالكتيك ، وأعاده الى مكانته الرفيعة . وفعل هذا بتفصيله متناقضات الفكر . وان مشكلة هـذه المتناقضات ليست مجرد قطعة ذاتية من التأليف تتأرجح بين مجموعة معينة من الأسس وبين مجموعة أخرى ، وانما تقوم حقيقة ببيان أن كل قضية مجردة مـن قضايا الفهم ، اذا ما أخذت بدقة مثلما تقترح ، فانها تدور بالطبع وتتحـول الى نقيضها .

ومهما يكن الفهم كارهاً لأن يقر بعمل الديالكتيك ، فانه يجب علينا ألا نفترض أن الاعتراف بوجوده قاصر بصفة خاصة على الفيلسوف. وأنه لأقرب إلى الصدق أن نقول أن الديالكتيك يعطي التعبير لقانون يحس في سائر مراتب الادراك الأخرى ، وفي التجربة العامة . فكل شيء يحيط بنا قد يرى كمثال للديالكتيك . اذ أننا ندرك أن كل شيء متناه — بدلاً من كونه ثابتاً ونهائياً — وهو بالأحرى متغير وعارض ، وهذا بالضبط ما نقصده بالديالكتيك المتناهي ، الذي به المتناهي ، كما هو ضمنياً شيء آخر غير ما هو عليه ، يجبر فيما بعد وجوده المباشر أو الطبيعي على أن يتحول فجأة الى نقيضه . ولقد جعلنا « الفهم » من قبل مطابقاً لمـا هو متضمن في الفكرة الشائعة عن خيرية الله ، ويمكن لنا الآن أن نلاحظ عـن « الديالكتيك » بنفس المعنى الموضوعي ، أن مبدأه يتجاوب وفكرة قوته . فنحن نقول أن جميع الأشياء — أي العالم المتناهي في ذاته — محكوم عليها بالفناء ، ونحن

اذ نقول هذا ، فاننا نتصور « الديالكتيك » كتلك القوة العالمية التي لا تقاوم والتي لا يستطيع شيء أن يقف أمامها ، مهما ظن نفسه آمناً وثابتاً . وفي الحق أن مقولة القوة لا تستنفد عمق الطبيعة المقدسة أو فكرة الله ، ولكنها تكون بالتأكيد عنصراً حيوياً في جميع الشعور الديني .

والى جانب هذه الموضوعية العامة للديالكتيك ، فاننا نجد آثار وجوده في كل من الميادين والوجوه الخاصة للعالم الطبيعي والروحي . وخذ كمثال للتوضيح حركة الأجرام السماوية . ففي هذه اللحظة يقف الكوكب في هذه البقعة ، ولكن ضمنياً هو امكان وجوده في بقعة أخرى ، ويحقق الكوكب امكان كونه على غير ما هو عليه بواسطة التحرك . وبالمثل ، تثبت العناصر « الطبيعية » أنها « ديالكتيكية » وأن عملية الظواهر الجوية تقوم على اظهار « ديالكتيكيتها » . فهو نفس القوة الديناميكية المحركة التي توجد في أساس كل عملية طبيعية أخرى وتخرج الطبيعة عنوة من نفسها . ولنوضح وجود الديالكتيك في العالم الروحي ، خاصة في ميادين القانون والأخلاق ، فليس علينا الا أن نتذكر كيف ترينا التجربة العامة تحول طرف لحالة أو فعل ما تحولا مفاجئاً الى نقيضه . وهو « ديالكتيك » معترف به بطرق كثيرة في الأمثال العامة . ومن ثم يقال أن دفع الحق المجرد الى نهايته ، هو اقتراف للظلم . وفي الحياة السياسية ، كما يعرف كل واحد ، تؤدي الفوضى البالغة والاستبداد البالغ كل منهما الى الآخر بالطبع . وان رؤية الديالكتيك في ميدان الأخلاق الفردية يبدو في الأقوال المأثورة ، الكبرياء يأتي قبل السقوط — والذكاء الكثير يغلب نفسه بنفسه . وحتى الشعور ، بدنياً وذهنياً ، لـه « ديالكتيك » خاص به . فكل واحد يعرف كيف أن التطرف في الألم والتطرف في اللذة يتحول كل منهما الى الآخر . وأن القلب الفياض بالابتهاج يطلب الراحة في الدموع ، وأن أعمق الحزن قد يكشف في بعض الأحوال عن وجوده بابتسامة »[1] .

---

(١) Hegel - Science of logic, p. 148-151

ومن ثم يتبين أن هيجل بوصفه الديالكتيك كقوة تعمل على التطور بطريقة ذاتية داخلية ، قد أعطى مذهبه المثالي في تفسير الكون والتاريخ والنظم الانسانية وسيلة فعّالة للمحاجة والاقناع ، ولاثبات صحة ما ذهب اليه من محافظة على التراث الألماني وحمايته من ثورة العقل المجرد على تاريخ الشعوب . فاذا كان تاريخ العالم يتمثل من مرحلة الى أخرى في حضارة شعب سائدة ، فليس هنالك ما يبرر تدخل العقل وحده في قلب نظم الحكم ، ووضع مقاييس مجردة لاختبار مدى صلاحيتها في خدمة أهلها . فالديالكتيك وما يمتاز به من قوة حيوية يعمل بطبيعته على احراز التقدم في حياة الشعب ، ولكنه تقدم غير ثوري مثلما يدعو اليه روسو وبنثام وجودين . ويؤكد هيجل بذلك أهمية التاريخ ، فهو الطريق الى الفهم الحقيقي الصادق ، كما يؤكد التقاليد ، فهي وان بدت جامدة عتيقة الا أنها هي جماع فكر وحكمة سابقة . وما دام الديالكتيك — وهو عند هيجل قوة تقدمية وليس قوة رجعية — يعمل عمله ، فعلينا أن نمجد التاريخ والتقاليد ونحدد من استعمال العقل والاعتماد عليه وحده كأداة للتطور والتغيير . وحين مجد هيجل التاريخ والتقاليد وأبدى مخاوفة من العقل ، كان يميل الى الاطمئنان لأثر الغرائز والحدس ويقوي من نفوذ « اللاعقلية » في خدمة الساسة في عصره ومن بعده ، مثله في ذلك مثل ادموند بيرك وأتباعه في عصر الثورة الفرنسية وبيرجسون ومدرسته في العصر الحديث ، وان كانت « اللاعقلية » يوماً تخدم المحافظين ويوماً آخر تخدم الثوريين .

ولكن طريق الديالكتيك في عمله ليس طريقاً معبداً مستقيماً يحقق به راكبه التقدم ويبلغ به الكمال في تأكد من النهاية مثلما جال يخاطر كوندورسيه وجودوين في لحظة من لحظات التفاؤل التي سادت في القرن الثامن عشر . وانما هو ثلاثي الحركة ، يبدأ من الشيء ويسير الى نقيضه ثم يجمع بين الشيء ونقيضه في حالة تصالح ما بينهما من تضارب وتسمو عليهما في مركب جديد ، وذلك ارضاء للحاجات المتجددة مع الزمن وتجاوباً مع تلك الحاجات . وتسمى مراحل هذه الحركة الثلاثية : الشيء Thesis ونقيضه Antithesis والمركب Synthesis . وتشمل هذه

الحركة الأفكار والنظم بل تشمل الكون في خلقه والعالم في تاريخه. فالدولة القومية التي قدسها هيجل وأورث قومه الايمان بها وتمجيد سلطتها واعلاء شأنها على شأن الأفراد الأعضاء فيها ، ما هي الا المركب أو الحركة الثالثة في سير النظم السياسية والاجتماعية من أسرة تقوم على التعاون والمسئولية الى مجتمع يقوم على التنافس والتناحر الى دولة قومية تجمع شمل أمة من الأمم، وتصالح في نطاقها بين المسئولية العائلية والتنافس الفردي بما تحقق للمواطنين من حرية حقيقية قوامها الواجب والخضوع للقانون .

ولقد أخضع هيجل فلسفته المثالية ومنهجه الديالكتيكي لخدمة تعاليمه . فالطبيعي في سير الديالكتيك وعمله أن تكون الدولة القومية بدءاً جديداً لحركة ثلاثية أخرى ، ولكنه جعلها غاية ونهاية للتطور التاريخي . فهي وحدها الأداة الحضارية لتنفيذ رسالة التاريخ والعالم الروحية . وليس لشعب من الشعوب أن يتحرك الا داخل نطاقها وليس له أن يحاول تحقيق مصالحه الا عن طريقها . وكما أخضع علاقات الأفراد داخلها لسلطانها وحدها ، أخضع العلاقات الدولية لارادتها وحدها كذلك . وما دام أن كل شعب يكون وحدة متكاملة له ثقافته وحضارته وله رسالته التاريخية ، فكذلك كل دولة هي الاطار السياسي العضوي الذي يصبح به الشعب قوة في النظام الدولي . ولذلك لم يسع هيجل الا أن يسخر من « كانت » عندما اتخذ من العقل مقياساً للتنظيم الدولي ، ورسم خطة لتحقيق السلام الدائم على الأرض ، وأقام بذلك سلطة فوق سلطة الدولة القومية منكراً حقها في الحرب كوسيلة لفرض ارادتها في المعترك السياسي العالمي . فيقول هيجل : « انه ليس هنالك بريتور Praetor ليحكم بين الدول. فعلى أحسن تقدير، قد يكون هنالك حكم أو وسيط ، وهو يمارس وظائفه بصفة عارضة مشروطة فقط ، أي أن عمله يتوقف على الارادات الخاصة للمتنازعين . وقد كانت عند كانت فكرة تحقيق « السلام الدائم » بواسطة عصبة أمم تقوم بعقد الصلح في كل نزاع . وأراد لها أن تكون سلطة معترفاً بها من كل دولة فردية ، وأن تكون حكماً في جميع قضايا الخلاف لتجعل من المستحيل على المتنازعين أن يلجئوا الى الحرب لاقرار تلك

القضايا . وتفترض هذه الفكرة الوفاق بين الدول ، ويعتمد هذا على أسس واعتبارات أخلاقية أو دينية أو غير ذلك ، ولكنه يعتمد دائماً في النهاية على ارادة خاصة ذات سيادة ، ولذلك السبب فسوف يظل موقوفاً على ظروف عارضة خارجية » (١) ويستطرد هيجل من هذا المنطق الذي لا يرى امكان قيام سلطة دولية الى القول « بان السلطة الحقيقية في اقرار الشئون العالمية هي الدولة نفسها ، وأداتها في ذلك الحرب » فهو يقول « ويتبع ذلك أن الدول اذا ما اختلفت ولم يكن من المستطاع تحقيق الانسجام بين اراداتها الخاصة ، فان الأمر لا يمكن اقراره الا بالحرب فقط » (٢) . ولا يقتصر دور الحرب على حل المشاكل القائمة بين الأمم ، وانما تلجأ اليها الدولة كلما قويت شخصيتها وأحست بذاتيتها فتصبح أشد تأثراً بما يصيبها من أذى أو ضرر وأكثر استعداداً لشن حرب عدوانية تقصد بها الغزو والاستعمار « بحثاً عن مجال للنشاط في الخارج » (٣) . ولقد كان هذا التمجيد الذي صاغه هيجل في فلسفته السياسية عن الدولة سبباً في اتهامه بأنه مسئول الى حد ما عن الحرب العظمى الأولى بتمثيله الروح البروسية في القرن التاسع عشر كما أشار الى ذلك لندزي (٤) . وانه في ضوء الدعوة الهتلرية الى التوسع وضرورة الحصول على مجال حيوي للأمة الألمانية خارج حدودها يمكن ترديد ذلك الاتهام الموجه الى هيجل عن مسؤليته في اذكاء روح الغزو والعدوان .

---

(١) Hegel - Phil. of Right : 333, p. 213-214

(٢) Ibid, : 334 p. 214

(٣) Ibil : 334 p. 214

(٤) Lindsay : Hegel (in Social and Political Ideas of the Age Reaction and Reconstruction, p. 54)



الفصل السادس

الديموقراطية

أ ـ مفهوم الديموقراطية

ب ـ الديموقراطية الليبرالية عند جيفرسون

BACK

أ ـ مفهوم الديموقراطية

(١) معنى الديموقراطية :

ليست الديموقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم . فهي نوع من أنواع الدول كما أنها نظام من نظم المجتمع . وان بعض أصدقاء الديموقراطية يفسرونها بأنها تعني فقط شكلاً من أشكال الحكم. فلويل J. R. Lowell يقول أن الديموقراطية هي فقط «تجربة» في الحكم. ويعرفها لنكولن Lincoln بأنها « حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب » ويصفها سيلي Seeley بأنها «الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيباً » . ويعرفها ديسي بأنها شكل من أشكال الحكم الذي « تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً نسبياً من الأمة كلها» . وحتى لورد بريس Lord Bryce في كتابه المشهور « الديموقراطية الحديثة يعالجها على أنها فقط شكل من أشكال الحكم» .

ولكن الديموقراطية ليست مجرد شكل من أشكال الحكم . فهي ليست أساساً شكلاً من أشكال الحكم.وان الحكم الديموقراطي يعني دولة ديموقراطية ولكن الدولة الديموقراطية لا تعني بالضرورة حكومة ديموقراطية . فالدولة الديموقراطية تتسق مع أي نوع من الحكومة ــ ديموقراطية أو أوتوقراطية أو ملكية ، وقد تضع السلطة العليا في يدي دكتاتورية كما تفعل الولايات المتحدة الامريكية من الناحية الواقعية في

أوقات الأزمات فيما يتصل برئيس جمهوريتها . وكما يقول هيرنشو أن كل ما تعنيه الدولة الديموقراطية هو أن المجتمع ككل يملك سلطة السيادة ويحتفظ بالسيطرة النهائية على الأمور العامة . فالديموقراطية كشكل من أشكال الدول هي مجرد طريقة لتعيين الحكومة والاشراف عليها وعزلها » .

وان الديموقراطية الى جانب أنها شكل من أشكال الحكم ونوع من أنواع الدول فهي نظام من نظم المجتمع . فالمجتمع الديموقراطي هو ذلك المجتمع الذي تسود فيه روح المساواة والاخاء . ولا يتضمن مثل هذا المجتمع بالضرورة دولة ديموقراطية أو حكومة ديموقراطية . فالمجتمع الاسلامي على وجه العموم مجتمع ديموقراطي حتى وان لم تكن له دولة ديموقراطية أو حكومة ديموقراطية .

وان معنى الديموقراطية لا يكمل حتى بعد تفسيره كشكل من أشكال الحكم أو نوع من أنواع الدول أو نظام من نظم المجتمع . فهي تغزو مجال الصناعة أيضاً. فكثيرون يرون الآن أن معركة الديموقراطية لا تتم حتى تتخذ الصناعة طابعاً ديموقراطياً تماماً . ويذهبون الى أنه على حين أن الديموقراطية قد أحرزت خطوات كبيرة في الميادين الاجتماعية والسياسية فانها لم تحرز سوى تقدم ضئيل في الميدان الاقتصادي أو الصناعي . ويتطلع بعض هؤلاء الى الاشتراكية كالخطوة التالية في الديموقراطية . ويجب أن نقرر أن المجتمع لا يستطيع أن يسمي نفسه ديموقراطياً تماماً اذا كان يستخدم طرقاً ديموقراطية في بعض الميادين وطرقاً أتوقراطية في ميادين أخرى . ووفق هذا التصوير للديموقراطية يقول ماكسي Maxey ان الديموقراطية في القرن العشرين ليست مجرد شكل سياسي أو نظام حكومي أو اجتماعي وانما « هي بحث عن طريق للحياة يمكن فيها التأليف والتنسيق لذكاء الانسان ونشاطه الاختياري الحر بأقل اكراه ممكن وهي الاعتقاد بأن مثل هذه الحياة هي خير طريق لجميع البشر اذ هي أكثرها مسايرة لطبيعة الانسان وطبيعة الكون » .

اشكال الديموقراطية المباشرة والنيابية :

ان الديموقراطية بمعناها الشائع هي الحكم بواسطة الكثرة ولقد كانت أثينا

تطبق الديموقراطية بين الأحرار من المواطنين بطريقة مباشرة. كما أن روسو Rousseau في القرن الثامن عشر قد دافع عن هذا النوع من الحكم بقوة وهاجم نظام الديموقراطية غير المباشرة أو النيابية . ولكنه مع ذلك أدرك صعوبة تحقيق الديموقراطية المباشرة على نطاق كبير في ظل الظروف الحديثة .

أما التجربة في الوقت الحاضر فقد أبانت أن الديموقراطية الخالصة المباشرة هي مثل أعلى لا يستطاع بلوغه مطلقاً ، وان النوع الوحيد الذي يمكن تطبيقه لدينا اليوم هو النوع غير المباشر أو النيابي ، فوفق هذا النظام تؤخذ الادارة الفعلية للشئون العامة من أيدي الشعب وتوكل لمندوبيه أو نوابه . وتلجأ بعض الديموقراطيات للتقريب بين النظام المباشر وغير المباشر الى استخدام وسائل شعبية مثل « الاستفتاء» و « الاقتراح » و « الاستدعاء » .

كما تبع لذلك بعض الأساليب الأخرى مثل توسيع الدائرة الانتخابية ومسئولية الحكومة أمام حزب الأغلبية والانتخابات المتكررة والادارة المحلية . وان الديموقراطية والحكم البرلماني ليسا بالضرورة نفس الشيء ولو أن الديموقراطية لا يمكن فصلها عن البرلمان في بلد مثل انجلترا والبلاد التي أخذت عنها .

أشكال الحكومات :

لم يعد التصنيف القديم للحكومة الى ملكية وأرستقراطية وديموقراطية ذا قيمة كبيرة بالنسبة لنا اليوم . فمعظم الحكومات في الوقت الحاضر من النوع المختلط . وتظهر التجربة أن الديموقراطية السليمة ينبغي أن تفسح المجال لارستقراطية سليمة وتشتمل عليها — وليست تلك الارستقراطية أرستقراطية مولد أو ثروة ولكنها أرستقراطية فكر ومقدرة وخلق . ويلاحظ بريس Bryce أن جميع الحكومات هي في الواقع أرستقراطية وذلك بمعنى أنها تدار بواسطة عدد صغير نسبياً من الأشخاص. ويمكن للحكومات الديموقراطية أن توجد اليوم في ظل النظام الجمهوري أو النظام الملكي الوطني كما أنها يمكن أن توجد في ظل دستور جامد أو مرن . ولكنها جميعاً تقوم على مبدأ السيادة الشعبية . ونتيجة لهذه الخاصية يمتلك نواب الشعب حتى جمع



الدخل وانفاقه في خدمات الدولة المتعددة . كما أنها جميعاً تدار بواسطة منظمات شعبية سواء كانت أحزاباً سياسية أو اتحادات قومية .

الديموقراطية بمعناها الواسع :

ان الديموقراطية بمعناها الواسع هي « مكانة سياسية » و « تصور أخلاقي » و « حالة اجتماعية » وهي تعني الايمان بالرجل العادي . أو كما يقول لندزي Lindsay أنها تتضمن أن كل الكائنات لها قيمة في ذاتها، فليس أحد مجرد وسيلة لغاية شخص آخر .

ولكن قيمة الشخصية التي تعد لب الديموقراطية لا تعني أن جميع الأفراد متشابهون أو متساوون . فما تسعى الى تحقيقه الديموقراطية هو التوفيق بين مبدأ أو عاطفة المساواة وبين حقيقة عدم المساواة الطبيعية . فهي تحاول أن توجد « أداة اجتماعية تعمل على اغناء الشخصية والتعبير عنها » والديموقراطية كما يقول بيرنز :

« هي الافتراض أن جميع الناس متساوون ليستعمل من أجل اكتشاف من هم خير الناس » :

(٢) شروط نجاح الديموقراطية في التطبيق :

يتطلب الحكم الديموقراطي توفر ظروف وشروط خاصة تكوّن بيئة صالحة لتعمل النظم الديموقراطية بنجاح في ظلها . وأهم هذه الظروف والشروط ما يلي :

١ — نشر الايمان ببعض المبادىء الديموقراطية الأساسية ، ومن بينها التقدير والاجلال لقيمة كل كائن بشري . وتعني الديموقراطية من الناحية النظرية على الأقل أن كل فرد يبلغ من الأهمية ما يبلغه أي فرد آخر وينبغي الا يهمل شخص ما فيما تفعله الحكومة .

٢ — لا يمكن لأية ديموقراطية أن تعيش طويلاً من غير تعليم عام . فالتعليم يساعد الفرد على أن يكون عالماً بالشئون العامة متزناً بصيراً . فلن يكون مستقبل الديموقراطية مشرقاً ما لم تتخذ الخطوات السريعة لتصفية الأمية .

٣ ـ ينبغي أن يؤيد التعليم العام بدرجة عالية من المواطنة وروح الطاعة للقانون . فلن تستطيع ديموقراطية أن تستمر طويلاً ما لم يملك القادة والشعب على السواء أيد نظيفة وقلوباً طاهرة . فاذا قدر للديموقراطية أن تنجح ، ينبغي على المواطن العادي أن يكون مستعداً لأن يلعب دوره في حياة المجتمع المدنية وينبغي أن يكون راغباً في الدفاع عن حقوق غيره لا أن يقف متفرجاً . فان كانت اليقظة الدائمة ثمن الحرية فهي أيضاً ثمن الديموقراطية . فالمواطن الذكي في الديموقراطية يجب أن يكون حذراً ضد كل أنواع التعدي على الحرية الفردية سواء كان ذلك من الحكومة أو الصحافة أو النقابة أو غير ذلك .

٤ ـ ولقد أصبحت المساواة الاقتصادية وتكافؤ الفرص بقدر ما يمكن من أسس نجاح الديموقراطية فلو أن المساواة الاقتصادية لا تعني اعطاء كل فرد نفس المكافأة والأجر ، الا أنه من المؤكد أنها تنفي الفروق العظيمة في الدخل . فتطبيق الديموقراطية تطبيقاً ناجحاً يتطلب عدم وجود ثروة عظيمة من ناحية وفقر مدقع من ناحية أخرى فهذا يساعد على الاستقرار والتقدم .

٥ ـ واذ أن الديموقراطية في وجه من وجوهها الهامة تعني المساواة الاجتماعية، لذلك يجب القضاء على عوامل البعد الاجتماعي والتمييز بين الطبقات ففي الديموقراطية يجب أن يكون الطريق مفتوحاً أمام المواهب ويجب ألا يسمح للمواهب أن تضيع بسبب افتقاد الفرصة ، ويمكن علاج هذه الحالة بتوافر التعليم المجاني ووجود نظام رحب من المنح الدراسية كما أن الوظائف العامة يجب أن تملأ على أساس الكفاءة والخلق .

٦ ـ يجب توافر القيادة السليمة الحقة الخلاقة النزيهة في الديموقراطية . فيجب أن يتوافر القادة المؤمنون بالمبادىء والذين لا يحاولون التقرب للشعب تبعاً لأهواء اللحظة السائدة ، كما يجب على الشعب أن يثق في قادته ويحترمهم عند اللحظة التي يختارون فيها . وعلى الشعب أن يفرق بين المبادىء السياسية وبين الساسة ، فلا يسير وراء الفرد كفرد وانما يؤيد السياسة التي تحقق المبدأ السياسي .

٧ — يجب عدم الاكثار من الانتخابات العامة ، فذلك لا يؤدي الى تطبيق ناجح للديموقراطية ولكن في الوقت نفسه يجب أن تستشار الدائرة الانتخابية في كل المسائل الرئيسية .

٨ — فاذا كان للديموقراطية أن تعمل بنجاح ، فانه يجب أن تتوافر للشعب المعلومات الدقيقة وغير المتحيزة عن الشئون الداخلية والدولية . فحرية الفكر وحرية القول والكتابة وحرية الاجتماع هي قوام الحياة في الديموقراطية فبدون المعرفة الصحيحة للأنباء الهامة وبدون تدبرها ومناقشتها لا يستطاع تكوين رأي سليم في المسائل العامة والمساهمة في شئون الوطن على أساسه ومباشرة الحرية السياسية .

٩ — يجب ألا تغرينا فكرة فصل السلطات بالاضعاف من الهيئة التنفيذية . فالدولة الايجابية لا بد وان تعتمد على جهاز تنفيذي قوي ، ولكن يجب في الوقت نفسه أن نقوي من الوسائل الديموقراطية بان نعتمد الى حد كبير على عمل اللجان البرلمانية التي يتسع أمامها مجال الرقابة على الجهاز التنفيذي خاصة وقد توسعت الديموقراطية في مجال الصناعة والاقتصاد والادارة العامة في نواحي النشاط القومي المختلفة . كما يجب علينا أن نقوي من مساهمة الادارات المحلية في الشئون المباشرة للمواطنين الذين يعيشون في دائرتها مما يمهد السبيل في الوقت نفسه لتزكية المواطنة والمساهمة في الشئون العامة عند الأفراد والجماعات فالأمة مصدر السلطات الحقيقية.

١٠ — فاننا نختار النظام النيابي لتحقيق الديموقراطية ، ولنا أن نجرب في تطبيق ذلك النظام وفق ظروف مجتمعنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة ، على أن نؤكد دور الشعب في التيقظ لاعباء النيابة من انتباه واستنارة واعداد للنقد والرقابة على الحكومة ومباشرة كل ما يتصل بسيادته الحقيقية .

١١ — أنه لا يوجد تناقض بين السلطة وبين الحرية. بل لا بد من تدخل الدولة لخلق الظروف والبيئة الملائمة لازدهار الحرية من اجراءات اقتصادية وتعليمية واعلامية (صحافة واذاعة وتليفزيون وكتب) وغير ذلك مما يكفل نمو شخصية المواطن وتحقيقها على نحو يغني حياته ويكفل سعادته . فالدولة أداة لخدمة الصالح

العام وذلك بترجمة التجارب الحقيقية للشعب لا لطبقة من الطبقات الى قوانين هي الاطار الذي لا بد منه لخلق البيئة الخصبة لعمل الديموقراطية .

(٣) الديموقراطية بين الشرق والغرب :

تجددت المناظرة عن الديموقراطية في العالم المعاصر بقوة وصلابة كما كانت في أيام أفلاطون وأرسطو وفي عهد التقابل بين أثينا واسبرطه ، وكما كانت في أيام أدموند بيرك وفي عهد التقابل بين لندن وباريس أثناء الثورة الفرنسية . فالعالم لا يزال يشاهد تناظراً تأملياً وتطبيقياً حول الديموقراطية في مبادئها ونظمها منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ ، تجاوز حدود المسرح القومي الى ساحات المسرح الدولي . وادعت لندن وواشنطون أن الديموقراطية انما تعني منهجيهما في الحكم ، كما ذهبت موسكو الى أن ديموقراطيتها هي الشكل الجديد والأوحد لديموقراطية القرن العشرين . وهكذا لم يلبث اتفاق الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل في يالتا سنة ١٩٤٥ على « العمل المشترك بواسطة دولهم الثلاث لمقابلة المشاكل السياسية والاقتصادية لأوربا المتحررة وفق المبادىء الديموقراطية » الا قليلاً حتى تبدد أمام التفسيرات المتناقضة لمعنى « المبادىء الديموقراطية » التي قصدوا بها أن تكون أساساً للعلاقات الدولية . ووسط المحاجة المستعرة بين الشرق والغرب حول موضوع الديموقراطية وأسسها وأشكالها تطلعت الدول النامية الى تفسير جديد مستمد من روح شعوبها وحضاراتها القديمة ، تبني على نهجه حياة ديموقراطية لا هي شرقية ولا غربية .

ولكي نتبين مفهومنا عن الديموقراطية ، يهمنا أن نعرض بعض المحاولات التي بذلت للتفريق بين الديموقراطية بمفهومها الانجليزي والديموقراطية بمفهومها السوفيتي ، وهما النوعان اللذان انتهى اليهما التطور الغربي في نظم الحكم الديموقراطي. فهارولد لا سكي يعالج تعريف الديموقراطية بطريقة وظيفية ، ويرى أن اتباع هذا المقياس الوظيفي يساعد على بيان أن الكثير من التعارض بين المفهومين انما هو النتيجة المؤقتة للظروف التاريخية وليس انقساماً دائماً بينهما .

ولتفصيل ذلك يرى لاسكي أنه ينبغي التمييز أولاً بين(١) المجتمع الديموقراطي و (ب) الحكومة الديموقراطية . فالمجتمع الديموقراطي هو مجتمع يتخذ المواطنون فيه من اقصى ارضاء لمطالبهم الغرض الأسمى له . ولا بد اذن لهم من الناحيــة المنطقية أن يدركوا ان هذا الغرض لا يمكن أن يتحقق (١) ان كان لاية جماعة أو طبقة في المجتمع امتيازات خاصة مؤسسة على المولد أو الثروة أو العنصر أو المعتقد، و(٢) ان الغرض من انكار حق أية جماعة أو طبقة في الامتياز الخاص يقوم على تمكين حاجات المواطنين من أن توزن بأقل تحيز ممكن. أما الحكومة الديموقراطية فتعني أن أولئك الذين يضعون القوانين في النهاية (١) يختارون بواسطة زملائهم من المواطنين لهذا الغرض و(ب) يمارسون سلطتهم باجراءات تمنع اتخاذ قرارات تحكمية . و(ج) في فترات متعاقبة على نحو معقول يقدمون أنفسهم الى زملائهم من المواطنين للموافقة عليهم أو عدم الموافقة على أساس من سجلهم في ممارسة سلطتهم.

وان نتيجة (ب) و(ج) هي النتيجة المنطقية من أنه لا تستطيع حكومة أن تكون ديموقراطية اذا ما فرضت اجراء تعسفياً في الانتخاب لكي تحصل كرهاً على الموافقة من زملائها من المواطنين .

ومن ثم فان لاسكي يرى أن حق التعبير عن عدم الموافقة في المفهوم الانجليزي يستتبع اذن حق التنظيم مع المواطنين المتشابهين في التفكير للتعبير الجماعي عن عدم الموافقة ، وهو بهذا جوهري بالنسبة لقيام الحكومة الديموقراطية. وذلك لأنه اذا اتبع منهج آخر تكبت التجربة التي تفضي الى مطالب مكروهة من الحكومة التي تتولى السلطة . وان كبت التجربة يعني (أ) أن العمل الحكومي مبني على رفض اقرار المناقشة و (ب) انها تكره المواطنين لا على مجرد المحافظة على القانون والنظام، ولكن أيضاً (ج) على أن تضع نقادها تحت التهديد أو العقاب ان هم حاولوا المناقشة . ويستخلص لاسكي من هذه الافتراضات التي قدمها أن أية حكومة تفعل هذا لا بد من أن تهبط الى حد الاستبداد . فمن علامات الاستبداد انه يمنع أقصى ارضاء لمطالب المواطنين وذلك برفضه أن يقر حق أنواع معينة من التجربة حتى في أن تسمع . وان تجربة لاتستطاع أن تسمع لا بد وان تستبعد في المدى القصير لا في

المدى الطويل من نصيب فيما يتوافر من رفاهية مشتركة. وان الاستبعاد من الحق في أن تسمع تجربة ما معناه اذن الامتياز الخاص لاولئك الذين يؤذن لهم بعرض قضيتهم وجعلها معروفة .

ويقول لاسكي انه اذا طبقت هذه المبادىء على بريطانيا وروسيا السوفيتية على التوالي فان النتائج التي تتبع ذلك تتفق والحقائق الواقعة . فبريطانيا ليست في رأيه مجتمعاً ديموقراطياً . فهي لا تحاول أن تشبع أقصى ما يمكن اشباعه من مطالب الشعب . وهي تعطي امتيازات خاصة للمولد وللثروة . ونتيجة لهذا التمييز تجعل تجربة أصحاب الامتياز أو التجربة التي تستند الى تأييدهم تبدو أكثر صدقاً. فالمطالب التي تؤخذ في الاعتبار هي المطالب « الفعالة » بمعنى ان الامتياز الخاص يعطيها فرصة استثنائية لأن تسمع . ولكن من الناحية الأخرى تملك بريطانيا حكومة ديموقراطية . فجميع المواطنين يشاركون في اختيار حكامهم . ويجب على هؤلاء الحكام أن يمارسوا سلطتهم حسب قواعد معينة وليس حسب آرائهم وتقديرهم. وأمثلة ذلك ما توفره بريطانيا للمهتمين من وسائل الحماية القانونية وما يوفره البرلمان للناس المتواضعين من مساندة واهتمام . كما أنه منذ ثورة ١٦٨٨ قبلت كل حكومة قرار الدائرة الانتخابية وسلمت لنقادها المنظمين عندما وجدت أن هؤلاء يكونون الأغلبية . ويلاحظ من هذا التقييم الذي يقدمه هارولد لاسكي للديموقراطية الانجليزية أنه تقييم في الواقع للديموقراطية الليبرالية التي صاغ مبادئها جون لوك في ضوء الثورة الانجليزية في القرن السابع عشر وجيفرسون في ضوء الثورة الأمريكية في القرن الثامن عشر .

ومن الناحية الأخرى، يرى لاسكي أنه في ضوء المبادىء التي قدمها تعتبر روسيا السوفيتية مجتمعاً أكثر ديموقراطية من بريطانيا . فلا يرتبط امتياز خاص بالمولد أو الثروة أو بالعنصر أو بالمعتقد . وهنالك محاولة أوسع وأكثر عمقاً لارضاء أقصى مطلب مما يوجد في بريطانيا . فالفرصة في التعليم مثلاً ليست مقيدة بالوضع الطبقي كما هي الحال في بريطانيا . وان المصالح القوية لا تستطيع أن تحبط التجربة العلمية أو الاستخدام الكامل للكشف التكنولوجي ، وان ما يمنحه البريطانيون من

امتياز اجتماعي عال للعمل العقلي اذا ما قوبل بالامتياز الاجتماعي المنخفض للعمل اليدوي لا معنى له في الاتحاد السوفيتي . وان كبار الضباط في القوات المسلحة ليسوا كما هم في انجلترا ملحقين بطبقــة واحدة في المجتمع . وان الدخول الى المحاكم في القضايا المدنية العادية لا يتوقف على ثروة الأطراف في القضية . ويرى لاسكي أن جميع هذه الأنواع من النشاط جوهرية للمجتمع الديموقراطي ، وذات أهمية واضحة في تحقيق غرضه .

أما من ناحية الحكومة ، فان لاسكي لا يرى أن الحكومة السوفييتية في أي معنى حيوي تعتبر ديموقراطية . وهي حقاً في رأيه تقوم على موافقة اجماعية مــن الناحية العملية . ولكنها فيما عدا حاجات القانون والنظام تضع حدوداً صارمــة للنقد ، خاصة للنقد المنظم الذي يوجه الى افعالها ، وقد يعاقب عدم رعاية تلك الحدود بالموت أو النفي أو السجن . ويبدو أن هذا على وجه العموم لا يشجع الناقدين . فحكام الاتحاد السوفيتي يمارسون سلطتهم بطريقة تحكمية في جوانب من شئون الحكم الداخلية والخارجية .

ولكن سرعان ما يفسر لاسكي ذلك الموقف ويبرره بالظروف التاريخية لروسيا السوفييتية . فهي حكومة دكتاتورية ، ورغم أنها دكتاتورية لصالح العمال ، الا أن ذلك لا يغير من واقع دكتاتوريتها . فحكامها ملزمون فقط بما يرون أنه في صالح العمال . وأن النقد لرأيهم — خاصة عندما يعبر عنه خارج تنظيمات الحزب الشيوعي — يصبح نشاطاً ثورياً معادياً .

ويختم لاسكي مقابلته بين الديموقراطية السوفييتية والديموقراطية الانجليزيــة بقوله أن النظم الديموقراطية البريطانية — سواء الاجتماعية أو الحكومية — تستطيع أن تتعلم الكثير من التجربة الروسية ، وان روسيا تستطيع كذلك أن تتعلم الكثير من النظم الديموقراطية في بريطانيا . ويذهب الى انه قد آن الأوان لوقف المناقشة التي تقوم على الخطابة السهلة والتي تشتمل على انكار كل من الفريقين الأسس التي يبني عليها الآخر نظمه. فمن المناقشة المتزنة في جو من التسامح يولد الفهم المتبادل. والحاجة ماسة لدى الجانبين الى تلك المحاجة وذلك المزاج .

ب ـ الديموقراطية الليبرالية عند جيفرسون :

لا يزال عند توماس جيفرسون الكثير من القول الذي يمكن للعالم في محنتــه المعاصره أن يسترشد به في تنظيماته القومية وعلاقاته الدولية على حد سواء. فهو يمثل في تاريخ الفكر السياسي الامريكي الاتجاهات المضيئة التي تنبثق من مذهب التحرير والمثالية في حضارة صناعية مادية قوية. ومن ثم فقد أصبح في صـــدق تفكيره وتحرره ملكاً للعالم أجمع وتراثاً مشتركاً للبشرية يحاول الساسة والمفكرون من جميع انحاء الأرض احياءه والاهتداء به. ويرجع الاعتزاز الدولي بتوماس جيفرسون الى أن الرجل كان ذا قلب كبير أتسع لأسرته ولاقليمه وأمته والعالم كله، واستطاع بعقله أن يوجه عواطف ذلك القلب الغنية حتى وفق بين الحياة الشخصية والمصلحة الاقليمية وبين القوميـــة والعالمية. فهو في صراعه من أجل التعبير عن الروح الامريكية في دولة قومية ذات سيادة، لم يغفل متابعة روح الانسان ومحاولته التعبير السياسي عنها في اطار يوفق بين الحرية الفردية والحرية الجماعية وبين التنافس القومي والتعايش السلمي في العالم بأجمعه.

ومن ثم استطاع جيفرسون بمحاولته هذا الجمع والتوفيق بين النزعات القومية والعالمية على أسس من الانسانية أن يضمن لنفسه شهرة داخل بلاده وخارجها على مر الزمن، وأن تكون أفكاره مصدراً دائماً للالهام وموضعاً للتفسير المتجدد في العصور

المتعاقبة . ولقد أشار المؤلفان « ناي » و « موربيرجو » الى ذلك في قولهما أن جيفرسون وفرانكلين يمتازان من بين القادة الأمريكيين بأن لهما « شهرة يمكن تحويلها بيسر الى عملة أجنبية » . ولم يقف المؤلفان عند هذا الحد من القول ، بل اختصا جيفرسون بالمكان الأول في مجال القيادةالداخلية والخارجية بين قواد أمريكا الثوريين . فهما يقرران « أن من بين جميع عظماء القواد في التاريخ الأمريكي ، لا يستمتع سوى اثنين ، فرانكلين Franklin وجيفرسون Jefferson . بشهرة يمكن تحويلها في يسر الى عملة أجنبية . أما بقيتهم ، جاكسون Jackson ولي Lee ولنكولن Lincoln ، وحتى الى حدكبير فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt ، فقدبلغوا العظمة لأسباب أمريكية خاصة . وان فهم أشخاصهم يتطلب فهم الظروف الأمريكية التي أحاطت بهم ، كما أن تقدير فضائلهم يصبح أمراً ممكناً حين يوضعون وضعاً دقيقاً في سياق التاريخ الأمريكي . وكان فرانكلين وجيفرسون يجمعان بين الفكر والسياسة ، والفلسفة والحياة العامة ، والعلم النظري والتطبيق العملي . وكلاهما ساهم كثيراً في تأسيس الولايات المتحدة ، وكلاهما ساهم بشيء أكثر دواماً من الثورة . ولا شك أن جيفرسون كان أعظم من زميله كمفكر وكشخصية دولية ، فاهتماماته كانت أوسع ، وأعماله أبقى . وحتى على المسرح السياسي الصغير لأمريكا في عهد الثورة ، كان المثل الأقوى . فأكثر من أي زعيم ثوري آخر ، خلق جيفرسون المذهب الأمريكي »[1] .

وان ما قدمه جيفرسون وما يزال يقدمه للعالم من تراث فكري مشرق منير انما يقوم أول ما يقوم على مزجه الرقيق بين حاجات العصر في حاضره وآمال البشر في مستقبل الأيام ، واشتمال ذلك التأليف بين الواقعية والرومانتيكية ومطالب الضرورة والأخلاق على ما يخاطب الطبيعة الانسانية في حرصها على المصلحة المباشرة وحنينها الى الأسلوب المثالي الذي يرتفع بها عن الغرق في ظروف العيش الراهنة . وهو يؤمن بجانبي الصورة ايماناً متسقاً لا تعارض فيه ولا تناقض بين عناصره .

(١) Nye. R.B. and Morpurgo, J. E. - A History of the United States Penguin Books, 1955 Vol. I, p. 212



فالسياسة عنده أساسها الاقتصاد ، وفي الوقت نفسه ترتكز على الأخلاق ، بل على نظام أخلاقي استلهم مبادئه من أجمل ما كان يسود أمريكا المملوءة بالأمل في التقدم والتوسع الحضاري ، وما كان ينادي به المفكرون الأوروبيون من انجليز وفرنسيين وغيرهم أثناء القرن السابع عشر والثامن عشر من ثقافة التنوير والتحرير ودعوة الى اعلاء شأن الانسان وتمجيد حقوقه كانسان . وقد أخذ بهذه النظرة الفلسفية الواسعة يضفي على أحداث الثورة الأمريكية وبناء الدولة القومية وعلاقاتها الدولية طابعاً متألقاً ضمن لها الدخول كمرحلة من مراحل الفكر البناءة في تاريخ البشر والمساهمة في توجيهه عبر البحار .

وان هذه الدعوة التي أراد جيفرسون أن يقيم على أساسها الدولة ، على حد تعبير ابن خلدون تتكشف بالتدريج في رسائله وبياناته التي كان يعكف على كتابتها بمثابرة رائعة وسط أعماله المتعددة ، والتي بلغت الآلاف في حياته الطويلة ، مما جعله يكتفي بها سجلاً لسيرته ، ويتمنى أن يأتي اليوم الذي فيه يستطيع كاتب من الكتاب أن يجمع من شتاتها صورة حية له . وقد حاول أكثر من كاتب [1] أن يقوم بهذا العمل العظيم الممتع في عهد احياء جيفرسون وتجدد العناية بآثاره في هذه الأيام ، وتفوق من بينهم في هذا المضمار برنارد مايو Bernard Mayo في كتابه الذي جمعه من رسائل الفيلسوف باذلاً من الجهد العلمي الدقيق والذوق الفني العميق في نسج خيوطها والتأليف بين موضوعاتها ما جعل أمنية جيفرسون تتحقق باظهار صورة قلمية معبرة لحياته من صميم رسائله وكتاباته . واننا لنرى في هذه الرسائل نمو جيفرسون ونمو أفكاره وتبلور دعوته في نظام فكري خاص نتيجة التفاعل المتصل بين النظر والتطبيق في مجال السياسة العملية . فحياة جيفرسون العامة هي من أقوى الصور في تاريخ القادة المفكرين دلالة على أثر الفكر في بناء الدول والمجتمعات وتشكيل حياة الأفراد في تفاصيل سلوكهم الخاص والعام ، وهي بهذا الجانب الفكري الخصب مثل قائم يدحض ادعاءات أولئك الذين يغضون من شأن النظر والتأمل في

---

(١) مثل ... A) Padover, Saul K. — Jefferson

B) Mayo, Bernard — Jefferson Himself وهو الكتاب المترجم

هذا القرن الذي اشتهر في بعض جوانب المعمورة بالتقليل من أهمية العقل والتأمل والأغراق في تمجيد العمل والتنفيذ اغراقاً يهدد العالم بالدمار .

وانا لنراه في كل خطوة من خطوات بناء الدولة الأمريكية يستهدي الفكر الحر ويستهدف ترجمته الى نظم عاملة في خدمة المجتمع . ويظهر ذلك من أول الأمر حين أخذ في مقتبل عمره يقوم بدور فعال في قيادة الثورة الأمريكية وتوجيهها نحو تأسيس قومية حريصة على الديموقراطية السياسية والاقتصادية حرصها على الوحدة الداخلية والاستقلال في الشئون الخارجية . فلقد دخل الحياة العامة في سن مبكرة ، اذ انتخب في مجلس نواب مستعمرة فيرجينيا في سنة ١٧٦٩ وهو في سن السادسة والعشرين ، ووجد نفسه بذلك وسط ظروف سياسية تنذر بهبوب عاصفة تهدد العلاقات التي تربط المستعمرات البريطانية الامريكية بالوطن الأم . ولكن وجد كذلك في نفسه أنه وان كان مؤمناً بالسلم ومهيئاً لحياة الهدوء والاستقرار الا أنه مزود بعاطفته ومزاجه وثقافته باستعداد مكين لمقابلة ما يتحدى ذلك السلم والهدوء من عواصف الاستبداد حتى وان صدرت عن انجلترا التي اعطت عالمه الجديـــد الحماية والوجود . فما ان تجددت سياسة انجلترا المحافظة في عهد ملكها الرجعي ، جورج الثالث ، بعد انتهاء أزمة قوانين التمغة وعودة المستعمرات البريطانية الأمريكية الى سابق عهدها من الولاء ، وما أن أصرت حكومتها على استئناف التدخل بالتشريع في تقييد حرية المستعمرات من ناحية التجارة الداخلية والخارجية ومن ناحية التوسع نحو الغرب في استيطان المساحات الشاسعة التي تثير آمال الشرق الأم يكي في الرفاهية والتقدم ، حتى أدرك جيفرسون أن مصلحة الجنوب في المستعمرات البريطانية الأمريكية لا يمكن فصلها عن مصلحة الشمال . ومن ثم دعا الى وجوب وقوف اقليمه ، فيرجينيا ، الى جانب مساشوستس في نضالها ضد قوانين الشاي وغيرها من القوانين التي أخذ يفرضها البرلمان البريطاني على المستعمرات بحكم فهمه القانوني لمبدأ السيادة البريطانية وحق انجلترا في التشريع لمستعمراتهـــا عبر الأطلنطي. فالشاب الذي نشأ على الحدود الغربية لمستعمرة فيرجينيا والذي تنفس حرية المجتمع الزراعي الأول وما يشتمل عليه من شوق رومانتيكي وتصميم عملي

لغزو الغرب ، أدرك ادراكاً بعيداً أن تحالف فيرجينيا ومساشوستس في دفع طغيان الانجليز هو السبيل الى تحقيق الحرية والحياة المزدهرة للمجتمع الأمريكي الجديد . ولم يعد موقف المستعمرات البريطانية الأمريكية من الوطن الام في نظره أمراً خاصاً فردياً محلياً يخص كل مستعمرة على حدة ، بل أصبح موقفاً قومياً ، لا يبتغي حل مشكلة مؤقتة وانما يرمي الى وضع أسس لحياة مجتمع جديد ودولة جديدة . ومن هنا كانت أصالة الفكر السياسي عند جيفرسون التي وضعته في مركز القيادة في عصره وكفلت له القدرة على الخلق والابداع في مجال السياسة العامة .

وان هذه النظرة الواعية الشاملة الى المسألة الأمريكية جعلت جيفرسون يعمل على تأييدها في مجال التنظيم والفكر . فلا بد لأصحاب الأرض من أهل الجنوب أن ينسقوا الخطط مع أصحاب التجارة من أهل الشمال . ولكن لا بد لكل خطة من واضع ولكل حركة من خالق ومنفذ. وأظهر هذا الموقف مواهب جيفرسون التنظيمية في تدبير الثورة وتوجيهها وتعبئة القوى اللازمة لانجاحها . فانضم الى مجموعة من شباب فيرجينيا على رأسهم باتريك هنري ورتشارد هنري لي وفرانسز لي ودابني كار ليؤلفوا لاقليمهم زعامة من الشباب تحل محل زعامة الشيوخ الذين كانوا أميل الى المحافظة والاعتراف بحقوق انجلترا في تنظيمها لشئون المستعمرات الأمريكية وكانوا أعجز عن ادراك حقيقة الصراع الذي يوشك أن ينفجر بين الأم المستبدة والبنت التي نضجت وآمنت بالتحرر وكسر الجمود الذي كان يضغط عليها به قالب الاستعمار السادر في كبريائه وعنفه واحتكاره للسلطة والامتياز . وتم لهؤلاء الشباب ما أرادوا من خلق زعامة قادرة ملهمة ترتفع الى مستوى ما يتطلبه الموقف من مرونة وحزم . ولكن الثورة الأمريكية العامة تستلزم اتصال الزعامات في المستعمرات المختلفة وتنسيق ذلك الاتصال ، فاقترح قادة فيرجينيا تكوين لجنة مراسلة في كل مستعمرة ، وتكوين لجنة مركزية عامة من مندوبي هذة اللجان الاقليمية تشرف على ادارة المقاومة الأمريكية . وتم لجماعة فيرجينيا تبليغ هذه الاجراءات التنظيمية الى مجلس نواب فيرجينيا والى سائر مجالس النواب في المستعمرات بالمختلفة . وتحقق بتكوين هذه اللجان أحكام شبكة الاتصال والتفاهم

وتوحيد الجهد الثوري وتوجيهه الوجهة المثمرة . ولكن جيفرسون ورفاقه لم ينسوا مع تقديرهم لأهمية القيادة في الثورة أن ثورتهم الخاصة ثورة قومية شعبية ، ومن ثم ينبغي ألا تقف على رأسها وانما يجب أن تعتمد على قاعدة شعبية تسند الزعامة في تدبيرها وتتجاوب معها تجاوباً ايجابياً فعالاً . فكانت الخطوة الشعبية التالية التي قصد بها تعبئة الشعور العام عند أهل فيرجينيا ونشر الوعي السياسي بينهم وايقاظ الرأي العام . فانتهز قادة فيرجينيا قرار حكومة انجلترا باغلاق ميناء بوستون في أول يونيه سنة ١٧٧٤ ، وأعلنوا ذلك اليوم الذي يبدأ فيه غلق الميناء يوماً للصوم والصلاة في أرجاء فيرجينيا مشاركة من أهلها وتعاطفاً منهم مع مساشوستس في نضالها مع التشريعات البريطانية المقوضة لحرية السوق والتعامل عند الأمريكيين . وقد وافق برلمان المستعمرة على الاجراء . ويقول لنا جيفرسون أن يوم الصوم والصلاة قد نجح « فكان تأثير اليوم في جميع أنحاء المستعمرة أشبه بصدمة كهربائية أيقظت كل رجل ووضعته في وضع مستقيم ثابت على جذعه » . وانه لمن الممتع أن نلاحظ في هذا التدبير الذي يرسمه جيفرسون وزملاؤه لاثارة الأمريكيين فناً من فنون الثورة التي أخذ جهازها في مختلف العصور يتطور حسب مقتضيات الظروف المحيطة حتى جعل منه لنين في القرن العشرين ومن بعده هتلر نظاماً شعبياً منسوج الحلقات وبالغاً من الاتقان الفني ما كان ليدعو مفكراً سياسياً مثل أرسطو أن يفرد له نوعاً خاصاً به بين أنواع الثورات التي عددها في كتابه « السياسة » .

وكان يقود في هذه المساهمة التي شارك بها جيفرسون في التدبير والتنظيم ما كان يؤمن به من مبادىء النظرية الطبيعية في فهم المجتمع والدولة ، وما كان يمزجها به من مبادىء مذهب المنفعة والقواعد التي تمليها عليه ظروف السياسة ونتائج العقل والتفكير . فالفكرة الرئيسية عند مفكري الحقوق الطبيعية تقوم على أن مقياس الحكم على السلطة ومباشرة الحاكم لها وعلى الامتيازات والالتزامات القانونية وحقوق الأفراد العادية انما يوجد في مبادىء العدل والحق الخالدة العالمية . ويعني هذا أن حقوق الانسان ذاتية في كيانه وأنها جزء منه فلا تتوقف على عضويته في المجتمع السياسي ، بل هي مستقلة عنه وسابقة على قيامه من الناحية الزمنية والمنطقية وهي من الأهمية

بدرجة لا تجيز اخضاعها للسلطة السياسية . وان هذه الحقوق لا تشتق من قوانين الدولة ولا تعدل بها ، فالناس العاديون جميعاً يستمتعون بها وان اختلفوا في وجوه أخرى ، وهي بذلك مقياس تتفاوت حسب تطبيقه الدول ويختلف بعضها عن بعض من حيث حمايتها لها وكفالتها لسائر المواطنين فيها . ويلخص فرانسز كوكر Francis Coker ذلك في قوله « أن خير حكومة هي تلك الحكومة التي تحمي الحقوق التي يملكها الفرد في استقلال عن الحكومة »[1] . وان اعتبار النظرية الطبيعية مصدر الحقوق مستقراً في سلطة خارج سلطةالدولة مثل الله أو الطبيعة أو العقل المطلق أو حاسة العدل أو الحق الكامنة في ضمير الانسان قد جعلها تلتقي في يسر مع نظرية المنفعة في السياسة والأخلاق عند جيفرسونبالرغم من الهجوم الذي لقيته النظرية الطبيعية من قادة مذهب المنفعة مثل جريمي بنثام وتلاميذه في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . فنظرية المنفعة ذهبت كذلك الى أن مقياس الحكم على الدولة ونظامها وعلاقة أفرادها بها وعلاقتها بهم انما يقوم خارجها ويعتمد على مصالح الأفراد ، ومن ثم فان مبدأ المنفعة أو سعادة الانسان ورفاهيته هو الذي يقرر الحق في مجال السياسة وغيره من مجالات النشاط الانساني المتعددة . ولهذا فخير حكومة هي التي تساعد أعمالها على تحقيق السعادة لأكبر عدد ممكن من الأفراد ، على أن تكون تجربة الفرد مما يستشعره من لذة أو ألم هي أساس الحكم على السلوك الفردي والسلوك العام . وهكذا التقت النظريتان الطبيعية والنفعية في جعلهما تجربة الفرد هي المقياس في تقرير الحق والحكم في الحياة العامة وانكارهما بذلك الامتيازات السياسية والاجتماعية . وان المتتبع لتفكير جيفرسون يتبين الأسلوب الواقعي الذي جعل به المنفعة هي المحتوىالذي يملأ الحقوق الطبيعية ويزاوج به بين النظرية الطبيعية والنفعية في الصراع الخارجي بين انجلترا ومستعمراتها الأمريكية ، وفي الصراع الداخلي بين حزبه الجمهوري وحزب هاملتون الفيديرالي بعد قيام الدولة الجديدة .

وان هذا المنهج الخاص الذي عالج به جيفرسون نظرية القوانين والحقوق

(١) Coker, Francis W. , Recent Political thought. New York, 1934, p. 22

الطبيعية جعله يفهم الطبيعة على أنها مصدر للتحرر والمساواة لا على أنها دعامة الفروق الفردية والطبقية والعنصرية وتبرير للاستغلال والاستعمار كما فسرها ولا يزال يفسرها به دعاة الامتياز وتفضيل صفوة مختارة من البشر . ويبدو هذا التطبيق واضحاً في الرسالة التي كتبها عن الحقوق الأساسية لأمريكا البريطانية والتي نشرت بعنوان « نظرة موجزة الى حقوق أمريكا البريطانية » في سنة ١٧٧٤ . فلقد اتجه نحو القوانين الطبيعية ليستمد منها المطالبة بالحياة والحرية والاستقلال للأمريكيين ويخاطب فيها جورج الثالث ، ملك بريطانيا ومستعمراتها بعد أن عدد نواحي الظلم الذي ينزله الملك وحكومته بهم في قوله : « هذه هي مظالمنا التي وضعناها أمام صاحب الجلالة بتلك الحرية في اللغة والعاطفةالتي تناسب شعباً حراً يطالب بحقوقه كما تستمد من قوانين الطبيعة لا كهبة من هبات حاكمه الأعلى . ودع أولئك الذين يخشون يتزلفون ، فالتزلف ليس فناً أمريكياً . فازجاء الثناء في غير موضعه قد يكون مقبولاً من الدنيء ولكنه لا يليق بأولئك الذين ينادون بحقوق الطبيعة الانسانية . انهم يعرفون ، ولذلك يقولون أن الملوك خدم الشعب لا ملاكه »[1]

واذ قد أكد في هذا القول مصدر الحقوق الأمريكية ونسبها الى سلطة أعلى من سلطة الحاكم ، فقد حاول أن يبين ماهية تلك الحقوق بأن يضع في مقدمتها حرية السوق والمتاجرة والامتلاك ، ويجعل ذلك الحق صنو الحياة ذاتها وأنه واياها هبة من هبات الله فهو يواصل مخاطبة الملك في نفس الرسالة المذكورة ، طالباً اليه أن يكون الحكم بين شعبه في الجزيرة البريطانية وشعبه في القارة الأمريكية ، فيقول له : « انا لا نرغب في الانفصال عن بريطانيا العظمى ، كما أن ذلك ليس من صالحنا . ونحن على استعداد من جانبنا لأن نضحي بكل شيء يتطلبه العقل لاعادة ذلك الهدوء الذي يجب على الجميع أن يرغبوا فيه . أما من جانبهم ، فدعهم يكونون على استعداد لأن يقيموا الاتحاد بيننا على أساس خطة كريمة . دعهم يذكرون شروطهم ، ولكن دعهم يكونون عادلين . اقبل كل تفضيل تجاري في استطاعتنا أن نعطيه فيما يتصل بالأشياء التي نستطيع انتاجها لاستعمالهم ، أو

---

(١) مايو — جيفرسون ... الفصل الثالث .

يصنعونها لاستعمالنا . ولكن لا تسمح لهم بأن يفكروا في ابعادنا عن الذهاب الى الأسواق الأخرى لنتصرف في تلك السلع التي لا يستطيعون أن يستعملوها ، أو في تموينا بتلك الحاجات التي لا يستطيعون تموينا بها . ولا تدعهم يقترحون أن تخضع أملاكنا داخل حدود أراضينا لأي سلطة على وجه الأرض سوى سلطتنا في تنظيمها أو فرض الضرائب عليها . والله الذي وهبنا الحياة وهبنا الحرية في الوقت نفسه ، وان يد العنف قد تدمرهما ولكنها لا تستطيع أن تفصلهما » [١] .

ومن ثم نرى في هذا البيان المضمون الاقتصادي لفكرة الحرية، وان لم يستوعب ذلك سائر جوانبها ووجوه التعبير عنها وفق ما ذهب اليه جون ستراتشي في قوله :

« ان الحرية التي من أجلها انفصل هنري تيودور Henry Tudor عن روما ، ومن أجلها حارب هامبدن Hampden وكرمويل Cromwell ومن أجلها خان هاليفاكس Halifax وتشرتشل Churchill وغدرا بجيمز James ، والتي أخذ لوك Locke ينشر الوعي بها، والتي من أجلها انتصر جيفرسون وواشنطون على جورج الثالث ، ومن أجلها قام جراي Grey بالاصلاح البرلماني ، كانت حرية الشراء والبيع . فكل الصراع من أجل الحرية ، الذي يخبرنا المؤرخون بكل شيء عنه ما عدا ما حققه ، كان صراعاً من أجل حرية التعاقد ، التي هي التعبير القانوني عن السوق الحر » [٢] .

ولكن أدموند بيرك [٣] Burke وهو زعيم الفكر الحر بين الهويج البريطانيين قبل أن تظهر الثورة الفرنسية ما كان ينطوي عليه من محافظة وحرص على القوى الملكية والأرستقراطية التي ترمز لها في السياسة العامة ، قد ذهب في القرن الثامن عشر الى غير ما ذهب اليه ستراتشي في القرن العشرين اذ رأى في دعـوة جيفرسون الى

---

(١) مايو – جيفرسون ... الفصل الثالث .

(٢) Strachey, John — Comming Struggle for power London, Victor Collonez Ltd, 1936, p. 12

(٣) Burke, Edmund — Speeches and letters on American affairs

الحرية أكثر من دعوة اقتصادية ، فقرأ تلك الرسالة عن حقوق أمريكا البريطانية واستخدمها في دفاعه المتحرر المجيد عن الثورة الأمريكية ومهاجمته للعنف والايغال في شهوة السلطة لدى البريطانيين وفي دعوته بني قومه الى الاستمساك بالعقل والحكمة والاعتدال في معالجة المشكلة البريطانية الأمريكية .

ولو أن جيفرسون قد اقتصر على التفسير الاقتصادي وحده للحرية لما كان لتفكيره ذلك التأثر الذي تردد أصداؤه في الحياة الأمريكية كلما دعا داع لمخاطبة القوى الغامضة المثالية في الطبيعة البشرية . فالحرية عنده متعددة الجوانب ، ومحتواها متعدد العناصر ، وان كان ملؤها الاقتصادي قد كان الباعث المباشر الذي حرك السياسة الأمريكية لتحطيم الحواجز البريطانية ، ووضع أسس الدولة الأمريكية. وهذا المفهوم المتعدد لفكرة الحرية قد كان متوقعاً في البيئة الأمريكية أثناء الفترة التي شاهدت حرب الاستقلال ، اذ أن فلسفة الحقوق الطبيعية بمعانيها المختلفة ومتضمناتها العديدة كانت جذورها قد استقرت في الحياة الأمريكية وازدهرت جنباً الى جنب مع فلسفة التنوير السائدة وما غرسته من ايمان بالتقدم في الفكر الأمريكي . وان هذه الفلسفة الطبيعية لم تؤكد حق الامتلاك والتصرف فيه وحسب ، وانما كانت في الأغلب الأعم مثلثة الأركان . فقد كانت تذهب الى أن الانسان في الحالة الطبيعية السابقة لحالة المجتمع كان يستمتع بحق الحياة والحرية والامتلاك، وأنه حين رأى وجوب التعاقد مع أخيه الانسان في عقد اجتماعي لم يتنازل عن هذه الحقوق وانما تنازل عن حقه في تطبيقها وتنفيذها بشخصه ووكل ذلك الى السلطة المدنية الجديدة . وان مثل هذا التفسير للحقوق الطبيعية أعطى لفكرة الحرية مدلولاً أعم من المدلول الاقتصادي وورثه جيفرسون مع زملائه من المواطنين في عصره . فلقد استخدمت سلاحاً في نصرة الحرية الدينية والاجتماعية والسياسية أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر . وتجاوب فعلها في انجلترا وفي مستعمراتها الأمريكية . فاننا نرى أن « البيوريتان في بريطانيا أثناء القرن السابع عشر قد استخدموا فلسفة الحقوق الطبيعية في صراعهم مع السلطة الملكية والكنسية ، كما أن أنصار كالفين في نيو انجلاند والمستعمرات الوسطى والجنوبية قد أخذوا كجزء من تراثهم هذه

الفلسفة على النحو الذي شرحت به في كتابات هارنجتون Harrington وملتون Milton وسدني Sydney وبعد ذلك في كتابات لوك Locke ولم يكونوا ملمين فقط بفلسفة الحقوق الطبيعية ، وانما وضعوها فعلاً موضع التنفيذ في اتفاقهم الواحد مع الآخر في المجتمعات الجديدة التي قامت على الحدود المتنوعة في نيو انجلاند أو في الاقليم الخلفي للمستعمرات الوسطى والجنوبيـــة . وكثيراً ما استند أيضاً الى هذه الفلسفة في التنظيم الكنسي . فمثلاً في سنة ١٦٤٨ ، وضع القسيس توماس هوكر Thomas Hooker وهو القائد في تأسيس مدن نهر كونيكتيكت ، نظرية المساواة الكنسية الأصلية بين الناس جميعاً . واذ كان الناس قد تعاقدوا فيما بينهم على اخضاع أنفسهم ، وبذلك وضعوا الدعامات التي يقوم عليها المجتمع وتحفظه ، فانهم رغم ذلك احتفظوا بحق الانتقاض على أي موظف يحيد عن شروط التعاقد . وفي بدء القرن الثامن عشر استخدم جون ويز John Wise من ابسويتش في مساشوستش فلسفة الحقوق الطبيعية في تأييد شكل « الكونجريجاشن » Congregation لنظام الكنيسة الذي هدده أتباع « البرسبيتيريانزم » Presbyterianism [(١)] .

ولقد تساند الهدف والوسيلة في المحاولات الأمريكية الأولى لوقف الاستبداد في أرجاء الكنيسة وأرجاء الدولة . فلم تجد الحرية الدينية وحدها سنداً في فلسفة الحقوق الطبيعية ، وانما وجدت فيها كذلك الحرية السياسية أداة فعّالة قوية ، حتى جاء وقت الثورة الأمريكية الكبرى فلم يسعها سوى الاستناد اليها كسلاح معروف معترف به داخل المستعمرات البريطانية الأمريكية ويمكن له في الوقت نفسه أن يخاطب مصادره الأولى في القارة الأوروبية . فلو أن أتباع كالفن Calvin من رجال الدين هم الذين نشروا الوعي بفلسفة الحقوق الطبيعية واستخدموهـــا لتأييد الاتجاهات الديموقراطية في المناقشات الكنسية الا أنها انتقلت من مجال التنظيم الكنسي الى مجال التنظيم السياسي . اذ أن العنصر الثوري فيها قد اعتمد عليه في تبرير الانتقاض على النظام الاستبدادي الذي فرضه الحاكم أندروز Andros في

---

(١) Curti Merle — The growth of American thought Second edition New-York, Harper and Brothers Publishers, 1951, p. 118

سنة ١٦٨٩ . كما تردد في خطاب القسيس جوناثان مايهيو Jonathan Mayhew قبيل منتصف القرن الثامن عشر في حفل مرور مائة عام على اعدام الملك شارل الأول ، تبرير حق الثورة عليه مستنداً في ذلك الى أن من يسرق الشعب ويدمره من الحكام بدلاً من العمل على سلامه ورفاهيته انما ينقلبون قراصنة وقطاع طرق وتنحسر عنهم الصفة التي تجعل منهم رسل الله وخلفاءه ، ويحق للأمة التي يسيء أميرها الحكم على هذا النحو أن تستعمل حق الدفاع عن حرياتها وحقوقها العادلة بأن تخلعه عن عرشه . ولقد نافس المحامون رجال الدين في نشر فلفسة الحقوق الطبيعية ، فلقد أكد المحامي جيمز أوتيس James Otis من بوسطون حقوق المستعمرات الطبيعية في فرض الضرائب على أنفسهم وفي الحرية الشخصية وذلك في معارضته لقوانين الاعانة والتدخل التي فرضتها عليها الحكومة البريطانية في سنة ١٧٦٤ . ومن الطريف عند من يعيش الآن بعد منتصف القرن العشرين ويرى اعتماد أوروبا على أمريكا أن يقرأ دفاع أوتيس ومطالبته لأهل المستعمرات الأمريكية « بالمساواة في الحقوق الطبيعية مع الأوروبيين » (١) .

ومن ثم نرى أن مذهب التحرير كان راسخ الأساس في الحياة الأمريكية العامة وأنه كان متعدد الجنبات حين جاء جيفرسون وتوجه بتسجيله تسجيلاً رائعاً في اعلان الاستقلال الأمريكي ، بأن وسع مدلول الحرية فيه واستبدل بحق « الامتلاك » الذي يردده أصحاب مذهب التحرير مثل لوك حق « السعادة » . فلقد اختير عضواً في لجنة صياغة « اعلان الاستقلال » التي تألفت منه ومن جون آدمز John Adams والدكتور فرانكلين Franklin وروجر شيرمان Roger Sherman وروبرت ر . ليفنجستون Robert R. Livingston ، ولكن أعضاء اللجنة الآخرين وكلوا اليه أن يكتب هو مسودة الاعلان . فلما وافقت اللجنة على بيانه وقدم الى الكونجرس لدراسته رأينا فلسفة الحقوق الطبيعية مضمنة فيه ومستهلة له في ألفاظ خالدة اذ يقول :

---

(١) Ibid, p. 119

« اننا نؤمن بأن هذه الحقائق واضحة وضوحاً ذاتياً : ان الناس جميعاً خلقوا متساوين ، وان خالقهم قد منحهم بعض الحقوق التي لا يتنازل عنها ، وان من بينها حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة ، وانه لضمان هذه الحقوق أقيمت الحكومات بين الناس مستمدة سلطانها العادل من رضى المحكومين ، وأنه عندما يصبح أي شكل من أشكال الحكم مقوضاً لهذه الأغراض فمن حق الشعب أن يغيروه أو يلغوه ، وان يقيموا حكومة جديدة ، واضعين أساسها على المبادىء ومنظمين سلطانها في الشكل الذي يبدو لهم أنه من المرجح أن يحقق أمنهم وسعادتهم » .

ولقد خاطب اعلان الاستقلال بكلماته الواضحة السهلة الهادفة قلب كل أمريكي في عصر الثورة ولا يزال يخاطب قلب الانسان في جميع العصور والبلدان لا بما يحوى من حقائق عارضة ودفع مظالم استبدادية واقعة وانما بما يشتمل عليه من هذا التقرير الأخاذ لحقوق الانسان كانسان . ولذلك نرى جيفرسون يدافع عن صياغة اعلان الاستقلال ازاء من اتهمه من بني قومه بأنه ليس صاحب أفكاره أو مبدع العواطف التي تجيش فيه ، ولكنه ناقل لآراء وعواطف ترددت في المجتمع الأمريكي منذ سنين وقويت خاصة في السنتين الأخيرتين قبل صدور الاعلان بما ساهم به أعضاء الكونجرس من بيان في الجلسات العديدة المتتالية ، بقوله الصادق المتواضع الذي يقرر أنه لم يبتغ الاصالة والابتكار وخلق ما لم يخلق من العدم ، وانما قصد التعبير عن العقل الأمريكي في أسلوب عاطفي بليغ . وحقاً فعل فهو يذكرنا بما فعل بعد ذلك شلي حين أخذ أفكار الفيلسوف جودوين وكساها الكساء العاطفي الجميل في رواياته التي تخلد الحرية ونداءاتها الساحرة . ويلخص جيفرسون دفاعه عن دوره في كتابه « اعلان الاستقلال » بقوله :

« ولم يكن الغرض أن يستهدف اصالة المبدأ أو العاطفة ، أو أن يكون نسخة من أي كتابة خاصة وسابقة ، وانما قصد به أن يكون تعبيراً عن العقل الأمريكي وأن يضفي على ذلك التعبير اللحن المناسب والروح

الّتي تتطلبها المناسبة . فكل سلطته تعتمد اذن على العواطف المنسجمة السائدة في العصر ، سواء عبر عنها في الحديث أو الرسائل أو المقالات المطبوعة أو الكتب الأولية عن الحق العام ككتب أرسطو وشيشرون ولوك وسيدني وغيرهم »[1] .

وان هذا الاعتراف الذي يسجله لنا جيفرسون عن الغاية الّتي استهدفها من كتابته وثيقة «اعلان الاستقلال» انما يكشف لنا عن عبقرية الرجل السياسية فوق عبقريته الفكريّة . فهو لم يكن فيلسوفاً يكتب للناس ويخاطبهم من برجه العاجي ، وانما هو قبل كل شيء سياسي يعمل في الميدان ، يفكر وهو يعمل، ويبني عمله على ما يفكر. فهو الفيلسوف السياسي ، وهو السياسي الفيلسوف في الوقت نفسه . وما كان لسياسي يقود قومه وعصره أن يطير في أجواز الفضاء وأن يستلهم أفكاره من آفاق غريبة عن الوسط الذي يعيش فيه ويخدمه في مجال الحياة العامة . ولكن السياسي الذي يطمح الى أن يلعب دوراً في تاريخ قومه مقيد بتجربة العصر ينهل منها ويعيدها الى مسرح السياسة الشعبية حاملة طابع مواهبه الفذة وقدراته غير العادية . ولقد حرص جيفرسون على أن يكون لقومه ذلك السياسي الفيلسوف ، فلم يعط قومه ما لم يتوقعوا ، بل أعطاهم ما توقعوا من عواطف أمريكية سائدة في قالب عاطفي عميق عمق الانسانية ذاتها ، خالد ما خلدت وبقيت على الزمن . وان هذا الاتصال الوثيق بين الفكر والتجربة عند جيفرسون هيأ له مكاناً بارزاً في تاريخ قومه كمشرع وسياسي الى جانب مكانه كمفكر . ولولا توفر هذه الموهبة المزدوجة عنده لعرف فقط بتأليفه « اعلان الحقوق » . ولكنه كان أمريكياً أصيلاً لا يعرف الفكر المجرد ، وانما يعيش في العمل والحياة التطبيقية ، مثلما فعل أبوه في جمع ثروته وتكوين شخصيته بالصراع مع الطبيعة على حدود فيرجينيا الغربية ، وهو يحاول غزو المساحات الواسعة الّتي تغرى بالاستصلاح والزرع . فلقد حاول جيفرسون أن يكون أول ما يكون المشرع المصلح لقوانين اقليمه ونظمه ، وأن يجعل

---

(١) مايو – جفرسون... الفصل الرابع .

من الأفكار التي بنى في اطارها « اعلان الاستقلال » حقيقة حية في حياة الولاية التي ينتسب اليها ، والتي خصها بنصيب عظيم من الولاء الى جانب ما استشعر من ولاء نحو « الاتحاد الأمريكي » العام . وانه لمن الممتع حقاً أن نراقب الصراع بين الفكر والتطبيق في سياسة جيفرسون المحلية والقومية ، ومدى ما أصابه من فشل ومن نجاح في هذا المجهود الذي أحاطه ضميره وعقله بما يشبه التقديس .

ويبدو النشاط التشريعي الذي حاول به جيفرسون أن يقرن الثورة السياسية بثورة اجتماعية تمتد الى حياة الأفراد وتفكيرهم ومعتقداتهم فيما قام به من تعديل هو وبعض أعوانه وزملائه في المجلس النيابي بولاية فيرجينيا لمجموعة القوانين التي تنظم الشئون الدينية والتعليمية والقضائية وقواعد الميراث . فلقد كان يهدف الى تقويض دعائم النظام الأرستقراطي الذي ورثه المجتمع الأمريكي عن العهد الملكي ويقيم بدلاً منها دعائم مجتمع ديموقراطي متحرر في ظل الجمهورية الجديدة . وان الاصلاح الديني الذي حاول جيفرسون أن يحققه لأمريكا الجمهورية وأن يؤكد به اتجاهاتها التحررية قد كان من الأعمال التي أحدثت أثراً محسوساً في الحياة الأمريكية والتي ضمنت لاسمه الثناء وسعة الانتشار عبر البحار . فقانون فيرجينيا للحرية الدينية قد قرر « أنه لا يكره شخص على أن يرتاد أو يعين أية عبادة أو مكان أو كنيسة دينية مهما كانت ، أو يجبر أو يقيد أو يزعج أو يثقل في بدنه أو ماله ، أو يتعرض لعناء بسبب آرائه أو معتقداته الدينية ، ولكن الناس جميعاً أحرار في أن يعتنقوا آراءهم في شئون الدين ، وأن يحافظوا عليها بالبرهان ، والا تنقص هذه الآراء بأية طريقة من حقوقهم المدنية أو توسعها أو تؤثر فيها [١] » . ولكن هذا القانون الذي فصل بين الكنيسة والدولة وأعفى أصحاب المذاهب المختلفة من المساهمة في تمويل الكنيسة الانجيلية استمراراً للالتزامات التي التزم بها المستعمرون الأوائل من قبولهم جميعاً دفع الضرائب لخدمة الكنيسة الانجيلية الرسمية ، وقضى على السلطان المتفرد لرجال الدين في تلك الكنيسة ، وكفل الحرية الدينية

(١) مايو — جيفرسون ... مفصل الخامس .

لجميع الملل والنحل ، لا يمكن تقديره حق التقدير الا في ضوء فلسفة الحرية التي آمن بها جيفرسون في النظر والتطبيق وعبر عنها تعبيراً حاراً صادقاً قوياً يسلكه في سلك دعاة حرية الفرد الفكرية في التراث الانساني مثل جون لوك وستيوارت مل وآكتون . فهو يؤكد ثقته بعقل الانسان وقدرته على البحث والحكم والوصول الى الحقيقة بتمييز الحق والباطل وتفضيله الأول على الثاني . وهو بهذا يأخذ في فهمه للطبيعة البشرية مأخذ المفكرين الأحرار الذين ذهبوا الى سيادة العقل بين عناصرها ، وجدوى المناقشة العقلية التي تقوم على التصارع بين الفكرة والفكرة ، والمحاجة بين الأفكار المؤيدة والمعارضة ، واستعداد المتناظرين في الرأي لقبول وجهة النظر الصائبة واطراح الوجهة الخاطئة ظهرياً . ومن ثم فقد أباح الاختلاف ورأى فيه الطريق الى الابتكار والتقدم ، وهاجم هجوماً عنيفاً ساخراً أولئك الذين يفرضون التشابه في العقائد على الناس ويضطهدون المنشقين على المعتنقين للمذهب السائد . ولم يقتصر دفاعه على المنشقين وحدهم ، بل امتد الى أصحاب الأديان المختلفة ، ذاهباً الى أن ما يهمه في الأديان ما اتفقت فيه جميعاً على الدعوة الأخلاقية اليه مثل تحريم القتل والسرقة والنهب وشهادة الزور وأن ما عدا ذلك من تفاصيل لا تمس أصول السلوك والأخلاق أمور خاصة بمعتنقيها وأنها لا تستدعي منا ايثاراً لهم أو نفوراً منهم . وقد صاغ دفاعه في صيغ حية وعبارات نفاذة تجعل منه وثيقة من الوثائق الانسانية التي ينبغي نشرها بين أهل القرن العشرين لتنشر بينهم التسامح وتخفف من التعصب الذي خلقته المذاهب الاجتماعية عند أنصارها من أبناء الشعوب المختلفة . فهو يقول أنه « لا يلحقني ضرر ان قال جاري ان هناك عشرين الهاً أو ليس هنالك اله . فهذا لا يسرق جيبي ولا يكسر ساقي . واذا قيل أن شهادته في محكمة من محاكم العدل لا يمكن الاعتماد عليها ، فلترفض اذن ولتكن وصمة في جبينه . فالاكراه قد يجعله رجلاً أسوأ مما هو عليه وذلك يجعله منافقاً ، ولكن لن يجعله مطلقاً رجلاً أصدق مما هو عليه . فقد يثبته على العناد في أخطائه ولكنه لا يعالجها . فالعقل والبحث الحر هما العاملان الفعالان ضد الخطأ . فاعط الحرية لهما وسينصران الدين الصحيح بتقديم كل دين زائف الى محكمتهما ووضعه تحت

اختبار الفحص والدرس . فهما العدوان الطبيعيان للخطأ ، والخطأ وحده ، فما لم تكن الحكومة الرومانية قد سمحت بالبحث الحر في عهد الاصلاح لما أمكن تطهير مفاسد المسيحية . وان حيل الآن دون البحث الحر فان المفاسد الحاضرة سوف تحمى وتشجع مفاسد جديدة » [1].

وان المتتبع لوجود الدفاع التي عناها جيفرسون لدعم وجهة نظره تبين مدى ادراكه العميق لأهمية التسامح المذهبي بين الناس حتى لقد حرص على أن يعد قانون الحرية الدينية لولاية فيرجينيا من أعماله التي تذكر الى جانب تأليفه اعلان الاستقلال الأمريكي والتي يسجلها لنفسه على قبره بعد وفاته . وان نحن سرنا مع جيفرسون في تسلسل الترتيب الذي اختاره لأعماله التي ود أن يذكر بها في التاريخ ، لعرضنا في هذا المقام لمساهمته في بناء التعليم ، اذ أراد لأجيال المستقبل أن تعرف عنه أنه مؤلف اعلان الاستقلال وواضع قانون فيرجينيا للحرية الدينية ومؤسس جامعة فيرجينيا [2] . وفي الواقع أن جيفرسون قد سبق في تقديره لأهمية التعليم ونشره بين الشعب يقظة انجلترا ذاتها وعنايتها بالتعليم بما يقرب من قرن من الزمان . وان المطلع على تاريخ التعليم في انجلترا ليدرك مكانة ذلك السبق الذي تزعمه جيفرسون في بلاد كان السادة من الحكام الانجليز يعدونها تابعة متأخرة في المجال الحضاري . ويمكن لنا أن نقف على هذه الحقيقة اذا ما رأينا اهتمام جيفرسون بتشريع القوانين التي تكفل (أولاً) لولاية فيرجينيا نظاماً عاماً للتعليم يعطى الفرصة لأبناء الشعب ، غنيهم وفقيرهم ، ليتابعوا التعليم الأولى ، وتقيم (ثانياً) كليات لدرجة وسطى من التعليم معدة لخدمة أغراض الحياة العامة وتهيء (ثالثاً) المعاهد العليا للدراسات المتخصصة . وهو في هذا يحرص على أن يضمن للأمة الأمريكية الانتفاع من جميع « المواهب التي غرستها الطبيعة في سخاء بين الفقراء والأغنياء على السواء ، ولكنها تضيع دون جدوى اذا لم يبحث عنها وتربى » [3] . ويهدف

(١) مايو — جيفرسون ... الفصل الخامس .
(٢) مايو — جيفرسون ... الفصل السادس عشر .
(٣) مايو — جيفرسون ... الفصل السادس عشر .

جيفرسون من نشر التعليم الى أن يحقق للمواطنين الغرضين الرئيسين اللذين سجلهما في صورة حقوق طبيعية في اعلان الاستقلال وهما الحرية والسعادة . ففي رأيه « ليس هنالك أساس مكين آخر يمكن ابتكاره لحفظ الحرية والسعادة . . وان الضريبة التي ستدفع لهذا الغرض ليست أكثر من جزء من ألف مما سوف يدفع للملوك والقسس والنبلاء الذين سيظهرون بيننا ان نحن تركنا الشعب في جهل »[1] .

وينظر جيفرسون الى جهاده من أجل نشر التعليم بين بني قومه كأنه « حملة صليبية » في محاربة الجهل ، ولكن ان كانت جهوده لم تلق النجاح المرتجى في ميدان التعليم العام بما ضمن قانون التعليم الأولي من شرط خاص جعل تطبيقه اختيارياً في الأقاليم المختلفة مما عرضه لأهواء أصحاب المصالح والأغراض من دافعي الضرائب الأغنياء ، وما عطل تنفيذه ، فان جهوده في ميدان التعليم قد لقيت النجاح في نهاية حياته والتقدير بعد مماته بتأسيسه جامعة فيرجينيا . ولا يزال ما كتبه عن التعليم الجامعي ملهماً مضيئاً بنور الثقافة الأصلية التي امتازت بها شخصيته ، والتي تضعه حقاً بين قادة عصر التنوير في القرن الثامن عشر وقادة الفكر في أوائل القرن التاسع عشر . وان الجامعي الحق في بلادنا ليجد الشيء الكثير من الالهام عندما يطلع على الصفحات المشرقة التي لخص فيها جيفرسون تصوره للجامعة والجامعيين ولوظيفة الجامعة في حياة البلاد . ويزداد الأثر الذي تتركه كتابات جيفرسون عن الجامعة عندما ندرك أنه ترجم كل كلمة من كلماته الى واقع ، فلقد أشرف في السنين الأخيرة من حياته على اختيار كل حجر وكل لبنة بنيت منها الجامعة وعلى تنسيق أبهائها وفصولها وقاعاتها ومساكن طلابها وأساتذتها وحدائقها ، بل وعلى وضع أسلوب معماري لها يكفل الانسجام بين فخامة المظهر وجلال العمل الجامعي. فهو يرى أن وظيفة الجامعة تقوم على تربية الشباب من أبناء الأمة الذين سيوكل اليهم الاشراف على الجمهورية الجديدة ، وعلى أن تكفل لروادها الحياة الفاضلة الحرة السعيدة . ومن ثم فقد عمل وهو أب الجامعة ومديرها الأول على أن يعوّد الطلاب فيها على التزام القانون من وحي ضمائرهم ، واختار

(١) مايو – جيفرسون ... مفصل السادس .

لذلك طريق المعاملة الكريمة لهم « فنحن نتجنب الحكم والسلطة الزائدة . اذ نعامل تلاميذنا كرجال وسادة ، يهتدون على وجه الخصوص برأيهم وتصرفهم . وهم ينظرون الى أنفسهم على هذا النحـــو ويعملون بفخر على كسب تلك الصفـــة لمعهدهم [1] » وان هو حرص على تكوين الطالب ، فقد حرص في الوقت نفسه على اختيار الأستاذ « فاقترحنا لهذا أن ندعو اليها شخصيات من الطراز الأول في العلم من أوروبا ، وكذلك في بلادنا » [2] ، وحرص أيضاً على أن « تكون مؤسسة فاخرة ، وسوف يكون ذلك رأى الأوروبيين فيها ، كما أنها بنقاء معمارها وذوقها الكلاسيكي ستبز كل شيء في أمريكا [3] ولم يغفل الى جانب العناية بالطالب والأستاذ والمبنى العناية بالعلوم التي تدرس في الجامعة . فلقد عني فوق تدريس العلوم الجامعية التقليدية في أيامه، بأن يجدد في الاضافة اليها وتوسيع مجال تخصصها، فأنشأ وهو المشتغل بالسياسة والفكر السياسي منذ مقتبل العمر أن ينشيء كرسياً لعلم السياسة أطلق عليه اسم « مبادىء الحكم » ليخدم الجمهورية الناشئة في ميدان الحياة العامة . ولن ندرك السبق العلمي في تخصيص جيفرسون كرسياً لعلم السياسة في جامعة فيرجينيا الا اذا أدركنا أن تاريخ تدريس هذه المادة في الجامعات ملىء بالعقبات التي تقوم في سبيلها من داخل الجامعة وخارجها ، فهي لم تبلغ الازدهار الذي بلغته في القرن العشرين إلا بعد أن حالفتها التطورات الجوهرية في المجتمعات المعاصرة . وهو يشير بفخار الى هذا التوسع الأكاديمي بقوله أن الجامعة « تشتمل على بعض جوانب التجديد ، ففيها أستاذية لمبادىء الحكم ، وأستاذيـــة للزراعة وأستاذية للأنجلو ــ ساكسون » [4] . وهكذا يجعل من الجامعة ميدانـــاً للدراسات النظرية والعملية ، مستهدفا في ذلك صالح بلاده المتطلعة الى مستقبل حضاري ينافس أوروبا ويسبقها في سياق التطور البشري .

---

(١) مايو ــ جيفرسون ... الفصل السادس عشر .

(٢) مايو ــ جيفرسون ... الفصل السادس عشر .

(٣) مايو ــ جيفرسون ... الفصل السادس عشر .

(٤) مايو ــ جيفرسون ... الفصل السادس عشر .

وان هذا الاهتمام غير العادي الذي وجهه جيفرسون للتعليم العام والجامعي لم يكن مقصده خدمة الفرد لذاته وحسب وانما خدمتـــه كعضو عامل في مجتمـــع سياسي من شكل معين ويستهدف تحقيق أغراض معينة . فلقد كان يعمل على أن يجعل من الجمهورية الجديدة حكومة ديموقراطية ، ولن يتوفر ذلك في رأيه الا بتسليح المواطنين بسلاح العلم وفتح أبواب المشاركة في السياسة أمام جميع الأفراد لا أن يقصر الدخول فيها على طائفة الملاك وحدهم . فالتعليم عنده ركن جوهري من أركان الديموقراطية ، لأنه وحده هو الذي ينشر اليقظة والوعي بين أبناء الشعب ويجعل منهم حماة للحرية والصالح العام. ولن يؤمن على صالح الشعب مثل الشعب ، على غير ما ذهب اليه ملوك أوروبا ونبلاؤها وقساوستها من ادعائهم رعاية المصلحة العامة ، وهم قد انقلبوا في الواقع الى « ذئاب » وعاملوا شعوبهم معاملة « الغنم » [1].

ومن هنا كان تأكيد جيفرسون لأهمية الحكم في حياة الأفراد والمجتمعات الانسانيـــة . وهو ان لم يكن قد كتب لنا مقالات كاملة عن الحكم كما فعل المفكرون السياسيون من قبله وبعده ، الا أن رسائله تعرض لنا نظرية سياسية متكاملة عن طبيعة الحكم ووظيفته وأهدافه وشكله ، وهي تمتاز بأنها قد انصهرت في التجربة الواقعية وتشكلت بالآثار الخارجية التي تعاقبت عليه في حياته العامـــة منذ ذلك العهد المبكر الذي شاهد دوره في الثورة الأمريكية والتي استمرت تتفاعل مع تصرفه الفردي والجماعي حتى أسلم روحه بعد ذلك بجيلين من الزمان . فهو لا يفصل مطلقاً بين حقوق الفرد الطبيعية وسعادته وبين شكل الحكم الذي يعيش في ظله . ولم يناد بهذا التلازم بين البؤس في حياة شعب وبين الحكم الفاسد ، والتلازم بين سعادة الأفراد وبين الحكم الصالح نتيجة لنظريات استمدها من بطون الكتب وحسب ، وانما جاءت تجربته في أوروبا حين عين سفيراً لبلاده في فرنسا مؤكدة للدروس التي استقاها وزملاؤه الثوار في هذا المجال من حياة الأمريكيين في عهد الظلم والاستبداد الملكي الذي امتـــد اليهم من بلاط جورج الثالث . فجيفرسون يذهب الى أن المزايا التي امتازت بها فرنسا قبيل الثورة الفرنسية مـــن

---

(١) Jefferson (A letter to Edward Carrington Paris, January 16, 1787)

خصب في التربة وجمال في الجو وترابط في الدولة لم تمنع حلول الشقاء « بأربعة وعشرين جزءاً من خمسة وعشرين جزءاً من سكان هذه البلاد »[1] لما كان الشعب يتلظى به من أثر استبداد الطبقة الأرستقراطية الممتازة والملكية المترفة السادرة في غيها .

ومن ثم اهتم جيفرسون بتفصيل المبادىء التي يقوم عليها الحكم والأشكال التي يتخذها تفصيلاً مقارناً وبتقرير الخواص التي يمتاز بها الحكم الجمهوري الأمريكي بين النظم الحكومية في العالم الأوروبي . فهو يقول أن المجتمعات تعيش في ظل ثلاثة أشكال من الحكومات يمكن تمييزها تمييزاً كافياً . فهنالك (١) مجتمعات بدون حكومة كما هي الحال بين الهنود الأمريكيين (٢) وأخرى في ظل حكومات حيث يكون لارادة كل فرد نفوذ مناسب ، كما هي الحال في انجلترا بدرجة صغيرة وفي الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة (٣) ومجتمعات ثالثة توجد في ظل حكومات تقوم على القوة كما هي الحال في جميع الملكيات الاخرى وفي أغلب الجمهوريات الأخرى كذلك . ويأخذ جيفرسون في المقارنة بين هذه الأشكال الثلاثة ، فيلاحظ أن حالة المجتمعات الأخيرة حالة يائسة فلا يمكن تقدير اللعنة التي تصيب أهلها الا بمشاهدة أسلوب حياتهم مشاهدة العين وتجربته تجربة مباشرة ، اذ أن حكوماتها حكومة ذئاب على غنم . أما عن حالة المجتمعات الأولى ، فان جيفرسون لا يستطيع أن يقطع فيها برأي ، ويبدو أنه في هذا كان متأثراً بآراء توماس بين وجودوين وغيرهما ممن كانوا يذهبون في القرن الثامن عشر الى أن الحكومات شر لا بد منه وأن خير أنواع الحكم ما استند الى العقل وما سود العقل في الحكم على العلاقات بين الناس . ولكنه ينتهي من تردده الى أن يقول بأن العيش في مجتمع من غير حكومة يتناقض مع ازدياد عدد السكان ازدياداً كبيراً

---

(١) Jefferson (A letter to George Washington Paris, November 14, 1786).

إن هذه الرسالة والرسائل المشار اليها بعد ذلك باللغة الانجليزية مأخوذة من : Dambauld Edward - The political writings of Thomas Jefferson; Representative Selectons; New York, The Liberal Arts Press, 1955

أما الرسائل باللغة العربية فهي من كتابنا المترجم Mayo, Bernard - Jefferson Himself

لا يمكن معه ترك الناس دون سلطة من بينهم . وهكذا رفض جيفرسون الاعتراف بالشكل الأول والثالث من نظم الحكم ، وأيد الشكل الثاني ، فهو — كما يقول — يشتمل على خير كثير . « فجمهرة الناس الذين يعيشون في ظله سيتمتعون بدرجة ثمينة من الحرية والسعادة » [1] .

ولا يبرىء جيفرسون هذا الشكل من الحكم من المساوىء ، فهو يقرر أنه عرضة للاضطراب وحدوث الفتن . ولكنه لا يعد هذا النقص جوهرياً فأمره هين ان قيس بضروب الظلم التي يلقاها المواطنون في ظل الملكية . وأبعد من ذلك ، فان جيفرسون يصطنع أسلوباً جدلياً . فيذهب الى أن هذا الشر كفيل بأن ينتج الخير . فهو يبرر حدوث الثورة الصغيرة من وقت لآخر ولعله في هذا يسير سيرة جون لوك الذي كتب مقاليه عن الحكم ليدفع وجهة نظر روبرت فلمر ووجهة نظر هوبز في تقديسهما للسلطة ، وليبرر الثورة الانجليزية المجيدة في سنة ١٦٨٨. وعلى أية حال فان تبرير الثورة وتحبيذ حدوثها من حين الى حين دفاعاً من الشعب عن حقوقه وتأكيداً لسلطته ازاء استبداد المستبدين انما هو عقيدة الأحرار وتراث من تراثهم منذ أقدم العصور ، وقد وجدت من ظروف التحرير في القرون الخمسة الأخيرة ما يؤكدها بين الساسة والمفكرين من جميع الشعوب المتطلعة لحياة جديدة وتطور اجتماعي جديد . « فالثورة تحول دون انحطاط الحكم وتغذى الاهتمام العام بالشئون العامة . واني أعتقد بأن ثورة صغيرة من وقت لآخر هي شيء محمود ، وضرورية في عالم السياسة ضرورة العواصف في عالم الطبيعة . وان الثورات غير الناجحة ، تثبت حقاً على وجه العموم الاعتداءات على حقوق الشعب التي أنتجتها. وان ملاحظة هذه الحقيقة ينبغي أن تجعل الحكام الجمهوريين الأمناء يرعون الاعتدال في عقابهم للثورات حتى لا يمعنون في صدها عن الوقوع . فهي علاج ضروري لتوفير الصحة السليمة للحكومة » [2] .

---

(١) Jefferson — (A letter to James Madison, Paris, Jan. 30, 1787)

(٢) Jefferson (A letter to James Madison Paris, Jan. 30, 1787)

ومن الجدير بنا الا نسيء فهم ما ذهب اليه جيفرسون من تشجيع للثورات الصغيرة من وقت لآخر ، فهو من الساسة والمفكرين الذين مجدوا الحكم ، فلقد رأى أن اقامة الحكومة المدنية انما هي الهدف الوحيد من تكوين المجتمعات ، ومن ثم فان الادارة الحكومية يجب أن تنفذ بالرضى العام وأن تعتمد عليه في كل خطوة من خطواتها . وهو من هذه الناحية يفضل نظام الحكم الجمهوري الأمريكي الذي اشترك في بنائه على سائر الحكومات . فالمبادىء التي يقوم عليها الحكم الأمريكي هي ، في رأيه مزاج من أشد المبادىء حرية في الدستور الانجليزي ، ومن المبادىء الأخرى المستقاة من الحق الطبيعي والعقل الطبيعي [1] وفي ضوء هذه النظرة الممجدة للحكم والمقدرة لدوره في وجود المجتمعات واستمرارها ، يؤكد أهميـة الأهداف منه وضرورة توضيحها . ويخص من بينها جميعاً القول بأن « الغرض الأصيل من نظام الحكم هو العمل على تحقيق أكبر قدر من السعادة الممكنـة لجمهرة الناس الذين يعيشون مجتمعين في ظله » [2] . وهو لا يترك للحكام وحدهم الحق في توجيه الحكم بما يمليه عليهم رأيهم كما ذهب الى ذلك أفلاطون فيما أسند لحكامه الفلاسفة من حق التشريع والتقرير ، وانما حرص على أن يقيم الحواجز والسدود وأن يرسم المعالم التي تضمن سلامة الحكم وأمن المحكومين . فلا بد في رأيه لاقامة الحكم الحر من توفير لحرية الدين وحرية الصحافة والقضاء بواسطة هيئة من المحلفين وهيئة تشريعية نيابية . وان تنظيم الهيئة التنفيذية يجب أن يستهدف تحقيق الحكمة والنزاهة في الادارة العامة ، ولكن يجب أيضاً ألا يهدد المحافظة على هذه الأسس الجوهرية للحكم الصالح . ومن الطريف أن جيفرسون وهو الواضع حجراً أساسياً من أحجار النظام الأمريكي يخرج دائماً من التحدث عن المبادىء العامة للحكم الى التعليق على النظام الأمريكي واعتباره المثل المحسوس لكمال النظم وصلاحيتها في العصر الحديث . فهو يرى فيه تجسيماً لتساوي الحقوق الانسانيـة والسعاده العامة وحكم الشعب بواسطة نوابه .

---

(١) Jefferson — Notes on Virginia Query VIII

(٢) Jefferson — (A letter to Francis A. Vanderkemp Monticello, March 22, 1812)

ولكن هذا التقدير لما ينطوي عليه نظام الحكم الجمهوري الأمريكي لم يدفع جيفرسون الى مثالية تعميه عن رؤية الصعاب العملية التي تهدد مزايا ذلك النظام بالتدمير والضياع . فمنذ البدء لاحظ أن المجتمع الامريكي يكاد يشبه المجتمع اليوناني القديم في اعترافه بالرق واعتماده على الرقيق كأساس لحضارته ، فلم يترك فرصة الا وهاجم فيها نظام الرق ودعا دعوة حارة الى الغائه . ولقد أخذ بعض الكتاب والمؤرخين المحدثين يسخرون من هذه الدعوة ويتهمون جيفرسون بالنفاق في هذا المجال ويستشهدون على ذلك بابقائه على الرقيق في خدمته وامتلاكه منهم عدداً ليس بالقليل . ولكن ان كان جيفرسون قدساير عصره في الابقاء على الرقيق في مزرعته الا أنه كان يعاملهم معاملة انسانية حبيبة اليهم وجعلتهم يتعلقون به تعلقاً حاراً مخلصاً بدت مظاهره في مناسبات عديـــدة أثناء حياته . أما عن الدعـــوات المتكررة الى الغاء الرقيق فقد أخذت تلاحق الواحدة منها الأخرى في المواقف العامة والتطورات السياسية أثناء حياته . فلقد بدأ هجومه على الرق عندما وكل اليه أن يكتب مسودة اعلان الاستقلال ، فنسب نشر ذلك النظام في أمريكا الى السياسة البريطانية على يدي ملكها جورج الثالث الذي « أعلن حرباً قاسية ضد الطبيعـة الانسانية نفسها ، منتهكاً أقدس حقوقها في الحياة والحرية في أشخاص شعب بعيد لم يسيء اليهم أبداً ، آسراً اياهم وحاملاً لهم في الرق الى نصف الكرة الأرضية الآخر ، أو يلاقون الموت التعس في نقلهم الى هنالك . وهذه الحرب التي تختص بالقرصنة والتي تعـــد خزيـــاً للدول الكافرة ، هي حرب ملك بريطانيا العظمى المسيحي »[1] . ولكن هذه الفقرة من مسودة اعلان الاستقلال من الفقرات التي ألغيت عند قراءتها في الكونجرس . كما أنه اتخذ خطوة عملية لالغاء الرق بأن ضمن مشروع قانون أساسي لتنظيم عضوية الاتحاد في سنة ١٧٨٤ مادة تقرر « أنـــه بعد سنة ١٨٠٠ ميلادية لن يكون هنالك رق أو استعباد غير اختياري في أي من الولايات المذكورة[2] » ولكن الاقتراع على هذه المادة في الكونجرس كان يحتاج

---

(١) مايو– جيفرسون ... الفصل الرابع .

(٢) مايو– جيفرسون ... الفصل السادس .

الى صوت واحد ليكفل تنفيذها « وليمنع هذه الجريمة الشنعاء من الانتشار في ربوع البلد الجديد . ومن ثم ترى مصير الملايين التي لم تولد بعد معلقاً على لسان رجل واحد ، وصمتت السماء في تلك اللحظة الرهيبة . ولكن تأمل أنها لن تكون دائمـاً صامتة ، وأن الأصدقاء لحقوق الطبيعة البشرية سيتغلبون في النهاية [1] » . وان كل كتابات جيفرسون عن موضوع الرق في مذكراته عن فيرجينيا أو الى أصدقائه تحمل طابعاً تنبؤياً سبق مأساة الحرب الأهلية بعشرات السنين فيما حملت من دروس للمواطنين .

ولم يكن الرق وحده عند جيفرسون هو المشكلة الاجتماعية التي تهدد الاتحاد الفيديرالي الأمريكي بالانحلال ، بل أن تضارب المصالح بين الولايات مما ظهر في تعارض السياسة بينه وبين الكساندر هاميلتون قد أثار قلقه من ناحيـة استمرار الاتحاد . وفي الواقع أنه لا يستطاع فهم الحياة السياسية العملية لجيفرسون الا اذا فهمنا الصراع الحزبي الذي تبلور حول الاتجاهات المختلفة التي ارتبطت باسمي هذين الزعيمين في العهد الأول من الحكم الفيديرالي ، وحول السياسات الواقعية التي عبرت عنها في المجال الداخلي والخارجي . ولقد أخذ بعض الكتاب في العصر الحديث يهونون من أهمية الأسس التي فصلت بينهما وأقامت ستاراً كثيفاً مـن الخصومة العامة والشخصية يحجب مدى الاتفاق الحقيقي في وجهتي نظرهما . ولكنهما على أية حال كانا وزيرين لواشنطون : هاميلتون للمالية ، وجيفرسون للخارجية ، وكانا على حد تعبير جيفرسون مثل « الديكين » الذين لا يهدآن ولا يسكتان عن الشجار . ويلخص جورج سول George Soule مواضع الاتفاق والاختلاف بينهما في قوله :

« كثيراً ما اعتبر هاميلتون نصير الأغنياء والأقوياء ، وأنه الرقم المضاد لجيفرسون ، رسول الديموقراطية والحرية والمساواة . وفي الحق أن مشروعات هاميلتون قد اشتملت كأداة ضرورية ، على تغذية طبقة

(١) مايو – جيفرسون ... الفصل السادس .

من المستثمرين لاموالهم وتيسير استعمال رأس المال الخاص في تطوير البلاد وتنميتها . وفي الحق كذلك أنه نفسه قد ساهم في أعمال البنوك والأعمال الأخرى التي تجمع منها رأس مال نقدي . ولكن التحيز للثروة الخاصة لم يكن جوهر الاختلاف بينه وبين أتباع جيفرسون . فان جيفرسون وأصدقاءه كانوا أيضاً أغنياء وأقوياء ولم يكن لديهم أي اعتراض على الكسب الشخصي من زراعة المزارع الكبيرة أو المضاربة في الأرض. فالصراع بينهما لم يكن صراعاً بين الرأسمالية والاشتراكية . اذ لم يقترح أحد أن تملك الحكومة وتدير جميع الثروة الانتاجية ، فحالة الاقتصاد لم تبلغ من النضج درجة يدعو معها أحد الى مثل هذه النظرية أو يؤمن بها ، ولو أن كلا الطرفين كانا على استعداد لأن تقوم الحكومات « سواء الحكومة الفيديرالية أو حكومات الولايات » بأشياء كثيرة مما تسمى غالباً اليوم اشتراكية . ولم ينفرد هاميلتون بتقديره للمنافع التي يمكن تحقيقها عن طريق العلم والتكنولوجية . فان جيفرسون كان باحثاً مؤمناً بقيمة العلم ، كما أدخل تحسينات كثيرة في الزراعة .

وان الاختلاف بينهما يجب فهمه على أسس أكثر اتصالاً بأفكار العصر . فان جيفرسون كان مناصراً للمصالح الزراعية ضد التجار ورجال البنوك والصناعة في المدن . وكان يحب أن يعيش في مزرعته ، وأن ينظمها ويديرها بنفسه دون تدخل خارجي . وكان يحب رائحة التربة والأشجار . وان استقلال مالك الأرض كان يبدو له أنه أساس الكرامة والثقافة الانسانية . فالأمة الأمريكية قد ألقت جانباً عبء الحكم الانجليزي البعيد السيء ، وهو لم يرد أية سلطة مركزة تحل محله ، سواء كانت عامة أو خاصة .

والحكومة ضرورة ، ولكن جيفرسون رأى أنه ينبغي أن تقيد بدقة وأن تكون موزعة بقدر ما يمكن . فالحكومة القومية ينبغي أن تتدخل فقط لتكمل عمل الولايات ذات السيادة . فهذا كان في رأيه القصد الذي

عناه الدستور ، وينبغي أن تفسر تلك الوثيقة تفسيراً دقيقاً . وحين يتذكر الواحد منا المدى الشاسع وعدد السكان القليل الذي كانت تتألف منه الأمة ، في وقت لم تكن هنالك طرق حديدية أو قوة بخارية أوآلات حديثة ، أو أسواق منتشرة تقوم نتيجة لهذه التطورات وترافقها في الوقت نفسه ، فان موقف جيفرسون من الحكومة يبدو موقفـاً طبيعياً . وان من أمثلة السخرية في التاريخ أن هذا الموقف اتخذته بعد مرور قرن من الزمان نفس القوى الصناعية التي كان جيفرسون يمقتها .

أما هاميلتون فقد كان في جوهره رجل مدنية ، يهتم بادارة الاقتصاد القومي وتنميته ككل . وأحس احساساً جزئياً النتائج الهائلة المتوقعة من الثورة الصناعية ولو أنها كانت لا تزال في المهد ، وأراد لهذه البلاد أن تتبناها وتشجعها . ولم يكن من الدعاة المنظمين لمصلحة صناعية قويـة قائمة ، لأنه لم تكن قد قامت هنالك مصلحة من هذا النوع . فحجته كان قوامها أن الأمة سوف تفيد من الانتاج الصناعي . ولم يكن كذلك من الدعاة المنظمين لأصحاب رؤوس الأموال الذين يريدون استثمار أموالهم في الصناعة ، فأغلب الأشخاص الذين كان عندهم مـال يوفرونه كانوا يفضلون حينئذ استغلاله في صناعة السفن أو التجارة أو المضاربة في الأرض . وان ندرة رأس المال كانت في الحق عقبة كبيرة في سبيل نمو الصناعة كما أشار الى ذلك هاميلتون . وكان يفضل تشجيع جمع رأس المال كأداة لتطور الاقتصاد القومي . وان كان لهذا كله أن يتدخل في حماية الديموقراطية كما فهمها جيفرسون ، فان هاميلتون لم يبد أي اكتراث بذلك ، اذ أنه قد تأثر بالفوضى والنزوع الى تفكك الاتحاد مما أظهرته الديموقراطية القائمة في ميلها الى توزيع السلطة . وان هذا التوزيع للسلطة كان من الأسباب الرئيسية للمشاكل التي يعنى بها ، فبدون تصور أوسع ويد أقوى وأثبت في مركز الحكم الفيديرالي ، فـان

مشاكل المجتمع القومي التي أثرت تأثيراً سيئاً في جميع المواطنين ، لا يمكن أن تحل » [1] .

وفي الواقع أن هذا التقابل الذي يرسمه جورج سول بين توماس جيفرسون والكساندر هاميلتون لا يمثل تعارضاً شخصياً بين سياستيهما وحدهما ، وانما يمثل التعارض بين المبادىء التي ارتبطت فيما بعد بحزبي الجمهوريين والفيديراليين . فالاتجاهات السياسية التي يمثلها هاميلتون انما تميز أيضاً الاتجاهات الفيديرالية في في ادارة واشنطون وفي ادارة جون آدامز ، وقد ناصبها جيفرسون العداء في كل شكل اتخذته من أشكال السياسة الداخلية والخارجية حتى ولى هو نفسه الحكم في سنة ١٨٠٠ ، بل أخذ ينظم القوى المعارضة لها في الحزب الجمهوري الذي تزعمه وارتقى به الى منصب رئيس الجمهورية . ويهمنا في هذا المقام أن نعرض لثلاث فقط من نقط الصراع بين الفريقين قاد فيها جيفرسون المعركة بمثابرة وقوة ، وهي :

١ — التشريعات المالية التي أصدرها هاميلتون في عهد ولايته وزارة المالية في حكومة واشنطون .

٢ — مشكلة الحياد الايجابي في السياسة الخارجية .

٣ — القوانين المضادة للحرية .

فالمعارضة بين جيفرسون وهاميلتون التي مثلت الاختلاف في المصالح الاقليمية وفي النظر الى نظام الحكم المركزي الفيديرالي والى الحكم في الولايات قد أخذت تتبلور حول السياسة المالية التي انتهجها هاميلتون في عهد ادارة واشنطون . واختلف الاثنان في تفسير الأغراض التي استهدفت تحقيقها تلك السياسة . فهاميلتون أقدم على سن قانون يحمل الحكومة العامة واجب الاضطلاع بالدين العام الذي تجمع أثناء ادارة حرب الاستقلال ، كما أقدم على تشريع قانون بانشاء بنك الولايات المتحدة في سنة ١٧٩١ ، وذلك فوق ما وضع من قوانين الضرائب العامة المختلفة .

---

(١) Quoted in Bower Aly - Hamilton... p.p. 124-126

وقد وافق جيفرسون على وجوب اضطلاع الولايات مشتركة بعضها مع بعض في أداء الدين العام ، ولكن هاله ما نشأ بسبب سندات الدين من تجارة استغلالية وخداع تجاري بين أهل الشمال من أصحاب رؤوس الأموال والصناعة والتجارة وبين أهل الجنوب من جمهرة المزارعين ، مما دعا الى أثراء طبقة على حساب طبقة أخرى . كما أن جيفرسون عارض انشاء بنك عام للولايات المتحدة على نمط بنك انجلترا اذ رأى فيه جنوحاً من الفيديراليين الى الأساليب الانجليزية في الاقتصاد ، ورغبة منهم في تركيز السلطة الاقتصادية مثلما يعملون على تركيز السلطة السياسية مما يحول بالتدريج النظام الفيديرالي الأمريكي الى نظام مركزي بريطاني . وقد دارت مناظرات لا تزال ذات قيمة لعصرنا الحاضر بين الاتجاه الفيديرالي نحو المركزية والاتجاه الجمهوري الذي تزعمه جيفرسون نحو اللامركزية . فهاميلتون يرى وجوب نشاط الهيئة التنفيذية وتدخلها في الشئون العامة وتوجيهها للسياسة الفيديرالية ، متبعاً في ذلك ما سبق أن أعلنه في مقالاته المشتركة مع ماديسون Madison وجاي Jay والتي نشرت في صحافة نيويورك للدعوة الى الموافقة على الدستور وجمعت بعد ذلك في مجلد بعنوان « الفيديرالي » ، اذ قرر « ضرورة قيام الهيئة التنفيذية النشطة »[1] وعدد عناصرها في وجوب توفر « الوحدة » و « الا ستمرار » و «التأييد الملائم » و « السلطات الكفء » للهيئة التنفيذية حتى تستطيع أن تعمل وأن تنفذ دون توزع أو ضعف . غير أن جيفرسون لا يؤمن بتركيز السلطة في الحكومة الفيديرالية ويخشى التركيز في ذاته بما جبل عليه هو والمفكرون الأحرار من سوء ظن نحو السلطةوأصحابها مما خلده اللورد آكتون فيما بعد في قوله « أن السلطة تفسد والسلطة المطلقة تفسد ، افساداً مطلقاً » . وهو فوق ظنه السيء بالسلطة ، فقد ذهب الى أن هاميلتون انما يريد أن يأخذ للهيئة التنفيذية سلطات اقتصادية موسعة حتى يكفل لنفسه الطاعة من أعضاء الهيئة التشريعية والدائرة الانتخابية عن طريق قدرته على قضاء مصالحهم المادية ، وحكمهم لا « بسيف المعز » وانما بذهبه . ومن

(١) Gabriel, Ralph H. — Hamilton, Madison and Jay on the Constitution New York, The Liberal Arts Press, 1954, p. 150

الطريف أن القدر قد سخر بجيفرسون في هذا المجال . فجيفرسون الذي هاجم هاميلتون بشأن مشروعات التمويل التي ابتدعها وتأسيسه بنك الولايات المتحدة المركزي احتفظ بها جميعاً حين ولى الحكم كرئيس للجمهورية في سنة ١٨٠٠ ، وأبعد من ذلك فقد أفاد من سابقة تركيز السلطة الفيديرالية وتقويتها مما وضع أسسه هاميلتون بأن استخدم سلطات رئيس الجمهورية في شراء لويزيانا وعقد الصفقة في ظروف لم تخضع للمناقشات البرلمانية التقليدية بل وأقدم في ذلك على تفسير الدستور الأمريكي تفسيراً أوسع مما تحتمله النصوص حتى يعطى لرئيس الجمهورية حق التصرف في اضافة أقاليم جديدة الى الولايات المتحدة التقليدية دون تعديل في الشكل الدستوري للبلاد . ومن يتتبع الأحكام التي ساقها كل من جيفرسون وهاميلتون على أخلاق زميله ، نجد أن كلاً منهما قد قسا على الآخر في الحكم ، ولكن عرف كل لزميله قدره ومزاياه ، فهاميلتون يذهب في تحليل شخصية جيفرسون الى أنه ليس بالمتزمت الذي يلتزم المبادىء والنظريات دون تدبر النتائج الواقعيـة لذلك ، وانما هو من الذين يلتقون مع خصومهم في منتصف الطريق وممن يرضون بالحلول العملية ويحرصون على كسب الرضى من المواطنين مؤيدهم ومعارضهم على حد سواء . وقد دفع هذا هاميلتون الى أن يفضل انتخاب جيفرسون على آرون بير كرئيس للجمهورية في الوقت الذي تآمر غيره من الفيديراليين على أن يكفلوا النجاح لآرون بير عندما تساوت الأصوات التي نالها كل منهما في انتخابات رئيس الجمهورية ونائبه حسب قواعد الدستور الأولى ، وأفضى به عداؤه لآرون بير الى أن يدفع حياته في مبارزة معه بسبب عقده تلك المفاضلة ومغالاته في الهجوم عليه .

ولكن ان كان الصراع بين جيفرسون وهاميلتون قد اتخذ من السياسة الاقتصادية موضوعاً للتعبير ، الا أنه وضح كذلك في ميدان السياسة الخارجية وضوحاً كبيراً . فالثورة الفرنسية قد هددت قيم المحافظين في العالم بأجمعه وعلى رأسهم المحافظون في انجلترا ، ومن يأتم بهم في العالم الجديد من أمثال هاميلتون وأتباعه من الفيديراليين الذين يؤمنون بالأسلوب البريطاني في الحكم والحياة. وقد قسم هذا الحدث التاريخي عبر البحار في أوروبا سكان الولايات المتحدة الى أنصار الثورة ومعارضيها فكان

جيفرسون على رأس الأنصار وهاميلتون على رأس الخصوم . فلم يسع جيفرسون الا أن يبارك الثورة اول الأمر ويعلن أن أمريكا التي قامت في سيادتها على ثورة يجب أن تعترف لغيرها من البلاد بحق الثورة طالما يختص ذلك بتغيير نظامها الداخلي وحياتها الخاصة . ولم يزعج جيفرسون سماعه بأنباء سفك الدماء، فهو يرى أن شجرة الحرية لا بد وان تروى من وقت لآخر بدماء المواطنين. وكان من بين الأسباب التي جعلته يعطف على الثورة الفرنسية تأييد فرنسا لأمريكا في ثورتها على بريطانيا ، ومن ثم فعلى الأمريكيين الى جانب وقوفهم في صف الأحرار أن يقفوا كذلك في صف الأصدقاء . أما هاميلتون والفيديراليون فلم يكونوا ليتأثروا بمثل هذه الأفكار الجيفرسونية ، بل كانوا من أنصار الانجليز في عواطفهم ومن أعداء فرنسا التي أقدمت على قلب نظمها في الحكم وسفك دماء حكامها . وقد لخص جيفرسون انقسام الأمريكيين الى فريقين كانا أساس الحزبين الفيديرالي والجمهوري، فأولهما تألف « من الأرستقراطيين الطبيعيين ومن التجار الذين يتاجرون برأس مال بريطاني ومن أصحاب الأوراق المالية ، أما الفريق الثاني فقد تألف من التجار الذين يتاجرون برأس مالهم الخاص ومن رجال التجارة الايرلنديين ومن التجار والميكانيكيين والفلاحين وكل نوع آخر من أنواع المواطنين » [1] . ولكن مما يجدر بالذكر أن جيفرسون لم يذهب مع عواطفه الخاصة مذاهب تبعده عن سياسة الحياد الايجابي بين الكتلتين المتحاربتين : الفرنسية والانجليزية . فهو كوزير للخارجية ونائب لرئيس الجمهورية وبعد ذلك كرئيس للجمهورية حرص على أن يجنب بلاده الاشتراك في حرب مع طرف من الطرفين المتحاربين ، اذ رأى أن مستقبل البلد الجديد في المحافظة على السلم والتمسك به ما استطاع الى ذلك سبيلاً . فقاوم أولئك الذين أرادوا دفع أمريكا الى التحالف مع بريطانيا كما قاوم أولئك الذين ناصروا فرنسا وكادوا يدفعون ببلادهم الى الاشتباك في حرب مع بريطانيا نصرة منهم للقضية الفرنسية . وفي الواقع أن مسلك جيفرسون في مجال العلاقات الدولية يصلح درساً قوياً أخاذاً لأولئك الذين يحرصون على السلم واقامة الصلات السياسية

(١) مايو – جيفرسون ... مفصل العاشر .

بين الشعوب على أساس من تبادل المصالح والمنافع ، ويعملون في الوقت نفسه على تجنب الأحلاف المؤدية للحروب والمثيرة للعداوة والبغضاء على مسرح السياسة الدولية . فهو بالرغم من تحيزه العاطفي لفرنسا أول الأمر لم يسعه الا أن يطلب من فرنسا استدعاء سفيرها في أميركا ، مسيو جينيت ، الذي أساء استخدام مركزه في الولايات المتحدة وحاول أن ينشر من الدعاية وأن يعبىء من القوى الأمريكية ما يدفع به الى حرب فعلية مع انجلترا . ولقد كان هذا دليلاً واضحاً على أن جيفرسون كان يصدر في سياسته الخارجية عن مصلحة بلاده وحدها ، لا عن ارادة الأجنبي صديقاً كان أم عدواً . ولم يترك عملاً ممكناً الا وفعله في سبيل المحافظة على السلم . ويبدو ذلك من فرضه الحظر على ابحار السفن التجارية الأمريكية مع ما في هذا من خسائر محققة حتى يتفادى الاستفزازات البريطانية من تسخير للبحارة الأمريكيين ونهب وسلب للسفن الأمريكية في أسفارها بين أوروبا وأمريكا دون مراعاة لقوانين الحرب والحياد . فالولايات المتحدة كانت حينئذ دولة صغيرة بالنسبة للعملاقين في السياسة الدولية : انجلترا ، دولة البحر ، وفرنسا ، دولة البر . ومن ثم كانت مصلحتها تستدعي الحرص على الحياد بين الجانبين ، فكل يوم من أيام السلام يساعد الدولة الناشئة على الاستقرار والازدهار وتثبيت ما نالت من استقلال وسيادة . ولم تكن المصلحة وحدها عند جيفرسون هي المقرر لذلك المسلك السلمي في العلاقات الدولية ، بل أن حبه للسلام كان عاطفة مشبوبة الأوار استولت على قلبه وألهمت بيانه وقراراته طوال الحياة .

ولكن المشكلة السياسية التي شغلت جيفرسون لم تكن قاصرة على العلاقات الخارجية وتوجيهها الوجهة القومية ، فالفيدراليون في تصميمهم على أن يناصروا انجلترا ضد فرنسا لم يكونوا عند هذا الحد ، وانما كانوا يتجهون في سياستهم الداخلية الى أن يعودوا بالجمهورية الأمريكية الى التقاليد الانجليزية في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي بأن يجعلوا من رئيس الجمهورية رئيساً لمدى الحياة ، وكذلك من أعضاء مجلس الشيوخ أعضاء لمدى الحياة ، وأن يقصروا القيادة والزعامة على طبقة خاصة من أصحاب الامتياز دون تقيد بنتائج المبادئ الديموقراطية

التي زاد انتشارها مع اعلان مبادىء سنة ١٧٧٦ . وبلغ منهم التحيز الى بريطانيا مبلغاً جعلهم يعملون على اقحام الولايات المتحدة في الحرب ضد فرنسا ، ويضربون بيد من حديد على المعارضة بما شرعوا من قانون ابعاد الأجانب وقانون قمع الفتن وقوانين فرض الضرائب المباشرة وزيادة عدد الجيش وغير ذلك من تشريعات توحي بأن البلد في حرب أو أنها توشك على دخول الحرب . وهنا في مجال السياسة العملية ظهرت كفاية جيفرسون التنظيمية والفكرية — فقد حارب تلك الاتجاهات الفيديرالية الرجعية بما أخذ ينشره بين المواطنين من حقائق عن الموقف الدولي ، وما أخذ ينظمه من حزب معارض لحزب أبناء « الذوات » والأرستقراط . وكان في دعوته الفكرية قوياً عندما شارك في وضع الفلسفة الثورية ، وأمسك بمشعل الحرية مثلما أمسك به وهو يصدر البيانات ويكتب اعلان الاستقلال ، فكتب سراً قرارات كنتكي [1] معلناً أن قانوني الأجانب والفتن غير دستوريين وأنهما يقومان على اغتصاب حقوق الولايات وحقوق الأفراد على السواء . وتابع المعركة بأسلحة من الفلسفة التي سخر منها الخصوم ولكنه أدرك أهميتها في الحرب المذهبية ، ومن التنظيم العملي الذي قدر ضرورته للتوحيد بين الجماهير والزعماء في معركة الديموقراطية . وقد ساعده في هذا التوفيق الذي أحرزه باعتلائه منصب رئاسة الجمهورية في سنة ١٨٠٠ ما أوتيه من فهم عميق لحاجات العصر وروحه ، فاتجه بدعوته الى الفلاحين وأصحاب الأرض والعمال ممن كانت تتألف منهم غالبية الأمريكيين في أيامه ، وممن كانت الحرية الفردية عندهم عقيدة ثابتة تجاوبت مع شعورهم بالاستقلال وهم يغزون الطبيعة ويتقدمون الى الغرب الواسع المليء بالأمل والثقة بالمستقبل واستطاع بذلك أن يعطي القوى المعارضة للحزب الفيديرالي نظاماً سياسياً ديموقراطياً في الحزب الجمهوري وثقافة أمريكية خاصة بهم وايماناً بأنفسهم وبرسالتهم في العالم الجديد ، وأن يعطيهم فوق ذلك زعيماً في نفسه يجمع الفلسفة والتجريب ، والتأمل والتطبيق، ويختلف عن نمط الزعامة

---

(١) مايو — جيفرسون ... الفصل الحادي عشر .

الأوروبية التقليدية في أنه أمريكي [1] يفكر برأسه ويعمل بيده .

ولكن جيفرسون السياسي انما بلغ ما بلغ بين مواطنيه وفي تاريخ بلده والعالم بأجمعه ، بما كانت تقوم عليه صفاته السياسية من تعدد في المواهب كفل له الاجماع على الاعجاب به في عصره وما تلاه من عصور كلما أحست النفس البشرية بالحاجة الى مثل ورواد في رحلة الإنسان الخالدة . فالمركيز ده شاستلى الذي زاره في بيته « مونتيسلو » في ربيع ١٧٨٢ ، يصفه بقوله :

« دعني أصف لك رجلاً ، لم يبلغ الأربعين بعد ، فهو طويل وذو وجه لطيف سار ، ولكن عقله وفهمه يفوقان كل هبة خارجية . انه أمريكي يجمع بين قدرات متعددة دون ان تتاح له فرصة مغادرة بلاده ، اذ أنه في الوقت نفسه موسيقى ، وماهر في الرسم ، وعالم بالهندسة ، وفلكي وفيلسوف طبيعي ، ومشرع وسياسي ..... وله زوجة عذبة محبوبة ، وأطفال ساحرون يتولى تعليمهم بنفسه .

ولقد وجدت مظهره أول الأمر جاداً ، بل كان حتى بارداً ، ولكن لم أقض معه ساعتين حتى كنا على ود كأننا أمضينا حياتنا سوياً ... واستمتعت بصحبته بالمشي ، والكتب ، وفوق كل شيء ، بحديث دائم متنوع وممتع » [2] .

---

(١) Laski - Harold J. — The American Democracy. London, Allen and Unwin Ltd., 1949, p. 12

(٢) Padover, Saul K. - Jefferson New York, The American Library of World Literature, 1952 p. 56.

الفصل السابع

النظام الرأسمالي

انه يهمنا في معرض النظريات والنظم السياسية أن نتفهم طبيعة النظام الرأسمالي وما وجه اليه من نقد ، لأن الأساس الاقتصادي للنظم قد اتخذ منه موقف تأييد أو معارضة أو تعديل وتوجيه .

(أ) العامل والمصنع :

ان بياتريس وب Beatrice Webb تعرف النظام الرأسمالي بقولها أنه المرحلة الخاصة في تطور الصناعة التي يجد فيها جمهرة العمال أنفسهم مسوقين لأن يعملوا لقاء أجور لدى ملاك أدوات الانتاج سواء كانت أرضاً أم رأس مال .

وان هذا النوع من التنظيم الصناعي قد ظهر بالتدريج الى الوجود في أوروبا والولايات المتحدة أثناء القرون القليلة الأخيرة ، منذ أول الاقطاع في نهاية العصور الوسطى ولقد انتشر بدرجة أكبر أو أقل في العالم جميعه . ويقوم هذا النظام أساساً على تحقيق الربح لأصحاب رؤوس الأموال ثابتة كانت أو متغيرة .

وان الخاصية المميزة للنظام الرأسمالي التي بدأت تسيطر على الصناعة البريطانية في القرن الثامن عشر كانت تتمثل في حقيقة أن المزارعين الفلاحين ورجال الصناعة المنزليين وكبار الصناع الفنيين والأنواع الأخرى من المنتجين الفرديين الذين كانوا هم

أنفسهم يملكون أدوات الانتاج ويبيعون انتاجهم لنفعهم الخاص ، قد تحولوا تدريجياً الى مكانة مجرد كاسبي الأجر ممن يعملون تحت أوامر الرأسماليين الصناعيين الجدد ممن يملكون الآلات ويستعملون قوى الحركة . وأصبح هؤلاء العمال يسمون لا رجالاً ونساء وانما مجرد « أيدي » وكان في استطاعة أصحاب العمل الجدد أن يستغنوا بسهولة عن الملكية القانونية لموظفيهم لأنهم كانوا يقبضون في أيديهم على كرباج الموت جوعاً . فلم يكن هنالك سوى طرق قليلة بديلة لاكتساب العيش . واذا عجز العمال عن أن يطيعوا أوامر صاحب المصنع فانهم كانوا يطردون الى شيء أقرب ما يكون الى الموت جوعاً . ومن ثم فان النظام الرأسمالي كما كان قائماً في بريطانيا أثناء القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر سواء في المناجم أو في المصانع ، وعلى الحقول أو على المحيط ، كان يتضمن السيطرة على حياة العامل لا أثناء ساعات العمل فقط ، وانما أيضاً في البيت ، والى حد كبير أيضا في الطريقة التي كان ينفق بها مكاسبه ووقت فراغه .

ولقد أدرك روبرت أوين Robert Owen — وهو رجل من أصحاب الاعمال الصالحين — ضخامة السلطة التي يمارسها صاحب العمل على العامل لا في المصنع وحسب وانما في أسلوب حياته الخاصة ، فحاول أن يكون المصلح الهادي للعالم الرأسمالي الجديد . فحاول أن ينشيء القرية الاشتراكية حول مصنعه للنسيج في نيو لانارك New Lanark باسكتلندا ، وأن يهتم بحياة العامل وأسرته داخل المصنع وخارجه . وقد وضع في سبيل ذلك عدة مبادىء اصلاحية منها :

١ — أن العامل الذي يعمل ساعات أقل ويتسلم أجراً أكبر يفوق العامل المرهق بساعات العمل الزائدة وبتخفيض الاجر . ولهذا كان مصنعه معرضاً من المعارض التي يسعى لزيارتها قادة السياسة والاجتماع ، ونموذجاً للكفاءة والانتاج في وقت كان العمل في الصناعة الناشئة مصدراً من البؤس والظلام .

٢ — وأن مسئولية الفرد ليست شخصية فقط وانما هي وليدة البيئة إلى حد كبير . ومن ثم فقد أقام الشخصية على اسس مادية ودعا إلى اصلاح التعليم وقيام المجتمع ببناء

المدرسة التي تستقبل الاطفال وتعطيهم من التربية والتعليم مـــا يبنى أشخاصهم ويؤهلهم للعمل والحياة في جميع أطوار أعمارهم .

٣ — وان تهيأ للعامل فرص الحياة المستنيرة المتحضرة وذلك بجعل القرية التي تحيط بالمصنع ممتعة بما يتوافر فيها من حدائق ومسارح ووسائل التسلية .

٤ — وأن يحل مبدأ التعاون محل مبدأ المنافسة .

فلقد أخذ أوين يبحث عن أساس جديد للمجتمع بدلا من النظام القائم على المنافسة ، وذلك باقامة مجموعة من النظم الاجتماعية التي على أساسها يعتاد الناس العيش في انسجام الواحد مع الآخر ، ويتعلمون منذ الطفولة نظرية التعاون الاخلاقية . وهذا هو مغزى قرى التعاون التي اقترح أن يقيمها في كل مكان على نمط نموذج تجربته في نيولا نارك . وذلك لانه كان يعتقد انه اذا ما أصبحت وحدة المجتمع الاساسية جماعة صغيرة متعاونة تعمل لا من أجل الربح الفردي وانما من اجل الخدمة العامة المشتركة ، فان هذا سوف يحدث تغييراً جوهرياً في خلق الناس وشخصياتهم ويمحو كل خطر المنافسات الطبقية داخل المجتمعات أو الحرب ، والتنافس بين مجتمع وآخر . فلقد كان أوين يؤمن بأن « شخصية الانسان تصنع له ، وليس به » ولم يمل أوين مطلقاً من اعلان هذا المبدأ ، وكان يقوم نظامه كله في نيولانارك على أساس هذا الاعتقاد ، وأن النظام الصناعي الجديد لم يزعجه بما أحدث من آثار وحشية وقاسية ، ولكن بما أحدث من انحرافات في أشخاص من خضع لحكمه . وكان دائماً يتساءل عن الفرصة المقدمة لطفل في سني عمره الاولى ليصبح مواطناً صالحاً وهو مضطر لان يعمل من غير شفقة في ظل النظام العنيف لجمع الارباح للآخرين . كما كان يتساءل عن أي الفضائل المدنية يستطيع حكم التنافس غير المقيد أن يحققها عند كلا صاحب العمل والعامل . ولهذا كان يرى أنه يجب الا يعمل الطفل مطلقاً حتى يتزود عن طريق التعليم بالمبادىء الاجتماعية الصحيحة . واذا ما بدأ التعليم مع الطفل ، فانه يجب الا يقف مع الطفل ، بل يجب أن يستمر طوال الحياة . وفوق كل شيء

فان مهنة الانسان لها تأثير قوي على خلقه وشخصيته حتى اذا ما كان المصنع منظماً على أساس يخاطب الدوافع الشريرة في الانسان ، فان المجتمع كله سوف يصاب بسمومها .

وان تطبيق هذه المبادىء داخل المصنع وخارجه كان رائعاً . ففي نيولانارك كان أوين يدفع أجوراً أحسن وبعمل ساعات أقل ويهيء ظروفاً أحسن جداً مما كان يهيؤه منافسوه . فلقد رفض أن يعين الاطفال الذين يقلون عن سن العشر سنوات عندما كان الآخرون يكلفونهم الساعات الطوال بالعمل الشاق . ومع ذلك فلم يجد صعوبة في ان يجعل المصنع ينجح ويربح رغم المبالغ الكبيرة التي كان ينفقها باستمرار على كل أنواع التحسينات والمرافق . وبالاجمال فانه أعطى مثلا مقنعاً لما أسمته الاجيال التي أعقبت عصره « اقتصاديات الاجور العالية » ، في وقت كان يعتبر فيه تخفيض الاجر والعمل الزائد شروطاً لا يستغنى عنها للنجاح التجاري.

وبالرغم من أنه كان يوجد رجال مصلحون من رجال الصناعة في عهد الرأسمالية الصناعية الاول كما شدهدنا في حالة روبرت أوين ، الا أن هؤلاء كانوا قلة نادرة . فالمصنع كما يبين هـ.ل. بيلز H. L. Beales في مؤلفه عن الثورة الصناعية كان مسرحاً معبراً عن نشاط الحضارة الجديدة ونوع ذلك النشاط الذي يقوم على المنافسة غير المقيدة أو المحدودة . ولم تكن المنافسة سمة مبتكرة في عصر الرأسمالية الصناعية فلقد ظهرت بجلاء في انتصار ثورة « البيوريتان » بانجلترا أثناء القرن السابع عشر ، ولكنها بلغت النضج في مرحلة الحضارة الصناعية التي بنيت بأيدي رجال كانوا يؤمنون ايماناً مطلقاً بمبدأ التنافس في الحياة . وقد عرف المصنع بشهرة كريهة إلى حد ما بسبب ايمان بناته بحقهم أن يفعلوا ما يشاءون بما يملكون بما في ذلك عمالهم الذين يشغلونهم . ولم يكونوا ليقفوا عند حد سوى خشيتهم من أن يكتشفوا وهم ينتهكون حرمة القانون . فارتبطت المصانع بساعات العمل الطوال التي يعمل اثناءها الرجال والنساء والاطفال دون انقطاع في ظل نظام داخلي قاس ، ورفض دكتاتوري لحق العمال في التجمع من أجل الدفاع عن انفسهم . واتهمت المصانع كذلك بتخفيض الاجور ومستويات الحياة في ذلك الوقت . وفي الواقع

وفائدة وأكثر التجارة ازدهاراً في المدن وغيرها هي تلك التي لا تخضع لقيود محلية تعمل على عجزها « مثل قانون اليزابيث. وقد أدى هذا الاتجاه نحو حرية التعاقد إلى اعفاء تجارة بعد أخرى من تطبيق ذلك القانون . ويوضح بلاكستون Blackstone أن روح القرارات القانونية في القرن الثامن عشر معادية للتقييد وهي مزاج أظهره المشرعون بطريقة متزايدة منذ عصر كوك Coke . ولم يقف الاتجاه إلى تطبيق حرية التعاقد على الأعمال الداخلية فحسب ، وانما امتد ليشمل التعامل في المسائل المالية مع المستعمرات البريطانية ولقد عبر عن ذلك كتاب العصر ومفكروه من أمثال تاكر وبيرك Burke وآدم سمث Adam Smith . فلقد قال بيرك لاعضاء دائرته الانتخابية في بريستول . « ان الامبراطورية العظيمة في هذا الوقت لا يمكن أن تقوم على نظام ضيق ومفيد لكل من التجارة أو الحكومة ، وهكذا نرى أن مبدأ حرية التعاقد الذي أخذ يسود في مجال الصناعة والتجارة البريطانية في الداخل وجد من يدعو إلى تطبيقه في علاقة الأم بأمبراطوريتها ، ودعا لذلك بيرك بالعدول عما تفرضه بريطانيا من قيود على التجارة والمالية الأمريكية في عهده والغاء ضريبة الشاي وقوانين الملاحة التي تلزم الامريكيين بنقل بضائعهم على سفن انجليزية وقوانين التمغة وغير ذلك .

وفي هذا الجو الذي سادت فيه روح التحررية واتجاهها سواء في المجال الفكري كما عبر عنه بلاكستون أو في المجال السياسي كما عبر عنه بيرك ظهر كتاب آدم سمث العظيم عن « ثروة الامم » ويقول لاسكي أن هذا الكتاب ما هو الا جزء من نظام فلسفي غير كامل عن المجتمع . فلقد حاول آدم سمث أن يدخل بين العلوم علما يربط مبادىء الطبيعة ويجعل مسرح الطبيعة أكثر اتساقا ومن ثم اكثر جلالا وروعة . فهو يريد أن يدخل النظام في الفوضى ويجعل مبادىء الحصول على الثروة واضحة للرجل المتعلم . ويتساءل هارولد لاسكي عن خصائص هذا الكتاب ، ويجيب على ذلك بقوله أنه زمني في لحنه وعقلي في منهجه ، وفردي في وجهة نظره . وهو يبدأ من الافتراض ان كل انسان هو خير من يصلح لأن يكون قاضياً في أعماله الخاصة . وقـد كتب في كتابه « العواطف الأخلاقية »

Moral sentiments « أن كل انسان بالطبيعة أولاً وأساساً مزكي لرعاية نفسه » وأن ذلك واجبه الحقيقي ، وأنه لمن حسن حظه أنه وهو يرعى حاجاته الخاصة انما « يقاد بيد خفية "Invisible Hand" لتنمية هدف لم يكن جزءا من قصده » فآدم سمث يرى أن الاعمال التلقائية العديدة التي يقوم بها الافراد لصالحهم الخاص تفضي بفعل كيمياء غامضة إلى الصالح العام . وأن الناس يقدمون للمجتمع عن طريق « النظام البسيط للحرية الطبيعية » خيراً أكثر مما يدبرونه عن وعي لصالحه . فهنالك تحت بناء العالم يلبث التعاطف الذي يجبر على أن يتضمن صالح الآخرين صالح الفرد ذاته . ومنه يولد العدل وهو « العمود الأساسي » للدولة وهو مغروس في طبيعة الناس مما يعطي الانسان وعيا بما هو صالح وما هو غير صالح وخوفاً من العقاب حيث يقترف الخطأ . فهو ملزم بالقواعد الأخلاقية ، ويستطيع في النهاية أن يبلغ غايته بالخضوع لها . وهذا يساعده على أن يكون متفائلا في وجهة نظره . ولا يوجد فرق كبير من هذه الناحية بين الاغنياء والفقراء فان ترك الانسان وحده ، فانه سوف يحقق خلاصه بنفسه بما أوتي من توازن بين دوافع سلوكه الست وهي حب النفس والعطف والرغبة في الحرية والاحساس باللياقة ، وعادة العمل والميل إلى المقايضة ومبادلة شيء بآخر . وان كل ما يزعج نظام الطبيعة يفضي إلى الشر وليس إلى الخير .

ويذهب لاسكي إلى أن كره سميث لعمل الدولة يصدر عن هذه الفلسفة الطبيعة فالسلطة العليا القاهرة تكون أساساً ذات نفع لحمايتنا ضد الظلم والعنف ، خاصة العنف الموجه للملكية . وقد تعمل للتعليم أو للأشغال العامة التي لا يستطيع الفرد أن يجد فيها ربحاً . ولكن فيما عدا هذا الحد الضيق ، فان آدم سمث حريص على أن يحي النشاط التلقائي للفرد . ويؤكد ان العمل الأساسي لرجل السياسة أو السياسي ينتهي عندما يعطينا السلام الخارجي والنظام الداخلي . ونستطيع فيما عدا ذلك أن نكتفي بالقواعد الطبيعية للعدل وان نستقل عن جميع النظم الوضعية وتدخل رجل السياسة . ويبدو أن آدم سمث يعتقد أنه لا حاجة هنالك لأي عمل سياسي آخر بعد توافر الأمن . وليسمح لكل انسان أن يكون حراً في ان يسعى

لتحقيق مصلحته الخاصة حسبما يهوى ، وسوف يتحقق أقصى خير اجتماعي باهتمامه بشئونه الخاصة .

وكانت النتيجة الفعلية لهذه الفلسفة الطبيعية التي تبناها آدم سمث أنه فيما عدا موقفه من قوانين الملاحة وبعض القوانين الاخرى قد كان الناقد الثابت لأغلب التنظيمات الصناعية الشائعة في عهده فقد كان معارضاً لرسوم الحماية الجمركية ، والتجمعات النقابية سواء لرأس المال أو العمل ، والمنح والتشريعات العمالية والاحتكارات . وهو يرى أن الصناعة هي مجموعة من الأعمال المترابطة التي يقوم بها أفراد يحسنون صنعاً طالما تحفظ الوعود ويمنع العنف . وكلما اكتملت المنافسة بينها ، كلما عظم النفع العام . فحيثما يسود نظام الحرية ، يتوافر لكل أنسان أقصى اغراء على العمل ، وذلك لأنه يكون متأكداً في هذه الحالة من جني أقصى جزاء منه . وهو لا يمنح كثيراً من الاهتمام بالفروق بين الناس في المواهب الطبيعية . فالعناية الالهية الفياضة قد خلقت نظاماً للطبيعة يجبر فيه صاحب الملكية الفردي وهو يتتبع أهدافه الخاصة على أن يعمل للصالح العام . وذلك لأن عليه أن ينتج لكي يتبادل ، وعليه أن يشبع حاجات الآخرين لكي يعيش فهنالك تبادل للمنفعة الذاتية في علاقات الناس ولا يستطيع التدخل أن يفعل شيئا سوى تدميره . وهكذا نرى أن آدم سمث بمهاجمته الفساد الحكومي وعدم الكفاءة بين السياسيين في عصره ، وبمهاجمته القيود التي كانت معطلة للنشاط الفردي قد انزلق إلى مهاجمته كل تدخل سياسي ولو كان صالحا ولصالح المجتمع وأضفى على سياسة التحررية الاقتصادية التأييد من سلطة الطبيعية والعقل ، والتقى في ذلك من طريق مختلف مع سياسة الطبيعيين في فرنسا في أكثر من وجه .

ولو كان قد قدر لآدم سمث أن يعيش حتى منتصف القرن التاسع عشر ليرى ثروة انجلترا التي فاقت في ذلك الوقت ثروة أية دولة من دول العالم لهنأ نفسه على النتائج المادية الباهرة للرأسمالية الانجليزية الباحثة عن الربح ، ولساق

ذلك دليلا على صدق نظريته في التحررية الاقتصادية القائمة على نظريته الأخلاقية وفي الواقع أن النظام الرأسمالي قد استطاع أن يبني لانجلترا أعمالا عظيمة في ميدان اختراع الآلات من كل نوع وفي منشآت الطرق والقنوات والسكك الحديدية والسفن وفي عالم الصناعة والتجارة .

ولكن الرأسمالية وإن كانت كنظام جامع للربح وبان للتقدم المادي قد أثمرت ثمرات باهرة ، إلا أنها كنظام اجتماعي قد تركت آثارا مظلمة ، وأظهرت استعداداً واضحا للانحراف أو المرض . وكان لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تلك النزعات الشريرة أو مقاومتها . فلقد أدرك المراقبون لعمل الرأسمالية بالتدريج في القرن التاسع عشر أن هنالك وجها آخر للصورة . فوسط الثروة والرخاء المادي نشأ أيضا البؤس البشري ، وذلك لأن العديدين من الرأسماليين في سعيهم وراء الربح بزيادة الانتاج وتقليل التكاليف لم يتورعوا عن ارتكاب أي شيء في حدود القانون . ففي أحوال كثيرة كان يطلب من عمال المصانع أن يعملوا ساعات طوال لا تحتمل من غير توقف أو أجازات وتعرضوا في المصنع وفي المنجم وفي المساكن المزدحمة التي كانوا يعيشون فيها لظروف غير صحية ولمخاطرة الحوادث التي لا يمكن تجنبها مما كان يشتمل على الموت المفاجىء أو التشويه مدى الحياة فتبعية النساء والأطفال للآلات قد أثبتت أنها مقوضة للصحة وحطمت الأسرة ونشرت التوحش بين سكان المدن . ولم تفعل الصناعة الحديثة في المساكن القذرة بالمدن الصناعية شيئا سوى تدمير روح الشعب على حد تعبير بياتريس وب . وذلك لأن آثار القبح والقذارة وفوضى الشوارع الحقيرة التي يعيش فيها العمال من جيل الى جيل في المدن الكبرى بأوروبا وامريكا وكذلك التعرض لفترات طويلة من البطالة مع عدم كفاية الطعام وانعدام وسائل الترفيه الصحي ، قد أفضت الى تسمم الرجل العادي عقلياً وبدنياً في الوقت نفسه .

ولقد كانت الرأسمالية موضع دراسات وتعليقات من المفكرين والكتاب

والسياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين منذ انتشارها وظهور فعلها في تحول العلاقات بالمجتمع . ونحن نشير هنا في ايجاز لبعض مظاهر تلك الأمراض التي تتعرض لها الرأسمالية في عملها وتطورها على المسرح القومي والدولي .

(أ) **جمود الحس عند الرأسمالية :** فلقد عاش الرأسمالي في بيئة مختلفة عن البيئة التي يعيش فيها العامل . فعلى حين كان يعيش الأول في ضواحي المدن التي ينتقل اليها في عربات خيله المطهمة ، وكان ينعم بالوفرة وسبل الراحة والسلطة والحرية ، كان الثاني يعيش في ظروف سيئة داخل المصنع وخارجه . ولم يكن ليشغل الرأسمالي باله بشيء سوى مشكلاته الفنية الخاصة بمهنته الجديدة القائمة على جمع الربح ، وبعد بذلك تفكيره عن كل ما يتصل بحياة العمال . وهكذا انفصل الرأسمالي عملاً وفكراً وشعوراً عن العامل وزاد الانفصال بينهما مع تخلي الرأسمالي عن ادارة أعماله واكتفائه برياسة شركة مساهمة أو حمله لأسهم في مشروعات قد لا يعرف حتى مكانها . ولم يكن العامل بالنسبة لأولئك الذين يشتغلون بالصناعة الكبيرة سوى قوة طبيعية مثل الكهرباء أو الماء يستخدم ويشتغل حتى ينجز «الشغل» ويجمع الربح الخاص . واذا لم تكن هنالك حاجة لعمل العامل ، فانه يترك مثلما يترك الماء التالف ليتسرب في الأرض . وقد كان يعتبر فقر الفقير النتيجة الحتمية للقانون الطبيعي ان لم يكن ذلك من عمل العناية الالهية . فالثروة تقوم على أكتاف الفقراء العاملين ، ولا بد اذن من وجود الفقر لبناء الحضارة . وقد تأيدت هذه النظرة بما كان للتنافس من أثر في سلوك الرأسمالي الذي كان لا يهمه أن يجوع العامل أو يعرى أو يرهق ارهاقاً يودي بصحته أو يشتغل في جو ملبد بالمواد السامة ومعرض للاصابات المفاجئة . كما وجدت تأييداً من التحليل الذي قدمه رجال المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية من أمثال مالتص وريكاردو وغيرهما والذي انتهى آخر الأمر بقانون الأجور الحديدي .

٣ — ولقد عانت الرأسمالية كذلك من عدم التخطيط . فكل منتج للقمح أو المطاط ، وكل صانع للملابس أو الكتب وكل صاحب منجم للمعادن أو الفحم يصر على توسيع انتاجه أو تحديده حسب حكمه الفردي على كيفية الحصول

على أكبر ربح دون أي تقدير عام لما يحتاجه العالم في الواقع . وان هذه الظاهـــرة المتغيرة للرأسمالية القائمة على التنافس والتي تتمثل في عدم التخطيط خلق شر الشرور وهو البطالة في بلد أو آخر وخاصة في العالم الصناعي كله . وينتهي عدم التخطيط عادة الى انتاج التغيرات الدورية بين الرخاء والكساد والبطالة الجماهيرية وتحول جمع الربح الى أنشطة مضادة للمجتمع مثل الغش في الصناعة والتزييف في الشركات والمضاربات في البورصة والسرقات . وحينما يخطىء صاحب الصناعة فهو ليس وحده الذي يخسر وانما يخسر كذلك العاملون بالأجر الذين يجدون أنفسهم عاطلين . وعندما تقترف مجموعة من الرأسماليين خطأ معيناً ، فليس المجتمع والأجراء وحدهم الذين يعانون من هذا الخطأ ، وانما يشاركهم في ذلك الرأسماليون الآخرون الذين لا يستطيع العمال العاطلون أن يشتروا السلع التي ينتجونها والتي أنتجوها خاصـــة لاستهلاكهم . ولقد ظهر هذا واضحاً في فترة الكساد العالمي من ١٩٢٩ — ١٩٣١ والذي امتدت آثاره خلال الثلاثينيات من هذا القرن فشملت العالم بأجمعه .

٣ — دكتاتورية الرأسمالية :

وان الرأسمالية لتخلق نظاماً من الدكتاتورية لا يقل في سلطانه على النفوس من السلطان الذي يباشره نظام دكتاتورية البروليتاريا في الجانب الآخر .
وتظهر فيه المعالم الآتية :

١ — يملك رؤساء المؤسسات الاقتصادية الكبرى والبنوك القوة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي . وان هؤلاء الناس يحتلون أماكنهم دون أن ينتخبهم أحد . وانما يصلون الى ذلك بنفوذ مالهم . وهم ليسوا مسئولين أمام أحد كذلك ومع ذلك فان تأثير أعمالهم قد يؤدي الى نشر البطالة في مدينة كاملة مثلما حدث في مدينة جارو بانجلترا .

٢ — وان هدف رجال الصناعة لا يقوم على رفاهية المجتمع ، وانما على الربح الشخصي لمصانعهم ،واذا ما حدث اصطدام بين مصالح الاثنين فمصلحة المصنع سوف يكون لها الأولوية .

٣ ـ وان جمهرة العمال لا تملك المعرفة ولا المسئولية عن العمل الذي تقوم به. وحتى نقاباتهم العمالية ما هي الاهيئات دفاعية أساساً ويقصد بها منع الأشكال الصارخة من الاستغلال ، كما أنها ليست مبنية لتتعاون تعاوناً ايجابياً بناء في سبيل المشروعات الاقتصادية العامة .

٤ ـ وان الصناعة لا تعرف حدوداً ، كما تعترف بأنواع قليلة من الولاء ، وأنه لمن الممكن أن رجال الأعمال المنظمين في منظمات اقتصادية عالمية أن يقدموا العون والمساعدة لأعداء بلادهم .

٥ ـ كما أن عدم المساواة في المكافآت والمسئوليات والفرص يقبل في المجتمع الرأسمالي كحقيقة أساسية . فالطبقات الممتازه توجد جنباً الى جنب مع الطبقات المحرومة . فالمنازل والتعليم والخدمات الطبية تقوم كلها على أساس من انقسام الشعب الى عالمين : الأغنياء والفقراء .

٤ ـ الرأسمالية والمجتمع :

ان للرأسمالية تأثيراً مزعجاً لوحدة المجتمع وتماسكه . فهي الى جانب مـــا تستتبعه من عدم استقرار نتيجة لما يترتب على عملها من دورات الكساد التجاري التي يصاحبها في الوقت نفسه عهود أزمات سياسية تحمل في طياتها بذور الحرب ، فانها تترك الآثار الآتية :

١ ـ ان النظام الرأسمالي لا يجمع المجتمع كله في مشاركة عامة للعمل والجهد ولهذا لا بد من ايجاد اسلوب من الأساليب يعمل على اندماج العمال في الديموقراطية الصناعية الحقة سواء كان ذلك عن طريق الملكية العامة أو الاشتراك في الربح أو المشاورة المشتركة في مجالس الادارة .

٢ ـ ان النظام الرأسمالي يسمح بوجود عدم تناسب كبير في الدخل والثروة بين الطبقات المختلفة مما يكون ضاراً اجتماعياً . فهو على وجه الخصوص لا يكفل لكل رجل وامرأة « الحد الأدنى الاجتماعي » من الطعام والمأوى اللذين يعتبران

من حقوق المواطنة الأساسية. وقد كانت فكرة توافر «الحد الأدنى الاجتماعي» من المبادىء الرئيسية التي يتضمنها اصلاح الضمان الاجتماعي كما وضحه اللورد بيفريدج.

٣ — ان النظام الرأسمالي لم يعمل الا القليل لتغيير النظام الاجتماعي الذي يقوم فيه افتقاد اسباب العيش حاجزاً يحول دون تحقيق الفرص التعليمية والمهنية . ومن هذا يتبين عدم استقرار المجتمع الرأسمالي الذي يستلزم أساسه الاقتصادي اصلاحاً جوهرياً ثورياً .

٥ — النقد الماركسي للنظام الرأسمالي :

١ — ان ماركس يؤمن — ولا يزال يؤمن معه الشيوعيون — بأنه في الاقتصاد الرأسمالي سوف يتعرض العمال لاستغلال أكثر فأكثر ، وسوف يصبحون أفقر فأفقر ، على حين أن الملكية سوف تخضع أكثر فأكثر لسيطرة فئة قليلة من الاحتكاريين . وفي الواقع أنه في مجتمعات الديموقراطية السياسية مثل بريطانيا والبلاد الاسكندناوية والولايات المتحدة ، لم تتحقق هذه النبوءة بطريقة حرفية ، وظهر بين الاقتصاديين من يؤيدها ومن ينفيها فلقد ارتفعت مستويات المعشية وأصبحت اتحادات العمال أكثر نفوذاً من الناحية السياسية والاقتصادية . ولو أنه قد زاد الاتجاه الاحتكاري الرأسمالي زيادة هامة في الميدان الاقتصادي ، الا أنه في الوقت نفسه قد زاد النزاع نحو تحويل المراكز الرئيسية للقوة الصناعية الى الدولة كما حدث مثلاً في برنامج حزب العمال البريطاني الاشتراكي في سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦ من تأميم المناجم والمواصلات والمرافق العامة وفي الولايات المتحدة من ملكية الدولة لمنشآت مثل مشروع وادي تنيسي وسد كولي الكبير والقوة الذرية .

٢ — ولقد اعتقد ماركس ولا يزال يعتقد الشيوعيون أن الرأسمالية غير قادرة على التطور وانه لا بد من أن تؤدي الى الأزمات الحادة التي تقوض النظام الديموقراطي مثلما حدث في المانيا وايطاليا .

٣ — واعتقد ماركس ولا يزال الشيوعيون يدعون معه الى أنه في مرحلة معينة من التطور الرأسمالي ، لا بد من أن الدول الرأسمالية سوف تبحث في الخارج عن أسواق ، وسيتبع ذلك صراع قائم على التنافس مما يؤدي الى حرب امبريالية .

الفصل الثامن

الدولة والمذهب الفردي



ان المذهب الفردي يعرف في مجال السياسة والاقتصاد باسم بديل عنه وهو « حرية الفرد في العمل » التي تدل عليها العبارة الفرنسية ، « دعه يعمل ودعه يمر Laissez faire. Laissez passer .فهذه العبارة تعني أن يترك الفرد وحده يفعل ما يحب لانه هو خير حارس لمصالحه الخاصة وهي توحي بأنه ينبغي الا تتدخل الدولة في أفعال الفرد ، حتى يكفل للفرد خير مجال لحرية تصرفه وتنمية قدراته ومصالحه . فوظائف الدولة تنظيمية بطريقة سلبية . اذ أنها توجد لتحمي وتكبح ، لا لتربي وتنمي .

تطور النظرية :

ان النظرية المركانتيلية (التجارية) Mercantilism السائدة التي دعت الى تنظيم الحكومة الفعال وحمايتها للصناعة والتجارة قد تلقت قرب نهاية القرن الثامن عشر ضربة قاصمة من الفيزيوقراطيين « الطبيعيين » . فالفيزيوقراطيون وهم المدرسة الفرنسية في الاقتصاد تحت رئاسة كسناي Quesnay ذهبت الى ان انتاج الثروة القومية ، مثل المشروع الفردي ، ينبغي أن يسير في طريقه الخاص غير معوق أو معطل بالتدخل التشريعي . فلقد كانوا يعدون الملكية الخاصة وحرية التعاقد أشد ظواهر

المجتمع المنظم وضوحاً وجوهرية . وكانت سياستهم تقوم على « دع الفرد وحده » وعلى الحرية الطبيعية الملخصة في العبارة المشهورة « دعه يفعل ودعه يمر » ومن ثم فان النظرية الفيزيوقراطية اعتبرت أي سياسة حكومية حسنة الى الدرجة التي تحترم عندها الملكية الخاصة ، وتسمح بالمنافسة الحرة في كل مكان وتعترف بالمساواة المطلقة لجميع المواطنين أمام القانون .

ولقد حصلت النظرية الجديدة على مكان ثابت في فرنسا ومن ذلك البلد انتشرت في جميع أوروبا . ولكن مذهب « حرية العمل » أصبح مبدأ ذا سلطان أكبر ومقبولا نتيجة لتعاليم آدم سميث وغيره من الاقتصاديين الانجليز الكلاسيكيين . فمن مزايا آدم سمث أنه كان قادراً على أخذ المواد الخام التي قدمها الآخرون والاضافة اليها من عبقريته الخاصة وصياغتها في شكل يكفل لها الشهرة العظيمة والقراءة الواسعة دون ان تفقد شيئاً من قيمتها العلمية كما فعل في كتابه « البحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها » المنشور في سنة ١٧٧٦ ، فلقد دعا آدم سمث وأتباعه الى المبادىء الاقتصادية الطبيعية والى ان الملكية الخاصة الثابتة والمنافسة الحرة هي الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي المساير للعقل . وأن هذه النظرية كانت على وفاق مع الأخلاقات اليوتيليتاريانية أو مذهب المنفعة السائد عندئذ ، وحاول أصحابها أن يبينوا كيف تعمل المبادىء الاقتصادية والاخلاقية الطبيعية عادة في نظام رأسمالي . ولكن المذهب الفردي كنظرية اجتماعية وسياسية هو نتاج القرن التاسع عشر وان أكمل تعبير عنه يوجد في كتابات جرمي بنتام وجون ستيوارت مل وهربرت سبنسر .

بيان النظرية الفردية :

وان المؤيدين للنظرية الفردية يعدون الدولة شراً ضرورياً . واذ أنها شر ضروري فمن المرغوب فيه ألا يسمح لها الا بأقل ما يمكن من التدخل ، وعلى هذا النحو يقيد مجال نشاطها الى أضيق حد ممكن . فهم يقولون أنه يجب أن يسمح للفرد بأقصى حرية ليقرر شئونه الخاصة لأن كل قيد شر وكل بسط في سلطة الدولة مضاد

للحرية الفردية . ويجب على الدولة أن تتدخل فقط عندما يعتدي الفرد على مصالح الأفراد الآخرين أو يهدد بالخطر السلام العام . ويقول جون ستيوارت مل في ذلك « ان الحرية الوحيدة التي تستحق الاسم هي حرية السعي لتحقيق خيرنا الخاص بطريقتنا الخاصة طالما لا نحاول أن نحرم الآخرين أو نعوق جهودهم عن الحصول عليه . فكل فرد هو الحارس المناسب لصحته الخاصة سواء كانت بدنية أو عقلية وروحية . وان البشرية لتكسب كسباً أكبر بالسماح لكل فرد أن يعيش حسبما يبدو صالحاً لنفسه، عما تصيبه من اجبار كل واحد على أن يعيش حسبما يبدو صالحاً للباقين » .

وان نظرية الفردية كما يتضمن اسمها ذاته تدفع بالفرد الى المقدمة كعضو في المجتمع وتمجده حتى يصبح هو الحقيقة . وتقدم الحجة بأن الأفراد هم الذين يصنعون المجتمع وان سعادة الفرد هي التي تقوم عليها رفاهية المجتمع . واذ أن الفرد هو مركز الحياة الاجتماعية ، « فله وبه يوجد البناء الاجتماعي كله ويشتق كيانه » ولهذا فان الفرد يجب أن يترك حراً لأن يعمل ما يحب في تنمية مصالحه وشخصيته ويجب على الدولة أن تقف بعيداً . وواجبها الأوحد هو أن تحمي الفرد من العنف والغش . وان تدخل الدولة الايجابي في شئون الفرد وان كان يخدم مصالحه لا يجد ما يبرره فأصحاب مذهب الفردية يعلنون بأن الدولة تقوم لمجرد أن الجريمة موجودة ، ومن ثم فان وظيفتها الرئيسية هي أن تحمي وان تكبح لا أن تربي وان تنمي » :

ويقول هربرت سبنسر أن الفرد ليس له سوى حق واحد ، وهو حق الحرية المتساوية مع كل فرد آخر ، وليس للدولة سوى واجب واحد ، وهو واجب حماية ذلك الحق ضد العنف والغش . ولهذا فقد احتج ضد جميع التشريع الخاص بتنظيم التجارة ، وضد التشريع الصحي مثل الحجر الصحي والتطعيم وقوانين التسجيل ، وضد التعليم العام ، وضد اعانة الدولة للفقراء وحتى ضد مصالح البريد التي تديرها الدولة والعملة التي تصدرها . وفي الواقع أن سبنسر قد هاجم ما أسماه بعبادة الهيئة

التشريعية وأعلن أن « الخرافة العظمى في الماضي كانت الحق الالهي للملوك، وخرافة الحاضر هي الحق الالهي للبرلمانات » .

وجوه الدفاع عن نظرية « حرية العمل »

الحجة الأخلاقية :

ان الحجة الاخلاقية في الدفاع عن الفردية قد وضحها كانت Kant وفخته Fischte وهمبولدت Humboldt وجون ستيوارت مل G. S. Mill فان همبولدت يقول «ان هدف الدولة يجب أن يقوم على تنمية قدرات جميع الأفراد فيها من المواطنين في فردانيتهم الكاملة حتى انه يجب عليها لذلك ألا تسعى لتحقيق أي هدف آخر سوى ما لا يستطيعون تحقيقه بأنفسهم « أي الأمن » . فتدخل الدولة في حرية التصرف لدى الفرد يدمر اقدامه على الشروع في الأعمال واعتماده على نفسه وهو يضعف احساسه بالمسئولية ويمتص انشطته ويشل شخصيته. ان الفرد يستطيع أن ينمي شخصيته فقط في جو من الحرية الكاملة للعمل . وأن سياسة « حرية الفعل » تعني حرية التصرف لقوى المنافسة ومن المعتقد أن المنافسة قانون من قوانين الطبيعة . « فالطبيعة تخضع لذلك الذي يهاجمها بأكبر نشاط وعزم » . وهي لهذا تمنح مكافآتها للاصلح دون نظر للاعتبارات الأخرى من أي نوع » وذلك لأن المنافسة ا لحرة تنمي في الفرد أعلى الامكانيات ، وترهف وتقوي قدراته على الابتكار والانشاء وتزيد احساس الاعتماد على النفس عنده ، وان الحضارة والتقدم القومي يعتمدان على مواهب الفرد الخاصة بمساعدة النفس والاعتماد عليها . ويعلن المؤيدون «لحرية العمل » ان أعلى الحضارات قد نمت في ظل الفردية وهي النظام الذي أنتج من التقدم المادي والتعليمي ما لم يكن من الممكن انتاجه في ظل النظام الابوي . « وتقدم الحجج كذلك على أن المصلحة الذاتية مبدأ عام في الطبيعة البشرية وان كل فرد يعرف مصالحه الخاصة على خير وجه وان اعتبارات العدل تتطلب لذلك أنه ينبغي أن يترك وحده كحق طبيعي للانسان . ويقول مل أن الافراط في الحكم يميت جوعاً تنمية قدر من المواهب البدنية أو العقلية عندما يحرم أحداً من فعل ما يميل الى

فعله أو من التصرف فيما يراه مرغوباً وفق رأيه » .

الحجة البيولوجية :

ان مؤيدي « حرية العمل » يذهبون الى أن مبدأ الفردية متطابق مع قانون التطور العضوي . وان هربرت سبنسر بقياسه البيولوجي أثبت أنه في النظام الاجتماعي كما هي الحال في الحياة الحيوانية يجب أن يكافح الفرد من أجل نفسه ويبقى حياً أو يهلك لأن الأصلح سوف وينبغي أن يترك ليبقى حياً وحده ، وان الضعيف وغير الكفء يجب أن يستبعد . وبقاء الاصلح هو قانون الطبيعة ويعتمد تقدم المجتمع على استبعاد الضعيف بواسطة القوي . وأن أي محاولة تقوم بها الحكومة للتدخل في الصراع الأبدي من أجل الوجود هي محاولة لتعديل الطبيعة . « فهدف الحكومة الجوهري يقوم على تأييد الطبيعة لتحتفظ على قدر ما يمكن بحالة يحصل في ظلها كل شخص على النتائج الطيبة ويعاني من النتائج الشريرة لطبيعته وسلوكه الخاص » . ويقول سبنسر أن التعليم الاجباري والعام ، والتشريع الاجتماعي وتشريع معونة الفقراء هي محاولة لا جدوى منها لتغيير الظروف الطبيعية . وان محاولة ابقاء الضعفاء ووضعهم على نفس المستوى مع الأقوياء هي محاولة للاحتفاظ بغير الصالح على حساب الصالح . « فالحكومة يجب أن تترك الفقر والبيوت غير الصحية وحدها ، حتى يمكن للانواع الضعيفة أن تفنى بسرعة ، ويجب أن تترك التنافس الصناعي وحده مهما كان شديداً لأنه بمثل هذه المنافسة يصعد خير الأفراد الى القمة . وعلى هذا النحو ينمى خير المجتمع .

الحجة الاقتصادية :

والى جانب الحجج الاخلاقية والعلمية التي قدمها مل وسبنسر ، فان الفردية وجدت دفاعاً على أسس من المبادىء الاقتصادية . فان آدم سمث في الواقع قد أثر تأثيراً عظيماً على أفكار بنثام ومل وحتى سبنسر . فعند آدم سمث كانت المصلحة الذاتية المستنيرة المبدأ القائد لدى كل فرد ، وسوف يجيد كل واحد عمله

الذي يهتم به اهتماماً خاصاً ، ان هو ترك لنفسه . وان هذا سوف يؤدي في النهاية الى خير المجتمع ككل . فالتجارة والصناعة سوف تزدهران بطريقة أفضل أن هما تركتا للمشروع الخاص . ففي السوق المفتوحة القائمة على التنافس تكيف جميع عوامل الانتاج نفسها لقوى الطلب والعرض . وان المنافسة الحرة تثير الانتاج وتنظم الثمن وتشجع التدفق الحر لرأس المال والعمل . فحرية كل واحد في أن يعمل كما يهوى بأرضه وعمله ورأس ماله هي للصالح العام للجميع ومتسقة مع نظرية بنثام عن أكبر سعادة لأكبر عدد ، ومن ثم فمن وجهة النظر الاقتصادية قيل أن أي تقييد صناعي تفرضه الحكومة سوف يخلخل البناء الاقتصادي كله .

الحجة من التجربة :

ان مؤيدي « حرية العمل » قد لجئوا الى التاريخ ليؤكدوا حكمة عدم التدخل . فذهبوا الى انه كلما حاولت الدولة أن تسيطر وتنظم الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية للمجتمع ، فشلت فشلاً ذريعاً في محاولاتها . فكل مساعدات الدولة للصناعة مثل المنح والاعتمادات والمنع والحماية وغيرها كانت ضارة ومدمرة للأهداف التي قصد بها أن تكفلها . ولقد علق باكل Buckle على أولئك الذين كانوا مسئولين عن ذلك النوع من التشريع بقوله « انهم ساروا يتخبطون في الطريق القديم وهم مؤمنون بأنه لا تستطيع تجارة أن تزدهر بدون تدخلهم ، ومعوقون لتلك التجارة بالتنظيمات المتكررة المعوجة على أساس من الاعتقاد بأن واجب كل حكومة يقوم على أن تفيد تجارة شعبها الخاص بالحاق الضرر بتجارة الآخرين » .

الحجة من افتقاد كفاءة الدولة :

واخيراً فان أنصار المذهب الفردي يحاجون بأن الدولة ان هي تدخلت في الحياة الاقتصادية للامة فان قدرتها الشاملة قد تؤدي الى العجز فالحكومة كصاحبة المشروعات لا بد وان تفشل فشلاً كاملاً ، وذلك لأن مبدأ الأعمال عند الرأسمالية هو أن أولئك الذين يتحملون المخاطرة يديرون الأعمال بكفاءة أكثر

واقتصاد أكبر من موظفي الدولة الذين ليس لديهم شيء يخاطرون به .

وفوق ذلك فان ادارة الدولة تعني الروتين والتمسك بالشكليات والتعطيل غير الضروري والاقتصاد السيء والفساد . ومجمل القول ان ادارة الدولة للصناعة مهددة بجميع الشرور التي تصاحب الادارة البيروقراطية .

نقد نظرية « حرية العمل »

لقد لقيت نظرية « حرية العمل » أحر دفاع عنها في القرن التاسع عشر ، وأصبحت من الناحية العملية المذهب السياسي لكل حكومة متمدينة. ولكن وضحت عيوبها بسرعة وظهر رد فعل عظيم ضد الفردية . وان نقاد الفردية يقدمون حججهم على النحو الآتي :

الدولة ليست شراً ضرورياً

ان افتراض النظرية الفردية أن الدولة شر ضروري افتراض خاطىء خطأ جوهرياً فمن المناقض للعقل أن يفترض أن الدولة أتت الى الوجود من الغرض الوحيد لكبح ميول الأنانية والشر عند الانسان . وذلك لأن الدولة في الواقع نشأت من الحاجات العادية للحياة البشرية ، وتستمر في الوجود من أجل تحقيق الحياة الطيبة . وهي الوسيلة الضرورية لتقدم الفرد كما يصورها بيرك Burke في قوله «ان الدولة هي مشاركة في العلم كله ومشاركة في الفن كله ، ومشاركة في الفضيلة كلها وفي الكمال كله » فوظائف الدولة في مجتمع معقد ومتكامل تكاملاً عالياً مثل مجتمعنا لا يمكن أن تكون مجرد كبت « وتنظيم سلبي » فللدولة واجب أعلى تؤديه وهو « واجب الحماية والتشجيع وتربية الرفاهية العامة . ويخطىء دعاة الفردية في اعتقادهم أن الحضارة تزيد بترك الانسان وحده ليدير عمله الخاص. وعلى النقيض من ذلك، فان الحضارة المتقدمة تتطلب تنظيماً متزايداً بواسطة الدولة . « فمذهب الفردية الذي نادى به سبنسر لا يقبل كلية في ظل ظروف المجتمع الحديث.

القوانين لا تحد من الحرية :

وبالمثل يفترض المدافعون عن الفردية خطأ أن التوسع في جوانب نشاط الدولة مناقض للحرية . وكما بينا من قبل لا تستطيع الحرية من غير ضبط أن توجد. فالحرية التي لا تخضع لضبط أو تقييد هي اباحية . وأن الحرية الحقيقية تعني القدرة على الاختيار وفعل الصواب . واذا لم تكن هنالك فرصة للجميع لأن يحققوا على التساوي حقوقهم ، فانه لا تقوم هنالك حرية . وأن قوانين الدولة لا تحد من الحرية وانما تنميها وتصونها . فالحرية تتضمن ضوابط معينة ، وفي هذا المعنى يعتبر القانون شرطاً للحرية . وتدمر الحرية فقط حين تكون مثل هذهالقوانين تحكمية وغير عادلة . ولهذا فان رأى مل القائل بأن كل ازدياد في سلطة الدولة هو نقص مقابل في الاختيار والتلقائية الفردية رأى مبالغ فيه .

وانه لرأى خاطيء كذلك ما يذهب اليه دعاة الفردية من أن تدخل الدولة لصالح الخير العام يتضمن دائماً نقصاً للحرية الفردية . وانه ليعجز الواحد عن أن يفهم كيف أن قانون طعام نقي أو قانون مصنع أو تنظيماً لتطعيم اجباري أو حجر صحي ينتهك حرية الفرد. وفي الواقع أن خير الجميع يزكي وحريتهم تكفل بواسطة القيود . .

ليس الانسان دائماً خير قاض في مصلحته :

ان الحجة القائلة بأن الانسان هو خير قاض في مصالحه الخاصة حجة صادقة فقط الى حد محدود جداً . فالمجتمع قاض أفضل فيما يتصل بحاجات الفرد الفكرية والاخلاقية وحتى البدنية مما يستطيع أن يفعله هو . وفي الواقع أن أنصار الفردية قد اعتمدوا اعتماداً كبيراً على الفرد وتوقعوا الكثير من كل واحد . فافترضوا أن كل فرد « بعيد النظر بشكل متساو » ويمتلك قدرة متساوية على أن يعرف وان يفعل ما هو حقاً في مصلحته . وافترضوا كذلك أن كل فرد له « قدرة متساوية » و «حرية متساوية » للاختيار ليرضي حاجاته . فالمصلحة الذاتية هي دون شك الدافع لدى كل انسان ، ولكن مصالحه ودوافعه لا يمكن فصلها عن مصالح المجتمع . واذ

ان الانسان كائن اجتماعي ، فانه يلائم بين مصالحه بطريقة لا تحدث تعارضاً مع مصالح زملائه من الكائنات . فالانسان يولد في المجتمع ويعيش ويموت كعضو فيه ، ولهذا فهو لا يستطيع أن يبلغ به الاهتمام الذاتي درجة تنسيه نسياناً كاملاً التزاماته الاجتماعية . وان كان هو كذلك فان الدولة كحارس للجميع لها الحق في أن تنظم جوانب النشاط الفردي . واذن فجميع التنظيمات الحكومية قد لا يكون لها تأثير سيء على تنمية الخلق الفردي . وان التجربة الماضية ، من الناحية الأخرى ، تخبرنا بأن الدولة تقدم تلك الظروف التي تساعد الانسان على تحقيق خير ما في نفسه وتحافظ عليها .

المنافسة عقبة ايجابية :

ان الفكرة الأساسية « لحرية العمل » تقوم على قوى المنافسة الحرة فالمنافسة قد تكون صالحة لاولئك الأقوياء من الناحية الاقتصادية . اما بالنسبة للضعفاء فهي عقبة ايجابية . وان العمال هم الذين يعانون أسوأ المعاناة ، وان بؤسهم وموتهم جوعاً وسوء صحتهم وعدم كفاءتهم هي النتائج المباشرة لما يسمى بالمنافسة الحرة . وفوق ذلك فان المنافسة الحرة تقود الى تكوين اتحادات وتجمعات وموثقات وكارتلات بين المؤسسات الرأسمالية . كما أن جميع هذه الطرق للانتاج الرأسمالي تعطل حقيقة المنافسة ، وتفضي الى عدم التوازن بين الطلب والعرض . فالمنتجون ينتجون دون عناية ورجوع الى القيم الاجتماعية للسلع . ومن ثم فان خصوم الفردية يعتقدون أن كل هذا التلف وعدم التكيف يستطاع تجنبه أن كان هنالك انتاج مخطط . وان التخطيط المناسب يضمن أيضاً لكل واحد تكافؤ الفرصة وتكافؤ الجزاء . كما أن الحجة القائلة بأن الحكومة أقل كفاءة في أن تضطلع بالمشروع الاقتصادي قد أثبتت الحقائق بطلانه . فالدولة قد تدخلت لتحارب ضد الأنانية الفردية والخمول وعدم الكفاءة التي أنتجتها الفردية .

بقاء الأصلح حجة مضللة :

وأخيراً فان الحجة القائلة ببقاء الأصلح حجة مضللة كما أنها غير انسانية

فقانون بقاء الأصلح لا يمكن تطبيقه على الكائنات البشرية .. وليس الأصلح بدنا ، بل أفضل الناس عادة هم الذين يبقون . وان قبل قانون بقاء الأصلح كقانـــون طبيعي ، فذلك يقصد به تمجيد القوى المتوحشة ودوام البربرية . ولهذا يجب عليناأن نودع مثل هذا النوع من الفردية وداعاً نهائياً .

الاثار الاقتصادية والسياسية للفردية :

ان بعض التغييرات الهامة التي انتجتها الفردية تقع في ميدان الانتاج . فلم تقترب البشرية من قبل في التاريخ من الوفرة الفعلية كانت أم امكانية مثلما حدث في القرن التاسع عشر . وأن فن الانتاج الكبير غير مسبوق ، وجعل من المتوفـــر للمستهلك أنواعاً وحجماً من السلع لم يعرف من قبل . كما أن التطورات في وسائل المواصلات والنقل وتحرير التجارة المحلية والدولية قد أدت الى توسع في السوق تحدى كل حواجز البعد والمكان . وأن الانتاج الكبير ، وصنع السلع على مستويات معينة ، وادماج الصناعات واقامتها على أسس عقلية ، والأسواق المتسعة والمنافسة ، كلها قد ساهمت في تخفيض الأثمان الى حد جعل ما كان في يوم من الأيام يعد ترفاً للقلة ضرورياً للكثرة. وعلى وجه العموم فإن كل هذا قـــد ترجم إلى سلسلة من التغييرات التي ساهمت من وجهة النظر المادية مساهمة عظيمـــة في الرفاهية البشرية وهيأت أمام العديد من الأمم رفع مستوى المعيشة رفعاً ملحوظاً .

ولكن هذه الصورة المنيرة من ناحية لها جانب مظلم من ناحية أخرى . فعندما يتخذ الملايين من الأفراد قرارات مستقلة في عملية الانتاج على أساس من تقديراتهم الخاصة ، فان النتيجة تكون مدمرة . والمثال الملحوظ على ذلك الدورات التجارية التي تنشر الاضطراب في اقتصاد البلد كله، ويتبع ذلك هزة كبيرة لحياتهـــا السياسية أيضاً .

وان تطبيق نظرية « حرية العمل » خاصة على اقتصاد أثناء التغير من قاعدة زراعية أساساً الى قاعدة صناعية أساساً ، قد خلخل البناء الاجتماعي كله للمجتمع وذلك لأن التصنيع يغير البيئة المادية التي يتحرك فيها الناس ويعيد تشكيل عاداتهم

في المعيشة اليومية والعمل ، وينتج آثارا متطرفة لافتقاد التخطيط والتنظيم . وأن التوسع وتوطين الصناعات قد أخرج للوجود مدنا ضخمة مزدحمة حيث الجماهير من البشر يعانون من التجمع الزائد والعمل الزائد والاجر الناقص والغذاء الناقص . فالمنافسة تحدث نتائجها المخربة . فقلة أصبحوا أكثر غنى ، ومهدت الحجة القوية المؤدية لبقاء الاصلح الطريق أمام طبقة ممتازة لتنمو ، وانقسم المجتمع انقساماً واضحاً الى طبقتين « من عندهم ومن ليس عندهم » الاغنياء جداً والفقراء جداً . ولم تتحرك الدولة ، فالمبدأ الرئيسي « لحرية العمل » الذي أيد عدم تدخل الدولة كفضيلة قد كون مظلة استطاعت المنظمات الاقتصادية في حمايتها أن تزدهر وتنجح .

ولكن الاقتصاد هو سياسة أيضاً . فأولئك الذين جمعوا الثروة بدأوا يديرون الدولة أيضاً . وحولوا جهاز الدولة لنفعهم الخاص ، وأصبحت الديموقراطية السياسية قوة مطلقة . ومن ثم فقد كانت النتيجة النهائية للفردية في القرن التاسع عشر تنحصر في استخدام قوى الدولة فيما يرى رجال الاعمال أنه مصلحتهم . وقد قيدت وظائف الدولة عن قصد ، وعلى هذا النحو أعلن كارل ماركس أن الرأسمالية اشتملت في ذاتها على بذور تدميرها الخاص .

وبالاجمال فان الفردية ليست مذهباً يمكن اعتناقه لانها تقوم على افتراض مزيف ، والفردية الخالصة في ادارة الدولة ليست ممكنة . وفي الواقع أنها من وجهة العدالة السياسية تقوم على محاولة آلية لفصل الحقوق الفردية والاجتماعية فصلاً كاملاً . وهي على أساس اقتصادي تغفل المنافع الواضحة للتعاون والجهود المنظمة . وكقانون علمي لا تستطيع الوقوف على قدميها . فنحن في ايامنا هذه لا نجد دولة تعتبر مجرد دولة بوليسية وتتبع المنهج الذي تمليه الفردية .



الفصل التاسع

الاشتراكية بين المثالية والعلمية



ان ظهور الاشتراكية في شكلها الحديث يرجع الى الثورة الصناعية ، ولكن اتجاهات التسوية في الثورة الفرنسية لها دورها الخاص في دفع الحركة الاشتراكية الى الأمام . فنزع ملكية النبلاء والكنيسة أثناء السنين الأولى من الثورة قد أثار المسألة العامة والخاصة باقتناء الملكية . وفي سنة ١٧٩٦ قاد بابوف Babouf حركة لم يكتب لها النجاح استهدفت الغاء الملكية الخاصة ، وفي الأرض على وجه الخصوص ، ومنذ سنة ١٨١٥ ظهرت عوامل اقتصادية جديدة بصورة واضحة جعلت ظهور الاشتراكية أمراً لا بد منه. فلقد صاحب الثورة الصناعية شرور اقتصادية واجتماعية . وذلك لأن نظام المصنع في الانتاج جعل الغني أكثر غنى والفقير أكثر فقراً . واتسعت الهوة بين رأس المال والعمل . وغيرت الثورة الصناعية تغييراً جوهرياً البناء الاقتصادي للمجتمع . فانتقل السكان من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية والصناعية مما أخضع أعداداً كبيرة من الرجال والنساء لشرور الحياة في المناطق المزدحمة من الناحية المعنوية والمادية. وان حركة العمال النقابية التي ألغتها الحكومات الرأسمالية أول الأمر قد عقدت العلاقات بين صاحب العمل والعامل . وشرعت قوانين معادية للعمال في بلاد صناعية كثيرة . وكتب الاقتصاديون الرأسماليون مثل ريكاردو Ricardo دفاعاً عن رأس المال واهميته في

الحياة الاقتصادية للأمة . وان هذه النظريـــة الاقتصاديـــة الرأسمالية مصحوبة بالتخلخل الاقتصادي الذي أحدثه نظام المصنع قد انتهى بطريق رد الفعل الى بدأ الاشتراكية المنظمة ونموها في المرحلة الأولى .

ففي انجلترا كان روبرت أوين Robert Owen مسئولاً عن نشوء ما يسمى بالاشتراكية العاطفية أو المثالية . واذ أن أوين كان هو نفسه صاحب مصنع ، فقد بدأ سنة ١٨٠٠ ينظم العلاقات بين صاحب العمل والعمال على أساس من التعاون لا التنافس . وقد نجحت حركة أوين بين سنة ١٨٢٠ وسنة ١٨٤٠ في وضع بعض التشريعات المؤيدة للعمال في انجلترا . وقد الغى قانون النقابات العمالية في سنة ١٨٢٥ في انجلترا . وفي سنة ١٨٣٣ سنت قوانين منظمة للمصانع لصالح العمال . وفي نفس الوقت ، أخذ بعض الكتاب الاشتراكيين مثل تومسون Tompson وهودجسكين Hodgskin ينكرون حق رأس المال في الريع والربح. وعلى حين أن مذهب أوين أدخل نوعاً عملياً من الاشتراكية في بريطانيا فان في فرنسا أثناء هذا العهد عالج رجال مثل شارل فوريية Charles Fourier وسان سيمون St. Simon موضوع الاصلاح الاجتماعي الذي استتبعته شرور الصناعة من وجهة نظر التأمل الفلسفي. وقد استهدفوا محو فقر العمال .

وان كلا مذهب أوين ومذهب سان سيمون اعتمدا في النجاح على تبني الرأسماليين لنظامهما ، ولكن الرأسماليين لم يحسوا بالرغبة في أن يفعلوا ذلك . وقد نتج عن هذا مطالبة الطبقات العمالية بتقويض النظام الاقتصادي القائم بكل الوسائل الممكنة . وبدأ الكتاب الاشتراكيون يؤكدون ضرورة تأميم وسائل الانتاج لصالح جمهرة الأمة ، أي العمال الذين يجب أن يكون خيرهم غاية كل حكومة. وحول سنة ١٨٤٠ بدأ كتاب فرنسيون مثل لويس بلان Louis Blanc وبرودون Proudhon يعلنون حق العمل في منتجات العمل دون نظر الى مطالب الرأسماليين . وحلت الاشتراكية السياسية محل الاشتراكية العاطفية . وأدرك لويس بلان وآخرون من نوعه أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تتم ما لم يسيطر العمل على الجهاز السياسي للحكومة . ودعا لويس بلان الى اقامة ديموقراطية عمالية . وقد

حصل على فرصته في سنة ١٨٤٨ ولكن نظامه فشل فشلاً ذريعاً. ويرجع ذلك الى حد كبير الى عداء «الحكومة المؤقتة» التي كانت متولية السلطة في فرنسا في سنة ١٨٤٨. أما برودون فكان فوضوياً ولم يكن يؤمن باقامة أية حكومة على الاطلاق.
وفي سنة ١٨٤٨ كتب كارل ماركس Karl Marx وفردريك انجلز Frederick Engels «البيان الشيوعي» المشهور وبدأت الاشتراكية الثورية تؤثر في النظرية السياسية والتطبيق السياسي. وان هذا النوع من الاشتراكية قد أشار الى عدم امكان المصالحة بين مصالح العمال ومصالح الرأسماليين ودعا الى حرب طبقية لاقامة سلطان العمال.

آ ـ النظرية الاشتراكية الفرنسية

١ ـ جان دي سيسموندي Jean De Sismondi

الاشتراكية المثالية في فرنسا :

ان اشتراكية سيسموندي وسان سيمون وفورييه في فرنسا واشتراكية أوين وأتباعه في انجلترا اشتراكيــة مثاليــة لتميز من الاشتراكية الماركسية الثورية المتأخرة . فالاشتراكيون المثاليون آمنوا بأن الأمراض السياسية يمكن ازالتها بازالة الشرور الاجتماعية . فقد هاجموا المنافسة غير النزيهة في التجارة والصناعة ، والدخول غير المكتسبةوالنظام الرأسمالي القائم كأسباب رئيسية للفقر السائد .وقد كانوا ضد المذهب الفردي في الاقتصاد.وقد بدأت الاشتراكيةالفرنسية بهجوم على الشرور الاقتصادية التي انتجتها السياسة التحررية التي نادت بها مدرسة آدم سميث Adam Smith .

وفي سنة ١٨١٩ نشر سيسموندي كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسي الجديدة» الذي يمثل النقد الفعال الأول لنظرية التحررية «Laissez faire» . وان هذا الكتاب يسجل من الناحية العملية بدأ الاقتصاديات الانسانية التي تطورت بعدئذ على أيدي الاشتراكيين المسيحيين . وهو يستهدف أيضاً زيادة السعادة القومية مما يميزه عن سياسة آدم سميث وأتباعه الاقتصادية التي استهدفت زيادة الثروة القومية. ولم يكن سيسموندي من أنصار القضاء على النظام الاجتماعي القائم والغاء الملكية الخاصة ، كما نادى بذلك الشيوعيون الأوائل . فهدفه الرئيسي كان يقوم على حفز الحكومــة لتنظيم توزيع الثروة القومية بطريقة أكثر عدالة ، وذلك بالعدول عن السياسة

التحررية Laissez Faire . وقد أخضع سيسموندي النظام التحرري لنقد شديـد وذلك بابراز الشرور الملازمة للرأسمالية . فبين أنه لا يوجد انسجام بين رأس المال والعمل ، ولهذا فان الاحتفاظ بالنظام الرأسمالي ضار بالمجتمع . فالنظام الرأسمالي المبني على التحررية لا بد وان ينتهي الى تضخم في الانتاج مما ينتج أزمات دورية تصبح خطراً على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . وان العمال في مجتمع مبنى على المنافسة يصبحون عاجزين ازاء الرأسمالي ، أو بعبارة أخرى ، يصبح المجتمع تحت رحمة الفرد . وان الفصل بين العمل والملكية في النظام الرأسمالي أمر يدعو الى اليأس لأنه من الصعب على العامل أن يدخل طبقات أصحاب الملكية .

ولكي يزيل بعض شرور النظام الرأسمالي ، اقترح سيسموندي ضرورة نظام للتأمين الاجتماعي ، لتزويد العامل بوسائل متصلة للمعيشة . وينبغي أن يكون للعامل حق التجمع ضد صاحب العمل — ذلك الحق الذي حرم منه في فرنسا سنة ١٧٩١ . وان حرية التعاقد تبدأ عندما توجد مساواة في القدرة على المساومة ، ولا يستطاع أن توجد مثل هذه المساومة بين العمل ورأس المال ، ما لم يقدر العمال على التجمع ضد الرأسماليين . والى جانب هذا ، طالب سيسموندي بالغاء عمل الأطفال ، وبتحديد ساعات العمل باثنتي عشرة ساعة في اليوم ، وبالحق في يوم واحد للراحة في الاسبوع . وعلى هذا النحو سبق سيسموندي التحررية الاجتماعية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وذلك بطلب تدخل الدولة في الشئون الاجتماعية والاقتصادية على نطاق كبير .

٢ ــ سان سيمون «St. Simon»

الاخلاق الوضعية :

لقد بدأ سان سيمون — وهو نبيل بالميلاد — حياته العملية كاقتصادي اشتراكي بكتابة « مخطوطات جنيفا » وتمثل كتاباته من ١٨١٥ — ١٨٣٥ نظرية اقتصاديـة متسقة تعتمد على أساس فلسفي . وان أحسن عرض للمبادىء السان سيمونية يوجد

في كتابات أحد تلاميذه ويسمى « انفانتان » Enfantin . وقد كان سان سيمون مقتنعاً بوجوب الأخذ بأخلاق وضعية تعطي المجتمع أساساً جديداً للحياة ، وتقوم على النظام الصناعي الموجود . ولهذا فان نظرية سان سيمون تمثل مذهب الصناعة المعدل بقدر معين من الاشتراكية وأصبحت بعدئذ الأساس للمذهب الوضعي عند أوجست كونت Auguste Comte ودعامة طيبة لمذهب التحررية الاقتصادية. وان الانتاج عند ـ سان سيمون ـ هو نقطة البدأ في أي تحليل سياسي . كما أن الحرية السياسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظام الانتاج ، وهذه فكرة يمكن أن يقال أن سان سيمون قد سبق بها التفسير المادي للتاريخ الذي أصبح في يدي كارل ماركس حجة من أجل حتمية الحرب الطبقية . فلقد نظر سان سيمون الى الثورة الفرنسية كحرب طبقية ، وبالرغم من مولده الارستقراطي فانه وقف الى جانب العمال .

تنظيم المجتمع على أساس من القدرة الانتاجية :

يصف سان سيمون بوضوح الفرق بين الصناعات والطبقات المنتجة من ناحية ، والانشطة غير المنتجة أو المدمرة من ناحية أخرى . فالطبقات المنتجة عنده هي وحدها الطبقات النافعة في المجتمع ويجب أن تصبح في الوقت المناسب الطبقة الوحيدة . ويذهب سان سيمون الى أن القضاء على الارستقراطية لن يدمر المجتمع ، ولكن تدمير أولئك المشغولين بالعمل الانتاجي سوف يدمر النظام الاجتماعي كله. ويؤيد سان سيمون الغاء الامتيازات الطبقية ، التي ان وجدت فانه ينبغي أن ترجع إلى مقدرة انتاجية عظمت أو قلت. ويقترح نظاماً اجتماعياً جديداً قائماً على الزعامة السياسية للطبقات المنتجة ، فالمنتجون وهم يمثلون المقدرة يجب أن يحلوا محل المستهلكين . وهو يرى أن نظامه الاجتماعي الجديد يشتمل على حكومة تكون السلطة السياسية العليا فيها في أيدي برلمان يتألف من :

١ ـ مجلس اختراع ويتكون من المهندسين والشعراء والرسامين والمعماريين وغيرهم .

٢ ـ مجلس اختبار ويتكون من رجال الطبيعة والرياضة .

٣ — ومجلس تنفيذ ويتكون من قاعدة الصناعة . فالمجلس الأول يقترح القوانين ، والثاني يسنها والثالث ينفذها .

وكان سان سيمون يدعو الى تبعية السياسة للاقتصاد، ويقصر وظائف الحكومة على مجرد العمل البوليسي .

الملكية عند سان سيمون :

ان أهمية سان سيمون تقوم على حقيقة أنه أدرك ان الملكية هي استغلال ما لم يكن نتيجة للجهد . وقد عرف بوضوح حقيقة وجود حرب طبقية . فالفرق الحقيقي بين الناس هو الفرق بين العامل والعاطل، وهو فرق يعتمد الى حد كبير على شكل تنظيم الملكية . وأدرك سان سيمون تفوق مصلحة المنتج على مصلحة المستهلك من وجهة نظر الرفاهية الاجتماعية . فهو لم يكن مؤيداً للحصول على نصيب متساو للجميع دون نظر لما يبذل من جهد . وقد نظر الى الملكية من وجهة نظر تطورية وبين أن أشكال الملكية قد تغيرت من وقت الى وقت . وحاول في كتابه « المسيحية الجديدة » أن يقدم نظاماً أخلاقياً جديداً يستهدف تحسين أحوال الفقراء .

وان مذهب سان سيمون قد تطور بعد موته بواسطة تلاميذه ، وقد اشتهر بينهم « أنفانتان » Enfantin وبازارد Bazard — في اتجاه الجماعية . وطور انفانتان النقد الموجه للملكية الخاصة . ففي رأيه ، ينبغي أن يقوم النظام الاجتماعي على مبدأ الغاء الملكية اذ ينبغي أن ترث الدولة كل الثروة . وقد أثر أتباع سان سيمون بعمق في جون ستيوارت مل J. S. Mill الذي كان صديقاً لانفانتان وأوجست كونت Auguste Comte .

٣ — لوي بلان « Louis Blanc »

يمثل لوي بلان الانتقال من الاشتراكية المثالية الى الاشتراكية العلمية — أي الاشتراكية البروليتارية . فهو داعية الى اشتراكية الدولة . وأهم كتبه كتابه « تنظيم العمل » . وان لوي بلان من المؤمنين بنفع الدولة التي يعتبرها ضرورية لاقامة النظام

الاجتماعي الجديد . فالتنظيم والاصلاحات الاجتماعية والسياسية أمور يعتمد بعضها على البعض الآخر ، ولهذا فان الدولة ضرورية . فبدون الدولة لا يمكن أن توجد حرية للفقراء والضعفاء الذين يقابل ضعفهم الكبير القوة الكبيرة لـــدى الرأسماليين . وان الدولة ينبغي أن تقوم على أساس ديموقراطي لتقدر على مساعدة الضعفاء . ولم يكن لوي بلان من أنصار الصراع الطبقي ولم يكن يؤمن بحتميته .

ويعزو لوي بلان معظم أمراض المجتمع الى المنافسة . فالعمال الذين لا يملكون سوى عملهم يستغلون بواسطة الرأسماليين في تنافسهم الواحد مع الآخر وان المنافسة تدمر العامل والرأسمالي . وهي تعني بالنسبة للعامل هبوط الأجور والفقر والجريمة . ولتجنب هذه المنافسة، ينبغي أن ينظم العمل على أساس سليم .

وان مشروع لوي بلان لتنظيم العمل ينبني على مبدأ «الحق في العمل» . فكل فرد له الحق الذاتي في العمل ، وواجب الدولة تزويد كل عامل بعمل ، ولتحقيق هذا وتجنب المنافسة ، يجب على الدولة أن تخلق اتحادات صناعية أو مصانع قومية تحل في النهاية محل المصانع الخاصة . وان هذه المصانع القومية سوف تصون نفسها صيانة ذاتية وتحكم نفسها حكماً ذاتياً . وسوف يختار العمال مديريهم الخاصين ويقسمون أرباحهم ويتخذون من الاجراءات ما يوسع مصانعهم . وان هذا النظام سوف يقضي على المنافسة ويستبدل بالحرية الخداعة لمذهب التحررية الاقتصادية الحرية الحقيقية والايجابية . وكان لوي بلان من أنصار المساواة في الأجـــور . فالعبقرية يعترف بها ولكن لا تكافأ . وان أرباح المصانع القومية ينبغي أن تقسم سنوياً الى ثلاثة أقسام . فقسم يوزع بالتساوي بين أعضاء المصنع ، وآخر لاعانة المسنين وأصحاب العاهات ، ولاعانة الصناعات الأخرى التي تواجه المصاعب، على حين أن القسم الثالث يخصص لتزويد أولئك الذين يلتحقون بالمصنع بالالات والأدوات . ولن تنافس المصانع القومية المتنوعة بعضها بعضاً . وان كل صناعـــة سيكون لها مصنع رئيسي وسيكون لها نوع من النقابة التي تحكم نفسها حكماً ذاتياً . وسوف تتحد المصانع في اتحاد فدرالي كبير . وقد أخطأ لوي بلان في أنه عـــزا

جميع الأمراض الاجتماعية الى المنافسة . وان نظامه القائم على المصانع القومية يتطلب الكثير من الطبيعة البشرية . فهو ينادي بالمساواة في الجزاء مما له تأثير في جدّ العامل الذي يتطلب حافزاً من نوع ما .

وأعلن لوي بلان وغيره حق العمال في منتجات العمل . فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تتم ما لم يسيطر العمال على الجهاز السياسي للدولة . وقد دعا لوي بلان الى اقامة ديموقراطية عمالية فكان الاشتراكي الأول الذي نظر الى العمال بدلاً من الطبقات صاحبة الامتياز لاصلاح المجتمع . وكان هو الذي أعلن المبدأ القائل بأن يعطي كل واحد أحسن ما عنده للمجتمع وان يحصل على جزائه من المجتمع حسب حاجاته .

٤ ــ فوريه « Fourier »

لقد كان شارل فوريه شخصية عظيمة في الاشتراكية الفرنسية . وكان ينظر اليه أحياناً ككاتب غير متزن عقلياً ، الا أنه كان يمتاز بلحظات وضوح جعلته من خير الكتاب الهاماً عن الاشتراكية في القرن التاسع عشر . ولم يكن من المؤمنين بالنظام الجماعي المركزي مثل سان سيمون وكان ينظر بعدم الرضا الى الاهمال والضياع في الانتاج وأكد ضرورة النظام والانسجام . وان عنصراً بارزاً من عناصر فلسفته يقوم على مبدأ « الجاذبية العاطفية » ، التي تعتبر العاطفة وفقها وليس العقل أساساً لكل نوع من الاجتماع . وخاصة الاجتماع الانتاجي فالناس يحتفظون بالوظائف الملائمة ويسندون الوظائف غير الملائمة الى الآخرين . وكان اهتمام فوريه الأول بالانتاج الزراعي أكثر منه بالانتاج الصناعي . وعلاجه لاعادة النظام والانسجام في الحياة الاقتصادية والسياسية هو اقامة مجتمع شبه عسكري ممثلاً حياة مشتركة . وهو مجتمع غير مركزي ومنفصل ويشتمل على أربعمائة عائلة ، وتتكون كل عائلة من أربعة أشخاص . وان هؤلاء الألف وستمائة شخص يؤلفون شكلاً مكتفياً اكتفاء ذاتياً من أشكال الجماعات على أساس من التعاون التكاملي . وان هذا المجتمع سوف يحكم نفسه من طريق زعمائه المنتخبين انتخاباً

خاصاً ، وسوف يرتبط بالجماعات الأخرى على أساس فدرالي . وانه سيكون اتحاداً فدرالياً زراعياً أكثر منه صناعياً .

وقد أدرك فورييه أن العمل لن يصبح جذاباً ما لم يمكن تحويل الأجير الى رأسمالي ومكافأة الأشغال غير الملائمة مكافأة سخية . ويتكون مثل هذا المجتمع من الرأسماليين والعمال وأصحاب العبقرية ويساهم كل في انتاجيته الجماعـــة . وان التخصص في الوظيفة سيخلق شهية العمل والاقبال عليه . فكل عضو في هذا المجتمع الجديد سيكون رأسمالياً ، وحاملاً سهماً حسب بيان يسند نسبة ثابتة مثلاً ٥/١٢ الى العمل، و ٤/١٢ الى رأس المال و ٣/١٢ الى المقدرة الادارية . وسوف يكفل لجميع العمال دخل أدنى لاعالة الأسرة . وكل عامل له الحق في العمل في أشغال من اختياره وحسب قدرته ، وكان فورييه مقتنعاً بأن نظام مجتمعه المقترح سوف يلغي الملكية ، ويجلب السعادة والحرية ويوقف الانشطة الاكراهية للدولة .

وقد رأى فورييه أن كل شيء فاسد في الحضارة البشرية لأن العلاقات البشرية قد فسدت بالخداع والتآمر والزيف وأدت الفضيلة والصدق الى الفقر والعار. وتقوم الحضارة في الوقت الحاضر على عداوة كل واحد للجميع ، وان معظم الناس طفيليون يعيشون على عمل الآخرين . ويضع فورييه قائمة باثنتي عشرة طبقة من الطفيليين ، تشمل من بينها معظم النساء ، ومعظم الأطفـــال ، وخدم المنازل ، ورجال الجيش والبحرية والموظفين ومعظم رجال الصناعة والتجارة ويعارض فورييه نظم الزواج والتجارة كخالقة للرياء والخداع .

وكان فورييه يعتقد أن الفقر هو السبب الرئيسي لامراض المجتمع ، ولا يمكن للمجتمع أن يصلح بالعمل الثوري وحتى أساساً بالعمل السياسي ، ولكن بمخاطبة العقل وحس العدالة لدى الأعضاء ذوي النفوذ في المجتمع . ولم يكن فورييـــه معارضاً لنظام الملكية في ذاته ، ولم يكن يؤمن بالمساواة، ولكنه ضد فقدان التنظيم والتلف الناشيء من الفردية غير المقيدة . ولقد كان مؤيداً كبيراً للحركة التعاونية . ولم يكن ضد رأس المال ولكنه كان يكره التصنيع .

وقد تنبأ نظام فوريه بدخول النساء في الصناعة وتحريرهن الاجتماعي كنتيجة لهذا الدخول. وان دفاع جون ستيوارت مل عن مكانة النساء وحقوقهن في السياسة يعزى الى افكار فوريه عنهن . كما أن فوريه كان الملهم لاعادة تنظيم التعليم للاطفال . وناقش موضوع الخدمة المنزلية واقترح المعيشة القائمة على التعاون . وكان فوريه في تفكيره ينزع الى اتجاه الفوضوية الفلسفية .

٥ ـ برودون (١٨٠٩ ـ ١٨٦٥) Proudhon

لقد عارض برودون بقوة المدارس الاشتراكية التي ارتبطت بأسماء سان سيمون وفوريه وذلك لمثاليتها وعدم أخلاقيتها ولايمانها بأن المجتمع يمكن أن يغير فجأة وجذرياً بواسطة مشروعات مثالية . ولقد كان برودون بمزاجه مدمراً ناقداً وغير منسق . ولكن هنالك بعض أفكار أساسية في تفكيره أهمها العدل والحرية والمساواة. ولقد اراد أن يقيم على هذه الأفكار علم المجتمع .

ما هي الملكية ؟ (١٨٤٠)

عندما كان يناقش برودون موضوع الملكية ، كانت الملكية في الأرض هي التي تشغل أساساً تفكيره . فيقول برودون أن الملكية سرقة، ويبرر قوله على النحو الآتي : ان أساس الملكية (في الأرض) يوجد عادة في حق وضع اليد والأولوية في شغلها أو فيما يسمى حق العمل . أما حق وضع اليد الأولية في شغلها لا يخلق حقاً دائماً ضد الأجيال المتأخرة . وفوق ذلك فان الأولية في شغلها هي في ذاتها سرقة ضد المجتمع لأن المجتمع هو المالك لأية قطعة من الأرض قبل أن يكون أي فرد « أول » من يشغلها . فالجميع لهم حق متساو في شغلها والمساواة في الحق تنفي الملكية . كما أن الملكية لا يمكن أن تبرر على أساس من حق العمل . فوفق نظرية حق العمل . يكون للانسان حق الملكية في الشيء الذي ينتج عن مزجه عمله بعطية من عطايا الطبيعة ، كالأرض مثلاً . ولكن هذه الطبيعة ، خاصة الأرض ، قد سبق امتلاكها وليست قائمة هنالك ليمزج بها عامل عمله . والى جانب ذلك ،

فان عمل الانتاج هو نتيجة للجهود المشتركة لكثيرين أحياناً ، ومن العسير عزل انتاج عمل فرد من الأفراد .

ولقد عدل برودون في مؤلف متأخر « نظرية الملكية » آراءه الخاصة بالملكية . فهو يرى فيه أنه ليس معادياً للملكية في ذاتها . ولكنه يقف ضد مساوىء استعمال الملكية خاصة ذلك الحق الذي يمكن المالك من أن يمتلك عمل الناس الآخرين في شكل ربح وريع وفائدة وغير ذلك . « فهو يحصد من غير عمل ، ويستهلك من غير انتاج ويستمتع من غير جهد » . فخير شيء عنده هو أن تتحول الملكية الى حيازة .

وفي مؤلف أصدره بعد ذلك وهو « التناقضات الاقتصادية » لم يؤكد برودون شريعة الملكية فقط ، ولكنه دعا الى ضرورة تعميمها . فاذا أنت دمرت الملكية ، فانك تدخل الاضطراب في نظام المجتمع ، وان الملكية ضرورية بالنسبة لوحدة جوهرية في المجتمع وهي الأسرة . وان لمن المرغوب فيه أن تطهر الملكية بالعدالة وذلك بتجريدها من سلطتها في اغتصاب الريع أو الفائدة من الآخرين . واذا ما طهرت الملكية على هذا النحو ، فانها تصبح قوة تحررية .

وانه في المجتمع المثالي ، ينبغي أن تكون هنالك مساواة تامة في الجزاء والمكافأة . ويمكن تحقيق هذا لو أن خدمة تكافيء خدمة أو أن عمل يوم يوازن عمل يوم . وان ساعة العمل ينبغي أن تكون مقياس القيمة . ولكي يقضي برودون على المظاهر الاستغلالية للملكية الخاصة ، رسم برودون خطته عن « بنك الشعب » الذي سوف يصدر أوراقاً « بنكية » تمثل وحدات العمل . وان هذه الأوراق تقرض من غير فائدة لأي شخص تعده قدراته لأن يعمل كفنان .

وان مقترحات برودون المالية المفصلة تؤلف نظاماً من « التبادلية » التي في ظلها يمكن الافراد والاتحادات الاختيارية من أن يشتغلوا بمشروعات انتاجية عن طريق المنح المجانية . فاتحادات البنوك التعاونية تقدم الائتمان. وقد وصف برودون نظامه التبادلي بأنه « فوضوية ايجابية » . واعتقد أن خطته البنكية سوف تقضي في

الوقت المناسب على كل الرأسمال الخاص ، وسوف يخلــق التعاون الاختياري ، ويمكن أن يقال أن التبادلية تمثل نوع الاشتراكية الذي نادى به برودون .

ولقد كان برودون فوضوياً فهو يقول « اننا لا نقر حكم الانسان بواسطة الانسان أكثر مما نقر استغلال الانسان بواسطة الانسان » فالدولة وحش من غير ذكاء أو عاطفة أو أخلاق . وليست هنالك ضرورة للقانون. ولا يخضع الانسان لأي التزام بطاعة القانون وينبغي أن تكون السلطة في يد الأسرة وليست في يــد الدولة . وان الدولة سيئة لأنها تتدخل في النمو الحر للانسان والمجتمع . وكمــال المجتمع يقوم على اتحاد بين النظام والفوضوية . وقد عارض برودون أيضاً أفكار القومية والسيادة الشعبية والديموقراطية . ففي الديموقراطية يعتبر كل تمثيل نيــابي اساءة للتمثيل النيابي ، فان الاقتراع أمر غير موثوق به وما الديموقراطية الا نظام خرافي . وينبغي أن يستبدل بسلطة الدولة مبدأ التبادلية والعقود الحرة . وقد أكــد برودون مبدأ اللامركزية ، وطلب المزيد منها . وان الكنيسة تبلغ من السوء ما تبلغه الدولة . وان برودون يقف ضد اشتراكية الدولة التي يرى أنه يمكن أن تمارس من الاضطهادات ما تمارسه أشد الدول سلطانية وتحكمية .

وقد استعار برودون الكثير من آرائه من جودوين Godwin . وكان مذهبه في الفوضوية مناقضاً تناقضاً حاداً مع الاشتراكية المثالية الأولى في فرنسا وذلك لأن النظم الاشتراكية الأولى كانت « مجتمعية » وليست « فردية » في اتجاهاتها . فلقد أيدت تطهير الحكومة من أنشطتها الاكراهية ، ولكنها لم تكن ضد نظام الحكم كله . وان مذهب برودون في الفوضوية فردي فردية تامة ، والغاءه للحكومة قد امتاز بالثورية في تصوره .

ب ـ النظرية الاشتراكية الانجليزية

أهمية الاشتراكية الانجليزية :

لقد لعبت انجلترا في تاريخ الحركة الاشتراكية دوراً بارزاً وكان هذا أمراً طبيعياً لأن آثار الثورة الصناعية ظهرت أول ما ظهرت في انجلترا . وقد تطورت الحركة الاشتراكية الانجليزية أول الأمر في اتجاهين . فتقدمت الاشتراكية المولودة من نظريات «جودوين Godwin في اتجاهات فوضوية على حين أن مبدأ ريكاردو Ricardo بأن «العمل هو مصدر القيمة » قد ألهم مدرسة أخرى من مدارس الفكر الاشتراكي التي تطورت في اتجاهات اقتصادية. وتبدو أهمية الحركة الاشتراكية الانجليزية من حقيقة أن الاشتراكية في القارة الأوروبية قد استمدت الكثير من الهامها من الاشتراكية الانجليزية . فكثير من الأفكار الاشتراكية الفرنسية يعزى الى مصادر انجليزية ، هذا الى ان فردريك أنجلز (Frederick Engels) وكارل ماركس Karl Marx قد عاشا مدة في لندن ، واستعار ماركس جانباً من أفكاره من الاشتراكيين الانجليز .

١ ـ دكتور هول Dr. Hall

وان أول اشتراكي انجليزي معروف هو دكتور هول الذي نشر في سنة ١٨٠٥ كتاباً بعنوان « آثار الحضارة في الدول الأوروبية » . وكتب أيضاً « الاجابة

على مالتص» (Malthus) .وقد انتقد الدكتور هول في كتابه الأول خاصية الحضارة الأوروبية التي تميزت بانقسام المجتمع الى الأغنياء والفقراء ، كما تميزت بوجود فئة من أصحاب المعاشات أو الطفيليين على جهود الناس الآخرين . وانتقد الدكتور هول المركز القانوني للملكية الخاصة، وذهب الى أنه ما دامت الملكية الخاصة نظاما قانونياً ، فانه من المستحيل تحقيق الرفاهية الاجتماعية . كما اعتنق الرأي بأن كل شخص له الحق في النتاج الكلي لعمله . وأيد الغاء حق البكر في امتلاك جميع الميراث بلا شريك. وكان من أنصار تأميم الأرض وتقسيمها بين الأسر الى ضياع تتنوع في الحجم حسب حجم الأسرة . ويجب ألا تنتج أدوات الترف على حساب ضروريات الحياة .

٢ ـ روبرت اوين (Robert Owen)

ان روبرت أوين هو من ويلز مثالياً عملياً . وذهب أوين في كتابه « النظرة الجديدة الى المجتمع » الى أن يعتبر ذات أهميـــة كبيرة وان الشخصية تتكون بواسطة البيئة بما في ذلك تأثير اللغة والبلد والدين والابوة والمجتمع . وان سحر الملكية عظيم ، ومن ثم فينبغي ألا يكون أحد خلواً من الملكية . فالشخصية تكون « للفرد » وليس « بالفرد » . وقد آمن أوين بأن الناس جوهرياً طيبون وان الشرور الاجتماعية تعزى الى النظام الصناعي . فالملكية الخاصة قد أزعجت انسجام المجتمع .

وقد حاول أوين أن يقيم نظاماً اقتصادياً واجتماعياً جديداً باقامة العلاقات بين أصحاب العمل والعمال على أساس من التعاون أكثر منه على التنافس . وأدت جهود مدرسة أوين الى تشريع عدد كبير من القوانين النافعة للعمال والتي استهدفت تقصير ساعات العمل ومنح أجور مناسبة للعمال . وصاحب هذا تعليم أطفـــال المصانع وانشاء مدارس ميكانيكية للكبار . واقترح أوين الغاء جميع أنواع العمل للاطفال ممن هم دون العشر سنوات ، وانه ينبغي ألا يعمل الأطفال بين أعمـــار العشر والاثنتي عشر أكثر من ست ساعات في اليوم .

وقد اقترح أوين عدة اقتراحات مفيدة في كتابه « كتاب العالم الأخلاقي

الجديد » فاقترح أنه بدلاً من أن يبقى كل انسان موظفاً أجيراً، يجب أن يصبح صاحب عمل. ويمكن أن يتحقق هذا لو أنه سمح لكل انسان بأن يحتفظ بثمار عمله . فالرجل العاطل وصاحب المشروعات يجب أن يستأصلا من الميدان الاقتصادي ويجب أن تنشأ اتحادات انتاجية . وينبغي الا تقاس القيمة التبادلية بواسطة النقود ولكن تقاس حسب عدد ساعات العمل التي انفقها العامل في انتاج سلعة من السلع . ولقد اقترح أوين التبادل القائم على العمل وكان تأثيره كبيراً بين الطبقات العمالية ، ولكن لم يكن له نفوذ بين الطبقة الوسطى لهجومه على رجال الدين ورجال الأعمال في عصره .

المجتمعات المثالية :

ولقد أقام أوين مشروعاً جديداً لنظام اجتماعي واقتصادي جديد . ووحدة هذا النظام كان جماعة من الأسر تشتمل على ٥٠٠الى ٣٠٠٠ شخص ويعيشون على قطعة كافية من الأرض ويكون لكل جماعة مجلس للشئون الداخلية يتألف من أشخاص بين الثلاثين والأربعين في العمر ، ومجلس للشئون الخارجية لينظم العلاقات مع الجماعات الأخرى المشابهة ، ويتألف من أشخاص بين الأربعين والستين عاماً من العمر . وقد نظم أوين كثيراً من مثل هذه المجتمعات المثالية ، وأشهرها الجماعة التي أقامها في نيولانارك New Lanark في اسكوتلندا والجماعة التي أقامها في نيو هارموني New Harmony في أنديانا Indiana ، كتجارب صناعية وتعليمية . وتشكل الجماعات الأولية اتحادات في ظل مجالس مشابهةلمناطق أكبر . وتعمل مجالس الجماعات حسب دستور أوين ، الذي استهدف نشر التعليم والتدريب الصناعي على أساس من مبدأ تكوين الشخصية في ظل بيئة طيبة . وان اعضاء الجماعات الذين يتصرفون على أسس لا عقلية يعزلون في مستشفيات لمرضى البدن أو العقل أو الخلق .

ولكن بالرغم من المصير النهائي لما أنشأ من جماعات ، فان روبرت أوين قد نجح في ادخال قدر معين من التحسين في حالة العمال . فلقد كان مسئولاً عن

نمو روح التعاون التي انتهت الى تكوين جمعيات التعاون بين المنتجين وبين المستهلكين . وقد أدى تأكيده لروح التماسك بين العمال الى تكوين « الاتحاد القومي للعمال » في سنة ١٨٣٤ . وان الاشتراكية المثالية التي نادى بها أوين تعتبر على أية حال مرحلة هامة في الحياة الاقتصادية لبريطانيا .

كتاب الاشتراكية الآخرون :

ولقد كان هنالك الى جانب أوين كثير من الكتاب الاشتراكيين الآخرين في بريطانيا ومن أشهرهم وليام تومسون William Thompson ، وتوماس هودجسكين Thomas Hodgeskin ، وجون جراي John Gray وجون فرانسز براي Francis Bray فان تومسون أكد أن العمل هو مصدر كل قيمة في التبادل وان العامل له الحق في النصيب الكامل لانتاجه . وأيد اعادة بناء النظام الاجتماعي على أساس من الخطوط التي وضعها روبرت أوين . وقد آمن مع أوين أن التعاون سوف يدخل الانسجام على العلاقات بين صاحب العمل والعامل . كما أن تومسون كان يؤيد المساواة في الجزاء والاجر . وان دفاعه عن حقوق النساء كان له دوره في اقناع جون ستيوارت مل John Stuart Mill بأن يكون من أنصار المرأة. وإما هودجسكين فكان نوعاً من الفوضوي الفلسفي ، الذي آمن بأنه ما دامت الطبيعة العامة تعمل خلال كافة الناس ، فانه لا نفع يرتجى من السلطة، وكان أيضاً من المؤيدين لحق العامل في الانتاج الكامل لعمله وفوق ذلك فقد دعا الى تأميم الأرض والى الغاء نظام الوراثة . ففي رأيه أن الحق « الطبيعي » في الملكية قد اعتمد على العمل الانتاجي ، وأما الحق « المصطنع » فقد اعتمد على القوة والغزو . وأما ج. س . براى فيمكن أن يسمى الجد للاشتراكية النقابية . وفي سنة ١٨٥٠ قامت جمعية لتنمية الاتحادات العمالية في انجلترا ، وان أداة الاعلام لهذه الجمعية كانت تسمى « الاشتراكي المسيحي »وكان شارلز كنجزلي Charles Kingsley وف.د. موريس (F. D. Maurice) القائدين للاشتراكية المسيحية ، واستهدفا تحقيق تشريعات أكثر تحرراً لصالح الطبقات العمالية وللحصول على الاعتراف القانوني بالاتحادات التعاونية .

جـ ـ النظرية الاشتراكية الالمانية

كارل ماركس Karl Marx

ان الاشتراكية الحديثة والشيوعية تدينان بدين كبير الى كارل ماركس الذي عاش من سنة ١٨١٨ الى ١٨٨٣ . وقد انحدر أبواه من رجال الدين اليهودي ممن اشتهروا بعاطفة العدل الاجتماعي ، ولكن أباه تحول الى البروتستنتية . وقد عرف ماركس أياماً عصبية ويبدو ان هذا قد ترك تأثيراً عميقاً في تفكيره عن المسائل الاجتماعية . وقد نمت في صدر شبابه صداقة بينه وبين انجلز Engels أدت الى التعاون الوثيق بين الاثنين في النشاط السياسي وفي البحث والكتابة واضطر ماركس بسبب أنشطته الثورية لأن يقضي سنين طويلة من حياته كمنفى سياسي من ألمانيا وهولندا وفرنسا . وقد أنفق الكثير من وقته في مكتبة المتحف البريطاني في لندن ؛ وكان يعد في حياته الزعيم غير المنازع لحركات الطبقة العمالية في أوروبا . وحتى اليوم يعد أباً للاشتراكية الحديثة . وقد نشر مع انجلز Engels « بيان الحزب الشيوعي » في سنة ١٨٤٨ . وظهر الجزء الأول من كتابه الكبير « رأس المال » في سنة ١٨٦٧ .

ولا يزال كارل ماركس موضوع دراسات مؤيدة أو معارضة . ويؤرخ المفكرون لآرائه وصلاتها بالآراء السائدة في عصره . وقد ظهر تأثير المدرسة الفلسفية الألمانية والمدرسة الاقتصادية الانجليزية واضحاً في تكوين عناصر فكره . فنرى

أول ما نرى تأثير هيجل Hegel وفير باخ Feur Bach (١٨٠٤ — ١٨٧٢) من ناحية الجدلية عند الأول والمادية عند الثاني ، اذ أنه استعار من هيجل فكرة «الجدل» الذي يعني أن التقدم يحدث نتيجة لتفاعل متضادات ففي رأي هيجل أن التاريخ يسير بطريقة جدلية الى مصيره المحتوم. وقد علم هيجل الجدل في مجال الأفكار ، على حين أن ماركس طبقه على المادة . وعلى حين أن هيجل علم مثالية جدلية فان ماركس علم مادية جدلية. وعند ما كتب ماركس عن هذا الفرق ، ذهب الى أنه بهذا الاستعمال المادي قد صحح وضع الجدل عند هيجل بعد أن كان « واقفاً على رأسه » . فعند هيجل كان الشيء الأول هو تطور « الفكرة » أما عندماركس فالمادة هي الأولى ، وان الروح والفكر والوعي كلها مشتقات . فالحياة المادية للمجتمع تشكل كيانه ونظامه .

وقد ذهب ماركس في تطبيقه تصور الجدل التأملي على حياة الانسان الاقتصادية الى ان المرحلة الأولى في تطور الانسان الاقتصادي كانت مرحلة شيوعية بدائية ، وان هذا الاقتصاد قد وقع بعدئذ في صدام مع الاقطاع والرأسمالية ، وانه من هذا التفاعل بين الاثنين ستخرج الى الوجود شيوعية علمية .

وانه لمن الصعب في هذا المجال أن نتابع وجود التأثر في تفكير ماركس ، ولكن التأثير المركب للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية والنظرية الاشتراكية والتجربة الرأسمالية الواقعية في انجلترا قد أكسب المنهج الفلسفي الألماني عند ماركس مضموناً حيوياً فعالاً ، وجعل منه نظاماً اشتراكياً عالمياً بعد أن كانت الاشتراكية عند أسلافه نظاماً صناعياً قومياً يستهدف بوسائل مثالية معالجة الآثار السيئة للرأسمالية الصناعية .

ويمكن تقسيم فلسفة ماركس الى ثلاثة أقسام وهي :

١ — قسم فلسفي خالص عن الجدلية .

٢ — الاقتصاد الخالص .

٣ — المادية التاريخية . كما تقوم فلسفته السياسية على ثلاثة اعمدة وهي :

١ — التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ .

٢ — نظرية الصراع الطبقي .

٣ — نظرية فائض القيمة . ونحن نعرض هنا في ايجاز للعناصر الرئيسية في الفلسفة السياسية لكارل ماركس .

التفسير المادي للتاريخ :

لقد رأى ماركس تغيرات تطورية في أفكار البشر الاخلاقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في نظمهم . ويسمي تصوره للتاريخ مادياً لتمييزه عن التصور المثالي للتاريخ عند هيجل الذي استعار منه المنهج الديالكتيكي. فالنظم والافكار البشرية عند ماركس ومن ثم الافعال البشرية كلها تخضع لتغيير لا نهاية له . وان القوة الرئيسية التي تفضي الى هذا التغير في الأمور البشرية ليست « الفكرة » الهيجلية ولكن الظروف المادية للحياة . فليس الوعي عند الناس هو الذي يشكل الظروف المادية للحياة. وانما الظروف المادية للحياة هي التي تشكل وعيهم . ولهذا فان التاريخ البشري يقوم على أساس مادي . وأن أهم الظروف المادية للحياة هي القوى الانتاجية التي تكون اما حية مثل العمال والمخترعين والمهندسين وغيرهم واما غير حية مثل التربة والمواد الخام والآلات وغير ذلك . وان أهم هؤلاء جميعاً هم العمال اليدويين والذهنيون . ويلي في الأهمية لقوى الانتاج « ظروف الانتاج » التي تشتمل على شكل الدولة والقوانين وتجمعات الطبقات الاجتماعية . وان ظروف الانتاج لها ردود فعل معينة على النظم السياسية والقانونية والاجتماعية ولها آثار كذلك في المذاهب الدينية والأخلاقية والفلسفية . وان قوى الانتاج في المجتمع هي الأساس والنظم المدنية مثل القانون والحكومة هي البناء العلوي . وقوى الانتاج هي منحة الطبيعة ، أما ظروف الانتاج فهي مخلوقة بواسطة الطبيعة . وان أي توسع أو تحسن في قوى الانتاج تجعل القوانين والنظم والأفكار القديمة غير مناسبة لأنها تكون أكثر محافظة بالمقارنة مع قوى الانتاج . فهنالك يقوم صراع في النظام الاجتماعي من أجل التكيف مع قوى الانتاج الجديدة . وإن العلاقات

المتبادلة بين الأقسام المتنوعة للمجتمع تصبح في وضع غير متلائم جديد . وتخلق أفكار ونظم جديدة . وهكذا يخلق عدم الانسجام بين قوى الانتاج وظروف الانتاج نزاعاً بين المصالح وينمي الصراع الطبقي حتى ينهار النظام الاجتماعي القديم المليء بالمتناقضات ويحل محله نظام اجتماعي جديد قائم على ظروف جديدة للانتاج . وهذا هو السبب الذي « جعل جوهر التطور التاريخي للمجتمع البشري يقوم على بروز قوى الانتاج وكمالها التقدمي الديالكتيكي» .

وقد استعار ماركس النظرية التطورية للمجتمع من هيجل الذي رأى الطبيعة مستغرقة في عملية تطور تتحرك حركة ذاتية بواسطة الفكرة أو « اله » لتخلق وتنفى وتعيد خلق مرحلة بعد الأخرى ، وكل منها أعلى من سابقتها ، وذلك في تقدم أبدي ، تخلق كل مرحلة منه نقيضها الذي ينفيه والذي يخلق في الوقت نفسه حالة جديدة أعلى » مما لا يوجد معه شيء نهائي أو مطلق أو مقدس . ولقد أخذ ماركس عن هيجل هذه العملية الهيجلية للتطور ، ولكنه أحل في مكان « الفكرة » القوى الاقتصادية كعامل أساسي دينامي للمجتمع البشري وتاريخه . أما بالنسبة لماركس فإن القوى الاقتصادية هي القوى النهائية التي قررت العلاقات السياسية والاجتماعية بين الناس . ولقد أخضع ماركس على هذا النحو السياسة للاقتصاد .

الحتمية الاقتصادية :

ان المادية التاريخية التي اقترنت باسم ماركس تحمل طابعاً معيناً من الحتمية . فالتطورات في الاجتماع والسياسة والأيديولوجية والنظم هي النتائج التي لا مفر منها للقوى والتطورات الاقتصادية . ففي رأى ماركس تقرر طريقة الانتاج في الحياة المادية الطابع العام لعملية الحياة الاجتماعية والسياسية والروحية . وان الانتصار النهائي للبروليتاريا لا مندوحة عنه ومستقل عن رغباتنا . وهذا خارج عن السيطرة أو النشاط البشري العادي. فالماركسية يمكن أن يقال أنها حتمية ولو أنها ليست قدرية. فهي لا تغفل اغفالاً تاماً الارادة الحرة للانسان ، بل في أكثر من ناحية تعلى من شأن الانسان ومن عمله البطولي الخلاق ، ولكنها تؤكد عملها في اطار الظروف

المادية المحيطة بها . وان عدم الانسجام بين قوى الانتاج يقوم على منطق الحقائق ولا يعتمد على الارادة البشرية وحدها .

وهكذا يرى ماركس أن جميع ظواهر التاريخ نتيجة للظروف الاقتصاديـــة وتقرر بواسطتها . فنظام الانتاج هو العامل النهائي الذي يقرر شبكة العلاقـــات البشرية . وان النظم القانونية والاجتماعية والسياسية وحتى الروحية والفلسفية تعكس الظروف الاقتصادية السائدة من نظم للملكية والانتاج الاقتصادي وتقرر بها في العصور المتعاقبـــة . وان الطبقة المسيطرة اقتصاديـــاً تسعى الى تحقيق مصلحتها الاقتصادية وتخضع الثقافة والقانون والتنظيم الاجتماعي والسياسي لاستعمالها الخاص. وقد اتخذت المادية التاريخية عند ماركس صورتين أحداهما متطرفة والأخرى معتدلة. ففي الصورة المتطرفة تعد الايديولوجية السائدة والنظم التي تمثل الفن والقانون الفلسفة والسياسة وغيرها « انعكاساً » للظروف الاقتصادية ، وفي الصورة المعتدلة ، تتشكل جميعها وتتقرر بواسطة النظام الاقتصادي السائد .

فكرة الحرب الطبقية :

ان الطبقة عند ماركس تمثل ذاتاً هاماً جداً . فلها وحدة جماعية خاصة بها ، ولها معتقداتها وافكارها وتراثها المميز لها . ويستمد الفرد أهميته أساساً لعضويته في طبقته . فهو يتشرب تقاليد طبقته وافكارها عن طريق البيئة والتربية . وان العلاقات الاقتصادية بين الناس تتبلور في طبقات اقتصادية. تصبح عوامل ايجاب وعوامل نفي في التطور الديالكتيكي للبشرية وتتحول قوى الطبقة القوية اقتصادياً الى حقوق اجتماعية وتترجم الى نظم قانونية وسياسية .

ويقول ماركس أنه وجد صراع طبقي منذ انهيار تنظيم المجتمع القبلي ، وان البشرية في الواقع قد تطورت الى مراحل أعلى من التطور عن طريق الصراعـــات الطبقية . فكل نظام من نظم الانتاج قد انشأ طبقتين رئيسيتين الا أنهما تتبادلان العداء ، وهما الملاك والكادحون . وان الطبقة التي تقدر على السيطرة على وسائـــل الانتاج والتوزيع في كـــل مجتمع سوف تحكـــم ذلك المجتمع وانها بالضرورة

ماركس كان يعتقد بحتمية الصراع الطبقي والنصر النهائي للبروليتاريا ، بعد ثورة ناجحة ، فانه لم يرد أن يترك هذا التطور لقوى الاقتصاد في تطورها وحدها . اذ أراد التعجيل بهذه الثورة عن طريق التنظيم والعمل النشط من جانب العمال . وأيد العمل على اثارة العمال بأسلوب مكشوف وتكوين حزب اشتراكي سياسي كبير . واعتقد أن اتحاد العمال الدولي الذي أنشيء سنة ١٨٦٤ سوف يخلق التماسك بين العمال وينمي الثورة البروليتارية . وكان المثل الأعلى الماركسي يقوم على اقامة دكتاتورية البروليتاريا عن طريق ثورة عنيفة وليس عن طريق التطور السلمي الذي ينتهي الى السيطرة السياسية والاقتصادية بواسطة العمال .

ولقد آمن ماركس بأن العمال سوف يعيدون تنظيم مواردهم وانهم بثورة سياسية واجتماعية سوف يغتصبون السلطة السياسيةوالاقتصادية في العالم مما يؤدي الى تأميم وسائل الانتاج والتوزيع . وان الاستيلاء على السلطة السياسية يعتبر أمراً ضرورياً للقضاء على الرأسمالية واقامة المجتمع الشيوعي . وان هذا التحول من مجتمع رأسمالي الى مجتمع شيوعي ولا طبقي لا بـــد وان يتضمن عهـــد انتقال تسوده الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا مما ينتج بالضرورة عن الصراع الطبقي . وان دكتاتورية البروليتاريا ليست سوى انتقال الى الغاء جميع الطبقات . فالبروليتاريا سوف تستعمل سيطرتها لتغتصب بالتدريج جميع رأس المال في البورجوازيـــة ، ولتركز جميع أدوات الانتاج في يد الدولة ، أي البروليتاريا منظمة كطبقة حاكمة . وان البروليتاريا سوف تلغي في النهاية سيطرتها الخاصة كطبقة ، عندما لا يصبح المجتمع جماعة من الطبقات المتبادلة العداء ، وانما يصبح اتحاداً يكون فيه النمو الحر لكل فرد الشرط للنمو الحر للجميع .

وهنالك اختلاف في الرأي حول طبيعة دكتاتورية البروليتاريا وطابعها . فان ماركس نفسه يقول أن الخطوة الأولى في ثورة الطبقة العاملة هي رفع البروليتاريا الى مكانة الطبقة الحاكمة وانتصار الديموقراطية . وان الحركة البروليتارية هي الحركـــة الواعية للاغلبية العظمى من أجل تحقيق مصالح الأغلبية العظمى . أما الشيوعيون فانهم يرون أن هذه الدكتاتورية تعني الحكم الاستبدادي للأقلية الشيوعية داخل

البروليتاريا ، ولكن الاشتراكيين يرون أن هذا يعني حكومة اشتراكية بواسطة أغلبية بروليتارية فهي سوف تكون انتصاراً للديموقراطية ، وليس استبداداً لأقلية : فالعمال الذين سوف يستولون على السلطة سيكونون أصحاب الأغلبية الساحقة ، ولن تكون هنالك ضرورة للاستبداد والكبت والاضطهاد . وان دكتاتورية البروليتاريا سوف تقام بوسائل عنيفة ، ولكنها لن تصان وتستمر بالعنف والكبت . ولا تعني دكتاتورية البروليتاريا عند هارولد لاسكي Harold S. Laski النقيض للديموقراطية ، وانما تعني النقيض لدكتاتورية البورجوازية . فهي سوف تمارس عن طريق مجالس منتخبة وخاضعة للرأي العام ، وسوف تحول الديموقراطية غير الحقيقية للمجتمع الرأسمالي الى الديموقراطية الحقيقية للمجتمع الاشتراكي. أما عند لينين Lenin فالدكتاتورية الثورية للبروليتاريا هي قوة اكتسبت واستبقيت بواسطة عنف البروليتاريا ضد البورجوازية ، قوة غير مقيدة بأية قوانين .

وان دكتاتورية البروليتاريا ليست غاية . انها وسيلة لغاية ، أي اقامة مجتمع يكون فيه المبدأ الأساسي للحياة والتنظيم الاجتماعي « من كل حسب قدرته ، الى كل حسب حاجاته » . وان دكتاتورية البروليتاريا مؤقتة في طبيعتها . فلن تبقى الحاجة الى هذه الدكتاتورية بعد أن يقام المجتمع الاشتراكي. وان الدولة ستذوى . وسيقوم هنالك مجتمع الأحرار والمتساوين .

رأي ماركس عن الدولة :

ان الخاصية الرئيسية للدولة الحديثة — عند ماركس — لا تقوم على تنمية رفاهية الشعب ، وليس على حقها في الالتزام السياسي والطاعة، وانما تقوم على اكراهها وذلك اكراه طبقي . فالدولة هي أداة الاكراه الطبقي في أيدي الطبقة الاقتصادية السائدة ، أكثر منها اجتماعاً للمواطنين للسعي وراء تحقيق غرض مشترك . ويقول ماركس أن الجهاز التنفيذي للدولة الحديثة ليس سوى لجنة الادارة والشئون العامة للبورجوازية ككل . ومع اختفاء الطبقات، وظهور المجتمع

اللاطبقي ستختفي الحاجة الى الدولة ، والدولة سوف تذوى .[١]

فائض القيمة :

ان نظرية فائض القيمة وهي أحد الأسس في الماركسية تقوم على فكرة أن قيمة كل سلعة تعتمد على مقدار العمل النافع اجتماعياً والمجسم في تلك السلعة ، ولهذا فان العمل هو المصدر الوحيد المشروع لكل قيمة . وان الرأسماليين منذ الثورة الصناعية هم المسيطرون عملاً على جميع وسائل الانتاج . فهم يخلقون ويسيطرون على الظروف التنافسية للعمل ، ولا يدفعون الى العامل كل ما يستحقه العامل جزاء القيمة التي خلقت بواسطة عمله ، فالعامل ينتج قيمة أكثر مما يكافأ عليها بواسطة الرأسمالي الذي يمتلك الفائض كربح له . وان المنافسة الصناعية تجعل الرأسمالي يخفض أجور العامل الى الحد الأدنى الضروري لمجرد المعيشة والكفاف . وان العامل يحصل على هذا الحد الأدنى ويسرق منه الريع والفائدة والأرباح . وليس هذا الحد الأدنى للكفاف سوى جزء من القيمة التي خلقت بجهده وان هذا الجزء آخذ في الصغر شيئاً فشيئاً مع التوسع والامتداد . ويمكن أن يحسب مقدار القيمة الفائضة التي يضعها الرأسمالي في جيبه على النحو الآتي. ولنفرض أن عاملاً يعمل عشر ساعات في اليوم ، ولكن عمل ست ساعات فقط يكفي لأجر كفافه ومعيشته . أما القيمة الفائضة في هذه الحالة المغتصبة فهي تعادل أربع ساعات من عمل العامل .

تركيز رأس المال :

ان الرأسمالي يستطيع أن يسيطر على أجور العامل بنجاح أكثر في الوحدات الصناعية الكبيرة مما يستطيع ذلك في الوحدات الصغيرة ، وبتعبير آخر ، تجلب المؤسسات الصناعية الكبيرة ربحاً أكثر الى الرأسمالي مما تجلبه المؤسسات الصغيرة . ولهذا فان هنالك نزوعاً من جانب الرأسمالية لخلق الاتحادات الصناعية .

---

(١) البيان الشيوعي .

وهذا يعني التركيز المستمر لرأس المال والصناعة في أيدي أناس يأخذ عددهم في القلة والنقصان شيئاً فشيئاً . ويرى ماركس أنه اذا كان عدد الرأسماليين آخذاً في النقصان ، فان عدد العمال الذين تنقص أجورهم آخذ في الازدياد ومن ثم فالغني يزداد غنى والفقير يزداد فقراً . وان استغلال العمل بواسطة رأس المال يسيء الى العلاقات بين الاثنين ويرغم العمال على أن ينظموا أنفسهم ويحاربوا من أجل حقوقهم . وهذا يعني الصراع الطبقي .

التطور :

لقد أخذ ماركس قانون التطور الديالكتيكي (الجدلي) للمجتمع البشري عند هيجل وملأه ملئاً مادياً اقتصادياً . فالتاريخ عند ماركس يمثل عملية الكشف والتطور الديالكتيكي للبشرية ، وينبغي أن ندرك أن الديالكتية (الجدلية) عند ماركس كما هي عند هيجل تقوم على رفض المنطق الصوري الذي يقوم على استبعاد التناقض وينظر الى الأشياء نظرة استاتيكية . فالأشياء عند ماركس تتغير باستمرار والواقع ديناميكي وثوري . وان الواقع يكمن في الصيرورة وليس في مجرد الوجود . وتتبلور العلاقات الاقتصادية بين الناس في طبقات اقتصادية تصبح الشيء ونقيضه في التطور الديالكتيكي للتاريخ . ولا يمثل ماركس التفسير الديالكتيكي وحده وانما يمثل كذلك التفسير الاقتصادي للتاريخ ولو أنه من الممكن أن يكون هنالك تفسير اقتصادي غير ديالكتيكي للتاريخ فالديالكتيكية عند ماركس هي علم القوانين العامة للحركة لكلا العالم الخارجي والفكر البشري .

وقد أكد ماركس الفرق بين ماديته الجدلية الخاصة والمادية الميكانيكية في الفكر الفرنسي أثناء القرن الثامن عشر ، واكتشف ماركس أن وجود الطبقات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمراحل تاريخية خاصة في تطور الانتاج . وان الصراع الطبقي ينتهي حتماً بدكتاتورية البروليتاريا ، وان دكتاتورية البروليتاريا ما هي الا مرحلة مؤقتة ولا بد من أن تقود الى المجتمع اللاطبقي .

نقد الأسس الماركسية :

١ ـ ان أثر الماركسية في الفكر العالمي أثر ملحوظ . فهي عامل جذب أو نفور ، وتقليد أو رفض أو تعديل، ولا يستطيع مفكر في العصر الحديث سواء كان من المحافظين أو التقدميين في ميدان العلوم الاجتماعية أن يغفل تحديد مركزه من الماركسية . فقد أثرت الماركسية مثلاً تأثيراً واضحاً في كتابة التاريخ والسياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة والأخلاق. واننا لنرى من بين المفكرين السياسيين من أمثال هارولد لاسكي وجون ستراتشي من لجأ الى الماركسية في الثلاثينيات من هذا القرن ليقوم بعملية احياء في الاشتراكية البريطانية وليزودها بمفهوم ثوري غير مفهوم الفابيـة التقليـدي . وتتسم دراسات لاسكي عـن البرلمان الانجليزي ، وعن التعليم في انجلترا وغير ذلك بالمنهج الماركسي ، ولا يخلو مؤلف عـن البناء الاجتماعي والنظام الطبقي من اشارة الى كارل ماركس ومذهبه . ويمكن قول ذلك عما يخرج من مطابع العالم في الشرق والغرب في موضوعات الانسان ومجتمعـه وحضارته بوجوهها المتعددة .

وانه بالرغم من وجود النقص والعيوب من الناحية النظرية والعملية في الماركسية الا أنها لا تزال تمارس نوعاً من الجاذبية لاعداد متزايدة من البشر . وقد جمع أكثر من ناقد لها مثل هالويل Hallowell وجريج Gregg عوامل تأثيرها المتزايد فهي :

(أ) تعطي الناس ادراكاً واضحاً وقوياً لشرور الرأسمالية وذلك بالمقابلـة بالعدالة والنزاهة التي تعد هي بهما .

(ب) ان التفسير الشيوعي للتاريخ « المادية الجدلية والفلسفية » تعطي احساساً بالتأكد العلمي والحقيقة والحق مثلما كانت تمنحه كاثوليكية روما الى كثير من أتباعها .

(ج) يبدو أن النظرية الشيوعية تعطي الواحد احساساً بفهم الواقع والانسان

وما حدث له وما يحدث الآن في العالم . فهي تبدو وكأنها تعطي مفتاحاً لفتح أسرار التاريخ .

(د) انها تسجل ثورة ضد الماضي وتعطي للفرد نشوة المغامرة الجديدة .

(ه) انها تضع أمام الفرد بعض الأفكار الأخاذة مثل (ا) المجتمع أهم من الفرد (ب) وان الغايات أهم من الوسائل (ج) وان البيئة أهم من الأفكار .

(و) ان العضوية في الحزب الشيوعي يعطي الفرد الشعور بأنه قد أصبح جزءاً من قضية بالغة الأهمية .

ولكن هنالك ملاحظات قد تكون عامة في نقد الماركسية :

(١) فالتفسير الاقتصادي للتاريخ تفسير مفيد ملهم ويلقي أضواء منيرة على فهم التطور والسلوك الجماعي في المجتمعات البشرية ، ولكن وحدانية التفسير الاقتصادي أمر لا يتسق وتاريخ البشر ، فالانسان ليس كائناً بيولوجياً وحسب وانما هو روحي كذلك . ولم يكن الدافع الاقتصادي وحده هو العامل الأوحد في سلوكه وتصرفه ، بل كثيراً ما يعمل الفرد بباعث من الغرور أو المنافسة أو الرغبة في القوة والسلطان أو حب الخدمة والاستمتاع بها أو الاحساس بتحقيق الشخصية وغير ذلك من البواعث التي ليست نفعية بالمفهوم الاقتصادي .

ونحن في هذه المنطقة من العالم ندرك ادراكاً عميقاً أن الاقتصاد لم يكن العامل الأوحد في تشكيل التاريخ البشري ، فالدين الاسلامي عندنا قد كان القوة الخلاقة للحضارة الاسلامية والدافع الى التطور الانساني تطوراً كانت تحكمه المثل العليا والأهداف الروحية . ومن يقرأ سيرة ابن هشام لحياة سيدنا محمد ومحاولة المجتمع الاسلامي في الخروج الى عالم الواقع وسط القوى المتعادية يدرك سمو الانسان في مجال التضحية والايثار والتنزه عن الأثرة والدوافع المادية .

٢ ــ لقد هجر أغلبية الماركسيين نظرية كارل ماركس عن القيمة وتأسيسها على العمل وحده ، وان ماركس نفسه قد حاول التخفيف من حدتها باقراره دائماً

أن القيمة تعتمد كذلك على العرض والطلب .

٣ ــ وان قانون تركيز رأس المال لم يلق تأييداً من الواقع . فلقد أخذ عــدد أصحاب المصانع الصغار المستقلين يزداد في البلاد الرأسمالية كما أن تطور الشركات المساهمة الحديثة قد أثبت أن تركيز الصناعة لا يتضمن بالضرورة تركيز الملكية . وان تعميم فكرة أن الفقراء سوف يزدادون فقراً لم يتحقق .

وقد أخطأت الماركسية في افتراض أن الدولة ستذوى. فالدول الشيوعية في الوقت الحاضر تزداد كل يوم قوة ونفوذاً . ولا يزال قول لورد آكتون صادقاً من أن السلطة مفسدة ، وان من يتولاها قلما يتنازل عنها ، بل يزداد حرصاً عليها واضافة اليها . وينبغي أن نؤكد في هذا المجال أن الدولة ليست عدو الانسان، بل هي خير صديق له ، فالشيوعي كما يقال يطرد الدولة من الباب الأمامي ، ويستقبلها في شكل آخر من الباب الخلفي .

٥ ــ ان الماركسية قد أخطأت في اعطاء هذه الأهمية الكبيرة للصراع الطبقي . ويبدو أن ماركس لجأ الى ذلك تحت تــأثير الظروف العصيبة للعمــل والعمال في الأربعينيات من القرن الماضي التي كان يطلق عليها في انجلترا مثلاً الأربعينيات الجائعة . وقد صور ماركس الصراع الطبقي مثل هذا التصوير بتأثير كذلك من أفلاطون الذي حاول أن يرسم التطور من الدولة المثالية حتى الدكتاتورية في ظل الصراع الثنائي بين طبقة مالكة واخرى محرومة . وان صدق هذا على مجتمع ما في عهد من العهود فلن يكون قاعدة تصدق في جميع التجمعات البشريــة المختلفة في تطورها عبر ظروف الزمان والمكان . وحتى المجتمعات الحديثــة لا تنقسم الى هذا الانقسام النوعي الجامد بين رأسمالي وعامل ، فبين الرأسماليين أنفسهم والعمال أنفسهم تنوع وتمييزات عدة. وان تنبؤ كارل ماركس بأن الثورة البروليتارية ستحدث أول ما تحدث في بلد متقدمة صناعياً مثل المانيا أو انجلترا لم يصدق، وانما حدثت في بلد متخلف مثل روسيا القيصرية .

٦ ــ وعجزت الماركسية عن أن تأخذ في الاعتبار قوى القومية وحتى

العنصرية . فالحرب العالمية الأولى والثانية أثبتتا أن عمال العالم لم يجتمعوا ويتحدوا للقضاء على الحروب الرأسمالية في طابعها ، وانما اتحدوا مع حكوماتهم وسببوا للطبقات العاملة في كل مكان مصاعب لا حد لها .

٧ — ولو أن الماركسية تهاجم الدين دون رحمة ، فقد أضافت هي ديناً منافساً لأديان الانسان .

ونحن نكتفي بهذا الحد من المعالجة المدرسية الموجزة للنظرية الاشتراكية في مرحلتها الأولى ، ونرجو أن نتمكن من كتابتها في تفصيل على منهجنا الخاص في معالجة الفكر عند كبار المفكرين .

الفصل العاشر

الاشتراكية وعناصرها

لقد عالج قادة الفكر السياسي المعاصر موضوع الاشتراكية واختلفوا في تفسيرها وفق نظرتهم الأساسية للمجتمع وفلسفته ، ونحن نعرض هنا تحليلاً لعناصر الاشتراكية من خلال كتابات د . ه . كول وجون ستراتشي . فأولهما يتناول التحليل من وجهة النظر الفابية ، وثانيهما يتناوله من وجهة النظر الماركسية ، وهما بذلك يقدمان لنا صورة مقارنة للاشتراكية كسلاح ايديولوجي على المسرح السياسي الانجليزي المعاصر .

(أ) الاشتراكية عند د . ه . كول

معنى الاشتراكية :

لقد عالج قادة الفكر السياسي موضوع الاشتراكية واختلفوا في تفسيرها وفق نظرتهم الأساسية للمجتمع وفلسفته ، ونقدم هنا تحليل د . ه . كول لبعض عناصر الاشتراكية متأثراً في ذلك بالتجربة الانجليزية فهو يعرفها بقوله أن الاشتراكية هي النظرية التي تذهب الى أنه ينبغي أن تستعمل موارد الانتاج لا من أجل الربح لطبقة الرأسماليين ، وانما هي من أجل الخدمة العامة للشعب . ولتحقيق هذا ، طالب الاشتراكيون بأن تكون ملكية الصناعات الرئيسية والأساسية وادارتها عامة في ظل

شكل من أشكال السيطرة العامة . وطالبوا أيضاً بأن يعطى كل واحد الفرصة لأن يقدم أفضل خدمة للشعب يصبح قادراً على أدائها . ولهذا الغرض وجهوا اهتمامـاً كبيراً بالتعليم وبالحصول لكل فرد على مستوى مرض من الغذاء ومن الخدمات الأخرى الضرورية للصحة الطبية . واعتقدوا فوق ذلك بأنه لا يوجد ضمان سوى الديموقراطية لاستخدام موارد الانتاج من أجل منفعة الجميع وقد حاولوا لهذا السبب ولايمانهم كذلك بالديموقراطية من حيث المبدأ أن يحققوا أوسع انتشار ممكن للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك للمعرفة التي تستدعيها الحاجة لاستعمال تلك السلطة استعمالاً فعّالاً .

ويرى الاشتراكيون أن القدرة على خلق الثروة والرفاهية في جوهرها اجتماعية لأنها نتاج معرفة الانسان المتقدمة بالقوى الفنية للانتاج ووسائل تنظيمها وسيطرته عليها وذلك من أجل ارضاء حاجات الانسان . وهذه القدرة هي تراث الجيل الحاضر من الماضي وقد اضيف اليه بواسطة عمل العلماء والمخترعين والمنظمين والمديرين في عصرنا الحاضر . ونحن – الجيل الحاضر – ملتزمون بأن نسلم هذا التراث الى ابنائنا وغير مصاب بأذى . ولهذا فان الجميع معنيون بأن تستخدم موارد الانتاج خير استخدام في ارضاء الحاجات الحاضرة وفي التزويد للمستقبل . وهذا يعني أن تكون السيطرة على استعمال الموارد سيطرة ديموقراطية . واذا أن ثروة الجميع قد ورثت الى حد كبير من الماضي ، فان كل رجل وامرأة وطفل له الحق في أن يشارك فيها ، ووفق هذا ينبغي أن يعترف بكفالة حق إنساني أساسي لكل مواطن في مستوى معقول من الدخل الامن ، والا يخضع ذلك الحق لشيء سوى استعداد كل مواطن لأن يقدم مساهمته ، حسب قدرته أو قدرتها ، في العمل المشترك الخاص بصيانة القدرة الجماعية على انتاج الثروة والرفاهية وتحسينها . ويرى الاشتراكيون أن التزام الخدمة يقع على كاهل كل واحد ممن ليسوا عاجزين عن اداائه ، وان اولئك العاجزين لهم الحق في اعالتهم اعالة مناسبة من ثمرات العمل المشترك الذي يقوم به الباقون .

ويترتب على ذلك أن الاشتراكيين لا يستطيعون أن يعترفوا بأي حق مطلق في ملكية وسائل الانتاج أو في وراثة الدخل أو الملكية مما يسمح لأي شخص بأن

يعيش في كسل على عمل الآخرين. وأن هذا لا يستبعد الاعتراف بالملكية الخاصة، أو بالميراث داخل حدود تقرر بطريقة ديموقراطية وفق اعتبارات المصلحة العامة. ومن ثم (فأولاً) يوافق الاشتراكيون على استحسان الملكية الخاصة للممتلكات الخاصة بالاستعمال والمتاع الشخصي الى الدرجة التي تصبح عندها مطالب الملكية في نزاع مع المصلحة العامة. وفي الواقع أن الاشتراكيين لا يرغبون في الغاء الملكية الخاصة بل هم يذهبون إلى أنه ينبغي لان يكون لدى معظم الناس منها أكثر مما يتهيأ لهم الحصول عليه في ظل الرأسمالية وانهم لا يعارضون في وراثة الملكية الا عند النقطة التي تبدأ عندها الاشتمال على وجود طبقة تعيش على دخل غير مكتسب بدلاً من دخل من عمل نافع.

(ثانياً) ان الاشتراكيين على استعداد تام فوق ذلك لأن يعترفوا بالملكية الخاصة في وسائل الانتاج حيث يكون ذلك خير طريق للتزويد لاستعمال الموارد من أجل الصالح العام، وعلى شرط ألا تتخذ وسيلة لاستغلال العمال أو الاحتكار على حساب المستهلكين. ولا يريد الاشتراكيون أن «يؤمموا» جميع الصناعات والخدمات وانما يريدون ان يؤمموا منها ما تتطلب الضرورة امتلاكه امتلاكاً عاماً من أجل المصلحة العامة. ويرى الاشتراكيون أن الحكم في هذه المسألة يجب أن يصدر بطريقة ديموقراطية فليس لأحد الحق في أن يسيء استعمال الملكية التي يسمح المجتمع له الاحتفاظ بها. ويجب أن تخضع جميع الصناعات والخدمات التي تترك في أيد خاصة للسيطرة بالنيابة عن الشعب. ويمكن أن تؤخذ في أيد عامة أن اسيء استعمال الأمانة التي في ظلها يحتفظ الملاك بما يملكون.

وهنالك أشكال كثيرة للملكية والادارة العامة للصناعة مما يمكن أن يكون في أحوال كثيرة متسقاً مع المصلحة العامة، فالملكية قد تكون مباشرة في أيدي الدولة أو قد توكل لمجلس أو هيئة عامة. وقد تكون السلطة المالكة بلدية أو اقليمية. وبالاضافة الى ذلك، فان معظم الاشتراكيين يعتبرون الملكية بواسطة هيئة تعاونية ديموقراطية شكلاً مرضياً في الحالات الملائمة. وعلى هذا النحو لا تتضمن الملكية العامة في جميع الحالات الادارة العامة، وقد تكون هنالك حالات تعتبر فيها

الأشكال المختلطة للملكية والسيطرة اشكالاً مناسبة . فالاشتراكية لا تشمل على أكثر من أن تكون هنالك ضمانات مناسبة لأن تنفذ جميع أنواع المشروعات وفق المنفعة العامة وفي ظل ظروف تضمن الاتساق مع ما يتطلبه التخطيط العام من أجل تحقيق أفضل استخدام لموارد الانتاج المتوافرة وتحقيق المعاملة النزيهة لأولئك الذين يشتغلون بالمشروعات المتنوعة ولمستهلكي منتجاتهم . وانه لمن الخطأ العظيم أن نوحد بين الاشتراكية والتأميم . اذ يجب تبرير كل حالة توضع فيها أية صناعة أو خدمة تحت الملكية أو السيطرة القومية في أي شكل من الأشكال ، ولا يترتب على ذلك أن أي شكل معين يعتبر عادة من أفضل الأشكال الأخرى .

وتتضمن الاشتراكية توزيعاً للدخل والملكية يقـــل كثيراً في عدم المساواة عما يسود في المجتمعات الرأسمالية ، ولكنها لا تتضمن المساواة الاقتصادية الكاملة . ويبقى من الضروري أن تتنوع المكافآت عن العمل وفـــق نوع مـــا من العلاقـــة بالخدمات التي تؤدي ، وبالمنافع والمضار النسبية التي تنجم عن الوظائف الخاصة ، وبالحاجة الى الحصول على تدفق مناسب من العمال في الأنماط المتنوعة من الشغل بدون توجيه اجباري للعمل ، فدافع المكاسب العالية ضروري للحصول على خير استجابة انتاجية ولتشجيع المبادأة والخدمة الطوعية . ولكن غرض الاشتراكيين يقوم على ابقاء عدم المساواة في الدخول المكتسبة داخل الحدود المتطلبة لهذه الأغراض ، وعلى عدم السماح للدخول غير المكتسبة لأن تتضخم على أساس أنها ضروريـــة لتزويد جمع رأس المال عن طريق التوفير .

ويعتقد الاشتراكيون أن حجم الاستثمار الرأسمالي يجب ألا يتقـــرر بقرار الأفراد الذين يوفرون ، وانما يتقرر — حتى اذا استمر التوفير الخاص — بالتقديرات العامة لما يكون من الخير وضعه جانباً من الدخل القومي لتجديد تموين سلع رأس المال وتوسيعه ، ومن ثم فهم يطالبون بأن تكون الدولة مسئولة عن تقرير المستوى الكلي والتوزيع الواسع للاستثمار الجديد لرأس المال ، وعن الاضافة المرغوب فيها لأي حد من الحدود الى الأموال المتوفرة التي يجمعها المواطنون بصفتهم الشخصية أو بواسطة المؤسسات الصناعية والتجارية . وان هذه السيطرة على مستوى الاستثمار

لا يمكن أن تكون فعالة ما لم تسيطر الدولة أيضاً على اصدار النقود والائتمان .

كما أن الاشتراكية لا تعتبر فقط نظرية سياسية أو اقتصادية وانما تعتبر أيضاً « طريقة للحياة » فهي تقوم على صورة الاخاء الذي لا يمتد قط الى كل مواطن داخل كل مجتمع سياسي منفصل ، وانما يمتد عبر الحدود ليضم كل شعب في العالم . وليس عملياً في الواقع أو متسقاً مع العواطف وضروب الولاء الانسانية كما هي عليه الآن أن نطبق تصور الاخاء بنفس الطريقة على جميع الشعوب ، فالاشتراكيون ليسوا معصومين ولا يستطيعون أن يكونوا معصومين من التفضيل لأولئك الذين هم لهم قريبون ومشابهون لهم على الناس الذين هم بعيدون عنهم ومخالفون لهم. ورغم ذلك ، فهم يستهدفون تحقيق اعتراف اعمق واهم بمطالب البشرية المشتركة كشيء أسمى من جميع الفروق في المعتقد أو اللون ، وان قصروا دون ذلك ، فهم يستهدفون توسيع منطقة الزمالة الوثيقة لتضم جماعات أكبر واكبر ممن يتبعون في الجوهر ثقافة وطريقة مشتركة للحياة .

ومن ثم فان الاشتراكية أخلاقية على قدر ما هي اقتصادية . فهي تعطي مكاناً رفيعاً للمثل الأعلى للعدالة الاجتماعية ، وهي تقوم على اعلان أنه ليس هنالك بين شعوب العالم سبب حقيقي للنزاع يستطيع أن يبرر الحرب أو المقاطعة المتبادلة المبنية على عدم الثقة . وحيث توجد هذه الكوارث أو تهدد بالوقوع ، يرى الاشتراكيون انها تعزى اما الى سوء الفهم المبني على نقص المعرفة المتبادلة أو الى شدة القوى المضادة للمجتمع في تأثيرها على عقول الناس — تلك القوى التي تتخذ الاشتراكية من تقويضها والتسامي عليها رسالتها .

الاشتراكية والرأسمالية والتخطيط الاجتماعي :

ان النظام الرأسمالي أو المشروع الخاص هو ذلك النظام الذي يتم الانتاج في ظله بحافز من دافع الربح وتحت اشراف رجال الأعمال الذين يقررون ما ينتجون ومن يستخدمون وفي أي ظروف يبيعون منتجاتهم وفق توقعاتهم للحصول على أعلى ربح . ولقد كانت المشروعات الخاصة في القرن التاسع عشر مبنية أساساً على

المنافسة ولم يكن يسيطر رجال الأعمال الا قليلاً على الاسعار التي كانت تتقرر بواسطة حالة السوق ، تاركة اياهم ينظمون الانتاج والعمل حسب العلاقات بين تكاليف ما ينتجون وبين أسعاره في السوق . أما الآن فقد قيدت المنافسة الى حد كبير بواسطة الاتحادات التجارية والاتفاقات التي تعقدها الشركات بين بعضها البعض والمؤسسات الضخمة الموحدة التي تجد نفسها في مركز يهيء لها تثبيت الأسعار حسبما تراه مناسباً ، مع خضوعها بالطبع لشرط انه كلما ارتفع السعر كلما كانت في معظم الأحوال اقل قدرة على البيع .ولا يزال رجال الأعمال في ظل هذا النوع من المشروعات الرأسمالية يقررون مقدار ما ينتجون وعدد العمال الذين يستخدمونهم ، وقد لا يكونون راغبين في أن يستخدموا جميع العمال المتوافرين . ومع ذلك فقد أصبح لزاماً في الوقت الحاضر على رجال الأعمال أن يتعاملوا مع اتحادات قوية للعمال في كثير من الأشغال ، ولذلك فقد قل النزوع كثيراً نحو تخفيض الأجور الذي تمليه المنافسة من أجل تخفيض التكاليف اذ بلغت الأجور مستويات أكثر وكذلك أسعار البيع ، وكن لم يمنع ذلك بالطبع رجال الأعمال في صناعة من الصناعات من أن يعملوا سوياً لتخفيض الاجور أو تسويء ظروف العمل ، عندما يحسون أنهم من القوة بدرجة كافية لأن يفعلوا ذلك .

ويقسم المدافعون عن الرأسمالية الى مجموعتين . وتتألف احدى المجموعتين أساساً من الاقتصاديين الذين يؤمنون بحرية العمل ، .ولذا فهي تعادي اجراءات تثبيت السعر وتنادي بالتشريع لاعادة المنافسة وتنفيذها . وغالباً ما تكون هذه المدرسة على عداء مع اتحادات العمال كهيئات لتثبيت الأجر قدر ما تكون على عداء مع الاحتكارات الرأسمالية.وانها لقادرة علىأن تنشد المدائح في وصف نظام رأسمالي خيالي « حر » لا يوجد ولا يمكن أن يوجد الى حد كبير في ظل ظروف الانتاج الحديثة ، وذلك لأنه لا توجد وسيلة فعالة في ظل الرأسمالية تحول دون عدد من المؤسسات من التجمع والاتحاد لتثبيت الأسعار عندما ترى أن ذلك أنفع لها وأربح ، أو من ممارسة المنافسة عندما يصبح نطاق المشروع نتيجة لاستعمال مناهج الفن الحديث من الكبر بدرجة تسمح بوضع العقبات الكأداء في طريق

المنافسين الجدد وهم يدخلون صناعة من الصناعات . أما المدرسة الأخرى من المدافعين عن الرأسمالية فهي تؤثر الاتحاد الاحتكاري على أساس أنه يخفض التكاليف وذلك بتيسير التخصص ، وتحديد مستويات معينة ، واستخدام طرق انتاجية اكثر كفاية .

وتذهب كلا المدرستين الى ان المؤسسات الرأسمالية ، سواء كانت على صورة متحدة أو غير متحدة ، ينبغي أن تترك لتقرر ما تنتج ومن تستخدم ، وأنها بفعلها ذلك سوف تخدم مصالح المستهلكين على أحسن وجه . وتذهب الى أن هذا سوف يحدث لأنه سيكون من صالحها أن تحاول مد المستهلكين بما يحتاجون . وهما يقولان أنه ينبغي أن يترك المستهلكون للسيطرة على الانتاج بواسطة ما يقدمون من سعر للسلع والخدمات ، مما يحكم في « سوق حر » ما سوف تجده المؤسسات الرأسمالية جديراً بتوجيهها الجهد نحو انتاجه . ويقدمان الحجج على أن مثل هذا النظام سوف يدفع بالانتاج والرفاهية الى اقصى حد ، لأنه سيمكن المستهلك من التعبير عن تفضيله لشيء عن شيء آخر باستعداده لأن يدفع ثمناً أكبر له . ولكن هذه الحجة تغفل الوجه الآخر من المسألة وهو أن قرش الرجل الفقير يستوى مع قرش الرجل الغني في التأثير على ما ينتج ، وان طلب الغني لما لديه من مال اكثر على سلع الترف كثيراً ما يفوق طلب الرجل الفقير على الأشياء الضرورية . وأن هذه الحقيقة وحدها تبدد الحجة أن السوق الرأسمالي « الحر » سوف يكفل خير عائد ممكن في الرفاهية الكلية أو في المقادير النسبية التي تنتج من السلع والخدمات المختلفة .

ويقول الاشتراكيون اجابة على دعاة الرأسمالية — ان حجتهم في الدفاع عن « حرية المستخدمين » سوف تكون صحيحة فقط اذا كانت الدخول متساوية للجميع ، وانه على أية حال — يكون من مهمة المجتمع أن يكفل اشباع المطالب الأساسية للمعيشة الطيبة والصحية للجميع ، حتى أن الموارد الفائضة على ما تمس الحاجة لتحقيق هذا الغرض هي وحدها التي ينبغي أن تتوافر لانتاج سلع الترف — وفوق ذلك ينبغي أن تتوافر سلع الترف قدر ما يمكن للجميع ليختاروا منها ، والا تصنع لتقابل مطالب طبقة ضيقة من الأشخاص الأغنياء . وحتى ان ظلت الدخول

غير متساوية لتقدم حوافز كافية للعمل والمكافآت عن الخدمة الاستثنائية فان وجوه عدم المساواة يجب أن تكون على نحو يعطي قدراً قليلاً أكثر للكثرة لا أن يعطى قدراً كبيراً اكثر للقلة . ومن ثم فانه ينبغي أن تكون منتجات الترف على نحو يخاطب قلة من ذوي القدرة الشرائية الكبيرة جداً . ولكي يضمن الاشتراكيون هذا النظام من « الأولويات » — أي التزويد الكامل للحاجات الأساسية والانتاج المتزن لأنواع واسعة الاختلاف من السلع الأخرى ليختار الناس منها — فانهم يذهبون الى أنه يجب « تخطيط الانتاج » ، ويجب ألا يترك ليتقرر بواسطة قوة حافز الربح دون سواه .

وفوق ذلك فان الاشتراكيين يشيرون الى أنه ليس هناك أي ضمان في ظل نظام المشروعات الخاصة بأن يكون الرأسماليون على استعداد لأن يستخدموا جميع العمال . فقد يفضلون أن ينتجوا أقل ليحتفظوا بالأسعار مرتفعة ، ومن ثم يتركون عمالاً كثيرين في حالة بطالة . وهذا في الواقع ما كان حادثاً خاصة أثناء « فترات الكساد التجاري » ولكن الى حد كبير حتى في عهود التجارة الرابحة نسبياً . ويؤمن الاشتراكيون من ناحية أخرى « بحق العمل » — الذي يسمى عادة في وقتنا الحاضر سياسة « العمالة الكاملة » . ويذهبون الى أن مهمة الدولة أن تكفل وجود أشغال كافية دائماً وان الدولة يجب اما أن تزود العمال بالقدر الضروري من العمل بنفسها ، أو أن تهيئه بطلب السلع على الحساب العام (الأشغال العامة) ، أو تعمل على أن يقدمه أصحاب العمل الخاضعين وذلك بمنع جميع أشكال تثبيت السعر التقييدي أو الاحتكار أو ان دعت الضرورة اتخاذ الاجراءات المباشرة لزيادة الطلب الخاص على العمل (وذلك باتباع طرق مثل تخفيض الضريبة على الدخول الصغيرة ليزداد طلب المستهلكين) .

وليست جميع أشكال التخطيط الاقتصادي اشتراكية ، ولكن جميع أشكال الاشتراكية تتضمن التخطيط الاقتصادي . وتتضمن الاشتراكية التخطيط الاقتصادي في ثلاثة أشكال على الأقل :

(١) تخطيط الدخول ، وذلك لضمان دخول أساسية للجميع وحوافز كافية

(ولكن غير مبالغ فيها) للعمل الجيد ومكافآت للخدمة المتفوقة.

(ب) تخطيط الانتاج، وذلك لضمان انتاج الأشياء المطلوبة لاشباع الحاجات الداخلية مباشرة والمبادلة للحصول على الواردات الضرورية .

(ج) تخطيط التنمية ، وذلك لضمان التهيئة المناسبة لتحقيق القدرة الانتاجية في المستقبل ، ولوضع المصانع الجديدة والأشكال الأخرى للرأسمال الحقيقي في الأماكن المناسبة ، من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية البحتة . ومن هنا يتداخل التخطيط الاقتصادي في تخطيط المدن والريف ، ولذلك يستلزم التخطيطان التكامل في سياسة واحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الطبقات والدخول والملكية :

ان الطبقة تعرف عادة حسب الطريقة التي بها يحصل اعضاؤها خاصة على دخولهم . وعلى هذا النحو تتكون الطبقة العاملة من أولئك الذين يعيشون اساساً على أجورهم (حتى ان كان بعضهم يملك ملكاً صغيراً) . وتتكون الطبقة الرأسمالية من الذين يأتي دخلهم أساساً من رأس المال المستثمر ، أما كفائدة أو أرباح أو أجور منازل (حتى ان كان بعضهم يعمل أيضاً كأصحاب عمل أو مديرين أو تجار) . وتتكون طبقة ملاك الأرض من الذين يعيشون أساساً من ايجارات الأرض ، بما في ذلك ايجارات الأرض في المدن أو أرباح من الزراعة الرأسمالية (حتى ان كان لدى الكثير منهم أيضاً رأس مال مستثمر بطرق أخرى) . وتشتمل الطبقة المهنية أساساً على أولئك الذين يعيشون بواسطة كسب الرسوم ، مثل الأطباء والمحامين والمحاسبين والمعماريين والمهندسين المستشارين (حتى ان كان عدد متزايد من أصحاب المهن قد أخذ يعيش على مرتبات أما في وظيفة عامة أو خاصة ، وحتى ان كان كثير من أصحاب المهن يملكون أيضاً رأس مال) .

وتتكون طبقة أصحاب المتاجر من أولئك الذين يديرون أعمال التجزئة الصغيرة من أجل الربح ، والطبقة الزراعية من المزارعين العاملين ، سواء يملكون أو

يؤجرون أرضهم ، والطبقة الادارية من موظفي الحكومة ، وموظفي الادارة المحلية والموظفين بمرتبات كاملة في أنواع كثيرة من الهيئات الخاصة أو الجمعيات — مثل البنوك ، وشركات التأمين ، وجمعيات الصداقة وجمعيات البناء ، وحتّى نقابات العمال والأحزاب السياسية ، وغيرها من الأنواع الكثيرة .

وتتداخل الطبقات الواحدة في الأخرى ، ولا يستطاع تحديد عضويتها بدقة ، كما لا يمكن أن يكون تصنيفها نهائياً ، أو يتفق عليه في جميع الأحوال ، ومع ذلك فمن الواضح مثلاً في بلد مثل انجلترا ان الطبقتين الظاهرتين الآن هما أصحاب الأجور من ناحية والرأسماليون من ناحية أخرى . وملاك الأرض في انجلترا يضمون أنفسهم الى الرأسماليين كطبقة أدنى (ولو انهم كانوا قديماً الطبقة السائدة) . أما طبقة أصحاب المرتبات الصغيرة فهم ينزعون الى ضم أنفسهم مع أصحاب الأجور. وينزع أصحاب المهن الذين يحصلون على رسوم — ولو أنهم يقلون في ذلك كثيراً عن أصحاب الأرض — الى أن يأخذوا جانب الرأسماليين ، على حين أن كثيرين من أصحاب المهن ذوي المرتبات ينزعون الى ان يأخذوا جانب أصحاب الأجور . ولقد مال أصحاب المتاجر والمزارعون حتى الآن اساساً لأن يعدوا أنفسهم رأسماليين وأن يأخذوا جانب الرأسماليين الحقيقين ، ولكن كثيرين منهم في المدة الأخيرة اتجهوا الى جانب « العمال » . وتحاول طبقة الاداريين جزئياً لأن تقف بعيداً عن ضروب الولاء الحزبية (مثل موظفي الحكومة والادارة المحلية الكبار) ، ولكن فيما عدا ذلك ينزع أصحاب المرتبات الكبيرة الى أخذ جانب الرأسمالية وأصحاب المرتبات الصغيرة الى أخذ جانب « العمل » بطريقة متزايدة ، ومع ذلك ، فهنالك استثناءات كثيرة في كل من هذه الطبقات الصغيرة ، وان انتصار العمال في انتخابات سنة ١٩٤٥ كان يرجع أساساً الى التغير الكبير في موقف الجماعات الوسطية .

ولقد عرفنا الطبقات حتى الآن باصطلاحات اقتصادية ، ولكن الحالة الاقتصادية ليست هي العامل الوحيد في النظام الطبقي ، ولو أنها أهم عامل . فهنالك لا يزال في عقول أناس كثيرين تقسيم للطبقات الى أهل السيادة الذين ينتمون الى

أسرة طيبة ، وللسادة من قبيل المجاملة والأدب ممن يحتلون تلك المرتبة بفضل ما نالوا من تعليم أعلى أو عضوية في مهنة أو عمل معترف بوجاهته ، والطبقات الوسطى الدنيا ، والعمال المهرة اليدويين ، وغير ذلك. وان هذا التصنيف الاجتماعي، طالما لا يعتمد على مركز «وروث ، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام التعليم ، الذي يبقى على التفسيرات الطبقية وذلك :

(أ) بفضل قسم صغير من أطفال الأمة فيما يسمى بالمدارس الخاصة المنعزلة عن نظام التعليم العام في الدولة .

(ب) وبتقسيم الباقين الى اكثرية تترك المدرسة حالما يسمح القانون ، وأقلية تواصل الدراسة فتحصل على التعليم الثانوي وربما التعليم الجامعي .

ونظام التعليم ، ومع ذلك ، قد أصبح الى حد كبير مفتوحاً عن ذي قبل وذلك .

(أ) بتيسير مواصلة التعليم لأبناء الفقراء حتى التعليم الجامعي .

(ب) وبتزويد نوع من التعليم الثانوي لجميع الأطفال .

وان هذه الاصلاحات لم تتقدم تقدماً كافياً في انجلترا لأن يغير الصفة الطبقية لنظام التعليم . وان الترفع الذي لا يزال يسود جزءاً كبيراً من نظام التعليم يؤثر كعامل قوي الى جانب الرأسمالية لأنه يشجع « التسلق الاجتماعي » الى طبقة اجتماعية أعلى تسيطر عليها أساساً المؤثرات الرأسمالية .

ويعترض الاشتراكيون على التمييز الطبقي من ناحية المبدأ . فهم يرون أنه كلما أمكن — ينبغي أن يعطى كل طفل فرصة متساوية لينمي موهبته ويبرزها وليرتفع لأي مركز قد يستحقه . وهم يرون أنه ينبغي ألا ينظر لعملية الارتفاع كعملية ارتفاع الى طبقة أعلى أكثر مما ينظر الى ابن دوق يصادف أن يكون أذكى من أخيه أو أخته على انه تابع لطبقة مختلفة . ويعترف الاشتراكيون بأنه لابد من أن فروق الدخل ستبقى مدة من الزمن المقبل فروقاً كبيرة بدرجة كافية لأن

تفضي الى فروق كبيرة في العادات وطرق العيش ، ولكنهم يعتقدون أنه من الممكن أن تقال بتعليم أفضل داخل نظام مدرسي مشترك وبتخفيض عدم المساواة الاقتصادية كذلك . ومن هذه الناحية يأخذون في تنفيذ عملية سبق أن بدت تنفيذاً بعيد المدى .

أما عن الدخول فالاشتراكيون يعتقدون بانه يجب أن تخفض بسرعة نسبة الناتج القومي التي تئول الى من يحصل على دخل غير مكتسب . وهم يقدمون على تحقيق ذلك جزئياً بالضريبة التصاعدية على الدخول وعلى الميراث وجزئياً بتخفيض نسب الفائدة الى ادنى مستوى ممكن وجزئياً برفع الدخول المنخفضة بأسرع ما يمكن ، وبتنمية الخدمات الاجتماعية على أساس من التزويد المشترك للجميع (مثلاً المنح التي تعطى للأسر وخدمات الصحة القومية) .

وفي ذلك كله وأهم منه ، فان الاشتراكيين يتجادلون حول مدى ضرورة اتباع سياسة مدبرة لتخطيط المستويات النسبية للدخول المكتسبة في الوظائف المختلفة. لجعلها تتلاءم بطريقة أفضل مع الصفات النسبية للخدمات بدلاً من اعتمادها على القوى الاقتصادية النسبية للجماعات المختلفة ، أو على الفروق التقليدية الى حد كبير (مثلاً بين الرجال والنساء أو بين وظائف « السادة » و « العامة ») . ويعترض رجال اتحادات العمال أحياناً على « سياسة الأجور القومية » بدلاً من اصرارهم على أن تخطيط الدخول سوف لا يطبق فقط على أصحاب الأجور ، ولكن على الجماعات الأخرى كذلك جرياً على المبدأ الديموقراطي الذي يقوم « على الدفع حسب الخدمة » معدلاً فقط بالحاجة الى ملاءمة المكافآت حتى تجتذب الأعداد المطلوبة من العاملين في الوظائف المتنوعة .

وان الملكية موزعة توزيعاً غير متساو، وهي تفوق في عدم التساوي الدخل « الصافي » (أي الدخل بعد الضرائب) . وتذكر غالباً أرقام تدل على العدد الضخم للاسهم المنفصلة في المؤسسات الرأسمالية . ولكن هذه الأرقام مضللة لأن نفس الشخص قد يملك أسهماً في مؤسسات مختلفة ، وأن أناساً أكثر من ذي قبل لديهم

قدر صغير من الملكية المنتجة للدخل أو الملكية الرأسمالية. ولكن حتى سنة ١٩٣٩، لم يكن عند كل أربعة من خمسة أشخاص يموتون شيء يتركونه من الناحية العملية. ويستطاع تقليل عدم المساواة هذه :

(أ) بجعل مزيد من الملكية القائمة ملكية عامة، والقضاء بواسطة الضريبة على الديون المترتبة تعويضاً عن أخذها.

(ب) وبالاستثمار العام الجديد الذي يمول بفرض الضريبة على الملاك.

(ج) وبتقييد حقوق الميراث، ربما لجيل واحد.

(د) وبالتيسير في حالات مناسبة على الناس الفقراء لجمع ثروة في مشروعات صغيرة أو تعاونية.

(ب) الاشتراكية عند جون ستراتشي John Strachy

الملكية الخاصة :

ومما يثبت نسبية الفهم والتعريف للاشتراكية أن جون ستراتشي John Strachy قد عالج كذلك عناصر الاشتراكية في ظل التجربة الانجليزية ولكنه حاول أن يضفي رداءاً ماركسياً فبدأ تحليله مادياً موغلاً في التفسير المادي لها.

فهو في تفسيره للملكية يذهب الى أن الاشتراكية لا تلغي الملكية الغاء مطلقاً. بل أنها تؤكد الملكية الفردية الخاصة وتزيد منها عند أغلبية الشعب. وهو يشرح مفهومه عن الملكية الخاصة في النظام الاشتراكي مقابل مفهومه في النظام الرأسمالي شرحاً يستند الى مخاطبة الادراك العادي والتجربة المشاهدة أحياناً ويستند الى الأسس النظرية أحياناً أخرى. فعلى حين أن الرأسماليين يتهمون الاشتراكية بأنها تحرم الناس من الملكية الخاصة يذهب جون ستراتشي الى أن الرأسمالية هي التي تحرم معظم أفراد الشعب البريطاني من أية ملكية فردية خاصة جديرة بالتحدث عنها. فقد ذكر في سنة ١٩٤٤ أرقاماً عن أربعة أخماس البريطانيين تثبت أنهم كانوا يموتون ولا يتركون ملكية غير ما يساوي أقل من مائة جنيه.

ويستطرد في توضيح دعواه بقوله أن ما تقصده الاشتراكية حقاً هو منح تسعة أعشار الشعب البريطاني فرصة للحصول على الأقل على عشرة أمثال ما يحصلون عليه اليوم من الملكية الفردية الخاصة — عشرة أمثال الكساء ، والبيوت والحدائق والسيارات ومواد الغذاء والأثاث وما شابه ذلك .

ولكن ان كانت الاشتراكية تعني نزع الملكية الشخصية وأخذها من بعض الناس ، فانما تعني أخذ ملكية وسائل الانتاج — كما نسميها — من الأيدي الخاصة التي انتقلت اليها اليوم ، وهي أيدي أربعة ملايين من الشعب البريطاني الذي يبلغ تعداده حول السبعة والأربعين مليوناً . وذلك ما يعنيه الاشتراكيون تماماً ، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لوضع قدر كريم من الملكية الخاصة من النوع الآخر في أيدي الشعب .

نوعا الملكية :

ومن ثم فان جون ستراتشي يميز بين نوعين مختلفين من الملكية الخاصة ويقوم النوع الأول على الملكية الخاصة في وسائل الانتاج ، أي الملكية الخاصة في مصنع أو منجم أو في الأرض . اما النوع الآخر فهو الملكية الخاصة في « سلع المستهلكين » — أي في الطعام والملابس والأثاث ، وفي البيوت والسيارات والحدائق وفي الأدوات الموفرة للعمل وفي الاستمتاع بالملاهي — أي في كل نوع من الأشياء التي نستعملها فعلاً ونستهلكها .

ويشير جون ستراتشي الى ان اضطراباً لا نهاية له ينشأ من الخلط بين هذين النوعين من الملكية الخاصة . ولكن ينبغي أن يمتنع ذلك الخلط . اذ توجد قاعدة واحدة للتمييز بينهما . فالملكية الخاصة التابعة للنوع الأول — أي أن الملكية الخاصة في وسائل الانتاج — تحمل دخلاً معها . أما الملكية الخاصة التابعة للنوع الثاني — أي الملكية الخاصة في سلع المستهلكين — فانها لا تحمل دخلاً معها .

ويضرب لذلك مثالاً بأنك اذا كنت تملك ما يساوي خمسمائة جنيه من

الاسهم في مصنع أوستن للسيارات في برمنجهام ، فانك تحصل على دخل من هذه الاسهم ، ولكن اذا كنت تملك سيارة أوستن ثمنها خمسمائة جنيه ، فانك لن تحلم بأن يدفع لك المصنع أي شيء لأنك تملك تلك السيارة . وعلى عكس ذلك فـانه يجب عليك أن تدفع مبلغاً كبيراً في الضرائب ، والصيانة وما شابه ذلك من أجـل امتياز امتلاكها . وها هو ذا التمييز بين نوعي الملكية الخاصة .

والآن يدفع لك دخل ان كنت ملكت أسهماً في مصنع أوستن لأن مصنع أوستن جزء من وسائل الانتاج في انجلترا . ولا يدفع لك دخل ان أنت كنت تملك سيارة من سيارات أوستن ، لأن السيارة ليست جزءاً من وسائل الانتاج فهي سلعة من سلع المستهلكين .

وان النظام الاقتصادي الذي يسمى عادة بالاشتراكية ، وهذا هو النظام الذي نستطيع أن نضعه في مكان الرأسمالية ، يشتمل على الغاء النوع الأول من الملكية الخاصة ، وذلك لكي نزيد زيادة كبيرة النوع الثاني من الملكية الخاصة .

ويشتمل النظام الاشتراكي اذن على أخذ وسائل الانتاج من أيدي الأربعـة ملايين من أفراد البريطانيين الذين يملكونها اليوم ، ووضعها في أيدي الشعب كله . وان الغرض من فعل هذا هو أنه عندئذ ، وعندئذ فقط ، سوف يحصل الثلاثـة وأربعون مليوناً من أصحاب الأجور بطريقة أو بأخرى على النتاج الكامل لعملهم . وأن ذلك لهو الحل الحقيقي الوحيد لمتاعبنا .

هل كل شيء تمتلكه الدولة ؟

وان هذا التحليل للملكية في ظل الاشتراكية يؤدي إلى أن نسأل أنفسنا السؤال الآتي . ماذا يفعل بوسائل الانتاج من مصانع ومناجم وأرض البلاد ، عندما تؤخذ من أيدي ملاكها الحاليين وهم الاربعة ملايين ؟ هل توضع كلها في أيدي الدولة وتدار بواسطة موظفي الدولة ؟ تلك هي احدى الافكار التي يؤمن بها كثير من الناس عن الاشتراكية ، وأن عدد الافكار المختلفة التي لا أساس لها عن

الاشتراكية (وبعضها يعتنقه بعض الاشتراكيين أنفسهم) عدد ضخم .

والاجابة على السؤال السابق هي « لا » . فالاشتراكية تتضمن الملكية « العامة » لجميع وسائل الانتاج ، ولكن ذلك لا يعني أنه ينبغي امتلاكها جميعاً بواسطة الدولة . فهنالك وجوه اقتصاد كبيرة يمكن تحقيقها بواسطة الادارة المركزية لهذه الخدمات القومية العظيمة — التي يمكن أن نضرب مثلا لها بتوزيع القوة الكهربائية . ولكن حتى في هذه الحالات ، فان الصناعة المحلية ينبغي أن تدار بواسطة تعيين هيئات خاصة أو لجان أو « سلطات أو مجالس عامة ، طالما يكون رأس مالها كله مملوكاً ملكية عامة .

ولكن هنالك صناعات أخرى كثيرة ذات طابع أصغر وأكثر محلية ويجب أن تدار بواسطة السلطات المحلية مثل البلديات ومجالس المحافظات وما شابه ذلك . ويوجد أيضاً مجال واسع للتعاون . وهنالك ميدان كبير ، يعتبر جزء من التوزيع بالقطاعي مثالا رئيسياً له ، ينبغي أن يدار بواسطة الجمعيات التعاونية للمستهلكين . وفوق ذلك . فلمدة طويلة مقبلة على الأقل ، سوف يكون هنالك مكان آمن في المجتمع الاشتراكي لمؤسسات الرجل الواحد الصغير أو الرجلين التي لا تستغل أحداً — وذلك أيضاً في التوزيع بالقطاعي على وجه الخصوص .

وفوق ذلك . فهنالك مجال أيضاً لتعاون المنتجين كما تبين التجربة الحديثة ويوجد ميدان لجماعات أو اتحادات العمال المكونة بطريقة اختيارية ممن يملكون كجماعات وسائل انتاجهم ويقومون أنفسهم بالعمل . ويبدو أن الزراعة هي الميدان الأساسي المحتوم لهذا الشكل من التنظيم .

وبايجاز ، يوجد من أشكال التنظيم الصناعي والاجتماعي وأنواعه في ظل النظام الاشتراكي بقدر ما يوجد منها في ظل النظام الرأسمالي . وفوق ذلك فان أشكال الملكية العامة التي سبق وصفها وهي حقيقة الأشكال الوحيدة التي ينبغي أن يبدأ في ظلها المجتمع الاشتراكي طريقه . وكلما نما المجتمع الاشتراكي ، نمت أيضاً اشكال أخرى وأعلى من الملكية العامة . وان الشيء الجوهري الوحيد

هو أنه ينبغي أن تتضمن الأشكال المتنوعة للتنظيم الصناعي الملكية العامة لوسائل الانتاج .

البيروقراطية والاشتراكية :

وان هذا يلقي ضوءاً على اعتراض قديم من الاعتراضات المألوفة التي توجه إلى الاشتراكية — وهو أنها تعني ادارة البلاد بحشد من الموظفين . واذا كان يقصد بالموظفين الاداريون والمديرون ورؤساء العمل وما شابه ذلك فان المجتمع الاشتراكي بالطبع لا بدله من مثل هؤلاء الناس . ولكن في الواقع لا يوجد موظفون اكثر بل يوجد موظفون أقل ، في ظل النظام الاشتراكي عنه في ظل النظام الرأسمالي . وان أي واحد على اتصال وثيق بادارة أي « شركة » كبيرة من الشركات الرسمالية البريطانية الضخمة يعرف أنها تدار ببيروقراطية ضخمة من الاداريين والكتبة والمديرين ومساعدي المديرين ومديري الدعاية ومديري المستخدمين ومن شابه هؤلاء . وقد تعودنا ألا نسمي هؤلاء الناس موظفين ، لانهم مستخدمين بواسطة شركة « الصناعات البريطانية الكيماوية » أو « يونيلفرز » أو « فيكرز » أوأية شركة كبيرة أخرى بدلا من توظيفهم لدى الدولة ومهما يكن أمرهم فهم موظفون حسب جميع المقاصد والأغراض . انهم موظفون يعملون باسم الأغنياء بدلا من عملهم باسم المجتمع .

وإذ أن الاشتراكية تدخل النظام في التنظيم الصناعي والاقتصادي ولهذا تبسطه تبسيطاً كبيراً ، فهي سوف تحتاج إلى عدد أقل من هؤلاء الاداريين عما تحتاج اليه « الشركات » الكبيرة . فكثيراً ما تتنافس « الشركات » الكبيرة الواحدة مع الأخرى ، وفوق كل شيء تحاول في يأس أن تبيع منتجاتها في سوق مزدحم بالسلع ازدحاماً زائداً عن الحد . ومن ثم فهي تنفق وقتاً ونشاطاً أكثر وتستخدم موظفين أكثر في محاولة بيع سلعها أكثر مما تفعل في انتاجها . واذ ليس هنالك ولا يمكن أبداً أن يكون هنالك مشكلة سوق في ظل النظام الاشتراكي. واذ لا يمكن أن تكون هنالك مشكلة من المشاكل في بيع كل شيء نافع تستطيع أن

تنتجه ، فانه يستطاع الاستغناء عن هذه الهيئة الكبيرة من « موظفي » البيع ويعين الرجال والنساء الذين يؤلفونها في عمل نافع منتج .

الربح أو التخطيط :

من العبارات الشائعة في هذا الوقت أن يقال أنه في ظل الرأسمالية يتم الانتاج من أجل الربح ، على حين أنه في ظل الاشتراكية يتم من أجل الاستعمال ، وأن الاشتراكية هي الانتاج المخطط للاستعمال ، فماذا يعني بهذه العبارة ؟

اننا نعرف جميعاً ماذا يقصد بالانتاج من أجل الربح . فهنالك فائض متزايد من الثروة يذهب الى أصحاب الأعمال وزملائهم الذين يشاركونهم وذلك نتيجة لنظام الأجور الراهن . ولكن ما لم نلاحظه هو الحقيقة أن الانتاج يتم « فقط » في ظل النظام القائم اذا ، وعندما يذهب مثل هذا الفائض الى الملاك .

وعلى العكس من ذلك فان الربح في ظل الاشتراكية لا يكون هو المنظم للنشاط الاقتصادي . ولهذا فعلينا أن نرتب بعض المبادىء الأخرى التي نقرر وفقها ما ننتج. وان هذا المبدأ البديل الذي يقوم عليه التنظيم هو ما نسميه بالتخطيط . فيجب أن يوجد في كل مجتمع اشتراكي هيئة تسمى عادة بهيئة التخطيط تقرر سنة بعد سنة أنواع الأشياء التي سوف تنتجها والنسب التي بها تنتج. وعليها أن تعد تقديراً لحاجات السكان الكلية وبعدئذ تعد تقديراً آخر للموارد الانتاجية الكلية للبلاد. وعندئذ يجب أن ترى كيف تلائم خير الملاءمة بين الواحد والآخر. وكيف توزع على خير وجه المهارة والعمل والآلات والمباني والمواد الخام وباقي الموارد بين الاستعمالات الممكنة المختلفة .

وقد يقال أن هذا عمل صعب جداً ، وهو في الواقع كذلك، ولكن المهم هو أنه عمل يجب أن يفعل . ولن ييسر من الأمر شيئاً ألا نحاول فعله. وذلك لأننا في ظل النظام الرأسمالي نترك كل شيء للصدفة وقت السلم . وتترتب على هذا الفوضى الشديدة التي ينزلق اليها النظام الاقتصادي من وقت لآخر . وأكثر من ذلك

فاننا نعرف الآن كحقيقة أن هذا النوع من التخطيط الاقتصادي يستطاع فعله . فالبريطانيون مثلاً كلما وجدوا أنفسهم في حرب كبيرة ، يفعلونه اذ أنهم أثناء الحرب قاموا بمثل هذا التقدير لحاجاتهم الكلية من سفن ومدافع ودبابات وقاذفات قنابل وكل ذخائر الحرب الأخرى مضافاً اليها حاجات السكان من سلع مدنية مثل الطعام والملابس وغير ذلك وقاموا بعد ذلك بعمل تقدير آخر لموارد البلاد الانتاجية الكلية وعندئذ لاءموا بين التقدير الأول والثاني واكتشفوا خير طريق لتوزيع المتوافر لديهم من مهارة وعمل وآلات ومبان ومواد خام وما تبقى من موارد بين جميع الاستعمالات الممكنة لها .

وكانت النتيجة — كما يقول ستراتشي — معجزة الانتاج التي شاهدتها بريطانيا أثناء سني الحرب . ويتساءل عما اذا كان في امكان البريطانيين أن يفعلوا في وقت السلم ما فعلوه أثناء الحرب ، فيما عدا تخصيص نسبة أعظم كثيراً من مواردهم للحاجات المدنية . وأجيب على ذلك بقوله أن ذلك في مقدورهم بأن يأخذوا خطوة فخطوة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي .

استعادة وسائل الانتاج :

وتتضمن الاشتراكية اذن أن يستعيد وسائل الانتاج التسعون في المائة من البريطانيين المحرومين اليوم من أية ملكية ذات قيمة لتلك الوسائل . ويستعمل اصطلاح « استعادة » لأنه جاء وقت كان الكثيرون من البريطانيين على الأقل يملكون بعض الشيء وسائل الانتاج . وفي ذلك المعنى ، تعد الاشتراكية مجرد العودة الى الظروف التي كانت توجد قبل ظهور الرأسمالية الحديثة . ولكننا نعود الى الملكية الموزعة توزيعاً واسعاً لوسائل الانتاج على نهج جديد . وذلك لأنه أثناء القرن والنصف الذي ساد فيه النظام الرأسمالي ، نما نطاق وسائل الانتاج نمواً عظيماً الى درجة أنه لم يعد من السياسة العملية أن نقطعها مرة ثانية الى قطع فردية حتى اذا كان هذا امراً مرغوباً فيه . فلا بد لها من أن تملك امتلاكاً جماعياً أو اشتراكياً . وما يقسم في ظل النظام الاشتراكي بين الشعب كله ليس هو وسائل الانتاج نفسها وانما هو نتاجها .

الأجور في ظل الاشتراكية :

ويرى ستراتشي أن سر المتاعب التي تواجــه الشعب البريطاني يتلخص في الأجور . ففي ظل النظام الرأسمالي ترجع هذه المتاعب الى الحقيقة أن الأجــور تنزع دائماً الى النزول نحو مستوى الكفاف . فكيف تحدد الأجور اذن في ظــل النظام الاشتراكي ؟ وذلك لأن الأجور تظل باقية في المجتمع الاشتراكي ، ولكن مقدارها يحدد بطريقة مختلفة تمام الاختلاف .

فاليوم تحدد الأجور على وجه العموم على أساس ما يستطيع أن يعيش عليه العامل وذلك حتى يكون صالحاً لأن يقوم بعمله ويربي أسرة على نهجه. ومن ثم فان مقدار الأجور لا صلة له بمقدار ما يستطيع العامل أن ينتجه .

وعلى العكس من ذلك في المجتمع الاشتراكي فان المستوى العام للأجور يقوم مباشرة على مقدار الثروة التي يستطيع العامل أن ينتجها . فاذا كانت البلــد الاشتراكية التي ندرسها تستطيع في هذا العام أن تنتج «س» من ملايين الجنيهات فان الأجور الكلية (والمنح والمعاشات واعانات المرض وغير ذلك) تمكن أن تحدد بـ «ص» من ملايين الجنيهات . اذا كانت تلك البلد تستطيع أن تنتج بل وتنتج فعلاً ما يساوي من الثروة س + ١ من ملايين الجنيهات ففي العام التالي يستطاع أن ترفع الأجور بل وترفع فعلاً الى ص + ١ من ملايين الجنيهات .

ويمكن أن نتساءل عما اذا كان هذا يعني أن العامل يحصل على القيمة الكاملة لما ينتج وفعلاً هذا ما يحدث ولكن لا يعني هذا أنه سوف يأخذ جميع تلك القيمة فردياً عن طريق أجره الخاص . فان المحصول الناتج في المجتمع الاشتراكي يوزع فعلاً بثلاث طرق .

التقسيم الثلاثي :

ففي المكان الأول يحصل العامل على نصيبه الفردي في مظروف أجره وفي المكان الثاني يحصل على ما يسمى « بالأجر الاجتماعي » وذلك يعني أن نسبةخاصة

من قيمة نتاجه توضع جانباً لخلق تموين من أنواع سلع المستهلكين التي لا تستطيع أن توزعها توزيعاً مناسباً بطريقة فردية . فمثلاً يوضع جانباً من مقدار الثروة الناتجة ما يستخدم لانشاء وسائل النقل والتعليم والترفيه على نطاق واسع ولبناء المدارس والطرق والحدائق والملاعب ونوادي العمال وقاعات المطالعة .

وليس من المستطاع أو لا ينبغي على الأقل أن نوزع تلك الخدمات الجوهرية للمستهلكين وهي الرعاية الطبية ، بطريقة فردية . ولهذا فان جزءاً من الثروة التي يخلقها العامل تذهب الى القيام بخدمات طبية حرة واسعة مثل تيسير المستشفيات والمصحات وبيوت الاستشفاء وما شابه ذلك . وكذلك يجب أن يوضع أيضاً شيء للتأمينات الاجتماعية ولأجور المساعدات ان اصيب العامل بمرض أو أصيب بضرر ولاعطائه معاشاً مناسباً في الشيخوخة . وأخيراً يجب أن يقدم الى الشعب بطريقة بدلاً من الطريقة الفردية طائفة كاملة مما يسمى « بالسلع القوية أو القادرة على الاحتمال » كالطرق مثلاً . ولكن ذلك كله انما يقصد به زيادة ما يتلقاه العامل مما يسميه الاقتصاديون « اشباعات » (أي السلع والخدمات) ، وذلك باستبعاد ما هو مناسب تقديمه منها بطريقة جماعية لا بطريقة فردية .

ولكن جزءاً ثالثاً من الثروة التي يخلقها العامل يجب أن يوضع جانباً من أجل التيسير لخلق الثروة في المستقبل . فهذا الجزء يجب أن يوضع جانباً أولاً لاصلاح وصيانة وسائل الانتاج وثانياً لبناء وسائل جديدة أفضل للانتاج . واذا قررت البلد الاشتراكية انها تحتاج الى أن تصنع نفسها بسرعة كبيرة فان هذا قد يكون جزءاً كبيراً ويرتفع الى ثلث ما ينتجه العمال . وهذا الجزء — كما ينبغي أن نسميه — يعاد استثماره في الصناعة .

الاستثمار الاشتراكي :

ولكن قد يسأل سائل عن الفرق بين هذا النهج في الاستثمار الاشتراكي وبين عملية الاستثمار الرأسمالية . وفي الواقع أن هنالك فرقاً هائلاً بينهما . ففي البلاد الرأسمالية يذهب الفائض عن وفوق ما يحفظ العمال الى الرأسماليين وأصدقائهم كملكية خاصة غير مقيدة لهم . وقد يعيدون استثمار بعض هذا الفائض في الصناعة.

وان هم أحبوا أن ينفقوا كل بنس منه على نواحي الترف أو أن يضيعوه بواسطة اختزانه في جورب من الجوارب مثلاً فانهم يستطيعون ذلك . ولن يكون لأي أحـــد أدنى حق في ظل القوانين والأفكار والأخلاقية الرأسمالية أن يعترض على ما فعلوا . فهم لم يفعلوا شيئاً سوى أنهم فعلوا ما أحبوا بما ملكوا .

أما في المجتمع الاشتراكي فان كل « بنس » يحتجز لاعادة الاستثمار من أجل غرض صيانة وسائل الانتاج وتنميتها يحفظ في أمانة دقيقة بواسطة نظم الشعب نفسه. وبعد ذلك يستثمر كل شيء بواسطتها خير استثمار ممكن يحقق المصلحة العامـــة حتى اذا تم بناء وسائل الانتاج الجديدة يمكن استعمالها لرفع أجور الشعب .

ومجمل القول أن اختيار الأغنياء أن يعيدوا استثمار الثروة الواسعة التي يجمعونها منا عن طريق الريع والفائدة والربح أمر موكول للصدفة . ولكن من الناحية العملية يبلغ مقدار تلك الثروة مبلغاً كبيراً الى درجة أنه يجب عليهم أن يعيدوا استثمار قدر كبير منها لأنه مهما فعلوا بها فلن يستطيعوا انفاقها . ولكنهم يعيدون استثماره حسب ارادتهم المطلقة وحدهم ويستثمرونه فيما يعتقدون أنه سوف يدر عليهم أكبر ربح . وان الاشياء التي سوف تعطيهم أعظم ربح ليست دائماً هي أنفــع الأشياء للمجتمع .

أما في الاشتراكية فلا يسمح « ببنس » واحد مما قرر الشعب احتجازه للتنمية القومية أن يصبح الملكية الخاصة لأي فرد . فكله يحتفظ به كأمانة لجلب خير نفع ممكن وذلك لانتاج الثروة المتزايدة في شكل طعام أكثر وملابس أكثر وأثاث أكثر وسيارات أكثر وما شابه ذلك في السنين المقبلة للشعب جميعه .

ليست الأجور متساوية :

وينتقل جون ستراتشي من وصفه لطريقة الاستثمار في النظام الاشتراكي الى معالجة مسألة المساواة أو عدم المساواة في الأجور . فهو يرى أن هذا موضوع هام جداً ولقد قرر أن المستوى العام للأجور في المجتمع الاشتراكي يقوم على الثروة الكلية التي تنتج وأنه يرتفع كلما تزداد الثروة الكلية التي تستطيع أن تنتجها البلد . ولكن هل هذا يعني أن كل واحد سوف يحصل على نصيب متساو من هذا المجموع

وأنه بايجاز سوف تكون الأجور متساوية ؟ ويجيب على هذا السؤال بالنفي . فهو يذهب الى أنه في هذه المرحلة من التطور البشري لا يزال من الضروري في ظل النظام الاشتراكي أن يدفع أجر أفضل للعامل المتفوق فنياً على العامل المتخلف من الناحية الفنية . ولا يزال من الضروري أن يدفع للعامل العالي المهارة في الورشة الهندسية أو للجراح على مائدة العمليات أو مدير الأشغال الكفء أو الاداري القدير أو الفنان الشهير أكثر مما يدفع للعامل غير الماهر ، أو أكثر مما يدفع للولد أو البنت التي يكون عملها الأول أن تنظف المصنع .

ولقد كان بعض الاشتراكيين يرون أنه من الممكن ومن المرغوب فيه أن تدفع بالضبط أجور متساوية لكل واحد في ظل النظام الاشتراكي . وفي الحق أنه غالباً ما يقال أن جميع الاشتراكيين اعتادوا دائماً أن يقترحوا هذا الاقتراح وان من يقول بغير ذلك فانما يقدم الأعذار عن أن الدول الاشتراكية الفعلية في الوقت الحاضر لا تدفع أجورا متساوية . ولكن ليس هذا هو الواقع . فمن ينظر مثلاً في أقوال كارل ماركس عن هذا الموضوع في كتاب مسمى « نقد برنامج جوتاً » يتبين أنـــه كان واضحاً تمام الوضوح من أن الأجور لا يمكن أن تكون متساوية في الاشتراكية وينبغي ألا تكون متساوية . ولقد ذهب الاشتراكيون البريطانيون كذلك الى أن الأجور يجب أن تبقى غير متساوية في النظام الاشتراكي ويضرب ستراتشي المثل على ذلك بما أورده روبرت بلاتشفورد في كتابه « انجلترا المرحلة » الذي ألفه قبل الحرب العالمية الأولى اذ يقول .

« وإنك ستلاحظ أنه في الاشتراكية العملية سوف تكون هنالك أجور تدفع للعاملين ومن المحتمل أن أجور المديرين سوف تكون أعلى من أجور العمال وأجور الفنانين والأطباء وغيرهم من الأشخاص الأذكياء والمدربين تدريباً عالياً سوف تكون اعلى من أجور النساجين والملاحين » . وهكذا يتفق في ذلك الاشتراكيون في الاتحاد السوفيتي وفي انجلترا وغيرهم ممن يفهمون الاشتراكية في النظر والتطبيق .

الاستغلال لا عدم المساواة هو الخطيئة :

ولكن على أية حال قد يقال ما فائدة الاشتراكية وما الفرق بينها وبين الرأسمالية

ان هي أبقت على الفروق بين الأجور وأبقت بذلك على عدم العدالة أو المساواة كما هي الحال في النظام الرأسمالي ؟

ولكن ستراتشي يرد على مثل ذلك الرأي بقوله : ان الاعتراض الأساسي الذي يوجهه الاشتراكيون الى النظام الرأسمالي لا يتصل بعدم المساواة بين الأجور وبأن الناس يكافئون على العمل الفني أكثر مما يكافئون على العمل غير الفني وانما يقوم على أن أعلى المدفوعات يعطى مقابل عدم العمل على الاطلاق . فما يعترض عليه الاشتراكيون ليس عدم المساواة في الأجور بين العمال المختلفين . ولكن الحقيقة أن ليس العمال مطلقاً بل طبقة من الملاك الأغنياء الذين لا يعملون مطلقاً في أحوال كثيرة هي التي تحصل فعلاً على الأجر الكبير . وبتعبير آخر أن ما يعترض عليه ليس عدم المساواة في الأجر ، ولكن الاستغلال أو المعيشة على عمل الآخرين . فاذا كنت عاملاً خيراً من عامل آخر ، وتنتج ما يساوي ضعف ما ينتج من سلع فانك لا تستغله ان أنت حصلت على ضعف ما يدفع له . ففي الحالة الراهنة للتطور الاقتصادي ليس للثاني أن يشكو من الأول .

فما هو خطأ ليس هو هذا النوع من عدم المساواة ، وإنما الخطأ هو أن من يملك وسائل الانتاج قد لا ينتج شيئاً على الاطلاق ومع ذلك فقد لا يكافأ بضعف أجر العامل فقط بل قد تبلغ مكافأته آلاف مثل ما يبلغ أجره. وذلك هو الاستغلال لأنه يعني أنه يعيش على حساب غيره . فالثروة التي يحصل عليها صاحب أدوات الانتاج انما تأتي من مكان ما . وهي لا تخرج من شيء . بل تأتي من عمل الملايين من العمال الآخرين .

فالاشتراكية اذن تلغي الاستغلال وتلغي العيش على عمل الآخرين . ويلغي المجتمع الاشتراكي الاستغلال الغاء كلياً ومطلقاً حتى ولو أنه قد يقرر أن يدفع لعماله المتفوقين من الناحية الفنية ضعفين أو حتى عشرة أمثال ما يدفعه للمتخلفين من ناحية المهارة الفنية ، وذلك لأنه في هذه الحالة انما يدفع من أجل العمل لا من أجل أي شيء آخر . وفوق ذلك فان الاشتراكية تنزع بالطبع نزوعاً كلياً نحو المساواة ، اذ أن الاشتراكية تخطو خطوة أولى كبيرة نحو المساواة بالغاء الدخل غير المكتسب

والاستغلال ولكن تلك الخطوة ليست خطوتها الأخيرة فجون ستراتشي يعتقد أن الاشتراكية تخلق وفرة من الانتاج للجميع على وجه الخصوص من عدم المساواة الاقتصادية على وجه العموم .

هل الاشتراكية مناقضة للطبيعة البشرية :

وان كل هذا يلقي ضوءاً على الاتهام القديم من أن الاشتراكية مناقضة للطبيعة البشرية . ولنحكم لأنفسنا على هذا الاتهام . فهل من المتناقض مع الطبيعة البشرية أن يدفع للناس أجر متجاوب مع قيمة العمل الذي يؤدونه ؟ فان عدم اداء عمل ما لا يساوي أجراً ما ، وان العمل البسيط غير الفني يساوي أجراً يحفظ صاحبه وأسرته في أمن ومعيشة كريمة ، أما العمل الأفضل والأكثر مهارة فانه يساوي أجراً أفضل . فهل مثل هذا الترتيب مناقض للطبيعة البشرية ؟ وأنه ليبدو لجون ستراتشي أن مثل هذا الترتيب متفق تماماً مع الطبيعة البشرية . اذ هو أبعد ما يكون عن العجز عن تقديم حافز على العمل بل أنه يقدم حافزاً اعظم عشر مرات وأكثر ملائمة من الناحية العملية مما يقدمه النظام الرأسمالي .

ولكن يعترض معترض بأن يتساءل عن الحافز الذي تقدمه الاشتراكية للأشخاص الموهوبين الممتازين من أمثال الفنان والممثل والمخترع ويجيب ستراتشي على ذلك بأن الفنان أو الكاتب أو الممثل أو الرجل الموهوب يعتبر في ظل الاشتراكية كنوع من العامل ذي المهارة الممتازة . ويستطيع مثل هذا العامل أن يحصل فعلاً على مكافآت عالية بصفة خاصة وذلك بسبب مواهبه المتفوقة . ولم لا؟ فان مثل هذا العامل الموهوب يقدم للمجتمع درجة ممتازة من الخدمة . ولماذا نستكثر عليه مكافأ استثنائية ؟ اننا لا نستكثر سوى المكافآت الكبيرة التي تعطى في الوقت الحاضر لأولئك الذين لا يعطون شيئاً مقابل ما يأخذون .

أما المخترع فانه من الممكن أن يكافأ بالأجور الخاصة والجوائز وما شابه من أجل مخترعاته . وفوق ذلك فإنه لمما يشينه كما يشين الفنان أن يفترض أنه سوف يستخدم مواهبه الخاصة من أجل مكافآت خاصة . فالمخترع يقصد كذلك أن ينتفع الناس من اختراعه . وان طلب النفع الشخصي والنفع العام كلاهما يرضيان جوانب مختلفة من الطبيعة البشرية . فمن الطبيعي أن يطلب المخترع بعض النفع

الخاص نتيجة لاختراعه وهو يحصل على هذا في ظل النظام الاشتراكي . وانه لمن الطبيعة البشرية أيضاً أن يريد لاختراعه أن يكون ذا نفع حقيقي لكل فرد . وان الاشتراكية تقدم الرضى والاشباع لكلا الجانبين في الطبيعة البشرية .

هل الاشتراكية مناقضة للطبيعة البشرية :

للاجابة على هذا السؤال يأخذ جون ستراتشي في تقديم عدة اسئلة عن النظام الرأسمالي . فهو يقول انه كلما سمع الاقتراح بأن الاشتراكية مناقضة للطبيعة البشرية يخطر له أن يسأل السؤال المضاد وهو هل الرأسمالية مناقضة للطبيعة البشرية ؟ هل من المناقض للطبيعة البشرية أن يعطى أعلى أجر لأولئك الذين لا يعملون عملاً على الاطلاق وان يعطي أقل أجر لأولئك الذين يقومون بأثقل عمل ؟ وهل من المناقض للطبيعة البشرية أن يدفع لتسعين في المائة من السكان أجر يبلغ من الضآلة مبلغاً لا يستطيعون معه أن يشتروا ما يكفي لأن يحفظهم في العمل ؟ وهل من المناقض للطبيعة البشرية أن نبقي على عدة ملايين من الناس في حالة بطالة دائمة على حين أنهم وكثيرين غيرهم يفتقدون نفس السلع التي ينبغي أن ينتجوها ؟ وهل من المناقض للطبيعة البشرية أن يدمر الطعام والملابس وأشكال كبيرة أخرى من الثروة عن قصد وذلك لجعل انتاج مزيد من الثروة مربحاً مرة ثانية ؟ وهل من المناقض للطبيعة البشرية أن يرتب النظام الاقتصادي على نحو يجعل الشغل الوحيد الذي يستطيع الناس أن يجدوا عملاً معه هو بناء الأسلحة التي بها يقتل الواحد الآخر ؟ وهل من المناقض للطبيعة أن يرسل الملايين من الناس خارج بلادهم ليقتل الواحد منهم الآخر وذلك لتقرير من سوف يملك أسواق العالم ؟ وهل كل هذا مناقض للطبيعة البشرية ؟ وينتهي جون ستراتشي من تقديم هذه الأسئلة الى قوله بأن النظام الرأسمالي مناقض للطبيعة البشرية .

الاشتراكية تعطينا تغييراً :

وان الاشتراكية هي طريقة خاصة لتنظيم الحياة الاقتصادية للعالم . فكل الفروق بينها وبين الرأسمالية ، عند ستراتشي ، تقوم على حقيقة أنه في ظل الرأسمالية تملك جماعة صغيرة من الأشخاص بصفة خاصة وسائل الانتاج على حين أنها في ظل الاشتراكية تمتلك بواسطة كل فرد .

الفصل الحادي عشر

النازيـــة

أ ـ النازية وبرنامجها

ب ـ الاشتراكية الوطنية عند هتلر

الفصل الحادي عشر

النازيـــة

أ ـ النازية وبرنامجها

ب ـ الاشتراكية الوطنية عند هتلر

(أ) ـ النازية وبرنامجها

ولى هتلر الحكم في ألمانيا سنة ١٩٣٣ ، فوليت معه الفلسفة الحكم في الوقت نفسه . وتحقق في نمط جديد من أنماط الحكم في القرن العشرين مطمح أفلاطون القديم من تأكيده الجمع بين الفلسفة والسلطة . فلم يكد « الحزب الاشتراكي الوطني للعمال الألمان» يتألف حتى طلب هتلر الى المهندس جوتفريد فيدر Gottfried Feder ، مستشاره الاقتصادي وأحد وزرائه فيما بعد، أن يصوغ البرنامج الرسمي للحزب . ولما أتم ذلك فيدر عرضه على الحزب في اجتماع شعبي ، فتبناه الحزب وأعلنت نقطه الخمسة والعشرون في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ من« هوفبراو برووري » في ميونيخ ، وأصبح بذلك البيان النازي ، وبلغ في جوهريته للحركة النازية ما بلغه البيان الشيوعي في الحركة الشيوعية . ومن ثم نرى أن هتلر كان عند ولايته الحكم مسلحاً بنظام فكري كامل معد للتنفيذ ، وهو في هذا يختلف عن موسوليني الذي نمت معه عناصر فلسفته وتم اكتمالها وهو في الحكم . وليس اهتمام هتلر بتأكيد الأسس الفكرية للنظام الجديد بمستغرب في ألمانيا التي فاخر فلاسفتها بأنهم آباء الفكر في الحضارة الأوروبية الحديثة، وان الاتجاه الفلسفي صفة مميزة للألمان بين الشعوب . ويظهر هذا الربط قوياً بين الفلسفة والسياسة في قول فيدر :

« ان العمل العظيم الذي وضعته الاشتراكية الوطنية نصب عينيها هو

التصميم على اعادة النظام والقضاء على الفوضى ، ووضع العالم المقطع الأوصال في شكل منظم مرة ثانية ، والاضطلاع بدور الحارس لذلك النظام بأعلى معنى قصده أفلاطون » [1] .

برنامج النازية :

وان الفهم الواضح المباشر للنازية وللدعائم الفكرية والعملية التي تقوم عليها يتطلب منا أن نبدأ بذكر مواد هذا البيان الرسمي ، فهي في رأينا تقدم صورة محسوسة للمذهب والسياسة ، وتعطي اساساً للعرض والمناقشة ، وذلك لأن هذا البرنامج قد عد جزءاً ثابتاً لا يتغير من دستور الحزب النازي ، وسياسة محددة مكتفية بذاتها . ولقد صيغت مواده في شكل مطالب آمرة مطلقة وهي تتمثل فيما يأتي :

١ ـ إنا نطالب باتحاد جميع الألمان ، على أساس حق تقرير المصير للشعوب ، وذلك لتكوين ألمانيا العظمى .

٢ ـ إنا نطالب بالمساواة في الحقوق للشعب الالماني في معاملاته مع الأمم الأخرى ، والغاء معاهدات فرساي وسان جرمان للسلام .

٣ ـ إنا نطالب بأرض واقليم (مستعمرات) لتوفير الغذاء لشعبنا وتوطين العدد الزائد منه .

٤ ـ لا يسمح لغير الأعضاء في الأمة أن يكونوا مواطنين في الدولة ، ولا يسمح لغير أولئك الذين ينحدرون من دم ألماني ، مهما كان معتقدهم ، أن يكونوا أعضاء في الأمة . ولهذا فلن يسمح لأي يهودي أن يكون عضواً في الأمة .

٥ ـ ان اي شخص من غير المواطنين في الدولة قد يعيش في ألمانيا كضيف فقط ، ويجب أن يخضع لقوانين الأجانب .

---

(١) Feder p. 51

٦ — ان حق الاقتراع على الزعامة والتشريع يتمتع به المواطنون في الدولة وحدهم . ولهذا فانا نطالب بوجوب اسناد جميع الوظائف الرسمية ، مهما كان نوعها ، سواء في الريخ أو الأقاليم أو الجماعات الصغيرة ، الى المواطنين في الدولة وحدهم .

وانا نعارض التقليد البرلماني الفاسد الذي تتبعه الدولة في ملء المناصب وهي ترعى فقط الاعتبارات الحزبية دون تقدير للخلق أو الكفاءة .

٧ — انا نطالب بأن تجعل الدولة واجبها الأول قائماً على ترقية عمل المواطنين في الدولة ومعاشهم . واذا لم يكن من الممكن توفير الغذاء لسكان الدولة جميعهم فانه يجب استبعاد المقيمين الأجانب (غير المواطنين) من الريخ .

٨ — ان كل هجرة تالية من غير الألمان الى ألمانيا يجب أن تمنع . وانا نطالب بأن يطلب الى جميع من دخلوا المانيا بعد الثاني من اغسطس سنة ١٩١٤ أن يرحلوا عن الريخ .

٩ — ان جميع المواطنين في الدولة سوف يتمتعون بحقوق وواجبات متساوية.

١٠ — ويجب أن يكون الواجب الأول على كل مواطن في الدولة أن يؤدي عملاً ذهنياً أو بدنياً . ويجب ألا تتعارض جوانب نشاط الفرد مع مصالح المجموع بل يجب أن تستمر داخل اطار المجتمع ، ويجب أن تكون للصالح العام .

١١ — ونحن نطالب لهذا بالغاء الدخول غير المكتسبة بالعمل .

١٢ — ونظراً الى التضحية الهائلة التي تتطلبها كل حرب من الأمة في الأنفس والأموال ، فان الاثراء الشخصي عن طريق الحرب يجب أن يعد جريمة ضد الأمة . ونحن لهذا نطالب بمصادرة جميع أرباح الحرب دون شفقة .

١٣ — وانا نطالب بتأميم جميع المؤسسات التجارية التي اندمجت حتى الآن واتخذت صفة احتكارية .

١٤ — انا نطالب بأن تكون هنالك مشاركة في الأرباح في الصناعات الكبرى.

١٥ — انا نطالب بأن تكون هنالك رعاية كريمة لسن الكهولة .

١٦ — انا نطالب بخلق طبقة متوسطة سليمة والمحافظة عليها ، وجعل المخازن الكبيرة لتجارة الجملة ملكاً عاماً ، وتأجيرها لصغار التجار بأجر منخفض ، ويجب اظهار أكبر العناية بالمتعهدين تموين الدولة أو الأقاليم أو الجماعات الصغرى .

١٧ — انا نطالب باصلاح للأرض يتناسب وحاجاتنا الوطنية ، وبتشريع قانون لنزع الأرض للأغراض العامة دون دفع تعويض مقابل ، ولالغاء الفائدة على الرهون ، وتحريم جميع المضاربات في الأرض .

ولقد أعلن أدولف هتلر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٨ التصريح الآتي :

« انه لمن الضروري الاجابة على التفسير المزيف من قبل خصومنا بشأن النقطة ١٧ من برنامج حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني .

وان حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني يقر مبدأ الملكية الخاصة ، فمن الواضح أن تعبير (النزع دون تعويض) يشير فقط الى خلق وسيلة قانونية لنزع الأرض المقتناة بطريقة غير قانونية ، أو التي لا تدار وفق الرفاهية القومية ، وذلك عند الضرورة . فهو اذن موجه في المكان الأول ضد الشركات اليهودية التي تضارب في الأرض » .

(امضاء) أدولف هتلر

ميونيخ ١٣ أبريل سنة ١٩٢٨ .

١٨ — انا نطالب بحرب لا رحمة فيها على جميع أولئك الذين يلحق نشاطهم الأذى بالمصلحة العامة . ويجب أن يعاقب بالاعدام المجرمون ضد الأمة من مرابين ومستغلين وغيرهم مهما كان معتقدهم أو عنصرهم .

١٩ — انا نطالب بأن يحل القانون الألماني العام محل القانون الروماني الذي يخدم نظام العالم المادي .

٢٠ - واذ كان القصد أن يفتح أمام كل ألماني قادر ومجتهد امكان الحصول على تعليم عال وما يتبعه من ترقية الى المناصب الرئيسية ، فانه يجب على الدولة أن تدرس اعادة بناء نظام تعليمنا القومي بطريقة شاملة . ويجب توجيه برامج الدراسة في مؤسساتنا التعليمية توجيهاً يتفق ومطالب الحياة العملية . وعندما يبدأ العقل مباشرة في النمو ، يجب أن تهدف المدارس الى تعليم التلميذ فهم فكرة الدولة . وانا نطالب خاصة بتعليم الأطفال الموهوبين من أبناء الآباء الفقراء ، مهما كانت طبقتهم أو مهنتهم ، على نفقة الدولة .

٢١ - يجب على الدولة أن توجه نشاطها الى رفع مستوى الصحة في الأمة بحماية الأمهات والأطفال ، وتحريم عمل الأطفال ، ومضاعفة الكفاية البدنية بواسطة التربية والرياضة البدنية التي يفرضها القانون ، وببذل العون الواسع للنوادي المشتغلة بتدريب الشباب البدني .

٢٢ - انا نطالب بالغاء الفرق العسكرية المرتزقة وتكوين جيش قومي .

٢٣ - انا نطالب بحرب قانونية ضد الأكاذيب السياسية المقصودة ونشرها في الصحافة . ولكي نيسر خلق صحافة ألمانية قومية نطالب بما يأتي :

(أ) يجب أن يكون جميع المحررين والكتاب في الصحف التي تستخدم اللغة الألمانية من أعضاء الأمة .

(ب) أن يكون الحصول على تصريح خاص من الدولة أمراً ضرورياً قبل السماح بظهور صحف غير ألمانية . وليس ضرورياً أن تصدر هذه الصحف باللغة الألمانية .

(ج) يجب أن يحرم القانون على غير الألمان المساهمة مالياً في الصحف الألمانية أو التأثير فيها ، وأن تكون العقوبة على مخالفة القانون مصادرة مثل هذه الصحيفة . والابعاد المباشر عن البلاد لغير الألماني الذي يقدم على هذه المخالفة .

ويجب أن يكون ممنوعاً نشر صحف لا تفضي الى تحقيق الرفاهية القومية . وانا نطالب بالمقاضاة القانونية لجميع الاتجاهات في الفن والأدب التي تكون من نوع يرجح أن يفتت حياتنا كأمة ، وبالقضاء على المؤسسات والمعاهد التي تقاوم المطالب المذكورة .

٢٤ — انا نطالب بالحرية لجميع الطوائف الدينية في الدولة ، طالما لا تعمل ضد أخلاقيات العنصر الألماني وحسه الأخلاقي .

وان الحزب كحزب يأخذ بالمسيحية الايجابية ، ولكنه لا يقيد نفسه في مسألة العقيدة بأي مذهب خاص . وهو يحارب الروح اليهودية المادية في داخلنا وخارجنا ، كما أنه مقتنع بأن امتنا تستطيع أن تبلغ الصحة الدائمة من الداخل ان هي فقط سارت على المبدأ : المصلحة العامة قبل المصلحة الذاتية .

٢٥ — وحتى يمكن تحقيق جميع المطالب السابقة فانا نطالب بخلق سلطة مركزية قوية للريخ : السلطة غير المشروطة للبرلمان المركزي سياسياً على الريخ كله وتنظيمه على وجه عام .

تكوين البرلمانات والغرف المهنية لغرض تنفيذ القوانين العامة التي يصدرها الويخ في الولايات المختلفة للاتحاد الكونفيديرالي .

يقسم زعماء الحزب على أن يواصلوا جهدهم دون نظر الى النتائج لتحقيق النقط السابقة ، وان استلزم ذلك التضحية عند الضرورة بحياتهم »[١] .

وان هذا البرنامج السياسي يشتمل في رأي الحزب النازي على المبادىء والحلول التي تجد فيها ألمانيا الخلاص من مظاهر الاضطراب والانقسام والسخط والانحلال التي غمرتها بعد الحرب العالمية الأولى . كما أن النازيين يرون فيه سياسة متميزة عن بقية ما تدعو اليه الأحزاب الألمانية الأخرى ، ويؤكدون عدم الجدوى من اتجاهات تلك الأحزاب التي تؤدي الى تفاقم الأزمة الألمانية أكثر مما تؤدي الى حلها .

---

(١) Feder p. 38

فالانتخابات التي عقدت في ١٩ يناير سنة ١٩١٩ لتأليف المجلس الوطني في جو حر من الضغط الصادر من أعلى أو العنف المنبعث من أسفل ، قد انتهت بتوزيع أصوات الناخبين والناخبات بين الأحزاب القائمة بنسب حددت قوتها في الأمة على وجه العموم . فلقد نال « المستقلون » مليونين وثلث من الأصوات على حين أن « الاشتراكيين أصحاب الأغلبية » قد فازوا بأحد عشر مليوناً ونصف . ونال جناحاً الحزب الاشتراكي من أصحاب الأغلبية وأصحاب الأقلية أقل من أربعة عشر مليوناً من الأصوات ، بينما حصلت الأحزاب البورجوازية على ستة عشر مليوناً . فحزب « الوسط » حصل على ستة ملايين ، « والديموقراطيون » خمسة ملايين ونصف ، و « المحافظون » المسمون « الحزب الوطني الألماني » ثلاثة ملايين ، والأحـــرار الوطنيون المسمون « حزب الشعب الألماني » مليوناً ونصف مليون . وان اتباع نظام التمثيل النسبي حقق التجاوب بين قوة الأحزاب في الأمة وبين الكراسي التي تشغلها في المجلس الوطني « فالاشتراكيون من أصحاب الأغلبية كان عددهم ١٦٣ ، والمستقلون ٢٢ ، والوسط ٨٨ ، والديموقراطيون ٤٢ ، والأحرار الوطنيون ٢١ . واذا ما أضيف لهذا العدد عشرة أعضاء ينتمون الى جماعات صغيرة ، يصبح عدد النواب ٤٢١ في المجلس الوطني . وقد تأيدت صفته التمثيلية بانتخاب ٣٦ امرأة »[1] . ولكن النازيين لا يجدون مكانهم بين هذه الأحزاب جميعاً ، بل يؤكدون أنه بالـــرغم من اتفاقهم مع بعضها في الآمال المقترح بلوغها ، الا أن برنامج حزبهم وحده هو الذي ينفرد في سياسته الاقتصادية بالحلول البناءة لا الهدامة ، وهو الذي يضمن تحرير الألمان من ربقة الاستعباد الرأسمالي وما يفرضه على جميع طبقات الأمة من استغلال عن طريق نظام « الفائدة » ويعلن ذلك فيدر في قوله :

« اننا جميعاً نعلم أنه لا « أهل اليسار » بصيحتهم الكاذبة «تسقط الرأسمالية » ولا « أهل اليمين » بعباراتهم عن « الوطن وارض الآباء» بقادرين على بدء عهد جديد للعالم ، لأنه لا الماركسيون ولا الرجعيون

---

(١) Goch p. 183

بمستطيعين أن يغيروا شيئاً في طبيعة اقتصادنا . فهم لا يستطيعون إلا التدمير كما فعل الشيوعيون في روسيا . وهم من العجز عن البناء مثل الشيوعيين »[1] .

(۱) Feder p. 57

(ب) ـ الاشتراكية الوطنية عند هتلر

ولقد تجسمت الاتجاهات السياسية والفكرية عند الألمان فيما انتهجه هتلر من سياسة وما وضعه من نظريات سياسية . ويرسم هتلر في كتابه « كفاحي » التجربة الشخصية والقومية والعالمية التي تمخضت عن أسلوبه في الفكر والحياة . فهو وان كان نمساوي المولد والجنسية من الناحية الفنية على حد تعبيره ، الا أنه ألماني العنصر ، وقد أثبتت الأيام أنه في تمسكه بألمانيته ألماني أكثر من الألمان، شأنه في ذلك شأن المواطنين الذين يعيشون في أوطان نائية ويربطهم الحنين والتعصب بالوطن الأم في صورة متشددة أكثر مما يعيشون فيه ويستظلون بظله . ولقد شاهد العالم أثناء المفاوضات الخاصة بقناة السويس بعد أن اعلنت الحكومة المصرية قرار التأميم لشركتها أن المستر منزيس رئيس وزراء استراليا كان مؤمناً بالاستعمار وداعياً الى أساليب العنف أكثر من المستر جيتسكل زعيم حزب العمال البريطاني. وهتلر مثله مثل منزيس وغيره من أحفاد الانجليز في ايرلندا وكندا واستراليا وجنوب افريقيا ونيوزيلندا قد دعا الى الامبراطورية الألمانية كما دعوا هم الى الامبراطورية البريطانية.

ولقد حاول هتلر أن يتتبع نشوء فكرة العنصرية الألمانية في طفولته وحداثته وان يميز بين أصولها النامية في البيت والمدرسة والقرية والمدينة . فهو يخبرنا أنه في طفولته عثر في مكتبة والده بين الكتب التي تعالج الموضوعات العسكرية على كتاب من

طبعة شعبية يصف الحرب الفرنسية ــ الألمانية سنة ١٨٧٠ ــ ١٨٧١ . وما أن اطلع عليه حتى ساءل نفسه عما اذا كان هنالك فرق بين أولئك الألمان الذين حاربوا تلك المعارك وبين غيرهم من الألمان الذين لم يشتركوا فيها وذلك لانتسابهم الى النمسا . وخاطب نفسه مستفسراً « لماذا لم تشترك النمسا في هذه الحرب ، ولماذا لم يحارب والدي وجميع الآخرين ؟ ألسنا ألماناً كجميع الألمان الآخرين ؟ » »[١] وأخذ هذا التساؤل يدور في خلده وقتاً حتى وصل الى الاجابة بأن « كل ألماني لم يكن موفقاً الى درجة تجعله ينتسب الى دولة بسمارك »[٢] . ويحاول هتلر أن يؤرخ على هذا النحو شغفه بكل ما يتصل بالحرب وبالعسكرية على وجه العموم ، وان يسجل اللحظة التي فيها جعل من « بسمارك » المثل الأعلى للزعيم الالماني ومن دولته المثل الأعلى لما ينبغي أن تكون عليه دولة الألمان من بعده .

وان هذه الخواطر والتأملات وجدت تزكية واثارة في المدرسة الفنية التي التحق بها هتلر . فهنالك أصبح ثائراً سياسياً وتعلم كيف يفهم التاريخ ويدرك مغزاه . اذ أن المدرسة كانت مجمعاً صغيراً يمثل في تعدد القوميات الامبراطورية النمساوية المجرية على نطاق مجتمعها الكبير . وقد غرس هذا التنوع الادراك العميق للاختلاف بين النشء الصغير . فقوى عند هتلر الاحساس بانتسابه الى العنصر الألماني ، وحساسيته الشديدة هو وزملاؤه من النمساويين الألمان نحو كل ما هو ليس بألماني . ويلاحظ هتلر أن ثورته القومية التي تقوم على ايمانه بالوحدة الألمانية ووجوب عودة الألمان في النمسا الى الوطن الكبير تجد جذورها في هذه الفترة من حياته وتكوينه . اذ ساعد على ذلك أنه تتلمذ على أستاذ للتاريخ كثيراً ما كان يخاطب احساس تلاميذه الوطني المتفتح ويستعين بشرح الماضي بضرب الأمثال من الحاضر ، وفوق ذلك لم يكن يفهم من التاريخ أنه سرد للحوادث وانما كان يحاول الوصول الى لبه وجوهره واخراج الدروس الكبرى من تعاقب الأحداث على مر الزمن . ولو أن الأستاذ لم يكن يقصد الى أن يجعل من تلاميذه ثواراً ، الا أن هتلر وجد من أسلوبه

---

(١) Hitler - Mein Kamph p. 6,7

(٢) Ibid, p. 7

الطريق الى تأكيد الثورة في نفسه . ولقد بينت له الأيام في المستقبل أن ثورته كانت مزدوجة الأغراض ، فهي بناءة في استهدافها تحقيق وحدة النمساويين الألمان مع دولة بسمارك ، وهي هدامة من ناحية انتقاضه على دولة هابسبرج التي رأى في عملها على صبغ الامبراطورية النمساوية المجرية بالصبغة السلافية خيانة عظمى للتراث الالماني ، وفي اغتيال الأرشدوق فرانسز فرديناند Francis Ferdinand بيدسلافية جزاء وفاقاً على ما قدم من عداء قاتل للاتجاه الألماني النمساوي ، ومن رعاية عليا لتحويل النمسا الى دولة سلافية. ويذهب هتلر الى أن ألمانيا بعد حرب ١٨٧٠—١٨٧١ لم تعر الألمان النمساويين الالتفات الذي كان ينبغي على أبناء العنصر الواحد أن يشملوا به بعضهم بعضاً ، وفهمت أن الشعب الألماني الأصل في النمسا قد تطرق اليه الفساد مثلما تطرق الى الأسرة الحاكمة ، ويؤكد هتلر أن هذا الفهم خاطىء لأن الشعب الألماني في النمسا كان قوياً نشطاً ولم يتخل أبداً عن تمسكه بعنصريته واصراره على العودة الى الوطن الأم . ويضرب مثلاً لذلك بالحركة المناصرة للألمانية في الحياة السياسية العامة وما كان يصاحبها من معارك بين الشباب ممن كانوا يتفاوتون في مسلكهم فكان منهم المحاربون والفاترون والخائنون، وكان هو من المحاربين المتحمسين حتى في تلك السن المبكرة . ويقرر هتلر أن الحركة المناصرة للألمانية في النمسا كانت تختلف عن مثيلتها في المانيا نفسها . فالألمان النمساويون كانوا يواصلون حربهم الطويلة التي استمرت قروناً للمحافظة على الريخ من الشرق والابقاء على الحدود التي ترسمها اللغة الألمانية « في وقت كان الريخ مهتماً أثناءه اهتماماً كبيراً بالمستعمرات ، ولم يكن يعبأ بلحمه ودمه على سلالم بابه نفسه »[1] . ويوجه بذلك هتلر العتاب الى الدولة الألمانية التي لم تبادل الوطنيين الألمان في النمسا وفاء بوفاء وحرصاً بحرص ، ويعطي القومية والاستعمار معنى مستقى من تجربته كفرد من أفراد الجماعة الألمانية التي تعيش خارج حدود المانيا وتنحدر من أجداد ألمان . فهو يفرق بين حب الوطن الذي يرتبط بالأسرة الحاكمة ، وبين القومية التي تعتمد على الانتساب الى شعب والتمسك بالانتماء اليه وبالعودة الى أرض الأجداد ، ويقول

---

(١) Ibid, p. 12

أنه في سن الخامسة عشر كان مهتماً بالنوع الثاني ، وأصبح وطنياً ألمانياً متطرفاً . ومن الطريف أن نبوءته عند كتابة كتابه قد تحققت قبل اعلان الحرب العالمية الثانية في « أن النمسا الألمانية يجب أن تعود الى البلد الأم الكبير ، لا لأي اعتبارات اقتصادية ، وبل حتى ان كان ذلك الاتحاد غير هام من وجهة النظر الاقتصادية ، أو حتى ان كان ضاراً . فالاتحاد يجب أن يتم بالرغم من ذلك ، وذلك لأن دمنـــا يتطلب اقامة دولة جديدة »[1] . وان كان يفسر القومية على أساس من وحدة الدم ، فهو كذلك يحدد من معنى الاستعمار ، فهو يؤكد أن الأمة الألمانية لا تملك أي حق معنوي أو أدبي في أن تستعمر غيرها من الشعوب وأن تحتل أرضاً غير أرضها الا اذا ضمت أبناءها جميعاً في دولة واحدة . « اذ فقط عندما تشتمل حدود الدولة على آخر ألماني ، ولكنها لا تكفل له خبزه اليومي ، فان الحق الأدبي في الحصول على أرض أجنبية سوف ينشأ من البؤس الذي يلقاه شعبنا . وسيصبح سيفهم محراثنا ، ومـــن دموع الحرب سينمو الخبز اليومي للأجيال المقبلة »[2] . ومن ثم كان تقدير هتلر للرمزية التي تجسمها المدينة الصغيرة التي ولد فيها ، وهي « برونو » Braunau الواقعة في النمسا العليا عبر الحد الألماني عند بافاريا . اذ هي رمز الوحدة المرتقبة بين النمسا والمانيا ، وابنها الزعيم هتلر هو الداعي الى تلك الوحدة والقوة العاملة على تحقيقها في مجال السياسة الأوروبية . وانتهت تجربة ذلك العهد من حياته برسم معالم سياسة تنفيذية الى جانب ما ملأ ذهنه من أفكار نظرية عن القومية والاستعمار اذ قال « ان الحركة الجرمانية يمكن أن تؤمن فقط بواسطة تدمير النمسا ، وأبعد من ذلك ، فان العاطفة القومية ليست بأي معنى مماثلة لحب الوطن المستمد من الـــولاء للأسرة المالكة ، وفوق كل شيء فان أسرة هابسبرج أسرة مشئومـــة ومن المقدر أن تكون سوء حظ الأمة الألمانية »[3] . وهكذا يقرر أن من حبه الشديد لوطنـــه النمساوي الألماني انبثق بغضه العميق للدولة النمساوية .

---

(١) Ibhid, p. 3

(٢) Ibhid, p. 3

(٣) Ibid, p. 16

ولكن ان كانت دراسته في المدرسة الفنية بمدينة لينز Linz قد أثارت في ذهنه صوراً واضحة عن القومية الحقيقية ومعناها في ضوء التاريخ الألماني وتشعب الأمة الألمانية ، فان مقامه في فيينا قد أعطاه تجربة من نوع جديد ، اذ أخذ يدرك مغزى القوى المعارضة للحركة الجرمانية في دولة هابسبرج . فهنالك فشل في الالتحـــاق بمدرسة الرسم التابعة للأكاديمية ، وخاب أمله في مواصلة التعليم العالي المتخصص واشباع هوايته الفنية التي كان يتوق الى تحقيقها رغم رغبة والده الأساسية في أن يواصل الأبن مهنة الأب فيهيء نفسه للوظائف الحكومية ، وزاد من الاحساس بالمرارة عند الإبن الناشىء أن وجد نفسه وحيداً بعد فقد أبيه وأمه وفقيراً لا يملك سوى معاش والده الضئيل الذي لا يكفل له حياة مريحة أو مستقرة . ولكن الارادة القوية والعزم على أن « يكون شيئاً » هما اللذان أيداه في تحمل ما تعرض له من قسوة مبكرة في العيش اذ صمم على أن يستلهم مثل والده الذي ولد لصانع أحذية في قرية صغيرة ومع ذلك استطاع أن يعلم نفسه وان يرقى حتى أصبح موظفاً حكومياً في بلاده . وان هتلر الذي قدر له أن يكون زعيم ألمانيا لم يكن ليغرق في اعباء العيش وحدها ، وانما كان متيقظاً لما يدور حوله من اتجاهات في السياسة العامة . فهو يقول « ان في هذا العهد تفتحت عيناي على خطرين لم أكن أعرف من قبل اسميهما ، أو أفهم أهميتهما الرهيبة لوجود الشعب الألماني وهما : الماركسية واليهودية [1] » .

ولكنه لم يدرك اهمية الماركسية واليهودية الاعن طريق تجربته العمالية في فيينا . وهو يفاخر بهذه التجربة . فقد نزلت به الى حياة العمال الحقيقية وجردته من المستوى الاجتماعي الذي وصل اليه والده من مرتبة البورجوازية الصغيرة والذي كان يباعد بينه وبين الانخراط في حياة العمال ومعرفتها من الداخل لا من الخارج . فاشتغاله بكسب قوته كعامل يومي ، يعمل يوماً ويتعطل يوماً آخر أثناء الفترة الأولى من الخمس سنين التي قضاها في فيينا جعله يلم الماماً واقعياً بالمشكلة الاجتماعيـــة في الدولة النمساوية . وهو يذهب الى أن القـــدر كان رحيماً به من هذه الناحيـــة

---

(١) Ibid, p. 21

« فباكراهي على أن أعود الى عالم الفقر وعدم الأمن ، الذي خرج منه أبي أثناء حياته ، قد أزال الحجب التي تسدلها النشأة في بيت من بيوت الطبقة البورجوازية الصغيرة عن عيني . فالآن فقط تعلمت كيف أعرف الانسانية ، وان اتعلم كيف أميز بين المظاهر الفارغة والقشور الخارجية القاسية وبين الوجود الداخلي والكيان الحقيقي » (١) .

فعند اقتراب القرن التاسع عشر من الانتهاء كانت فيينا من الناحية الاجتماعية من أكثر المدن تخلفاً في أوروبا . اذ كان الغنى الفاحش والفقر البغيض يوجدان جنباً الى جنب . فلقد كانت فيينا القلب النابض لدولة تتألف من اثنين وخمسين مليوناً ، وتمتاز ببلاط يعيش عيشة براقة لامعة ويجتذب كالمغناطيس أصحاب الذكاء والثروة من جميع أطراف البلاد ، كما كانت المركز لحياة مركزة في العاصمة ، ونشاط متنوع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . ولكن كان الفقر يقوم جنباً الى جنب مع هذا الغنى الأرستقراطي والتجاري . وان هذا التناقض قد جعل من فيينا في نظر هتلر مدينة بغيضة الذكريات لما لقي فيها من آلام ، ولكنها في الوقت نفسه قدمت له مسرحاً نادراً بين المدن الألمانية لدراسة المشكلة الاجتماعية ، خاصة أنه تسلح لهذه الدراسة بسلاح التجريب الفعلي لا بسلاح الاحسان والخدمة الاجتماعية الذي يلبس مسوحه الرجال والنساء من الطبقة الوسطى ويقدمون في ذلك الزي على معالجة المشاكل الاجتماعية وحلها من مراتبهم العليا . فهو يرى أن مثل ذلك المسلك انما يسيء للعمال المحتاجين أكثر مما يحسن اليهم ، فالأمر لا يقوم على مجرد اسداء الجميل ، وانما على « اعادة الحقوق » لذويها .

وان أول ما لفت نظره في هذه التجربة الفياضة بالمشاعر والتأثرات ما كان يلاقيه العامل وتلاقيه أسرته من قلق واضطراب في حياتهم العادية . فالعامل المهاجر من الريف الى فيينا كانت تبهره أول الأمر لألاء الحياة فيها ، وكان من اليسير عليه أن يجد عملاً ، ولكن من الأيسر كذلك أن يفقد ذلك العمل. وبعد فقده عمله ،

(١) Ibid, p. 23

كان يحصل على اعانة صغيرة من اتحاد العمال الذي ينتسب اليه ، ولكن سرعان ما تنقطع عنه الاعانة اذا طال أجل بطالته ، ويضطر الى « أن يمشي في الشوارع جائعاً ، وغالباً ما كان يرهن ويبيع آخر ممتلكاته ، ويسوء حال لباسه ، ومن ثم ينحدر الى ظروف خارجية تسمم روحه فوق ما يناله من شقاء بدني »[1] وكثيراً ما يجد عملاً آخر ، ولكنه يجده على النحو السالف الذكر . وهو من كثرة التعرض للبطالة يتعود عدم الاكتراث والبلادة في الحس ، فلا يعبأ بما يأتي به الغد ولا يحرص على أن يبني حياة مستقرة تنظر الى المستقبل وتعمل له ، وتؤمن بحاضر وطنه وتتمسك به . وتنتقل عدوى هذا النمط من الحياة الى اسرة العامل ان كانت له أسرة مؤلفة من زوجة وأطفال . فتقاسي أسرته مما يلجأ اليه وسط هذه الظروف القلقة من ادمان على الخمر وقسوة في المعاملة وانحلال في الخلق . ولقد كان الدرس الذي تعلمه هتلر من ملاحظة مئات الحالات لهذا الأسلوب من المعيشة ان استشعر — كما يخبرنا — « الاحساس العميق بالمسئولية الاجتماعية نحو خلق أسس أفضل لتطورنا »[2] . وان « النشاط الاجتماعي يجب ألا يوجه مطلقاً ولأي سبب نحو أعمال الاحسان المسرحية ، ولكن يوجه الى القضاء على العيوب الجوهرية في تنظيم حياتنا الاقتصادية والثقافية التي لا بد وان تقود — أو تستطيع على أية حال أن تقود — الى انحلال الفرد »[3] .

وقد زاد من اهتمام هتلر بالحالة الاجتماعية للعمال ما رآهم عليه من انحطاط فكري فوق ما كانوا يعانونه من تدهور اقتصادي ومعاشي . فما كان ليرتفع العامل من مستوى القراءة والكتابة ، وما كان ليجد أبناؤه الوسط المناسب للتعلم أو الفراغ الكافي لرعايتهم ، بل أنهم كانوا ينشئون وهم محاطون بكل أسباب الجهل وعدم الايمان بالقيم الفكرية أو الأخلاقية . فكان الأطفال يسمعون في سني التأثر من آبائهم اللعنات لكل ما هو مقدس من القيم التي تصون المجتمع ، ومن ثم فان

(١) Ibid, p. 26

(٢) Ibid, p. 29

(٣) Ibid, pp. 29-30

الطفل لا يبلغ « سن الخامسة عشر حتى يصبح مزدرياً لكل سلطة »[1] ولا يجـــد شيئاً يوحي اليه بالحماس لأي هدف عال رفيع . ولا غرابة اذن في أن يلاحظ الملاحظون من الطبقة الوسطى على مثل هذا العامل الناشيء في مثل هذه الظروف المهملة من الحياة اقدامه على اعلان براءته من الوطن وعدم اكتراثه لما يصيبه . ويرد عليهم هتلر بقوله ان الاحساس الوطني ما هو الا جزء لا يتجزأ من « خلق ظروف اجتماعية صحية كأساس لإمكان تعليم الفرد . لأن أولئك الذين يتعلمون عن طريق المدرسة والتربية كيف يعرفون عظمة وطنهم الثقافية والاقتصادية ، بل وفوق ذلـــك السياسية ، هم وحدهم الذين يستطيعون أن يبلغوا ، وسوف يبلغون ، الفخار الداخلي بامتياز عضويتهم في مثل ذلك الشعب . وانني أستطيع أن أحارب فقط من أجـــل الشيء الذي أحب ، واحب فقط ما أحترم ، واحترم فقط ما على الأقل أعرفه[2] ».

ولم يقف هتلر عند حد التجريب الواقعي ، بل أن احساسه بالمسئولية عـــن المشكلة الاجتماعية قد دفعه دفعاً قوياً الى التماس المعرفة النظرية في بطون الكتب . فأخذ يقرأ كل ما استطاع الحصول عليه من الكتابات في المشكلة الاجتماعيـــة . وبذلك أمكن له أن يعقد المقارنات الدائمة بين نتائج التجربة الفعلية في ميدان العمل والحياة وبين النتائج العامة للدراسة النظرية، فأخذ التطبيق يسند النظر ، ويصحح النظر من سمات التطبيق . ومن هنا جاء تأثر هتلر بالتراث الألماني المتعدد الجوانب من الناحية النظرية ووجد نفسه محيطاً بما انحدر اليه من فكر المفكرين والساسة الألمان الذين ساهموا في بناء العبقرية السياسية الألمانية في ألمانيا الحديثة . فتكونت له فلسفة ووجهة نظر للعالم . والى جانب دراسته الواسعة للمسائل الاجتماعية عني أكبر العناية بدراسة الماركسية ومبادئها وجوهرها ، اذ جاءت الدراسة الثانية نتيجة محتومة لدراسته الأولى في العهد الذي قضاه بفيينا خاصة بعد أن توفر له من الفراغ ما يستطيع توجيهه لجمع المعرفة والتسلح بالعلم لاستخدامه كذلك في مناقشاتـــه ومجادلاته وخطبه . فالفترة العمالية القاسية من حياته في فيينا قد أفسحت الطريـــق

---

(١) Ibid, p. 33

(٢) Ibid, p. 34

أمام فترة كان يستمتع فيها بالسيطرة على وقته عندما أمكن له أن يكسب عيشه عن طريق الرسم ، فأعطى نفسه للسياسة والقراءة عن السياسة .

وسرعان ما ووجه بتقرير موقفه من السياسة العملية القائمة. فقد اجتذبه أول الأمر الى الديموقراطية الاشتراكية ما كانت تعمل لتحقيقه من كفالة حق الانتخاب العام والاقتراع السري مما يضعف في رأي هتلر نظام حكم أسرة هابسبرج Hapsburg وكان يسر لأي عامل يضعف من سلطة تلك الأسرة التي اتخذت من سياستها وسيلة لاضطهاد الألمان داخل النمسا وخطب ود العناصر السلافية . فهو في موافقته الأولية على اتجاهات الديموقراطية الاشتراكية كان يؤيد ما كانت تنطوي عليه من حماية العشرة ملايين الألماني في النمسا وما كانت في الوقت نفسه تعمل على تعجيل انحلال دولة النمسا وعودة المواطنين الألمان فيها الى الوطن الأم . كما كان يـرى أن الديموقراطية الاشتراكية تعمل أيضاً على انصاف العمال . ولكن التجربة الفعليـة قوضت ثقته بالديموقراطية الاشتراكية ، فلقد كان يشتغل عاملاً في المباني وكان يحتفظ لنفسه بشيء من التحفظ والبعد عن زملائه من العمال لما كـان يحس بالاختلاف عنهم في المظهر والمخبر . غير أنهم عرضوا عليه الانضمام لنقابـة العمال التي يتبعونها ، وما أن رفض الانضمام حتى بدأ زملاؤه يفرضون المناقشة عليه ويستفزونـه حتى أعلن عـدم ايمانه بآرائهم السياسية ، وحينئذ قابلوه بالعنف والاضطهاد . ويبرر هتلر عـزوفه عن الانخراط في سلك المنظمـات العماليـة للديموقراطية الاشتراكية بما كان يصدر عن أعضائها من انكار لكل القيم التي يقوم عليها المجتمع « فهؤلاء الأشخاص رفضوا كل شيء : فالأمة عندهم هي اختراع الطبقات الرأسمالية ، والوطن هو أداة البورجوازية لاستغلال الطبقة العاملـة ، وسلطة القانون هي وسيلة اضطهاد البروليتاريا ، والمدرسة هي معهد لتربية الرقيق وأصحاب الرقيق ، والدين هو وسيلة لتخدير الشعب وجعله أيسر في الاستغلال ، والأخلاق دلالة الصبر الغبي الشبيه بسلوك الغنم ، وغير ذلك . ولم يوجد هنالـك شيء لم يمرغ في الطين الى عمق رهيب [١] » .

(١) Ibid, p. 40

ولكن انكار هتلر لزملائه من العمال لم يستمر وقتاً طويلاً . فان تدبره لأحوالهم الاجتماعية جعله يعطف عليهم . ويجد تبريراً لانحراف أسلوبهم في الفكر والحياة وذلك فيما يتعرضون له من قسوة في العيش واهمال في العمل . فالطبقة البورجوازية بما أقدمت عليه من اغفال للتشريع الاجتماعي الذي يحسن من ظروف العمال في المصنع والبيت قد اضطرتهم لأن ينخرطوا في سلك النقابات ويتكتلوا في جماعات لمقاومة الظلم الذي يوقعه بهم الأفراد من أصحاب العمل ورجال الصناعة. وليس هنالك ما يشين في تكتل العمال في نقابات لمحاولة الحصول على الحقوق الاجتماعية ، ولكن الخطر يكمن في استخدام هذه المنظمات العمالية لخدمة أغراض سياسية . وهذا ما يرى هتلر أن الحزب الديموقراطي الاشتراكي قد فعله . فالحزب في رأيه قد استخدم النقابات لتدمير الاقتصاد القومي ومحاربة القومية الصحيحة . ولقد تكشف له ذلك بمقارنته بين الكتب التي تصدر عن الحركة الديموقراطية الاشتراكية دفاعاً عن العزة والكرامة وتمجيداً للحرية والمساواة وبين الصحف التي يصدرها الحزب فهي تمتلىء بالسباب والشتائم والقذف وتنزل الى مستويات بذيئة من الهجوم على الخصوم لتقضي على كل ذي خلق أو شخصية قوية . ويقابل ما توجهه من عوامل الهدم الى أصحاب الشخصيات القوية ، الاغراق في الثناء على الضعفاء والمنافقين في الشخصيات السياسية والاجتماعية . وتقصد الحركة الديموقراطية الاشتراكية بذلك أن تخاطب البورجوازية بما تصدر من كتب تدعى التهذيب في العبارة وتخاطب الجماهير بما تصدر من صحف تميل الى الاسفاف في القول . وهي بذلك تنتهج أسلوب العنف في الخطاب والمحاجة لتكسر شوكة الخصوم وتخضعهم على السير في ركابها وتيارها . وهكذا تستغل كل ثغرة لتقوى مركزها وتكسب بذلك موقعة بعد موقعة حتى تمت لها السيادة في البلاد . ومن ثم ذهب هتلر بعد ما تبينت له أساليب الحركة الديموقراطية الاشتراكية الى أن الطريق الوحيد الى غلبتها ومقاومتها هي أن يدعو الى عقيدة مقابلة تكون أصدق من العقيدة التي تمثلها ، وان يصطنع من أساليب العنف والقوة ما يفوق أساليبها . ويرى أن الجماهير في هذه الحالة لا بد وان تستجيب للزعيم القوي صاحب العقيدة

السليمة الذي يقابل أنواع الارهاب الروحي والبدني الذي تلجأ اليه الديموقراطيــة الاشتراكية بقوة وصلابة تتحطم عليهما أساليب الارهاب . وهو يحلل في هذا نفسية الجماهير تحليلاً يبدو أنه صدق فيه الى حد كبير وذلك في ضوء النجاح الذي لقيه بين أفراد الشعب الألماني بعد ذلك . فهو يقول :

« ان الجماهير ، مثلهم مثل المرأة التي تتقرر حالتها النفسية بالشوق العاطفي غير المحدود الى قوة تكمل طبيعتها ، أكثر مما تتقرر بأسباب العقل المجرد، والتي تؤثر نتيجة لذلك أن تطأطىء رأسها لرجل قوي عن أن تسيطر على شخص ضعيف ، فهم كذلك يحبون قائداً أكثر مما يحبون شاكياً ، ويشعرون برضى داخلي حين يعتنقون مذهباً لا يسمح بمذهب آخر سواه الى جانبه ، أكثر مما يشعرون حين يستمتعون بحرية سخية لا يستطيعون أن يفعلوا بها الا قليلاً ، ويميلون معها الى الشعور بأنهم قد هجروا. وهم كذلك لا يدركون ما يخضعون له من ارهاب روحي وقح ، واساءة قبيحة لحريتهم الانسانية ، لأنهم يعجزون عجزاً مطلقاً عن أن يشكوا في عدم سلامة المذهب كله . فكل ما يرونه هو القوة التي لا رحمة فيها وقسوة مظاهرهـــا المـــدبرة ، التي يخضعون لها دائماً في النهاية . . فلـــو أن الديموقراطية الاشتراكية قوبلت بمذهب على صدق أكبر ، غير أنـــه يمتاز بقسوة مماثلة في المناهج ، فان المذهب الأخير سوف ينتصر ولو أن هذا قد يتطلب صراعاً مراً [1] .

وهكذا اخذ هتلر يفكر في وضع مذهب يعارض به مذهب الديموقراطيـــة الاشتراكية ، ويرسم له طريقة التنفيذ مترسماً في ذلك خطى المذهب المعارض ومؤمناً بانتهاج العنف كوسيلة الى الاقناع وضمان الطاعة والاذعان من الجماهير التي يقرر عدم قدرتها على الاقتناع عن طريق الفكر والمحاجة المجردة . ويحمل المـــذهب المعارض كل ما يلاحظه على بلاده من تخلف اقتصادي واجتماعي ، ومن ثم فهو

(١) Ibid, p. 42,43

يتتبعه في منظماته التي يتمثل فيها سواء كانت منظمات اقتصادية مثل النقابات أو سياسية مثل الأحزاب . وفي الواقع أن هتلر يلاحظ ان الاقتصاد والسياسة اختلطا وامتزجا في خدمة الديموقراطية الاشتراكية . فهو يذهب الى ان الحركة النقابية للعمال قد توقفت عند انتهاء القرن الماضي وابتداء القرن الحالي عن مواصلة خدمة وظيفتها السابقة التي كانت تقصد بها كفالة حقوق العمال الاجتماعية . ودخلت عاماً بعد عام في نطاق السياسة الديموقراطية الاشتراكية ، واستغلت كأداة في الصراع الطبقي . فبدلاً من عملها على أن تسند الاقتصاد القومي ، أخذت تعمل على تقويض دعائمه تمهيداً لتقويض دعائم الدولة ذاتها . ويدعى هتلر أن الحركة النقابية كانت في ذلك تسير على سياسة ماكرة لأنها لو عملت على التخفيف من آلام الطبقة العاملة وجوانب بؤسها الاجتماعي والثقافي ، فانها ستفقدها كفرق في جيش الهجوم والتدمير على الحياة القومية ومقوماتها . فقادة الصراع الطبقي كانوا يرهبون التحسن الاجتماعي المثمر في ظروف العمال حتى لا ينفضوا على الانخراط في سلك المعركة الطبقية الدائرة والمدبرة تدبيراً محكماً . ومهد لذلك ما ذهب اليه هتلر من قدرة العمال المحدودة على التفكير . ولم يستطع قادة الطبقة الوسطى البورجوازية أن يقاوموا ما كانت تعمل الحركة الديموقراطية الاشتراكية على اشعاله من نار الكره والبغضاء بين الطبقات . فلقد كان ينبغي عليهم أن يبذلوا اقصى الجهد لانقاذ العمال مما تعرضوا له من بؤس وبذلك يجردون المعسكر الديموقراطي الاشتراكي من استغلال حالة العمال الاجتماعية في الصراع الطبقي . ولكنهم لم يفعلوا ذلك . فلما حاول البورجوازيون في النهاية أن يدخلوا بعض الاصلاحات ، جاءت حلولهم متأخرة وضئيلة النفع مما لم يجد شيئاً أمام السخط المتزايد المتفجر . ومن ثم أصبحت « النقابات العمالية الحرة » سيفاً مصلتاً على رقاب الأفراد في الدولة يستخدم لتهديد « سلامة الاقتصاد القومي واستقلاله ، وتماسك الدولة ، والحرية الشخصية »[١] وان هذا المسلك هو الذي جعل من الديموقراطية في رأي هتلر مذهباً يدعو الى السخر والتهكم ويرمز الى الهدم والتخريب .

---

(١) Ibid, p. 50

ويستطرد هتلر في تحليله للسياسة السائدة في النمسا في ضوء تجربة عمله ومقامه في فيينا فيقول انه لم يؤخذ بمظاهر الأشياء وانما حاول أن يتقصى حقيقـــة النظم السياسية والاقتصاديـــة والثقافية والقـــوى الموجهة لها من الخفاء . فاكتشف أن الديموقراطية الاشتراكية ليست مذهباً منبعثاً من الشعب عن رغباته الأصيلة وانما هو مذهب مزيف في ادعاءاته الاقتصادية وكاذب في أغراضه السياسية وأميـــل الى التخفي في عبارات برامجه الفضفاضة الغامضة المسهبة ، كما كشف أن هنالك تناقضاً واضحاً بين الأضاليل النظرية لهذا المذهب وبين حقيقة الظاهرة السياسية ، فالمبادىء التي يقوم عليها « تشتمل على الأنانية والبغض » وأنها سوف تقود بخطى ثابتة الى نهاية الانسانية . ويذكر لنا أنه أدرك في الوقت نفسه أن هنالك ارتباطاً بين هذه النظرية التي تنطوي على التدمير وبين طبيعة شعب لم يكن يعرف عنه حتى ذلك الوقت الا قليلاً « فان معرفة اليهود وحدها هي التي تقدم المفتاح الذي به تفهم الأغراض الداخلية ومن ثم الحقيقية للديموقراطية الاشتراكية »[٢] وان القناع الـــذي تتخفى وراءه برامج الحزب الديموقراطي الاشتراكي سينقشع عن الأبصار حين يعرف هذا الشعب ، وتبدو « الماركسية مكشرة عن أنيابها » من ضباب العبارات الاجتماعية .

ويقرر هتلر أنه لم يصل الى هذه النتيجة من وجوب الربط بين حركـــة الاشتراكية الديموقراطية ونظرية الماركسية والشعب اليهودي على مسرح السياسة النمساوية الا بعد أن مر بتجربة روحية وفكرية هزت كيانه هزاً عنيفاً وأرسلت رعشة باردة في جسده عندما تبين ما سماه بالتآمر المدبر للغض من الحضارة الالمانية والزراية بالقومية الألمانية والتصميم على جر الهوان والذل على الألمان . فهو يذهب الى أنه وهو طفل وصبي لم يكن ليسمح بفكرة التمييز الديني ضد اليهود لتجـــد سبيلاً الى ذهنه اقتفاء منه لتعاليم أبيه ، ولكن سلوك اليهود في جوانب النشاط النمساوي قد صدمه بالحقيقة الواقعة وهي أنهم ليسوا ألماناً من أصحاب ديـــن مختلف ولكنهم شعب أجنبي يعيشون بين قوم غير قومهم . وأخذ يضرب الأمثال

(١) Ibid, p. 51

على ذلك بما كان يراه من صبغهم الصحافة والأدب والمسرح بصبغتهم وتبنيهم المذهب الماركسي ونشرهم اياه بين العمال بقسوة ومثابرة متصلة . فهو يقول : « لقد أخذت جميع المنشورات الاشتراكية الديموقراطية التي أستطيع أن أضع يدي عليها ، وبحثت عن أسماء مؤلفيها فوجدتها من اليهود . ولاحظت أسماء الزعماء ، فظهر لي أن معظمها كذلك من بين أسماء « الشعب المختار » ، سواء كانوا سكرتيري النقابات أو رؤساء المنظمات أو الدعاة في الشوارع . فالصورة كانت دائماً نفس الصورة . وستبقى محفورة دائماً في ذاكرتي أسماء أوسترلتز وداود وآدلر والينبوجن وغيرها من أسماء اليهود الشائعة . ولقد اتضح لي شيء واحد وهو أن الحزب الذي كنت أقود ضد ممثليه أعنف صراع مدة شهور كان فيما يتصل بزعامته في أيدي شعب أجنبي الى حد التفرد والاستقلال بالأمر تقريباً . وشعرت بالرضى العميق السار حين وصلت في النهاية الى النتيجة أن اليهودي ليس ألمانياً » [1] .

ولقد أعلن هتلر أنه في ضوء هذه التجربة قد تخلى عن مبادئه العالمية الأولى وخلعها بعد أن أحس ضعفها واتخذ بدلاً منها الايمان بالعنصرية وما يتبعها من محاربة اليهود . فاليهود في رأيه قد بثوا من الآراء والأساليب في حياة فيينا ما هو أخطر من الوباء الذي يصيب الأبدان اذ هم ينشرون من الانتاج الأدبي والصحفي والفني المفسد للعقول والنفوس ما سماه بالوباء الروحي الذي يهدد العنصر الألماني بالانهيار. وانتهز الفرصة للسخرية من الذين يدعون منهم الأخذ بمبدأ التحرر ، ويذهبون الى معارضة الصهيونية على أسس من المصلحة ، فقرر أن اليهود جميعاً سواء في الايمان بالصهيونية وتأكيد الصفة القومية لشعبهم . وانتهى به تلخيص موقفه من اليهود الى أنه أحس احساساً عميقاً بأنه صاحب رسالة ربانية في محاولته دفع خطرهم المتعدد الجوانب عن الحياة الألمانية ودفع خطرهم العام كحملة النظرية الماركسية ودعاتها عن الحضارة الانسانية ، فهو يقول : « ان نظرية الماركسية التي وضعها اليهود ترفض نظرية الطبيعة القائمة على الأرستقراطية ، وتستبدل امتياز القوة والشدة الخالد بجمهرة الأعداد ووزنهم الميت . وعلى هذا النحو تنكر قيمة الشخصية في الانسان ،

---

(١) Ibid, p. 61

وتعارض مغزى القومية والعنصرية ، وهي بذلك تسحب من البشرية مقدمة وجودها وثقافتها . وسوف تفضي هذه النظرية كأساس للعالم الى القضاء على أي نظـــام يمكن للانسان أن يتصوره عقلياً . وستكون النتيجة الحتمية لتطبيقها الفوضى وتدمير جميع السكان على هذا الكوكب . . . وان استطاع اليهودي بمساعدة هذه العقيدة الماركسية أن يحرز النصر على الشعوب الأخرى في العالم ، فان تاجه سيكون التاج الجنائزي للبشرية وسوف يتحرك هذا الكوكب كما كان يفعل منذ آلاف السنين خلال الأثير خلواً من الناس . . وان الطبيعة الخالدة ستنتقم بصرامة من انتهـــاك قوانينها . . . ومن ثم فاني الآن اعتقد انني أعمل وفق ارادة الخالق القادر ، فبالدفاع عن نفسي ضد اليهود ، أحارب من أجل عمل الله [١] » .

وعلى هذا النحو ، رجع هتلر الى الحركة السائدة في معاداة اليهودية والتي كان يتزعمها في صباه الدكتور كارل لوجر Karl Lueger وتمثلت في فيينا في الحزب المسيحي الاشتراكي . وجددها بقوة وعنف واستخدم في سبيل نشرهـــا أساليب اشتملت نطاق الأمة الألمانية كلها ولم تقتصر على أسوار فيينا وحدودها . وشرح منهجه شرحاً مفصلاً في كتابه كفاحي . فهو يلاحظ أن فلسفة الماركسية وعداوة اليهودية لن يقف أمامهما الأسلوب البورجوازي في الحكم . ويعني بذلك الديموقراطية في شكلها الغربي من اعتماد على البرلمان والأحزاب والانتخابـــات التقليدية والاحتكام الى الأغلبية في المناقشة البرلمانية ووضع الخطط التشريعيـــة والتنفيذية . وهاجم لهذا الديموقراطية الغربية واتهمها بالعجز عن حل المشاكل الداخلية ومواجهة المشاكل الخارجية . وذهب الى انها طريق ميسر أمام الشيوعيين للتمهيد لنظامهم واقامة بنيانه في ظل انظمتها وادعاء الايمان بها والأخذ بوسائلها . فالشيوعيون في رأيه سوف يستغلون الديموقراطية ما أمكن لهم ذلك ، ثم يعصـــفون بنظام الحكم فيها ويلجئون الى تقويضه عندما تحين لهم الفرص الملائمة وذلك بالجنوح الى العنف والسخر من اصطناع الأساليب الديموقراطية السلمية لتحقيق التغـــير الاجتماعي . وهو يضرب الأمثال على احتمال وقوع ذلك بما حدث في نهاية سنة

(١) Ibid, p. 65

١٩١٨ من ضعف أساليب الحكم الغربي في وجه اصرار اليهود على سيادة العالم وفرض فلسفتهم الماركسية . واذ وصل الى هذه النتائج في التفكير يقـــرر أن الديموقراطية والديموقراطيين أعجز من أن يصدوا هجوم القوى المعادية ولا بد من خلق فلسفة قوية تعارض فلسفتهم وحركة قوية تعارض حركتهم . ويلخص ذلك في قولـــه : « ان الصراع السياسي عنـــد جميع الأحزاب ذات الاتجـــاه المسمى بالبورجوازي لا يقوم فعلاً على شيء سوى الاندفاع المجنون للحصول على مقاعـــد في البرلمان ، حيث يلقى بالمبادىء على المائدة حسب المصلحة وتصاغ البرامج وفقها وتقاس قوتها بنفس المقياس . وتفتقد هذا الأحزاب تلـــك الجاذبية المغناطيسيـــة العظيمة التي تتبعها الجماهير دائماً تحت التأثير الآمر للأفكار العظيمة ، والقـــوة المقنعة للايمان المطلق بها ،وما يصاحبها من شجاعة متعصبة للحرب من أجلها ... وفي الوقت الذي يأخذ جانب مسلح بجميع أسلحة فلسفة قد تكون ألف مرة مجرمة في تقويض نظام قائم ، فان الجانب الآخر انما يستطيع أن يقاوم الآن وعلى الدوام ان هو تدثر باشكال عقيدة جديدة ، وفي حالتنا عقيدة سياسية ، وان هو استبدل بالدفاع الضعيف الجبان صيحة معركة الهجوم الجرىء المتوحش » (١) .

ولا يتردد هتلر في أن يصف عقيدته بأنها ثورية وأنه قصد الى أن يدفع بها « مبادىء تجارة الماشية البرلمانية » التي أكد أنها السبب في انحدار الأمة الألمانية في عهد جمهورية فيمار الى الهاوية . « أما نحن في صورة الهجوم وبناء فلسفة جديدة للحياة وبالدفاع عن مبادئها بتعصب وصلابة ، سنبني لشعبنا الدرجات التي سوف يصعد عليها يوماً ما مرة ثانية الى معبد الحرية » (٢) وقد رأى أن الاجراء الاحتياطي الأول هو خلق برنامج يستهدف تنمية تنشر الرعب بعظمتها في أرواح ساسة الألمان الحزبيين ، وتخلق من الضعف الذي تردت فيه ألمانيا نظرية في الدولة تكون « في عنصرها الجوهري نظرية جديدة للعالم » (٣) .

---

(١) Ibid, p. 377

(٢) Ibid, p. 378

(٣) Ibid, p. 378

وهكذا رأى هتلر أنه لا مندوحة له من فلسفة سياسية جديدة يقابل بها أصحاب المذهب الديموقراطي الغربي وأصحاب المذهب الشيوعي الذي انبثق من أرض ألمانيا نفسها على يدي كارل ماركس وأخذ به أهل الشرق من السوفييت ، فاختار لهذه الفلسفة أن تحمل اسم فلسفة « الفولك » أو الفلسفة الشعبية . وقد اعترف بـأن اصطلاح « الفولكية » أو الشعبية اصطلاح غامض غير محدد المعالم وليس من اليسير في معناه الشائع بين الناس أن يصلح أساساً لتكوين جماعة محاربة متماسكة. ورأى انه أشبه باصطلاح « ديني » ، فمن العسير تحديد معناه اذا لم يكتس بأشكال ظاهرة من أشكال العبادة المألوفة في الأديان المختلفة مما يبرز كنهه ويوضح هدفه . كما أنه لاحظ أن الفلسفة الفولكية شأنها شأن غيرها من الفلسفات التي لا يكفي أن تملأ القلوب والعقول ، وانما يجب أن تتجاوب مع ضرورات الواقع وحاجاته ، وان تخدم الواقع مثلما يتجه الواقع نحوها ويتخذ منها نبراساً وهدياً ومثالاً يمجد ويحتذى . « فكل فلسفة للحياة ، حتى ان كانت ألف مرة صحيحة ومنطوية على أسمى منفعة للانسانية ، ستبقى دون مغزى من ناحية التشكيل العملي لحياة شعب من الشعوب ، طالما لم تصبح مبادئها علماً لحركة محاربة ستكون بدورها من جانبها حزباً وذلك ما دام نشاطها لم يبلغ الكمال بانتصار أفكارها ولم تصبح عقائد حزبها مبـادىء الدولة الجديدة لمجتمع شعب ما » [1] . ولكن الفلسفة السياسية وان اتفقت مـع غيرها من الفلسفات في الاعتماد على الحقائق والمثل الخالدة الا أنه لا بد لها من أن تأخذ في الاعتبار نـواحي الضعف الانساني وان تحـاول الافادة من تجربة رجل السياسة والتعبير عن نفسية الشعب وان ينتهي بها الأمر الى التزاوج مع المعرفة الواقعية بشئون الناس وطبيعة الشعوب . « وان هذا التحويل لتصور مثالي عام فلسفي لأسمى حقيقة الى اتحاد سياسي محدد منظم للايمان والصراع وموحد في الروح والارادة هو أعظم الأعمال في مغزاه ، لأنه على هذا التوفيق والحل السعيد وحـده يعتمد امكان انتصار فكرة من الأفكار . . . » [2] ولا بد لهذا الالتقاء بين الفلسفة

---

(١) Ibid, p. 380

(٢) Ibid, p. 382

والسياسة من رجل واحد يعقد بينهما ذلك التزاوج الفريد. فذلك الرجل الواحد هو وحده من بين ملايين المواطنين الذي يختار من بين أمواج الأفكار السائدة في عصر من العصور النظام الفكري الذي يصلح أساساً للعمل ثم يبدأ الصراع من أجل تطبيقه لصالح البشر مؤلفاً بذلك وحدة متماسكة في الايمان والارادة « . ويقوم الحق العام في مثل هذا النشاط على الضرورة ، والحق الخاص على النجاح » [١] .

وفي ضوء هذا التحليل الفكري السياسي يرى هتلر أنه هو الرجل الأوحد الذي اهتدى لاتخاذ الفلسفة الفولكية لقيادة الشعب الألماني في معركته الداخلية والخارجية من أجل تحقيق الثورة الاصلاحية الكبرى . وهو في هذا يقابل على مسرح السياسة الداخلية والخارجية الفلسفة الماركسية ورجلها الأوحد « كارل ماركس » . ففي رأيه أن كارل ماركس كان الرجل الوحيد الذي رأى من بين الملايين من البشر بعين النبي وسط عالم آخذ في التحلل ببطء « السموم الجوهرية واستخرجها مثل الساحر وأعدها في محاول مركز للقضاء السريع على الوجود المستقل للأمم الحرة على هذه الارض . وكل هذا من أجل خدمة عنصره » [٢] . فالنظرية الماركسية — عند هتلر — ما هي الا مستخرج روحي موجز من فلسفة الحياة السائدة في العصر الراهن . ومن ثم لا تستطيع وجهة النظر البورجوازية للحياة أن تقف أمامها ، فهي تتفق مع الماركسية في نظرتها ولا تختلف عنها في الدرجة والأشخاص اذ هي تحرص على أن تكون السيادة للطبقة البورجوازية ، أما الماركسية فهي تدبر الأمر بنظام « لتسلم العالم لليهود » [٣] وكلاهما يستمد مبادئه من النظرة العالمية المنتشرة في ألمانيا والتي تقوم على أن القوة الخالقة المنشئة للثقافة تعزى الى الدولة ، وأنه ليس لها أي اتصال بالاعتبارات العنصرية وانما هي نتاج الضرورات الاقتصادية ، أو على أحسن وجه هي « النتيجة الطبيعية للحافز السياسي نحو القوة » [٤] . ويؤكد هتلر

---

(١) Ibid, p. 382

(٢) Ibid, p. 382

(٣) Ibid, p. 382

(٤) Ibid, p. 382

أن مثل هذه الفلسفة لا تعطينا تصويراً خاطئاً للقوى العنصرية الأساسية وحسب وإنما تحط أيضاً من تقدير الفرد وتغض من دوره في الخلق والابداع . فالافتراض الذي يذهب الى تساوي العناصر والأجناس يذهب كذلك الى تقرير المساواة بين الأفراد وينكر في الوقت نفسه وجوه الاختلاف بين العناصر والأفراد لأن ما يمتد الى الشعوب يتخذ أساساً للحكم على الأفراد في الوقت نفسه . ولقد جاء نجاح هذه النظرية الماركسية في رأي هتلر من أن كارل ماركس استقى مقوماتها من آراء موجودة فعلاً ومتجاوبة مع الحاجات الآمرة لطوائف عديدة من الناس بين الألمان أنفسهم .

وازاء هذه الفلسفة الماركسية التي بلورت مذهباً محدد المعالم في النظرة الى العالم ومشكلاته ، بنى هتلر فلسفته « الفولكية » الخاصة التي تختلف عن سواها من الفلسفات الشائعة التي تعتمد أيضاً على « الفولك » أو الشعب في استقاء مبادئها الرئيسية . وهي تجد أول ما تجد « أهمية البشرية في عناصرها الأساسية القائمة على الأجناس »[1] أما الدولة فهي في نظر تلك الفلسفة ما هي الا وسيلة لغاية وان غايتها هي المحافظة على الوجود العنصري للانسان . فهي لا تؤمن بالمساواة بين الأجناس وانما ترى فيهم درجات بعضها فوق بعض ، وواجبها الأول أن تعمل على الاحتفاظ للشعوب العليا القوية بسموها وسيطرتها ، وللشعوب الدنيا الضعيفة بخضوعها . وليس هذا من قبيل الاستعلاء للاستعلاء في حد ذاته وانما هو وحي من وحي الطبيعة وأرستوقراطيتها . فالفلسفة الفولكية في ذلك تسير على هدى الطبيعة وتؤكد تعاليمها التي تقضي بالتفريق بين الشعوب والمفاضلة بينها وبتمجيد الشخصية الفردية وضمان سيادة الفروق بين الأفراد استهدافا منها لاقرار النظام واستبعاد عوامل الفوضى التي تنشرها الفلسفة الماركسية . وتختص الفلسفة الفولكية الجنس الآري بالتفضيل على سائر البشر فهو حامل الثقافة والحضارة البشرية . ومن ثم فهي لا تسمح مطلقاً بما يهدد العنصر الآري وسيادته حتى بالأفكار الأخلاقية التي قد تتعارض مع هذه التعاليم الأساسية . فوجود الثقافة الانسانية واستمرارها على هذا الكوكب رهن ببقاء

(١) Ibid, p. 383

الآري وتفوقه ، وان تدمير حامل هذه الثقافة هو « في نظر الفلسفة الفولكية أشد الجرائم دنساً . وان أي واحد يجرؤ على أن يضع يديه على أسمى صورة للرب انما يقترف الاثم ضد الخالق المحسن لهذه المعجزة ويساهم في الطرد من الجنة »[1] . ويحرص هتلر كل الحرص على أن يرد كل هذا الى أن الفلسفة الفولكية تتجاوب مع قانون الطبيعة وارادتها وصميم تصرفها . فهي تدعو مثل الطبيعة الى التمييز العنصري وتدعو ثانياً كنتيجة مترتبة على ذلك الى نقاء العنصر . فنقاوته وحدها هي التي تهيء استمرار التوالد المتبادل بين العناصر العليا من البشر وتحفظها من الآثار المدمرة التي تنشأ عن التزاوج بين عناصر عليا وعناصر دنيا والتي تجر في طريقها العقم والانحطاط سواء كان ذلك خاصاً بأفراد أم بجماعات . وليس هنالك أجدر بالمحافظة عليه بين عناصر البشر مثل العنصر الآري ، فهو وحده الذي حين تتوفر له ظروف التوالد والنماء في جو من التفوق والنقاء ستتفتح أمامه أبواب التفاعل الحر بين القوى المبدعة الخلاقة ، وسيرعى الحضارة الانسانية في مستقبل الأيام رعايته لها في الماضي ، وسيكون اقدر على حل المشاكل المعقدة التي تنتظر البشر مع مر الزمن . ومن ثم فهو الشعب السيد الذي سيتولى شئون العالم بما له من صفات عليا وبما يضع يده عليه من امكانيات الأرض وثرواتها الفنية .

ولكن ان كان هتلر في رسمه حدود الفلسفة الفولكية كنبراس للحركة النازية قد أخذ يتأثر تاثراً معكوساً بالفلسفة الماركسية ، الا أنه لم يقف في ذلك عند مجال الفكر والمبادىء ، بل لاحظ — كما سبق أن وضحنا — أهمية التنظيم للدعوة . فهو يعزو نجاح الفلسفة الماركسية الى ما لها من منظمة عليا موحدة تقود صراعها في ميدان السياسة والاجتماع . ولهذا قرر أنه لا بد لدعوته من حزب يحمل لواء التنفيذ والجهاد والحرب . « فالفلسفة يمكن فقط أن تفهم من الناحية التنظيمية على أساس التشكيل المعين لتلك الفلسفة ، وما تمثله العقائد بالنسبة للايمان الديني ، تمثله المبادىء الحزبية بالنسبة لحزب سياسي في التكوين . . . ومن ثم فيجب أن تخلق أداة لفلسفة العالم الفولكية تساعده على أن يحارب ، مثلما تخلق منظمة الحزب

(١) Ibid, p. 383

الماركسي طريقاً حراً للدولية . . . وهذا هو الهدف الذي يسعى لتحقيقه الحــزب الوطني الاشتراكي للعمال الألمان » [١] . وهكذا يعلن هتلر أهمية الحزب السياسي لدعوته ويرسم دور الحزب في الحركة النازية ويربط نشاطه بفلسفته التي لا تقتصر على وظيفتها في الداخل وانما تستهدف أن تكون فلسفة عالمية شأنها في ذلك شأن الماركسية . ويستمد الحزب بدوره معتقداً سياسياً من مجموعة هذه الفلسفة الشعبية ، يوائم بين طبيعة الفكر ومطالب التطبيق العملي وحدود الضعف الانساني ، ويجمع به في تنظيم متكامل صارم جماهير البشر الهائلة حتى يكون ذلك شرطاً سابقــاً « للصراع المنتصر لهذه الفلسفة العالمية » [٢] .

ويلاحظ المتتبع لتفكير هتلر السياسي أنه يعرضه دائماً في اطــار من المقارنة التي تظهر وجوه الانكار والتأييد وفي سياق من المحاجة التي تصور حرباً مشبوبــة تتجاوب مع سلوكه العملي على مسرح السياسة الألمانية . فهو كما عرض فلسفة الفولك في معرض المقارنة مع الفلسفة الماركسية والبورجوازية السائدة في ألمانيا أخذ أيضاً يسوق آراءه في الركن الثاني من فلسفته — وهو نظرية الدولة — بأسلوب مشابه . فهو يقول أنه في سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ حاولت الدوائر البورجوازية أن تصور موقف الحركة النازية من الدولة على أنه موقف سلبي وحرضت رجال السياسة والحكام على اضطهاد الحركة بطرق متباينة . ويحاول لذلك أن يثبت أن التصور النازي للدولة تصور ايجابي وأنه خير من التصورات السائدة عنها سواء كان ذلك صادراً من أهل اليمين أو أهل الشمال . ويقدم لبيان نظريته عن الدولة بتمييز ثلاث تصورات كانت في رأيه هي المنتشرة بين الألمان في ذلك الوقت :

١ — وأولها كان يأخذ به المحافظون من القوم . وكان يتلخص في أن الدولة هي « تجميع لشعب بطريقة تتفاوت من ناحية الاختيار زيادة ونقصاناً في ظل سلطة حكومية » [٣] . وهؤلاء المحافظون هم أكثر الجماعات السياسية عدداً ويوجد بينهم

---

(١) Ibid, p. 384

(٢) Ibid, p. 388

(٣) Ibid, p. 387

عباد مبدأ الشرعية الذين لا يعترفون لارادة الشعب بأي دور في تقرير نظام الحكم. وهم يؤمنون بالحصانة المقدسة للدولة ويبنون تلك الحصانة على مجرد وجودها ويدعون الى احترام سلطة الدولة احتراماً مطلقاً ، ويجعلون لذلك من الدولة غاية في ذاتها لا أداة لغاية معينة . « فالدولة لم تعد توجد لتخدم الناس وانما توجد الناس ليعبدوا سلطة الدولة التي تضم حتى أشد الأرواح تواضعاً على شرط أن يكون بمعنى من المعاني موظفاً » [1] . ويظهر هذا الاتجاه بين حزب الشعب في بافاريا واتباع مبدأ الشرعية في النمسا وبين العناصر المسماة بالمحافظة في الريخ .

٢ — والتصور الثاني للدولة يسود بين جماعة من الشعب أصغر في العدد هم جماعة الأحرار . وهو يتلخص فيما يدعون اليه من وجوب استعمال لغة موحدة لأغراض الادارة ، ويقيدون سلطة الدولة بشرط استخدامها لرعاية المواطنين وخدمتهم . ولا يرون مثل أنصار المذهب السابق أن الدولة تكتسب الحصانة بمجرد وجودها وانما يقررون الحكم عليها بمدى صلاحيتها وملاءمتها دون نظر الى تقديس ما هو قديم لقدمه أو المحافظة على ما هو موجود لوجوده . ويضيفون الى ذلك أنه ينبغي على الدولة أن تشكل حياة الأفراد الاقتصادية بما هو خير لهم .

٣ — والتصور الثالث للدولة يجد أنصاراً أقل كثيراً جداً من أنصار التصورين السابقين . وهو يقوم على أن الدولة وسيلة لتحقيق أغراض غير واضحة لشعب موحد لغوياً . ويؤكد أصحاب هذا التصور اهمية اشتراك الشعب في لغة موحدة لا لتزويد الدولة بأساس تبني عليه المزيد من القوة فقط ، وانما لتوجيه القومية وجهة معينة . ولقد حاول في المائة سنة الأخيرة أنصار هذه الفكرة وحتى أنصار الحركة الألمانية أن يدعو الى صبغ غير الألمان بالصبغة الألمانية عن طريق فرض لغة موحدة على جميع العناصر المكونة للدولة ، وبدا لهم أنه من الممكن تحويل العناصر السلافية الى المان بتطبيق هذا الأسلوب الصناعي من الثقافة المفروضة بواسطة الدولة . ويستنكر هتلر مثل هذا النمط من التفكير ويبني ذلك الاستنكار على نظرته

(١) Ibid, p. 387

العنصرية للدولة فيقول انها لضلالة من الضلالات أن نتصور الزنجي أو الصيني مثلاً ينقلب الى ألماني لأنه « يتعلم الألمانيــة أو يــرغب في أن يتكلم اللغة الألمانية في المستقبل وربما حتى يعطي صوته الى حزب ألماني » [1] . ويرى هتلر أن هذا النهج من المحاولة لن يؤكد الصفة الألمانية وانما سيضعفها ، وأن الوقت الذي فيه تفرض لغة عامة على شعوب مختلفة استهدافاً لالغاء الفروق بين الشعوب ستكون بــدءاً لعملية الافساد وتدمير العنصر الألماني . فالقومية عند هتلر لا تقوم على اللغة وانما على الدم ، ولهذا فان اي محاولة للاختلاط بين الشعوب سيسيء الى العناصر العليــا ويقضي على الصفات التي جعلت الشعب الغازي قادراً على الانتصار ، وأكثر القوى تعرضاً للضرر هي القوة الثقافية عند الشعب المتفوق مهما استطاع الشعب الأدنى أن يحسن التكلم بلغة الأول واستطاع الابناء من هذا التزاوج أن يتشدقوا بأساليب التعبير عند الآباء الذين ينتمون للعنصر الراقي قبل الزواج . ولا بد أن تسود بينهم حركة ثقافية متخلفة . وقد يولد بهذا التزاوج شعب ملائم لسلطة الدولة ولكن سوف يفقد شعب من أصحاب الثقافة والقادرين على خلقها . ولو أن أصحاب مثل هذه السياسة طبقوا مثل هذه الفكرة مثلما كان يقصد جوزيف الثاني في النمسا تطبيقها على العناصر السلافية ، وبعض ساسة الألمان على العناصر البولنديــة في ألمانيا ، لأدت النتيجة الى مأساة ، لأن هذا كان يعني أن شعوباً منحطة قد وجدت الطريق الى الاندماج في شعب راق من ناحية المظهر وأخذت تعبر عن آرائها الأجنبية باللغة الألمانية مضحية في ذلك بالكرامة السامية للقومية الألمانية ومستبدلة بها شعورهــم بالنقص والانحطاط . « فما اصطبغ حقاً بالصبغة الألمانية في التاريخ هو التربة التي حصل عليها أجدادنا بالسيف واستوطنوها بالفلاحين الألمان . وهم الى الحد الذي أدخلوا عنده الدم الأجنبي في جسمنا القومي في هذه العملية ، قد ساهموا في تحطيم كياننا الداخلي الذي يعبر عنه بتطرف الألمــان في أخذهم بمبدأ الفرديــة — وهي ظاهرة ، آسف اذ أقول ، انها تمدح في دوائر كثيرة » [2] . وكما يأخذ هتلر على

---

(١) Ibid, p. 390

(٢) Ibid, p. 389

أصحاب هذا التصور أنهم يؤمنون بالتأثير السحري للغة في ادماج العناصر المختلفة ، فهو يأخذ عليهم أيضاً أنهم مثل أصحاب التصور الأول يعتبرون الدولة غاية في ذاتها .

وازاء هذه الصور التي رسمها هتلر للتفكير السياسي المعاصر عن الدولة في العالم الألماني والتي رأى في مثيلاتها السابقة المهد الأول لظهور ماركس وفلسفته لما ساهمت به من تقويض لفكرة العنصرية ، أخذ يوضح نظريته في الدولة ويصل بينها وبين فلسفة الفولك التي اعتنقتها النازية كأساس لوجهة النظر القومية والعالمية . فلقد سارع الى تأكيد القول « بأن الدولة لا تمثل غاية وانما هي وسيلة »[1] وهو لا ينكر أن الدولة لا بد من وجودها كشرط أساسي لتكوين ثقافة انسانية عليا ، ولكن في الوقت نفسه يقرر أنها ليست السبب في قيامها وانما يرجع ذلك الى وجود عنصر قادر على خلق ثقافة . فالدولة في ذاتها ليست ضماناً لازدهار ثقافة من الثقافات ، ولو أن العنصر الآري ذهب ، فان هتلر يرى أن الثقافة العليا التي « تتجاوب مع المستوى الروحي لأعلى الشعوب اليوم »[2] سوف تذهب أيضاً . ويذهب الى أبعد من ذلك في تقريره أن تكوين الدول مهما كانت تلك الدول نموذجية لن يكفل بقاء الجنس البشري على الأرض ، وذلك ان اختفت القوة والمرونة الفكرية المتفوقة من الوجود بعد اختفاء حامليها من الذين ينتمون الى عنصر متفوق . وواجب الدولة الأول اذن في رأى هتلر هو المحافظة على العنصر ونقائه وحمايته من الإنهيار الناشيء من اختلاط الأجناس ، « لأن الشرط السابق الواجب توفره لوجود بشرية أسمى لا يقوم على الدولة ، ولكن على الأمة التي تملك القدرة الضرورية »[3] . ومن ثم يرى هتلر أن الحكم على الألمان السابقين للمسيحية بأنهم كانوا قوماً مجردين من الثقافة أو برابرة حكم خاطيء ، فهم كانوا يملكون القدرة على خلق ثقافة عليا ، وانما يتطلب خلق ثقافة من الثقافات توفر ظروف خارجية

---

(١) Ibid, p. 391

(٢) Ibid, p. 391

(٣) Ibid, p. 302

ملائمة . وقد عاق الألمان عن التعبير المبكر عن ثقافتهم العليا ما أحاط بهم من قسوة موطنهم في الشمال ، ولو أنه قد توفر لهم من الظروف الملائمة في الأقاليم الجنوبية كما توفر للهيلينيين لأنتجوا للبشرية مثلهم ثقافة جديدة بهم في الأزمان الأولى من التاريخ . وقد وصل هتلر نتيجة لتسلسل هذا المنطق الذي أزجاه في فهم الدولة وتفسيرها الى الأحكام الآتية ومؤداها : (١) « أن الدولة وسيلة لغاية . وتقوم غايتها على حفظ وترقية مجتمع من الكائنات المتناسقة بدنياً ونفسياً . ويشتمل هذا الحفظ نفسه قبل كل شيء على الوجود كعنصر وبهذا يسمح بالنمو الحر لكل القوى الكامنة في هذا العنصر. وسيخدم دائماً جزء منها بصفة أساسية حفظ الحياة المادية، وسيخدم فقط الجزء المتبقى تنمية التطور الروحي الذي يتلو ذلك . وفي الواقع أن الواحد يخلق دائماً الشرط السابق الواجب توفره لقيام الآخر . . . (٢) والدول التي ولا تخدم هذا الغرض دول مولودة ميلاداً غير شرعي وهي مخلوقات قبيحة منفرة . وان حقيقة وجودها لا يغير من هذا أكثر مما يستطيع نجاح عصبة من قطاع الطريق أن يبرر السرقة . . . (٣) يجب على الاشتراكيين الوطنيين أن يميزوا بين الدولة كوعاء والعنصر كمحتواه . وهذا الوعاء له معنى فقط ان هو حفظ المحتوى وحماه الا أصبح عديم الجدوى . ومن ثم فان أسمى غرض للدولة التي تقوم على فلسفة الفولك هو أن تعنى بحفظ هذه الخصائص العنصرية الأصلية التي تضفى الثقافة وتخلق الجمال والكرامة لبشرية أعلى . والآريون يستطيعون أن ينظروا الى الدولة فقط كنظام عضوي حي لقوم ، لا يكفل لهم حفظ قوميتهم وحسب ، وانما بتنمية قدراته الروحية والمثالية يقوده الى أسمى حرية [١] » .

ولقد صاغ الاشتراكيون الوطنيون من هذا مقياساً لتقييم الدولة . وذهبوا الى أن هذه القيمة سوف تكون نسبية من وجهة نظر كل أمة على حدة ومطلقة من وجهة نظر الانسانية . فصفة الدولة يمكن تقديرها بما تستطيع أن تقوم به من دور في حياة الأمة التي تحتويها دون نظر الى مستوى تلك الأمة الثقافي أو الى قوتها في اطار العالم الخارجي . وأهمية الدولة لا تقاس بأهميتها في المجال الدولي بل بالاحتفاظ بالأمة

(١) Ibid, p. 393,394

حية عاملة في نطاقها الداخلي . ومن ثم فان الاشتراكية الوطنية حين تحكم على دولة بأنها سيئة فانها لا تنظر الى ما بلغت الأمة من ثقافة عالية وانما تنظر الى ما ينطوي عليه سلوكها من تدمير لحامل هذه الثقافة في تركيبه العنصري . فالدولة لا تمثل محتوى وانما تمثل شكلاً ، وليس من وظيفتها أن تخلق المواهب والقدرات وانما تفتح الطريق فقط أمام القوى الموجودة . واذا كانت الدولة عاجزة عن أن تستخرج من الشعب قدرات مفتقدة وغير موجودة من قبل فالدولة السيئة هي التي تعمل على قتل المواهب القائمة فعلاً « بالسماح أو حتى بتشجيع تدمير حامل الثقافة العنصري »[1]. وتحاول الاشتراكية الوطنية تطبيق هذا الحكم النسبي على الدولة ، أما الحكم المطلق فانه يختص بخاصية الأمة ومستواها ورسالتها المتوقفة على نموها الحر الذي تيسره الدولة بما أوتيت من قوة عضوية في كيانها .

ولقد حاول هتلر أن ينقل تطبيق هذا المقياس المزدوج من المجال العام الى المجال الألماني فتساءل عن كيفية تكوين الدولة التي يحتاج اليها الألمان ، وقرر أن ذلك يتطلب أولاً وجوب فهم نوع الشعب الذي تحتويه الدولة وفهم الغرض الذي عليها أن تخدمه وتحققه . واجابة على ذلك أشار الى أن الأمة الألمانية لا تقوم على « نواة عنصرية موحدة » [2] فلقد سارت عملية الاختلاط والاندماج العنصري سيرها منذ زمن طويل ، ولكن ما أصاب الدم الألماني من تسمم منذ حرب الثلاثين سنة قد أدى الى تفكك في الروح فوق ما نال الدم نفسه من تفكك . فحدود الدولة الألمانية المفتوحة وتسرب الدم الأجنبي الى الداخل وتجدد الهجرات الى الريخ لم يترك وقتاً كافياً للاندماج المطلق . ومن ثم فان الأمة الألمانية تتكون من عناصر متباينة ويعيش بعضها الى جانب البعض الآخر مما كان له أسوأ الأثر في أوقات الأزمات ، لأن هذه العناصر افتقدت غريزة القطيع التي تقوم على وحدة الدم خاصة عندما تتعرض الأمة للخطر . فغريزة القطيع هي التي تحفظ الأمة اذ تمحي الفروق وتذوب أمامها في وقت الشدة فتقف الأمة صفاً واحداً امام العدو المشترك . وان افتقاد الأمة

(١) Ibid, p. 395

(٢) Ibid, p. 396

الألمانية لهذا الاندماج قد يبرر النزوع الفردي السائد بين الألمان الذي قد يكون نافعاً لهم في أوقات السلم »الا أنه حرمهم من سيادة العالم . « فلو أن الشعب الألماني في تطوره التاريخي قد امتلك تلك الوحدة القائمة على روح القطيع التي استمتعت بها الشعوب الأخرى ، فلا شك في أن الريخ الألماني كان يحقق لنفسه السيادة على الكرة الأرضية »[1] . ويرى هتلر أن تلك السيادة كانت لتبني على السيف المنتصر لشعب سيد يخضع العالم لثقافة عليا ، لا على المطالبة بسلم ضعيف واهن كما حدث في سنة ١٩١٨ .

ولكن الأسلوب الجدلي الذي ارتبط في العصر الحديث بأسماء الفلاسفة الألمان خاصة كانت وهيجل ما كان ليغفله هتلر في عرض نظريته عن الدولة . فليس هنالك شر خالص . وانما قد يشتمل الشر على خير . اذ بالرغم من أن القصور عن ادراك الاندماج الكامل عند الشعب الألماني خلال التاريخ قد كان سبباً في افتقاد غريزة القطيع والوحدة بينهم الا أن احتفاظ بعض العناصر الأصلية بنقائها النسبي يبشر بالخير للأمة الألمانية . فوجود جماعات كبيرة غير مختلطة من الشعب الجرماني النوردي يعد كنزاً ثميناً جداً لمستقبل الألمان . ويتقرر الحكم على الدولة الألمانية بمدى ما تقوم به لحفظ هذه العناصر النبيلة في الشعب والافادة منها لصالح البشرية . « ولا بد لأي واحد يتكلم عن رسالة الشعب الألماني على الأرض من أن يعرف أنها تستطيع أن توجد فقط في اطار دولة ترى أن واجبها الأسمى يقوم على حفظ وترقية أنبل العناصر في أمتنا ، بل وفي جميع البشرية ، التي لا تزال باقية وهي نقية لم تمس »[2] . وتستطيع الدولة بهذا أن تحقق غرضاً داخلياً جوهرياً ، لا أن تقنع بترديد الشعارات المعروفة من حفظ للقانون والنظام . وهي بهذا تقوم في الوقت نفسه بواجب المحافظة على أسمى ما في الانسانية وترقيته مما وهبه الله باحسانه لهذه الأرض وتتخذ منه رسالتها العليا الحقيقية . ويلخص هتلر وظيفة الدولة الألمانية في رده على أصحاب المذاهب الثلاث التي أوردها عن الدولة ومحاولته أن يقضي على

(١) Ibid, p. 396

(٢) Ibid, p. 398

الفكرة السائدة بأن الدولة جهاز ميت يبرر وجوده لذاته ، ويستبدل بها النظرية التماثلة بأن الدولة نظام عضوي حي ليس له من غرض سوى خدمة فكرة عليا . ولهذا فهو يؤكد أن واجب الريخ الألماني كدولة هو أن يحتوي جميع الألمان والا يقتصر عمله على حفظ الجماعات العنصرية الأساسية في هذا الشعب ولم شملها ، بل يجب أن يدفع بها ببطء وثقة الى مكانة السيطرة والتسلط .

ولا يكتفي هتلر برسم الأهداف التي يرى أنه على الدولة الألمانية أن تعمل على تحقيقها ، وانما يأخذ في معالجة مسائل التنظيم والتنفيذ التفصيلية في خطط الدولة وسياستها الداخلية والخارجية . فالأمر في رأيه ليس سهلاً ميسراً ، وانما يتطلب قيام الأمة الألمانية برسالتها أن تعتمد على قوم آخرين غير البورجوازيين من أهل الطبقة الوسطى الذين ألهاهم الخمول والركون الى الكسل عن مواصلة الصراع في سبيل الحياة الجديدة . فلقد جعلتهم الراحة التي آثروها يفضلون المعيشة الراهنة في ظل دولة تحفظ عليهم حياتهم ، ويعلنون انهم ملك لتلك الدولة . وانطبق عليهم في هذا ما تضمنه المثل الشائع من أن « ذلك الذي يرتاح يعلوه الصدأ » . واذ أن هتلر يؤكد ان تحقيق الأهداف والآراء التي نادى بها يقوم على الصراع المؤدي الى النصر ، فلا بد اذن من الاعتماد على أداة حية عاملة من الأنصار وعلى تنقية عناصر الشعب العليا من الأوشاب . ولا يهم في القائمين على هذه الأداة أن يكونوا كثرة بل يشترط فيهم أن يكونوا قلة من أصحاب النشاط والقوة . «فاذا بدا في شعب أن قدراً معيناً من أعلى نشاط وقوة فعالة يركز اهتمامه في هدف واحد ، ومن ثم يبتعد عن الخمول التي تتصف به الجماهير الكبيرة ، فان هذه النسبة الصغيرة ترقى لتصبح سيدة الجميع . وان تاريخ العالم قد صنع بواسطة الأقليات حين تجسم هذه الأقلية في العدد أكثرية الارادة والتصميم [١] » . ويتدخل المنهج الجدلي في تفكير هتلر مرة ثانية ، فكما قال ان الخير للشعب الألماني قد يأتي من القصور عن الاندماج الكامل بين عناصره الأولى المكونة له ، كذلك قال أن اعظم الصراع الذي يتوقعه الألمان وما يحيط به من صعوبات قد يكون حاملاً للخير اليهم ، اذ أن ذلك

(١) Ibid, p. 398

سيجتذب الى المعركة أصحاب العزائم القوية وأشد المحاربين والمناضلين في سبيل نصر القضية العامة . « وفي هذا الانتخاب يقوم ضمان النجاح » [1] .

ولا يقف الأمر عند استبعاد البورجوازيين عن ادارة دفة الدولة لعجزهم عن مقابلة العدو الذي يعتمد في المعركة على جماهير البروليتاريا ، واستبدالهم بالأقلية النشيطة من المحاربين الصامدين في الميدان ، بل يحرص هتلر على التعبئة المنظمة لقوى الشباب واعدادها اعداداً علمياً من وجهة النظر العنصرية . فالدولة لا بد لها من الاشراف على الزواج والتدخل في اختيار أطرافه والوقوف بجانب الطبيعة في تطبيقها للقوانين العنصرية . فالطبيعة نفسها لا تحب تزاوج العالي « بالواطي » من العناصر ، وكثيراً ما تحكم على من يكسر قانونها بالعقم والضعف مما يظهر عادة عند النشء الذي يأتي نتيجة ذلك الارتباط . ويستطرد هتلر في وضع القوانين البيولوجية التي يرى أنها تحكم ذلك النوع من التزاوج . ولكن الدولة التي تقوم على فلسفة الفولك يجب اذن « أن تبدأ برفع الزواج من مستوى الافساد المتصل للعنصر ، وتضفي عليه التقديس الجدير بنظام يطلب اليه أن ينتج صورا لله والا ينتج كائنات شائهة تقف في وسط الطريق بين الانسان والنسناس » [2] . ويمتد هذا التنظيم الذي تقوم به الدولة في شئون الزواج الى منع المرضى من أصحاب الأمراض الخبيثة والضعاف بدناً وعقلاً من أن يواصلوا انتاج نشء يحمل أوزار آبائهم طوال الحياة ويهبط بمستوى الأمة الانسانية على السواء . وليس هذا التنظيم بمستغرب في زمن يقبل فيه الآلاف من أتباع الكنيسة الكاثوليكية على الرهبنة والاحجام عن الزواج ، كما يقبل فيه الآلاف من الأقوياء عقلاً وجسماً على تحديد النسل باستخدام ما قد يسره العلم من وسائل منع الحمل . ولذلك فعلى الدولة الفولكية أن تعمل على تعويض ما أغفلته الحكومات السابقة في هذا الميدان . « فيجب عليها أن تتخذ من العنصر مداراً لجوانب الحياة كلها ، وان تعني بالابقاء عليه نقياً ، وان تعلن أن

(١) Ibid, p. 402

(٢) Ibid, p. 399

الطفل هو أثمن كنز للشعب[1] » وقد أكد هذا الاتجاه الوظيفة التعليمية للدولة في الشئون الاجتماعية ، فتبصر الناس بأن العار في انجاب اطفال ضعاف وأن الفخار في انجاب أطفال أصحاء ، وان تمنع الآباء الصالحين للنسل الجيد من تحديده ، وتحرم على غير الصالحين الاقدام عليه . فالدولة تعنى بالطفل أكثر مما تعنى بالكبير . والهدف من ذلك يقوم على أنه « في الدولة الفولكية يجب أن تنجح فلسفة الحياة في تحقيق ذلك العصر النبيل الذي لا يعنى فيه الناس بتربية الكلاب والخيول والقطط ، ولكن يعنون بترقية الانسان نفسه [2] » .

ولقد اقتفى هتلر أثر أفلاطون في تبيان أهمية الوظيفة التعليمية للدولة المذهبية . فاذ أن خدمة الأمة ورفاهيتها تتطلب قيام الدولة بواجبها الأول في المحافظة على العنصر ورعايته ، فالأمر اذن لا يقتصر على العناية بالتوالد وحده وانما يمتد الى تعليم النشء تعليماً يكفل لهم أن يكونوا مواطنين صالحين لمواصلة الترقي في حياة العنصر مع مر الأيام . ويصف هتلر بالتفصيل أنواع ذلك التعليم ومراحله . وهو يكاد يذكرنا بالنمط الاسبرطي في التعليم الذي زاوج أفلاطون بينه وبين ثقافة أثينا العقلية . فهتلر يفاخر بأن الآري مزود بثروة روحية أصيلة في نفسه منبعثة عن عنصره منبثقة من دمه الرفيع الذي يشتمل على مبدأ الخلق والثقافة . ومن ثم فهو يؤكد الاهتمام بالصحة الذي يشتمل على مبدأ الخلق والثقافة . ومن ثم فهو يؤكد أول ما يؤكد الاهتمام بالصحة البدنية « فالروح الصحية القوية سوف توجد فقط في جسم صحي قوي » [3] . أما أن يكون العباقرة أحياناً من ذوي الأبدان السقيمة فلا يقوم ذلك دليلاً على خطأ هذه القاعدة . ومن ثم فعلى الدولة الفولكية ألا توجه همها الأول نحو ملء أذهان الأطفال بالمعرفة، بل عليها أن تربي أجسامهم تربية قوية ، وتعنى في المكان الثاني بتربيتهم تربية خلقية فتغرس فيهم صفة العزم وقوة الارادة والاستمتاع بتحمل المسئولية ، وفي المكان الأخير تأتي التربية العلمية . ويرى

---

(١) Ibid, p. 403

(٢) Ibid, p. 405

(٣) Ibid, p. 407

هتلر أن صاحب المعرفة القليلة نادراً ما يسلم ويستسلم في الصراع القاسي الذي يسوقه القدر . « فالشخص صاحب التعليم العلمي القليل ولكن ذا خلق حسن ثابت ومزوداً بالاستمتاع بالتصميم وقوة الارادة أكثر قيمة للمجتمع القومي من الضعيف الذكي »[١] . ولقد أوحى الصراع الداخلي والعالمي الذي ألفت ألمانيا نفسها فيه بعد هزيمتها في حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ لهتلر بتمجيد هذا النمط من التربية ، كما استلهمه من النزوع العسكري التقليدي عند البروسيين الذي يمثله قول مولتكه Moltke « أن الرجل القادر فقط هو الذي يتوفر له الحظ في النهاية ». وان كانت جذور هذا النمط التربوي ألمانية في أصلها التاريخي الا أن هتلر يبرره كذلك بتأسي النموذج اليوناني الذي بلغ جماله بجمعه العجيب بين الجمال البدني الرائع والعقل الوضاء والروح السامية .

ويذهب اذن هتلر الى أن التعليم البدني ليس أمراً من الأمور التي تترك للفرد وحده وانما يجب أن تكون من بين مسئوليات الدولة ذاتها ، فهو اعداد لا مفر عنه لضمان أمن المجتمع ومقابلة الصراع الذي تواجهه الأمة . ويجب البدأ به من الطفولة الباكرة حتى يحصل الأطفال على الصلابة الضرورية لأعباء الحياة عند تقدم السن . وعلى المدرسة أن تهيء وقتاً طويلاً لمثل هذا التدريب ، فلا يمضي يوم دون أن يأخذ التلاميذ قسطاً موفوراً من الرياضة . ويؤثر هتلر الملاكمة لتخرج رجالاً يتحملون اللكمات ويستطيعون الدفاع عن أنفسهم دون ان يلجئوا الى الهرب والاستنجاد في كل مناسبة بالبوليس ، ولتخرج نساء يستطعن أن يلدن رجالاً لهذا العالم . ويعزو هتلر هزيمة ألمانيا في الحرب الى ان زعامتها كانت مؤلفة من رجال تزودوا بالقوى الفكرية ولم يتزودوا بمواهب التربية البدنية ، فخارت عزائمهم في وقت الشدة . ويرى أنه ينبغي استلهام المثل الأعلى للتربية من الجيش الألماني الذي استطاع في صيف وخريف ١٩١٤ أن يأتي أعمالاً خارقة في روح الهجوم وشجاعته ، وذلك لما ناله من تدريب طويل في أوقات السلم السابقة للحرب مما قوى تلك الثقة بالنفس التي لم يفقدها الجيش حتى في رهبة المعارك العظيمة . ويلخص هتلر أسلوبه وهدفه من

(١) Ibid, p. 408

التعليم في قوله : « ويحتاج خاصة شعبنا الألماني الذي يرقد محطماً مجرداً من القدرة على الدفاع ومعرضاً لركلات العالم جميعه تلك القوة الايحائية التي تقوم على الثقة بالنفس . ويجب أن يعلم المواطن الناشيء هذه الثقة بالنفس من الطفولة حتى الكبر . ويجب أن ينظم تعليمه وتدريبه على نحو يكسبه الاقتناع بأنه متفوق تفوقاً مطلقاً على الآخرين ويجب عن طريق قوته البدنية وحصافته أن يستعيد ايمانه بأن شعبه كله لن يقهر . وذلك لأن ما قاد الجيش الألماني من قبل الى النصر هو ثقة كل فرد في نفسه وثقة الجميع في زعامتهم . وما سوف يرفع الشعب الألماني مرة ثانية هو الثقة في امكان استعادة حريته . وان هذا الاقتناع يمكن فقط أن يكون النتاج النهائي لنفس الشعور في ملايين الأفراد » (١) . وهكذا يرى هتلر ان في هذا الأسلوب من التعليم والتربية الطريق الى الحرية والتخلص من نتائج الهزيمة وتحقيق السيطرة والسيادة بتهيئة الفرص المناسبة لتعبير العنصر الجرماني الآري عن صفاته الرفيعة الكامنة .

ولكن يجب ألا تقتصر التربية على مرحلة المدرسة بل أن الجيش مدرسة تالية ، ويجب أن تكون الخدمة العسكرية أداة صقل للمواطنين واستكمال لمقومات الرجولة التي تعد الهدف الحقيقي من التربية . فالمهم خلق الرجل لا خلق آلة محشوة بالمعرفة. ولهذا فانه يجب أن يتعلم المواطن في الجيش صفة الطاعة والنظام وفي الوقت نفسه الاستعداد لتولي مهام الأمر والقيادة في مستقبل الأيام وذلك في ظل الاحساس العميق بروح الجماعة والتضحية من أجل المجموع . كما يجب أن يتعلم تحمل الآلام في صمت ، بل يجب أن يكون الصمت الصفة المميزة للرجولة ، فالألمان خسروا الكثير في الميادين العسكرية والاقتصادية والاجتماعية بميلهم الى الثرثرة وافشاء الأسرار .

وان توجيه الدولة القومية للتعليم يجب أن يمتد الى المناهج كذلك في ضوء الفلسفة العصرية السائدة . فتدريس علم التاريخ يجب أن يثير في النشء الاعتزاز بالوطن وبأبنائه من الأبطال وعلى الدولة القومية أن تعمل على أن يكتب تاريخ العالم

---

(١) Ibid, p. 412

في ضوء النظرية العنصرية . كما أن تدريس العلوم البحتة والتطبيقية يجب أن يؤكد صفة القومية وأن يمجد المخترع لا لاختراعه وحسب وانما لانتسابه الى الوطن الألماني كذلك . وبالاجمال فان عصر القومية الذي يعيش فيه العالم أثناء القرن العشريـــن لا يعرف نشاطاً من جوانب النشاط الانساني منفصلاً عن فكرة القومية .

ولكن لا توجد قومية اذا اعترف المواطنون بوجود الطبقات والتمييز بينها . فالقومية يجب أن تسير جنباً الى جنب مع العدالة الاجتماعية ، ولهذا يجب أن ينشأ المواطنون على الاحساس بالعدل الاجتماعي والوعي بأن الوطن كله جسم واحد ، وأنه لا يستطيع مواطن أن يستشعر الفخار بالانتساب الى وطنه والتبعية الى جماعـــة يربطه بها الحب « ان كان نصف شعبه تعساً منهكاً بالهم أو حتى فاسداً » [١] . واذا ربى النشء على هذا الجمع بين القومية والاحساس بالعدالة الاجتماعية أمكن خلق أمة متماسكة مترابطة بالحب والفخار المشترك ، لا تتعرض لاهتزاز أو هزيمة الى الأبد وسط عالم يمر بثورة عظيمة تتقرر نتائجها إما لصالح البشرية الآريـــة أو النفع اليهودي المتوثب لمواصلة مهمته التاريخية في الاستغلال . « وان على الدولة الفولكية أن تتأكد من أنها بتزويد الشباب بتعليم مناسب سوف تحصل على عنصر وجنس ناضج للقرارات النهائية العظيمة على هذه الأرض . . . وان الشعب الذي يبدأ أولاً بالسير على هذا الطريق سيكون المنتصر » [٢] .

ولكن الى جانب الاهتمام الذي تبذله الدولة القومية بالتعليم البدني والعقلي ، فانه لا بد لها أن توجه اهتماماً مماثلاً الى انتخاب خير الأفراد وأفضلهم من ناحية المواهب الطبيعية حتى تتكون للأمة زعامة تقوم على الكفاية والقدرة لا على الثروة وغيرها من العوامل الخارجية . « فالصبي الفلاح يستطيع أن يملك مواهب أكثر من الطفل الذي يولد لآباء يستمتعون بمركز عال في الحياة مدة أجيال عديدة ، حتى ان كان أقل من الطفل البورجوازي في المعرفة العامة » [٣] . ويعتمد هتلر في هذا

---

(١) Ibid, p. 427

(٢) Ibid, p. 427

(٣) Ibid, p. 428

الحكم على تجربته الخاصة في ميدان الفن ، فهو يرى أنه في هذا المجال لا يمكن للفرد أن يعتمد فقط على مجرد التعلم وانما لا بد من توفر المواهب الأصيلة الكامنة التي تحتاج بعد ذلك الى تنمية ملائمة دون ارتباط بالمراكز العليا في الحياة أو بالثروة. وكثيراً ما ينشأ كبار رجال الفن من أفقر البيوت ، وانه لمن الممكن أن تنطبق نتائج التجربة في ميدان الفن على جميع الحياة الروحية . أما أن يتعلم المتوسطون من الأفراد بعض القدرات الميكانيكية فهذا أمر ممكن كما يحدث عند الحيوان ويستطيعون أن يجمعوا المعرفة الكثيرة ، ولكنها سوف تبقى معرفة ميتة مجدبة . « فالنتيجة تكون رجلاً قد يصبح معجماً حياً ولكن رغم ذلك يفشل فشلاً ذريعاً في كل المناسبات الخاصة واللحظات الحاسمة في الحياة ، وسوف يحتاج الى اشراف ثانية عند كل موقف من المواقف ، حتى أبسطها ، ولن يستطيع بقدراته الخاصة أن يقدم أقل مساهمة لتقدم البشرية . وان مثل هذه المعرفة الملقنة بطريقة ميكانيكية تصلح أكثر ما تصلح لتولي مناصب الدولة في عهدنا الحاضر » [1] .

ويبدو منطق هتلر سليماً في تطبيقه في المجال القومي حتى يعطى ابناء الشعب فرصاً متكافئة للتعلم وحتى تختفى الفروق القائمة على أسباب عارضة بين طبقات المجتمع . ولكنه وصل بين هذه الفكرة وبين نظريته في العنصرية . فأعلن أنه لا توجد مساواة بين البشر ، وان فكرة المساواة فكرة يهودية ، وانه من العبث أن تشيد الصحف الألمانية البورجوازية بما حققه زنجي من تفوق في مهنة من المهن أو فرع من فروع المعرفة ، فالأجدر عنده بالرعاية تلك الشعوب الآرية صاحبة المواهب الطبيعية التي يجب ألا يترك الآلاف منها ينحدرون الى مرتبة البروليتاريا في الوقت الذي يدرب فيه « الهوتنتوت والزولو كافرز للمهن العقلية » فنفس الجهود والرعاية التي تمنح للشعوب المتأخرة ، تنتج ان وجهت للعناصر والأجناس الذكية خيراً مضاعفاً ألف مرة مما ينتج في الحالة الأولى ، وتؤهل أفراد العناصر الراقية جميعاً للعمل المثمر .

فهتلر اذن على قدر محاولته تأكيد المساواة بين أفراد الشعب الآري من ناحية

---

(١) Ibid, p. 429

كفالة الفرص المتساوية للجميع ، أراد أن يخلد الفروق بين العناصر والأجناس . فلا مسئولية على الدولة القومية الا ازاء مواطنيها . والتعليم في رأيه هو وسيلة الدولة القومية لادماج الطبقات ، لا للمحافظة على امتيازات طبقة دون أخرى . ولــن تستطيع الدولة القومية القيام بمهامها وواجباتها الا اذا أعدت نخبة من الصفــوة المختارة في المواهب ، واجتذبتهم من كل طبقات الشعب ، وزودتهم بالتدريب الملائم لمواهبهم ، وهيأت لهم في الوقت نفسه المناصب التي تناسب تخصصهم . فاختيار أصحاب المواهب من جماهير الشعب يكفل للدولة القوة والنشاط المستمدين من مصادر شعبية متجددة على الدوام ، شأنها في ذلك شأن الكنيسة الكاثوليكية التي بفرضها عدم الزواج تضطر الى جمع جيوشها من الرهبان من بين الجماهير القوية العاملة . وان هتلر يحرص على أن يبين أن هذه الأرستقراطية القائمة على المواهب لا تعني عدم المساواة الاجتماعية وان كانت تقوم على الفروق الطبيعية ، فالمساواة عنده تعتمد أول ما تعتمد على تقييم العمل تقييماً غير مادي وعلى الاكتفاء بتقدير شكل العمل وطريقة أدائه دون نظر الى نتيجته المادية من ناحية الكم . فالعمل يقدر مادياً ومثالياً ، ويكفي لكل عامل أن يعطي من قدرته التي وهبته اياها الطبيعة ودربها له المجتمع ، وان ينال جزاء على ذلك ما يرضي حاجاته وما يحفظ عليه كرامته وحريته . فاذا فسرت المساواة بين المواطنين على هذا النحو لم يخجل عامل من نوع عمله ، وكان للعامل بيده المتفاني في أداء واجبه أن يفخر ، وللموظف الذي يعمل بقلمه ولا يؤدي واجبه أن يخجل .

وعلى هذا النحو تستطيع الدولة الاشتراكية الوطنية أن تنظم من بين أبناء الأمة الاكفاء المحبين لوطنهم والمندمجين في مجتمعهم تلك القوى التي تقود المعركة لنصرة فلسفة جديدة للحياة .

* * *

ولقد أخذ هتلر يطبق فلسفته العنصرية على جوانب الحياة كلها . فكما حاول أن يقرر في ضوء هذه الفلسفة مكانة الفرد في المجتمع ، وعلاقاته الاجتماعيــة

والاقتصادية والتربوية والأخلاقية بزملائه من المواطنين، ووظيفة الدولة القومية في الداخل والخارج ، فانه كذلك وضع الأسس التي تقوم عليها السلطة في الدولة وتنظم بها في جميع أنحاء الحياة العامة . فهو يلخص نظريته عن تنظيم السلطة في قوله : « ان فلسفة الحياة التي تحاول أن ترفض الفكرة الديموقراطية القائمة على الجماهير وان تعطي هذه الأرض لصفوة الناس — أي أعلى البشرية — يجب منطقياً أن تطيع نفس المبدأ الأرستوقراطي داخل هذا الشعب وتتأكد من أن الزعامة وأسمى نفوذ في هذا الشعب يتولاهما الصفوة من العقول . ومن ثم فهي تبنى ، لا على فكرة الأغلبية ، ولكن على فكرة الشخصية »[1] . ويبالغ هتلر في بيان اهمية الزعامة في بناء الدولة الاشتراكية الوطنية التي تقوم على الفلسفة الفولكية، ويذهب الى أن كل ما وصفه من ضروب الاصلاح التي سبق ذكرها لن تفلح بدونها في تأسيس الدولة الجديدة وفي معالجة وجوه الضعف التي تئن منها . فلن تقوم للدولة قائمة طالما كانت تعتمد على اصلاحات خارجية ميكانيكية فقط مثل التعمير الاقتصادي المتفوق والتوازن بين الأغنياء والفقراء وتحسين الأجور وغير ذلك مما يسوى بين طبقات الأمة ويقرب من الفروق التي تفصل بعضها عن بعض . وكما أن مثل هذه الاصلاحات لن تفلح في ضمان مجرد وجود الأمة ، فهي لن تفلح كذلك في تحقيق عظمتها ، وهو ما يشغل بال هتلر ويعده هدفاً جوهرياً من أهداف الحركة الاشتراكية الوطنية .

ويحاول هتلر أن يثبت صحة نظريته من أن الشخصية هي وحدها مدار التنظيم في الدولة بأن يسوق لنا الأمثلة من تاريخ الحضارة الانسانية بجوانبها المادية والمعنوية . وهو في هذا يشبه من سبقه من المفكرين الغربيين في القرن التاسع عشر الذين مجدوا الفرد ودوره في تطور المجتمع الانساني مثل والتر باجوت[2] Walter Bagehot الذي عزا للفرد الأسبقية في الخلق والابتكار وللجماهير التبعية في التقليد والمحاكاة . وكذلك نرى هتلر يتتبع الانسان في صراعه من أجل الحياة وينسب للفرد وحده —

---

(١) Ibid, p. 443

(٢) Ibid, p. 446

لا للجماهير — الفضل في اختراع الوسائل التي تمكن الانسان من التغلب على مصاعب الحياة ، وفي استخدام غيره من الأشياء والمخلوقات الحية ، وفي ترقية المخترعات وتطبيقاتها في نواحي الانتاج حتى بلغ الاختراع العلمي ما بلغ في عصرنا الحالي من روعة وتقدم . « فليست الجمهرة هي التي تخترع وليست الأغلبية هي التي تنظم أو تفكر ، ولكن في كل الأشياء يقوم بالتنظيم والتفكير دائماً وفقط الرجل الفرد — الشخص . » (١)

ولقد اتخذ هتلر من مبدأ « الشخصية » مقياساً للحكم به على مدى تنظيم المجتمع . فان يسر المجتمع الانساني جهود الأفراد الذين يمتازون بقوى خلاقة واستخدامها على نحو يفيد الجميع كان ذلك دليلاً على حسن نظامه . فصاحب الاختراع عند هتلر أكثر أهمية من الاختراع نفسه . ومن ثم « فاستخدامه بطريقة تنفع المجموع هو أول واجب واسماه في تنظيم المجتمع القومي . وفي الحق يجب أن يكون النظام نفسه تحقيقاً لهذا المبدأ . وهو بهذا أيضاً يتخلص من لعنة الميكانيكية ويصبح شيئاً حياً . ويجب أن يكون نفسه تجسيماً لمحاولة وضع الأفراد المفكرين فوق الجماهير ، وبذلك يخضعهم لهم (٢) » . ولهذا فالدولة القومية يجب أن توفر الظروف التي تساعد على تيسير ظهور الأفراد المفكرين من بين الجماهير ، فنجاة البشرية لم تكن قط راجعة الى الجماهير وانما الى العقول الخلاقة . وعليها كذلك أن تكفل لهم من النفوذ ما يتلاءم مع جلال عملهم وتفوق ذكائهم ، ففي ذلك تحقيق لصالح المجتمع ، واعطاؤه ما وهبتهم اياه الطبيعة لهذا الغرض ، وابعاد لسيطرة غير الأذكياء والعاجزين . ويتحقق انتخاب هذه العقول أثناء عملية الصراع من أجل الحياة حيث يعلو البعض ويهبط الآخرون في جميع الميادين من فكر وفن واقتصاد وغير ذلك .

ويلعب مبدأ الشخصية دوراً ملحوظاً على مسرح الحياة السياسية في البلاد الآرية ، بل انه هوا المبدأ الذي تقوم عليه الدولة والجيش عند الآريين وذلك مقابل

(١) Bagehot : Physics and Politics

(٢) Ibid, p. 446

مبدأ الأغلبية الذي ينشره اليهود في المجامع القومية الأخرى على حد تعبير هتلر . فحيثما تسيطر فكرة الشخصية تكون السلطة متجهة الى أسفل والمسئولية متجهة الى أعلى . وهذا هو المبدأ الطبيعي الذي ينطبق على شئون السياسة كما ينطبق على شئون الثقافة ، ولكن في ظل النظم الديموقراطية انتشر مبدأ الأغلبية واصبح حاسماً في جميع القرارات التي تكون موضع نقاش ومحاجة . ويذهب هتلر الى أن الأخذ بهذا المبدأ قد عمل على تحلل المجتمعات والثقافات التي يطبق في مناحيها المختلفة، وذلك من أثر دعوة اليهود اليه وبذلهم الجهود في سبيل تنفيذه وذلك رغبة منهم في احلال الجمهرة محل الشخصية التي تعد « مبدأ التنظيم عند الآريين » . وليست الماركسية في رأي هتلر الا الاتقان وبلوغ الكمال للجهد اليهودي في استبعاد سيادة الشخصية من جميع ميادين الحياة الانسانية واستبدالها بأعداد الجمهرة العديدة . ويتمثل هذا المبدأ في الحياة السياسية وفي الشكل البرلماني للحكم ، وفي الحياة الاقتصادية في نقابات العمال . ويهاجم هتلر النظم البرلمانية والنقابية السائدة في ذلك الوقت لأنه لا يبيح لمثل مجالسها المحاجة وفرض القرارات بحكم الأغلبية وانما يقتصر كل ما يبيحه لمثل هذه المجالس على المشورة وابداء الرأي ، أما القرارات النهائية فهي امتياز متفرد للزعيم الفرد في كل مجال من مجالات النشاط الانساني . ويلخص هذا في قوله « ان الفلسفة الفولكية تتميز أساساً من الفلسفة الماركسية بالحقيقة أنها لا تعترف فقط بقيمة العنصر ، وانما تعترف معها بأهمية الشخصية ، التي تجعل منها أحد أعمدة البناء كله » . (١)

ويعدد هتلر الأسباب التي جعلته يحتم على الدولة الاشتراكية الوطنية أن تتخذ من مبدأ الشخصية أساس التنظيم فيها . فهو يقول أن الأخذ بالمبدأ الديموقراطي القائم على رأي الأغلبية في القرارات ، انما يحول الحركة الاشتراكية الوطنية الى مجرد حزب متنافس مع الأحزاب الأخرى ، ويكتب لها بذلك الفناء والضياع أمام حيل الماركسية والماركسيين وسمومهم التي ينشرونها في الحياة العامة ، وتعجز عن أن

---

(١) Ibid, p. 448

تكون فلسفة عامة شاملة للحياة . ويضيف الى ذلك عاملاً إيجابياً وهو أن الدولـــة الاشتراكية الوطنية ترعى شئون المواطنين فيها ورفاهيتهم بأن تعترف بأهمية قيمة الشخصية في كل منهم وفي كل شيء مما يضمن تحقيق أعلى مستوى للانتـــاج ومساهمة الفرد بأعظم قدر ممكن في ذلك . ويستمد المثل الأعلى لتنظيم الدولة من النظام الذي ساد في الجيش البروسي وجعله أروع أداة عند الشعب الألماني ، ومبدأ ذلك النظام هو « السلطة لكل زعيم الى أسفل والمسئولية الى أعلى » . [(١)] ومن ثم فعلى الدولة الفولكية أن تحرز كل ضروب الزعامة ، خاصة أعلى زعامة فيها وهي الزعامة السياسية تحريراً تاماً من التقيد بمبدأ حكم الأغلبية البرلماني ، ويكفل لها حق الشخصية . ومن الطريف أن هتلر لا يعارض في قيام البرلمانات فهو يرى أن البرلمان وسيلة من الوسائل الفعالة لكشف المواهب وظهور الشخصيات التي يمكن الافادة منها في أعمال وميادين أخرى . ولكن يحرص على أن تبقى البرلمانات مجالس بالمعنى القديم ، فلكل فرد منها أن يبدي الرأي ويعطي المشورة ، ولكن القرار الأخير يكون دائماً من الحق المطلق للزعيم المنتخب . « وبالتأكيد أن كل شخص سوف يكون له مستشارون الى جواره ، ولكن القرار سيصدره رجل واحد » [(٢)] . وسيكون هؤلاء المستشارون من الصفوة المختارة الذين سيتألف منهم في النهاية مجلس الشيوخ الذي ينسق بين المجالس السياسية والمجالس المهنية .

وهكذا لا بد للزعامة من صفوة مختارة تسندها وتعتمد عليها . ولا بد كذلك لهذه الأفكار من حركة تتبناها وتحاول أن تطبقها في أرجاء الحياة العامة . هذه الحركة هي الاشتراكية الوطنية .

---

(١) Ibid, p. 450

(٢) Ibid, p. 449



الفصل الثاني عشر

القوميـــة

أ ـ القومية والدول القومية

ب ـ من العالمية الى القومية عند فخته

جـ ـ القومية فكرة وسياسة : ليكي

د ـ من القومية الى الانسانية : جراهام والاس



(أ) ـ القومية والدول القومية

(١) منشأ الدول القومية :

١ ـ **أهمية القومية** : إن القومية هي أقوى عامل مؤثر في الحقل السياسي في وقتنا الحاضر . فلقد كانت في القرن التاسع عشر أشبه ما تكون بدين إذ عم الإيمان بها ولم يرفع صوته ضد الإيمان بها سوى عدد يعد على الأصابع من المفكرين في مقدمتهم لورد آكتون . أما في القرن العشرين . فقد أخذ المؤيدون لها يبالغون في الدفاع عنها خاصة في آسيا وأفريقيا ، كما أخذ المعارضون لها يبالغون في تصوير أخطارها على بنيان الحضارة ذاته خاصة في الغرب . ومن الطريف أن الأحرار من المفكرين في القرن التاسع عشر مثل جون ستيوارث مل قد رحبوا بفكرة القومية كأساس للتنظيم القومي والدولي ، على حين أن الأحرار من المفكرين في القرن العشرين من أمثال هارولد لاسكي وبرتراند رسل هاجموها كعامل من عوامل الانفصال والعداء بين الأمم .

٢ ـ **الأمة والدولة القومية** : إن الاصطلاحين «الأمة» «والدولة» يستعملان استعمالا مترادفاً ، فكل منهما يستعمــل في المعنى الذي يستعمل فيه الآخر ، كما يظهر من ألفاظ مثل «عصبة الأمم» و «الأمم المتحدة» و «قانون الأمم ». وفي الواقع أن «عصبة الأمم» لم تكن سوى «عصبة دول» لأنها كانت تمثل الدول

كدول وليس كأمم أو شعوب . وكذلك «الأمم المتحدة» ليست سوى منظمة للدول تدخلها مختارة وتخرج منها مختارة ، وليس فيها أي تمثيل للأمم كأمم أو شعوب . و «قانون الأمم» يمثل التنظيم الدولي وليس تنظيم الشعوب . ولكن الاصطلاحين اتخذا معاني ومتضمنات مختلفة في المؤلفات العلمية . فمصطلح «الأمة» يوجه الاهتمام إلى أولئك الأشخاص الذين يؤلفون المجتمع السياسي ، على حين أن «الدولة» تشير إلى السلطة ذات السيادة التي يدينون لها بالولاء والتي تمسك بزمام الحكم والسيطرة في الإقليم الذي يقطنونه . فالأمة قد يكون لها حكومة مشتركة في الحاضر ، ولكن فكرة قيام حكومة مشتركة كان أعضاء الأمة يعيشون في ظلها في الماضي أو يتطلعون إلى تحقيقها في المستقبل فكرة كافية أيضاً لخلق شعور القومية. وإلى جانب هذا فأن الأمة تدل على الجماعة البشرية التي لها :

(ا) إقليم يكاد يكون محدداً .

(ب) حجم معين من أعضائها من الأفراد ، واتصال وثيق بينهم . جميعاً.

(ج) بعض الخصائص مثل اللغة المشتركة والثقافة والتقاليد وغير ذلك مما يميز الأمة عن غيرها من الأمم والجماعات غير القومية .

(د) بعض المصالح المشتركة بين الأعضاء من الأفراد .

(هـ) ودرجة معينة من الشعور المشترك أو الإرادة . وعندما تستطيع مثل هذه الجماعة أن تكفل لنفسها حكومة مشتركة خاصة بها ، فانها تعرف بالدولة القومية .

٣ — **التمييز بين الأمة والدولة:** لقد أصبحت نظرية أمة واحدة ودولة واحدة أو إنشاء الدول على مبدأ تقرير المصير السياسة العملية بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ أنشئت دول قومية وأخذ الاصطلاحان «الأمة» و «الدولة» يعتبران مترادفين . ولكنا لا نستطيع أن نرادف بين «الأمة» و «الدولة» فالدولة هي شعب منظم تنظيما قانونياً داخل إقليم معين ، على حين أن الأمة هي شعب مرتبط بعضه البعض ارتباطاً سيكلوجيا نفسيا ، وله إرادة مشتركة لأن يعيش سوياً في المستقبل .

فمجرد تنظيم شعب في ظل حكومة واحدة لا يجعل منهم أمـــة . فامبراطورية النمسا والمجر ، قبل الحرب العظمى الأولى كانت دولة ولكنها لم تكن أمة . فلم يكن هنالك سوى الروابط السياسية التي يمكن لها أن تربط شعوبها المتنوعة الأجناس. وذلك لأن السيادة هي الخاصية الجوهرية للدولة ، على حين أن الشعب يمكن لهأن يستمر كأمة إذا لم يحتفظ بصفة السيادة . فألمانيا واليابان لم يستمرا كدول عند وقف الحرب في سنة ١٩٤٥ مع أن الألمان واليابانيين ظلوا أمماً بين الأمم . وكانت بولندا وفنلندا أمماً قبل الحرب العظمى الأولى ولو أنهما لم يكونا في ذلك الوقت دولا . فاصطلاح «الأمة» يعني الوعي بالوحدة الذي تستحثه المشاعر السيكلوجية والروحية . فهو إذن «ذاتي» على حين أن اصطلاح الدولة «موضوعي وسياسي».

ويجب من ذلك أن نتذكر أنه منذسنة ١٩٢٠ ساد الاتجاه نحو المعادلة بين الأمة والدولة . فالنظرية هي أن كل أمة ينبغي أن تكون دولة وكل أمة اليوم منظمة في دولة خاصة بها . واشتد إصرار الأمم الباقية دون اشتمالها في دول على بلوغ مرتبة الاستقلال والسيادة في دولة خاصة بكل منها . وإن مبدأ تحول كل أمة إلى دولة واحدة قد أيد ثورة الأمم المستعمرة أو التابعة وقد أعلن هذا المبدأ في القرن العشرين الرئيس ولسون وعرف باسم حق الأمم في تقرير مصيرها ، وأكد ذلك ميثـــاق الأطلنطي ، ولا شك في أن الدولة التي تشتمل على أمة واحدة لها مزايا محسوسة تفوق مزايا الدولة المؤلفة من أمم عديدة . ولكن لا يمكن أن ننكر أن وجود دول قومية كثيرة سيضيف إلى التعقيدات الدولية التي تنشأ عن المنافسات المتبادلة بين الدول والتي تزعج سلام العالم . فاللورد آكتون قد ذهب إلى أن اجتماع أمم مختلفة شرط ضروري للحياة المتمدينة الخارجية كما كان اجتماع الأفراد لتكوين مجتمع شرطاً ضرورياً للحياة المتمدينة الداخلية .

٤ — نشأة دول المدينة : إن جميع الدول المهمة في العالم اليوم دول قومية ومع ذلك فقد استغرق تطورها إلى أن بلغت مثل هذا التنظيم السياسي زمنا طويلا . ففي العصور الأولى كان الناس يعيشون في جماعات صغيرة . وقد أدرك الناس مع تقدم الحضارة المادية المنافع التي يمكن الحصول عليها من توسيع نظام قـــانوني

واقتصادي مشترك ، وكونوا أنفسهم في جماعات سياسية أكثر اتساعاً . ولكن العون المتبادل والتعاون الاختياري وحدهما قلما كانا من القوة بدرجة تكفي لنشأة أية دولة منظمة تنظيما حسنا. فخطر الغزو والرغبة في الحصول على السيطرة على الجماعات الأخرى قد قاما بتأثير قوي في تكوين الدول ويمكن لنا أن نتبين تلك الظاهرة من دراستنا لكتاب «الطبيعة والسياسة» من تأليف الكاتب السياسي الانجليزي والتر باجوت . فنحن في بدء العهد التاريخي نقابل دولة المدينة في شمال الهند والصين ومصر وسومر واليونان وروما . إذ كان في جميع هذه البلاد عدد من دول المدينة المستقلة ، وتتألف كل منها من مدينة مع بضعة أميال من القرى الزراعية التابعة لها ومن الزراعة حولها . ولكن سرعان ما اجتاز الناس في جميع هذه الأماكن — ما عدا اليونان — مرحلة دولة المدينة عن طريق الأئتلاف في ممالك وامبراطوريات . وإن نشوء كثير من دول المدينة في اليونان على جزر أو أجزاء جبلية يفسر إلى حد ما عدم شيوع منظمات سياسية أكبر في بلاد اليونان .

٥ — **دول المدينة اليونانية :** فقد كانت دول المدينة عند اليونان صغيرة في الحجم ، وكان يقصد بها أن تكون كبيرة كبراً كافياً لأن تصبح مكتفية بنفسها اكتفاء ذاتياً ، ولكن في الوقت نفسه صغيرة صغراً كافياً لأن توفر المجال لكل مواطن ليعرف زملاءه من المواطنين وليشارك في الإدارة الفعالة للدولة . وإن العدد الكلي للذكور البالغين في إقليم «أتيكا» في القرن الخامس قبل الميلاد كان يقرب من ١١٩٠٠٠ ، يبلغ المواطنون منهم على الأكثر أربعين ألفاً . ومن ثم فان أغلبية الناس الذين كانوا يقطنون دولة المدينة المشهورة في أثينا كانت مكونة من الأرقاء . ولقد أراح الأرقاء المواطنين من عناء العمل اليدوي ، كما أن نظام دفع الأجر أداء على الواجبات العامة مثل العمل في هيئات المحلفين والعضوية في المجالس الشعبية قد مكنهم من أن يساهموا بنصيب فعال في السياسة . وقدر أن عدداً يبلغ ١٩٠٠٠ موظف عام بجانب الستة آلاف محلف كانوا ينتخبون بالقرعة كل عام في أثينا .

٦ — **الامبراطورية الرومانية :** ولا شك أن مثل هذا النظام من الحكم قد قوى الاحساس بالوحدة في المجتمع . ومع ذلك فقد بقيت السياسة في دولة المدينة

الرومانية وقفاً على الأقلية المفضلة . ولكن الفلاحين الرومانيين بما أوتوا من إحساس قوي بالنظام حاربوا تحت زعامة الطبقة الحاكمة وفتحوا أولا أجزاء إيطاليا المختلفة ، وبعدئذ فتحوا جزءاً كبيراً من قارات أوربا وإفريقيا وآسيا . وإن الأثينيين أيضاً حصلوا على إمبراطورية ، ولكنهم سيطروا على رعاياهم الذين كانوا أيضاً من اليونانيين بروح من الأنانية المدنية ، فهم لم يقتسموا أبداً سلطتهم السياسية معهم . ولكن الرومانيين وسعوا بالتدريج وباستمرار المواطنة الرومانية . وعلى هذا النحو ، أصبح جميع السكان الأحرار في إيطاليا سنة ٨٩ قبل الميلاد مواطنين رومانيين ، وشملت المواطنة في سنة ٢١٢ ميلادية جميع الأحرار في الإمبراطورية . ولكن عجز الرومان عن أن يكتشفوا نظام الحكومة النيابية ، ولم تستطع جمهرة المواطنين الرومانيين الواسعة أن تمارس أية رقابة على الحكومة . وتحولت الجمهورية إلى امبراطورية رومانية تولى حكمها مستبد مطلق .

٧ — **اسباب افتقاد القومية في العالم القديم :** استطاع اليونانيون — وهم منقسمون إلى دول كثيرة — أن يدركوا أنهم متميزون عن جيرانهم في الثقافة وطريقة الحياة ، ولكن هذا الإحساس بالتمييز لم يولد أبداً شعوراً بالقومية بينهم فهم لم يستطيعوا أن يتحدوا حتى في وجه أخطر أنواع الخطر . أما الجماعات التي تنتسب إلى أجناس أخرى — مثل الميديين والفرس والمصريين والفينيقيين والغاليين الذين استمتعوا بحياة سياسية مستقلة — قبل خضوعهم لروما ، فقد كان لها نوع من التنظيم السياسي المفكك بعض الشيء ، حتى أنها لم تبلغ مرتبة «الأمم» بالمعنى الحديث لمصطلح «الأمة». فنظام المواصلات لم يكن متقدماً كما هو الآن ، كما أن تخلف الفن الاقتصادي قد جعل من الصعب إتاحة التعليم لجميع طبقات المواطنين. فوسائل المواصلات السهلة وانتشار التعليم في جميع طبقات المجتمع لا غنى عنهما لنمو الشعور القومي .

٨ — **افتقاد الشعور القومي في العصور الوسطى :** لقد دمرت الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس بعد الميلاد ، ولكن العالمية التي امتازت بها الامبراطورية الرومانية ظلت غير منقوصة خلال العصور الوسطى . فدول غربي أوربا كانت

خاضعة للسلطة الثنائية التي كان يباشرها البابا والامبراطور الروماني المقدس . وإن سيادة البناء الاجتماعي المتشابه واستعمال اللغة اللاتينية للأغراض القانونية والثقافية والادارية في جميع البلاد الأوربية قد أكد التشابه أكثر مما أكد التنوع في الحياة السياسية في الدول المختلفة . فنظام الإقطاع بما له من علاقة تعاقدية بين اللورد السيد وأتباعه قد ساد في كل مكان، وفوق ذلك، فاهتمام عامة الشعب قد تركز في حياة قريتهم أو على الأكثر في مقاطعتهم أومنطقتهم. فالنظرة إلى الحياة كانت من المحلية بدرجة كبيرة حتى أصبحت فكرة الأمة بعيدة عن عقلهم .

٩ — **تركيز السلطة :** وكانت العوامل الرئيسية التي أدت إلى تنمية الاحساس بالأمة والقومية تقوم على السلطة المتزايدة للحكومة المركزية وتطور قانون «الأرض» أو الاقليم بدلا من قانون «الأشخاص». فمع تقدم العصور الوسطى حلت العلاقة الإقليمية محل العلاقة الشخصية القائمة بين الرئيس القبلي والقبيلة . وتحولت الجماعات الشخصية مثل «مجموعة المائة» في انجلترا إلى أقسام جغرافية .

١٠ — **أسباب نشوء القومية :** إن إحلال الأدب الدارج محل اللغة اللاتينية في القرن الخامس عشر والسادس عشر قد أدى إلى تأكيد الاحساس بالقومية . وإن التنافس بين التجار الذين يتكلمون لغات مختلفة كان وسيلة قوية في تنمية الوعي القومي . وأن إقامة حكومة مركزية قد هيأ الأمن للتجار وجماهير عامة الشعب ضد الحكم المرغم الذي كان يمارسه لوردات الإقطاع . ولم تكن الدولة المركزية من نتائج الشعور القومي ، ولكنها خلقت شعوراً جماعياً بين عدد كبير من الشعب وذلك بفرضها نظاماً قانونياً واحداً متشابهاً في البلد كله وبمناصرة المصالح الاقتصادية للجماعة ضد الجماعات المماثلة الأخرى ولكن القومية لم تكن لتستطيع أن تنمو طالما كانت منظمة على أساس عالمي . فجعل الإصلاح البروتستنتي تنظيم الكنيسة قومياً في طابعه وعمق الاحساس بالقومية . وقد نشأت في القرن السادس عشر دولا متكاملة أوثق التكامل على أسس قومية في انجلترا وفرنسا واسبانيا. ومع ذلك فان هذه العملية قد تأخرت في المانيا وإيطاليا بتأثير الامبراطورية الرومانية المقدسة . وأخذت قاعدة الدولة القومية تتسع في انجلترا في القرن السابع عشر بعد الحرب الأهلية والثورة

المجيدة ، كما أخذت قاعدتها تتسع في قارة أوربا في القرن التاسع عشر . وكانت الدولة عند بدء العصر الحديث تعتبر ملكا ومصلحة خاصة للملك ، وليس للأفراد العاديين سوى نصيب صغير ، بل ليس لهم نصيب على الإطلاق ، ولكن أخذت نسبة كبيرة من السكان بالتدريج تشارك مشاركة فعالة في السياسة . ولم ينظر إلى المواطنين العاديين كملاك مساهمين ومتساوين في الدولة إلا بعد الثورة الفرنسية . وإن فكرة الدولة القومية قد كملت وتمت فقط حين نظمت الجماعة المرتبطة برباط الشعور القومي المشترك تنظيما سياسيا كدولة حديثة شعبية .

١١ — الدور الذي لعبته الثورات القومية : إن الثورة الفرنسية قد حولت الحكومة الأوتوقراطية في فرنسا إلى ديموقراطية شعبية ، وبذلك خلقت الموقف المناسب ليقظة الإحساس بالقومية . وقد ازداد الشعور القومي من أثر هجمات الحكام المستبدين في البلاد المجاورة على فرنسا . كما أنه عندما استقل نابليون بالسلطة المطلقة وبدأ تغيير حدود الدول بطريقة تحكمية ، ثارت الروح القومية في البلاد المضطهدة ضد فرنسا . فنشوء الروح القومي في المانيا واسبانيا كان أهم سبب في سقوط نابليون . ولكن مؤتمر فيينا الذي اجتمع في ١٨١٤ — ١٨١٥ قاوم روح القومية . فلقد كان وجود الامبراطورية النمسوية نفسها — تشمل على الماجيار في المجر والسلاف الجنوبيين في «اليريا» والسلاف الشماليين أو التشيك في بوهيميا ، والبولنديين في غاليسيا والإيطاليين في لومبارديا والبندقية — إنكاراً قوياً لمبدأ القومية . وكانت الامبراطورية العثمانية مشابهة لحالة الامبراطورية النمساوية ، إذ كانت تشتمل على ست قوميات مسيحية ، كما كانت تشبهها في ذلك الامبراطورية الروسية التي استولت على فنلندا وجزء من بولندا في مؤتمر فيينا . وأضيفت بلجيكا إلى هولندا بواسطة نفس المؤتمر . وقسمت إيطاليا إلى عشر ولايات منفصلة وقسمت المانيا إلى ثمانية وثلاثين ولاية ذات سيادة .

اعلان حق تقرير المصير : ولكن لم يكن في مقدور الدبلوماسيين أن يقاوموا على الدوام روح القومية . ففي سنة ١٨٣٠ أعلنت بلجيكا استقلالها عن هولندا وفي سنة ١٨٣٢ أقيمت دولة قومية في اليونان . وفي سنة ١٨٧٠ أصبحت المانيا

وإيطاليا موحدتين ، وأقيمت دولتان قوميتان في هاتين البلدين . ونتيجة لمؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ تحررت الصرب ومونتنجرو ورومانيا من السيطرة التركية . وفي سنة ١٩٠٨ أصبحت بلغاريا مستقلة . وفي كل حالة من هذه الحالات ، كان هنالك إصرار على أن سيطرة أمة على أمة أخرى ليس مناسبا من الوجهة السياسية ، كما أنه ظلم وخطأ من الوجهة الأخلاقية . ولقد سادت الفكرة في القرن التاسع عشر من أن الدولة المكونة من قوميات مختلفة دولة مختلطة لا يوجد لاستمرارها عذر من الأعذار.

القومية في سنة ١٩١٨—١٩٣٩ : ولقد وجدت القومية اعترافاً أكمل من ذي قبل في معاهدات باريس (١٩١٩ — ١٩٢٠). إذ نادت القوميات — التي كانت خاضعة لأسرة هابسبرج في النمسا ، ورومانوف في روسيا ، وهو هنزولرن في بروسيا والأتراك العثمانيين — بحق تقرير المصير . فنشأ من ممتلكات القيصر الدول القومية الأربع : فنلندا وأستونيا ، ولاتفيا وليتوانيا . وأصبحت بولندا دولة مرة ثانية بعد أن مسح وجودها من خارطة أوروبا منذ ١٢٥ سنة . وتكونت من ممتلكات الهابسبرج ثلاث دول أخرى — تشيكوسلوفاكيا ، ويوجوسلافيا والمجر . وكسب الشعب الأيرلندي مرتبة الدومينون بعد عهد من التبعية استمر حوالي الثمانمائة سنة .

مشكلة القوميات التي لم تجد حلاً في أوروبا : ولكن التسويات الإقليمية في أوروبا لم تتم حسب مبدأ القومية .. ومن ثم كان هنالك حول الثلاثمائة ألف من النمساويين ، وعدد مماثل من السلوفين والكروات والدالماشيين في الأقاليم التي حصلت عليها ايطاليا بعد الحرب العالمية الأولى . واشتملت بولندا على أكثر من ثلاثة ملايين من الروثينيين وعلى كثير من الروس البيض . واحتوت رومانيا عددا كبيرا من المجريين والألمان والصربيين . ولهذا كانت مشكلة القوميات التي لم تجد حلا عاملا من العوامل التي جلبت الحرب العالمية الثانية .

عوامل القومية

وإذا كانت القومية تصورا ذاتيا ، فما هي الاختبارات الموضوعية التي نستطيع

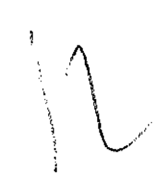
تطبيقها عليها ؟ ما هي الشروط التي يجب أن تتوافر لشعب قبل أن يخول الحق في بلوغ مرتبة القومية ؟ وإن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب مناقشة عوامل القومية .

لقد ناقش الكتاب في علم السياسة بالتفصيل العوامل التي تكون القومية . ولكنهم جميعاً متفقون على أنه لا يعتبر أي عامل من العوامل التي يناقشونهاجوهرياً بصفة مطلقة ، ولو أنه بدون توفر بعضها على الأقل لا يمكن أن توجد قومية وجودا حقيقيا . وليس هنالك قانون عام يمكن وضعه فيما يتصل بالأهمية النسبية لهذه العوامل المتنوعة . ففي العالم الغربي ، لم يعد الدين عاملا من عوامل القومية منذ وقت طويل . ولكن في الشرق – خاصة في الهند والباكستان – لا يزال عاملا يحسب له حساب . وإذا ما كانت بعض عوامل القومية ضعيفة في بلد معين ، فمن الضروري أن نقوي عوامل أخرى إن كان للقومية أن تعيش .

١ – **الوحدة الجغرافية :** لا شك في أن الاقليم المحدد بحدود طبيعية أو الوحدة الجغرافية والذي يوصف عادة باسم «أرض الوطن» هو رابطة قوية في تكوين القومية واستمرارها وحيثما لا يوجد وطن قومي أو أمل في الحصول على وطن قومي ، فانه من الصعب اكتساب روح القومية وتنميتها ، فالحدود الطبيعية تلعب على هذا النحو دورا هاما جدا في تطور القومية واستمرارها ، وحين يحاول الأجنبي حرمان بلد منها فإن النتيجة تكون الحرب .

وإن الحدود الجغرافية المتميزة طبيعياً لهي عامل مساعد عظيم في خلق القومية وذلك لأسباب متعددة . ففي المكان (الأول) نلاحظ أن الجغرافيا والمناخ لهما تأثير معين على الشعب من الناحية الخلقية والبدنية ، فهما ينزعان إلى خلق صفات بدنية وعقلية وسيكلوجية عامة مشتركة ، وبهذا يساعدان التعاون والتفاهم المتبادل بين الشعب . ولقد اكتشف أنه حتى شكل الرأس عند المهاجرين إلى الولايات المتحدة يخضع لتغيير غامض أثناء جيل أو جيلين .

وفي المكان (الثاني) نلاحظ أن العواطف الإنسانية محدودة وأن الوطن القومي في هذه المرحلة من مراحل تطور الإنسانية يبدو أنه أنسب وحدة جغرافية لتحريك



مشاعر الإنسان وانفعالاته الغيرية . فلقد كانت هذه المشاعر والانفعالات يوما ما وقفا على القرية أو الأسرة التي ينتسب اليها الفرد ، ولكن ضروب الولاء الضيقة في البلاد المتقدمة أخذت تنحسر ويأخذ مكانها الولاء القومي . فمن اليسير أن يتعاطف المواطن مع أبناء وطنه ويتصور آلامهم وآمالهم. ولم يبلغ الإنسان بعد من عمق العواطف ومن قوة الخيال ما يجعله يتعاطف مع المواطنين في العالم بأجمعه . ويمتاز كتاب «جراهام ولاس» عن «الطبيعة البشرية في السياسة» بتحليل رائع لسيكلوجية الانسان على النطاق القومي والعالمي .

والسبب (الثالث) لتأكيد أهمية الأقليم المحدد طبيعياً كعامل هام من عوامل القومية هو أن الكائنات البشرية تشارك الحيوانات حب أوطانها . فهناك تعلق غريزي من جانب كل كائن بشري بالأرض التي ولد فيها . ويصف مازيني ، وهو الأب الروحي للقومية الحديثة ذلك التعلق بقوله : « إن بلدنا هو بيتنا ، وهي المنزل الذي أعطاه الله لنا ، واضعاً هنالك أسرة عديدة تحبنا ونحبها — أسرة نتعاطف معها ونفهمها بأسرع مما نتعاطف مع غيرها أو نفهمه وأنها من إقامتها في بقعة معينة ، ومن الطبيعة المتجانسة لعناصرها ، مهيأة لفرع خاص من النشاط .

ولكن على حين أن الاعتبارات المذكورة تثبت أهمية الوطن القومي ، إلا أن هنالك من المفكرين من يرى أن تقسيم العالم تقسيما صارما على أساس من المساحات المحددة بحدود طبيعية سوف يؤدي إلى الصراع والحرب المستمرة ويذهب « هيز » في نقده للرأي الذي يقرر أن الجغرافيا تخلق القومية إلى أن فكرة الحدود الطبيعية بين القوميات أسطورة من الأساطير . ولكن الأمر هنا لا يقتصر على الفهم الضيق للحدود الطبيعية ، وإنما يهمنا أن نشير إلى أن «الأرض» و «حب الأرض» لا شك من أنه يوحد بين الناس ويربط بعضهم ببعض ، ومن ثم فكلما تهيأت الفرص أمام المواطنين للرحلة والسفر ومعرفة أرجاء الوطن ، كلما قويت عاطفة القومية .

٢ — **الوحدة العنصرية** : ويذهب بعض الكتاب إلى أن التجانس العنصري (عامل ساعد في تكوين القومية وتقويتها . فإن «زمرن» يعطي التجانس العنصري

أهمية كبيرة في خلق عاطفة القومية . ولكن مازيني يذهب من الناحية الأخرى إلى أن العنصر ليس جوهرياً بالنسبة للقومية . ويرى «رينان» أن «العنصر شيء يتكون وينحل بنفسه ولا يمكن تطبيقه على السياسة » ويضرب المثل بسويسرا وكندا على أنهما مثالان لشعب مكون من أصل عنصري مختلف عاش سوياً وكون قومية . كما أن الولايات المتحدة قد استمرت أجيالا عديدة وهي ملتقى عناصر مختلفة ، ويبدو أن العنصر أكثر أهمية في المراحل الأولى من تكوين القومية منه في المراحل المتأخرة. فالولايات المتحدة مع تعدد العناصر التي دخلت في تكوينها قد كانت تعتمد أول الأمر على جماعة عنصرية سائدة انحدرت من المهاجرين الأوائل وأعطت الطابع المميز للحياة القومية في البلاد .

٣ — وحدة الأفكار والمثل أو الثقافة المشتركة : إن وحدة الأفكار والمثل عامل هام حقاً في خلق القومية ، فالقومية قبل كل شيء تصور ثقافي . وتشتمل وحدة الثقافة على التقاليد والعادات المشتركة ، والتراث والأدب المشترك ، والأدب الشعبي والملاحم والفن المشترك وهي تقوم كذلك على الاشتراك في النظر إلى الحياة وما يميزها من قيم وواجبات ومعنويات . فوحدة الأفكار والمثل تجمع الناس بعضهم إلى بعض وتخلق فيهم «روح الجماعة» التي لا يمكن تقويضها بسهولة .

وقد يكون الأدب القومي والتعليم والثقافة والفن سبباً من أسباب القومية ونتيجة من نتائج القومية في الوقت نفسه . وقد قوي الأدب العاطفة القومية في بوهيميا والصرب في التاريخ الحديث .

ويستطيع التعليم القومي أن يلعب دوراً كبيراً في خلق النظرة المشتركة إلى الحياة ووضع المقاييس المتشابهة بين المواطنين . وهذا ما حدث في أمريكا وفي ألمانيا النازية .

أما التاريخ القومي فهو الدعامة التي تبنى عليها القومية وذلك بالاشتراك في الذكريات وما تؤكده من أمجاد الماضي وآلامه وما يصاحب ذلك من شعور بالتفاخر أو بالأسى .

٤ — **وحدة اللغة :** وإن أوضح عامل من عوامل القومية هو اللغة . ويعتقد رمزي موير أن اللغة تلعب دوراً أكبر من الدور الذي يلعبه العنصر في تشكيل الأمة . فاللغة المشتركة تساعد الشعب على أن تكون له أفكار مشتركة وعواطف ومقاييس وأخلاقيات وعادات مشتركة كما أنها تعمل على خلق نفسية قوميةمشتركة ، وتحفظ الروح القومية في يقظة وحيوية . وهي بذلك تصبح عاملا سياسيا ذا تأثير كبير في الحياة القومية . وسبق الفيلسوف الالماني فخته إلى تأكيد أهمية اللغة الالمانية في القومية الالمانية .

٥ — **وحدة الدين :** لقد لعب الدين أهمية خاصة في نشأة الأمم أثناء المراحل الأولى من تكوينها . ولكن القوميات في العصور الحديثة قد ازدهرت دون تأكيد على التشابه في المعتقدات والعبادات الدينية . ويصدق هذا على الأمة الأمريكية .

٦ — **المصلحة الاقتصادية المشتركة:** لا شك أن وحدة المصالح لها أثر كبير في المحافظة على القومية . ويظهر ذلك في حالة القومية الاسترالية واليابانية ولكن الاقتصاد وحده لا يكفي لربط شعب وتكوين قومية . فكثيرا ما يضحي الناس بمصالحهم الاقتصادية أثناء الحرب في سبيل القومية .

٧ — **الحكومة المشتركة أو الخضوع لحكم مشترك :** إن الخضوع لحكومة واحدة منظمة وحازمة يساعد على تكوين القومية . ولقد حدث ذلك في الهند أثناء خضوعها للبريطانيين ، كما حدث ذلك أثناء حكم موسوليني لايطاليا وهتلر لالمانيا . ولكن الحكومة وحدها لا تستطيع أن تخلق القومية .

٨ — **الألم المشترك :** لا شك أن الاشتراك في الآلام يجمع أبناء الشعب ، ويحرك فيهم الإحساس بالقومية . فلقد قويت القومية الالمانية بعد غزو نابليون لالمانيا ، وقويت القومية الاسبانية بعد غزو نابليون لها . ولكن بالرغم من التوحيد الذي يخلقه الاضطهاد ، فانه قد يؤدي إلى خلق روح انفصالية ، كما حدث ذلك

في الهند . فان مبدأ «فرق تسد» الذي يغرسه المستعمر في البلاد المستعمرة قد يعيش طويلا قبل أن يذوي ، بعد أن تكرهه الروح القومية على الجلاء .

٩ — **الارادة الشعبية** : ليس من اليسير أن نغفل أهمية إرادة الشعب في التعاون وإرادتــــه في أن يكون أمة . ويعتبر توينبي إرادة الشعب في أن يكون أمة العنصر الأساسي في القومية . كما أن مازيني يعد الإرادة الشعبية كذلك هي أساس القومية .

(ب) ــ من العالمية الى القومية عند فخته

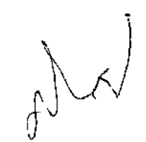
وان كانت النازية قد وجدت من أنماط السلوك البروسي ومثله قدوة تحتذى في مجال السياسة العملية ، الا أنها نسجت مقومات مذهبها الأيديولوجي من تراث المانيا الفكري كما يتمثل في دعوات فلاسفتها وكتابها . وانا لنلتقي أول ما نلتقي بين أولئك المفكرين بالفيلسوف والوطني جوهان جوتليب فخته J.G.Fichte الذي اتخذ منه النازيون رائدا من رواد الوطنية الالمانية ، واصطنعوا منظمة باسمه لتكون أداة هامة من أدوات الدعاية النازية . «ففي سنة ١٩٣٥ وزعت (رابطة فخته) أطنانا من الكتب وخمسة ملايين من المنشورات مكتوبة بأربعة وأربعين لغة ، واستمر نشاطها غير منقوص » [١] ولكن ينبغي ألا ينظر الى فخته من الوجهة النازية وحسب ، وذلك لأن تفكيره وان كان من المصادر التي غذت النازية الا أنه لم يكن مطابقا لها مطابقة تخرجه عن أهدافه الأخلاقية والحضارية . ولقد جمع بين فختة والحركة النازية تشابه في الظروف التاريخية التي مرت بالمانيا . ففلسفة فخته السياسية تحولت من طابعها الفردي والعالمي الى طابعها القومي أثر هزيمة بروسيا أمام غزو نابليون . فما أن أعلنت الحرب وشاهد جيوش نابليون وهي تتغلب على بروسيا بعد أن عاشت على تراثها المجيد في الكفاءة العسكرية حتى تقدم الى «بيم» Beyme وزير المعارف البروسية

(١) Rader - No Compromise p. 221

مقترحا أن يسمح له بمرافقة الجيش كواعظ غير ديني يعظ الجند بأفكاره الوطنية ، فلم يقبل اقتراحه وأرسل اليه شكر من الملك على ذلك . ولكنه كان مؤمناً بوظيفة الوعظ التي يستطيع أداءها الفيلسوف والأستاذ الجامعي . فما أن حيل بينه وبين القيام بها بين الجند ، حتى توجه بذلك إلى الشعب كله بأن ألقى في أمسية أيـــام الآحاد المتعاقبة من ١٣ ديسمبر سنة ١٨٠٧ الى ٢٠ مارس سنة ١٨٠٨ في الصالة الكبرى بأكاديمية العلوم سلسلة من المحاضرات العامة للجمهور تحت عنوان «خطابات الى الأمة الألمانية». وقد مس بهذه «الخطابات» العامة روح الشعب وتكلم الى الألمان بما لم يتكلم به اليهم أحد منذ عهد لوثر» ، اذ أثار فيهم فكرة الوحدة وفصلها عن المثل الأعلى القديم للامبراطورية المقدسة وربطها «بتاريخ العنصر الألماني وفوق كل شيء بتاريخ أقوى دولة ألمانية ، وهو تاريخ بروسيا» [١] فوحدة الألمان لم تعد منذ تلك الفترة العصيبة في حياتهم السياسية وحدة امبراطورية بالشكل القديم المأثور عندهم ، بل أخذت تلبس الشكل الحديث الذي بشرت به الثورة الفرنسية ، وهو الوحدة القومية ، حتى تستطيع بروحها وقوتها أن تحارب نابليون ، نتاج تلك الثورة ، وان كان فختة ، فيلسوف الارادة ، لم يعتبره نتاج الثورة الفرنسية ، بل اعتبره خارجا على مبادئها الحقيقية .

ولقد تلخص الدرس الأول الذي حاول فختة أن يعلمه للشعب الألماني ويقيم على أساسه الوحدة الالمانية في تـــأكيده أهمية الروح القومي في توحيـــد المواطنين فدعا الى ايقاظه واحيائه وجعله القوة الدافعة الى النهوض برسالة الالمان في الحضارة الانسانية . ومن ثم امتلأت «الخطابات الى الأمة الألمانية» بتذكير الألمان بماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم ، وذهب الى أنها جميعا تناديهم بمسئوليتهم في اخراج الغازي وابعاده عن أرضهم وتحرير أنفسهم من ربقة الغزو ، قائلا أن الشعب الذي عجز الرومان في الماضي عن غزوه جدير بألا يخضع لغزو الفرنسيين في الحاضر ، وان العالم الذين يدين للألمان بالمساهمة في تحريره الروحي والعقلي ليشارك كذلك في الاهابة بشباب الألمان ألا يسمحوا للمستعمر بأن يفسد ببقائه بينهم شخصيتهـــم

(١) Adamson p. 92



العظيمة بين الأمم . ولقد لجأ فختة في هذا الوعظ الروحي الى الاشادة بتفوق الألمان على سائر الشعوب مما تغنى به هتلر وأتباعه من النازيين ، وان كان فختة قد مال الى تأكيد الأسس العقلية لذلك التفوق . فهو يخاطب الشعب الألماني عامة والبروسي خاصة بقوله :

« ان صراعنا حتى الآن قد اعتبر صراعا نبيلا عظيما حكيما . ونظر الينا كأننا أولئك الذين اختصتهم الفكرة العالمية السماوية بالتقديس والالهام . فلو أن عنصرنا قد هلك بكم ، فان شرفنا حينئذ سيتحول الى عار ، وحكمتنا الى حماقة . وذلك اذا كان لألمانيا أن تخضع لامبراطورية نابليون ، فأولى بها أن كانت قد سقطت أمام الرومان الأقدمين عن أن تسقط أمام احفادهم المحدثين . فلقد قاومنا الرومان وانتصرنا ، أما هؤلاء فقد فرقوكم مثل التبن أمامهم ولكن وقد صارت الأمور عندكم على ما هي عليه الآن ، فلا تسعوا الى الغزو بأسلحتكم البدنية ، وانما قفوا ثابتين وارفعوا رؤوسكم في كرامة روحية . فمصيركم هو المصير الأعظم – اذ ستؤسسون امبراطورية للعقل والفكر ، وتهدمون سيطرة القوة المادية الغاشمة كحاكم للعالم . افعلوا هذا وستصبحون جديرين بانتسابكم الينا » [١] .

ويذهب فختة بعيدا في وصف تفوق الألمان على سائر الشعوب حتى أنه ادعى «أن جراثيم الكمال البشري قد عهد بها اليهم على وجه الخصوص[٢] . وأن المكان الأول قد وكل اليهم في تنميتها ودفعها الى الأمام . ولهذا ينذر جيل الألمان المعاصر بقوله .

« ان انتم سقطتم ، سقطت الانسانية معكم من غير أمل في النهوض في المستقبل » [٣] .

---

(١) مقتبس في Adamson p. 88

(٢) Ibid. p. 91

(٣) Ibid. p. 91

فالألمان اذن في رأي فختة هم مناط تقدم البشرية ، وهم موضع رعاية العناية الالهية ، اذ هم مسوقون بروح أعلى الى أن يكفلوا للعالم حرية الضمير والتفكير بما أوتوا من بصيرة كاشفة وروح متسامية وعقل نقي من كل حس يعطله عن هدى البشرية . ويخلص فختة من هذا التبجيل لرسالة الألمان نحو الحضارة والانسانية الى أن واجب الألماني الحضاري مرتبط بواجبه القومي ، وأن خدمته للانسانية وجه لا يتجزأ من وجوه تضحيته بدمه في سبيل الوجود المستقل والحرية من ذل الأجنبي .

ولا يستكثر فختة كل هذا العبء الحضاري على أن ينهض به كـاهل الألماني ، لأنه يرى فيه الاستعداد والقدرة على ذلك ، لما أوتيه الألمان من روح حي متحرر وعبقرية مبدعة وخلق متين ولغة خالصة غير مختلطة وطبيعة ميالة للفلسفة وعنصر واحد نقي. وان أقواله في وصف الخلق القومي الألماني أصبحت تراثا شائعا في اللغات الحديثة خاصة بعد أن لجأ الألمان الى احياء فكره بعد الحرب العالمية الأولى . فهو مثلا يقول « أن تكون ذا خلق وأن تكون المانيا يعنيان دون شك نفس الشيء» اهو يقول كذلك أن الشعب الألماني ذو أصالة في التفكير ، على حين أن الشعوب الأخرى ليست «ذات أصالة». ويهمنا في مجال تعداد فختة لمناقب الألمان أن نشير لى تأكيده اللغة وأهميتها السياسية. فهو يذهب الى أن عمق التفكير عند الألماني مرجعه الى استعمال لغة «نقية»، ويقارن اللغة الألمانية باللغة الفرنسية والايطالية اللتين تعتمدان في رأيه على لسان «ميت» مثل اللاتينية . وقد تعرض في هذا لكثير من النقد اللاذع ، فبرتراند رسل يفند تبرير فختة لتفوق الألمان على أساس نقاء اللغة بقوله أن اللغة الألمانية ليست أنقى من لغة «الاسكيمو» أو لغة «الهوتنتوت» ولكن مجرد النقد القائم على المنطق والعلم لا يعني تقويض نظرية فخته السياسية اللغوية ، لأنها اتصلت بمسائل قومية تخص الرأي العام وليس الرأي الأكاديمي في قاعات البحث الجامعي ، فكان لها أثر سياسي في القرن الذي أعقب وفاته بل أننا نرى صدى لها في توجيه القومية العربية بعد ثورة مصر في سنة ١٩٥٢ واتخاذها الوحدة العربية هدفا جوهريا من أهدافها الوطنية . فذهابه الى أن الحدود السياسية للدولة القومية ينبغي أن تتفق والحدود اللغوية قد اتخذ تبريرا لمطالبة هتلر بمناطق السوديت

في تشيكوسلوفاكيا ، وضم النمسا الى ألمانيا ، كما كان سندا للوطنيين الطليان في في مطالبتهم بضم كورسيكا ونيس والمناطق الأخرى التي تتكلم الايطالية في فرنسا . ولقد كان القرن العشرون في هذا يأخذ بما أخذت به الحركات القومية اليونانية والبولندية والألمانية والايطالية منذ ازدهار القومية في القرن التاسع عشر .

وقد اتخذت اللغة في فلسفة فختة السياسية هذه الأهمية لأنه لم يعدها أداة تكشف عن نفس الأمة وروحها وحسب ، بل رأى فيها كذلك قوة مبدعة «تنشىء الخلق القومي»[1] وتوجهه. وقد حاول هيرتس Hertz أن يرد نظرية فختة إلى أصولها فذهب الى أنه استقاها من الرومانتيسيين الألمان وخاصة من شليجل A.W.Schlegel ، وان كانت صلة فختة بالرومانتيسيين تقف عند هذه النقطة إذ أنه يختلف وإياهم في عناصر فلسفتهم وأهدافها العامة . ويصف هيرتس هذا التعليل في قوله « أن فكرة الابداع المتفوق للغة الأصيلة تجد جذورها في الفكرة الرومانتيسية التي تذهب الى وجود صلة بين اللغة وروح الشعب . ففلسفة التنوير قد خاطبت على وجه الخصوص الطبقات العليا المتعلمة وآثرت لغة عالمية على اللغات الدارجة المحلية . وحين بدأ الرومانتيسيون يمجدون العامة من الشعب ، والقومية ولغة الشعب ، فمن الطبيعي أنهم عزوا قيمة خاصة لكل لغة محلية دارجة ، معلنين أنها وحدها تستطيع التعبير عن روح الشعب . ولهذا فان ثناء فختة على اللغة الألمانية له مغزى قومي واجتماعي في الوقت نفسه . وأنه ربما أخذ أفكاره عن تفوق اللغة الألمانية ورسالة الشعب الألماني العالمية من أ. و . شليجل ، زعيم الرومانتيسية الألمانية، ولكنه كان معارضا معارضة قوية للرومانتيسيين في معظم الوجوه الأخرى ، خاصة لحلمهم في أحياء امبراطورية العصور الوسطى العالمية ، واعتناقهم الكاثوليكية ، ومزجهم بين الصوفية والحسية ، وإيمانهم برسالة العبقرية العظيمة ورجل القدر وميلهم الى الملكية والأرستقوقراطية »[2] .

ومهما كان الأصل الذي أخذ عنه فختة نظريته اللغوية وتطبيقها السياسي فانها

---

(١) Mc Govern p. 239

(٢) Hertz p. 341-342

قد نجحت نجاحا بين الأجيال التي أعقبت وفاته . حتى أنها لم ترتبط بالشعب والخلق القومي والدولة القومية فقط ، بل أنها ارتبطت بالفكرة الشائعة عن الأجناس والعناصر ، فكثيرا ما نرى الأجناس تقسم الآن في الغرب والشرق على أساس لغوي ، فيقال الجنس العربي ، والانجلو — سكسوني ، واللاتيني ، والكلتي ، والسلافي وغير ذلك . وان كان التحدث عن الأجناس بهذه الاصطلاحات لا ينطبق والحقائق العلمية ، الا أن هذه الاصطلاحات قد أصبحت ذات مدلول سياسي له أعمق الأثر في خيال الجماهير والشعوب ، وله قوة تتخطى في مخاطبتها مجال العقل الى مجال «غير العقل» والعواطف الفعالة في جمع الناس وتفريقهم .

ولم يكن دين فخته على النازية قاصراً على تأكيده تفوق الألمان وتمجيده خلقهم القومي ودفعهم الى الوحدة القومية عن طريق الروابط العقلية والروحية ، وانما دعاهم دعوة قوية الى الأخذ بالتنظيم دعوته الى الأخذ بالتوحيد . ومن ثم تخلى عن مبادىء الفردية الصادرة عن نظرية الحق الطبيعي ونادى بالنظرية العضوية في الدولة . واستطاع بهذ أن يكون حلقة اتصال بين فلسفة «كانت» وفلسفة هيجل السياسية . فبعد أن دافع فختة عن وجوب قيام الوحدة بين الألمان لتكلمهم لغة واحدة وأن ذلك يمكن كذلك في تطبيقه على الأمم الأخرى ، ذهب الى أن الدولة هي تجسيم للأمة وأن ، كل أمة لا تتجسم في دولة هي أمة ضعيفة عاجزة ، كما أن الدولة التي لا تقوم على أمة هي دولة «باردة ، مجردة ، لا حياة فيها» [1] . وانتقل بهذا التعريف للدولة الى فكرة الدولة القومية الحديثة ، وترك وراءه المفاهيم القانونية والسياسية التي سادت عنها في القرن الثامن عشر والتي أخذ بها في مقتبل حياته . فالدولة في رأيه لم تعد مجموعة من الأفراد الذين يشبهون الذرات ، ولا تربطهم بعضهم بعضا الا رابطة التعاقد على اقامة المجتمع والدولة على أساس من الحقوق الطبيعية السابقة لقيام الدولة والتي لا تخضع لسلطانها وانما هي أشبه بالجسم المتكامل الأعضاء ، ففي رحابها يعتمد كل شخص على غيره من الأشخاص ولا يجد سبيلا الى حق الحياة والحرية والملك وسائر

(١) Burgess p. 565

الحقوق الا عن طريق تصرفها وتدخلها الايجابي . وينبغي لهذا ألا يضع الفرد أي حد مهما كان للتضحيات . من أجل العنصر والأمة وألا يسعى لتحقيق أي غرض خاص من أغراضه الا اذا كان في الوقت نفسه غرضا من أغراض المجتمع كله . ولا يعني هذا الا ينقسم المجتمع الى طبقات ، وانما تباح الفروق بينها على شرط أن « تهب كل طبقة جهدها إلى المجموع »[١] .

ولقد ظهرت اتجاهاته نحو اعطاء الدولة دورا ايجابيا في ادارة المجتمع وتوجيه شئونه ، ومنحها سلطات استثنائية في العهد السابق لغزو جيوش نابليون لبروسيا ، وازدادت بعد الغزو . ففي كتابه «الدولة التجارية المغلقة» سبق النازيين في دعوته الى الاكتفاء الاقتصادي ، والى جعل الدولة وحدة اقتصادية فوق كونها وحدة سياسية . ويرى فختة أن بقاء الدولة نفسه يستلزم هذا الاستقلال الاقتصادي لأنها لن تستطيع الاحتفاظ باستقلالها السياسي الا اذا قام على أسس اقتصادية ، والا تعرضت الدولة في وقت السلم والحرب لأن تكون منطقة نفوذ تابعة لمن تعتمد عليه في تموينها بالمواد الأساسية . ولقد أراد فختة بهذا في الواقع أن يجنب المانيا الأخطار التي تنطوي عليها منافسة التجارة الدولية ، فلقد كانت معرضة للضغط الاقتصادي الأجنبي الى جانب الضغط السياسي . اذ الثورة الصناعية كانت متفوقة في انجلترا ، ولم يكن في وسع المانيا في السنين الأولى من القرن التاسع عشر أن تتبع نظاما متحررا يقوم على مبادىء آدم سمث وغيره من أنصار حرية التجارة ، والا أغرقت البضائع الأجنبية أسواق المانيا وانتهت المنافسة الخارجية بانهيار الصناعات المحلية وجلب الفقر الدائم على الآلاف من المواطنين. ولم ير فختة في التجارة الدولية طريقاً للسلم والود بين الشعوب كما رأى ذلك آدم سمث ومن بعده كوبدن وجون بريت ، وانما مثلت في نظره العداوة والعدوان والاستعمار الاقتصادي كما تحقق ذلك في عصر الرأسمالية الاستعمارية . وكان فختة في هذا يردد آراء القومية والحماية الجمركية التي استولت على العقل الألماني في عهده . ولقد مهد في وصفه المفصل لمعالم الدولة التجارية

---

(١) Rader - No Compromise p. 222

المغلقة لازدهار القومية الاقتصادية واصطناع الاحتكار الحكومي . واذ أنه ليس في وسع كل دولة أن تحقق ذلك الاكتفاء الاقتصادي لما قد تعجز عنه امكانيات مساحتها ، فقد ذهب الى أن كل دولة ينبغي أن تملك ما سماه ، الحدود «الطبيعية» التي تضم مساحة تبلغ من الاتساع والتنوع ما يسمح لها بانتاج ما يكفي حياتها الاقتصادية ويغنيها عن العالم الخارجي الا في الشئون غير الضرورية ، وأن تحصل على ذلك بالقوة والحرب عند الضرورة وأن هذه الفكرة لتتضمن التوسع الذي أطلق عليه هتلر «المجال الحيوي» والذي نرى دول الغرب تطالب به في ربوع الشرق الأوسط والمناطق الأسيوية الافريقية تحت ستار مصالحها الحقيقية .

ولم يخالف فختة الأحرار من الاقتصاديين من ناحية فرض الحماية الجمركية وتوفير كل أسباب الاحتكار الحكومي من أجل الاكتفاء الذاتي في مسائل الاقتصاد وحسب ، بل أنه في كتاباته الأخيرة مثل Grundlage des Naturrechtes وهو يحاول تدعيم التنظيم في نواحي النشاط العام ، ذهب الى وجوب فرض الدولة السيطرة على الملكية وتدخلها في تنظيم حقوقها . فالملكية القانونية للثروة مستمدة من الدولة وليست حقاً سابقاً لنشوء الدولة أو خارجا عن سيطرتها أو مطلقا من قيد ، وانما هي خاضعة للالتزامات التي تقضي بها المصلحة العامة . فمن أساء استعمال ما يملك تعرض لنزع الدولة اياه وتوجيهه الوجهة الصالحة . وأن الدولة في رعايتها لمصادر الثروة واستعمالها أخذت كذلك على نفسها واجبا اشتراكيا في ضمان المعاش للأفراد . فلقد كان فختة مقتنعاً بأن الدولة المنظمة ينبغي عليها أن تهيء فرصة العمل والعيش لجميع المواطنين ، وألا تترك من لم يوفق إلى هذا أن يموت جوعا أو أن يعتمد على احسان المحسنين كما هي الحال في نظر المفكرين الأحرار الأوائل الذين كانوا يرون أن وظيفة الدولة تقف عند حماية رؤوس المواطنين وجيوبهم من اعتداء المعتدين . وهو يرى أن للدولة كذلك أن تمنح «الاعانات» للأفراد العاجزين عن كسب العيش ، وسيستتبع هذا الاجراء أن تشرف على نشاط المواطنين حتى لا يستغل هذا التدبير الكسالى من المواطنين . ولم يذهب فختة في كل هذا التنظيم الى حد الاشتراكية المتطرفة التي تدعو الى ملكية الدولة لمصادر الانتاج وقواه ولوسائل التوزيع ،

وانما كان مؤمنا بالملكية الخاصة المسئولة اجتماعيا لا الملكية الخاصة المطلقة من الحدود والقيود . ولقد أخذت النازية في المانيا والفاشية في ايطاليا بالكثير من الوسائل التي اقترحها فختة لتنظيم الشئون الاقتصادية في الدولة الحديثة .

وان كان البرنامج الاقتصادي للنازية الألمانية يحمل في ثناياه آثار الوطنية الاقتصادية التي دعا اليها فختة في مستهل القرن الماضي ، فان برنامجها التعليمي يدين بالكثير له كذلك . فلقد أحيا فكرة أفلاطون القديمة عن أن الدولة هي منظمة تعليمية وتكاد تقوم محاضراته « خطابات الى الأمة الألمانية » على مشروعاته التعليمية ودورها في اذكاء الروح الوطنية وتكوين الشخصية القادرة على تمثيل خصائص الألمان الجوهرية وطردها العدو المحتل للبلاد . وتبدو هذه المحاضرات الموجهة للشعب الألماني بجميع طبقاته وأعماره وأجناسه في مظهرها أنها تعليمية فقط حتى أن الرقيب الفرنسي وصفها دون اكتراث بأنها «دروس عامة ألقيت في برلين عن اصلاح التعليم بواسطة أستاذ ألماني مشهور» (١) . ولكنها في باطنها محاضرات سياسية . ففختة يهيب بالدولة أن تتدخل لاصلاح التعليم بما لديها من موارد واسعة تستطيع بها الإنفاق عليه ، ومن سلطة القهر التي تضطر بها الآباء أن يرسلوا أبناءهم وبناتهم الى المعاهد الجديدة المقترحة لكي تكون مراكز للتعليم الجديد. اذ يحمل على نظام التعليم القديم ويرى أنه يوجه همه الى الذاكرة وأنه قاصر على فئات خاصة من الشعب . ولكنه يدعو الى احلال نظام جديد محل النظام القديم يهدف الى خلق الشخصية وتكوين الانسان . ويقترح مشروعا لذلك التعليم مستقى من عالم التربية السويسري المشهور ، بيستالوزي Pestalozzi ، الذي يدين بدوره كثيرا لكتاب «أميل». لروسو Rousseau . ويعتمد النظام الجديد على جمع الأطفال من الجنسين في مجتمع واحد مستقل عن حياة الآباء داخل المدرسة ، وتعويدهم النشوء في هذا المجتمع وخدمة أغراضه والبعد عن مصادر الأنانية في بيوتهم وبين آبائهم الذين أفسدهم حب الذات واغفال المصلحة العامة . ويرى فختة أن الآباء سيترددون

---

(١) Chevallier p. 209

في ارسال أبنائهم الى المعاهد الجديدة ، ومن ثم كـــان من الواجب أن تجبرهم الدولة على ذلك حتى يتكون الجيل الأول من النشء وتظهر فوائد النظام الجديد ، ومن ثم يرسل الآباء أبناءهم عن رغبة واختيار . ويؤكد صلاحية الألمان دون الشعوب الأخرى للافادة من هذا النظام التربوي الجماعي ، وذلك لما اختصوا به مـــن صفات أخلاقية جوهرية وبما تهيأ لهم من لغة حية يستطيع بها أبناء الشعب من كل الطبقات أن يحصلوا على المعرفة الحقة والتربية الخلاقة . وهكذا يصبح التعليم وظيفة أساسية من وظائف الدولة لتكوين الأجيال التي تستشعر الوطنية الخالصة وتحمل مسئوليات الحركة التحريرية للبلاد والحضارية للعالم .

ولقد انتهى فختة الى أن الغرض من كل هذه الوظائف الايجابية للدولة انما يقوم على تقوية الدولة نفسها . فالاشتراكية التي دعا اليها وتأكيده الغاء الامتيازات والفروق بين الطبقات قد استهدف بهما التقريب والتوحيد بين طوائف المجتمع وأفراده ونشر الايمان بالقانون بين المواطنين اذ كان يرى أن عدم المساواة لا يدعو إلى طاعة القوانين بل يؤدي الى العصيان وانتهاك النظم القائمة . وتسجل هذه النظرة الى الجمع بين الاشتراكية والقومية تغيرا في فلسفة فختة السياسية ، اذ كانت أفكار التحرير عنده تقوم من قبل على استهدافه سيادة القانون والأخلاق من ناحيةالأسس الفلسفية للدولة ، أما دعوته الاشتراكية في المرحلة الأخيرة من حياته كان قوامها الاصلاح العملي والتقوية المحسوسة للدولة الألمانية حتى تستطيع التحرر من الاستعمار الأجنبي وتستخدم قواها المادية في طرد العدو المحتل .

وان رؤيته جيوش نابليون في ربوع البلاد جعله يغير نظرته كذلك الى طبيعة الدولة ، والعلاقة بين سلطتها وحرية الفرد . فبعد أن كان يؤمن بالمبادىءالفردية وسيادة القانون الأخلاقي والعقل ويبني ذلك الأيمان على ثقته بالطبيعة الانسانية ، أخذ يدرس ماكيافيلي ويوضح آراءه في الدولة ويلتمس الأعذار لعدم أخذه بالقوانين الأخلاقية مستندا في ذلك الى التعليل التاريخي ومبينا أن ظروف ماكيافيلي التاريخية هي التي دفعته الى اعتناق مثل فلسفته السياسية التي تقوم على افتراض الشر في الطبيعة الانسانية والحاجة الى قوة الدولة القاهرة لكبح جماح نفوس المواطنين الشريرة

وضرورة بناء الدولة على القوة التي تضمن الأمن في الداخل وتصون سلامة الوطن من الخارج في مضمار الصراع الدولي المستمر المتنافس على التوسع واغتيال القوى للضعيف بين الأفراد والدول . ولقد ظهر لفختة التشابه بين الظروف التاريخية التي كانت تحيط به وبمكيافيلي . فهو وإن كان لا يوافق على اللاأخلاقية التي تقوم عليها فلسفة ماكيافيلي السياسية ، الا أنه رأى في شرح فلسفته للألمان في عصره تذكيرا لهم بأهمية تركيز السلطة في الدولة والاهتمام بتقويتها بعدما أصابها من تراخ وضعف على أيدي الساسة البروسيين منذ موت فردريك الأكبر . ولهذا أهاب ببروسيا أن تجعل قضية القومية الألمانية قضيتها وأن تهب لانقاذ حريتها وحرية المانيا في الوقت نفسه . وان نظرة ماكيافيلي الى أن الدولة أداة قهر واجبار في الداخل وأداة قوة وتوسع في الخارج قد لقيت قبولا عند فختة . ولكن اصطناعه فلسفة ماكيافيلي لم تستمر عارية مجردة . فهو وان كان قد رأى فيها وسيلة لخدمة القومية وتحقيق وحدة المانيا وحريتها ، الا أنه عد تلك المرحلة انتقالية نحو توطيد أركان الدولة المثالية . فلم يترك فرصة الا وأكد فيها وجوب خضوع الحاكم لقواعد العدل والأخلاق والقانون .

ولكن تلك الحاجة التي أحست بها المانيا الى القوة والتي جعلت فختة يمجدها ويتخذها أساسا للدولة قد تدخلت كذلك في تشكيل فكرته عن شكل الحكم . فلقد ترك جانبا أفكاره الديموقراطية عن حق الفرد في المشاركة في الحكم والثورة على الحاكم اذا ما عجز عن القيام بمسئولياته نحو المحكومين ، كما تنازل عن نظريته في توفير رقابة الشعب على الحكام بانتخاب رقباء من قبله يشرفون على سير الأمور العامة في الدولة ، ودفعه الى ذلك ما نال ثقته بذكاء الشخص العادي من شك وما نال اعتقاده بقدرة الشعب على اختيار الحكام بناء على هذا الاتجاه من تقويض . وهو ان لم يغير من أهداف الحكم النهائية فقد غير من آرائه عن شكل الحكم وأشخاص القائمين به . فهو وان كان دائما يقرر أن الحكم ينبغي أن يقوم على مبادىء الحق والعدل الأولية الخالدة المجردة ، الا أنه ذهب الى أنه ينبغي الا يؤتمن عليها الجمهور المغرض المتقلب ، بل يجب أن يوكل الحكم الى «جماعة من الرجال

الحكماء» اذ هم خير من «أكثرية لا يدري الا الله كيف تتألف » [١] .

وإن الحكماء الذين يريد فختة أن يكل اليهم الحكم هم العلماء والأبطال الذين يعزو اليهم كل تقدم في تاريخ البشر ، «فهم الذين وحدوا الأجناس والعناصر وأخضعوا لسيادة القانون القبائل المعارضة ، وهم الذين نشروا لواء الأمن وعودوا الناس حياة السلم ، وهم الذين حفظوا الدول القائمة من التفكك عن طريق الفوضى الداخلية أو التدمير بقوة خارجية . انهم الأبطال الذين بزوا عصورهم والعمالقة بين من يحيط بهم من الناس في القوة المادية والروحية . وإنهم الذين أخضعوا لفكرتهم عما ينبغي أن تكون عليه الأحوال أجناسا أبغضتهم وخافتهم لهذا السبب » [٢] .

ولكن أولئك الحكماء لا يتولون الحكم أجمعين ، وانما يعينون واحدا من بينهم يحقق لهم حريتهم الحقيقية ويخضعهم على أن يعيشوا وفق الحق والقانون الخلقي ، بأن يتخلوا عن أهوائهم ويتبعوا أوامر ارادتهم الخلقية التي يدركها ببصيرته النافذة ويفرضها بقوته العارمة . ولم يوضح فختة كيفية اختيار الحكماء للحاكم من بينهم توضيحا كافيا . ويبدو أنه ترك للعناية الالهية أمر ظهوره وتوليه الحكم ، اذ يقول « سواء في القريب أو البعيد سيظهر رجل يكون حاكما لوطنه وأعدل رجل بين مواطنيه في الوقت نفسه . وان مثل هذا الرجل سيجد من المؤكد طريقاً لأن يتولى الحكم صفوة البشر » [٣] .

واذا ما استعرضنا هذا التحول في نظرية فختة عن الدولة من تمجيد للفرد الى تمجيد للدولة ، ومن نزوع ديموقراطي تحريري إلى نزوع سلطاني ، ومن ايمان بالعالمية الى ايمان بالقومية ، ودعوته الى تحقيق هذه الأهداف على يدي الحاكم البطل والصفوة المختارة المحيطة به نرى أنه كان حقا من المفكرين الأوائل الذين سبقوا

---

(١) مقتبس في McGovern p. 253

(٢) Ibid p. 255

(٣) Ibid p. 255

الى وضع أسس النازية والفاشية . وفي الواقع أن هذا التحول في نظرية الدولة الذي وجد تعبيرا في مؤلفاته التي ألفها في المراحل الأخيرة من حياته مثل «الدولة التجارية المغلقة» و «نظرية القانون» و «نظرية الدولة» لم يكن تحولا من النقيض الى النقيض تحت ضغط الظروف التاريخية المحيطة فحسب ، وانما استمد قوته من المبادىء التي تجاوبت في فلسفة فختة الميتافيزيقية والأخلاقية والتشريعية والسياسية والتاريخية أيضا. فمادة العالم الذي يصوره لنا فختة تقوم على الارادة ، وجوهر الحياة الروحية هو العمل والصراع من أجل تحقيق الغاية الأخلاقية . والعقل نفسه هو تعبير عن الارادة والنشاط . وهو يقول في ذلك « أن غاية العقل هو النشاط الخالص المطلق . وأن الارادة هي المبدأ الحي للعقل – وهي ذاتها العقل ، عندما يدرك ادراكا خالصا من غير تعقيد ، والعقل حين يكون نشطا في ذاته وحدها ، يعني أن الارادة الخالصة ، كارادة خالصة ، تعيش وتحكم »[1] . والعالم المادي الخارجي عند فختة ليس سوى عقبة من خلق الارادة العامة» لتكون حدا وقيدا على «الذات» من أجل ادراك «الذات» لنفسها وتهيئة فرصة لصراعها الأخلاقي في سبيل تحقيق حريتها الأخلاقية من الحدود والقيود الخارجية . وليس التاريخ سوى سجل لهذا الصراع ومن ثم كانت وظيفة الانسان تتمثل في أن يعيش وفق قانون الارادة الكونية التي هو جزء منها وأن يستلهم النظام الأخلاقي الذي تدور على أسسه الطبيعة والحياة الانسانية . والنتيجة المحتومة لهذا التصور الفلسفي للعالم هو الدرس الذي أكده الفيلسوف فختة من أن العمل هو غرض وجودنا في هذه الحياة ، وأن واجبنا هو أن نعمل وأن نواصل النشاط المستمر من أجل صالح «الروح» ، وهو ما يؤكده النازيون والفاشيون في رسم سياستهم الداخلية والخارجية .

ولا شك في أن مثل هذا التصور الفلسفي لوظيفة الانسان في الحياة وموقفه من الكون هو تصور ينطوي على معاني سامية نبيلة اذ جعل الرائد الأول له السعي الدائب لتحقيق الحرية الأخلاقية . ولكن مفهوم الحرية من الناحية الفلسفية والأخلاقية والسياسية انطوى في الوقت نفسه عند فختة على قيود جعلت من تلك

---

(١) Rader p. 246

الحرية وجها ميتافيزيقيا لحقيقة أخرى تبرز القهر والاكراه وتضع التقرير والحكم النهائي في يد سلطة خارجة عن «الذات» الفردية . فالحرية عنده داخلية وخارجية . أما الداخلية فتقوم على مقاومة الانسان لشهواته ورغباته ونفسه الدنيا ، وذلك لأن فختة لم يكن يوافق مدرسة المنفعة في اتخاذ النوازع والمنافع الخاصة أساسا وهدفا أخلاقيا ، بل كان يرى أن القيم الخلقية مثالية أبدية مطلقة تستمد من قوانين العقل العامة الخالدة . وأما الحرية الخارجية فهي تشتمل على مقاومة الانسان للعقبات والقيود الخارجية من نظم مدنية وظروف طبيعية . وازاء هذه الثنائية في فهم الحرية من الناحية الفلسفية والأخلاقية ، تطورت نظرية فختة السياسية من ميل الى الفردية أول الأمر الى تبعية الفرد للدولة في المراحل الأخيرة من حياته تحت تأثير الظروف التاريخية التي أحاطت ببروسيا والمانيا على وجه العموم . وتشكلت وجهات نظره المختلفة بهذا التطور . فأقلع عن الفكرة القديمة في تعليم الفرد وترك الحرية له ليأخذ ما شاء ويترك ما شاء مما يلقي اليه المعلم ، ودعا الى أن واجب المعلم الأول أن يبدأ بتحطيم ارادة الطفل وحريته وأن يملأ تلك الارادة ويوجه تلك الحرية بالمحتوى الذي يحقق صالح الدولة ويساير آراءها السائدة . كما أن فلسفته التاريخية تأثرت بذلك وحملت طابع التطور . فهو يرى أن تاريخ الانسان ينقسم الى خمس عهود :

١ ــ العهد الذي كان يحكم الانسان فيه بالغريزة أو العقل غير الواعي ، وهو عهد براءة الانسان .

٢ ــ والعهد الذي كان يحكم فيه الانسان بالسلطة القاهرة ــ وهو عهد الأثم المتزايد .

٣ ــ العهد الذي ثار فيه الانسان على السلطة وأصبح مؤمنا بالفردية الكاملة ــ وهو عهد الإثم التام .

٤ ــ العهد الذي زاد فيه فهم الانسان لقواعد العقل والخضوع المختار للقوانين والنظم ــ وهو عهد الاستقامة المتزايدة .

٥ — العهد الذي يبلغ فيه الانسان الحرية الأخلاقية التامة ويشكل أخلاقه حسب المبادىء العقلية . وهو عهد الاستقامة التامة [١] .

ومن الطريف أن فختة يذهب الى أنه نفسه يعيش في نهاية العهد الثالث وبدأ العهد الرابع الذي يبتدىء بين سنة ١٨٠٦ وسنة ١٨٠٩ . والعهد الرابع الذي يبشر فختة بمقدمه ويذهب الى أنه عهد سيادة العقل وخضوع الانسان للقانون خضوعا مختاراً مستنيرا هو في الواقع شبيه بالعهد الثاني الذي تسود فيه السلطة القاهرة وان كان يؤكد فختة أنه تأليف منسجم بين العهد الثاني والثالث. وقد أكد فختة بهذه الفلسفة التطورية الاتجاه نحو الماضي واحياء الأصول التاريخية للحركة القومية، كما مهد الطريق أمام الحتمية التاريخية التي ارتبطت فيما بعد باسمي هيجل وماركس .

ولقد كان لهذه الجوانب في فلسفة فختة صداها في نظريته السياسية اذ انتهت جميعها الى اعلاء شأن السلطة والقهر في حياة الدولة . فحتى القانون أصبح من خصائصه الأساسية العضوية والنمو والاصطباغ بالصبغة القومية والاعتماد على الاكراه بعد أن قرر فختة أنه أوامر العقل الخالص وأنه يجب أن يكون عاما خالدا أوليا ، وأن يقوم بكشفه المفكر والفيلسوف . كما أن حقوق الانسان هي تلك الحقوق التي يفترض العقل الخالص منحها له ، وليست هي الحقوق التي يحصل عليها في حالة الطبيعة أو بواسطة العقد الاجتماعي . وقد أبعد بهذا الفرد عن مجال التشريع ، ووضع القانون وسلطته في يد الحاكم الدكتاتوري المتفرد . ولكن انصافا لفختة كما يقول «ماكجفرن» «أنه لم يرفض فقط الديموقراطية التي نادى بها جيفرسون بل رفض أيضا دولة الأسر المالكة مثل أسرة هابسبورج وأسرة هوهنزولرن ، من أجل اقامة الدولة القومية السلطانية الجديدة — وهو تصوير سابق للدول التي أنشأها موسوليني وهتلر» [٢] .

---

(١) Mc Govern p. 226

(٢) Mc Govern p. 229

(ج) ــ القومية فكرة وسياسة

عند وليام ادوارد هـ. ليكي (١)

يعالج وليام ادوارد هارتبول ليكي القومية من ناحية جدتها واتخاذها قاعدة للتنظيم في مجال العلاقات الدولية كتعبير عن الديمقراطية . وهو يحرص على بيان أثرها في تفاعلها مع الحرية . ففي الفصل الذي عقده عن «القوميات» في الجزء الأول من كتابه عن «الديمقراطية والحرية» الذي نشره في سنة ١٨٩٦ يوضح هذا التفاعل على النحو الآتي ، اذ يقول إن آثار الديمقراطية في حرية العالم لا ترى فقط في التغيرات التي تحدث في حكومات الأمم المختلفة ودساتيرها ، وفي الميادين الواسعة للحياة الدينية والعقلية والاجتماعية والصناعية ، وانما تحس أيضاً بقوة في التنظيمات الدولية ، وخاصة في نمو مبدأ القوميات كأساس لحق جديد للأمم . وقد كان ذلك المبدأ أحد الظواهر البارزة في تاريخ القرن التاسع عشر . وهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن المبدأ القديم القائم على حق الملوك الالهي والذي كان يعد بقاعاً واسعة من العالم ملكاً شرعياً لأسر مالكة معينة ، كما يختلف عن مبدأ توازن القوى الذي ساد في صلح وستفاليا ، وتحكم في معظم التغيرات الرئيسية في أوروبا أثناء القرنين المتعاقبين . فلقد كان عظماء الساسة والفلاسفة السياسيون في القرن السابع

(١) Lecky, William Edward Hartpole Democracy and Liberty. London. Longmans, Green and Co., 1896

عشر والثامن عشر يرون أن صيانة الاستقرار الأوروبي هي الغاية العليا للسياسة الدولية . وكان الهدف الأول من كل تنظيم اقليمي جديد أن يجعل من المستحيل على دولة عظمى واحدة أن تستغرق أو تسيطر على الدول الأخرى . وحاولت الدول الأوروبية بالاكثار من الدول الصغرى بين بعضها البعض وبالتقسيمات المصطنعة والتوزيع للأقاليم أن ينقص خطر الاصطدام ، أو على الأقل تحدد على قدر مـــا يمكن عددها ومجالها . ففي رأيهم ، ينبغي أن ينظر أساساً الى التغيرات الاقليمية على أنها وسائل لتحقيق هذه الأغراض ، وتبرر أو تلام بنسبة نجاحها في هذا السبيل . أما المبدأ الحديث فهو يقوم على أن لكل شعب أو قسم كبير من أمة حقاً مطلقاً لا يمحى في اختيار شكل الحكم الذي يرضيه ، وأن كل فرض عليه لحكم آخر غير مشروع من الناحية الجوهرية .

ويرد ليكي أصل هذه النظرية الى الثورة الفرنسية ، فهو يلاحظ أنها كانت من بين مبادئها الأصلية ، ولكنها لم تراع في التطبيق بصفة منتظمة . إذ قد حدثت انتخابات شعبية عند الغزوات الأولى للثورة تحت ضغط الجيش المحتل ،وصحبتها الى حد بعيد ضروب من النفي والاعدام والانقلاب . وقد أعلن المؤتمر بأسمى لغة وأسلوب عزمه على أن يحترم حق كل شعب في أن يختار شكل حكومته الخاص ، واستخدمت الجمهورية الفرنسية على نطاق كبير مبدأ حقوق القوميات لاشعال الثورات ، ولكنها جعلت من تلك الثورات أدوات قوية لتنفيذ توسعها الاقليمي الخاص ، وتحولت هي بسرعة إلى استبداد عسكري لم يشهد العالم الحديث أقوى ولا أشد عدوانا ولا أشره طمعاً منه . وفي الحق أن قوة عاطفة القومية وصلابتها قلما ظهرتا بشدة أكثر مما كانتا عليه في صراع أسبانيا والتيرول ضد الامبراطور نابليون الذي ادعى أنه الممثل المصلح للثورة الفرنسية .

ويتابع ليكي عمل القومية في أوروبا بعد التفاعل الابتدائي بين غزو فرنسا ومواقف الأمم المغزوة، فيلاحظ أن حقوق القوميات قد عانت خسوفاً طويلا بعد معركة واترلو وذلك لأن مؤتمر فيينا وتنظيمات الصلح قد قسمت الأقطار والسكان بين الدول المنتصرة مع الاغفال المطلق للسوابق القومية والرغبات القومية ، فأعطيت

جمهورية جنوا القديمة الى بيدمونت التي تبغضها وأصبحت جمهورية البندقية اقليما من أقاليم النمسا . وقسمت ساكسونيا ، وألحق منها جزء كبير ببروسيا . وقسمت بولندا مرة ثانية . ووحدت بلجيكا الكاثوليكية مع هولندا البروتستنتية ، والأقاليم الكاثوليكية على الرين مع بروسيا البروتستنتية . فلقد كان مبدأ الحق الالهي للملوك والرفض الرسمي لحق الأمم في اختيار أشكال حكمها الأساس « للحلف المقدس » الجديد ، ولقرارات مؤتمر «لايباخ» Laybach ولسياسة «مترنيخ» جميعها ، وتطبيقاً لهذه المبادىء قمع جيش نمساوي ثورة في نابولي وقمع جيش فرنسي ثورة في اسبانيا .

ويسارع ليكي إلى أن يؤكد بأن دبلوماسية مؤتمر «مترنيخ» لم تسيطر على المسرح السياسي سيطرة تامة ، فلقد كانت هنالك مع ذلك علامات على أن مبدأ القوميات لم يقض عليه قضاء مطلقاً ، وكانت هنالك حركات في هذه الاتجاه أثارت آمالا لم يكن من الحوادث ما يبررها تبريراً كاملا . وأن الحماس الذي أثاره تحرير اليونان وثورة المستعمرات الاسبانية في أمريكا وسياسة «كانِنج » Canning الخارجية يدل على تحويل التيار. كما أن الثورة الفرنسية في ١٨٣٠ قد أشعلت حركة ديمقراطية وقومية في أقطار كثيرة مثلما صاحب ثورة ١٨٤٨ . وكانت هنالك حركات انتقاض أو تمرد في كثير من ولايات ايطاليا وألمانيا والدانيمارك وبولندا والمجر وبلجيكا والبرازيل . وقد قمع أكثرها بسرعة . فإن روسيا سحقت بشدة لا رحمة فيها انتقاضا في بولندا . وقمع جيش نمساوي ثورة في الولايات البابوية ، وسرعان ما سارت السياسة في المانيا والنمسا وايطاليا سيرتها الأولى وانتصرت روح الرجعية . ولكن انفصال بلجيكا عن هولندا يسجل خطوة عظمى في اتجاه حقوق القوميات ، وقامت الحكومة في فرنسا بعد ذلك على أساس برلماني ، وأدخلت النظم الشعبية في الدانيمارك ، وتحولت الولايات الارستقراطية في سويسرا ، ووضع قانون الاصلاح في سنة ١٨٣٢ السياسة الانجليزية على أساس أكثر ديمقراطية. ولم يرغب لويس فيليب Louis Philippe أو اللورد بالمرستون Palmerston في الدعوة إلى الثورة ، وبالرغم من أن تحالفهما قد صاحبه كثير من الشقاق

والاختلاف الا أنه على وجه العموم قد خدم قضية الحرية في أوروبا ، وخدم أكثر من ذلك قضية عدم التدخل .

ولقد غيرت الثورة الفرنسية في سنة ١٨٤٨ وجه الأمور مرة ثانية ، ولقد عم الاضطراب أوروبا في شهور قليلة . فالثورات التي حدثت كانت في جوهرها ثورات قومية ، ولو أن معظمها قد قمع مؤقتا ، فإنها جميعاً تقريباً حققت أغراضها. ويكتفي ليكي في وصفه الأثر القومي لتلك الثورة بقوله أن الحكومة الفرنسية في البيان الذي أصدره لامارتين Lamartine في مارس سنة ١٨٤٨ أظهرت نقطتين وهما نفي أي حق أو قصد للتدخل في الشئون الداخلية للبلاد الأخرى، وتأكيد شرعية جميع الجهود الشعبية للاستقلال القومي وأشارت الى أنه اذا ما حدثت ثورات من هذا القبيل فان الجمهورية الفرنسية لن تسمح بالتدخل الأجنبي لقمعها .

ويحرص ليكي على أن يبين المساهمة الايطالية في أدب السياسة القومي . فهو يقول أن نظرية القوميات قد صاغها الكتاب الايطاليون ودافعوا عنها وهم يشغلون في هذا المجال المكان الأول . وأنه لمن المحتمل أن الأمل الذي نشأ ببطء بين الشعب الايطالي نحو قومية مشتركة بالرغم من الانقسامات السياسية الكثيرة والقديمة التي فصلتهم يمكن أن يرد الى تراث السلطة الرومانية القديمة وتقاليدها. وأن دانتي Dante وما كيافيلي Machiavelli قد أظهرا ذلك الأمل وقوياه، كما أنه ساد الفلسفة السياسية الايطالية في القرن التاسع عشر .

ويحاول ليكي أن يجيب عن مقومات القومية في ضوء فلسفة السياسة الايطالية، فيقول أن فيكو Vico قد عرف القومية بأنها «مجتمع طبيعي من الناس الذين يجدون أنفسهم مدفوعين بوحدة الإقليم والأصل والعادات واللغة إلى بناء مجتمع يقوم على حياة مشتركة وضمير اجتماعي مشترك» وقد عمل الكثيرون من الكتاب الايطاليين المحدثين ومن أبرزهم مانشيني Mancini ومامياني Mamiani و بيرانتوني Pierantoni على توسيع هذا التعريف . فهم يعددون كعناصر مكونة للجنسية Nationality ، العنصر والدين واللغة والموقع الجغرافي والعادات والتاريخ والقوانين ، وحين تجتمع هذه

العناصر أو يجتمع عدد منها فإنها تخلق القومية . وهي تبلغ مرتبة الكمال حين يتكون نموذج أو طراز خاص ، وحين تحصل مجموعة كبرى من الناس لأول مرة على وعي بقوميتها المنفصلة ، ومن ثم تصبح وحدة معنوية ذات فكرة مشتركة «فهذا هو Conto ergo Sum معرفة الذات وادراكها عند الأمم. والوعي الذاتي يبني في الأمم كما يبني في الأفراد شخصية حقيقية. وكما أن الفرد في رأي هؤلاء الكتاب له حق لا يتنازل عنه في الحرية الشخصية ، فكذلك القومية . فكل حكم لأمة بواسطة أمة أخرى هو من طبيعة الرق ، وهو جوهرياً غير مشروع وأن الحق الصحيح للأمم هو الاعتراف بالحق الكامل لكل أمة في أن تحصل على وجـــود منفصل وتحافظ عليه وفي أن تؤلف حكومتها أو تغيرها حسب رغباتها. وينبغي أن تكون المجتمعات المدنية وتمد وتحل نفسها بعملية طبيعية ووفق مبدأ القومية وهذا الحق فيها. وأن كل صاحب سيادة يستعين بدولة أجنبية لقمع حركات بين شعبه الخاص، وكل دولة أجنبية تتدخل كما تدخلت روسيا في المجر والنمسا في ايطاليا من أجل قمع حركة قومية انما يقوم وتقوم بعمل اجرامي في جوهره . ومن النـــاحية الأخرى فكل حرب من أجل تحرير القوميات المكافحة ، مثل حرب فرنسا مع النمسا وروسيا مع تركيا انما تستمد تبريرها من هذه الحقيقـــة دون نظر إلى السبب أو التبريرات المباشرة التي أنتجتها .

ويلاحظ ليكي أن هذه الآراء مدفوعة إلى أقصى حد وتعريف هي الفلسفة التي تسود على نطاق واسع في مصطلحات أكثر غموضاً وتفككاً الفكر السياسي في أوروبا . وقد لعبت هذه الفلسفة دوراً كبيراً في التطور التاريخي للقرن التاسع عشر. ومما هو جدير بالملاحظة كذلك أن فكرة القومية ولو أنها تأثرت تأثراً عظيما بواسطة الديمقراطية ، الا أنها في ذاتها متميزة عنها ، وهي في الواقع كثيراً ما تنفصل عنها . ففكرة القومية وعاطفتها تمتزج بيسر مع الولاء لأسرة مالكة مثلما تمتزج بالتعلق بشكل جمهوري من أشكال الحكم. وأن الأمم التي لا تقدر الا قليلا جداً الحرية الداخلية أو الدستورية كثيراً ما تكون متمسكة بقوة بالشخصية والاستقلال القومي. ومما قد يلاحظ أيضاً أن العناصر الكثيرة المختلفة التي تتكون منها القومية قلما تجتمع

سوياً ، وأنه لا يكفي لواحد منها دائماً أن يبين القومية المتميزة. فمن الناحية التاريخية تكونت جميع الأمم العظمى في المكان الأول بواسطة غزوات وحروب توسع متعاقبة كثيرة ، وقد أصبحت بالتدريج مندمجة إلى حد أكثر أو أقل كمالا في كل عضوي واحد وأن الجنس أو العنصر فيما عدا الحالات التي يكون فيها متميزاً باللون هو دليل غامض جدا وخداع ، وتمتزج عناصر الجنسية المختلفة في الأقطار الأوروبية امتزاجاً لا يمكن انفصاله . ولقد كان للغة والدين قوة أعظم كثيراً وأعمق في تكوين الوحدات القومية ، ولكن هنالك من الأمثلة على وجود عقائد ولغات مختلفة امتزجت امتزاجاً ناجحاً جداً في قومية واحدة ، كما أن هنالك أمثلة على انفصالات في الشعور والخلق راجعة لأسباب تاريخية وسياسية وصناعية قائمة حيث يتحد العنصر والمعتقد واللغة .

ويضيف ليكي الى ما سبق تأثر الفلسفة القومية بالظروف القومية ، فهو يقول أنه في رأي بعض الكتاب يجب أن تغفل حتى ارادة الشعب عندما تتطلب مسائل العنصر أو اللغة أو الجغرافيا ضم اقليم من الأقاليم ، وفي كل قطر من الأقطار تتلون في وضوح شديد نظرية القومية بالظروف القومية . وعلى هذا النحو فان كتاب الألمان في القرن التاسع عشر لم يكتفوا في دفاعهم عن ضم الألزاس بالمحاجة أن هذا الاقليم قد تم الاستيلاء عليه في مقاومة غزو ظالمة ، وأن الاحتفاظ به جوهري لأمن ألمانيا . اذ على حين أنهم يعترفون اعترافاً كاملا بأن الأغلبية الساحقة لأصوات الألزاس سوف تعطى لصالح فرنسا ، فانهم قد برروا الضم على أساس مبدأ القوميات ، فهو يرد إلى ألمانيا اقليما ألمانيا في جوهره ، اقتطع الى حد ما بالقدر الفاضح ، ويقطنه سكان وإن لم يكونوا ألماناً في العاطفة الا أنهم على الأقل ألمان في الأصل وفي الأخلاق وفي اللغة . أما الكتاب الفرنسيون فقد دافعوا عن مطالبهم فيما يتصل بالرين على أساس أن حد الرين هو من الواضح الحد الطبيعي لفرنسا وأنها لهذا أنما تكمل قوميتها بضم اقليم يقطنه فقط سكان موالون ألمان . أما الكتاب الايطاليون فقد طالبوا باستغراق أو بضم المجتمعات التي تتكلم الايطالية في سويسرا والنمسا لأنهم ايطاليون دون نظر إلى جميع الاعتبارات الأخرى .

ولكن ليكي يسوق على هذا التعقيب تحفظاً هاماً من وجهة الفلسفة السياسية ، فهو يقرر أن قسما أكبر كثيراً من معتنقي مذهب القوميات يرون بالرغم من ذلك أن ضم الملحقات الاقليمية بقطاع يمكن أن يبرر فقط ولا يستطاع أن يبرر دائماً عن طريق الاستفتاء لجميع السكان الذكور وقد كان أحد الأهداف العظيمة لنابليون الثالث وكونت كافور يقوم على ادخال هذا المبدأ كحق من الحقوق العامة التي تتخذ قاعدة من قواعد التنظيم الأوروبي وقد اتبع حين ألحقت سافوى ونيس بفرنسا ، كما طبق في حالة الولايات الايطالية المختلفة التي اندمجت في الوحدة الايطالية عن طريق عملها الاختياري الخاص . وحين وضع امبراطور النمسا بعد حرب سنة ١٨٦٦ البندقية في يدي نابليون الثالث لتجنب المهانة التي تصدر عن عقد معاهدة مباشرة مع ايطاليا ، نقلت البندقية بواسطة صاحب السيادة الجديد إلى ايطاليا على شرط قبول الشعب ورضاه عن طريق الاستفتاء . كما أن غزو جيوش بيدمونت لاقليم نابولي في سنة ١٨٦٠ والاستيلاء على روما في سنة ١٨٧٠ من غير اعلان للحرب أو أي استفزاز حقيقي وانتهاكاً لالتزامات المعاهدات الواضحة ، قد وجدا تبريراً بواسطة الأصوات الشعبية التي أدمجت بعد ذلك بوقت قصير نابولي وروما في المملكة الايطالية . وفي معاهدة براغ التي عقدت في سنة ١٨٦٦ والتي من بين أشياء كثيرة جعلت بروسيا الحاكم لشلزويج ــ هولشتين ، يوجد بند يعد بأنه اذا عبر سكان الأجزاء الشمالية من شلزويج بالاقتراع الحر عن رغبتهم في أن يتحدوا مرة ثانية مع الدانيمارك، فانه يجب أن تحقق رغبتهم، ولكن بالرغم من تقديم شكوى موقع عليها من عدد كبير من أجل هذا الاقتراع ، فان هذا الوعد لم ينفذ أبداً مع ما في ذلك من عار عظيم لألمانيا . وقد استخدم الاستفتاء لاجازة الاستيلاء على اقليم من الأقاليم في سنة ١٨٧٨ عندما تنازل ملك السويد والنرويج إلى الجمهورية الفرنسية عن جزيرة سنت بارثلمى الصغيرة .

القومية والحضارة

وأن حركة القومية أحيانا كما في ايطاليا هي حركة تعاطف وتكتل ، تجمع

سويا أناساً كانوا منفصلين من الناحية السياسية زمنا طويلا . ولكنها غالبا ما تكون قوة تفكيك ويرغب الكثيرون من أنصارها في أن يذكوا أوار العناصر الجنسية المختلفة ويبعثون فيها الحياة والوعي القوي داخل امبراطورية عظيمة ومركبة أملا في أن يعلنوا لأنفسهم في النهاية الحق في الشخصية الفردية المتميزة القومية .

ويبدي ليكي خشيته وتخوفه من تأثير الدعوة القومية في تفكك الدول الكبرى في عهده ومن استعمالها بواسطة دولة من الدول لنشر الانقسام والفرقة في ربوع دولة أخرى وهي بذلك تكون أداة تهديد للسلام العالمي والقومي وبالتالي أداة تخريب للحضارة والمدنية الغربية على وجه الخصوص . ومن الطريف أن ليكي يشارك غيره من الأوروبيين في قصر مزايا القومية وتطبيقها على الدول المتقدمة ويستبعد البلاد المتخلفة من ميدان العمل القومي ، ولكنه في الوقت نفسه لا يسعه الا أن يدهش لاقدام الدول المؤمنة بالقومية على غزو البلاد المتخلفة بحماس للغزو لا يقل عن حماسها لفكرة القومية ذاتها وما تتطلبه من تمسك بالحرية في تقرير المصير والحكم . ويتتبع هذه الملاحظات على مسرح السياسة الغربية وهي التي كانت تقرر في الوقت نفسه مصائر السياسة العالمية . ويعرض على هذا النحو مزايا القومية وعيوبها في إطار تاريخي معاصر له في القرن التاسع عشر مما يلقي ضوءاً منيراً على تطور فكرة القومية كقوة مسخرة في خدمة الاستعمار من ناحية وقوة مناهضة له من ناحية أخرى ، وكذلك على تطورها كقوة من قوى اعادة التنظيم العالمي في القرنين التاسع عشر والعشرين .

ولا يتردد ليكي في أن يقرر أول ما يقرر أنه داخل حدود معينة لا شك أن مبدأ القوميات يمثل تقدماً حقيقياً وكبيراً في الشئون البشرية . فإن أقوى أساس وأحسنه وأصدقه يمكن لسلام العالم المتمدين أن يقوم عليه هو الرضا والقبول الحر لجماهير شعبه العظيمة لشكل الحكم الذي يعيشون في ظله . وأن الاعتراف المتزايد بهذه الحقيقة وحساسية الضمير الأوروبي المتزايدة للإجحاف الذي يصدر عن التدمير الفاضح لاستقلال أمة متمدينة ، أو ابقاء أمة متحضرة تحت نير أمة أخرى هو دليل صادق على التقدم المعنوي والأخلاقي وفي الوقت

نفسه يرى ليكي أنه لا شك أيضاً في أن مبدأ القوميات قد اتخذ أشكالا ودفع الى غايات متطرفة تجعله خطراً عظيماً على سلام العالم . فهو يصبح أكثر الأسلحة استعداداً في يدي كلا الغازي والثائر وهو بتقويضه قوة جميع المعاهدات الدولية وتعميق خطوات الانقسام ، وادخال عناصر الفوضى والانقلاب في أغلب الأمم العظمى ، انما يهدد أقيم العناصر في الحضارة .

والحضارة عند ليكي هي حضارة الغرب التي يشغل بالمحافظة عليها وينتابه القلق من جراء تتبعه لآثار القومية على التكوين والسلام الغربي . ولكنه لا يأبه بغير ذلك لأن العالم في القرن التاسع عشر هو في نظره أوروبا . أما العالم الأسيوي الأفريقي فهو في نظره في عداد البلاد التي لم تبلغ من المدنية مرتبة تؤهلها للتعامل معها على أساس من مبدأ القومية . فهو يقول أنه قلما يقوم أحد على تطبيقه على معاملات الأمم المتحضرة مع المتوحشين أو مع أجزاء العالم الشبيهة بالمتحضرة . ولكن ليكي مع ذلك لا يسعه الا أن يسوق القول بأنه في الحق من أشد الأشياء غرابة أن يلاحظ الواحد الحماس الذي اندفعت به الأمم التي تعودت على أن تؤكد الحق الثابت في الحكم الذاتي دون قيد أو شرط في عملية الاستعمار القهري في العالم البربري . كما أنه ليس من العسير الحصول على حكم صحيح للرأي حتى عند المجتمعات المتحضرة . فالاستفتاء نادراً ما يكون التعبير الاختياري الطبيعي لرغبة قومية صادقة . فهو يؤخذ عادة ليجيز أو ليضمن حقيقـــة واقعـــة . وهو يؤخذ فقط حينما لا يكون هنالك شك حول النتيجة ، وأن حكومة مركزية قوية لها في مثل هذه المناسبات سلطة هائلة للتنظيم والتوجيه . وأن نسبة كبيرة من الناس في جميع البلاد ، بل وأغلبية كبيرة منهم في معظمها لا يبدون اهتماماً حقيقياً بالشئون السياسية ، واذا ما عرضت مسألة دستورية عظيمة أو متصلة بنظام الحكم لاقتراعهم بواسطة حكومة منظمة ، فان هذه الحكومة سوف لا تلاقي صعوبة في املاءالاجابة.

ويواصل ليكي تقديم البراهين على أن إرادة الشعب التي تتخذمن الاستفتاء تعبيراً عنها عامل من عوامل القومية التي يصعب تحديدها . فهو يتساءل قائلا أنه اذا وضع هذا الاعتبار جانباً ، فهل يستطاع الاعتقاد بأن أمة عظيمة وقديمة تجبر

على قبول تفككها عندما يمكن اغراء جزء من شعبها بالرغبة في وجود سياسي منفصل ؟ ويجيب على ذلك التساؤل اجابة تحكمها دبلوماسية القرن التاسع عشر فهو يقرر أنه اذا استطاعت حركة شعبية في أي وقت من الأوقات أن تدمر وحدة الدولة فإن سلطة القوة صاحبة السيادة ، والقوة الملزمة للمعاهدات الدولية ونظام أوروبا العام جميعه سوف ينهار . وأن بعض البلاد التي تلعب أعظم الأدوار نفعاً واحتراماً في مجموعة الأمم مثل سويسرا وبلجيكا والامبراطورية النمساوية سوف تتهدد بالانحلال المباشر ، وقلما يوجد بلد عظيم في أوروبا لا يشتمل على مناطق ذات عناصر جنسية ودينية متميزة قد تستهاج للقيام بحركة منفصلة وكما أن في الزواج يكون الاعتقاد بأن رباطه رباط مدى الحياة مؤيداً بالقانون والرأي كافيا في أكثرية الحالات لأن يقاوم شدة الهوى أو الخلاف المؤقت ويفضي الى الاذعان والرضى ، فكذلك في العالم السياسي ، يمنح الإيمان بسلطة الدولة صاحبة السيادة وبالصفة التي لا تنفك للروابط القومية الاستقرار والوحدة للأمة . فالطلاق في الأسر والثورة في الدول قد يكونان أحياناً ضروريين وحتى مرغوب فيهما ، ولكن انما يكونان كذلك في ظل الظروف الخطيرة الاستثنائية. ويؤكد ليكي بيان خطر مبدأ القومية على النظم الدولية القائمة في عهده بقوله أنه اذا ما انفصلت روابط الوحدة القومية باستخفاف ، واذا ما انتشرت الدعوة الى سياسة التفكك كشيء مرغوب فيه في ذاته ، وإذا ما شجعت العناصر المكونة لمملكة من المماليك أو دعيت لاعلان شخصيتها المنفردة المنفصلة ، فلن ينتج شيء سوى الفوضى . اذ سوف يفتح الباب مباشرة للاضطراب والتآمر الذي لا حد له ، وأن كل غازٍ طموح قلق لا ضمير له سيجد طريقة معدة اعدادا وافراً . فهدف مثل هؤلاء الرجال أن يروا الأمم المحيطة منقسمة ضعيفة وربما محرومة من المواقع الاستراتيجية الهامة عن طريق الخلافات الداخلية. وأنه لمن الأخطار العظيمة في هذا العصر أنه من المرجح أن تنشب الحروب بواسطة «الانقلاب الثوري» أي بالاشعال المدبر للثورات الديمقراطية أو الاشتراكية أو القومية . ويرجع قرار الساسة الألمان بجعل الاقتراع العام أساساً لدستورهم إلى الرغبة في التحرز من مثل هذه الأخطار . ولقد استخدم مبدأ القومية على نطاق

واسع ليخفي أشد المقاصد أنانية وشراً من عهد الثوار الفرنسيين الذين يبدأون أعمال غزوهم بأن يعدوا بالعون الفرنسي لكل أمة مكافحة حتى عهد أنصار السلافية الذين هم غالباً ما ينادون بحق القوميات لمجرد صالح دكتاتورية فاسدة ظالمة . ولن يخدم المصالح الحقيقية للبشرية أولئك الذين يوسعون مبررات العدوان الأجنبي ، ويضعفون قوة المعاهدات والالتزامات الدولية التي يعتمد عليها السلام واستقرار الحضارة الى حد كبير .

ويكشف ليكي عن التناقض بين النظر والتطبيق لمبدأ القومية عند الدول المختلفة . فمن الدول ما تتحمس له خارج حدودها وتنكر تطبيقه داخل بلادها . فهي تصدره للخارج كأداة للتخريب ولا تعمل به كأساس لسياستها الداخلية . ويضرب على ذلك الأمثال بأكثر من دولة من دول الغرب في القرن التاسع عشر . ويرى ليكي أن مثل هذه الاعتبارات التي ساقها تبين بياناً كافياً خطر التعبير المتطرف في موضوع حقوق القوميات الذي أصبح شائعاً في السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر . ويلاحظ أن معظم الناس يستعملون مثل هذه اللغة خاصة في الحكم على الأمم الأخرى وللسياسات الأخرى أكثر مما يستعملونها في الحكم على أممهم وسياساتهم . ويسوق مثالا على ذلك موقف الولايات المتحدة من القومية . فهذه الأمة العظيمة في رأيه من أقل الأمم عسكرية وأكثرها حرية وأعظمها ديمقراطية في العالم ، وكتابها الممثلون لها وأحياناً حتى هيئاتها التشريعية شغوفون بالبيانات المطلقة عن حق الثورة والسيادة التي لا يمكن التنازل عنها للارادة الشعبية . ولكن الجمهورية الأمريكية فيما اقتنته من ممتلكات خاصة لم تسر مطلقاً على مبدأ الاستفتاء . فإن تكساس أدخلت في الاتحاد الأمريكي بواسطة معاهدة مع دولة كانت معدودة مستقلة ، وكاليفورنيا العليا قد فتحت من المكسيك ، والمكسيك الجديدة انضمت بالشراء ، ولويزيانا اشتريت من نابليون في سنة ١٨٠٣ ، وفلوريدا أضيفت بمعاهدة مع أسبانيا في سنة ١٨٢١ ، ولكن الشعب لم يستشر في أية حالة من هذه الحالات بواسطة الاقتراع الشعبي .

ولكن ليكي يرى أن أبرز حالة تبين عدول الولايات المتحدة عن الأخذ

لنفسها بما تبشر به لغيرها من مبدأ القومية تتمثل في الحرب الأهلية الأمريكية التي نشأت عن رغبة الجنوب في الانفصال عن الشمال . فبالرغم مما لوحظ عندئذ من أن اختلاف الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في الجنوب عن الشمال قد خلق فعلا في أمريكا أمتين تتميزان بالاختلاف في المزايا والعيوب وفي الصفات والعادات والآمال والمصالح، الا أن الشمال لم يوافق على رغبة الجنوب في الانفصال والاستقلال . وقد حدثت حرب أزهقت فيها الأرواح وضاعت فيها الأموال على نطاق لم تعرفه الولايات المتحدة حتى في حرب الاستقلال مع انجلترا ، ومع ذلك فقد أصر الجانبان على مواصلة الحرب حتى انتهت بانتصار الولايات الشمالية التحررية على الولايات الجنوبية التي كانت تقوم على الرق . وهكذا انتصر مبدأ المحافظة على وحدة الولايات درءا لمبدأ التسليم بسابقة الانفصال ، وخلق النظام العسكري الذي ساد أوروبا وأفسد حياتها ، وظل الإبقاء على نظام الرق وسريان عدواه الى الشمال . والولايات المتحدة الأمريكية قد آثرت بهذا المحافظة على كل الاعتبارات الأخرى القائمة على رغبات قسم هائل من الشعب ، وهي بذلك لم تنفذ داخل بلادها ما تدعو إليه من مبدأ قومي متطرف خارج بلادها .

وينتقل ليكي من نظرته إلى موقف أمريكا من القومية إلى معالجة فكرة القومية وعملها في إيطاليا . وهنا يبدأ بروح سمحة وأسلوب متفائل في معالجة القومية لأنه كما يبدو كان متأثراً بالأثر الرومانتيكي الذي تركته ايطاليا في شعراء انجلترا وكتابها منذ أوائل القرن التاسع عشر . فهو يقول إن إحياء ايطاليا واعادة وحدتها قد سبق الحرب الأهلية في أمريكا ، وأن تلك الوحدة الايطالية كانت أكثر من أي حدث آخر السبب الرئيسي في انتشار مبدأ حقوق القوميات . فلقد كانت من أكثر الحركات القومية صدقاً ، ولمس كل من عاصرها الحماس الذي أثارته بين الايطاليين ولو أن بعض الأقاليم قد ضحى كثيراً الا أنه لم يكن هنالك اقليم لم تحز فيه القضية الايطالية تأييداً من الأغلبيات الهائلة . ولو أن حربين عظيمتين ودينا كبير كانت الثمن ، فان وحدة ايطاليا قد تحققت آخر الأمر فالخواطر الممتزجة لماض مجيد وحاضر نبيل ، والحماس الصادق النزيه الذي ساد بوضوح الجمهرة العظمى للشعب

الايطالي وعبقرية كافور Cavour وشخصية غاريبالدي Garibaldi ومهنته الرومانتيكية، والسحر والجمال اللذان يميزان الأرض أخذت ترتفع الى بلوغ مرتبة الأمة وكرامتها، كلها قد أسهمت في جعل الحركة الايطالية مغايرة لأية حركات أخرى في القرن التاسع عشر. فهي الحركة الوحيدة في تاريخ القرن التاسع عشر التي اصطبغت فيها السياسة بشيء من صفة الشعر.

ولكن ما أن قدم ليكي هذا الثناء غير المشروط الى القومية الايطالية حتى عاوده تشاؤمه من ناحية مبدأ القوميات وأثره في حياة الشعوب والعلاقات الدولية. فمرور الزمن بعد اتمام الوحدة القومية التي أثارت اعجابه في عهد الشباب قد أضاع فتنة الحركة وجعله ينظر إليها نظرته المتشائمة التي تتبع بها عمل القومية في إعادة رسم خريطة العالم الأوروبي المستقر الذي عرفه صغيراً ولا يريد له الانزعاج والتغير. ولقد أخذ يحصى على الحركة القومية الايطالية العيوب التي صاحبت منهجها، وأهم هذه العيوب الطريقة التي أضيفت بها نابولي، فغزو جيوش بيدمونت لها دون اعلان للحرب كان في رأيه انتهاكاً خطيراً للالتزامات الدولية والقانون العام ونظام أوروبا. كما أن غزو روما كان في سوء أسلوبه يعادل سوء الأسلوب الذي هوجمت به نابولي، بل وإن غزو روما قد جر في طريقه اعتبارا آخر خطيراً، وذلك لتأثيره على استقلال البابا الذي لا يمكن له أن يحتفظ به في نظر الكنيسة الكاثوليكية وفي نظر الجمهرة العظمى من الكاثوليك المؤمنين في العالم كله إلا إذا كان صاحب السيادة الزمني في أبرشيته. ومن ثم فقد اعتدى ذلك الغزو في رأي ليكي على مصلحة ذات خطورة عالمية. فتدفق الشعور الايطالي نحو الوحدة لم يجد بديلا من اتخاذ روما عاصمة طبيعية لمركزها الرئيسي بين المدن الايطالية، وأغفل بهذا الشعور الديني العالمي. ولهذا فقد هاجم ليكي موقف انجلترا الذي أيدت به القومية الايطالية خاصة على لسان اللورد جون رسل. ومن الطريف أنه يأخذ على انجلترا البروتستنتية أن تتدخل في مناصرتها للقومية الايطالية ضد المصلحة الكاثوليكية المرتبطة باستقلال البابا في روما.

ولا يقف ليكي عند اثارة الشكوك حول المنهج الذي اتبع في تحقيق الوحدة

الإيطالية، وانما يظهر التشاؤم أيضاً من ناحية نتائجها العامة بين الشعب الايطالي. فهو يقول أن الشك قد أصبح يساور الإيمان الذي كان سائداً أول الأمر بأن وحدة ايطاليا عمل مبارك بالنسبة للشعب الايطالي فالحركات والتجمعات السياسية التي تحدث الضجيج في العالم ، وتثير أعظم قدر من الحماس ، ليست غالباً تلك التي تؤثر أعمق التأثير وأنفعه في سعادة الناس . وذلك لأن عناصر السيادة الحقيقية توجد في مجالات أكثر تواضعاً من هذه الحركات والتجمعات السياسية ، وتقدر باختبارات أخرى وأن الحروب التي كان على ايطاليا أن تخوضها ومعاهدات الصلح التي كان عليها أن تعقدها والجيوش التي بنتها واحتفظت بها لاتمام الوحدة الايطالية قد ألحقت بها خسائر مادية فادحة تتمثل في الديون الباهظة وما استتبعته من فرض ضرائب قصمت ظهور الشعب .

وهكذا أضاف ليكي مقياساً نفعياً مؤقتاً في الحكم على نتائج الوحدة الإيطالية ، إلى جانب لومه إياها على اتخاذ القوة أداة لتحقيقها واغفالها المسألة المعنوية المتمثلة في مركز البابابين الكاثوليكية العالمية . ولكن كل هذا اللوم لوحدة ايطاليا ، الذي يصدر أساساً عن خشيته من آثار القومية الهدامة على مسرح السياسة العالمية في ضوء إيمانه بالنظم القائمة ورغبته في المحافظة على ما يسندها من قوانين عامة ومعاهدات قد خفت شدته حين طبق مقياساً آخر للحكم على الوحدة الايطالية من ناحية امتزاج مبدأ القومية بمبدأ العنصرية عند القوميات الأوروبية في القرن التاسع عشر . فالقومية الإيطالية في نظره من هذه الناحية هي خير من الأشكال التي اتخذتها القومية عند فرنسا والمانيا وروسيا باسم الحركات العنصرية اللاتينية والتيوتونية والسلافية على التوالي إذ مع كل ما قدمه من حجج ضد القومية الإيطالية ، فإنه لم يسعه الا أن يعترف بأنها تمثل انتصار مبدأ القوميات في خير شكل من أشكاله . فلم يجتمع لقومية من العناصر الكثيرة مثلما اجتمع لها كاللغة والدين والوحدة الجغرافية الواضحة الحدود والأدب المشترك والعواطف المشتركة . أما في الوحدة الألمانية فالمشاركة العاطفية الصادقة لعبت دوراً عظيما ، ولكن القوة وحدها في بعض أجزاء الامبراطورية نفذت السياسة . كما أنه في بعض الدوائر يصور الجنس كأعظم عناصر القومية

جوهرية ، وامتزج مبدأ القومية امتزاجاً وثيقاً بمبدأ الأجناس الذي يبدو أنه سيكون ذا تأثير عظيم مزعج في شئون العالم .

ويوضح ليكي مفهوم العنصرية في عصره فيقول أن وحدة الجنس اللاتيني التي يراد اقامتها جزئياً بواسطة الضم والاستيعاب وجزئياً بواسطة أحلاف تشغل فيها فرنسا المكان المسيطر ، وكانت مبدأ فرنسياً مفضلا في عهد نابليون الثالث ، ولوأنه اضمحل اضمحلالا عظيما لما نشأ بعد ذلك من عداوات عميقة فصلت بين فرنسا وايطاليا. ولقد دعا بقوة إلى هذا المبدأ من بين آخرين ميشيل شفاليير Michel Chevalier وقدم كسبب من الأسباب الرئيسية للحملة غير الموفقة الى المكسيك ، واتخذ مبررا للآمال الفرنسية ، ونشأت مدرسة من الكتاب الذين يمثلون إقامة توازن بين الأجناس الكبرى كميزان حقيقي للقوة وكأساس للسياسة الدولية في المستقبل . أما وحدة الجنس التيوتوني فقد كان لها أنصار كذلك في المانيا وامتدت عيونهم بشره لا نحو النمسا ونحو الالزاس فقط ، ولكن أيضاً نحو هولندا ونحو الأقاليم الألمانية في بلجيكا ونحو الأقاليم البلطيقية . وأما الحركة السلافية فهي أحدث هذه الحركات ، وربما أخطرها ، على المسرح ، وهي تحاول لا أن تقوم بتفكك تركيا فقط بل أيضاً النمسا . ويلاحظ ليكي إلى جانب ذلك أنه على قدر ما هنالك من تأكيد جديد لمطالب القومية ، فإنه تأتي رغبة متزايدة بين الحكام للقضاء في مناطق نفوذهم على كل أنماط قومية أجنبية ، سواء كانت أنماط جنس أو لغة أو عقيدة قد يكون لها في يوم ما وجود نشط .

ويلاحظ ليكي أن من التطورات العجيبة في العالم ، أن تكون هنالك في نفس العصر اتجاهات توسعية تدفع بالأمم نحو بناء الامبراطوريات والاتحادات الكبرى واتجاهات قومية تدفع بالأمم نحو تأكيد الأنماط القومية والمحلية . فمما ساعد على تكوين التجمعات والوحدات السياسية الكبرى انتشار السكك الحديدية وغيرها من المؤثرات التي أنتجت تبادلا أسرع في الأفكار والتجارة وتكوين عادات أكثر عالمية وتعمل بقوة في هذا الاتجاه التوسعي . كما أن النظم العسكرية والبحرية في القرن

التاسع عشر تضع قوة غامرة في أيدي الأمم العظمى . ولكن من الناحية الأخرى قد وجد في أشكال كثيرة ميل واضح الى إبراز الأنماط القومية والمحلية .

ويعدد ليكي مظاهر القومية في نواحي النشاط الأوروبي المختلفة ، مثل اللغة والعادات والتقاليد والآداب والآثار والتعليم والنظم السياسية النيابية والمحلية والنظم العسكرية وغير ذلك فلقد ظهر أثر مبدأ القوميات بوضوح في اللغات القومية . فحتى أيام فردريك الأكبر ، كان للغة الفرنسية السيادة التامة حتى في البلاط البروسي ، وكان يبدو من المرجح بعد ذلك بوقت طويل في بلاد كثيرة أنها تحل محل جميع اللغات المحلية في الاستعمال العادي للطبقات العليا . ولكن هذا الاتجاه قد وضع حد له في كل مكان وأصبحت السيادة الكاملة في أواخر القرن التاسع عشر للغات القومية . وكانت الملكة صوفي ملكة الأراضي المنخفضة معتـــادة على أن تقص أنه في وقت زواجها في سنة ١٨٣٩ ، أخبرها بعض مستشاريها أنه ليس من الضروري لها أن تتعلم اللغة الهولندية لأن استعمالها آخذ في الزوال بسرعة بين الطبقات العليا في هولندا ، ولكنها عاشت حتى رأت استعمال اللغة الهولندية ثابتاً وعاماً . ويعتقد ليكي كذلك أنه في عهد حكم نيقولا فقط حلت اللغة الروسية محل اللغة الفرنسية كلغة البلاط في سنت بطرسبرج ، وأخذت بعد ذلك تنتشر انتشاراً واسعاً بين طبقات المجتمع الروسي . وقامت في بلجيكا حركة ظاهرة وذات مغزى للاحتفاظ باللغة الفلمنكية والقومية الفلمنكية ، وساد نزوع مشابه في بوهيميـــا والمجر وحتى في بريطانيا وجه اهتمام متزايد للغة ويلز . وقوت حرب سنة ١٨٧٠ هذا الاتجاه وفقدت اللغة الفرنسية كثيراً من صفتها العالمية كلغة الدبلوماسية على حين أنه لم تأخذ لغة واحدة أخرى مكانها . ولم يبق هنالك عهد من قبل خصص فيه قدر كبير من الاهتمام والبحث مثلما خصص لدراسة العادات والآداب والتقاليد والآثار المحلية . وأن التعليم يساهم إلى جانب توسيعه للاهتمامات في اذكاء الحياة السياسية في المناطق الصغيرة . كما أن توسيع حق الانتخاب والحكم المحلي ، وربما أكثر من ذلك نمو الصحافة المحلية لها كلها تأثيرها الخاص في اظهار الانقسامات المحلية وايقاظ الآمال المحلية. وأن النظم العسكرية في القارة الأوروبية قد تحول إلى

درجة ما عقول الجماهير الكبيرة المنظمة عن السياسة الداخلية والدستورية وتضعف خطوط الاختلافات الاقليمية ، ولكنها أيضاً تبرز ابرازاً قوياً وواضحاً التميزات القومية والعداوات القومية .

ويصل ليكي بعد هذا التحليل لأثر القومية في التنظيمات الدولية المعاصرة له في القرن التاسع عشر إلى أنه ليس هنالك من بين المشاكل التي تضغط بقوة على ساسة العصر ما هو أكثر خطورة من مشاكل التوفيق بين الآمال المحلية والخاصة وبين الاحتفاظ بالقوة والوحدة الامبريالية وبين استقرار السلام الأوروبي . ويقدم ليكي الحل لهذه المشاكل على النهج الانجليزي في التفكير إذ يقترح أنه في مثل هذه المسائل يجب أن تؤخذ في الاعتبار ظروف كثيرة وغالباً ما تكون متنوعة ، ولا يستطاع لقاعدة عامة وثابتة أن توضع . ويضرب المثل بانجلترا فهي في سنة ١٨٦٤ عملت بمبدأ القوميات عندما تنازلت عن حمايتها للجزر الأيونية وسمحت بضمها الى اليونان استجابة لرغبة محلية قوية عبر عنها أهل تلك الجزر . ولكن من المؤكد أن انجلترا ما كانت لتتصرف مثل هذا التصرف لو أن مالطة أو ايرلندا أو جزءاً آخر حيوياً من أجزاء الأمبراطورية قد طلب ضمه الى دولة أجنبية . فكل امبراطورية عظيمة مضطرة لصالح وحدتها الامبريالية ولصالح النظام العام للعالم أن تفرض الرفض الجامد على الحركات الشعبية في اتجاه التفكك والانفصال مهما كان ما تبذله من جهد لتقابل الرغبات المحلية بالقوانين والنظم والتوفيقات المتنوعة . كما أن الأمم تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً في قوة أنماطها القومية ، وفي قدرتها على الحكم الذاتي ، وفي قدرتها على حكم الأمم الأخرى وفي قدرتها على استيعاب الأنماط الأجنبية أو التوفيق معها . فهنالك حالات حيث يترك تدمير قومية قديمة أو حتى قومية لم توجد أبداً وجوداً كاملا ولكن حيل بينها وبين نموها قبل الأوان عداوات تضطرم مدى قرون عند طبقات كبيرة . وهنالك حالات أخرى حيث يتم في سنين قليلة اندماج كامل ، وحيث يمحي كل أثر للجرح القديم ، وحيث تزول جميع الاختلافات ، أو حيث تستمر فإنما تبقى في الاختلافات الصحية للنمط والنزوع والقدرة مما يضيف الى الموارد دون الضرر بأية درجة بقوة الأمة وانسجامها .

وهنالك حالات حيث يرضي توسيع النظم النيابية المحلية ارضاء وافراً الآمال المحلية ويهدىء من ضروب السخط المحلي وحيث تستعمل مثل هذه النظم استعمالا عادلا ومعتدلا. وهنالك حالات أخرى حيث تتحول تلك النظم الى أدوات للثورة والسلب والظلم وحيث تزيد فقط من الخلاف وربما تؤدي الى الحرب الأهلية .

ولقد انتهى هذا التحليل لمسرح السياسة الأوروبية في ضوء مبدأ القوميات الثوري الى أن أعلن ليكي أن القومية لم تعد وحدها القوة المذهبية الملهمة للتنظيم الدولي ، بل ظهرت «الاشتراكية الدولية» كفكرة ثورية تحاول تنظيم العالم ورسم الحدود بين الطبقات على أساس مخالف لما تستهدف تحقيقه القومية وما تنادي به من قيم في مجال العمل القومي والدولي .

د ـ من القومية الى الانسانية

عند جراهام ولاس Graham Wallas

عالج « جراهام ولاس » التنظيم الداخلي للدولة بأن ناقش الأثر المحتمل لبعض الاتجاهات العقلية الحديثة في المثل العليا للسلوك السياسي ونظم التمثيل النيابي والمناهج المتبعة لتحقيق الإبداع والكفاية الفعلية عند موظفي الحكومة وأخذ بعدئذ في مناقشة أثر هذه النزعات على العلاقات بين الدول والأجناس ، فلقد لاحظ أن كل مجتمع يؤثر تأثيراً سياسياً في غيره من المجتمعات ، خاصة بعد أن قضى التلغراف والباخرة على معظم العقبات القديمة التي كانت تحد من تقدم هذا التأثير واتساع مداه . وتساءل عما اذا كان هذا الترابط بين الدول سيستمر في الشعور أو في الشكل الدستوري ، أو أن هنالك من الأسباب الدائمة ما يؤدي إلى تحديد الدائرة الجغرافية أو العنصرية للتماسك السياسي الفعال ومن ثم حجم الدول وتركيبها .

وللإجابة على هذا التساؤل ، أخذ يناقش مفهوم الدولة عند الساسة ورجال الفكر في العصور القديمة والحديثة ومدى تجاوب هذا المفهوم مع الحقائق التي تكشفت في القرن العشرين ، فأرسطو وهو يكتب في ظروف العالم القديم رأى أن المجتمع الذي يتألف من مائة ألف مثله مثل المجتمع الذي يتألف من عشرة آلاف شخص لا يصلح لأن يكون دولة . وبنى حجته على الحقائق التي يمكن

قياسها فيما يتصل بحواس الانسان وذاكرته . فإقليم الدولة يجب أن يكون « مرئياً ككل» بعين واحدة ، كما أن المجلس الذي يحضره جميع المواطنين البالغين يجب أن يكون قادراً على سماع صوت واحد وهو صوت الرجل العادي لا صوت «ستنتور» الخيالي في الأساطير وأن الحكـــام الرسميين يجب أن يكونوا قادرين على تذكر وجوه جميع اخوانهم من المواطنين وشخصياتهم . ولم يغفل أرسطو الحقيقة التي كان يعرفها وهي أن أغلب الدول في عصره كانت تكبر بنسبة هائلة الحجم المثالي للدولة كما رسمته القاعدة التي وضعها لبناء الدولة ، كما كان ينكر ان الملكيات المتبربرة العظيمة « دول » بالمعنى الصحيح .

ويعقب جراهام ولاس على رأي أرسطو بقوله اننا معرضون لأن ننسى أن الحقائق التي اعتمد عليها في نظريته كانت واقعية وهامة . فتاريخ دول المدن عند اليونان وفي العصور الوسطى يبين أن وقوع بيئة كل مواطن في المجال المباشر لحواسه وذاكرته يصبح حافزاً فعلاً لأسمى أنواع النشاط والمشاعر الإنسانية . كما أن الكهول من بين الانجليز الذين يعيشون في قرى نائية غمرتها ضواحي المدن المتناثرة أو امتدت اليها جموع السكان الصناعيين ، يشعرون بأنهم قد فقدوا الاتصال بالحقائق العميقة في الحياة حين فقدوا ما تعودوا من قدرة على معرفة وجوه جيرانهم وحقولهم وأكواخهم كل يوم من أثر الحضارة الحديثة . فمداخن المصانع العالية والأسقف الصلصالية أضاعت المناظر التقليدية للريف الانجليزي الهادىء وأضاعت معه الشعور القديم الذي كان يحسه المواطنون من الكهول نحو المكان والبيت فعجزوا عن أن يستبدلوا بالوطنية التي يوحى بها شارع القرية وعالم البصر والسمع المحدود وطنية جديدة يوحى بها عالم أكبر من المعرفة والاستدلال والكتب والخرائط . وكثيراً ما يرى الواحد بعض هؤلاء الشيوخ الذين يرددون آراء أشبه بآراء « موريس » و « رسكن » في وجوب اغفال البخار والكهرباء والعودة إلى الزراعة في القرية والصناعات اليدوية في المدينة أثناء العصور الوسطى وذلك ابتغاء ما تقدمه الحياة من غنى حقيقي . ولكن الحنين إلى عودة القديم لا يجدي شيئاً أمام مجرى التطور الصناعي الدافق ، فحتى دول المدينة اليونانية والايطالية والفليمية قد اندثرت

لأنها كانت من الصغر بدرجة لم تستطع معها أن تقف أمام جيوش المجتمعات التي كانت تكبرها وان كانت أقل منها تماسكاً ونظاماً ، مثل جيوش مقدونيا واسبانيا ، ولا ريب في أن التقدم الصناعي غاز أشد بأساً من الغزاة المقدونيين والاسبان ، فنسبة كبيرة من رجال العمل والصناع في انجلترا يعيشون حياة غير حياة أجدادهم ، اذ يرون في أسفارهم اليومية بين مساكنهم ومراكز أعمالهم وهم يركبون الترام أو القطار من المناظر ما يفوق مئات المرات ما كان يراه أجدادهم في اصباحهم وامسائهم ، وما تعجز أبصارهم عن أن تدركه وذاكرتهم عن أن تعيه . فهم كما يقول مستر ولز « قد أخرجوا من أماكنهم » .

وإذا لم يعد في استطاعتنا الآن أن نستخدم مجال حواسنا كأساس لتقدير المساحة الممكنة للدولة المتمدنة ، فقد يبدو أنه لا توجد مطلقاً حقائق تستخدم في مثل ذلك التقدير . فليس من اليسير أن نحدد مجال الاتصال الفعال الذي نستطيع أن نحققه عن طريق البخار والكهرباء أو المساحة التي يمكن أن تشملها وسائل سياسية مثل التمثيل النيابي أو النظام الاتحادي . ولقد أصبح الفرق واسعاً بين موقفنا من تصور الدولة وموقف أرسطو . اذ شبه أرسطو الدولة بالسفينة التي رأى أنه ينبغي الا تبلغ من الحجم الكبير ما يمنع تسييرها بسواعد البحارة أنفسهم . أما اليوم فالسفن قد زادت في حجمها عما تصوره أرسطو وقد تزيد في غد أضعافاً مضاعفة . « وإذا افترضنا أن الدولة قد تزيد في حجمها عن دائرة نظر الانسان الواحد ، فاننا بذلك نكون قد تركنا مقياس أرسطو الحسي جانباً ، وأصبح في مقدورنا ان نتغلب على مجرد المشكلة الآلية في أن نخضع الأرض جميعاً لحكومة منظمة نظام حكومة الولايات المتحدة أو الامبراطورية البريطانية . وإذا ما كان قيام مثل هذه الحكومة العالمية مستحيلاً ، فاستحالته لا بد وأن تكون راجعة لا لحدود حواسنا وسواعدنا وانما لحدود قوى خيالنا وعطفنا » [1] .

ويؤكد جراهام ولاس هذه النظرة إلى امكان قيام الحكومة العالمية بتحليله معنى

---

(1) Wallas : Human Nature in Politics p. 273

الدولة الحديثة والاحتمالات التي يتضمنها ذلك المعنى في رأيه ، ومقابلة ذلك بمفهوم الدولة عند ساسة أوروبا منذ قيام الثورة الفرنسية وما يستتبعه من تقرير خاص للعلاقات الدولية . فهو يردد نظريته في أن « الدولة الحديثة يجب أن تقوم بالنسبة لأفكار مواطنيها ومشاعرهم لا كحقيقة من حقائق الملاحظة المباشرة وانما كذاتية من ذاتيات العقل ، أو رمز أو تشخيص أو تجريد ، ولهذا فإن المساحة الممكنة للدولة ستعتمد على الحقائق التي تحدد خلقنا لمثل هذه الذاتيات واستعمالنا لها ، فمنذ خمسين عاماً رأى الساسة الذين كانوا يعيدون بناء أوروبا على أساس القومية انهم قد وجدوا الحقائق المناسبة في الأسباب التي تحدد التجانس المادي والعقلي للأمم ، اذ رأوا أن الدولة اذا ما أريد لها أن تحكم حكماً فعالاً لابد من أن تكون « أمة » متجانسة ، لأنه لا يستطيع مواطن أن يتخيل دولته أو يتخذ منها هدفاً لولائه وحبه السياسي ما لم يؤمن بوجود مثال قومي يتشكل كل فرد من سكان الدولة على شاكلته ، كما لا يستطيع أن يحافظ على إيمانه بوجود مثل هذا المثال ما لم يشبه زملاؤه المواطنون الواحد منهم الآخر ، ويشبهونه هو كذلك ، في بعض الوجوه الهامة » (١) .

وهكذا تجد الدولة في القومية أساساً نفسياً ومادياً لرسم حدودها وإقامة بنائها فقصد بسمارك أن يحدد الامبراطورية الالمانية بحدود استطاعة المثال البروسي أن يتمثل العناصر الألمانية الأخرى . ولهذا عارض دائماً في ضم النمسا كما عارض طويلا في ضم بافاريا لأنه خشي أن يفشل المثال البروسي في تمثلها معتقداً أنه على قدر استطاعته استيعاب السكسون وأهل هانوفر فهو عاجز عن استيعاب البابويين من الألمان ، وردد قوله في أنه على الألمان « ألا يبتلعوا أكثر مما يستطيعون أن يهضموا » (٢) .

ويسوق جراهام ولاس رأي ماتزيني في الدولة القومية بعد أن ذكر رأي بسمارك.

---

(١) Ibid p. 274

(٢) Ibid p. 274

فماتزيني كان يعتقد مع بسمارك في أن الدولة لا يمكن أن تحكم حكماً صالحاً الا اذا اشتملت على أمة متجانسة . ولكن اتفاق ماتزيني وقف معه عنه هذا الحد إذ كان يعد سياسة بسمارك في تحقيق التماثل القومي بأسلوب صناعي قائم على التهام المثال القوي للضعيف أسوأ شكل من أشكال الاستبداد واقترح ماتزيني لتحقيق هذا التماثل كأساس للدولة المتمدينة أن تتبع أوروبا غرض الله وتدبيره في إعادة بنائها ، لأن الله في رأيه أراد لأوروبا الخير حين جعل الفواصل الجغرافية من أنهار وجبال، تتفق مع الفواصل العنصرية بين شعوبها . فعلى أوروبا أن تقضي على فساد الأنظمة الذي فرضته الحكومات الشريرة وأن تبرز النظام القومي الذي أراده الله لها خاصة بين أقاليم الأرض . وان كان قد أكد أن هذه قاعدة الهية عامة اذ أن الله قد قسم البشر إلى جماعات أو مراكز للتجمع على سطح الارض « وأن الحكومات المنحرفة هي التي شوهت القصد الالهي » [(١)] فحالت دون اتفاق التقسيم العنصري للبشر والتقسيم الطبيعي للأرض .

ولقد أقام كل من ماتزيني وبسمارك سياستهما الخارجية على هذا المبدأ في سياستهما القومية . فعارضا بكل ما وسعتهما المعارضة النزعة الإنسانية التي بشرت بها الثورة الفرنسية وذهبا مذهب كانِنج الذي اتهم الثورة الفرنسية بأنها إنما تنزل بالأمة وتحولها إلى أفراد حتى تستطيع جمعهم بعد ذلك في صورة من الجماهير غير المنظمة والغوغاء . وقد هاجم ماتزيني الدعاة إلى العالمية الذين يدعون إلى أنه ينبغي على كل انسان أن يحب غيره من بني الانسان دون تمييز بين القوميات وذلك اعتقاداً منه أن هذا المسلك غير ممكن من الناحية النفسية فليس في استطاعة أحد أن يتصور العالم كمجموع من ملايين الأفراد ومن ثم فلن يستطيع أن يحبه حب المواطن لزملائه من أبناء الأمة الواحدة . فالعالم أوسع من أن يتعاطف معه الإنسان صاحب الخيال المحدود ، الذي سيلقى الغرق في بحره اللجي بدلا من أن يلقى الحياة . ولن ينقذ الانسان من هذا الموقف سوى الأمة التي قصدتها العناية

---

(١) Ibid p. 275

الالهية لتقف بين الانسان الفرد وبين هذه الأعداد العديدة من بني الانسان الذين لا يستطيع تصورهم . ويرى ماتزيني أن هذا الفهم للأمة أمر طبيعي لأن الانسان يستطيع أن يدرك ويحب أمته لأنها مكونة من كائنات تشبهه ، تتكلم نفس اللغة ، وتوهب نفس النزعات ، وتربي نفس التقاليد التاريخية ويمكن النظر إليها كذاتية قومية واحدة . كما أنه يرى أن السبيل الأوحد إلى تصور الانسانية يقوم على تخيل الفرد أنها تتألف من عقد مرصع من الأمم المتجانسة اذ الأمم هي وحدات البشرية والمواطنون فيها ، وهي في ذلك مثل الأفراد في أنهم وحدات الأمة والمواطنون فيها . وقد أوجز ذلك الرأي في قوله « ان ميثاق البشرية لا يمكن ان يوقع بواسطة أفراد ، وانما يوقع بواسطة شعوب حرة ومتساوية تملك أسماء ، وعلماً ووعياً بوجود متميز »[1] ، ولقد كان ماتزيني في هذا التصور لدور القومية في تنظيم العالم متسقاً مع بعد نظره وسعة خياله ، ولكنه لم يشر مطلقاً إلى القوى السياسية التي يمكن بها تحقيق هذه النتيجة ، ولم يوضح ان كان الغزو الذي قامت به ايطاليا في الحبشة فيما بعد تنفيذاً لفكرته مناقضاً لها ، وعلى قدر هذا السكوت عن بيان خطة التنفيذ عند ماتزيني . فقد كان بسمارك بتفكيره العملي واضحاً في رسم الخطة وضوحه في بيان الفكرة . فهو لم يفكر مثل ماتزيني في « ميثاق الانسانية » بل كان يحتج على أية صلات سياسية أو أخلاقية بين أية دولة وبين الدول أو الشعوب الأخرى التي تقوم خارج حدودها . فلقد قال « ان المبدأ السليم الوحيد الذي تقيم عليه دولة عظيمة تصرفها هو مبدأ الأنانية السياسية » .

وإذ قدم جراهام ولاس لدراسته عن القومية والعالمية بهذا العرض التاريخي المذهبي لفكرة القومية في القرن التاسع عشر . تهيأت له فرصة التعليق عليها من تجربة العقد الأول في القرن العشرين بعد أن تطورت مع التطور الدولي ، وظهرت آثارها في نطاق التوسع الاستعماري . وهنا يقف جراهام ولاس موقف الناقد

---

(١) Ibid p. 277

المقدر لمآثر القومية على الوعي السياسي في أوروبا ، وفي الوقت نفسه موقف المواطن العالمي الذي يلمس مدى خطرها في نزعـات التعصب والتنافس على السيادة بين الشعوب وهو بهذا يلقي ضوءاً قوياً على القومية في تطور النظرة اليها بين مؤيد لها ومنتقض عليها خاصة وقد كان التسابق الاستعماري بين دول أوروبا يهدد العالم بشبح الحرب العالمية الأولى ، فالقومية لعبت دوراً عظيماً في تزكية الوعي السياسي بأوروبا أثناء القرن التاسع عشر ولكن اوروبا لا تنفصل على حد تعبير ماتزيني بفواصل الأنهار والجبال وانما تتداخل من قرية إلى قرية خاصة في جنوب شرقي أوروبا ، حيث أن أتباع ماتزيني من الوطنيين البلغاريين واليونانيين يتناحرون ويتقاتلون في مقدونيا ليقضي كل فريق على الشعب المتنافس محاولاً بذلك تحقيق العناية الالهية كما يبينها موقع جبال البلقان ، ويعتقد جراهام ولاس أن ماتزيني نفسه لو امتد به الأجل وعاش حتى أول القرن العشرين لكشف المغالطة التي تقوم عليها الدولة القومية من اشتراط اشتمال الدولة الواحدة على شعب واحد ، ولذهب إلى أن وجوب اشتمال بعض دول أوروبا على سكان ينتمون إلى أنواع قومية مختلفة اختلافاً عظيماً ، هو رفض الأخذ بسياسة بسمارك الصناعية في فرض الاندماج القومي بالعنف ، والى جانب ذلك فهو يرى أن الأهمية العملية لنظرية القومية بمدلولها السابق قد تناقصت وذلك باقلاع بعض دعاة الوطنية عن رغبتهم في أن يفرضوا المثال القومي الغالب على غيرهم ، كما هي الحال عند الديمقراطيين الاشتراكيين من البروسيين في ألمانيا الذين يزيد اعجابهم برعاياهم من البولنديين أو البافاريين أو الدنماركيين كلما تمسكوا بخصائصهم القومية الخاصة . ولقد حدث تغير مشابه في الشعور القومي عند الانجليز ، اذ أن الأحزاب الانجليزية قد عدلت في الباطن أو العلن عن الرغبة في فرض الطابع الانجليزي على ايرلندا وويلز وجعلت ذلك عنصراً من عناصر سياستها .

ولكن هذه الاعتبارات لم تكف في رأي جراهام ولاس للقضاء على مذهب القومية الذي تأصل في الحياة الأوروبية أثناء القرن التاسع عشر وانتشر بين دول

أوروبا القديمة والحديثة على السواء ، وانما أخذ يتشكل ليقابل بجهود فكرية اضافية المشاكل التي نشأت عن التوسع الاستعماري الأوروبي في بلاد شعوبها ذات الوان غير اللون الأبيض . ويلاحظ ولاس ذلك الجهد في محاولة التوفيق بين أفكار القومية والأفكار الامبراطورية بين رجال السياسة من الانجليز ، فليس من الممكن تطبيق المبدأ القائل بأن مساحة الدولة ينبغي أن تقوم على تجانس المثال القومي سواء كان ذلك بأسلوب طبيعي أو صناعي في ميدان امبراطورية واسعة الأطراف مثل الامبراطورية البريطانية ، باتباع نظرية مثل نظرية ماتزيني أو نظرية بسمارك في الدولة القومية الحديثة . ومع ذلك نرى أن بعض الاستعماريين من الانجليز يحاول تحقيق ذلك ، اذ كانوا يعتقدون أن هناك « دماً » أو « عنصراً جزيرياً » يشتمل على الناطقين باللغة الانجليزية في المملكة المتحدة والمستعمرات أيضاً من أصحاب اللون الأبيض ، وأن غيرهم من سكان الامبراطورية هم « عبء الرجل الأبيض » ومادته التي يمارس فيها فضائله . وعندما كانوا يواجهون بالحقيقة القائمة من أن أصحاب اللون الأبيض من سكان الامبراطورية البريطانية لا ينتمون إلى جنس متشابه واحد ، كان المثاليون منهم يذهبون إلى أنه من المستطاع تحقيق التشابه بينهم عن طريق الدعاية الثقافية ونظم التوحيد السياسية بأن يوضع الشعر الاستعماري الحماسي ويدعى إلى انعقاد مجلس الامبراطورية ، أما الواقعيون منهم من أتباع بسمارك فكانوا يذهبون إلى تحقيق ذلك عن طريق « الدم والحديد». ويعد اللورد ملنر ممثلاً للفريق الواقعي من المستعمرين اذ كان يذهب إلى فرض الطابع الانجليزي على مستعمرات جنوب أفريقية بالقوة ويعارض لذلك في عقد صلح مع البوير يتنافى مع تحقيق هذه النتيجة النهائية .

ولكن هذه النظرة القومية الخالصة إلى بناء الامبراطورية البريطانية لم تقف أمام الزمن ، وسرعان ما تغير أساسها النفسي ، فأصبح أغلب الاستعماريين البريطانيين يؤمنون بأن المبدأ الملائم لهذا البنيان المركب من عناصر مختلفة هو « الوعي بالتنوع القومي » وليس « التجانس القومي » . غير أنهم قيدوا ذلك المبدأ المستنير بذهابهم إلى أن الاحساس بتنوع العنصر ينبغي أن يحاط بسياج الامبراطورية

الذي لا يتعداه إلى المشاركة في الشعور مع الشعوب الأوروبية التي تنحدر منها بعض المستعمرات البريطانية البيضاء ، فلا يحق للكنتدي الفرنسي أن يتعاطف مع فرنسا ولا للافريقي من البوير أن يتعاطف مع هولندا ، تقييداً منـهم للنزعات العالمية وابقاء على النزعات القومية ، وهم في حرصهم على السماح للعناصر البيضاء أن تستمتع بعاطفة الوطنية داخل اطار من العاطفة الامبراطورية يغفلون انكار الشعوب البيضاء لوضعهم في النظام الامبراطوري المفروض وطموحهم إلى أن تشملهم عاطفة وطنية من طبيعة العاطفة التي يستأثر بها سادتهم من الشعب الاستعماري وأنصاره ، ترتفع بهم عن المركز الذي ارتضاه لهـم أولئك السادة من أن يكونوا عبئاً للرجل الأبيض يباشر فضائله المصطنعة المنافقة في حمله وتوجيهه .

ويقدم الاستعماريون من الانجليز سبباً عملياً لمحاولتهم خلق عاطفة امبراطورية بين البيض من سكان المستعمرات وفرض الطاعة العمياء على غير البيض منهم ، تتضاءل أمامه الأسباب الميتافيزيقية والأخلاقية لتبرير السياسة الامبراطورية . فهم يقاومون النزعة العالمية لأنهـا خطرة على الامبراطورية إذ تجعـل البريطاني يعطف على مصلحة خصمه قـدر عطفه على مصلحة زميله في الوطن ، فتقتل بذلك فيه الميل إلى محاربة الأعداء والمنافسين . أما العاطفة الاستعمارية اذا ما قوبلت بالعاطفة العالمية تعتبر قوة ذات قيمة حربية . فالامبراطورية تتوقع حرباً مع الامبراطورية الألمانية أو الامبراطورية الروسية في السباق الأوربي الاستعماري ، ومن ثم فالعاطفة الاستعمارية التي تتكون من تعود سكان الامبراطورية على أن يعدوا أنفسهم عنصراً سيداً يتألف من أمة متجانسة وارستقراطية طبيعية ، سرعان ما تخلق من الامبراطورية البريطانية بعد المشاركة في تجارب الحرب والانصهار بضرباتها مزاجاً امبراطورياً أشبه بالمزاج القومي الذي كان بسمارك يتوخى خلقه من الذاتية أو الأنانية السياسية . ولن يسع الامبراطورية البريطانية وسواها من الامبراطوريات الأوروبية بعد معارك يتوالى فيها الانتصار والانهزام الا أن تلجأ إلى استخدام جيوش غير أوروبية من جيوش المستعمرات في حرب الأوروبي للأوروبي ، ولذا ينصح الساسة الانجليز

باكتشاف تلك الأجناس وتدريبها على القتال خاصة من بين الأجناس التي تحارب من حارب الانجليز وتعادى من عاداهم مثل « الجوركاس » « والسودانيين» دون أن يطالبوا بحقوق سياسية . ومن ثم ففي ضوء هذه النظرة ، يتحتم عـــلى البريطانيين كما تحتم على بسمارك من قبل أن يقتلعوا العالمية من جذورها لأنها تهدد الامبراطورية بالثبور والدمار ، وأن يزكوا العاطفة الاستعمارية ما وسعهم تزكيتها على أسس منبعثة عن القومية وناشرة لتراثها .

ولقد أعطت هذه الحجج التي يسوقها دعاة الاستعمار لتأييد النزعات المقاتلة عند الانسان الفرصة لجراهام ولاس أن يقدم نقده اللاذع لمثل هذا النحو من التفكير السياسي وأن يقترح التعديل الواجب له مستنداً لمنهجه النفسي في معالجة شئون السياسة القومية والعالمية . فهو يذهب إلى أن اقامة العلاقات الدولية على أسس من التنافس الاستعماري واتخاذ الحرب وسيلة فعالة لاقرار نتائج هذا التنافس لن يؤدي في النهاية الا إلى الفناء الدوري للامبراطوريات المتحاربة ، والى نقص سكان العالم ، واضطرارهم آخر الأمر لأن يدرسوا مشكلات العنصر ، والاستغلال المنظم للكرة الأرضية من وجهة نظر الانسانية وحدها . ومن ثم فيتقدم جراهام ولاس بالسؤال الآتي الحافل بالمغزى العميق وهو « هل اقتراحنا أن نبدأ من الآن تلك الدراسة قبل أن يخطو الصراع الامبراطوري خطوة أخرى اقتراح خلو من الطـــابع العملي ؟ » [1] ويجيب على ذلك السؤال بتـــأكيده أن دراسة السياسة الدولية على أسس انسانية أشد الأمور ضرورة لعالم يتهدده التمزق والدمار ، فقديماً منذ ألف وخمسمائة عام نشب الصراع الديني وكان كل فريق يعتقد أنه لا عيش له الا اذا أبيد خصمه ، ولكن الزمن قد أظهر من الممكن بعد اراقة الدم وجلب الألم أن كلا الفريقين من أصحاب المذاهب الدينية المختلفة يستطيعان التعايش السلمي دون أن يستأصـــل مذهب الفريق المعارض. وشأن المتصارعين في ميدان السياسة العالمية شأن أولئك الذين تصارعوا في ميدان العقائد الدينية ، ينبغي

(١) Ibid p. 284

أن يطهروا عقولهم من المسلك الذهني الذي لا يستطيع الا أن يتصور التقابل بين « نحن » و « هم » فاما أن نبقى نحن أو يبقوا هم ، كما ينبغي أن يتحرروا من « ذاتيات العقل » التي يخلقونها بأنفسهم ويحبسون عواطفهم داخلها .

والطريق المجدي لبلوغ حالة من الاتزان والحكمة في تقدير الشئون العالمية من وجهة نظر الانسانية لا القومية أو الامبراطورية ، يقوم على التغيير الجوهري لمنهج التفكير السياسي ، فعلى البشر أن يتركوا جانبا النزوع الى تقسيم المجرى اللانهائي لأفكارنا واحساساتنا الى طبقات وأنواع متجانسة وذلك أسوة بما فعله الباحثون في العلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر ، فالخيال العلمي قد تعلم كيف يعالج حقائق الطبيعة المتنوعة دون النظر اليها كمجموعات منفصلة تتألف كل واحدة منها من أفراد متشابهين يجمعهم مثال واحد ، كما أن الفنان الحديث قد تعلم كيف يستبدل المنحنيات والمسطحات الدائمة التنوع بالخطوط المستقيمة والبسيطة عند الرجل البدائي . وفي ضوء هذا المنهج الفكري الذي يعترف بالتنوع ، يستطاع التغلب على التعصب لأبناء الأمة الواحدة والامبراطورية الواحدة وتتجه الأفكار نحو أبناء البشر جميعاً .

واذا ما بلغ جراهام ولاس هذا الحد من العلاج لمشكلة العلاقة بين الدول وبين الأجناس المختلفة : تساءل عما اذا كان ممكنا أنه يتعلم الفرد كيف يفكر في أفراد البشرية المتنوعين على هذا النحو محققاً ما اعتبره ماتزيني أمراً مستحيلا وبأن يكون من التسامح في التفكير بالقدرة على أن يشمل قلبه الألف والخمسمائة مليون نفس في العالم قدرة ذهنه على شمولهم ، وبالايجاز هل يستطيع كل فرد أن يفكر أولا فيمن عداه من البشر وأن يحبهم ثانياً كأفراد متنوعين متميزين .

واجابة على هذين السؤالين ، يرى جراهام ولاس أن نشر داروين لكتابه «أصل الأنواع» في سنة ١٨٥٩ قد قدم الإجابة على السؤال الأول . فمنذ ذلك الوقت أصبح من الممكن أن نتمثل العنصر الانساني أمام خيالنا لا كفوضى من الأفراد المتنوعين تنوعاً تحكمياً أو كرصف من الأمم المتجانسة ولكن كجماعة بيولوجية ،

لا يختلف كل فرد فيها عن الآخر بطريقة تحكمية وانما وفق عملية التطور العضوي التي تسير على قواعد مفهومة ، ولقد كان المرجو أن يؤدي هذا الادراك لحقيقة تنوع البشر وفق التطور الى الاجابة على السؤال الثاني وذلك لأن ما يتمثل للخيال يمكن أن يتمثل أيضاً للعواطف ، ومن ثم تذوب أنانيات الأمم والامبراطوريات المتحاربة أمام حبنا للجمهور المتنوع تنوعاً لا حد له وهو يعمل جاهداً في ألم واضطراب رجاء الوصول الى علاقة أكثر انسجاماً مع العالم . ولكن ذلك لم يتحقق . اذ بدا أن اكتشاف التطور العضوي في القرن التاسع عشر قد ساعد على اثبات أن ذلك الحب لأفراد الانسانية غير ممكن ، بدلا من تشجيعه له . وذلك لأنه ظهر لهم أن التقدم كان دائما وليد الصراع الذي لا رحمة فيه من أجل الحياة وأن الشفقة والحب سيعوقان ذلك التقدم وسيفضيان بالنوع الانساني الى التأخر .

وأن مثل هذا التفكير كان في رأي جراهام ولاس مأساة عقلية من مآسي القرن التاسع عشر . فإن التصور الصارم للصراع الداخلي المحتوم الذي لا نهاية له بين العناصر والأجناس قد ألقى الرعب ونشر التشاؤم في نفوس الجيل الذي أعقب نشر كتاب «أصل الأنواع» مثلما فعل من قبله بحث مالتس عن السكان بين الاقتصاديين . فالأجيال التي عاشت قبل داروين كانت تعزي نفسها بالمذهب الانساني الذي كان يرى أتباعه أن الناس جميعاً أخوة مهما تعددت أجناسهم وعناصرهم وأن مصيرهم الى الاتفاق والتشابه من أثر التعليم في كل شيء الا اللون . ولكن داروين قد أبان أن مشكلة اختلاف الأجناس لا يمكن معالجتها بهذا اليسر مهما خضع الناس لتأثير التعليم المشترك ، لأن الأنواع العنصرية قد وجدت منذ ملايين السنين وأنها تنحو نحو الاختلاف لا التمثل والاندماج .

ولقد صادف أن المشكلة العملية للعلاقات بين الأجناس والعناصر قد اتخذت كذلك طابعاً صارماً متشائماً تجاوب منذ القرن التاسع عشر مع نظرية داروين . اذ لاحظ المستعمرون الأوروبيون أن الشعوب الوطنية الأصلية في افريقيا واستراليا وأمريكا تأخذ في الانقراض أمام تقدم الاستعمار وغزو الشعوب الأوروبية القوية ، وبدا لهم أن الاستعمار يتضمن النتيجة المحتومة من فناء الضعيف وبقاء القوي ،

خاصة وأن داروين قد أعطاهم تبريراً شبه علمي لما ينطوي عليه نشاطهم الاستعماري من أعمال تجافي مبادىء الانسانية الحقة ، فاطمأنوا لما يفعلون ، ونسوا أن التجارة التي جلبها الرجل الأبيض الى الشعوب الأصلية الوطنية قد جلبت معها المرض ، وأن المرض هو الذي قضى على العناصر الضعيفة في هذه الشعوب ، أما عناصرها القوية فقد قاومت العدوى وأخذت تنتعش ، وليس أمام الرجل الأبيض الآن اذا أراد فناء بعض الأجناس الا أن يقوم بذلك عن قصد وتدبير ، ولكن القضاء على الأمم الضعيفة قضاء مدبر مرسوم يقضي في الوقت نفسه على وحدة المشاعر والأهداف بين القتلة والمقتولين ، ويتناقض مع الأخلاق المسيحية الرسمية التي تدعي أن نفوس البشر جميعاً متساوية سواء كانوا أوروبيين أو غير أوروبيين. وهنا يعلن جراهام ولاس فشل المسيحية وهي دين المستعمرين الأوروبيين في أن تنتج حتى حلا عملياً معقولا . ويقرر أن المسيحيين قد كانوا أثناء القرن التاسع عشر أكثر قسوة من المسلمين وإن كان المسيحيون قد حرصوا على أن يخفوا قسوتهم تحت ستار من النفاق المقصود أو غير المقصود .

ولكن جراهام ولاس يستطرد في تعليقه على تطبيق مذهب داروين في السياسة فيقول أن خطره لم يعد قاصراً على محاولة الأمم الغربية المستعمرة أن تستأصل الشعوب الوطنية التي تحتل بلادها ، بل انه يمتد الى الجانب الآخر من الصورة ، وذلك لأنه أصبح من الممكن أن تستخدم الأمم الأوروبية فكرة الصراع من أجل الحياة دليلا على أن النزاع القائم بينها في الجيل الأخير للسيطرة على طرق التجارة في العالم قد أصبح «ضرورة علمية وواجباً أخلاقياً» ويذكر جراهام ولاس شاهداً على ذلك في انجلترا «اللورد أمبتهل Lord Ampthill «الذي يرى أن التقدم البشري يستدعي أن يذبح نصف البشر النصف الآخر ، وفي ألمانيا آراء «الأمير بيلو» Prince Bùlow الذي يبدو أنه قد جمع بين تعاليم بسمارك وبين تصوره لما قد تكون عليه تعاليم داروين حين أعلن في تبريره السياسة الألمانية نحو بولندا أن قواعد الخلق الشخصي لا تنطبق على السلوك القومي ، ولكنه يفند هذا الفهم للصراع الدولي ويؤكد أن الاعتقاد بأن الفوائد البيولوجية التي تنجم عن «الصراع» من أجل الحياة» بين الأفراد هي

نفسها الفوائد المنتظرة من الصراع بين الامبراطوريات أمر غير علمي مطلقاً ، لأن الحرب قد قام بها أوروبيون فقط أو أن أشركوا معهم غيرهم من حلفائهم وأهل المستعمرات ، ستنتهي بإبادة عدد عديد من الصفوة سواء كانوا من الجنس الأوروبي الشمالي الذي يدعي اللورد امبتهل أنه أرقى الأجناس أو كانوا من الأجناس الأخرى ، وفناء مثل هذه الصفوة من البشر سواء انتموا الى «الأعلى» أو «الأدنى» من الأجناس لا يعد تقدماً بيولوجياً على أية حال وانما هو عمل من أعمال التأخر البشري البيولوجي .

واذ ينكر جراهام ولاس حجة الذين يذهبون الى أن الصراع بين الامبراطوريات يلد مزايا تطورية في صالح العناصر والأجناس ، فهو ينكر كذلك حجة الذين يدعون أن ذلك الصراع انما ينتج لنا بقاء المثل الصالحة في السياسة والثقافة ، ويفترض هؤلاء أن أنجح وسيلة لنشر الثقافة هي وسيلة الاحتلال العسكري . ولكن جراهام ولاس يفند تلك الحجة من تجارب التاريخ القديم والمعاصر ، فهو يذكر لنا أن الثقافة اليونانية قد انتشرت انتشاراً سريعاً بعد سقوط الامبراطورية اليونانية ، وأن اليابان في العصر الحاضر قد أخذت الثقافة الغربية باستعداد أكثر كدولة مستقلة مما لو كانت دولة تابعة لروسيا أو فرنسا ، وأنه من المرجح أن الهند ربما تكون أميل الى التعلم من اليابان عن التعلم من انجلترا .

ويرى جراهام ولاس أن مثل هذا التمجيد للصراع بين الامبراطوريات ما هو إلا اتجاه من اتجاهات الحس وعادة من عادات الشعور . فأنصار داروين الأوائل آمنوا بأن تطور الانسان من الحالة السابقة للانسانية الى حالة الانسانية جاء نتيجة لاستسلامه لغريزة الصراع [1] . وهذا النمط من الاعتقاد يقوم على رفض الحكمة الأخلاقية القديمة من أنه يجب على الناس أن يضبطوا بالتفكير دوافعهم العنيفة وكأن الغريزة العمياء هي خير دليل وهاد سواء السبيل ، وأن الأمم التي تسير وراء غرائزها في معاملتها لجاراتها ، انما تنتهج الصراط المستقيم . ويرى جراهام ولاس

(١) انظر Walter Bagehot - Physics and Politics

ألا سبيل إلى القضاء على تعود العقل هذه النظرة الى الأمور الا اذا احللنا محلها «تصوراً لعلاقة الانسان بالعالم يخلق قوة عاطفية واعتقاداً عقلياً كذلك».

وليس هذا العلاج النفسي لهذه المشكلة النفسية ببعيد تحقيقه، فالتغير الذي طرأ على تصورنا للصراع من أجل الحياة بين الأفراد على أنه بشيء من الصدفة السماوية قد يحدث تغير مماثل في « تصورنا للصراع بين الشعوب ». فعلماء التطور في العصر الحاضر يذهبون الى تغير أن تحسين الوراثة في أي مجتمع لا يأتي عن طريق الصراع الفردي وإنما عن طريق تشجيع الغرائز الاجتماعية العليا بهدى من علم الانتخاب الوراثي. وقد ظهر الأثر العاطفي لهذا التصور الجديد باختفاء الفردية القاسية غير الارادية من السياسة الصناعية بعد أن كانت واضحة في انجلترا أثناء القرن التاسع عشر. وعلى هذا المنوال قد يدل علم الانتخاب الوراثي الدولي على أن التقدم في التطور البشري لا يتطلب إبادة الأجناس المختلفة بعضها البعض وانما يتحقق بأن يقوم كل جنس بنفسه على تحسين نوعه. وإن كانت مثل هذه الفكرة لا تعجب الداعين الى الصراع بين الأمم والأجناس ممن يرون أن العالم يتدرج في نظامه العنصري من الطبقات العليا الى الطبقات الدنيا، ومن الأوروبيين الشماليين الى أسفل ويؤمنون بوجوب قيام عالم أبيض في النهاية ايمان الساسة في سدني بضرورة قيام «استراليا بيضاء»، الا أن السنين الأخيرة علمت سكان أوروبا شيئاً من التواضع للأسباب العقليـــة الواسعة الانتشـــار وللحقائق المرة التي نشـــأت عن الحرب الروسية — اليابانية وعن تسليح الصين. إذ لم يعد تقسيم الشرق الأقصى الى دوائر للنفوذ الغربي أمراً مستساغاً بل أصبح أضحوكة غبية. ويضيف جراهام ولاس الى ذلك قوله أن الغربيين يوشكون على الاعتقاد بأن العالم يصبح أكثر غنى مما هو عليه الآن اذا ما قامت حضارات أخرى وأنواع عنصرية أخرى الى جانب الحضارات والعناصر الغربية. وكما أن المسيحيين قد تعلموا بدراسة الوثائق المسيحية أن دينهم ما هو الا دين واحد بين أديان العالم، فهم كذلك يعترفون أنه قد أفاد وربما يفيد من تراث الهنود والفرس في الفلسفة وأعمال الذهن الدقيقة. وليست هذه البراهين السياسية والدينية والفكرية وحدها هي التي تبرر تعدد الثقافات والأجناس، وإنما يؤيد هذه

الحقيقة أيضاً الاحتكام الى علم الحياة البحت ، فرجال العلم يحذرون أبناء العصر الحاضر من الاعتماد على أسرة واحدة أو نوع واحد في توالد النوع البشري بأجمعه في العالم ، وإن كان الأوروبيون الآن ، يعزفون عن التناسل المشترك بين الأجناس والعناصر فإنما يفعلون ذلك رغم الأمثلة البارزة للإختلاط التناسلي الناجح بينها في الماضي من ناحية ، وللجهل التام بالظروف التي يتوقف عليها النجاح من ناحية أخرى .

ويختم جراهام ولاس مناقشته القومية والانسانية بذهابه الى أنه قد أصبح من الممكن اعتماداً على هذه الأسس الفكرية أن يتطلع العالم الى تحقيق مستقبل العنصر البشري عن طريق غير طريق الدم والبغض ، وبالرغم من أنه لا يتوقع أحد أو يتنبأ بقيام اتحاد للكرة الأرضية مباشرة ، الا أن الشعور بغرض مشترك عند بني الانسان ، أو حتى الاعتراف بأن هذا الغرض المشترك أمر ممكن ، سوف يغير وجه سياسة العالم في الحال . فالتباغض الذي لا يستند الى العقل بين الأجناس ويشتعل من وقت الى آخر على حدود الامبراطورية سيكون ذا تأثير ضئيل في السياسةالدولية حين يقابل بتصور متسق لمستقبل التقدم الانساني . ويعمل على تحقيق هــذا الهدف ما يجلبه التلغراف من أنباء عن مختلف أنحاء الأرض حتى أصبح في استطاعتنا أن نرسم لأنفسنا صورة عن هذا العالم الواسع أدق في سماتها وأظهر في حقيقتها من الصورة التي ترتسم في أذهاننا عن البيئة المحلية التي نراقبها في عجلة من القطار أثناء ذهابنا الى عملنا وايابنا منه ، وستوحي هذه الصورة الذهنية بالعاطفة التي تتجاوب معها « فقد تعطي لبعضنا الثقة في ذلك الحب الذي رأى دانتي أنه يحرك الشمس والنجوم الأخرى ، وقد توحي لكل منا عطفاً أكثر شفقة على جميع الكائنات المذهولة التي تنقل من جيل الى جيل شعلة الحياة الواعية» [1] .

---

(1) Graham Wallas : Human Nature in Politics p. 296

الفصل الثالث عشر

سيادة الدولة

أ ـ مفهوم السيادة

ب ـ السيادة وخصائصها : جان بودان

جـ ـ نظرية السيادة التقليدية ونقدها : هارولد لاسكي



(أ) ـ مفهوم السيادة

(١) تعريف السيادة :

إن السيادة هي أحد المفاهيم الأساسية في علم السياسة ، ومع ذلك فلم يثر مصطلح من المناقشة والجدل مثلما أثار مصطلح السيادة . وهو يستعمل بصور متعددة . فهي تعني أول ما تعني أنه في كل دولة مستقلة توجد سلطة نهائية ، أي سلطة لا يوجد استئناف منها . وهذه السلطة هي العليا في كلا الشئون الداخلية وفي الشئون الخارجية . فليس من الناحية الداخلية لفرد أو جماعة من الأفراد الحق القانوني في العمل ضد قرارات السلطة ذات السيادة . وإن الدولة ذات السيادة هي كذلك العليا في الشئون الخارجية . فالاتفاقات والمعاهدات الدولية ليست ملزمة لها .

وإن تعريفات السيادة كثيرة ومتنوعة . فإن بودان Bodin ، وهو أول كاتب غربي يؤلف نظرية متناسقة عن السيادة يعرفها بأنها السلطة العليا فوق المواطنين والرعايا والتي لا تقيد بقانون . وإن جروتيس Grotius الذي كتب بعده بنصف قرن يعرفها بأنها السلطة السياسية العليا المخولة لمن لا تخضع أفعاله لأي سلطة أخرى ، والذي لا يمكن لإرادته أن تتخطى . فهي القوة المعنوية لحكم الدولة .

ومن بين الكتاب المحدثين يقول ديجي Duguit أن السيادة كما تفهم على وجه

العموم هي سلطة الدولة الآمرة ، وإنها هي ارادة الأمة منظمة في دولة ، وهي الحق في إعطاء أوامر غير مشروطة لجميع الأفراد في إقليم الدولة . كما يعرفها بيرجس Burgess بأنها السلطة الأصلية المطلقة على الرعايا من الأفراد وعلى جميع اتحادات الرعايا الاجتماعية . ويعرفها أيضاً بأنها السلطة المستقلة وغير المشتقة لفرض الطاعة .

(م ــ ٢) خصائص السيادة :

لقد لخص الكتاب عن النظرية التقليدية للسيادة خصائصها فيما يلي :

(١) الإطلاق

(٢) العمومية أو الشمولية

(٣) عدم إمكان التنازل أو التحويل

(٤) الدوام

(٥) عدم إمكان التقسيم

(١) الاطلاق :

إنه يقال إن السلطة ذات السيادة مطلقة وغير محددة . فليس هنالك سلطة على الأرض تستطيع إلزامها . ففي الداخل تملك السلطة ذات السيادة سلطة مطلقة على جميع الأفراد وجماعات الأفراد داخل الدولة . ومهما يكن هنالك من قيود فهي مفروضة فرضاً ذاتياً . ومن ثم فيمكن ازالتها بواسطة الدولة بطريقة قانونية . فأي قانون لا يمكن تغييره هو استحالة قانونية ، على حد تعبير جيتيل . كما أنه في الخارج أيضاً تعد السلطة ذات السيادة سلطة عليا . فهي مستقلة استقلالا مطلقاً عن إكراه أو تدخل من جانب الدول الأخرى . وإن المعاهدات ووجوه التفاهم الدولي والاتفاقات وغيرها لا تدمر السيادة . فهي قائمة إلى الحد الذي تختار فيه الدولة ذات السيادة احترامها . ومن ثم فقد قيل إن المحاكم الدولية تستطيع فقط أن تفسر القانون الدولي ، ولكن ليس لديها السلطة لتنفيذه .

(٢) العمومية أو الشمولية :

وإن الخصائص الباقية ما هي إلا نتائج تابعة لخاصية الإطلاق . فالسلطة ذات السيادة — كما ذكرنا — سلطة عليا فوق جميع الأشخاص والجماعات والأشياء داخل الدولة . ولكن هذا لا يمنع الدولة من أن تتخلى عن حقها في السلطان القضائي في بعض الأمور . ولا يستطيع شخص أو هيئة من الأشخاص أن يدعوا الإعفاء كحق من حقوقهم . وإن الاستثناء الظاهر الوحيد لشمولية السيادة هو استثناء السفارات الأجنبية وتبعيتها لقوانين بلادها الخاصة . ولكن يعد هذا الاستثناء من قبيل المجاملات الدولية ، ويمكن لأية دولة أن تنكر هذه الامتيازات الممنوحة على هذا النحو بفضل سيادتها في إقليمها .

(٣) عدم امكان التنازل أو التحويل :

وإذا ما كانت السيادة مطلقة وغير محددة ، فمما يساير العقل أنه يجب ألا يتنازل عنها أو تنقل إلى دولة أخرى . فالدولة ذات السيادة لا تستطيع أن تتنازل عن أي من عناصرها الجوهرية بدون تقويض نفسها . وإن روسو الذي أكد عدم التنازل عن السيادة ادعى بأن من الممكن نقل السلطة كما يحدث مثلا عند تغيير شكل الحكم ، ولكن لا يمكن التنازل عن الإرادة أو نقلها . فالسيادة هي جوهر شخصية الدولة وإن نقلها يعادل الانتحار في فعله .

(٤) الدوام :

إن السيادة دائمة دوام الدولة ذاتها . فطالما تبقى الدولة ، تبقى السيادة . فالاثنتان لا ينفصلان .

(٥) عدم إمكان التقسيم :

إن عدم إمكان تقسيم السيادة هو استنتاج منطقي من إطلاقها . ويقول جيتيل : « إذا لم تكن السيادة مطلقة ، فلن توجد دولة ؛ وإذا قسمت السيادة ، فإنه

توجد أكثر من دولة . » وإن بعض دعاة نظرية تعدد السيادة يهاجمون هذه النظرة إلى السيادة ، ويرون تقسيمها بين الدولة وبين الجماعات التي تخدم المصالح المختلفة للإنسان داخل الدولة . ولو نفذ مثل هذا الرأي ، لتفككت الدولة نتيجة لذلك . وحتى أولئك الذين لا ينتمون إلى نظرية التعدد ، ينادون بنظرية السيادة المقسمة خاصة بالنسبة للدول الفدرالية . ويذهب ا.ل. لويل A.L. Lowell إلى أنه من الممكن قيام سيدين داخل نفس الإقليم يصدران أوامر لنفس الرعايا فيما يتصل بشئون مختلفة . كما أن لورد بريس Bryce يدعي بأن السيادة القانونية يمكن تقسيمها بين سلطتين متساويتين في المرتبة. ولكن كالهون Calhoun وكثيرين غيره من المفكرين الذين يتبنون وجهة نظر مختلفة يفسرون الظروف في أمريكا لتعني أن السيادة التي هي وحدة غير ممكنة التقسيم تعبر عن نفسها من خلال الحكومة القومية في بعض الأمور ومن خلال حكومة الولاية في أمور أخرى . وبمعنى آخر إن السلطة ذات السيادة ليست مقسمة بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولاية ، ولكنها تبقى مع القوة التي توجد خلفها والتي لها القدرة على إقرار سلطات كليهما ، والتي تستطيع أن تعيد توزيع هذه السلطات بين النوعين بطريقة توسع أو تضيق من دائرة أيهما . ويقول كالهون أيضاً أنه ليس من الصعب أن نفهم كيف أن السلطات الخاصة بالسيادة قد تقسم وأن ممارسة جزء منها يوكل إلى مجموعة من الوكلاء وممارسة جزء آخر يوكل إلى مجموعة أخرى ، أو كيف أن السيادة قد تخول إلى شخص واحد أو إلى قلة أو إلى كثرة . ولكن من المستحيل أن نتصور كيف أن السيادة ذاتها وهي السلطة العليا يمكن أن تقسم .

(ا – ٣) السيادة الاسمية :

(١) السيادة الاسمية :

إن مصطلح السيادة يستعمل في معاني مختلفة ، وإن القصور عن التمييز بينها ينتهي إلى غموض وخلط في الفهم . فمصطلح « السيادة الاسمية » يستعمل بالإشارة إلى ملك أو حاكم ملكي آخر كان في وقت من الأوقات صاحب سيادة

حقيقية ، ولكنه لم يعد كذلك منذ وقت طويل . وإنه يشار رسميا إلى ملك انجلترا على أنه « صاحب السيادة » ، ولو أن سيادته اسمية فقط . فالسلطة الحقيقية قد انتقلت إلى أيد أخرى منذ زمن طويل . ومن ثم فسيادة الملك اسطورة لا ضرر منها

(٢) السيادة القانونية :

ويعقد تمييز بين السيادة القانونية والسيادة السياسية . فصاحب السيادة القانونية هو الهيئة التشريعية العليا في الدولة . فأوامرها وحدها هي القوانين . وتستطيع أن تتخطى أوامر القانون السماوي ومبادىء الأخلاق وإملاءات الرأي العام . وإن صاحب السيادة القانونية يوجد في انجلترا ممثلا في « الملك — في — البرلمان » . وإن السيادة القانونية هي مفهوم القانوني عن السيادة . فهي « الشخص المحدد » الذي يشار اليه في تعريف اوستن Austin للسيادة . وتعترف المحاكم فقط بتلك القوانين التي تصدر عن مثل هذه السلطة صاحبة السيادة .

وإن خصائص السيادة القانونية هي : (١) أنها محددة ومعينة ، (٢) قد تخول إلى شخص واحد أو هيئة من الأشخاص ، (٣) وهي منظمة ودقيقة ومعترف بها بواسطة القانون ، (٤) وهي وحدها التي تعلن في مصطلحات قانونية ارادة الدولة ، (٥) وإن عصيان اوامرها يعني انتهاك القانون ومن ثم العقوبة ، (٦) وتصدر الحقوق عنها ، (٧) وهي مطلقة وعليا وغير ممكن تحديدها .

(٣) السيادة السياسية :

إنه ليس من السهل أن نعرف هذا المصطلح فعلى حين أنه في البلد الديمقراطي يكون صاحب السيادة القانوني الهيئة العليا المشرعة للقانون والمنفذة له ، فإنه يوجد خلفها ارادة الشعب التي هي المصدر النهائي والأخير لكل السلطة . فهي السلطة التي لا يمكن إستئناف من قرارها . وعلى حد تعبير ديسي Dicey « إنه يوجد خلف صاحب السيادة الذي يعترف به القانوني صاحب سيادة آخر يجب أن ينحني له صاحب السيادة القانوني : « ويعرف جيلكريست Gilchrist السيادة

السياسية بأنها « المجموع الكلي للمؤثرات التي تقوم في الدولة خلف القانون » . وقد تعددت التعريفات حتى أن بعض الكتاب يوحد بين السيادة السياسية والمجتمع في مجموعه ، والبعض يوحد بينها وبين جمهرة الشعب ، والبعض يوحد بينها وبين الإرادة العامة ، والبعض يوحد بينها وبين الرأي العام ، وآخرون يوحدون بينها وبين السلطة المادية لذلك الجزء من الشعب الذي يستطيع أن يقوم بثورة ناجحة . وإن تعدد وجهات النظر واختلافها وما تسببه من اضطراب في الفهم جعل بعض الكتاب يفضلون قصر « السيادة » على معناها القانوني ويهجرون مفهوم السيادة السياسية هجراً تاماً . ومن ثم فإن جيتيل يلاحظ بأن أي جهد لكشف صاحب سيادة سياسي خلف صاحب السيادة القانوني إنما يدمر قيمة المفهوم كله وينزل بالسيادة إلى مجرد قائمة من القوى صاحبة النفوذ والتأثير ..

(٤) السيادة الشعبية :

وإن هنالك انتقالا طبيعياً من السيادة السياسية إلى السيادة الشعبية . فوفق نظرية السيادة الشعبية ، تبقى السلطة النهائية مع الشعب . وإن هذه النظرية أعلنت في العصور الوسطى بواسطة كتاب مثل مارسيليو أف بادوا Mariglio of Padua ووليام أف اوكام William ofOckam . وقد أصبحت في القرن الثامن عشر حجر الزاوية في تعاليم روسو . كما لقيت حافزاً آخر في القرن التاسع عشر مع تقدم الديموقراطية حتى أنه في جميع البلاد التي تحكم نفسها حكماً ذاتياً أصبح من المسلم به اعتبار الشعب القيم النهائي على السلطة السياسية . وإن صاحب السيادة القانوني لا يستطيع أن يبقى طويلاً إن هو عارض عن قصد وباستمرار رغبات الشعب ، لأن الشعب في آخر الأمر يستطيع أن يلجأ إلى القوة ويقيم حكومة جديدة بواسطة الثورة . ويبدو أن السيادة الشعبية في التطبيق الفعلي لا تعني شيئاً أكثر من الرأي العام في وقت السلم وقوة الثورة في حالة الصراع . فمصطلح « الشعب » قد يعني الجمهرة الكلية غير المنظمة وغير المحددة وهو بهذا المعنى لا يستطيع أن يكون صاحب السيادة ، وقد يعني الدائرة الانتخابية ، وفي

هذه الحالة لا يستطيع الشعب أن يعمل إلا بطرق قانونية ، إن هو أريد له أن يكون صاحب السيادة بأي معنى من المعاني . ومن هنا فليس هناك ما يميز السيادة الشعبية عن السيادة السياسية ، ويقول لاسكي في هذا أن كل ما تعنيه السيادة السياسية هو أن المصالح التي تسود يجب أن تكون مصالح جمهرة الناس وليس مصالح اي جزء خاص من المجتمع .

ومهما كانت الصعوبات التي قد نقابلها في تعريف السيادة الشعبية ، فإن النظرية تشتمل على عدة أفكار قيمة :

(أ) إن الحكومة لا توجد لصالحها الخاص . إنها توجد لصالح الشعب .

(ب) إذا انتهكت رغبات الشعب عن قصد ، فهناك إمكان الثورة .

(حـ) يجب أن تتوافر وسائل سهلة لتهيئة طريق قانوني للتعبير عن الرأي العام

(د) يجب أن تكون الحكومة مسئولة مباشرة للشعب عن طريق وسائل مثل الانتخابات المتكررة ، والحكم الذاتي المحلي ، والاستفتاء ، وحق اقتراح القوانين ، وحق إقالة الموظفين بالتصويت الشعبي .

(٥) السيادة الشرعية والواقعية :

إن السيادة كمسألة من مسائل الواقع يمكن التمييز أحياناً فيها بين السيادة الواقعية والسيادة الشرعية . فصاحب السيادة الشرعي هو صاحب السيادة القانوني ، وصاحب السيادة الواقعي هو صاحب السيادة الفعلي — وهو صاحب السيادة الذي يطاع فعلا بواسطة الشعب سواء كانت له مكانة قانونية أو لم تكن . وإن السيادة الواقعية قد تقوم على القوة المادية المحض ، على حين أن السيادة الشرعية لها الحق القانوني في أن تفرض الطاعة . وإن التمييز بين النوعين يظهر بوضوح في أوقات الثورة . فبعض الثورات تعني مجرد التغيير في أشخاص الحكومة أو نظامها ، على حين أن ثورات أخرى تفضي إلى تدمير كامل لصاحب السيادة القانوني القديم وإقامة سيد جديد . ولقد رفض اوستن Austin الاعتراف بالتمييز بين السيادة

الشرعية والسيادة الواقعية ، لأن صفتي « الشرعي » و « غير الشرعي » لا يمكن تطبيقها على مصطلحات « السيادة » . فوفق رأي اوستن قد تكون الحكومات واقعية أو شرعية ولكنه من الخطأ أن نعد السيادة الواقعية غير شرعية أو غير قانونية لأن جوهر السيادة يتمثل في قدرتها على فرض الطاعة . وإن مطالب السلم الداخلي والنظام في أي بلد تستدعي التطابق بين صاحب السيادة الواقعي والشرعي ، وأنه عندما يحدث نزاع بين الاثنين ينبغي ألا يظل طويلاً . وبتعبير آخر يجب أن تسير القوة والحق جنباً إلى جنب . وإن صاحب السيادة الواقعي حالما يقيم نفسه إقامة دائمة فإنه يأخذ في الحصول على مكانة قانونية ويصبح في الوقت المناسب صاحب سيادة شرعي .

(ب) ـ السيادة وخصائصها : جان بودان

إن مناقشة مشكلة الحكم عند مفكري اليونان لم تعرف حدود الزمان ولا المكان بل قطعت الأجيال والقرون في جلال وتجدد على الدوام . فأفكارهم لم تكن أفكارا وقتية أو محلية وانما أثبتت أنها سرمدية عالمية . ولذلك بالرغم من مضي القرون نجد في عالم الفكر السياسي قنطرة تصل الحديث بالقديم . وتتمثل هذه القنطرة في فلسفة بودان السياسية . فبودان حاول أن يكون لعصره أرسطو الثاني بأن يعالج مشاكل الدولة على منهج أرسطو الذي يجمع بين حقائق الواقع وبين النظريات الفلسفية وأن يتخذ من ترتيب أرسطو لمؤلفه « السياسة » نموذجا لترتيبه مؤلفه الذي سماه «الكتب الستة في الدولة » وفوق ذلك كله بأن يجدد أرسطو ويكيف آراءه في ضوء ظروف زمنه وما حدث من تغيير خلال القرون [1] . فمناقشة آراء بودان السياسية في الواقع هي حلقة الوصل بين الدولة الحديثة والدولة القديمة ، بين الدولة القومية ودولة المدينة .

ولكن اتصال بودان بأرسطو لم يكن في الواقع اتصالا مباشرا . فليست السنون وحدها هي التي فصلت بينهما بل هي التجربة التي ملأت تلك السنين . فبين المدنية اليونانية والمدنية الحديثة ظهرت مدنيات عديدة وأهمها بالنسبة لنا هنا

(١) Mosca - Histoire des doctrines politiques p. 144

تجربة أوروبا تحت حكم الرومان وتجربتها في العصور الوسطى . ولقد تركت هاتان التجربتان أثرا واضحا في تفكير بودان وفلسفته السياسية . وقبل كل شيء فـــان التجربة التي رآها بودان أمام عينيه في فرنسا أثناء القرن السادس عشر هي التي دفعته دفعا قويا لأن يستعين بالماضي لتوجيه الحاضر .

واذن فحين يحاول بودان أن يقلد أرسطو في دراسته للدولة كان من غير شك محكوما في تفكيره بهذه التجارب التاريخية التي فصلت بينهما . فلقد عاش في فرنسا أثناء القرن السادس عشر أي في فرنسا التي حققت لنفسها الى حد كبير الوحدة القومية وقضت على مظاهر نظم الاقطاع التي كانت سائدة فيها سيادتها في أوروبا جميعها من قبل . فمع أغلب دول أوربا الكبيرة سارت فرنسا في طريق التوحيد وتركيز السلطة في يد الملك وألقت جانبا في سبيل اعتناق القومية مبادىء العالمية المسيحية والعالمية الامبراطورية والمحلية الاقطاعية . اذ الحركة القومية في أوروباعلى وجه العموم تغلبت أولا على سلطان الكنيسة وما كان يشتمل عليه من تدبير لشئون دينية وزمنية لأن «الكنيسة» في العصور الوسطى كما قال فجس «لم تكن دولة بل كانت هي الدولة ، فالدولة أو بالأحرى السلطة المدنية «لأنه لم يكن معترفا بوجود مجتمع منفصل » كانت قسم البوليس في الكنيسة وحسب . فالكنيسة أخذت عن الامبراطورية الرومانية نظريتها في السلطان المطلق العام للسلطة العليا وحورتها الى نظرية السلطة التامة للبابا الذي كان المدبر الأسمي للقانون ومنبع الشرف ــ بما في ذلك الشرف الملكي ــ والمصدر الشرعي الوحيد للسلطة على الأرض [1] كما تغلبت ثانيا على الاعتقاد الذي كان شائعاً من الناحية النظرية في أن جميع حكام العالم المسيحي يكونون نظاما هرميا على رأسه الأمبراطور الروماني المقدس . وبهـــذا استطاعت الدولة القومية أن تقاوم عوامل الاعتداء على استقلالها من الخارج التي نبتت من فكرة العالمية المسيحية والعالمية الامبراطورية . ولكن هذه الثورة على قوى التدخل الخارجية لم تكن الا جانبا من ثورة عامة شملت محاولة القضاء على ما كان

---

(١) Quoted by McGovern - from «Political thought from Gerson to grotuis» p. 23

للنبلاء الاقطاعيين من حقوق وامتيازات وراثية خلقت في كل دولة دويلات تكاد تكون مستقلة في قوانينها وعاداتها ولا ترتبط بالدولة المركزية الا بعقود تختلف في شروطها من نبيل الى آخر مما جعل التشريع العام للدولة أمرا غير ممكن من الناحية العسكرية والمالية والقضائية والادارية . وفي ضوء تعدد السلطة وتفكك الدولة نستطيع أن ندرك مغزى المبدأ المكيافلي الذي يؤكد أهمية وجود المشرع القوي المتفرد بالسلطان في المجتمع والذي يصوغه في عباراته الآتية : —

« ولكن يجب أن نفترض كقاعدة عامة أنه قلما يحدث أولا يحدث مطلقا أن جمهورية أو ملكية تنظم تنظيما دستوريا جيدا أو أن نظمها القديمة تصلح اصلاحا تاما الا اذا قام بذلك فرد واحد فقط بل حتى من الضروري أن من ابتدع ذهنه مثل هذا الدستور يجب أن يتفرد وحده بتنفيذه[1] »

ولكن تركيز السلطة في يد الملك واتخاذه من نفسه ذلك المشرع الأوحد لمجتمعه ودولته قد تحقق الى حد كبير في بعض الدول الأوربية ومنها فرنسا ولكن ذلك لم يأت استجابة لدعوة داع فحسب بل جاء كظاهرة من ظواهر التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي شمل الحياة الأوربية . فالطبقة الوسطى التي كان أرسطو يؤثرها بعنايته أخذت تظهر وتقوى بقوة مواهبها الانشائية والتحريرية في عالم الاقتصاد ، اذ لم تقتصر في انتاجها وتجارتها على السلع التقليدية التي كانت تنتجها أوروبا في العصور الوسطى ولم تقتصر على أسواق هذه السلع وحدها في التوزيع ولا على الطرق التجارية التي كانت تسلكها هذه السلع بين الغرب والشرق . بل وسعت الانتاج وحررته بما امتازت به من ابتكار ذهني وغنى رأسمالي وفي هذا التوسع والتحرير اضمحلت قيمة المدينة التي كانت وحدة اقتصادية في العصور الوسطى وبدت أهمية الوحدة الكبيرة اذا ما قورنت بمدن العصور الوسطى ومقاطعاتها كأساس

---

(١) Quated by Sabine - In «History of Political theory» p. 344.

للتعامل الجديد . ومن ثم وقفت الطبقة البورجوازية الناشئة القوية الى جانب السلطة المركزية التي تضمن الأمن لأعمالها والحرية من قيود الحياة الاقتصادية القديمة . فكان الملك دائما هو عنوان السلطة القوية المركزة وهو عنوان الدولة القومية فحظي من القوى الاقتصادية والاجتماعية الحديثة بالتأييد وسارت السياسة جنبا الى جنب مع الاقتصاد في طلب السعة والتوحيد .

الا أننا حين ننظر الى فرنسا في القرن السادس عشر وسط هذه الحركة القومية التي كانت تزحف على أوروبا وتلفها بازارها شيئا فشيئا نراها مهددة بالتمزيق من أثر الفتنة الدينية . اذ يكفي أن نشهد مع الفرنسيين في ذلك العهد مذبحة «سنت برثلميو» [1] وهي المذبحة التي دبرها الكاثوليك وقتلوا أثناءها آلاف البروتستنت في ٢٤ أغسطس عام ١٥٧٢ . فحركة الاصلاح الديني التي جلبت معها المذاهب البروتستنتية المنشقة بوحي من لوثر وكالفن وزعماء الاصلاح عامة والتي كانت عاملا من عوامل اضعاف سلطة الكنيسة وتقوية السلطة الزمنية أخذت في فرنسا طابعا عنيفا هدد كيان الدولة ذاته . ولذلك تألف حزب أطلق عليه اسم «أنصار السياسة» تحت زعامة «ميشيل د . لأوبتال» اتخذ لنفسه شخصية مستقلة عن الحزب الكاثوليكي والحزب البروتستنتي . « فقبل هذا الحزب الأمر الواقع وهو انقسام الوحدة المسيحية . وأقر البروتستنتية ودعا الى التسامح وهو بذرة ضعيفة من بذور حرية الضمير . ومن ناحية أخرى وضع الملك فوق المساجلات الكاثوليكيةالبروتستنتية ورفض أن يجعل منه رئيسا للحزب ولم ير فيه سوى الحكم والحامي الأسمي لجميع المذاهب . فالملك القوي الذي يقبض بيديه بشدة على مقاليد السلطة ذات السيادة في وجه عواصف التعصب العنيد هو عماد السلام الوحيد . وبهذا .. وبهذا فقط يمكن لوحدة الأمة أن تكفل وتصان رغم ثنائية الدين ويمكن في الوقت نفسه تفادي التعصب والفوضى [2] ». وبالرغم من الحصافة والحكمة التي تنطوي عليها وجهة نظر «أنصار السياسة» الا أنها بدت لا دينية لمعظم الفرنسيين في القرن السادس

(١) النهضة الأوروبية تأليف سدني دارك ترجمة محمد بدران ص ٥٩ .

(٢) Chevalier - Les grandes Oeuvres politiques p. 40

عشر . ولقد وصفهم أحد أعدائهم فقال عنهم « انهم أولئك الذين فضلوا اطمئنان المملكة أو بيوتهم على انقاذ أرواحهم ، الذين آثروا استمرار المملكة في سلام من غير الله على حربها معه [1] . ولقد تبع «بودان» هذا الحزب . فلقد اشترك في السياسة الفعلية وانتخب نائباً من نواب الطبقة الثالثة عن فرماندوا في الجمعية العامة لبلوا [2] . ولكن الى جانب كونه رجل سياسة عملية فقد كان قانونيا — محاميا وأستاذا للقانون— ومفكرا سياسيا . ولذلك أخذ على نفسه أن يصوغ مبادىء «أنصار السياسة» صياغة فلسفية وأن يحاول عن طريق الفكر أن يحل لقومه المشاكل التي تعترض حياتهم العامة والخاصة في عصره ، وفوق ذلك فقد حاول أن يكون لعمله الفكري أثر أعمق وأبعد من فائدته المحلية الوقتية بأن يكون فلسفة للدولة شبيهة بفلسفة أرسطو وقدماء الفلاسفة الذين اتخذوا مجال الدولة نفسه ميدان انتاجهم ومساهمتهم ، وفي هذه المحاولة أنتج لنا «بودان» كتابه الضخم عن «الدولة» بعد أربعة أعوام من مذبحة سنت برثلميو .

فما هو الحل الذي وجده بودان لما واجه قومه من مشاكل السياسةفي عصره ؟ لقد كانت حقا مشاكل معقدة . اذ لم يكن هنالك اتفاق على «طبيعة الملكية في فرنسا وطبيعة السلطة السياسية وواجب الرعية » [3] فأخذ يعالج كل وجه من وجوه المشكلة السياسية القائمة وأخذ يجيب عليه فيما يتصل بالظروف والملابسات المحيطة بفرنسا ، كما أخذ يحذر قومه من دواعي الخطر الفعلي والمباشر ويقترح كذلك كثيرا من الاصلاحات الايجابية . ولكنه كان شاعرا بأن معالجة المشاكل السياسية معالجة محلية في ضوء الظروف المحيطة لن تكون ذات أثر بعيد . فأكد وجوب الاتفاق على الأسس والمسائل الجوهرية التي بدونها لا يقوم بناء الدولة على أساس سليم . ولقد وجد هو نفسه المفتاح . هذا المفتاح هو مبدأ النظام والوحدة والمبدأ الذي يجتمع عليه الحاكم والمحكوم في نظام اجتماعي متماسك مكين . وبودان في هذا يشبه غيرهمن

(١) Quoted by Sabine, p. 400

(٢) Chevalier p. 40

(٣) Allen - Jean Bodin p. 45

المفكرين السياسيين السابقين واللاحقين من أمثال أفلاطون وهيجل وماركس وداروين الذين وجدوا تبرير الظواهر الاجتماعية بتبرير واحد وعامل سحري واحد . ولقد رأى بودان أن مبدأ السيادة الذي أكده وأظهره من بين مبادىء السياسة جميعها منبعث من تاريخ المجتمع السياسي وبنيانه وغايته . فهو ليس جديدا على نظم الجماعات الانسانية ولكنه جديد في تأكيد أهميته واظهار فعله في حل مشاكل الدولة القومية الحديثة .

ولهذا فقد بادر بودان في أول مؤلفه «الكتب الستة في الدولة» الى تعريف الدولة في ضوء مبدأ السيادة فقال :

« الدولة حكومة شرعية مؤلفة من أسر كثيرة وما تملك وسيادة عليا الى جانب ذلك» ومن هذا التعريف تبدو العناصر المؤلفة لفكرة الدولة عند بودان . اذ حذا حذو الأقدمين من مفكري اليونان بأن لم يؤكد شكل الحكومة بل أكد النظام السياسي ذاته القائم على مجتمع شامل لا على نوع خاص من أنواع الحكومات سواء كانت ملكية أو غير ملكية . وانه للملفت للنظر حقا أن يقيم بودان الدولة على مجتمع الأسرة الصغير وذلك أسوة بما فعله أرسطو الذي سبقه بـأن جعل من الأسرة وتجمعها مع أسر أخرى في قرية وتطور القرية الى مدينة الطريق الطبيعي لتكوين دولة المدينة السائدة عند الاغريق . ولكن على حين أن أرسطو أكد في تعريفه المشهور للدولة في أول كتابه «السياسة» الغاية التي من أجلها نشأت المجتمعات السياسية نقل بودان هذا التأكيد الى فكرة السيادة بأن جعلها لازمة من لوازم المجتمعات السياسية . ولقد حرص بودان على أن تكون هذه السيادة متوجة لحكومة شرعية لا لحكومة قائمة بحكم الواقع من أمثال الحكومات التي أيد قيامها «مكيافلي» .

واذ أن مبدأ السيادة عند بودان مستقر استقرارا دفينا في صميم الدولة ، ومتشابك تشابكا وثيقا مع عناصرها الأخرى واذ أن نظرية بودان عن السيادة تعد في الواقع أول شكل واضح مفصل اتخذته هذه النظرية في الفكر السياسي الحديث ، وقد اكتسبت قوة لتجاوبها مع ظروف الدولة المعاصرة وتركت أثرا في تشكيل نظريات

السيادة التي أعقبتها لذلك نرى أن نولي نظرية الدولة عند بودان شيئاً من التفصيل في التحليل لأن هذا سيوجز لنا الطريق في معالجة تطور هذه النظرية عند اللاحقين من المفكرين . ونحن نعتمد في هذا على ترجمة مقتطفات من نصوصه . فتعريفه للدولة يشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية : —

١ — الأسرة

٢ — الحكومة الشرعية

٣ — السيادة

١) فأما عن الأسرة فيقول : —

« ان الدولة مؤلفة من عدد من الأسر فلو أن كل أسرة حكمت حكماً حسناً ومنظماً فان الدولة ككل ستكون محكومة حكماً حسناً وهادئاً ... وانه لمن المهم جداً لذلك أن نرى حياة الأسرة منظمة تنظيماً حسناً ... وهنالك أربعة أنواع لتنظيم الأسرة : تنظيم الزوج فيما يتصل بزوجه والأب فيما يتصل بأبنائه والسيد نحو خدمه واللورد نحو رقيقه[1] .

وفي عرضه لأنواع هذه السلطات التي يباشرها رب الأسرة في جوانب نشاطه المختلفة يجدر بالذكر والتقدير لبودان أنه أنكر انكارا تاما فكرة الرقيق لمنافاتها للأخلاق والتنظيم الاجتماعي الحر . وبذلك فارق أستاذه أرسطو الذي أقام المدينة اليونانية على أكتاف الرقيق واتخذ منهم آلات وأدوات انسانية أشبه ما تكون بالأدوات الاقتصادية من حيوانية وآلية . وهو في الواقع لم يفارق أرسطو في رأيه عن الرقيق فحسب ، بل فارقه أيضاً في النظرة العامة للصلات القائمة بين رب الأسرة وأعضائها.

---

(١) Quoted in Masters of Political Thought Vol. II p. 55

فبودان في نظرته الى الأسرة يميل الى الرومان منه الى اليونان . فرب الأسرة كزوج له سلطات مطلقة اذ يقول : —

«اذا لم يكن الزوج عبدا أو ابنا في منزل أبيه فله سلطة مطلقة على زوجه ... فاذ ليس لعبد أو ابن سلطة على نفسه ، فمن الواضح أن كلا منهما ليست له سلطة على أحد الآخر . لأن الأسرة مثل الدولة . فلا يمكن أن يوجد سوى حاكم واحد وسيد واحد و « لورد » واحد . فاذا كانت السلطة لعدة أشخاص فانهم قد يصدرون أوامر متعارضة وستكون الأسرة في اضطراب مستمر ... ولذلك اذا استثنينا سلطة الأب على ابنه أو السيد على عبده فيجوز لنا أن نقول أن كل القوانين سماوية وانسانية تتفق في أن الزوجة يجب أن تطيع أوامر زوجها — ما لم تتعارض هذه الأوامر نفسها مع القانون السماوي [1] . »

وأما عن رب الأسرة كأب فبودان يعطيه من الحقوق المطلقة التي قد تفوق حقوقه كزوج اذ يبيح له حق توقيع عقوبة الموت على ابنه . ومن الطريف أن نسمع بودان يتحدث عن ذلك بايمان في قوله : —

« ان الأب ... هو صورة الله الحقيقية ، الهنا الحاكم الأعلى ، أب الأشياء جميعها ... فالأب مضطر بالطبيعة لأن يعول أطفاله طالما هم ضعاف وعاجزون ، وأن يربيهم على سبل الشرف والفضيلة . ومن ناحية أخرى فالطفل مضطر اضطرارا أشد كثيرا لأن يحب أباه ويجله ويخدمه ويعوله ، وأن ينفذ

(١) Ibid p. 55-56.

أوامره في طاعة وولاء ، وأن يحمي جوانب عجزه ، وألا يضن بحياته أو متاعه لينقذ حياة من يدين له هو بالحياة » .

« وان أمثلة من عادات الرومان وغيرهم من الشعوب الأولى تبين أن الدولة المنظمة تنظيما حسنا تتطلب من الآباء أن يكون لهم على أبنائهم سلطة الحياة والموت التي أسندها لهم قانون الله وقانون الطبيعة ... ومما لم ترد هذه السلطة للآباء فلن نستطيع أبدا أن نأمل في أن نرى عودة تقاليد الدول القديمة الحسنة وشرفها وفضيلتها وبهائها ...

«ومن الضروري للآباء أن تكون لهم هذه السلطة لأن المحاكم العامة لا يمكن أن يكون لها سلطان حقيقي على شئون خاصة مثل تعليم الأطفال وتعويدهم النظام .. ولذلك اذا سلبت السلطة من الآباء فقد ضاعت ضياعا تاما وسينشأ الأطفال من غير تعود على نظام عام أو خاص لعدم خوفهم من آبائهم ...

« وقد يعترض على هذا بأن الآباء القساة الأشرار سيسيئون استعمال هذه السلطة ... وأجيب أن أغلب الآباء والأمهات عندهم من العطف والحب لأطفالهم ما لا يجعلهم يهدفون الى شيء سوى شرف أطفالهم وكسبهم . وحقا انه من وقت لآخر قد يسيء أب سلطته ولكن المشرع الحكيم لن يترك قانونا حسنا دون أن يضعه لأنه سيسبب فقط التعب

لأشخاص قلائل . فأي قانون مهما كان طبيعيا وعادلا وضروريا يسلم من بعض المتاعب ؟ فمن يلغ قانونا لاشتماله على توافه قليلة لن يترك قانونا واحدا قائما .. [1]

وأظهر ما يبين من هذه الاقتباسات التي ذكرناها عن حكم الأسرة هو أن بودان لا يجعل من الأسرة الوحدة الأولى التي تتألف من مجموعها الدولة في تركيبها فحسب ، بل يجعل منها نموذجا لادارة الدولة على نمط خاص وفي مجال محدود. فمن ناحية السلطة وطبيعتها لن يكون من العسير على قارىء بودان أن ينتقل خياله من حاكم الأسرة الى حاكم الدولة . لأن بودان من المؤمنين بمبدأ السلطة ولا شك أنه سيجده حين تقع عيناه على أي نظام اجتماعي يلقاه صغيرا كان أم كبيرا .

٢ — أما الركن الثاني من أركان تعريف الدولة فيقوم على شرعية الحكومة وتأكيد هذا الشرط منتظر من رجل قانوني . فهو يرى أن الصفة القانونية هي الصفة المميزة للدولة ، ويبرر ذلك بقوله :

« لقد قلنا أن الدولة حكومة شرعية لنميزها من عصابة اللصوص أو القراصنة ... فمهما بدا أن هذه العصابة تكون مجتمعا وأن أعضاءها يعيشون في وئام بين أنفسهم ينبغي ألا نسميها مجتمعا أو دولة ... لأنها تفقد الخاصية الرئيسية للمجتمع الهادىء أي الحكومة الشرعية وفق قوانين الطبيعة [2] . »

٣ — والركن الثالث من أركان الدولة يشتمل على مبدأ السيادة الذي أكد بودان أهميته وشعر — وقصد أن يشعر قراءه — بأنه أول المفكرين السياسيين الذين

(١) Quoted in (Masters of Political Thought) Vol. II p. 56-57

(٢) Quoted in Masters of Political Thought p. 57

عنوا بتعريفه وابراز قيمته . وقبل أن نلخص رأيه في السيادة ونبين خصائصها ومظاهرها يهمنا أن نرجع الى نص شرحه وتوضيحه لهذا الموضوع وهو يقول في ذلك :

« السيادة هي سلطة الأمر المطلقة والدائمة في الدولة . ومن الضروري أن نعرف هذا الاصطلاح إذ لم يعرفه حتى الآن فيلسوف أو قانوني مع أن وجود السيادة هو الصفة الرئيسية التي تميز الدولة عن منظمات الانسان الأخرى أو مجتمعاته .. والى الآن قلنا أن الدولة هي حكومة شرعية مؤلفة من أسر كثيرة وما تملك ومن سيادة عليا الى جانب ذلك. ويبقى الآن أن نقول بالدقة ما هي السيادة . فأول شيء هو أنها سلطة دائمة . لأنه اذا ما امتلكت السلطة لوقت معين « ولا يهم مقدار طول ذلك الوقت » فهي ليست سلطة ذات سيادة ومن يتولاها مدة ذلك الوقت ليس أميراً ذا سيادة ولكنه وصي على تلك السلطة أو راع لها طالما يرضى الأمير الحقيقي « أو الشعب » ألا يلغيها . . .

« ولننتقل الآن الى الجزء الآخر من التعرف ونشرح ما هي السلطة المطلقة لأن الشعب أو النبلاء في أي دولة يمكنهم أن يمنحوا السلطة ذات السيادة والدائمة لأي واحد يختارونه. وانهم يستطيعون أن يمنحوا هذه السلطة لصاحب السيادة كي يتصرف تصرفاً تاماً كما يهوى في أملاكهم وحياتهم والدولة كلها ، وان يترك ليفعل ما يشاء في حرية تامة ، وتمنح هذه السلطة للأمير من غير التزامات أو شروط يقيد بها ذلك المنح « سوى تلك التي يفرضها قانون الله أو الطبيعة » لأن السلطة التي تعطى بقيود ليست سلطة مطلقة أو على الأصح ليست سيادة..

« واذ أنه ليس هنالك شيء على الأرض أعظم من الأمير صاحب السيادة – ما عـدا الله وحده – واذ أن الحكام أصحاب السيادة قد ولاهم الله كنواب عنه ليحكموا الناس ، فيجب أن نحرص على اجلالهم واحترامهم وعلى أن نتحدث عنهم دائماً بشرف . لأن من يزدري أميره صاحب السيادة يزدري الله ذاته ، الذي يعد الأمير صورته على الأرض . . .

« ولكي نعطيه الاحترام الواجب له يجب أن نميز صاحب السيادة الحقيقي من جميع الناس الآخرين . فما هي اذن خصائص السيادة ؟ . . .

« واني أقول أن أول خاصية من خصائص الأمير صاحب السيادة هي سلطة تشريع القوانين لجميع الشعب على وجه العموم عامة أو لكل واحد على وجه الخصوص . . . دون موافقة أي أحد غيره . . . وقد يقال أن التقاليد قوية قوة القانون وانه اذا ما كان الأمير مصدر القانون فان الناس العاديين هم مصدر التقاليد . وعلى هذا أجيب بأن التقاليد تكتسب قوتها شيئاً فشيئاً وبعد مضي سنين كثيرة بموافقة جميع الناس أو على الأقل الجزء الأعظم منهم . أما من الناحية الأخرى فالقانون يوضع في لحظة ويستمد قوته من ذلك الذي يملك السلطة العليا . والتقاليد تتكون خلسة في هدوء ودون أن نلاحظ أما القوانين فتشرع كأوامر وتعلن بسلطة الحاكم وغالباً ضد رغبات رعاياه . . . وفوق ذلك فالقانون يستطيع أن يضع حداً لتقليد من التقاليد ، ولكن التقاليد لا تستطيع أن تلغي قانوناً . . . وبالايجاز فان التقاليد تملك القوة طالما يسمح لها الأمير صاحب السيادة بذلك . . ومن ثم نرى أن السلطة

الحقيقية للقانون والتقاليد على السواء تعتمد على قوة الأمير صاحب السيادة .

« وسلطة الأمير في أن يكون مصدر القانون سلطة لا يمكن التنازل عنها ، فصاحب السيادة قد يعطى بالطبع لأناس معينين الحق في وضع القوانين التي سيكون لها حينئذ نفس السلطة كأنها موضوعة بواسطة صاحب السيادة نفسه . وعلى هذا النحو مثلاً أعطى أهل أثينا هذه السلطة لسولون وأهل اسبرطة لليكرغ . ومع ذلك فتلك القوانين كانت قوانين شعب أثينا وشعب أسبرطه ، لا قوانين سولون وليكرغ اللذين كانا فقط مندوبي ووكيلي الشعب الذي كلفهم بوضع القوانين المذكورة .

« وان سلطة تشريع القوانين والغائها تشتمل على جميع حقوق السيادة وخصائصها. وفي الحق اذا ما تكلم الواحد بدقة فانه لا يوجد سوى خاصية واحدة للسيادة. فكل الحقوق الخاصة المتنوعة التي يملكها الأمير صاحب السيادة ما هي الا وجوه لحق تشريع القوانين الأساسي أو مشتقات منه . . . ومع ذلك فلأن كلمة « القانون » كلمة عامة جداً ، فمن المفيد أن نذكر الحقوق الاضافية التي تشتمل عليها السيادة ، كحق اعلان الحرب مثلاً وعقد الصلح ، والحق في أن يكون محكمة الاستئناف العليا لأحكام جميع القضاة ، وحق تعيين كبار الموظفين والوزراء وعزلهم ، وحق فرض ضرائب واعانات على الرعايا واعفائهم من مثل هذه التكاليف ، وحق رفع قيمة النقود أو خفضها ، وحق طلب يمين الولاء من جميع الرعايا من غير استثناء [1] » .

(١) Quoted in Masters of Political Thought Vol. II p. 57-59

ومن هذا يتبين لنا أن بودان في نظريته عن السيادة يجمع بين مبدأين ـ مبدأ وحدة السلطة واطلاقها ودوامها في يد الحاكم ، ومبدأ وجــود سلطة عليا أخرى تتمثل في القانون الالهي أو الطبيعي . فصاحب السيادة له الحق في أن يعبر عـــن مشيئته حسبما يريد عن طريق تشريع القوانين والغائها ، ولكنه في ذلك مقيد بنظام أعلى من نظام الحكم على الأرض وهو النظام الالهي أو الطبيعي الذي ينبغي على كل حكومة أن تحاول تحقيق ما فيه من كمال وخير وعدل على وجه الأرض بين من تحكم من بني الانسان . فالمبـــدأ الأول يقترب من فكـــرة القانون الامبراطوري الروماني ويناسب في تطبيقه حاجات الدولة القومية في عصر النهضة وما بعده ، كما يعد العلاج الشافي لفرنسا المهددة بالتمزيق والتشتيت لما أصابها من نزاع أهلي ديني ومن توزع في أنظمة الحكم بين أقاليمها المختلفة اذ أن تركيز السلطة المطلقة الدائمة في يد الحاكم الأعلى لم يكن نتيجة للتطور الأخير في نظم الحكم وحسب بل كان ضرورة جوهرية لتحقيق الوحدة وضمان القوة لفرنسا . أما المبدأ الثاني وهو ايمـــان بودان بوجود القانون الالهي أو الطبيعي فهـــو نتيجة لتأثر بودان بتراث العصـــور الوسطى ، وهو تعبير عن تدينه العميق رغم تسامحه المذهبي . فصاحب السيادة نائب عن الله في الأرض . وصفة النيابة عن الله تحتم عليه أن يرعى العدالة الالهية في حكمه كما تحتم على رعاياه منحه الطاعة المقدسة . ويهمنا في كل هذا أن نلاحـــظ الثنائية في نظرة بودان الى صاحب السيادة . فهنالك كما يبدو له صاحب سيادة فعلي وآخر كما ينبغي أن يكون . ولقد لعب هذا التفريق بين الواقع وبين « ما ينبغي أن يكون » دوراً كبيراً في النظريات السياسية ونظم الحكم ، وليس بودان أول أو آخر من استخدم هذه الثنائية فنراها مثلاً في أشكال مختلفة عند أرسطو وعند مفكري العصور الوسطى وعند روسو وعند هيجل وغيرهم . وسنشير الى هذه الثنائية وأثرها على سيادة الدولة في الصفحات التالية . وانما يهمنا أن نلفت النظر الى هذه الثنائية في مذهب السيادة عند بودان وأن نقرر أنه لم يستطع التوفيق بين القانون الأرضي والقانون السماوي لأن مبادىء القانون السماوي لا تخضع لتحديد وبيان محسوس مفصل .

ولكن بالرغم من ثنائية المبدأ الذي تقوم عليه السيادة عند بودان فمن نظرته الى السيادة وتعريفها بأنها سلطة الأمر المطلقة الدائمة في الدولة يتبين أنها لا تقبل التصنيف ، وانما تتخذ أشكالاً مختلفة . وحيثما توجد السيادة يتقرر نوع الدولة . فاذا ما استقرت السيادة في يد أمير واحد تسمى الدولة ملكية ، واذا ما استقرت في أيدي النبلاء سميت ارستقراطية . ولم يقتصر بودان على بيان أشكال السيادة وتقريرها لأشكال الدولة تبعاً لذلك ، بل يعد من بين أول فرق بين السيادة والحكومة وهو يعبر عن هذا التمييز بقوله : —

« ولكن . . . يجب أن نلفت النظر الى تمييز آخر ذي أهمية عظيمة مع أنه لم يلاحظ مطلقاً من قبل . ذلك هو التمييز بين السيادة والحكومة ، فالدولة يمكن أن تكون ملكية في الشكل ومع ذلك تحكم حكماً شعبياً . فهي ملكية اذا كان رجل واحد هو صاحب السيادة فيها ، ولكن تكون لها حكومة شعبية اذا وزع صاحب السيادة فيها مناصب الادارة والقضاء وغيرها توزيعاً متساوياً بين جميع الناس من غير رعاية خاصة للنبالة بالمولد أو للثروة أو للفضيلة . ومن الواضح أيضاً أنه قد يكون للملكية حكومة ارستقراطية . وذلك اذا أعطى الملك المناصب والمرافق للنبلاء فقط أو اذا قصرها بطريقة أخرى على أصحاب الفضيلة مثلاً . وبالمثل فقد تحكم الأرستقراطية اما شعبيا أو أرستقراطياً حسب توزيع المناصب [1] . . . »

ويخرج بودان من تعريفه للسيادة وبيان أشكالها وتمييزها عن الحكومة بتفضيله الملكية كشكل من أشكال الدولة . فهو في الواقع لا يبتغي من بحثه السياسي مجرد البحث العلمي النظري بل يريد أن يهتدي به الى حل عملي لمشكلة الحكم في بلاده . فكتابه مزيج من النظر والعمل . والملك صاحب السيادة هو وحده

---

(١) Quoted in Masters of Political Thought Vol. II 65-66

مناط النظام والوحدة والقوة لفرنسا التي عاش فيها بودان والتي أراد بجهده الفكري والعملي أن يساهم في بنائها . ولكن ايثاره للملكية مشروط بشروط عديدة . فهو ينكر الملكية الاستبدادية ويدعو الى الملكية الشرعية كما يسميها . وتكون الملكية شرعية طالما يحكم صاحب السيادة فيها حكماً عادلاً من غير نظر الى منشأ الملكية سواء نشأت عن وراثة أو عن غزو . واذا كانت الملكية في رأيه أفضل أشكال الدول ، فأفضل أنواع الحكومات هي الحكومة الشعبية في الدولة الملكية . فهنالك مزايا كثيرة لحكم الملوك المباشر ، ولكن مزايا حكمهم غير المباشر عن طريق الشعب ترجح كثيراً المزايا الأولى . لأن الملوك ليس لديهم عادة من العلم المناسب ما يؤهلهم لأن يكونوا القضاة في أمور الشعب العامة . وحتى لو تهيأ لهم العلم والحكمة والحصافة والتمييز والصبر وجميع الصفات الضرورية للقاضي فان أسلم شعار للملك هو «أن يحبه الجميع ولا يكرهه أحد » . ومعنى هذا أن يسمو الملك عن جميع المنازعات واصدار العقوبات وأن يحتفظ لنفسه بتوزيع المعاشات ومنح ألقاب الشرف والامتياز وغير ذلك مما يجلب اليه الحب ويبعد عنه الكره . وليس أخطر على الدولة من أن ينزع صاحب السيادة العليا من وزرائه وقضاته سلطانهم المشروع ليباشر كل شيء بنفسه ، فحينئذ « تتعرض الدولة كلها للدمار ويتعرض صاحب السيادة لفقدان سلطته . ولذلك ينزل بصاحب السيادة ضرراً عظيماً أولئك الذين يظنون أنهم يقوون سلطانه حين ينصحونه أن يظهر مخالبه أو الذين يخبرونه بأن اشارته أو نظرته صالحة صلاحية القانون أو المرسوم ، حتى لا يستطيع واحد من رعاياه أن يتقدم بأي سياسة من غير أن يغيرها صاحب السيادة أو يقلبها »[1] .

واذ يفرض بودان بعض القيود الفعلية على سلطة صاحب السيادة ليضمن لها الاستمرار والازدهار ، فهو أيضاً لا يترك المواطن حراً طليقاً يستمتع بالمساواة والحرية كيفما شاء . فالمواطن حر بمعنى أن له حقوقاً وامتيازات معينة ولكنه تابع في الوقت نفسه لأن حريته قد نقصت بسلطان من يدين له بالطاعة . كما أن المواطنين ليس

(١) Quoted - Ibid p. 71

لهم في رأيه الحق في طلب المساواة التامة ، ويستشهد بقول شيخ من شيوخ الرومان حين يتساءل عما اذا كان للأقدام أن تشكو من العيون لأنها لا تشغل في الجسم مكاناً عالياً مثلها . ويذهب الى أنه اذا ما ألح المواطنون على أن يكونوا جميعاً متساوين وأن تكون لهم حقوق وامتيازات متساوية ، فستحدث اضطرابات وحروب أهلية كثيرة . فللمواطنين حقوق في الدولة ولكنها حقوق تتناسب ومكانتهم في النظام الطبقي الاجتماعي « فالجميع مواطنون ، ولكن النبلاء لهم حقوق النبلاء وامتيازاتهم ، والعامة لهم حقوق العامة وامتيازاتهم ، وهكذا حسب عمر كل شخص وجنسه وحالته ومزاياه [1] . ويعرف المواطنة تعريفاً محدوداً بحدود السلطة من ناحية والطاعة من ناحية أخرى ، فيقول : —

« ومن ثم ليست المساواة في الحقوق هي التي تجعل من الناس مواطنين . فهي التزام متبادل بين صاحب السيادة والرعية : فلقاء الاخلاص والولاء والطاعة التي يستقبلها الأول يدين بالعدل والنصح والراحة والعون والحماية للآخر [2] . »

ولكن جميع هذه الاقتراحات التي يقدمها بودان عن سلوك صاحب السيادة وسلوك رعاياه لضمان ممارسة السيادة ممارسة تكفل لها التعبير الكامل والأثر الفعّال في نظام الدولة ووحدتها لم تمس مطلقاً مذهبه الأساسي عن طبيعة السيادة . فالسيادة قائمة في ذات الدولة لأنها الخاصية الجوهرية التي تميزها ، ولقد « استمدت نشأتها من طبيعة الأنسان ومن حاجاته وأمانيه [3] » . وهي بذلك لا تخضع في ذاتها لما يخضع له شكلها الخارجي سواء كانت متمثلة في شخص أو مجموعة من الأشخاص . ومن ثم « فهي لا تخضع لتحديد في الزمن أو الوظيفة أو القانون لأنه اذا ما نظرنا نظرة صحيحة الى السيادة وجدنا أنها تتبع الدولة ذاتها لا صاحب السيادة الذي يمثلها في الواقع [4] . ومهما اختلف شكل السيادة الذي قد توجد

(١) Quoted - Ibid p. 72

(٢) Quoted Ibid p. 73

(٣) Allen - Jean Bodin p. 50

(٤) Ibid p. 50

فيه ، فبودان يؤكد أنها لا تقبل التقسيم أو التجزئة مطلقاً . اذ أن سلطة تشريـــع القوانين غير المحدودة لا يمكن أن تقسم من الناحية المثالية . ولهذا فقد رأى « أن الحديث عن السيادة المختلطة أو السيادة الجزئية محض لغو والدولة المختلطة في هذا المعنى لا يمكن أن توجد ولا يمكن أن يتصور أحـــد وجودها . ففي ظل الدستور الذي يحاول فيه تقسيم السلطة سيصبح الشجار أمراً ضرورياً في رأي بودان لتقرير موضع السيادة — أهي في يد أمير أو جزء من الشعب أو الشعب كله »[1] وبالرغم من حرص بودان على أن يجعل من سلطة تشريـــع القوانين سلطة مطلقة دائمة غير محدودة أو مقسمة أو منقوصة ، وأن يجعل منها الخاصية الأولى للسيادة ، فهو لا يرى أن السيادة فكرة قانونية فحسب تقوم على ارادة عليا متضمنة في وجود الدولة ذاته ، وتعبر عن نفسها بأوامر تسمى قوانين ، وانما رأى أنها جوهرياً التزام بالطاعة . فهي السلطة القانونية غير المحدودة التي يدين لها الناس جميعاً في كل دولة بالطاعة . ويرى « ماك جفرن » في تأكيد بودان لطاعة الرعية لصاحب السيادة مساهمة جوهرية منه في تبرير سلطان الدولة الحديثة الفعلي والآخـــذ في الازدياد على من يعيش داخل حدودها من أفراد وهيئات . وان ماك جفرن يقول انه من أهم ما أبانه بودان : —

> « أن أعلن خضوع جميع الأشخاص وجميع الهيئـــات داخل الدولة خضوعاً تاماً للدولة . وكما بينا من قبل ، كانت العصور الوسطى مليئة بالأشراف العظـــام الذين عاشوا في خضوع أسمى للملك . فدوقات برجندى لم يمنحوا سوى ولاء شفوي لملوك فرنسا . وان النبلاء الاقطاعيين كطبقة قـــد حصلوا لأنفسهم على امتيازات خاصة كثيرة كـــان مـــن المستحيل على السلطة الملكية أن تنتزعها منهم . فكثير من المدن وبعض النقابات والهيئات داخل المدن قدحصلوا على وثائق تمنحهم حقوقاً هامة ويفترض عدم التنازل عنها لرئيس الدولة.

(١) Ibid p. 51

« وان وجود هذه الأحوال قد حال دون الاعتراف بسيادة الدولة في الأزمان الأولى . ولكن في العهد الذي كتب فيه بودان كانت سلطات النبلاء والهيئات آخذة قطعاً في الأفول . وتلك السلطات التي بقيت لهم كانت تعد بقايا من عهود شريرة وفوضوية . فالتقدم — ويجب ألا ننسى أن بودان كان مؤمناً عظيماً بالتقدم — كان كله في اتجاه توحيد السلطة وتركيزها . وبودان في اعطائه الدولة السيطرة الكاملة على جميع المواطنين فيها كان يعطي تبريراً نظرياً لاتجاه أصبح سائداً في جميع بلاد أوروبا الغربية .... فملوك القرن السادس عشر وجدوا متاعاً كبيراً في أن يخبرهم بودان بأن جهودهم في السيطرة على جميع رعاياهم ما هي الا محاولات لمباشرة حقوق السيادة الملازمة لكل دولة والتي لا يمكن التخلي عنها [١] » .

وهكذا يبرز بودان بين مفكري السياسة بروزاً ملحوظاً لا لأنه أول من وضع فلسفة سيادة الدولة في الأزمنة الحديثة فحسب ، بل لأن اسمه ارتبط بتطور تاريخي في نظام الدولة لا نزال نحن نعيش تحت تأثير موجاته . ففكرة السيادة نفسها اذا نظرنا اليها من الناحية التاريخية وجدناها قائمة من الناحية النظرية والتطبيقية في العصور القديمة . فاحترام سلطة الدولة والخضوع لها واعتبار القانون تعبيراً نهائياً عن ارادة الدولة كلها أمور لاحظنا وجودها في الدولة اليونانية وفي مؤلفات فلاسفتها من أمثال أفلاطون وأرسطو . « وقبل اليونان بزمن طويل كانت الامبراطوريات الشرقية مبنية من الناحية النظرية والعملية على أساس دولة لا تعرف منافساً في الداخل أو الخارج [٢] » . وانما هي العصور الوسطى التي لم تعرف في أوروبا شيئاً عن تركيز

(١) Mc Govern - From Luther to Hitler p. 60

(٢) Soltau - An introduction to politics p. 95

السلطة النهائية هي التي قد جعلت من قيام الدولة الحديثة وعودة تركيز السلطة فيها أمراً جديـــراً بالاهتمام والنظر من جديـــد في مسائل الحكم وتقرير الصلات بين الحاكم والمحكوم . ولقد جاء بودان في فترة الانتقال التاريخي من توزع السلطة في العصور الوسطى الى تركيزها في الأزمنة الحديثة فحمل اسمه فوق المغزى الفلسفي مغزى تاريخياً ٥

(ج) ـ نظرية السيادة التقليدية ونقدها : هارولد لاسكي

وان كانت نظرية السيادة قد نمت وازدهرت بين بودان وهيجل ، ووجدت في جون أوستن John Austin مقنناً لخصائصها التي اشتملت عليها ملاحظات بنتام إلا أن هارولد لاسكي يذكرنا بأن « العهد من بودان الى هيجل كان دائماً عهد أزمة بدا من المرجح فيه أن الدولة ستفنى ما لم تحصل على الولاء الموحد من اعضائها. وقد يمكن الحصول على ذلك الولاء لو أن السلطة القانونية أسندت لصاحب السيادة »[1] .
ويذكرنا لاسكي بهذا في معرض حملته على نظرية السيادة إذ يعزو قيامها الى الظروف التاريخية التي أحاطت بنشوء القومية في أوروبا نتيجة للنزاع الديني في القرن السادس عشر . ويرى أن القرن العشرين قد تخطى هذه الظروف وأصبح يمتاز بظروف تاريخية مخالفة تستدعي النظر في ماهية السيادة . « فاذا كنا نريد نظرية للالتزام السياسي مناسبة من الوجهة الأخلاقية يجب علينا أن نعالج المشكلة من زاوية مختلفة . ففي الحضارة المبدعة ليس المهم هو قيام الدول المنفصلة كعرض من الأعراض التاريخية ولكن المهم هو الحقيقة العلمية التي نشاهدها في تشابك العالم واعتماد دوله كل على الأخرى . فالوحدة الحقيقية للولاء هي العالم . والتزام الطاعة الحقيقي هو لمصلحة اخواننا من البشر »[2] . ويريد لاسكي بهذه الدعوة أن يحل

(١) Laski - Grammar of Politics p. 46
(٢) Ibid p. 64

عبادة الانسانية محل عبادة الدولة القومية . فليست المشكلة في رأيه هي أن نوفق بين مصلحة الانسانية ومصلحة الدولة ، بل المشكلة أن نجعل كل دولة تتصرف في سياستها تصرفاً يتسق وصالح الانسانية . ومن ثم فقيام الدولة المستقلة صاحبة السيادة خطر من الناحية العالمية على رفاهية الانسانية . وان زوال سيادة الدولة [١] ليعد شرطاً أساسياً لا يمكن بدونه للدول أن تستمتع بحياة يسودها العقل . كما أن قيام حكومة عالمية أمر جوهري في أي مشروع يهدف لتحقيق رفاهية البشر . فليس لأي دولة أن تكون وحدها الحكم في صلاتها مع سواها من الدول . وينبغي ألا تترك الدول المستقلة ذات السيادة لتحل مشاكلها عن طريق الحرب ففي هذا خيانة للعقل الذي يميز الانسان عن سواه من أنواع الحيوان .

هذا من الناحية الخارجية أما من الناحية الداخلية « فمشكلة سلطة الدولة على اعضائها هي الى حد كبير مشكلة تمثيل الارادات . فاذا سمحت لي النظم الاجتماعية لأعبر عن نفسي بطريقة تهيىء لحياتي أن تبلغ توازناً مرضياً للنوازع فاني أكون عندئذ حراً حسب المعنى الابداعي » [٢] . ولكن الفرد وحده سيفنى وسط الملايين من الأفراد ولن يستطيع التعبير عن نفسه تعبيراً مناسباً ما لم يسمح له بالاجتماع مع غيره في منظمات تخدم جوانب نشاطه المختلفة . فالاجتماع شرط أساسي في محاولة تحقيق الأغراض التي يشترك فيها الفرد مع غيره من الأفراد . وليس هذا معناه أن التعبير عن النفس في عضوية الفرد لجمعية أو أكثر يستغرق التعبير عن النفس كلها ، إذ أن ارادة الفرد وحدة نهائية عامة «وكل عمل من أعمالها أو قصد من مقاصدها ما هو الا جزئية من جزئياتها » [٣] .

ومن ثم يتخذ لاسكي الفرد كوحدة أساسية جوهرية والدولة انما تقوم لمساعدة الفرد على تحقيق شخصيته والتعبير عنها تعبيراً كاملاً . وتساعد الدولة الفرد على ذلك

(١) Ibid p. 65

(٢) Ibid p. 66

(٣) Ibid p. 67

عن طريق تنسيقها للوظائف الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للفرد في استعماله لخدمات لم يشترك هو في إنتاجها . فمن الضروري اذن حماية الفرد كمستهلك . ومن هنا نشأت ضرورة قيام الدولة اذ لا بد من وجود مركز واحد للادارة لتحقيق ذلك . وليس هذا معناه أن الدولة كهيئة لتدبير شئون المجتمع ستقوم مباشرة بسد حاجات الأفراد بل أنها توجه الوظائف التي تنتج الخدمات المطلوبة بطريقة تكفل الظروف التي تعمل على اجابة هذه الحاجات . والدولة على هذا الأساس تعد شركة للخدمة العامة . وانما تختلف عن سواها من الشركات والاجتماعات في أن العضوية فيها اجبارية وفي أن طبيعتها اقليمية . فحاجات الناس تتشابه عند مستوى معين اذ انهم جميعاً يحتاجون الى الطعام والكساء والتعليم والايواء . ولذلك « فالدولة هي الهيئة التي تحاول أن تنظم مصالح المستهلكين حتى يحصلوا على السلع التي هم في حاجة اليها . وداخل الدولة يتقابلون كأشخاص . ومطالبهم مطالب متساوية . فهم ليسوا محامين أو عمال مناجم وكاثوليكيين أو بروتستانت وأصحاب أعمال أو عمال. بل هم من ناحية النظرية الاجتماعية مجرد أشخاص يحتاجون الى خدمات معينة لا يستطيعون انتاجها بأنفسهم اذا هم أرادوا تحقيق ذواتهم »[1] .

ومن الواضح أن هذه الوظيفة الأساسية التي تقوم بها الدولة تبوئها مكاناً سامياً بين الهيئات الأخرى . فالدولة تدبر المستوى الذي يعيش عليه الانسان كإنسان . ومن هذه الناحية الادارية تعد الدولة حكومة « يتشكل نشاطها بحاجات أعضائها العامة »[2] . فلكي ترضى هذه الحاجات المشتركة ، يجب أن تديرالدولة سائر الوظائف العامة ادارة تكفل الصالح العام . فعليها مثلاً أن تهيمن على شئون التعليم وتنظم الوقود والغذاء وغير ذلك من الوظائف الجوهرية التي بدونها لا يستطيع الفرد أن يعيش عيشة مدنية كاملة . فهناك حد أدنى من الدخل ينبغي على الدولة ألا تسمح لمواطن أن يعيش دونه حتى يستطيع أن يعيش معيشة مقبولة . « فالدولة تقوم

(١) Ibid p. 69-70

(٢) Ibid p. 70

بالتنظيم بطريقة مباشرة وغير مباشرة لتكفل الحاجات العامة على مستوى يـــراه المجتمع ككل جوهرياً لتحقيق غرضه العام » [1] .

ولكن يحذرنا لاسكي من الخلط بين أغراض الدولة التي بينها وبين السلطات التي تباشرها الحكومة لتحقيق تلك الأغراض . فهو يفرق بين الدولة والحكومة ويرى أن مشكلة السيادة الداخلية تظهر في مباشرة الحكومة لسلطاتها . « فوكلاء أي دولة لا يختلفون في أشخاصهم عن بقية أعضائها . وهم معرضون لنفس الاغراءات . ومعرضون للخطأ للأسباب نفسها . ووجهة نظرهم كوجهة نظر أي شخص آخـــر محدودة بالتجربة التي يقابلونها » [2] . ومن ثم فيرى لاسكي أن الخطر في وضع الدولة موضع السيادة بين أنواع الاجتماع الأخرى ينحصر في أنها دائماً تعمل عن طريق وكلاء ، وأن هؤلاء الوكلاء يصدرون عن تجربة قد لا تكون بالضرورة متفقـــة وصالح المجتمع العام . فهم ينزعون عادة الى اعتبار ما هو خير لهم خير البشر عامة . ثم يؤكد لاسكي ما ذهب اليه روسو من أن الحكومات تنزع كقاعدة عامة الى الانحطاط . والسلطة بطبعها تفسد أنبل الذين يمارسونها « ويستتبع ذلك أن اسناد السيطرة النهائية على جميع الارادات في المجتمع الى الدولة ، هو في الواقع اسناد سلطة من العسير عدم اساءة استخدامها ، الى عدد صغير من الناس » [3] .

ولهذا يقرر لاسكي أن تكون الدولة من الناحية الداخلية دولة مسئولة [4] . وينكر في الوقت نفسه على فلاسفة سيادة الدولة من بودان الى هيجل ذهابهم الى أن سيادة الدولة مطلقة غير مسئولة أو محدودة . كما ينكر على « أوستن » تفسيره القانوني للسيادة وتقريره أنسلطة صاحب السيادة غير مقيدة ولا يمكن تقسيمها أو التخلي عنها وان القانون ما هو الا ارادة صاحب السيادة » [5] . ولنقل مسئوليـــة

---

(١) Ibid p. 70

(٢) Ibid p. 71

(٣) Ibid p. 71

(٤) Ibid p. 71

(٥) Ibid p. 50

الدولة الى حيز التنفيذ لا يوافق لاسكي على تقسيم المسئولية كوسيلة من وسائل تحديد السلطة كما ذهب الى هذا « لوك » « ومنتسكيو » اذ قد ينتهي هذا الفصل والتقسيم بدمارها دماراً كلياً ، وانما يقترح ثلاث طرق لضمان ذلك فهو يرى أنه في أي ادارة فعّالة لا بد من أن تصدر الأوامر في النهاية عن مجموعة صغيرة من الأشخاص هي التي تسمى الحكومة . ولتكون مسئولية الحكومة عن أعمالها مسئولية فعالة يجب أولاً أن تتوفر الوسائل الملائمة لعزلها من الحكم وثانياً أن تحاط بمصادر المشورة المنظمة عن شئون النشاط في البلاد وثالثاً أن يكون أولئك الذين يحكمون على أعمال الدولة من المواطنين في مركز يسمح لهم بجعل رأيهم ذكياً وصريحاً . « ومعنى ذلك أن الدولة يجب أن تتكون من مواطنين لا توجد بينهم فوارق واسعة من التعليم أو القوة الاقتصادية » [1] .

فهارولد لاسكي يحاول في ضوء هذه المناقشة أن يفسر نظرية السيادة تفسيراً مخالفاً للتفسير التقليدي الذي ارتبط بأسماء الفلاسفة السابقين ، فهو يقول « انه أصبح واضحاً أنه لتكون الدولة نظاماً أخلاقياً يجب أن تبنى على رضاء أعضائها المنظم . ولكن هذا يتطلب منهم فحص أوامر الحكومة وهذا بدوره يتضمن حق العصيان » [2] . ومن ثم فتقييد السلطة ووقفها على رضى المحكومين أمر جوهري للفلسفة السياسية . ويرى لاسكي أن ليس هنالك سبب منطقي يجعلنا نعتقد بأن مجموعة من الناس مثل الحكومة سترافقها العصمة في أعمالها أكثر من أية مجموعة أخرى . فالقوة القاهرة الحقيقية التي تلزمنا « ليست الالتزام القانوني بطاعة الحكومة ولكنه الالتزام الأخلاقي بأن نتبع ما نراه عدلاً » [3] . وهو يجعل الفرد من هذه الناحية الحكم على أسلوب الحكومة في ممارسة السلطة ويجعل لتجربته الخاصة المكان الأول في تقرير صلاحية الحكم أو عدمه. وبذلك ينفي لاسكي ما أحاط بالدولة من اجلال تقليدي عبر عنه أفلاطون وأرسطو ، ومن اجبار قهري نسبه اليها بودان

(١) Ibid p. 75

(٢) Ibid p. 62

(٣) Ibid p. 63

وهبز ومن غموض ميتافيزيقي أضفاه عليها روسو وهيجل . واننا لنحس في ايمانه بالمذهب الفردي بعودة الى ما نادى به المتطرفون من السوفسطائيين . ولكن يخفف من تطرف السوفسطائيين ما أكده من أن الانسان حيوان اجتماعي بناء للمجتمعات ، وأنه بطبيعة حياته في المجتمع الحديث مضطر الى الانتساب الى جماعات متفرقة دينية وسياسية واقتصادية لتحقيق حاجاته المتعددة والتعبير عن نفسه العامة . والدولة في رأي لاسكي ما هي الا جماعة من هذه الجماعات التي ينتسب اليها الفرد مثل الكنيسة أو اتحاد العمال أو غير ذلك ، وانما تكتسب أهميتها من أهمية الوظيفة الشاملة التي تقوم بتنسيق وظائف المجتمع الأخرى خدمة للفرد وتحقيقاً لشخصيته الكاملة . فولاء الفرد للدولة لا يسمو من الناحية الأخلاقية عن ولائه للجماعات الأخرى التي يحقق عن طريق نشاطها بعض جوانب نفسه . والدولة وان كان وجودها أمراً لا بد منه الا أنها ليست غاية في ذاتها بل هي وسيلة لغاية « لا تتحقق الا باغناء الحياة الانسانية »[1] . ويتخذ لاسكي السعادة وهي المقياس النفعي الذي اشتهر عن مفكري الانجليز مقياساً لتقرير الصلة بين الحاكم والمحكوم من حيث استخدام سلطة الدولة . ويؤكد هذا بقوله « اننا رعايا لدولة ما . لا لغرضها بل لغرضنا الخاص . فالخير المحقق معناه دائماً — كسب شيء من السعادة لحياة الأشخاص والا فهو لا يعني شيئاً . ولذلك يجب أن تستهدف السلطة أوسع توزيع ممكن لمثل هذه السيادة ويحق لنا أن نرتاب في الدولة الا اذا رأينا تحت درعها نمو الشخصية الانسانية نمواً غير مقيد . ويحق لنا أن نهاجمها الا اذا استخدمت سلطاتها عن قصد لتهزم القوى التي تقف في طريق ذلك النمو . ونهائياً على الأقل لا تستطيع عقول الناس أن تخدم غرضاً أدنى من تحقيق ما هو خير لأنفسهم . ولا يستطيعون منح الولاء لمثل أعلى أدنى من ذلك . فهم يمارسون بحق مواطنتهم حين يحاولون بحكمة التحرر من العبودية المادية والروحية على السواء التي تتولد من سوء استخدام السلطة »[2] .

---

(١) Ibid p. 88

(٢) Ibid p. 88

ولقد أدى لاسكي خدمة جليلة للفكر السياسي في العصر الحديث بتأكيده الأساس الأخلاقي لسلطة الدولة ووقفه طاعة المواطن على ادراك الحاكم أن الدولة وسيلة لا غاية . الا أن لاسكي لا يمكن فهمه الا اذا وصلنا بين دعوته وبين ظروف العصر الحديث . فتعقد الحياة الاجتماعية هو الذي أدى به الى هذه الحملة على وحدانية السيادة في الدولة لأن الحياة لم تعد داخل الدولة قائمة بين فرد ذري وبين دولة عملاقة لا يجد الفرد مصدراً لحرياته وحقوقه سواها . بل أن الأفراد أصبحوا الآن ينتسبون لهيئات متعددة مثل الأسر والنوادي واتحادات العمال والمهن والشركات الاقتصادية وغير ذلك . فالفرد لا يقابل الدولة وحده من غير نصير بل أصبح عضواً في جماعات تحاول التأثير في توجيه الدولة ذاتها واستخدام سلطتها لصالح اعضائها. وان هذا التركيب الجديد المعقد للحياة الاجتماعية قد صاحبه أيضاً « رد فعل ضد الدولة القوية المركزة كما بدت في نهاية القرن التاسع عشر » [1] فأخذ المهاجمون لسيادة الدولة الموحدة يهدفون الى تحقيق « اللامركزية في السلطة وتوفير حرية أعظم للأفراد » [2] . ومن ثم فهارولد لاسكي يعد واحداً من بين أنصار تعدد السيادة في الدولة . ولقد أفاد في بيانه لمشكلة السيادة من المؤلفات السابقة التي وضعها « فجس عن الكنائس وجيركه عن الجماعات وميتلاند عن تاريخ نظرية السيادة وارنست باركر عن الدولة » [3] . ولكن لاسكي احتفظ لنفسه دائماً برأي مستقل عن غيره من أصحاب نظرية تعدد السيادة إن كان متأثراً على الدوام بتراث مذهب الأحرار الانجليزي الذي يؤمن بالفرد كصاحب الشخصية الحقيقية والقوى الخالقة المبدعة ، ولم يذهب مذهبهم في اضفاء شخصية حقيقية على الجماعات .

وانا لنفضل أن نقف في بيان نظرية لاسكي عن السيادة عند الدور الأول الذي قام فيه بمهاجمتها على صورتها التقليدية ومحاولته أن يضعها على أساس أخلاقي يستمد جوهره من شخصية الفرد وما تتخذ من وسائل اجتماعية غير وسلية الدولة

---

(١) Gettell - Political Science p. 140

(٢) Ibid p. 140

(٣) Catlin - Political Philosophers p. 656

لتحقيق توازنها وكمالها . وذلك لأن لاسكي قد تطور في تفكيره ونظرياته السياسية مع الزمن والظروف . وهو يذكرنا من هذه الوجهة بما حدث لجون ستيوارت مل الذي لم يكن ليكترث بفكرة الثبات على الرأي اذا وجد ما يدحضه أو يعدله. فالأزمات السياسية والاقتصادية التي مرت بانجلترا والعالم بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبدء الحرب العالمية الثانية جعلت لاسكي يحاول أن يزاوج بين تراث ماركس الألماني الأصل والذي يبجل الدولة وبين تراث الانجليز الحر الذي يجل الفرد . وهو في هذا قد سلك مسلك توماس هل جرين من قبله اذ اراد ان يزاوج بين فلسفة هيجل المثالية وبين فلسفة بنثام النفعية . وبذلك اختلف لون تفكير لاسكي في أول حياته عن لونه في آخر حياته . ولقد لفظ النفس الأخير وهو في عمل مرهق متصل ليؤيد بنتاج ذهنه العبقري حكومة العمال الانجليزية وسياستها الاشتراكية التي كانت تهدف الى تنظيم المجتمع عن طريق تدخل الدولة . ومن يدعو بالطبع الى تدخل الدولة لا يدعو الى اضعافها وانما الى قوتها وازدياد سلطانها وان كان قد حرص لاسكي طيلة حياته على أن يكون صالح الفرد هو مصدر كل قوة للدولة ومصدر كل عمل تأتيه.

* * *

وفي الواقع أن تفكير لاسكي في نهاية حياته كان يتجاوب مع تطور السياسة العملية في النصف الأول من القرن العشرين . اذ أن الحربين العالميتين قد ضاعفتا الحاجة الى سلطة عامة قوية فازدادت سلطات الدولة ووظائفها في كل مكان على حساب الجماعات الأخرى وأصبحت سيادة الدولة مطلقة أكثر من أي وقت مضى [1] . وحتى الأمم المتحدة التي أرادت بها الدول الكبرى أن تضع أساس نظام عالمي جديد لم يزل ميثاقها يحمل طابع « الفيتو » في مجلس الأمن مما يحفظ على الدول القومية الكبرى سيادتها [2] . وهكذا يضيع صوت أنصار تعدد السيادة في الدولة ازاء الواقع المحسوس الذي تتجاوب معه الأصوات التي نادت بسيادة الدولة من أيام أفلاطون وأرسطو وبودان وهبز وروسو وهيجل .

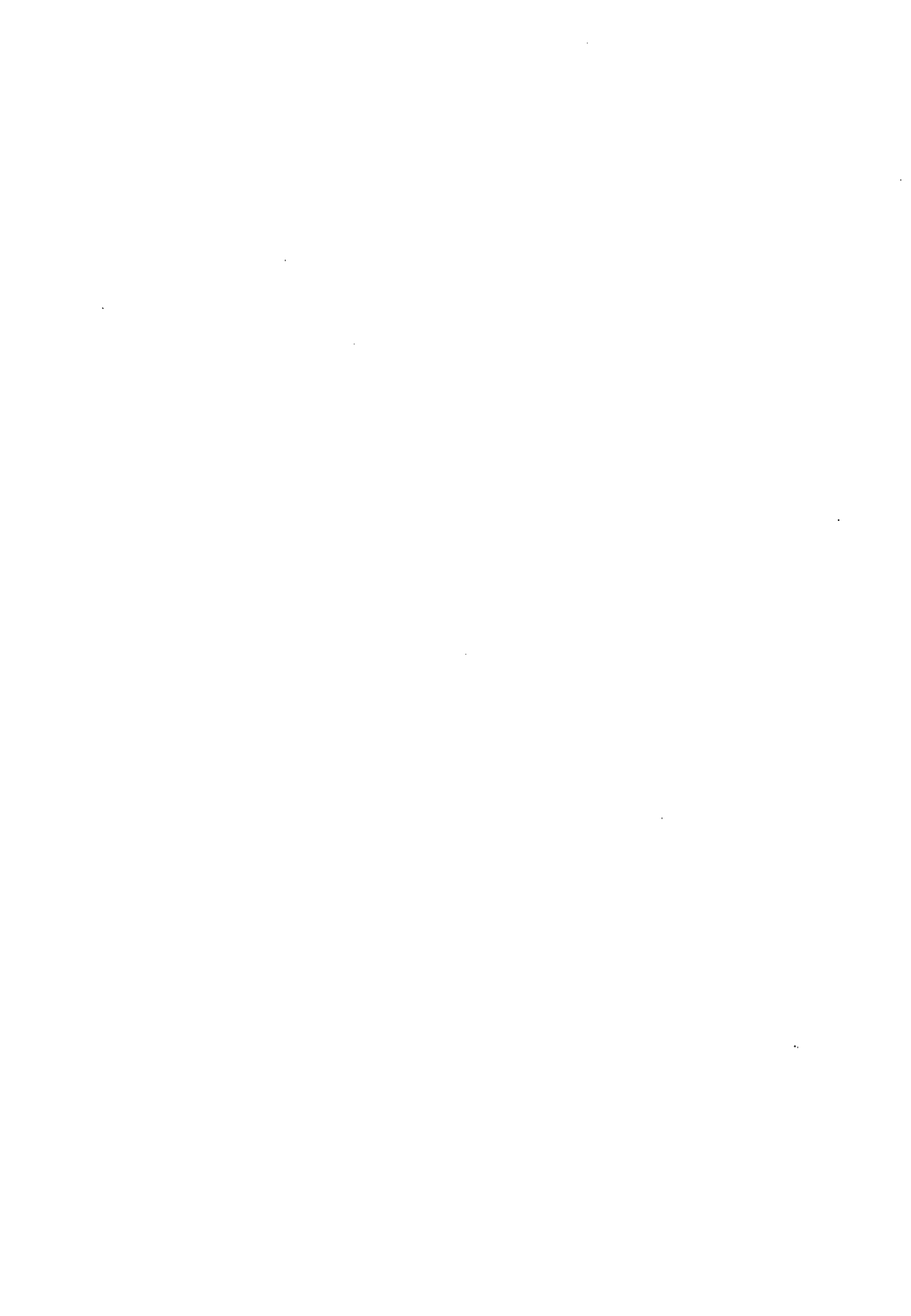
---

(١) Maxey - Political Philosophies p. 632

(٢) Wilson - The American Political Mind p. 472

الفصل الرابع عشر

النظام الدولي في القرن العشرين



ان نتائج التغير التاريخي لا تظهر مباشرة ، وانما تستلزم من مضي الوقت ما يكفل لها الظهور بدقة وشمول . وقد شاءت الأقدار لأهل القرن العشرين أن يعيشوا في زمن يحسون فيه بآثار الثورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تفجرت في الخمسمائة عام الأخيرة وشكلت حياة الدولة الحديثة وبالتالي العالم الحديث . فليس القرن العشرون في نظمه القومية والدولية سوى امتداد للنظم التي برزت وأخذت تتضح معالمها في القرن السادس عشر والقرون التي أعقبته . ولكن هذا الامتداد في سعته وعمقه كاد يتخذ مظهراً مختلفاً لا في كمه وحسب وانما في كيفه أيضاً .

لقد أصبح العالم وحدة محكمة الاتصال وتجاوزت سبل هذا الاتصال ما كان في الحسبان أو الخيال عند أجدادنا ممن عاشوا في القرون الوسطى وما قبلها بل ممن عاشوا في القرن التاسع عشر . فالطائرة قد يسرت من الأسفار في اليوم الواحد ما كان يستغرق في الأزمان الماضية الشهور والأعوام . ومن يطلع على وصف الإدريسي للأرض ويرى خريطته التي رسمها لروجار الثاني الصقلي في منتصف القرن الثاني عشر يتبين حقيقة التغير في ادراك الانسان المعاصر لحقائق العالم وخفاياه في القرن العشرين .

ويهمنا أن نبين أن العالم قد أصبح وحدة مترابطة الحلقات وأن كل حلقة منها يعتمد على الأخرى اعتماداً يحول دون الاكتفاء الذاتي أو الاستقلال التام .فان اكتناه هذه الظاهرة وتعمق مغزاها يجعلنا نتساءل عما اذا كان نظام الحكم الدولي قد تطور التطور المناسب لهذا الاتجاه العالمي القوي نحو التوحيد في صلات العقول والبطون والجيوب ، أم أنه لا يزال يحتفظ بالأشكال التي اصطنعها في عهود العزلة والانفصال . فالدول في القرن العشرين تداخلت وامتدت حدودها بامتداد مصالحها في ظل هذه الثورة الاقتصادية العلمية ، وبقي عليها أن تغير أثوابها السياسية وأن تجعلها فضفاضة لتتسع لهذا الامتداد المادي وتعين المجتمع الانساني على أن يكون مجتمعاً مفتوحاً متحرراً من السدود والقيود .

ويواجه القرن العشرون بهذا المشكلة المستعصية ، فقد تهيأ للانسان فيه من قوى العلم ما جعله الوارث المستثمر لكنوز الأرض وثروتها في المشرق والمغرب ، وذلك في الوقت الذي احتفظ فيه بأشكال سياسية ضيقة قائمة على العاطفة الحماسية والمصلحة الذاتية . هذه الأشكال السياسية هي ما يعرف بالدول القومية التي ظهرت في أوربا وقويت في القرنين السادس عشر والسابع عشر ووجدت من الثورة الأمريكية في القرن الثامن عشر ما أكد حقيقتها وأشاع مثالها العملي بين الشعوب ، ومن الثورة الفرنسية ما أضفى عليها من شعارات التحرر والمساواة قداسة لم تنل منها غزوات نابليون وامبراطوريته بل نقلتها الى الأعداء أنفسهم فردد صلواتها في القرن التاسع عشر فختة وهيجل وتريتشكه في المانيا ، وماتزيني في ايطاليا ، ورينان في فرنسا ، ويرددها ساسة القرن العشرين وفلاسفته القوميون بأقوى ما يكون الايمان في المانيا وايطاليا والولايات المتحدة وروسيا ، ثم شاركت آسيا وأفريقيا في هذه العبادة القومية مشاركة سجلت ثورة اليقظة في العالم القديم بعدنوم طويل.ففي كل مكان ترتفع الصيحة التي نعرف في مصر نغماتها جيداً «يا ابن بلدي» و«يا بنت بلدي» وتجد الدول الصغيرة في هذه الصيحة اثباتا للشخصية ودعوة للتجمع دفاعا عن النفس وتحقيقاً للمعيشة الطيبة ، كما تجد فيها الدول الكبرى نداء الذئب لأخيه الذئب ليتعاون واياه في اقتناص الفريسة ، وفي كلا الاتجاهين ــ الاتجاه الانكماشي

والاتجاه التوسعي – تعبير عن العاطفة القومية تعبيراً مناقضاً لما أصبح عليه حال العالم اليوم من اعتماد متبادل في شئون الحياة والفكر الانساني .

ولقد قاسى القرن العشرون من النظام القومي الذي ساد في الحضارة الغربية خاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر ومن النظام الامبراطوري الذي اتخذ القومية سنداً لتحقيق مصالحه الطبقية في الحصول على المواد الخام واستثمار الأموال واحتكار الأسواق والاستيلاء على القواعد والمراكز الاستراتيجية في الأمم الآسيوية والأفريقية الضعيفة – كما أصاب مصر من جرائه في الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٨٢ وكما تجدد من عدوان عليها في محاولة الاستعمار المشترك سنة ١٩٥٦ . ومن الطريف أن أنصار القومية الاستعمارية في الغرب يذهبون الى أن للدولة المتفوقة حق التوسع والنمو على حساب الأعضاء الضعيفة من أمم العالم ، بل أن الاستعمار في هذه الحالة لا يعتبر حقاً وحسب وإنما يعتبر واجباً يمليه المصير الواضح ... وحتى الولايات المتحدة التي ذاقت استعمار البريطانيين وكانت تفاخر بأنها رائدة من رواد الحرية في الغرب رأى ساستها ومفكروها ازاء اغلاق التوسع في حدودها البرية الغربية قرب نهاية القرن التاسع عشر أن رسالة الحضارة تدفعها الى التوسع خارج حدودها في نصف الكرة الغربي ، بل نحو الغرب كذلك في جزر المحيط الهادي . ولقد بلغت الولايات المتحدة أقصى غايات التوسع في هذا الاتجاه حين استولت على جزر هاواي بين سنة ١٨٩٣ وسنة ١٨٩٨ ، وعلى جزر الفلبيين التي تنازلت عنها أسبانيا نتيجة الحرب معها بمعاهدة باريس سنة ١٨٩٨ . ولقد الزم هذا التوسع الولايات المتحدة بالدفاع عن منطقة شاسعة تبعد خمسة آلاف ميل بحري غربي هونولولو وسبعة آلاف ميل بحري غربي كاليفورنيا، ولكن تبعدسبعمائة ميل من ساحل الصين ومائتين وخمسين ميلا فقط من فورموزا ، وألف وسبعمائة ميل من يوكوهاما وأقل من ألف وأربعة ميل من سنغافورة . وأن دائرة مركزها مانيلا ، وقطرها حول ١٥٠٠ ميل ، تحيط بالاقليم الصناعي في اليابان ، وجميع كوريا ، والجزء الرئيسي من الصين ، والهند الصينية الفرنسية وبرما والملايو وجزر الهند ، ولقد وضعت الولايات المتحدة نفسها باستيلائها على الفلبيين في المركز

الجغرافي لأمبراطوريات آسيا الشرقية، وفي الملتقى الاستراتيجي لخطوط المواصلات. ولم يسع جون هاي ، الوزير الأمريكي ، الا أن يقدم بعد ذلك في سنة ١٩٠٠ مذكراته عن «الباب المفتوح في الصين» وأن يرسل خطاباً دورياً يعلن فيه أن سياسة الولايات المتحدة تسعى الى المحافظة على الوجود الصيني الأقليمي والاداري [1] .

وهكذا ظهر أن مسرح السياسة الدولية لا يتسع الا للامبراطوريات المتسابقة في طلب المزيد من الممتلكات ومناطق النفوذ والاستثمار . وافتتح القرن العشرون على دقات ناقوس استعمار قوي جديد من امبراطورية المانية نامية متطلعة في الغرب وامبراطورية يابانية ناشئة طموحة في الشرق . وحاولت الامبراطورية البريطانية أن تتكيف لمواجهة هذا الخطر ، فذهب ساستها كما لاحظ جراهام دالاس الى أن دم الجزيرة البريطانية في وسعه أن يتمثل الدم الأبيض في المستعمرات وان يكون معه وحدة عضوية على شرط الا يحن دم الكندي الفرنسي الى فرنسا أو دم الافريقي من البوير الى هولندا وانما يقتصر على الامتزاج بدم البريطاني في الجزيرة البريطانية ويشترك في الدفاع عنه أمام خطر الاستعمار المنافس الجديد . فأفتى عباقرة التوفيق البريطانيون بأن القومية في معناها تتعدى المفهوم الذي قصده ماتزيني وبسمارك من اشتمالها على أبناء الشعب الواحد المشتركين في أسلوب أشبه بالقالب المنسجم للعادات والتقاليد والسلوك ، وانها قادرة على تمثل الأنواع المختلفة من الثقافات طالما تخضع للون الغالب منها . ثم ذهبوا الى أبعد من هذا في أنفسهم في أنهم قرروا عدم الاقتصار على أن يشركوا معهم اللون الأبيض في المستعمرات في مهمة الدفاع عن الامبراطورية ، بل أن يجندوا أبناء المستعمرات الملونة كذلك في صراع الأوروبي الأبيض على الامتلاك والاقتناء والقوة والسلطان في عالم الانسان .

ولقد كان امراً محتوماً أن يؤدي هذا الصراع بين الامبراطوريات الى الاحتكام الى الحرب لتقرير مصير مناطق الاستغلال في آسيا وافريقيا ، واقرار نظام جديد في العلاقات الدولية يساير حقائق التطور الذي حدث بين معركة واترلو سنة ١٨١٤

---

(١) Walter Lippmann — U.S. Foreign Policy, New York, Pocket Books, 1943 p. 17

ومعركة بلجيكا سنة ١٩١٤ ، وقد حدثت الحرب ، وهي دائماً حسب نظرية الدولة الكلاسيكية مظهر من سيادة الدولة واعلان كلمتها وفرضها في العلاقات الدولية قانونها الخاص وتعبير عن ارادتها وحريتها . وكانت بدء دورة الحرب في القرن العشرين . ولكن لم تنته بالسرعة التي توقعها الألمان لاضطرارهم الى الحرب في جبهتين ، ولاعتمادها على القوى الآلية المدمرة التي أنتجها الفن والابتكار الانساني في عالم الصناعة الحديثة والتي استتبعت اسرافاً باهظاً في القضاء على حياة الجند في ميادين القتال . واكتشف المحاربون أن الحرب لم تعد في ظل الآلة الفنية الصناعية الجبارة نوعاً من فروسية العصور الوسطى ، بل أصبحت افناء أعمى لحياة الانسان . وقد فرضت هذه التجربة القاسية على أذهان الساسة والمفكرين العمل على الحد من عبء الحرب الحديثة أثناء المعركة وفي أعقاب المعركة . وانتهى كثير من الأحرار الى نتيجة مناقضة للقضية التي دفعت بالناس الى الحرب ، وهي أن نظرية السيادة المطلقة التقليدية للدولة التي ترى في الحرب التعبير النهائي لها لم تعد متجاوبة مع ظروف القرن العشرين وأنه يجب اقامة سلطة دولية تحد من سلطة الدولة القومية وتنظم العلاقات الخارجية على أسس من العدالة والمساواة الدولية . وهكذا بدأت الحرب تعبيراً عن المبدأ القائل بأن سلطة الدولة هي السلطة النهائية ، وانتهت بالمبدأ القائل بأن العالم المعاصر لا بد له من سلطة عليا فوق الدولة القومية .

وان هذا الدرس في السياسة الدولية الذي أكدته الرغبة في تجنيب البشر توالي الحروب المبيدة عليه ، والذي ولدته تجربة العمل المشترك بين الحلفاء أثناء الحرب وتصميمهم على مواصلة التعاون في السلم مثلما فعلوا في الحروب ، والذي أملته على الساسة والمفكرين آمال جماهير الناس ومطامحهم في حياة آمنة مستقرة ، قد وجد تطبيقاً عملياً في ميثاق عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وميثاق الأمم المتحدة في الحرب العالمية الثانية . واصبح القرن العشرون بانشاء هاتين المنظمتين الدوليتين منفرداً بين العصور الحديثة بهذا التجريب في اقامة نظام دولي على نطاق شامل عالمي .

وفي الواقع أن هذا النظام الدولي الذي أخذ القرن العشرون في تجربته يحمل في

ثناياه خصائص مراحل التطور التي يمر بها البشر في ادارة شئونهم الداخلية والخارجية. فكلا المؤسستين الدوليتين — مؤسسة جنيف ومؤسسة سان فرانسسكو — وان كانتا قد نشأتا في جو من الحرب والاحساس بالخطر ، الا أنه ما كان من الممكن اتفاق الدول على قيامهما لولا أن ميثاقيهما قد تضمنا عدم الاعتداء على سيادة الدولة القومية التقليدية ، والاعتماد على رضاها في الانتساب الى المنظمة الدولية ، والمحافظة على هذه السيادة . فالدول المشتركة في عصبة الأمم وفي الأمم المتحدة قد اشتركت فيهما كدول لا شعوب وممثلوها في نشاطهما ممثلو دول لا ممثلو شعوب ، ومن ثم فعصبة الأمم والأمم المتحدة جمعيتان أو هيئتان للأمم ممثلة بصفتها السياسية لا بصفتها الاجتماعية [١] .

ويحسن بنا أن نقف عند هذا الحد من المقارنة بين عصبة الأمم والأمم المتحدة كأداتين لتحقيق النظام الدولي في القرن العشرين ، فلقد أحاطت بكل منهما ظروف أكدت أن العامل الحاسم في تكوين سلطاتهما التنفيذية يرتكز على سلطة الدول العظمى ، مما ضمن لها الكراسي الدائمة في مجلس العصبة ، ومجلس الأمن في الأمم المتحدة، وضمن لها التفرد بالبت في المسائل ذات الصبغة الأساسية في السياسة الدولية ، ولكن الظروف الدولية الأخرى المتغيرة قد شكلتهما تشكيلاً مختلفاً في كثير من التفاصيل ، فعصبة الأمم قد تقررت في اجتماع الثلاثة الكبار — ولسون الأمريكي وكليمنصو الفرنسي ولويد جورج البريطاني في يناير سنة ١٩١٩ ، ولكن التقرير النهائي لتنظيم الأمم المتحدة قد وضع في اجتماع ثلاثة كبار أخر — روزفلت الأمريكي وستالين الروسي وتشرشل البريطاني — ، في يالتا في فبراير سنة ١٩٤٥ ، معلناً أن سلطة أوروبا في ميزان القوى الدولي قد أخذت في الأفول ، وان مركز الجاذبية والقوة في العالم المعاصر قد أصبح متقاسماً بين الولايات المتحدة وروسيا مما ترك أثراً جوهرياً في مسرح السياسة الدولية وطبيعة العلاقات بين الدول في منتصف القرن العشرين. وفي ضوء هذا التغير في ميزان القوى

(١) HARRIS, W. Wilson — The League of Nations London, Benn Ltd., 1929 p. 5

الدولي ، أصبحت المنظمتان الدوليتان من ناحية النظر والتطبيق يمثلان عهدين وان قصر بينهما الزمن الا أنه قد بعدت بينهما الشقة في مراحل التطور .

فعصبة الأمم قد تأثرت من نشأتها بعد الحرب ومن تضمين مثياقها معاهدة فرساي وجعله جزءاً منها ، فموادها تكون الستة والعشرين مادة الأولى من تلك المعاهدة . ولقد كان اصرار « ولسون » على تضمين نص ميثاقها المعاهدة ، ليضمن موافقة البرلمان الأمريكي عليه ، سبباً من أسباب تحميل العصبة أوزار تلك المعاهدة الجائرة المتحيزة . ومن سخرية القدر أن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض الموافقة على ميثاق العصبة وأعلن عودة الولايات المتحدة الى عزلتها التقليدية وتخليها عن تحمل مسئوليات حرب رأى أعضاء المجلس أنهم دخلوها بدافع من رجال البنوك الدوليين والرأسمالية الدولية والدبلوماسية البريطانية . وذهبت بذلك جهود ولسون هباء من ناحية محاولة اشتراك أمريكا في هذه المنظمة الدولية . وكان انسحاب الولايات المتحدة من الاشتراك فيها الركن الأول في تقويض صفة العالمية عنها ، بالرغم من صفتها الدولية ، ولم تكن الولايات المتحدة هي الدولة الكبرى الوحيدة التي تخلت عن العضوية في عصبة الأمم وانما افتقدت اشتراك روسيا والمانيا في بادىء الأمر . واستمر الحال كذلك على هذا المنوال فلو أن ألمانيا انضمت الى العصبة في سنة ١٩٢٦ ، وانضمت روسيا اليها في سنة ١٩٣٤ ، الا أن المانيا كانت قد تركتها عند دخول روسيا . كما أنها ضعفت بانسحاب اليابان في سنة ١٩٣٣ وقد انتهى بها الأمر لأن تكون أداة تنفيذ لمآرب بريطانيا وفرنسا ، ومحافظة على الوضع الراهن الذي خلفته معاهدة فرساي ، وفقدت الصفة الجوهرية التي أريد بها أن تكون العصبة أداة تغير سلمي في العلاقات الدولية كما تمنى ذلك ولسون وتركت المجال لحل المشاكل الدولية بالعنف وحده ، والمسرح الدولي ميداناً للفوضى السياسية . ولقد لعبت فرنسا دور الأسد في التآمر على السلامة الدولية بأن عقدت المعاهدات الدفاعية مع دول أوربا الوسطى والشرقية التي خلقتها معاهدة فرساي وأقنعت تلك الدول بأن أي اصلاح لمشاكل الأقليات أو المشاكل الجغرافية التي نجمت عن معاهدة فرساي انما هو اعتداء على كيان تلك الدول ذاته ، واتخذت هي وانجلترا من العصبة وسيلة لالقاء

ضوء من القداسة والعدالة الدولية على تركة اغتصبها اللصوص البريطانيون والفرنسيون وحرصوا على أن يمنعوا سواهم من أن تقترب أيديهم اليها [1] .

ولكن انهماك بريطانيا وفرنسا في اجتناء ثمار معاهدة فرساي المحرمة واحتماءهما بعصبة الأمم لتغطية المشاكل الأوروبية والدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم يمنعا الحركات السياسية المذهبية المضادة من السيطرة على المسرح الأوروبي وبناء الدولة المذهبية في ايطاليا والمانيا بعد أن قامت في روسيا . وظهر بذلك عامل جديد في السياسة يقوم على الصراع الفكري الى جانب الصراع بين القوى الدولية التقليدية . ومما عقد الموقف أن هذه الحركات الجديدة في أوروبا كانت تؤمن بالحرب وتستعد لها في الوقت الذي اطمأن فيه الحلفاء الى انتصارهم وتشتت حلفهم بانسحاب الولايات المتحدة والتجائها الى عزلتها التقليدية ، وبتخلي بريطانيا عن ضمانها لحدود فرنسا بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن ذلك . وجاء تعقيد الموقف الدولي كذلك نتيجة لأن الفاشية والنازية قد مجدا الحرب كوسيلة لاحياء الشعوب وبعث نهضاتها وذهبتا الى أن العلاقات الدولية لا تقوم الا على مبدأ التعارض بين« الصديق » «والعدو» وعلى مبدأ هيجل الاخلاقي في أن الأخلاق الاجتماعية محدودة بحدود الدولة القومية ولا تجاوز تلك الحـــدود الى ما وراءها من دول أخرى . وتلخص موقف الفاشية والنازية في انكار قيام نظام دولي الا على أساس من الغزو ، كما وعد بذلك هتلر لتحقيق نظام أوروبي يضمن السلام لألف عام . وأمام هذا التصميم من ألمانيـــا النازية وايطاليا الفاشية واليابان العسكرية على الاستعداد للحرب وعقد حلف مشترك تحت ستار الميثاق المعادي للشيوعية الدولية في سنة ١٩٣٦ ، تضاءلت جهود عصبة الأمم في حفظ النظم القائمة خاصة بعد أن عجزت عن مقاومة عدوان اليابان في منشوريا سنة ١٩٣١ وعدوان إيطاليا في الحبشة سنة ١٩٣٦ وعدوان المـــانيـــا في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٨ وسنة ١٩٣٩ . ولم تقترب الحرب العالمية الثانية من موعد اعلانها حتى كانت عصبة (الأمم) مجازاً من المجازات ، وذهبت أدراج الرياح وسط محاولات الانقاذ اليائسة في اعادة تنظيم العالم على أسس دولية أصلح وأبقى .

(١) JOAD, C.E.M. — Why War, Penguin Books Ldt., 1939 p. 166

وتجددت محاولة اقامة نظام دولي أقرب الى ارضاء حاجات العالم الى الأمـــن والسلام مرة أخرى أثناء المعارك التي شملت المدنيين والعسكريين على السواء في الحرب العالمية الثانية . فبعد ان كان الجنود المحترفون هم وحدهم وقود الحروب السابقة في تاريخ البشر امتد الميدان الى الشيب والشبان في عقر ديارهم بل اتخذ في نهاية الحرب مظهراً مرعباً ، حين قضت القنبلة الذرية في بدأ تجربتها على مدينتي هيروشيما ونجازاكي في لمح البصر ، وسجلت بذلك طوراً جديداً من أطوار الحرب التي لا تبقي ولا تذر . ولهذا حرص روزفلت على ألاتنتهي الحرب قبل أن يتفـــق وروسيا على الأمور المعلقة التي لم يستطع الاتفاق عليها (بشأن المنظمة الدوليـــة الجديدة) مندوبو روسيا وأمريكا وبريطانيا في مؤتمر دمبارتون أوكس ، في واشنطون في سبتمبر سنة ١٩٤٤ . فأولئك المندوبون لم يستطيعوا الاتفاق على بعض الجوانب الجوهرية لاجراءات الاقتراع . وقد اتجهت أفكار روزفلت الى عقد مؤتمر ثلاثي منه ومن ستالين وتشرتشل لحـــل المسائل الدولية المعلقة وفي مقدمتها مسألـــة الأمم المتحدة . وتم ترتيب هذا الاجتماع في يالتا في القرم في فبراير سنة ١٩٤٥ ، وقد وافق فيه الروس على كل شيء طالب به الأمريكيون في مؤتمـــر دمبارتون أوكس ، فأولاً قبلوا طريقة الاقتراع في مجلس الأمن التي اقترحها الأمريكيون ، وثانياً سحبوا مطالبتهم بأن يكون لهم ستة عشر صوتاً في « الجمعية العامة » وأخذوا بدلاً من ذلك أصواتاً وممثلين اضافيين من الأوكرين وروسيا البيضاء . وثالثاً — وافق ستالين على اقتراح روزفلت بأن جميع الأمم التي كانت في حرب مع ألمانيا عند أول مارس سنة ١٩٤٥ قد تصبح أعضاء في الأمم المتحدة — وهذا تنازل هام مكن للولايات المتحدة أن تقوى مركزها في الجمعية العـــامة عن طريق التمثيل الكامل لأمريكا اللاتينية [١] .

ولو أننا تأملنا تركيب الأمم المتحدة ونظام عملها ، لوجدناه قائماً على توفيق بين مطالب القانون ومطالب القوة من ناحية ، وبعبارة أخرى حاول أن يرضي مبدأ

---

(١) Link, Arthur-American Epoch, New York, Alfred A. Knopf, 1955, p. 566-3.

المساواة بين الأمم في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن ساوى بين الدول المشتركة كبيرها وصغيرها وذلك باعطاء كل منها صوتاً واحداً ، وجعل قرارات الجمعية بالأغلبية العددية ، ولكن ميّز الدول الكبرى في مجلس الأمن أو السلطة التنفيذية للأمم المتحدة وذلك بجعل خمسة دول منها أعضاء دائمين في المجلس ووزع الستة الأعضاء الأخر في مجلس الأمن بين دول العالم جميعاً تتداول تمثيلهم بطريقة تخضع لاعتبارات جغرافية ونيابية دولية . ثم اشترط اجماع الخمسة الأعضاء الدائمين لنفاذ أي قرار من القرارات الهامة في العلاقات الدولية . ومعنى هذا الاجماع أن رفض أي عضو من الأعضاء الخمسة لقرار من القرارات يبطل عمله وتنفيذه . وكأن هذا النظام قد قصر في الوقت الذي يعترف فيه بتساوي الدول الأعضاء في السيادة القومية من الناحية النظرية السيادة الحقيقية الفعّالة على خمسة دول وحسب ، أضفى عليها صفة الدوام « والعقد والحل » في الشئون العالمية على حد تعبير فقهاء المسلمين .

ولا شك في أن تنظيم الأمم المتحدة قد تدارك الكثير من النقص في تنظيمات عصبة الأمم ، ولا سيما فيما يتصل بمنح مجلس الأمن سلطات فعالة بشأن رد عدوان المعتدى على السلام العالمي ، وتضمينه ميثاق الهيئة من احتياطات عسكرية وبوليسية خلا منها ميثاق عصبة الأمم الذي افترض حب العالم للسلام وتمسكه به واستند الى مساهمة الدول الأعضاء مساهمة تلقائية في وقف عدوان المعتدين . ولكن اشتراط اجماع دول كبرى خمس لتنفيذ قرار من القرارات الدولية الهامة ، مثله مثل اشتراط اجماع الدول الأعضاء جميعاً كما قضى بذلك ميثاق عصبة الأمم ، أمر معوق لأداء الأمم المتحدة غرضها في عدالة تتفق وما استهدف تحقيقه ميثاقها ، وان مسألة الحرب في كوريا والعدوان الثلاثي على مصر في المدة الأخيرة يقومان مثالاً حياً على فساد هذا النظام في الادارة الدولية . فلقد عدت الولايات المتحدة أنه من حسن الحظ في مشكلة كوريا سنة ١٩٥٠ أن تكون روسيا متغيبة عن اجتماعات مجلس الأمن ، فقادت حركة اتخاذ قرار بأن غزو الشمال لجنوب كوريا كسر للسلام وطلب انسحاب القوات الى ما يوازي خط عرض ٣٨ . فووفق على الاقتراح ب ٩ أصوات الى ١ (يوجوسلافيا) . . . ثم عملت بعد ذلك

على اتخاذ قرار بمعاونة الأمم المتحدة لحكومة جنوب كوريا في رد الاعتداء ووفق على القرار ب ٧ الى ١ . فيوجوسلافيا قالت « لا » أما ممثلا مصر والهند فقد امتنعا عن التصويت لعدم حصولهما على تعليمات من حكومتيهما ، وفي نفس اليوم أعلن ترومان أنه أمر قوات الولايات المتحدة الجوية والبحرية بمساعدة كوريا الجنوبية (يونية سنة ١٩٥٠) . واما عن العدوان الثلاثي على مصر فقد اتخذت بريطانيا وفرنسا من امتياز حق رفض قرارات مجلس الأمن ، وتعطيل الادارة الدولية من العمل في أزمات الأمن الدولي ، وسيلة لحماية العدوان وتبريره وقتل السلام في سبيل مصلحة الاستعمار الذي يقوم وصياً في مجلس الأمن على رعاية العدالة والحق في المجتمع العالمي الكبير .

ولقد دعا هذا النظام المتحيز في ادارة مجلس الأمن الى كثير من الصيحات والمحاولات لتعديله، ولكن ميثاق الأمم المتحدة يشترط موافقة الأعضاء الدائمين على كل تعديل جوهري. ودلت التجربة على أن أصحاب الامتياز قلما يتنازلون عن امتيازهم طوعاً واختياراً . غير أنه يجدر بنا ألا يحكم على نظام الأمم المتحدة من الناحية النظامية الا اذا أخذنا في الاعتبار أن مسألة صياغة نظام الأمم المتحدة قد تمت أثناء الحرب قبل أن تظهر التعقيدات الخاصة بتسوية مشاكل الصلح في ألمانيا واليابان ودول أوروبا الشرقية وغيرها ، وان أي نظام لا يعمل في ذاته في الفراغ وانما يتقرر أسلوب عمله بالظروف المحيطة به ، ومن ثم ينبغي أن نلاحظ أن نظام الأمم المتحدة مرتبط بنظام القوى في العالم المعاصر . واذ أن الدول الكبرى لم تعد خمساً أو ثلاثاً وانما هي اثنان — الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة — وأنهما أصبحتا مركزي جاذبية في ميزان القوى الدولي يلتف حولهما باقي دول العالم تحقيقاً للرغبة في التجمع التماساً للأمن النسبي في عالم عجزت الأمم المتحدة عن أن تحل مشاكله بأسلوبها المعقد ، فقد حدثت رجعة قوية الى فكرة الأحلاف الاقليمية والخاصة التي حكمت السياسة العالمية في الثلاثة قرون الأخيرة والتي حرصت الولايات المتحدة على تضمينها ميثاق العصبة لتحمي العمل داخل المجموعة الأمريكية وتبقي عليه . وكما هددت المعاهدات الخاصة بين الدول كيان عصبة الأمم ، فإنما تهدد

الأحلاف الآن كيان الأمم المتحدة . فالولايات المتحدة التي كانت بين الحربين تؤمن بالعزلة وعدم الاشتباك في أحلاف كوسيلة من وسائل المحافظة على سيادتها القومية وحريتها في التصرف عادت فأقبلت عليها بعد الحرب العالمية الثانية اقبالاً ايجابياً فعالاً ، بدافع من مصالحها التي عمت العالم بأسره والتي جعلت الولايات المتحدة تدعي أن أمنها في أمن كل منطقة ترى هي انه يهمها أمرها [١] . وقد أخذت شبكة هذه الأحلاف تعم الشرق والغرب وأصبح عددها يتحدى الحصر في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والدفاع والثقافة وغير ذلك مما حمل ميثاق الأمم المتحدة عبء تشجيعه من الناحية النظرية. والجامعة العربية انما هي حلف من هذه الأحلاف الأقليمية . ولكن أهم هذه الأحلاف هي حلف الأطلنطي وحلف بغداد وحلف جنوب شرقي آسيا بين الكتلة الغربية وحلف وارسو بين الكتلة الشرقية . ولو أن هذه الأحلاف قصد بها تأييد أغراض الأمم المتحدة حسب نص الميثاق فقط ، لفهم الأمر ، ولكن البيانات التي أدلى بها مندوبو الدول التي وقعت ميثاق الأطلنطي تذكر بصراحة عجز الأمم المتحدة عن حفظ الأمن العام وضرورة الاستعاضة عنها بأحلاف بين مجموعات منسجمة في المصالح ووجهة النظر. ولم يقتصر الأمر على التحالف الاختياري بين الدول ، وانما تظهر نزعة قوية في المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة نحو تكتيل العالم وتجميده في أحلاف موالية عن رضى أو كره . ومن الملاحظ بعد الحرب العالمية الثانية أن الدول الكبرى على وجه العموم تعامل فكرة السيادة القومية التقليدية بخشونة وقسوة ، ومن لم يطأطىء الرأس ويتبع الدولة القائدة لقي من أساليب الهدم لنظامه الداخلي ما ليس في الحسبان ، فمن اثارة للمؤامرات والانقلابات ومن تهديد بالعنف ومن مقاطعة في الاقتصاد ومن اغراء بالدولار وغير ذلك .

ولكن وسط هذا الجو الذي ينذر بالعودة الى الفوضى السياسية التي تنجم عن الأحلاف والاعتماد على القوة المادية في السياسة الدولية ، تظهر قبسات من نور

---

(١) MAXEY, Chester — Political Philosophies p. 692

وأمل تنبعث من العالم القديم في آسيا وأفريقيا . فدول هاتين القارتين « وقد استيقظت من النوم الذي فرضه عليها الاستعمار الغربي) تبرز الى الوجود قوة تبشر بعـــالم حضاري له من مقاييس التعايش السلمي ما لا يستطيع الغرب بطبيعة حضارتهأن يمارسها أو يصبر عليها . ومؤتمر باندونج جدير بأن يصبح في المستقبل نقطة تحول في تاريخ الحضارة الانسانية وعلماً من أعلام الطريق .

كما أن إيمان الانسانية المتجدد في امكان قيام نظام عالمي منذ القدم لا بد وأن يجد يوماً ما طريقة الى الوجود بعد أن ينتهي الغرب من حقبته التاريخية وينزوي خجلاً من آثامه قبل الانسانية . وأن أحلام رجال في تحقيق السلام مثل وليام بن William Penn والأب سان بيير Abbé Saint-Pierre وروسو Rousseau وكانت Kant وجراهام والاس Graham Wallas ولاسكي Laski وغيرهم من قادة الانسان في بحر الحياة اللجي المدلهم سوف تصبح حقائق بعد الانصهار في آلام التجارب التي تذكر الانسان في دنياه بيوم الحساب في أخراه .

ومن يدري كذلك ؟ لعل الاسلام في (يقظته) من المحيط الأطلسي الى المحيط الهادي ، يبني لبني الانسان حضارة جديدة نبيلة كما فعل ذلك من قبل .



الفصل الخامس عشر

النظم السياسية والتقسيم الجغرافي للسلطة

(أ) نظام الحكم الموحد

(ب) نظام الحكم الفدرالي والكونفدرالي

النظم السياسية والتقسيم الجغرافي للسلطة

إن أغلب النظم السياسية يمكن تصنيفها على حد تعبير Avery Leiserson حسب التقسيم الشكلي الجغرافي للسلطة إلى ثلاثة أنواع أساسية من التنظيم : الحكومات الموحدة والكونفدرالية والفدرالية . وإن التمييز بينها يقوم على التوزيع الشكلي الجغرافي للسلطة وليس على المكان الفعلي لسلطة صنع القرارات الذي قد يتجاوب أكثر أو أقل أو لا يتجاوب مطلقا مع الصورة الشكلية . فعندما يتولى عدد من الحكومات السلطة في اقليم واحد وتتقاسم هذه الحكومات السلطة بطرق مختلفة فإنه من الممكن أن تقوم علاقات متنوعة بين تلك الحكومات تختلف في تداخلها والتقائها باختلاف ما للحكومة المركزية والحكومات ذات المستوى الأدنى من سلطان على الشئون العامة والشئون المحلية الخاصة . وبالرغم من تنوع التنظيمات الممكنة والفعلية ، فإنه من الممكن عقد المقارنات العامة بين النظم فيما يتصل بالتوزيع الجغرافي للسلطة حسب اقتراب أو بعد مركز الجاذبية للسلطة السياسية من الحكومة المركزية أو من الحكومات المكونة لها . ومن ثم فمن الممكن أن ينظر إلى طابع الحكومة المركزية وصفتها كأساس للتصنيف والمقارنة بين النظم .

وإن الرغبة في توزيع السلطات الحكومية بين الوحدات الإقليمية لا تنتج

فقط من اتساع الإقليم في الدول الحديثة ، ولكنها تنتج أيضا من حقيقة أن الكثير من وظائف الحكومة يمس أساسا مصالح الجماعات المحلية الخاصة أكثر مما يمس البلاد ككل . ويقول هارولد لاسكي إننا لا نستطيع أن ندرك الفائدة التامة للحكومة الديموقراطية ما لم نبدأ بإقرار أن جميع المشاكل ليست مشاكل مركزية وأن نتائج المشاكل التي ليست مركزية في تأثيرها تتطلب قرارا في المكان الذي تستشعر فيه آثارها بعمق وبواسطة الأشخاص الذين يشعرون بهذه الآثار .

وإن نظام التقسيم الداخلي متشابه من الناحية الجوهرية في جميع الدول الحديثة ، ولكن المشكلة الحقيقية تقوم على تقرير الكيفية التي بها يوزع المجموع الكلي للسلطات الحكومية بطريقة إقليمية .

وإذا ما حللت هذه المشكلة يمكن أن يكتشف اشتمالها على أسئلة هامة تتلخص فيما هي السلطة التي تقرر التوزيع ، وما هو النظام الجغرافي للتقسيم إلى وحدات سياسية ، وماذا تكون عليه سلطات الحكومة في كل وحدة إقليمية ، وماذا يكون عليه نوع التنظيم الحكومي في كل وحدة إقليمية .

أ ـ نظام الحكم الموحد

تخول السلطة الحكومية الكاملة بواسطة الدستور في نظام الحكم الموحد لحكومة مركزية واحدة ، وتستمد منها السلطات المحلية سلطتها واستقلالها ، كما تدين بوجودها لها . ويلاحظ أن في مثل هذا النظام :

(١) توجد دولة واحدة فقط وحكومة واحدة ، ولا يوجد تقسيم أو توزيع دستوري للسلطة بين الحكومة المركزية والمحلية . فهناك يوجد فقط مصدر واحد للسلطة وإرادة واحدة .

(٢) وتقسم الدول الموحدة من أجل تيسير الإدارة إلى وحدات تعرف بالأقسام أو الأقاليم أو المحافظات أو المديريات أو الكوميونات وغير ذلك . وهي تعطي قدراً معيناً من الاستقلال والسلطات المحدودة للحكم المحلي . ولكن إنشاءها واستمرارها يعتمدان على إرادة الحكومة المركزية ولا يتقرران بواسطة الدستور .

(٣) وبتعبير آخر فإن السلطة والاستقلال اللذين تستمتع بهما هذه الهيئات المحلية ليستا أصيلين ، ولكنهما مستمدان من الحكومة المركزية التي تستطيع أن توسعهما أو تقيدهما عند إرادتها .

(٤) وبالايجاز فإن السلطات المحلية في الدولة الموحدة تعد السلطات المحلية

مجرد أجزاء من التنظيم المركزي الذي خلقها لتعمل كوكلائه من أجل أغراض الإدارة المحلية .

مزايا الدولة الموحدة :

(١) إن الدولة الموحدة تستطيع أن تحقق تناسقا في القانون والسياسة والإدارة في طول البلاد وعرضها. وهي بهذا تستطيع أن تساعد في خلق أداة حكومية موحدة ومتكاملة.

(٢) وإن قوة الدولة الموحدة واضحة في شئون الدفاع والعلاقات الدولية ، لأنه لا يمكن أن يقوم في مثل هذه الدولة صراع أو اضطراب في المسئولية عن العمل الذي يطلب إنجازه ، ولا تداخل في الأحكام ، ولا ازدواج في العمل والمنشئات والتنظيم مما لا يستطاع تقويمه مباشرة .

(٣) وإن الدولة الموحدة لها مزية البساطة في البناء والاقتصاد في النفقات عن الدولة الفدرالية لعدم وجود الازدواج في الدواوين والخدمات الحكومية .

(٤) وإن الدستور الموحد يناسب خاصة البلد الصغير الذي يمتاز بسكان متجانسين

عيوب الدولة الموحدة :

(١) إن ضعفا كبيرا في النظام الموحد يقوم على عدم وجود مؤسسات إقليمية ، وعلى تنظيم السياسات والشئون المحلية بواسطة سلطات بعيدة .

(٢) وإن مثل هذه المسئولية المضافة عن الشئون المحلية تضع عبئا إضافيا على ا الحكومة المركزية وتؤدي إلى مزيد من الإدارة البيروقراطية .

(٣) وإن السلطات المركزية غالبا ما تفتقد المعرفة الضرورية بالأحوال والحاجات المحلية ، فتعاني المصالح المحلية نتيجة لذلك .

(٤) وإن الدولة الموحدة تنزع إلى قمع المبادرة المحلية وتثبط الاهتمامات بالمشاكل الاجتماعية . وإنها غير مقبولة بالنسبة لشعب متعود على الحكم الذاتي القوي وحب الحرية المحلية .

ب ـ نظام الحكم الفدرالي والكونفدرالي

إن اصطلاح الفدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية Foedus ومعناها المعاهدة أو الاتفاق . فالحكومة الفدرالية تخرج إلى الوجود نتيجة للقوى المركزية الجاذبة أو القوى المركزية الطاردة . فالدول التي تتفق طوعا على أن تتحد لأن في الوحدة تكمن القوة ، تكون اتحاداً فدرالياً . ويحدث ذلك غالبا حين تكون دول مستقلة وذات سيادة إما ضعيفة بدرجة تحول بينها وبين مقاومة العدوان الأجنبي وهي منفردة ، وإما متخلفة اقتصاديا تخلفا لا تستطيع القضاء عليه إن هي بقيت وحدها . وإن مثل هذا الاتحاد يتحقق نتيجة للقوى المركزية الجاذبة . والأداة التي بها تقوم الفدرالية تحمل طابع المعاهدة أو الاتفاق بين الدول المستقلة وبين وحدة الحكم القومية أو المركزية الجديدة التي تتفق على خلقها . ومن ثم تخلق دولة جديدة تسلم لها الدول التي كانت ذات سيادة حتى قيامها سيادتها وتتفق على أن تصبح أجزاءها التي تتألف منها وتعرف بأسماء مختلفة ـ ولايات في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومقاطعات في كندا ، وكنتونات في سويسرا ـ في الدول الفدرالية المختلفة .

وتختص الحكومة المركزية أو القومية التي تخرج إلى الوجود نتيجة لمثل هذا الاتحاد بسلطات ذات صفة عامة مما يهم الأمة ككل . أما الموضوعات الأخرى

التي تكون ذات طابع محلي أو التي يسمح فيها بتنوع في التطبيق ، فتترك داخل سلطان الحكومات الإقليمية سواء سميت ولايات أو مقاطعات أو كانتونات أو غير ذلك من الأسماء . ويحمي الدستور السلطات الموزعة على هذا النحو بين المجموعتين من الحكومة — المركزية والإقليمية — ولا تستطيع أي واحدة من الإثنتين أن تعتدي على سلطان الأخرى أو تقضي على وجودها . ويمكن إجراء التغييرات بتعديل الدستور وحده . فلا تكمن السيادة في الحكومة المركزية ولا في الحكومات الإقليمية . كما لا يمكن أن تقسم بين الاثنين كما ذهب إلى ذلك كثير من الكتاب . فهي تقوم في الدولة وحدها ، وتمارس بواسطة السلطة التي لها القدرة على تعديل الدستور . ففي النظام الفدرالي إذن « تختفي الدول المنفصلة بعد تدمير سيادتها ، ويخلق مواطنوها بعد تحررهم من الولاء القديم ، دولة فدرالية على أساس من الوحدة القومية » .

وقد يخرج اتحاد فدرالي إلى الوجود عندما تحتاج دولة موحدة ذات مساحة كبيرة إلى خلق وحدة من تنوعها فتقسم سلطاتها إلى مجموعتين من الحكومة ، وتمنح الاستقلال الدستوري لوحداتها . وينظم جهاز الحكم الجديد على النحو الآتي : فتحتفظ الحكومة المركزية فقط بتلك الموضوعات ذات الأهمية القومية ، وتحول الموضوعات الباقية إلى سلطان الوحدات . وفي هذه الحالة ، تعمل القوى المركزية الطاردة وتخرج شكلا فدرالياً من أشكال الحكم . ومثال ذلك ما هدف اليه قانون حكومة الهند في سنة ١٩٣٥ من تكوين اتحاد فدرالي مؤلف من الأحد عشر مقاطعة ودويلات الأمراء التي كانت تعبر عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الفدرالي بعد توقيع معاهدة القبول في العضوية .

وإن الحكومة الفدرالية ، مهما تكن طريقة خروجها إلى الوجود ومهما يكن نظام تقسيم السلطات ، فهي حكومة ثنائية ، تنقسم فيها السلطات وتوزع بواسطة الدستور بين حكومة مركزية وحكومات إقليمية . وعلى خلاف الحكومة الموحدة ، فالسلطات في وحدات النظام الفدرالي أصيلة وغير مشتقة . فهي ليست منحة من الحكومة المركزية ، ولكنها هبة الدستور ، ومصانة دستوريا . ولكلا الحكومات

المركزية والإقليمية سلطات متناسقة مستقلة داخل دائرة سلطانها المقررة . ولا تستطيع واحدة أن تعتدي على سلطات الأخرى . فاذا أريد عمل أي تغيير في توزيع السلطات ، فلا يستطاع فعله بواسطة أية مجموعة من مجموعتي الحكم . ويجب فعله بتعديل الدستور كما يرسمه القانون . ويعني هذا المساواة في المركز ، وهذا هو جوهر النظام الفدرالي ، ولو أن المساواة في المركز لا تتضمن بالضرورة المساواة المطلقة في السلطات . فهذا عمل مستحيل ولا يدخل في نطاق السياسة العملية . ويعتمد توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية على عوامل متنوعة ، ولكل بلد مشاكله الخاصة . وعلى هذا النحو فان توازن القوى يميل بدرجات مختلفة في الاتحادات الفدرالية المختلفة ، إذ أنه يميل في بعضها إلى جانب الحكومة المركزية ، وفي بعضها الآخر إلى جانب الحكومات الإقليمية . ولكنه لا يحرم الحكومة من صفتها الفدرالية طالما أن إحدى المجموعتين لا تصبح بهذا معتمدة اعتماداً كلياً على الأخرى للاحتفاظ بوجودها أو القيام بوظيفتها الملائمة . ويعلق هوير Wheare على المبدأ الفدرالي بقوله إنه : « منهج تقسيم السلطات حتى أن الحكومة العامة والإقليمية تكون كل منها داخل دائرته متناسقة ومستقلة »[1] . فوجود دائرة من النشاط لكل حكومة — مركزية وإقليمية — حيث تكون متناسقة ومستقلة هو الصفة الجوهرية للنظام الفدرالي . ويعرف ديسي Dicey الاتحاد الفدرالي بأنه « التدبير السياسي الذي يقصد به التوفيق بين الوحدة القومية والمحافظة على حقوق الولايات » أي الرغبة في الوحدة القومية وتصميم كل وحدة فردية على أن تحتفظ بشخصيتها واستقلالها .

وعلى هذا النحو فانه يمكن لنا أن نلخص الاتحاد الفدرالي في النقط الآتية :

١ — يولد الاتحاد الفدرالي من الرغبة في الاتحاد أكثر مما يولد من الرغبة في الوحدة . وإن الوحدة هي جوهر النظام الموحد للحكم . أما الاتحاد الفدرالي فيسمح للوحدات المتحدة بأن تحافظ على شخصيتها وكذلك بأن تحتفظ بسلطانها المستقل فيما عدا الشئون التي يرى أنها ذات مصلحة قومية مشتركة .

(١) Wheare : Federal Government, p. 11

٢ ــ تفقد الدول الراغبة في الاتحاد صفتها المتصلة بالسيادة حالما يتكون الاتحاد الفدرالي . وتظهر دولة جديدة نتيجة لهذا الاتحاد ومن ثم تصبح ذات سيادة .

٣ ــ يتألف جهاز الحكومة الفدرالية من جزئين ــ حكومة قومية أو مركزية ــ والحكومات الإقليمية تسمى ولايات في أمريكا ، ومقاطعات في كندا وكانتونات في سويسرا كما ذكر من قبل .

٤ ــ وتقسم سلطات الحكومة وتوزع بين هذين الجزئين . فتعطى الحكومة المركزية سلطاناً على الموضوعات ذات الطبيعة العامة المشتركة بين الجميع والموضوعات التي من شأنها أن تنمي الاتحاد . أما الحكومات المحلية فتعطي سلطة على الأمور ذات الأهمية والمنفعة المحلية التي لا تتطلب التجانس .

٥ ــ إن الاتحاد الفدرالي يصنع ولا ينمو . وإذ أنه يصنع عن قصد استهدافا للحصول على منافع الاتحاد وذلك لأن في الاتحاد قوة ، ويقيم الاتحاد نظاماً من حكومة ثنائية تقسم فيها السلطات وتوزع ، فإن الدستور المكتوب هو الضرورة المنطقية للحكومة الفدرالية .

٦ ــ ويتضمن الاتحاد الفدرالي كذلك جمود الدستور حتى لا تكون حكومة من الحكومتين في مركز يحرم الأخرى من سلطانها . وإذا أريد القيام بأي تغيير فانه يجب أن يتم بتعديل الدستور .

٧ ــ وتوصف عملية اجراء التعديل الدستوري في الدستور . وهذا يقيم السلطة العليا للدستور . فالدستور ذو السلطة العليا جوهري إن أريد للحكومة أن تكون فدرالية .

٨ ــ وإن الاتحاد الفدرالي اتحاد دائم وذلك بمقابلته بالأنواع الأخرى للاتحادات والأحلاف بين الدول .

الحكم الفدرالي والكونفدرالي :

يستعمل مصطلحا الحكم الفدرالي والكونفدرالي أحيانا كل مكان الآخر وكأنهما شيء واحد ويحملان نفس المعنى ويقيمان شكلا متشابهاً للحكم . فمثلا نرى أن الدستور السويسري لسنة ١٨٧٤ يعنون باسم « الاتحاد الكونفدرالي السويسري » ويستمر استعمال الاصطلاح في مواد متنوعة من مقدمة الدستور . ولكن المادة الثانية تؤكد أن « الدستور الفدرالي » قد اتخذ أساساً لحكم سويسرا ليحقق تماسك الأمة السويسرية وينمي الرفاهية العامة . وإن حجة حديثة مثل ديسي Dicey يستعمل المصطلحين بنفس المعنى في عبارة واحدة (١) . ويشبه الاتحاد الفدرالي الاتحاد الكونفدرالي في أن كلا اللفظين مشتقان من نفس المصدر ، ولكن يوجد اختلاف أساسي بينهما . فيقول هول Hall « إن النظام الكونفدرالي يقوم على اتحاد من دول مستقلة تقبل التنازل بصفة دائمة عن جزء من حرية تصرفها لأغراض معينة خاصة ، وليست مجتمعة في ظل حكومة مشتركة تبدو مع استبعادها ممثلة الكيان الدولي » .

فالاتحاد الكونفدرالي هو اتحاد دول ذات سيادة ويتكون من أجل تنمية أو تحقيق أغراض معينة خاصة . فهي تتحد على أساس من المساواة ، وأوضح باعث على مثل هذا الاتحاد هو كسب الأمن والقوة في العلاقات الأجنبية . وتؤلف منظمة مركزية تشتمل عادة على مؤتمر من المندوبين الذين يمثلون حكومات الدول التي يتألف منها الاتحاد الكونفدرالي . ويعطي المندوبون عادة أصواتهم كدول وحسب تعليمات يتلقونها من الحكومات التي يمثلونها . فالدول الأعضاء تحتفظ بسيادتها ولا تخلق دولة جديدة . وإن الأداة التي تخلق الاتحاد الكونفدرالي وتحدد سلطات المنظمة المركزية التي تخلق على هذا النحو هي من طبيعة التعاهد أو المعاهدة بين الدول ذات السيادة . وقد ينسحب أي عضو من أعضاء الاتحاد الكونفدرالي منه . ويلخص أوبنهيم Oppenheim ذلك في قوله إن الاتحاد

---

(١) Dicey : Law of the Constitution.

الكونفدرالي يتكون من « عدد من الدول ذات السيادة الكاملة المرتبطة بعضها ببعض لحفظ الاستقلال الخارجي والداخلي بمعاهدة دولية معترف بها وذلك في اتحاد له أجهزته الخاصة به والتي تستمتع بسلطة خاصة على « الدول الأعضاء » ولكن لا تمارس تلك السلطة على مواطني هذه الدول » [١] .

ولقد تعدد قيام الاتحادات الكونفدرالية في التطور التاريخي للدولة . وأحدث الأمثلة على ذلك الاتحاد الجرماني من ١٨١٥ إلى ١٨٦٦ ، والاتحاد الكونفدرالي السويسري من ١٨١٥ إلى ١٨٤٠ ، واتحاد الولايات الأمريكية الثلاث عشر في ظل مواد الاتحاد الكونفدرالي من ١٧٨١ إلى ١٧٨٩ .

ويتشابه الاتحاد الكونفدرالي مع الاتحاد الفدرالي في وجهين . ففي كلا الاتحادين تتحد دول مختلفة كل مع الأخرى لأغراض معينة خاصة ، وفي كلا الحالتين تقام سلطة مركزية لتحقيق أغراض مشتركة ولا يتجاوز التشابه هذا الحد ، وتبدو الفروق بين النوعين فروقاً أساسية . وإن أهم تمييز بين الاثنين هو أن الدول الداخلة في الاتحاد الكونفدرالي تحتفظ باستقلالها الكامل أو سيادتها وأن الدول الداخلة في اتحاد فدرالي تفقد ذلك . وحسب الاصطلاح الألماني المعبر يصبح الاتحاد الكونفدرالي Staatenbund أو عصبة دول ، والاتحاد الفدرالي bundesstaat أو دولة متحدة . فعن طريق الاتحاد الفدرالي تظهر دولة واحدة مكان عدة دول ، وعن طريق الاتحاد الكونفدرالي لا يحدث مثل هذا التغيير . فالاتحاد الكونفدرالي لا يخرج دولة جديدة إلى الوجود وإنما يخلق علاقة جديدة بين دول موجودة .

ويخلق الاتحاد الفدرالي بواسطة دستور يصبح من الناحية القانونية قانوناً ، ويعتمد على رضى الشعب . أما الاتحاد الكونفدرالي فيخلق باتفاق أو تعاهد من طبيعة المعاهدة الدولية ويعقد بواسطة الدول المتعاهدة كونفدراليا ، ولهذا فهو يقوم على رضى الدول الأعضاء ، والاتحاد الفدرالي اتحاد دائم ، وليس مشروعاً للوحدات التي يتألف منها أن تنفصل أو تنسحب . ولكن الدول الكونفدرالية قد تنسحب

(١) Oppenheim : International Law Vol. I. p. 178.

من الاتحاد عندما ترغب في ذلك ، ولا يعد عملها في هذه الحالة عملا غير مشروع ، ولو أنه قد يعد انتهاكاً للثقة الدولية . وإذا كان هناك صراع مسلح بين الوحدات المختلفة في الاتحاد كما حدث بين الولايات الشمالية والجنوبية في أمريكا على مسألة الرق ، فأنه يعتبر حرباً أهلية . ولكن إذا اشتعلت خصومات بين اثنين أو أكثر من الوحدات الكونفدرالية ، فان ذلك يعتبر حرباً دولية وليست حرباً أهلية .

وتخلق الحكومة القومية أو المركزية في الاتحاد الفدرالي بواسطة الدستور وتحدد سلطاتها فيه . ولا تستطيع الوحدات الفدرالية أن تدمر الحكومة المركزية أو تعدل سلطاتها بمبادرة منها . إذ يستطاع عمل هذا بتعديل الدستور ووفق المنهج المرسوم ، ولكن في الاتحاد الكونفدرالي تخلق الدول الأعضاء الحكومة المركزية التي تستطيع كدول أن تدمرها أو توسع أو تضيق سلطاتها . وقد تكون السلطة على الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي من نوع صوري . ففي ظل مواد الاتحاد الكونفدرالي كان يمكن للكونجرس في الولايات المتحدة أن يطالب بتقديم جند ومال وفق نظام ثابت للحصص وأن يعقد المعاهدات مع البلاد الأجنبية . ولكن على حين أن الولايات كانت ملزمة بالاتفاق أن تجيب المطالب وتنفذ المعاهدات ، فأنه لم تكن هناك وسيلة لإكراهها على أن تتصرف على هذا النحو . فالسلطة كانت سلطة توصية . كما أن الاتحاد الفدرالي يتعامل مع المواطنين في دولة فدرالية ، أما في الاتحاد الكونفدرالي فان جهاز السلطة المشترك يتعامل مع حكومات الدول الأعضاء فهو اتحاد دول وليس اتحاد شعب . وإن الاتحاد الكونفدرالي ليس له مواطنون أو رعايا يستطاع توجيه أوامره إليهم مباشرة .

الشروط الواجب توافرها لقيام الاتحاد الفدرالي :

توجد الحكومة الفدرالية — كما قيل من قبل — عندما تقسم سلطات الحكومة وفق المبدأ الذي يتلخص في وجود سلطة مستقلة واحدة لجميع البلد فيما يتصل ببعض الأمور ذات الأهمية القومية ، والتي تهم مصلحة المجتمع ككل ، وفي

وجود سلطات إقليمية مستقلة للأمور الأخرى ، على أن تكون كل مجموعة من السلطات متناسقة مع الأخرى وليست خاضعة لها داخل دائرتها الخاصة المرسومة . ويتطلب مثل هذا النظام من الحكم توافر شروط معينة ينبغي أن توجد قبل أن يؤخذ بالمبدأ الفدرالي . ففي رأي ديسي Dicey ينبغي في المكان الأول أن تكون هنالك رغبة قوية في تكوين اتحاد . فإرادة تحقيق اتحاد والخضوع لحكومة مستقلة واحدة لغرض ما هي في الواقع أساس الاتحاد الفدرالي . وهذا يعني أن الوحدات الفدرالية يجب أن تستمد الإلهام وأن ترتبط بعضها ببعض بالشعور بالوحدة مع الرغبة في تجسيد ذلك الشعور سياسياً . وما لم تصبح مجتمعا ذا مصالح مشتركة فإن اندماجها في دولة جديدة يصبح أمراً عسيراً جداً . والشرط الثاني الواجب توافره لقيام اتحاد فدرالي — حسب رأي ديسي — هو أنه يجب على الدول التي تسعى إلى الاتحاد الفدرالي أن ترغب في الاتحاد أكثر مما ترغب في الوحدة ، أي أنه يجب في الوقت الذي تكون هنالك رغبة من جانب الدول الفدرالية في الوحدة القومية والخضوع لحكومة مستقلة واحدة أن ترغب في المحافظة على شخصيتها الفردية ووجودها الذاتي وذلك بإقامة حكومات إقليمية مستقلة في بعض الشئون على الأقل . وإن غرض الفدرالية يقوم على تحقيق هاتين العاطفتين . ولقد عرف ديسي الاتحاد الفدرالي في هذه الظروف المحيطة بأنه تدبير سياسي قصد به التوفيق بين الوحدة والسلطة القومية وبين الاحتفاظ بحقوق الولايات . وقد عبر هوير Wheare عن هذا المعنى بقوله إن مجموعة الدول أو المجتمعات « يجب أن ترغب في أن تتحد ، ولكن لا لتكون موحدة » Unitary

ولكن ليس هذا كل شيء . فهنالك حاجة إلى شيء أكثر من هذا إذ يجب ألا تتوافر فقط الرغبة في الحصول على اتحاد فدرالي ، ولكن يجب أن تتوافر القوة أو القدرة على إدارته كذلك . ويقول هوير إن الدول أو المجتمعات الراغبة في أن يكون لها اتحاد فدرالي « يجب أن تملك القدرات لتنفيذ النظام الذي ترغب فيه . فالحكومة الفدرالية لا تكون ملائمة ما لم يتوافر للمجتمعات المعنية القدرة والرغبة في تشكيل حكومة عامة مستقلة وتشكيل حكومة إقليمية مستقلة » وإن

العوامل التي تقرر رغباتها أو آمالها كما تقرر قدراتها لجعلها مثلا عليا فعلية هي الآتية ويمكن تسميتها بالشروط الواجب توافرها لقيام اتحاد فدرالي . ويمكن لنا — مع ذلك — أن نتذكر أنه من غير المرجح أن تتوافر جميع هذه العوامل في الدول الراغبة في الاتحاد ، ولكن من الضروري أن يوجد معظمها إذا أمكن في الواقع للاتحاد الفدرالي أن يكون اتحاداً فدرالياً ويثبت أنه تدبير يحتمل البقاء .

١ — فمن الدوافع الأساسية إلى اتحاد أوثق الشعور بالتجانس ، وما يسميه جون ستيوارت مل Mill بالعواطف المتبادلة بين السكان. وهو يقول إن « العواطف المتوافرة لهذا الغرض هي تلك العواطف الخاصة بالعنصر واللغة والدين وفوق كل شيء العواطف الخاصة بالنظم السياسية إذ أنها تقود إلى الشعور بوحدة المصلحة السياسية »[1] وقد أضاف مل في تعداده قبل ذلك للعوامل التي تفضي إلى القومية ، الوحدة الجغرافية والذكريات المشتركة ، أي التراث التاريخي المشترك . ومن الواضح أن كلا العاملين من عوامل الاتحاد كذلك . فهما يساعدان على خلق شعور بالوحدة في نفس الوقت . ولكن مل يلاحظ أنه حتى من غير هذه العوامل الالتحامية فإن الشعوب قد ترتبط بعضها ببعض لمقاومة الاضطهاد . فالسويسريون أقدموا على ذلك واستمروا في التعاون بالرغم من تنوع اللغة والدين في الوقت الذي كان « الدين فيه المصدر الأكبر للعداوة السياسية التي لا صلح فيها في جميع أنحاء أوروبا » إذ أن الحدود المعرضة وخطر العدوان من الجيران الطامعين تملي الاتحاد لأغراض الدفاع . وكلما عظم الخطر كلما كان الاتحاد أوثق . ففي كندا نشأت الرغبة في الاتحاد بالرغم من فروق اللغة والدين والعنصر . وقد حدث اتحاد جنوب أفريقيا بالرغم من الفروق المشابهة بين الهولنديين والإنجليز .

ويبدو على هذا النحو من الواضح أنه مع قوة اللغة والعنصر والدين والقومية في خلق رغبة للاتحاد ، فإن مثل هذه الرغبة يمكن أن توجد بين شعب يختلف في جميع هذه التفاصيل ولكنه يمتلك عاطفة الاتحاد ، أي عاطفة مشتركة للاتحاد

---

(١) Mill : Representative Government. p. 36.

تقوم على إدراك أن في الاتحاد قوة ويمكن لهذه القوة أن تتحقق بواسطة الالتحام السياسي . ويقول جيلكريست Gilchrist « إن عاطفة الوحدة دليل على وجود عقل مشترك » [1] ولهذا فإن القيادة السياسية في الوقت المناسب ذات أهمية كبيرة في محاربة قوى الاختلاف العنصري والديني واللغوي بين الشعب وفي الاستبدال بها رغبة في الوحدة . فلقد تحققت رغبة الاتحاد في كندا بزعامة رجال مثل جون ماكدونالد John Macdonald والكساندر جالت Alexander Galt وجورج اتين George Etienne . وتوافر للشعوب في أمريكا وحدة اللغة والعنصر والدين وتشابه النظم السياسية ، ولكن عجزت هذه العوامل عن أن تنتج أي شيء أبعد من اتحاد كونفدرالي . ولكن زعامة واشنطون وهاملتون وماديسون وجراي وبنجامين فرانكلين وجيمز ولسون هي التي دفعت مندوبي مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٨٧ إلى الثقة ببلادهم وإلقاء مواد الاتحاد الكونفدرالي جانباً والعمل على خلق الوحدة من التنوع في الأمة الجديدة . فالنزعات الانفصالية التي ينشرها بعض الزعماء بين الشعوب هي التي تقف في أحيان كثيرة حجر عثرة في سبيل الاتحاد . ويلاحظ هوير « أن عامل القيادة والمهارة في المفاوضة والدعاية يستطيع أن يفرق بين الركود وبين الرغبة المتعطلة في الاتحاد » .

٢ ــ وينبغي أن تكون المناطق الراغبة في أن تتحد فدراليا متجاورة جغرافيا ، أي أن الدول التي ترغب في الاتحاد الفدرالي يجب ألا تكون الواحدة منها منفصلة عن الأخرى ، لأن الجوار يجعل منها مجتمعا مشتركاً في المصالح وتتأيد الرغبة في الاتحاد بحاجات الدفاع المشترك ، والمنافع الاقتصادية المشتركة والتشابه في النظم . ويساعد الجوار الاقتصادي أيضاً على خلق القدرة على إدارة الاتحاد الفدرالي . فالحكومة الفدرالية تتطلب وحدات تقوم بإدارة شئونها الخاصة كما تساهم في الحكومة الفدرالية . ويقول جيلكريست إن « البعد يؤدي إلى عدم الاكتراث أو الغلظة في الاحساس من جانب كلا الحكومات المركزية والمحلية . فالوحدة القومية صعبة المنال حيث تبعد الشعوب بعضها عن بعض بعدا شاسعاً » ولا

(١) Gilchrist : Principles of Political Science p. 359

يستطاع بلوغ منافع الدفاع المشترك والمزايا الاقتصادية من الاتحاد بطريقة ملائمة . وإن أحد أسباب النجاح للفدرالية في أمريكا هو التجاور بين ولاياتها . وينطبق ذلك على الكانتونات في سويسرا ، والمقاطعات في كندا والولايات في استراليا .

٣ — وإن من أهم العوامل التي تنتج الرغبة في الاتحاد تشابه النظم الاجتماعية وخاصة النظم السياسية التي تنتج إلى جانبَ الرغبة في الاتحاد القدرة على تحقيقه . ويلاحظ هوير أن الرغبة في الاتحاد لن تستيقظ أبدا ما لم يكن التشابه في النظم السياسية « موجوداً فعلا وامكانيا بين أولئك الذين تصوروا قيام الاتحاد » . فتشابه النظم يساعد الدول على أن تعمل سويا ، ويمكن إدراك أهمية ذلك من حقيقة أن رجال السياسة وهم يضعون الدساتير الفدرالية قد أصروا على أن تتبع جميع الوحدات نفس الشكل من الحكم . وإن دستوري الولايات المتحدة وسويسرا كلاهما يتطلب أن وحداتهما الخاصة يجب أن يكون لديها الشكل الجمهوري للحكم . وقد أقيم النظام البرلماني للحكم في جميع وحدات كندا واستراليا والهند .

٤ — وليس من المرغوب فيه أن يتوافر تشابه النظم السياسية في الوحدات الفدرالية فقط ، ولكنه من الجوهري كذلك ألا تكون هذه النظم أوتوقراطية أو دكتاتورية وذلك كما قال هوير « لأنه يبدو من المؤكد أن الأتوقراطيـــة أو الدكتاتورية — إما في الحكومات العامة أو في الحكومات الإقليمية — سوف تدمر في القريب أو البعيد تلك المساواة في المركز وذلك الاستقلال الذي يجب أن تستمتع به هذه الحكومات — كل في دائرة اختصاصها إن كان للحكومة الفدرالية أن توجد على الاطلاق » [1] وتتطلب الفدرالية أشكالا من الحكم لها الخصائص المرتبطة عادة بالديموقراطية أو الحكومة الحرة ، وإلا كان النواب في الحكومة مجرد مندوبين يعينهم الحكام الأتوقراط في الأقاليم .

---

(١) W1heare : Federal Government p. 47

وبالمثل : يجب أن يكون هنالك تشابه في النظم الاجتماعية على وجه العموم . وفي الحق أنه يستطاع خلق الرغبة في الاتحاد بالرغم من وجوه الاختلاف في النظم الاجتماعية كما حدث في الولايات المتحدة وكندا ولكن « مثل هذه الفروق » كما يقول هوير «تجعل الحكم أكثر صعوبة ، وهنالك حد لدرجة الاختلاف الذي يمكن السماح به . فالقدرة على العمل سوياً لا تستطيع أن توجد وتبقى مع الاختلاف البالغ » [١] وهو يقول إن قدرة الدول على أن تكون اتحاداً فدرالياً وأن تديره ، تتوقف على بعض الاتفاق على الاختلاف ، ولكن لا على الاختلاف الكبير جداً » .

٥ — وتتأثر قدرة الدول على إدارة الاتحاد الفدرالي تأثراً عظيما أيضاً بحجمها ، فمن المرغوب فيه أن تكون هنالك على قدر الإمكان مساواة بين الأجزاء المكونة للاتحاد الفدرالي في حجمها وسكانها . فاذا كانت هنالك فروق واسعة في الحجم والسكان ، فلا تكون الدول المشتركة في الاتحاد الفدرالي شركاء متساوين في الاتحاد . وقد تكون الوحدات الأكبر في الحجم والسكان والأقوى في الموارد عن الأخرى مغالية في الكبرياء والغطرسة بالنسبة للوحدات الأصغر . وقد تسيطر على الوحدات الأخرى وتثنى إرادة الحكومة المركزية لصالحها . وإن فكرة سيطرة البعض تخلق الشك وافتقاد الثقة عند الآخرين . والثقة هي جوهر إرادة الاتحاد والقدرة على إدارة الحكومة الفدرالية ، وكما يقول جون ستيوارت مل إن جوهر الاتحاد الفدرالي هو « أنه ينبغي ألا تكون هنالك دولة أقوى كثيراً من الدول الباقية إلى درجة تجعلها تنافس في القوة دولا كثيرة منها وهي مجتمعة . واذا وجدت مثل هذه الدولة ، ووجدت دولة واحدة ، فأنها ستصر على أن تكون سيدة المناقشات المشتركة ، وإذا وجدت دولتان ، فإنه لن يستطاع مقاومتهما عندما يتفقان ، وعندما يختلفان فكل شيء سوف يتقرر بالصراع على السيطرة بين المتنافسين » [٢] .

---

(١) Wheare : Federal Government p. 49

(٢) Mill : Representative Government. p. 367-8

وفي الحق أن بعض التباين في الحجم بين الوحدات لا بد وأن يوجد بالضرورة قبل أن تقوم الرغبة في الاتحاد والاتحاد الفدرالي ، وهذا عامل هام في خلق النظام الفدرالي والاحتفاظ به اليوم . ولكن كما يقول هوير « يجب أن يكون هناك نوع ما من التوازن المعقول الذي سوف يكفل أن جميع الوحدات تستطيع أن تحافظ على استقلالها داخل الدائرة المخصصة لها وأنه لا تستطيع واحدة أن تسيطر على الأخرى . ويجب أن يكون من عمل أولئك الذين يشكلون الحكومة الفدرالية ويديرونها أن يروا أنه لا تكون وحدة كبيرة بالغة في الكبر وبالتالي بالغة في الأهمية ، وألا تكون من بينها وحدة بالغة في الصغر [١] .

٦ ـ وأخيراً يجب أن تملك الدول المشتركة في اتحاد فدرالي موارداقتصادية ملائمة لإشباع حاجات حكومة قومية مستقلة ، وحكومات إقليمية مستقلة . فالحكومة الفدرالية تقيم حكومة قومية جديدة ويجب أن تعطى موارداقتصادية مستقلة كافية إذا أريد لها أن تؤدي واجباتها أداء حسنا . ولكن ليس هذا كافياً . فمن الجوهري أيضاً للاتحاد الفدرالي أن تترك الحكومات الإقليمية بموارد اقتصادية ملائمة لتدبير حكوماتها وتؤدي الوظائف المسندة اليها . فالاتحاد الفدرالي جهاز يستدعي تكاليف باهظة وينبغي الأخذ به عندما تستطيع الوحدات أن تدفع ثمن الاستقلال الذي تحتفظ به .

الفدرالية الأمريكية ـ بدأ اختراع :

إن الفدرالية حديثة جداً . فنظريتها وتطبيقها في الدولة الحديثة ليسا أقدم من الاتحاد الفدرالي الأمريكي ، الذي ظهر في الوجود في سنة ١٧٨٧ إذ أن المستعمرات الثلاثة عشر كانت قبل سنة ١٧٧٦ مرتبطة بانجلترا كل على حدة وبطريقة منفصلة . ولم تكن مرتبطة سويا على أي نحو . وقد أعلن « إعلان الاستقلال » أن المستعمرات أصبحت ولايات ، كل منها مستقل عن التاج

---

(١) Wheare : Federal Government p. 53

البريطاني ومستقل سياسياً عن الآخر . ولكن إعلان الاستقلال والقتال وكسب الحرب ضد الاستعمار البريطاني وبناء دولة جديدة قد تطلب الاتحاد وكانت النتيجة اتحاداً كونفدراليا : « عصبة ثابتة من الصداقة » تحت اسم « الولايات المتحدة» وإن الغرض المعلن من الاتحاد الكونفدرالي هو التزويد للدفاع المشترك عن الولايات ، وكفالة حرياتها ، ورفاهيتها المتبادلة والعامة .

وقد انتهت الحرب واعترفت معاهدة سنة ١٧٨٣ باستقلال المستعمرات الثلاثة عشر وحريتها وسيادتها . ولكن الاتحاد الكونفدرالي أصبح عصبة من المستقلين المتعضين مما أظهر عجز الكونجرس الذي خلق في ظل مواد الاتحاد الكونفدرالي . فقد افتقد السلطة لإدماج الولايات في وحدة ولتخفيف منافساتها التجارية وإقامة عملة سليمة وإزالة أسباب الاضطرابات الداخلية وتشجيع المصالح الأمريكية في الخارج . وقد اقتنع واشنطون وهاميلتون وماديسون وآخرون كثيرون ممن عملوا على أن يجمعوا الولايات برباط الاتحاد بأن تعدل حكومة الاتحاد الكونفدرالي أو أن يحل محلها نظام جديد . فكتب واشنطون « إنني لا أعتقد أننا نستطيع أن نستمر طويلا كأمة دون أن نضع في مكان ما سلطة تسود الأمة جميعها بطريقة تعدل في نشاطها نشاط سلطة حكومة الولايات التي تسيطر على الولايات العديدة » وقد أحس جميعهم بالشعور أن جميع أمريكا يجب أن تكون واحدة ، وهو الشعور الذي يقوي روابط الوحدة التي تلد الأمة الجديدة . ولقد قال راش Rush « إننا نحن الآن أمة جديدة ... فكلما استهدف الواحد خدمة أمريكا كلما خدم مستعمرته . ولقد بالغنا في التحرر الذي استعملنا به كلمة « استقلال » ، فنحن معتمدون كل على الآخر ولسنا ولايات مستقلة عن بعضها استقلالاً تاماً ... وإني إذا ما دخلت ذلك الباب ، اعتبرت نفسي مواطنا أمريكيا » .

وقد وجدت هنا جراثيم اتحاد يحمل الآن اسم الحكومة الفدرالية . فالمندوبون إلى مؤتمر فيلادلفيا سنة ١٧٨٤ الذين أرسلوا بواسطة الولايات من أجل التحضير لمراجعة مواد الاتحاد الكونفدرالي ، تجاوزوا حد التعليمات ووضعوا دستوراً جديداً

من غير أن يعرفوا أنهم بذلك يبتكرون مشروعاً للحكم جديداً كل الجدة ، وسوف يصبح مساهمة واضحة وذات تأثير كبير ساهم بها الأمريكيون في فن الحكم .

وإن الآباء المؤسسين قد حاولوا أن يزيلوا العيبين الأساسيين لمواد الاتحاد الكونفدرالي :

١ — بأن يزيلوا تسلط الأجزاء على الكل وأن يوفقوا بين سلطتين مختلفتين ، سلطة الولايات وسلطة الحكومة المركزية .

٢ — وأن يزيلوا اعتماد الحكومة في المركز على حكومات الولايات التي عملت كوسطاء بينها وبين الفرد فأخذوا بمبدأ تحديد وتقرير وظائف وسلطات الحكومة القومية بدقة وذلك لكونها جديدة وعامة وشاملة ، على أن تكون جميع الوظائف والسلطات الأخرى تابعة للولايات . ولجعل سلطات الحكومة المركزية واقعية ، قبلوا حقيقة تخويلها بين أشياء أخرى بسك النقود وتنظيم التجارة وإعلان الحرب وفرض الضرائب . وقد خصت الحكومة المركزية بكونجرس لسن القوانين في موضوعات أسندت لسلطانها ، وبهيئة تنفيذية بوسائل ملائمة للتنفيذ ، وهيئة قضائية بسلطة لحفظ التوازن بين الكل والأجزاء ولكفالة سيادة الدستور . وفوق كل شيء ، قصد بأن تستمد الحكومة القومية تأييدها وتفويضها من الشعب كناخبين وأن تحمل خدماتها مباشرة اليهم كأفراد .

أخذ البلاد الاخرى بنظام الحكم الفدرالي :

وما أن أثبتت الولايات المتحدة نجاحها في تطبيق الاتحاد الفدرالي ، حتى تقررت سابقة يستطيع الآخرون ذوو الظروف المشابهة أن يتبعوها . وكانت أول دولة تفعل ذلك سويسرا . ففي سنة ١٨٤٧ اضطرب الاتحاد الكونفدرالي في سويسرا بسبب محاولة سبع كانتونات كاثوليكية في أن تنفصل ، ولكن الأغلبية البروتستنتية قضت على الانفصاليين الذين كونوا عصبة منفصلة أسموها

وفي الواقع أن هزيمة الكانتونات الكاثوليكية السبعة Sonderbund كان انتصاراً لحركة الوحدة القومية . وفي العام التالي اجتمع البرلمان السويسري ووافق على دستور جديد مما خلق اتحاداً فدرالياً على نمط الاتحاد الفدرالي في أمريكا .

وكانت كندا الدولة التي تلت سويسرا في الأخذ بالنظام الفدرالي في سنة ١٨٦٧ ، ولو أن الاتحاد الفدرالي الكندي قد نتج عن مجموعة مختلفة من العوامل . فالسبب المباشر للحركة الفدرالية كان الصراع العنصري بين « الجماعات القومية » البريطانية والفرنسية ، أو « أمتين متحاربتين داخل أعماق دولة واحدة » كما أشار إلى ذلك تقرير درهام Durham مما جعل عمل الحكومة الموحدة غير ممكن . وقد أضافت المشاكل الاقتصادية إلى عناء كندا المنقسمة على نفسها . كما كان الدفاع أمراً هاماً يواجهها بمطالبه . وفي سنة ١٨٦٤ تولت حكومة ائتلافية تعهدت بتحقيق التوحيد . وكانت النتيجة النهائية قانون أمريكا الشمالية في سنة ١٨٦٧ وأقيم دومينيون كندا . ولكن مشروع توزيع السلطات بين المراكز والمقاطعات سار على عكس النموذج الأمريكي وكان ذلك بالضرورة راجعاً بصفة جوهرية إلى الدروس التي تعلمها الكنديون من حرب أمريكا الأهلية في سنة ١٨٦٠ . فالمقاطعات أعطيت سلطة تشريعية منفردة على قائمة من الموضوعات المحددة ، واحتفظ بالموضوعات الباقية للدومنيون . وأعطيت حكومة الدومنيون أيضاً سلطة وقف أي قانون تسنه الهيئة التشريعية في المقاطعة ، وتعيين نائب الحاكم في المقاطعة وإعطائه التعليمات بمنع موافقته على مشروعات قوانين المقاطعة واحتجازها لنظر الحاكم العام ، وله الحق في أن يرفض الموافقة على مثل هذه القوانين المحجوزة . وأخيراً وضعت التعيينات لجميع المناصب القضائية الهامة في أيدي الهيئة التنفيذية في الدومنيون .

أما في تكوين الاتحاد الفدرالي الاسترالي ، فقد كانت الحاجة إلى الدفاع المشترك أقوى العوامل ، ولو أن المسائل الاقتصادية كانت أيضاً متضمنة وقد خرج الكومنولث إلى الوجود في ١ يناير سنة ١٩٠١ . وعدد الدستور السلطات الجوهرية للحكومة الفدرالية واستمرت السلطات الباقية في أيدي الولايات .

وأعطيت السلطات الضريبية الأساسية للحكومة الفدرالية ، على أن يعاد ثلاثة أرباع الدخول إلى الولايات أثناء العشر سنين الأولى .

وقد أخذ الاتحاد السوفييتي بنظام الحكم الفدرالي كتنازل للقوميات والقبائل المتنوعة التي تسكن روسيا وذلك استهدافاً لبناء دولة قوية . ووصف لنين الفدرالية بأنها خطوة نحو « أقوى توحيد للقوميات المختلفة في دولة سوفييتية واحدة ديموقراطية مركزية » وإن دستور سنة ١٩٣٦ يعطي بعض السلطات المعينة إلى حكومة الاتحاد ويترك السلطات الباقية مع الجمهوريات المكونة ، وتباشر كل جمهورية سلطتها في استقلال عن الحكومة المركزية . ويعطي الدستور كذلك للجمهوريات المكونة الحق في الانفصال .

طرق توزيع السلطات :

وإن هذه الأنواع التي اتخذها الموضوع الفدرالي تبين أن طريقتين قد اتبعتا في توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية . فنظام الولايات المتحدة وسويسرا واستراليا يقوم على أن الحكومات المركزية قد أعطيت سلطات محددة على حين أن السلطات الباقية قد تركت لحكومات الولايات . وبالنسبة للولايات المتحدة قد عولجت هذه النقطة بالتعديل العاشر الذي يقرر أن « السلطات غير المفوضة للولايات المتحدة بواسطة الدستور أو غير المحرمة به على الولايات فانما يحتفظ بها للولايات على الترتيب أو للشعب » .

ويقرر الدستور السويسري صراحة بأن الكانتونات « ذات سيادة إلى الحد الذي لم تقيد عنده سيادتها بواسطة الدستور الفدرالي ، وعلى هذ النحو فهي تمارس جميع الحقوق التي لم تخول إلى السلطة الفدرالية » وإن الأسباب التي دعت إلى الأخذ بهذ النظام أسباب تاريخية إلى حد بعيد . فالاتحاد الفدرالي قد شكل في كل حالة باتحاد ولايات كانت من قبل مستقلة ذات سيادة . ولقد رغبت الولايات في أن تحتجز لنفسها جميع السلطات الحكومية فيما عدا السلطات التي

كان واضحاً أنه من الضروري اضفاؤها على الحكومة المركزية حتى يمكن إقامة إتحاد نافذ .

أما في كندا فان الطريقة التي اتبعت كانت عكس ما اتبع في الولايات المتحدة وسويسرا . فهنا أيضاً قررت الأحداث التاريخية مجرى الأمور . ويلاحظ جننجز Jennings « أن جميع الدساتير ورثة الماضي كما أنها أصحاب الوصية للمستقبل » فالصراع العنصري المستمر بين البريطانيين والفرنسيين وعجز الحكومة الموحدة إلى جانب العلاقات الفاترة مع الولايات المتحدة قد عزز الحجج الداعية إلى التوحيد وإلى إقامة سلطة قومية . ولكن التجربة التي تعرض لها الاتحاد الأمريكي وكاد أثناءها أن يحل في الحرب الأهلية أدت بالساسة البريطانيين والكنديين إلى نتيجة أن الحكومة المركزية يجب أن تملك سلطات أكثر مما تملك نظيرتها في الولايات لمتحدة . وعلى هذ النحو فإن الدستور الكندي — قانون شمال أمريكا الشمالية في سنة ١٨٦٧ يقسم السلطات بين لمقاطعات وحكومات الدومنيون بطريقة تكفل للمقاطعات السيطرة التامة على قائمة من الموضوعات المحصاة ، وللدومنيون سيطرة تامة على الموضوعات الباقية التي أحصيت أيضاً لتأكيد وضوحها ولو أن احصاءها ليس بشامل . وإن الهيئات التشريعية للدومنيون والمقاطعات متميزة بعضها عن البعض الآخر ، وليس لأي منها سلطة تغيير الدستور فيما يتصل بتوزيع السلطات . ولهذا ففي كندا أعطيت السلطات المحصاة للمقاطعات أما بقية السلطات فقد تركت لحكومة الدومنيون .

وهناك بعض الباحثين في النظام الفدرالي الذين يذهبون إلى أن المبدأ الفدرالي يشتمل على تقسيم السلطات بطريقة تحصى وفقها في الدستور السلطات التي تمارسها الحكومة المركزية ويترك باقي السلطات للحكومات الإقليمية ، ولا يكفي في رأيهم بالنسبة للنظام الفدرالي أن تكون الحكومات المركزية والإقليمية مستقلة كل منها في دائرة اختصاصها . فتلك الد ئرة يجب أن تحدد بطريقة خاصة أي أن السلطات الباقية يجب أن تكون مع الحكومات الإقليمية . وإذا ما طبقنا هذا المقياس ، فان الحكومة لا تكون فدرالية إذا ما عينت سلطات الحكومات الإقليمية

وتركت بقية السلطات للحكومة المركزية . فدساتير الولايات المتحدة وسويسرا وأستراليا تشتمل على المبدأ الفدرالي لأنها تحصى بطريقة واضحة الموضوعات التي تمارس هيئاتها التشريعية المركزية سيطرتها عليها ، وتقرر فوق ذلك أن السلطات التي لم تعط على هذا النحو إلى الحكومات المركزية تستمر مع الولايات والكانتونات

ولكن مثل هذا الاختبار للفدرالية ، في رأي هوير ، يركز على خاصة ضحلة نسبياً . فهو يقول « إن النقطة الجوهرية لا تقوم على تقسيم السلطات على نحو تكون فيه الحكومات الإقليمية صاحبة السلطات المتبقية في ظل الدستور وإنما يعمل التقسيم بطريقة لا تسمح للحكومة العامة أو الحكومة الإقليمية أن تكون تابعة للأخرى ، مهما كان صاحب السلطة المتبقية » ولا شك في أن مسألة السلطة المتبقية أمر هام إذ أنه يؤثر في توازن السلطة في الاتحاد الفدرالي ، ولكن هذه المسألة ذاتها لا تجعل من حكومة ما حكومة فدرالية . وإن النقطة الجوهرية في المبدأ الفدرالي تقوم على ما إذا كانت سلطات الحكومة مقسمة بين سلطات متناسقة مستقلة أم لا . أما ماهية نظام توزيع السلطات ومكان وجود السلطة الباقية فأمر غير ذي شأن . فظروف كل بلد هي التي تقرر أي طريقة تتبع . وما يميز الحكومة الفدرالية من الحكومة الموحدة هو أن الحكومات الإقليمية ليست تابعة للحكومة المركزية ، وليست الواحدة من خلق الأخرى . وكلاهما يستمتع بشخصية قانونية ومعنوية ولا يهم إن كان تقسيم السلطات قد أجرى باحصاء سلطات الحكومة المركزية وترك السلطات الباقية للحكومات الإقليمية ، أو إن كان التقسيم قد أجرى باحصاء سلطات كلا الحكومات المركزية والإقليمية وترك السلطة الباقية للحكومة المركزية . وما يجعل الدستور الكندي « شبه فدرالي » يتلخص في تلك الأمور التي تكون فيها حكومات المقاطعات تابعة للحكومة المركزية وليست متناسقة معها . وهذه الأمور : هي سلطة الهيئة التنفيذية للدومنيون في أن تلغي أي قانون تسنه الهيئة التشريعية في المقاطعة حتى وإن كان يقع في دائرة سلطانها ، وأن الهيئة التنفيذية للدومنيون تعين نائب الحاكم العام في المقاطعة وتستطيع أن تصدر له التعليمات بأن يمتنع عن الموافقة على مشروعات قوانين

المقاطعات ويحتجزها لنظر الهيئة التنفيذية للدومنيون ، وقد ترفض الموافقة على مثل هذه المشروعات المحتجزة وإن هي رأت أن ذلك من المناسب .

وتوجد عناصر وحدوية في الشكل الفدرالي للدستور . ولكن قانون الدستور شيء والتطبيق شيء آخر ، ومن ثم فهناك فرق بين الدستور الفدرالي والحكومة الفدرالية . ويشير هوير إلى هذا الفرق بصفة خاصة فيقول « إن بلدا قد يملك دستوراً فدرالياً ولكن قد يطبق ذلك الدستور بطريقة لا تصبح حكومته بها حكومة فدرالية . أو أن بلدا ذات دستور غير فدرالي قد تطبقه بطريقة تجعل منها مثالا للحكومة الفدرالية ». وفي الواقع أن العناصر التوحيدية في كندا أصبحت مهملة، كما أنها لم تطبق بدرجة تتعارض مع المبدأ الفدرالي . فكما يقول هوير «إن كانت كندا لا تملك دستوراً فدرالياً ، فهي تملك حكومة فدرالية » وإن الولايات المتحدة وسويسرا وأستراليا تملك دساتير فدرالية كما تملك حكومات فدرالية، ولو أن عملية التركيز في جميع البلاد تسير على نطاق مروع . وإن سمح لهذه النزعة أن تعمل من غير أن توقف عند حد ، فان حكوماتها قد تتحول في المستقبل القريب جداً إلى حكومات شبه فدرالية .

ويوجد السلطان المشترك في جميع الحكومات الفدرالية الحديثة ، ويصاحبه شرط بأنه عندما تصطدم قوانين الحكومة المركزية في الميدان المشترك بقوانين الحكومات الإقليمية في ذلك الميدان ، فان القوانين الإقليمية يجب أن تخلي الطريق للقوانين المركزية . وإن مدى السلطان المشترك يتنوع تنوعاً كبيراً . ففي كندا يشتمل على موضوعين فقط ، على حين أنه في الولايات المتحدة وأستراليا يتسع الميدان المشترك . وهو في سويسرا أصغر منه في الولايات المتحدة وأستراليا ، وأنه أوسع مما هو عليه في كندا . ولا يتنافى السلطان المشترك مع المبدأ الفدرالي . وفي الحق أن أسباباً كثيرة تدعو إلى تزويد الدساتير بالسلطان المشترك . ويذهب هوير إلى « أنه من الأفضل دائماً — إن أمكن — أن يسمح بالسلطان المشترك وربما يكون ذلك كإجراء انتقالي فقط ففي معظم الأحوال لن يمكن تجنبه . ولكن من الأرجح أن ما يعمل على خير وجه وجود قائمة قصيرة لا تسمح بالتدخل وقائمة مشتركة أميل إلى الطول » .

الأسس الجوهرية للحكومة الفدرالية :

إن تقسيم السلطات بين الحكومات المركزية والإقليمية ، الذي يعد جوهر الفدرالية يتضمن ثلاثة نتائج :

(أولا) يجب أن يسجل التنظيم في دستور مكتوب .

(ثانياً) يجب أن يكون الدستور جامداً .

(أخيراً) وجود محكمة عليا .

(١) الدستور المكتوب :

إن الدستور بالنسبة للحكومة الفدرالية يجب بالضرورة أن يكون دستوراً مكتوباً ،ويكتب ديسي في ذلك قائلاً « إن إقامة تنظيم من هذا النوع على أنواع من التفاهم والعرف لا بد وأن ينتج أنواعاً من سوء الفهم والاختلاف »[١] وإن مواد المعاهدة أو بتعبير آخر الدستور يجب لهذا السبب أن تسجل كتابة . فالدستور يجب أن يكون وثيقة . ويقول هوير إذا أريد للحكومة أن تكون فدرالية ، فيجب أن يكون دستورها صاحب السلطة العليا . ويعني بسلطة الدستور العليا أن « شروط الاتفاق التي تقيم الحكومات العامة والإقليمية والتي توزع السلطات بينها يجب أن تكون ملزمة للحكومات العامة والإقليمية وإن هذه ضرورة منطقية من تعريف الحكومة الفدرالية ذاته »[٢] وإذا اريد للحكومة المركزية والحكومات الإقليمية أن تكون متناسقة الواحدة مع الأخرى فيجب ألا تكون أي منها في مركز يجعلها تتخطى مواد الدستور فيما يتصل بسلطاتها ومكانتها التي لها أن تستمتع بها . فان تحديد المركز والسلطات الدستورية يشجع إرادة الاتحاد ويخلق الثقة في الوحدات المتحدة حتى تصان قداسة دوائر سلطاتها بطريقة دينية .

---

(١) Dicey : Law of the Constitution p. 142

(٢) Wheare : Federal Government, p. 55.

(٢) الدستور الجامد :

وإن النتيجة الطبيعية لإسناد السلطة العليا للدستور وكونه دستوراً مكتوباً هي أنه يجب ألا يكون معرضاً للتغيير بواسطة الهيئة التشريعية المركزية أو بواسطة الهيئات التشريعية الإقليمية في ظل الإجراء التشريعي العادي . وإن ديسي يقول « إن قانون الدستور يجب إما أن يكون ثابتاً أو قادراً على التغيير فقط بواسطة ما فوق وأبعد من الهيئات التشريعية العادية سواء كانت هيئات تشريعية فدرالية أو في الولايات مما يوجد في الدستور .» ويقول هوير « إنه من الجوهري بالنسبة للحكومة الفدرالية أنه يجب ألا تسند سلطة-تعديل الدستور فيما يتصل على الأقل بمواد الدستور التي تنظم مركز وسلطات الحكومات العامة والإقليمية إلى الحكومة العامة أو إلى الحكومات الإقليمية بطريقة استئثارية » [1] أما إذا أسندت بطريقة استئثارية لمجموعة واحدة من مجموعتي الحكومات ، فان ذلك لا يعطي المساواة في المركز لكليهما ، ومن المحتمل أيضاً أن الواحدة التي تملك هذه السلطة قد تقوم أثناء عملية التشريع العادي بغزوة على اختصاصات السلطان للأخرى .

ولا يهم من الناحية المنطقية أين توضع سلطة تعديل الدستور ، ولكن يقول هوير إنه « لا شك من الناحية العملية أنه من الحكمة إشراك كلا الحكومة العامة والأقاليم ، سواء حكوماتها أو شعوبها ، في العملية » . ففي الولايات المتحدة تقترح التعديلات للدستور بواسطة أغلبية ثلثي كلا مجلسي الكونجرس أو بمؤتمر يدعى بواسطة الكونجرس بناء على طلب الهيئات التشريعية في ثلثي الولايات . وإن التعديلات المقترحة تصبح نافذة عندما يصدق عليها بواسطة الهيئات التشريعية في ثلاثة أرباع الولايات أو بواسطة مؤتمرات في ثلاثة أرباع الولايات حسب ما يقترح الكونجرس من إحدى الطريقتين للتصديق . كما أن الدستور يقرر أيضاً أنه لا يحدث تعديلات في حدود الولايات القائمة من غير موافقة الهيئات التشريعية في الولايات المعنية وموافقة الكونجرس . وفي أستراليا يستطاع تعديل الدستور

---

(١) Wheare : Federal Government, p. 57.

عند اقتراح الأغلبية المطلقة لمجلسي البرلمان في الكومنولث – أو في الظروف المؤكدة لمجلس واحد – والتصديق عليه باستفتاء الشعب . وإذا وافقت أغلبية جميع الناخبين في هذا الاستفتاء على القانون المقترح ، وإذا كان في أغلبية الولايات توافق أغلبية الناخبين أيضا على التعديل المقترح ، فإنه عندئذ يعرض للموافقة الملكية . واشترط كذلك أن التعديلات المتصلة بتغييرات في تمثيل الولايات في أي مجلس من مجلسي البرلمان أو بتغييرات في حدود الولايات يجب أن يوافق عليها بواسطة أغلبية الناخبين في الولايات المعنية .

(٣) وجود محكمة عليا :

أن ضرورة وجود محكمة عليا أو فدرالية في الاتحاد الفدرالي لها سلطة تفسير الدستور حقيقة مقررة . ويقوم القضاء الفدرالي بوظيفتين هامتين :

١ – فهو يقضي في منازعات السلطات والاختصاص التي تنشأ بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية أو بين حكومة إقليمية وأخرى .

٢ – ويحفظ الحكومات المختلفة داخل حدودها حتى أنه لا تستطيع واحدة منها الجور على دائرة سلطان الأخرى واختصاصها .

وإن أريد للمبدأ الفدرالي أن ينفذ حقاً ، فمن الضروري أن يوجد هنالك حكم مستقل عن كلا الحكومات المركزية والإقليمية ويكون يقظا لمنع أي مجموعة من الحكومات من إزعاج التوازن بين القوى المركزية الطاردة والقوى المركزية الجاذبة ، فالتوازن الموفق بين القوتين هو جوهر الفدرالية ولا يمكن أن توجد هناك سلطة أخرى سوى قضاء مستقل نزيه يستطيع أن يعمل حارساً للدستور وبذلك يحمي التوزيع الدستوري للسلطات . ولقد عبر مل عن الحاجة إلى قضاء فدرالي بطريقته الخاصة وتقتبس كلماته أو تشرح في جميع المراجع الخاصة بالحكم الفدرالي . فهو يقول « من البين أنه من الضروري ألا يقتصر على تعيين حدود الدستور لسلطة كل من الحكومات المركزية والإقليمية تعييناً

واضحاً دقيقاً ، ولكن يجب ألا تسند سلطة القضاء بينهما في أي قضية من قضايا النزاع إلى أي من الحكومتين ، أو إلى أي موظف خاضع لها ، وإنما تسند إلى حكم مستقل عن كليهما . فيجب أن تكون هنالك محكمة عدل عليا ، ونظام من المحاكم المتناسقة في كل ولاية من ولايات الاتحاد ، تعرض أمامها مثل هذه المسائل ويصبح حكمها عليها في المرحلة أو الاستئناف الأخير أمراً نهائياً »[1] ويقول سدجويك Sidgwick إنه كلما أعطى استقرار أكثر للدستور يجعل عملية تغييره صعبة ، كلما عظمت أهمية هذه الوظيفة القضائية لتفسير مواده[2] .

مزايا وعيوب الحكومة الفدرالية :

إن الفدرالية ابتكار قدم خدمة جليلة في الماضي ، ولا يزال يمكن له أن يقدم خدمة في الوقت الحاضر وذلك بربط شعوب متشابهة في المصالح السياسية بعضها ببعض في ظل حكومة مشتركة . ويعده الكثيرون ترياقاً يعالج كثيراً من الأدواء الاقتصادية والسياسية التي يعاني العالم منها اليوم ، ويذهب بهم الخيال إلى تصور مشروع للاتحاد الفدرالي العالمي . ودون الدخول في مجال التأمل السياسي فيما يتصل بصلاحية الاتحاد الفدرالي العالمي وقبول الفدرالية كما هي عليه الآن ، يستطاع القول بأن الدول المستقلة الصغيرة لا تستطيع الحياة وسط الدول الحديثة المتنافسة ، وإنها لتجد بديلا طيباً في نظام فدرالي للحكم يجلب اليها مزايا الاتحاد بينما يحفظ استقلالها السياسي في الوقت نفسه .

فالفدرالية تقوم على مبدأ الجمع بين الوحدة والتنوع . وإن مثل هذه الحاجة تقوم خاصة في البلاد ذات المساحات الأقليمية الواسعة أو ذات الاختلافات العنصرية أو الثقافية أو الدينية أو اللغوية العميقة . ويبدو أن الحكومة الفدرالية هي الحل الممكن الوحيد لمثل هذه المشاكل . فهي تبعث الانسجام بين الاستقلال المحلي والوحدة القومية ، وبذلك تقدم توازناً بين القوى المركزية الجاذبة والقوى المركزية

---

(١) Mill : Representative Government p. 370.

(٢) Sidwick : Elements of Politics p. 540.

الطاردة . فيسند إلى الحكومة المركزية وظائف ذات أهمية قومية واهتمام عام. أما الشئون الأخرى ذات المصلحة المحلية التي تختلف في أقسام البلد المختلفة فتترك لشعب تلك القطاعات لحلها . وبهذه الطريقة تقدم الحكومة الفدرالية مزجاً موفقاً بين المركزية واللامركزية .

وتمنع الحكومة الفدرالية نشوء الاستبداد المنفرد ، وتضع حداً لنمو السلطة البيروقراطية وتحفظ الحرية السياسة للشعب . وإن سوء استعمال السلطة بواسطة السلطة المركزية يقاوم بيسر أكثر بواسطة الفدرالية النشيطة مما يستطيعه أي شكل آخر من أشكال الحكم . وإن بريس Bryce يلاحظ أن الفدرالية تسمح بالتجارب في التشريع والإدارة المحلية مما قد يكون خطراً إن طبق على البلد كله . وإن التقسيم الإقليمي للوظائف يريح أيضاً الحكومة المركزية من وظائف مرهقة كثيرة . وتضيف الفدرالية إلى الكفاءة في الإدارة كذلك لأن تقسيم السلطات متصل بالحاجات الفعلية للحياة .

وتقدم الحكومات الفدرالية مدارس ممتازة للتعليم السياسي لأنها مؤسسة على المبادىء الديموقراطية من انتخاب حر ونقد ونظم نيابية حرة . فكل مواطن لديه حكومة مصغرة متكاملة وقريبة نسبياً إلى مسكنه مما يمكنه من أن يترك طابعه عليها بيسر أكثر مما يستطيع التأثير في الإدارة القومية .

ولكن لا يمكن إنكار أن الفدرالية لها عيوب . فالهيئة التي تضع الدستور للحكومة الفدرالية عليها ألا تحمل مجرد عبء التزويد بمجموعتين من الحكومات وإنما تقرر أيضاً الطريقة التي بها سوف يوزع مجموع السلطة الحكومية بينها . وإن هذا عمل من الصعوبة بحيث يصبح أداؤه أداء مرضياً أمراً مستحيلاً إذ أنه يعادل تقسيم حياة الأمة إلى أقسام منفصلة . فما قد كان من المأمون أن يترك من قبل للوحدات المنفصلة قد يتطلب مع مضي الزمن وفي الظروف المتغيرة تنظيما وقراراً قومياً . ويقود هذا إلى المنازعات المريرة فيما يتصل بسلطان الحكومتين ، وإن تاريخ الولايات المتحدة والبلاد الفدرالية الأخرى مليء بمثل هذه المجادلات .

.ويكتب جيتيل Gettel في ذلك قائلا « إن تحقيق التلاؤم المناسب بين الحكومات المركزية والمحلية يصبح على هذا النحو مصدراً مستمراً للمشاكل، ويقوم دائماً خطر الثورة أو تكوين تحزبات طائفية » .

وإذن فالشرط الواجب توافره لقيام الحكومة الفدرالية هو إسناد السلطة العليا للدستور مما يتضمن دستوراً مكتوباً وجامداً . وتعني السلطة العليا للدستور أنه يجب أن تكون نصوص الاتفاق التي تقيم الحكومات المركزية والإقليمية والتي توزع السلطات بينها ملزمة لها جميعاً . وإن أريد تنفيذ أي تغيير فأنه يجب أن يتم بتعديل الدستور كما هو مبين بواسطة القانون وليس بواسطة أي إجراء تقوم به أي مجموعة من الحكومتين من جانب واحد . وإذ أن عملية تعديل الدستور صعبة ومعقدة ، فليس من الممكن أن نحصل على النتائج المرغوبة كما وعندما تتطلبها حاجات الشعب والبلد . ومن الممكن أيضاً أن السياسة المغرضة لعدد من الحكومات الإقليمية قد تخلق صعوبات لا ضرورة لها في طريق التعديل. فكل التعديلات الدستورية في الولايات المتحدة تستلزم التصديق عليها بواسطة ثلاثة أرباع الولايات بعد الموافقة عليها بأغلبية ثلثي الكونجرس . وليس هنالك نص على تحديد الزمن للتصديق ما لم يتقرر ذلك خاصة بواسطة قرار من الكونجرس ، وإن عدم وجود هذا النص يجعل الأمر لعبة في أيدي الولايات ويضيع التأخير غير المحدد الغرض الذي يكمن وراء التعديل . فمثلا اقترح الكونجرس في سنة ١٩٢٤ التعديل الخاص بعمل الأطفال دون تعيين حد زمني للتصديق، فلم يصدق عليه حتى سنة ١٩٣٧ سوى ثمان وعشرين ولاية. وإن نظام التعديل الدستوري في أمريكا يجعل أيضاً من الممكن لثلاث عشرة ولاية صغيرة أن تتجمع وأن تعطل اغلبية ساحقة للولايات الباقية في جهودها لعمل تغير دستوري مطلوب .

وتتقسم سلطات الحكم في الاتحاد الفدرالي بين مجموعات من الموظفين تتعادل في عددها مع الأقسام السياسية الكبرى ، مع إضافة الحكومة المركزية بالطبع ، فأجهزة الحكم بدلا من كونها أجزاء من أداة إدارية واحدة متكاملة تكاملا عالياً ، تصبح أجزاء من أنظمة إدارية عديدة مختلفة . وإذ أن

الولايات متناسقة فيما يتصل بمركزها، فانه يمكن فقط تحقيق السياسة المتجانسة للخير العام بالاتفاق الاختياري بين الجميع على أن يتعاونوا . وهذا شيء غالباً ما يكون صعب التحقيق إن لم يكن مستحيلا . فالمصالح الخاصة لجميع وحدات الاتحاد الفدرالي المكونة له ليست متماثلة ومن المرجح أن كل وحدة تتبع السياسة التي يبدو لها أنها تفضي إلى تحقيق مصالحها الخاصة غير مبالية بمصالح الدولة ككل . ومما هو أخطر أن اختلاف المصالح قد يدفع الولايات إلى الصراع الحاد كل مع الأخرى أو صراعها بطريقة جماعية مع الحكومة المركزية . وحتى عندما لا يكون هنالك صراع بين المصالح ، فإن خسارة عظيمة غالباً ما تحدث عندما لا يكون عمل معين تحت إدارة واحدة .

ويذهب الناقدون للحكم الفدرالي إلى أنه في إدارة الشئون الخارجية يظهر ضعفاً وتناقضاً ذاتياً . كما أن الحكم الفدرالي يكلف كثيراً من الناحية المالية وذلك لأنه يوجد فيه ازدواج كبير في الجهاز والاجراء الإداري. وإنه لمضيعة للزمن والنشاط في أنه يعتمد كثيراً على المفاوضة السياسية والإدارية من أجل الحصول على التجانس في القانون والتنفيذ الإداري الملائم له .

النزعة العامة إلى زيادة سلطات الحكومة المركزية :

لقد تعرضت نظرية الفدرالية وتطبيقها إلى تغيير أساسي ، وحقيقة الأمر أنه في جميع الدول التي اتخذت النظام الفدرالي في الحكم ، وجدت حركة منتظمة لاصلاح العيوب الناشئة من التوزيع الدستوري للسلطات وذلك بالزيادة المستمرة لسلطات الحكومة المركزية . وقد تم هذا في الولايات المتحدة جزئياً بواسطة التعديل الدستوري ، ولكن أساساً بواسطة إعطاء مواد الدستور التي تحدد سلطات الحكومة المركزية سعة في التفسير لم تكن من المؤكد تدور بخلد واضعي الدستور . وإن نظريات السلطات المتضمنة والسلطات الذاتية ، وقداسة العقود وقرارات أخرى كثيرة للمحكمة العليا تقوم دليلا واضحاً على توسيع نفوذ الحكومة القومية أو سيطرتها على الوظائف التي كانت تعتبر من قبل من اختصاص الولايات

وتحت سلطانها . وبالمثل في أستراليا قد أجيزت عملية المركزية بواسطة المحكمة العالية . ويقول هانكوك Honcock « إن الولايات الأسترالية قد تعلمت في مرارة أن الوارث لما تبقى ليس هو الرابح دائماً حسب الوصية . فأحياناً يأخذ الوارث لأشياء معينة معظم الميراث ولا يترك له شيئاً سوى الديون » [1] .

ولقد أدت أربعة عوامل هامة في سويسرا إلى عملية المركزية : الحرب والكساد الاقتصادي والمطالبة بخدمات اجتماعية متزايدة على الدوام والثورة الآلية والفنية في المواصلات والصناعة . وإن هذه العوامل ليست خاصة بسويسرا . فهي توجد في الاتحاد السويسري مثلما توجد في الاتحادات الفدرالية الأخرى . ويقول سيت Sait « إن الحكومة الشاملة هي رد فعل ضد الضغط الشامل » وقد يكون الضغط داخلياً كما قد يكون خارجياً . فالحرب دائماً دافع أعظم إلى المركزية فهي تزيد من سيطرة الدولة على المجتمع ، وذلك لأن الحماية والأمن يصبحان من أعظم الاهتمامات البارزة للأمة وهما من أشهر الوظائف الأساسية للدولة . وتتطلب الحرب من أجل كسبها قيادة موحدة وخططاً متناسقة وعملاً سريعاً . وهي تعني أيضاً تعبئة العمل الضروري وسلطات نظم الحكومة ، مركزية وإقليمية . والنتيجة الواضحة هي أن الحواجز الدستورية التي تعترض سلطان الأجزاء المتنوعة للحكومة تصبح غير صالحة للعمل . ويصدق هذا بالطبع على عالم مذعور بواسطة الحروب الماضية ومذعور من الحروب الجديدة . ولا يمكن لبلد أن تنتظر من ناحية الدفاع حتى تعلن الحرب . فهي يجب أن تكون دائماً مستعدة لدفع احتمالات الحرب وكسبها إن هي أتت فعلا وهذا يعني القدرة على تعبئة الموارد الصناعية للبلد وعلى استخدام المعرفة العلمية عند الأمة في واجب الدفاع « فكل شيء من مقررات الطبيعة التي تعلم في المدارس إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وصيانة الاقتصاد يؤثر في إمكان إدارة الحرب » .

وإن تشريع البرنامج الجديد للرئيس روزفلت وموقف المحكمة العليا من

---

(1) W. K. Hancock : Australia p. 117

ذلك البرنامج يدلان بوضوح على التطور السريع للمركزية . وقد ابتكرت سياسة البرنامج الجديد القائمة على توسيع اختصاصات الحكومة المركزية كوسيلة جديدة لمحاربة الطارىء القومي الجديد المتمثل في الكساد . وإن العالم اليوم مذعور من خطر الكساد ذعره من خطر الحرب وهذا يؤكد الاعتراف بالحاجة إلى إعادة وضع السلطات في ميزان جديد دون استبعاد أجهزة الحكم المحلية القوية . ويقول لبسون Lipson « إنه منذ سياسة البرنامج الجديد قد تغير الموقف تغيراً هائلا . فالعلاقات بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات أصبحت أكمل وأوثق . وتأيدت العلاقات الفدرالية المحلية . وأصبح التعاون بين السلطات الفدرالية وسلطات الولايات والسلطات المحلية أكثر حدوثاً الآن » ويعزى الكثير من هذا التعاون والاتصال إلى الاستعمال الوفير لوسيلة منح اعتمادات للمساعدة بطريقة مشروطة . وهذه الاعتمادات هي مدفوعات تدفعها الحكومة القومية لحكومات الولايات والإدارات المحلية مع خضوعها لشروط معينة لمساعدة وجوه النشاط التي تديرها الولايات وفروعها السياسية . وإذ أن هذه الاعتمادات مشروطة ، فمن التجربة الشائعة أن الذي يعطى ما لا يجب أن يرى الوفاء بتلك الشروط . وإن الشروط التي تفرضها الحكومة المركزية تتصل بأغراض الخدمة المعنية والمبدأ الذي تقوم عليه ، وبنيان الإدارة وإجرائها ، واختيار الموظفين وإداراتهم ، وتقديم التقارير والخضوع للتفتيش . ومن ثم فان نظام منح الاعتمادات للمساعدة « يقوم أساساً وسطاً بين قيام الحكومة الفدرالية المباشر ببعض وظائف الولايات والإدارات المحلية وبين استمرارها تحت الإشراف المالي المستقل للولايات والإدارات المحلية مع ما في ذلك من معالجة ارتجالية ومستويات متنوعة . ويجعل ذلك من الممكن تحقيق مستويات قومية مع الإبقاء على معظم منافع الإدارة قريباً من الشعب » [1] .

وإن جميع البلاد الفدرالية تتحرك الآن نحو نظام اقتصادي واجتماعي

---

(1) Lipson : The great issues of politics. p. 313.

موحد يوازي في اتساعه اتساع إقليمها جميعه . ولا يمكن لمشكلة واحدة أن تعزل وينظر إليها من وجهة نظر محلية أو يوجد حل محلي لمشكلات محلية « وكلما ازدادت كثافة السكان ونمت الصناعة تعقد نظام الحياة وتشابكت أجزاؤه تشابكاً وثيقاً وترابطت وجوه النشاط في قطاعات متنوعة حتى أن التنظيم المحلي لم يعد كافياً » وإذا كبرت نقابات أصحاب العمل واتحادات العمال ، وتطورت إلى منظمات على نطاق قومي وانتجت سلعاً تعبر حدود الولايات ، فمن الواضح أنه لا يمكن أن تبقى علاقات العمل داخل السلطان المستقل للولايات . كما أنه لا يمكن إزاء تقلبات الطبيعة أن تبقى الزراعة خاضعة لتنظيم سلطة الولاية وحدها لما تستلزمه الحاجة إلى ضبط الطبيعة. فالسلطة الأوسع والأغنى وهي سلطة الحكومة القومية هي التي تستطيع أن ترعى مشروعات الري الكبرى .

ولكن عامل المركزية العظيم يقوم على التقابل بين موقف الشعب من الحكومة المركزية وحكومة ولاياتهم في الأزمان السابقة وفي الوقت الحاضر . ففي الوقت الذي أنشىء فيه الاتحاد الفدرالي في الولايات المتحدة وسويسرا وكندا كانت هنالك اختلافات في الجنسية ولكن مع مضي الزمن فرضت القومية المشتركة نفسها على ما كان قائما من اختلافات . وإن المواطنين في الدول الفدرالية أصبحوا يشعرون بأن مصالحهم الأساسية وولاءهم يتبع الأمة ككل أكثر مما يتبع ولاياتهم الخاصة . ومن ثم فانهم لا ينظرون فقط إلى الحكومة المركزية للعمل من أجل حل مشاكلهم عندما تظهر ، وإنما يزداد الاعتقاد بينهم بأنه بعمل الحكومة المركزية وحده يستطاع حل مشاكلهم حلا مرضيا . وإن جزءاً كبيراً من برنامج الرئيس روزفلت قد حاول أن ينظم بطريقة دائمة أموراً كانت حتى ذلك الوقت من اختصاص الولايات . ولكن كثيرين من الأمريكيين قد عللوا هذا الاغتصاب على أساس أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تحل حلا فعالا إلا بواسطة الحكومة الفدرالية . ولهذا فان المدرسة القديمة التي كانت تدعو إلى حقوق الولايات قد أخذت في فقدان سيطرتها على الشعب بانتظام . وأخذ يحل محلها نزعة النظر إلى الحكومة المركزية لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية الكبيرة .

مستقبل الفدرالية :

وإن النتيجة واضحة . فهنالك نزعة عامة في جميع الحكومات الفدرالية تتلخص في أن الحكومات المركزية قد ازدادت في الأهمية والقوة على حساب الحكومات الإقليمية . وقد استنتج بعض الباحثين في السياسة من هذه النزعة أن الحكومة الفدرالية لا تمثل سوى مرحلة وسطى في التطور السياسي في الدولة الحديثة . فيقول سيت Sait « إن الدول تتحرك إلى الأمام من التحالف إلى الاتحاد الكونفدرالي ، ومن الاتحاد الكونفدرالي إلى الاتحاد الفدرالي ، ومن الاتحاد الفدرالي إلى الاتحاد الكامل ، أي من أشكال أدنى إلى أشكال أعلى . ولهذا فقد تعتبر هذه الأشكال المتعاقبة كسلسلة بيولوجية » [1] ويرى ولوبي Willoughby أنه « إذا ما اتخذت هذه الخطوة (تكوين اتحاد فدرالي) ، فانه يتطور مباشرة نمو منتظم لروح القومية ، استجابة لحاجات يحس بها في الواقع ، وهو تطور متزايد بشكل مطلق ونسبي لسلطات الحكومة إذا ما قوبلت بسلطات الولايات . ويظهر هذا بصورة واضحة مما يمكن معها أن يقال إنه من اللحظة التي يؤخذ فيها بنظام الحكومة المتعددة ، تنشأ نزعة إلى بذل الجهود للتخلص من نتائج القرار الذي اتخذ » [2] ويرى لبسون Lipson أنها نتيجة لا مفر منها « إن الانماط القديمة للاستقلال — سواء في شكل الاستقلال المحلي في ظل نظام موحد أو في ظل حقوق الولايات في اتحاد فدرالي — قد حكم عليها بالتحلل في الأحماض المحللة التي تنطوي عليها سياسة القرن العشرين واقتصاده وفنه التكنولوجي . وإن جميع القوى العظيمة الدافعة في المجتمع الحديث تجتمع من الناحية العملية في اتجاه مركزي » [3] وإن نقاد الفدرالية يعلنون فوق ذلك أن التخطيط الاقتصادي المتكامل والفدرالية الحقة متناقضان . فالاقتصاد المخطط قومي في صفته وهو تعبير عن الوحدة على حين أن الفدرالية تقوم على التقسيم والتنوع .

---

(١) Sait : Political Institutions p. 375.

(٢) W. F. Willoughby : The government of Modern States p. 187.

(٣) Lipson : The great Issues of Politics p. p. 315-6.

ولكن هوير لا يقبل الرأي القائل بأن الحكومة الفدرالية ليست أكثر من مرحلة نحو الحكومة الموحدة . فهو يقول « إن هذا الرأي نبوءة وليس حكماً تاريخياً . وذلك لأنه حتى الآن لم تصبح أية حكومة فدرالية حكومة موحدة وهو يعترف بأن الحرب والكساد الاقتصادي هما عدوان من أعداء الحكومة الفدرالية ، وإن هما حدثا كثيراً فانهما « من المؤكد أن يحولا الحكومات الفدرالية إلى حكومات موحدة » أما فيما يتصل بالخدمات الاجتماعية فانه يقول إنها تنزع إلى نفس الهدف . ولكنه يقول أيضاً إن النمو في سلطات الحكومات المركزية هو نزعة واحدة فقط « فهنالك نزعة أخرى على الأقل يجب ملاحظتها . فلم تكن الحكومات العامة وحدها هي التي نمت في القوة . إذ أن الحكومات الإقليمية قد توسعت أيضاً. ففي جميع الاتحادات الفدرالية تقوم الأقاليم الآن بوظائف لم تقم بها مطلقاً عند تكوين الاتحادات الفدرالية أو كانت تقوم بها بدرجة أقل مما هي عليه الآن» وهو يضيف قائلاً إن هذا عنصر من نزعة «يمكن التعبير عنها بصفة عامة بالقول إنه كان هنالك ازدياد قوي في الإحساس بالأهمية ، وفي الوعي والشعور بالذات من جانب الحكومات الإقليمية . ولقد سار هذا جنباً إلى جنب مع النمو في أهمية الحكومات العامة وقد تأثر به. وقد دعا هذا إلى الشعور بالظلم عند الحكومات الإقليمية ، إذ تأثر مركزها بهذه النزعة نحو التركيز « ولقد أحست في بعض الأحيان بأنها عوملت بطريقة غير عادلة بواسطة الحكومات العامة حتى أنها تحدثت عن الاستقالة من الاتحاد الفدرالي . وإن حركة الانفصال في ولاية أستراليا الغربية كانت مثالاً لذلك». ويؤكد هوير أن الأسباب التي دفعت أصلاً الولايات المستقلة — وهي وحدة الدولة مع انفصال الوحدات — لأن يكونوا الاتحاد الفدرالي وليس الاتحاد الموحد لم تتوقف عن العمل . وحقيقة أنه لا يشعر كل إقليم في النظام الفدرالي بالرغبة في الاستقلال بنفس الدرجة . « ولكن في كل اتحاد فدرالي تشعر أقاليم قليلة به شعوراً قوياً حتى أنه لا تقوم محاولة لفرض التجانس دون التهديد بامكان تحطيم الاتحاد إلى قطع. «ويستنتج هوير من

هذا أن مصير الحكم الفدرالي ليس قصيراً بالدرجة التي يقترحها أولئك الذين يركزون تركيزاً كلياً على نزعة الحكومة العامة إلى الازدياد على حساب الأقاليم . فالحكومة الفدرالية لا تزال مرغوبة بواسطة بعض الأقاليم في جميع الاتحادات الفدرالية . وليس هنالك دليل نهائي على أن الحكومة الفدرالية لن تكون أكثر من مرحلة في التطور نحو الحكومة الموحدة » .

ويلاحظ كندي Kennedy الذي ينظر نظرة أكثر تحرراً إلى مستلزمات الدستور الفدرالي « أن المسائل الحقيقية التي يجب تقريرها مجردة من كل النظريات هي » هل الحكومات القومية والإقليمية مرتبطة الواحدة بالأخرى كحكومة أساسية والثانية مندوبة ؟ وما هي الطبيعة الحقيقية والدقيقة للسلطة التي تمارسها داخل دوائرها ؟» إن الحكومات الإقليمية لها مركز قانوني وشخصية معنوية ، ولها سلطات كاملة تشريعية وتنفيذية . وإن مواد الدستور الخاص بمشروع توزيع السلطات لا يستطاع تغييرها من جانب واحد . وفي كل بلد فدرالي يتوافر التزويد بمحكمة فدرالية تتمثل في المحكمة العليا لإعطاء التفسيرات النهائية للدستور . وهذا هو لب الموضوع كله .

ولم تفقد الشعوب والبلاد الإيمان بالفدرالية حتى الآن فعلى حين أن الدول الفدرالية قد أظهرت علامات توحيد أوثق ، فأن الدول الموحدة تتبع دساتير فدرالية ويتنبأ كثير من الكتاب بتوحيد أكثر للدول — هي في الوقت الحاضر مستقلة ، على أساس فدرالي . وفي الواقع أن المبدأ الفدرالي قد أضاف مساهمة هامة في حل السياسة العالمية . وان الفدرالية بالتوفيق بين مطالب الاستقلال المحلي ومطالب الوحدة القومية تمهد الطريق أمام حل المنازعات بين الولايات . وحتى معجب عظيم بالحكومة الموحدة مثل ولوبي Willoughby يقرر أنه ينبغي « ألا نغلق أعيننا عن الخدمة العظيمة التي قدمها تطور فكرة الحكومة المتعددة في الماضي ولا يزال يقدمها في الربط تحت حكومة مشتركة بين شعوب تتوافق

مصالحها السياسية ولكنها لأسباب عاطفية غير راغبة كلية في أن تتنازل عن استقلالها السياسي». «وإن الحكومة الفدرالية كما يقول هوير لا تمثل التعدد وحده. « فهي تمثل التعدد في الوحدة . وإنها تستطيع أن توفر الوحدة حيث تكون هنالك حاجة إلى الوحدة ، ولكنها تستطيع أيضاً أن تكفل التنوع والاستقلال في أمور حيث الوحدة والتجانس لا يكونان أمراً جوهرياً». وإن هذا المران في الحكم الذاتي ، كما يقول « يبلغ في قيمته درجة تجعله جديراً بالثمن الذي يستلزمه . وإن الفدرالية تسير نحو الانتصار. »

الفصل السادس عشر

تنظيم الدولة وأنماط السلطة

(أ) فصل السلطات

(ب) الهيئة التنفيذية

(ﺟ) الهيئة التشريعية

(د) الهيئة القضائية



تنظيم الدولة وأنماط السلطة

يرى هارولد لاسكي أن مشكلة تنظيم الدولة تقوم على العلاقة بين رعاياها وبين القانون . فقد يشاركون في وضعه ، وفي هذه الحالة تكون الدولة ديموقراطية بدرجات مختلفة . وقد يفرض عليهم القانون بدون مثل هذه المشاركة ، وفي هذه الحالة تكون الدولة اوتوقراطية بدرجات مختلفة أيضا . ولكن أي نمط تنظيمي من هذين النمطين لا يوجد في شكل خالص . فما نقابله فعلا في الحياة العادية هو الشكل المختلط للدولة . ففي بعض المجتمعات كما هي الحال في انجلترا ينزع العنصر الديموقراطي إلى السيطرة ، وفي بعض المجتمعات الأخرى كما هي الحال في روسيا يجد العنصر الاتوقراطي تأكيدا أكثر . ويمكن اجتماع العنصرين في صور عديدة كما هي الحال مثلا في سويسرا أو في الولايات المتحدة الأمريكية . وفي الواقع أن أشكال أية دولة فعلية تتقرر بتراثها التاريخي ، وإن الظلال الدقيقة التي تضيفها تجربة شعب على حياته تجعل من المستحيل أن تؤكد أفضلية نظام على آخر بطريقة مطلقة. فإذا كان الشكل الديموقراطي أكثر ملاءمة لعادات الحضارة الغربية من الشكل الأوتوقراطي ، فإن المجتمعات الأخرى بما لها من تقاليد تاريخية مختلفة لهـا حق التجريب في النظم التي تناسب حكمها الحكم الصالح. ولكن اذا ما نظر إلى الدولة من وجهة التحليل لنظام الأوامر

القانونية ، فإن لاسكي يذهب إلى أن الحاجة تدعو إلى قيام ثلاثة أنماط من السلطة : (١) فنحن نحتاج إلى هيئات تضع القواعد العامة التي تطبق إما على مجموع المواطنين ، أو على جزء منهم ممن لهم اهتمام معين متميز عن اهتمامات المجموع . وإن مثل هذه الهيئات تشريعية في صفتها . فقد تكون كما هي الحال مع الملك في البرلمان الانجليزي الهيئة التشريعية العليا ، أو مع مجلس المدينة في مانشستر هيئة تشريعية بدون سيادة وتتحدد قدرتها بواسطة القانون الذي تستمد منه سلطتها ، (٢) ونحتاج إلى هيئات من واجبها أن تنفذ أهداف القواعد التي وضعتها الهيئة التشريعية التي يعملون في ظلها . وإن عملها يقوم على تنفيذ الأوامر القانونية التي تشكل محيط الحياة السياسية ،(٣) ونحتاج إلى هيئات تقرر شكلين من النزاع ، الشكل التنفيذي المتصل بالأوامر القانونية التي تعيش بها الهيئة التنفيذية ، وذلك في حالة عدم اختصاص الهيئة التنفيذية نفسها بإقراره ، والشكل المدني المتصل بشكاوي المواطنين من سلوك بعضهم البعض في إطار ما تحرمه أوامر الدولة القانونية وما تفرض عليه من عقوبات . ولقد كان من القواعد المقررة في الفلسفة السياسية منذ أيام ارسطو أنه لا بد في كل دولة منظمة تنظيما حسنا أن توجد هذه الأنماط الثلاث من الهيئات ، وأن تنفصل كل منها عن الأخرى في الوظيفة التي تؤديها والأشخاص الذين هم أعضاؤها . وقد ذهب مونتسكيو مثلا إلى أن فصلها هو سر الحرية السياسية . ولكن مثل هذا الرأي الصارم لا يمكن قبوله في ضوء النظر والتطبيق المعاصر .

أ ـ فصل السلطات

(١) أجهزة الحكومة الثلاث :

إن الحكومة في الوقت الحاضر مقسمة في العالم إلى ثلاث أجهزة أو أجزاء ، اوتسمى أيضا « سلطات » ــ التنفيذية والتشريعية والقضائية . ومع ذلك فلم تكن هذه الحالة هي السائدة دائما . ففي الأزمان المبكرة جدا ، كانت الوظيفة الوحيدة للحكومة هي الوظيفة التنفيذية بمعنى أوسع مما هي عليه اليوم . ولم يكن تشريع القوانين يعدّ عندئذ وظيفة من وظائف الحكومة . فالقوانين كانت تشكل بواسطة مانحى القانون أو كانت مجـ د التقاليد القديمة التي استمدت قوة القانون من تعود الناس وسيرهم عليها وقتا طويلا . وكانت الوظيفة التنفيذية تعدّ الوظيفة الرئيسية والعليا للحكومة . فكانت تشتمل على سلطة الاستماع للمنازعات وحلّها ومعاقبة الجريمة وتنفيذ الجزاءات والعقوبات . وقد أصبحت الحكومات بالتدريج مع ذلك مقسمة في معظم بلاد العالم إلى ثلاث أجهزة كما ذكرنا ، ونما اعتقاد عام بأن تحقيق خير المصالح عند الفرد يتطلب انفصالها وعدم تركيزها في أيدي نفس الشخص أو هيئة من الأشخاص .

ولقد زادت أهمية انقسام الحكومات إلى ثلاثة أجزاء أو سلطات وانفصالها أو إسنادها إلى أيد أو هيئات مختلفة من الأشخاص مع الصراع من أجل الحريات

في انجلترا وفرنسا . ولكن ينبغي أن نذكر أن وجود الوظائف أو « السلطات » المتنوعة قد اعترف به قبل ذلك بوقت طويل . فأرسطو مثلا قد ميز في كتابه « السياسة » بين وظائف الحكومة « التداولية » و « الحكمية » و « القضائية » . وإن مجال الوظيفة التداولية عنده أوسع كثيرا من وظيفة الهيئة التشريعية الحديثة . فلقد كانت معنية بمسائل متنوعة كالحرب والسلام والمعاهدات ووضع القوانين المالية وعقوبة الإعدام والنفي ومصادرة الممتلكات . أما جهازا الحكومة الآخران اللذان ميزهما أرسطو فقد كانا يعادلان على وجه العموم الهيئة التنفيذية والهيئة القضائية الحديثة . كما أن بوليبيس Polybius وشيشرون Cicero وغيرهما من الكتاب السياسيين في اليونان وروما قد وضعوا تقسيمات مشابهة لوظائف الحكومة . ولكنه ينبغي ألا يستقر في الأذهان أن أي انفصال معين بين السلطات قد وجد فعلا في اليونان القديمة أو في روما . ففي الواقع كانت « الاكليزيا » أو الجمعية العامة في أثينا تمارس جميع « السلطات » أو الوظائف الثلاث ، كما كان مجلس الشيوخ في روما يملك السلطات التشريعية والتنفيذية . ومع ذلك فإن بوليبيس كان يرى أن الدستور الروماني يتضمن مبدأ « الحدود والموازنات » ، وأن هنالك توازنا في السلطة بين الرياسة العليا والشيوخ والعامة .

ولم يكن هنالك تمييز أثناء العصور الوسطى بين وظائف الحكومة المتنوعة وكانت جميع السلطات مركزة في شخص الملك . ولقد قام بودان في بدأ العهد الحديث بالتمييز بين وظائف الحكومة المتنوعة وأكد بصفة خاصة أهميتا لاحتفاظ بالوظيفة القضائية منفصلة عن التنفيذية ، وقال في التعبير عن ذلك إنه يجب أن يحتفظ « بالعدل » منفصلا عما للملك من « امتياز الرحمة » . ويقوم منطق بودان في ذلك على أنه إذا كان الملك مشرعا للقانون وقاضيا في الوقت نفسه ، فإن الملك القاسي سوف يصدر أحكاما قاسية . ولكن حكم الملوك المطلق قد استمر مع ذلك في فرنسا حتى بعد منتصف القرن الثامن عشر ، وقد انتهى الأمر إلى مونتسكيو ليعطي تقسيما واضحا لسلطات الحكومة وليعلن عن مبدأ فصل السلطات .

ولقد بدأ مونتسكيو بالتمييز بين هذه الوظائف الثلاث للحكومة ، فكتب في كتابه « روح القوانين » ، أثناء تحليله للدستور في انجلترا قائلا : « يوجد في كل حكومة ثلاثة أنواع من السلطة : التشريعية ، والتنفيذية فيما يتصل بالأشياء المتوقفة على قانون الأمم ، والتنفيذية فيما يتصل بالأمور التي تعتمد على القانون المدني .

فالأمير أو الحاكم بفضل السلطة الأولى يسن قوانين مؤقتة أو دائمة ، ويعدل أو يلغي القوانين التي وضعت من قبل . وبفضل السلطة الثانية يعقد السلم أو يعلن الحرب ، ويرسل البعثات الدبلوماسية أو يستقبلها ، ويقيم الأمن العام ، ويعد الغدد ضد الغزوات . وبفضل السلطة الثالثة يعاقب المجرمين أو يحل المنازعات التي تنشأ بين الأفراد . ونحن نسمي السلطة الأخيرة السلطة القضائية ، والأخريين مجرد السلطة التنفيذية للدولة » .

ويلاحظ أن جميع الوظائف أو السلطات الثلاث — التشريعية والتنفيذية والقضائية — كانت لا تزال تمارس ، عند مونتسكيو ، بواسطة « الأمير أو الحاكم » ، ولكن الوظائف المؤداة كانت من ثلاثة أنواع مختلفة . ولقد تمسك الكتاب المتأخرون على وجه العموم بهذا التقسيم الثلاثي لوظائف الحكومة ، مع أن بعض الكتاب مثل بلنتشلي و ج . ج . ديلي J. J. Dealey قد أضافوا تصنيفات مفصلة بتفريع الوظائف التشريعية والتنفيذية إلى عدد من الوظائف المنفصلة . وإن بعض الكتاب الفرنسيين المحدثين قد قسموا من ناحية أخرى الوظائف الحكومية إلى الوظائف التشريعية والتنفيذية ، وفرعوا بعد ذلك الوظيفة التنفيذية إلى ثلاثة فروع — التنفيذية الخالصة والإدارية والقضائية . ولكن التصنيف الذي يجد قبولا عاما في الأزمان الحديثة كما ذكرنا هو التصنيف الذي يقسم الوظائف الحكومية إلى ثلاث « سلطات » ، أي : التنفيذية والتشريعية والقضائية .

(٢) نظرية مونتسكيو عن فصل السلطات :

إن مونتسكيو بعد ما قام به من تمييز بين الثلاثة أنواع من وظائف الحكومة

قد قارن الظروف والأحوال كما وجدت في أيامه في فرنسا وفي بلاد القارة الأوروبية الأخرى بالظروف والأحوال في انجلترا ، وانتهى إلى النتيجة بأن السبب الرئيسي في أن الحرية وحقوق الفرد الأخرى ليست محمية في القارة يكمن في تركيز السلطات الثلاث في يدي الملك ، على حين أن الانجليز كانوا يستمتعون استمتاعا كاملا بحقوقهم لأن الملك في انجلترا يمارس سلطة محدودة . فالبرلمان كان السيد في وضع القانون والهيئة القضائية كانت منفصلة ومستقلة عن الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية . وعلى هذا الأساس أعلن مونتسكيو نظرية الفصل بين السلطات — أي أن سلطات الحكومة الثلاث ينبغي أن تكون منفصلة ومستقلة إن كان يراد لحريات الشعب أن تصان ولمصالحه أن تحمى . وكتب قائلا : « إن الحرية السياسية للمواطن هي هدوء العقل الناشيء من رأى كل شخص عن أمنه . وإنه لمن المتطلب كي يستمتع المواطن بهذه الحرية أن تتكون الحكومة على نحو يكفل للإنسان عدم الخوف من غيره » .

وعندما تجتمع السلطات التشريعية والتنفيذية في شخص واحد أو هيئة واحدة من الحكام ، لا يمكن أن تكون هناك حرية لأنه قد تنشأ المخاوف من أن نفس الملك أو المجلس قد يسن قوانين استبدادية ، وينفذها بطريقة استبدادية .

ولا توجد حرية أيضا إذا لم تنفصل السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . فلو أنها اتصلت بالتشريعية ، فإن حياة المواطن وحريته سوف تتعرض للسيطرة التحكمية ، لأن القاضي سيكون حينئذ المشرع . ولو أنها اتصلت بالسلطة التنفيذية ، فإن القاضي قد يتصرف بعنف وظلم .

وإن كل شيء سينتهي إن أتيح لنفس الشخص أو نفس الهيئة من الأشخاص ، سواء من النبلاء أو من الشعب ، أن يمارسوا السلطات الثلاث ، سلطة تشريع القوانين . وسلطة تنفيذ القرارات العامة ومحاكمة قضايا الأفراد » . وقد عبّر الفقيه الانجليزي بلاكستون Blackstone في القرن الثامن عشر عن نظرية فصل السلطات بمصطلحات مشابهة لما عبر به عنها مونتسكيو .

ويبدو أن مونتسكيو لم يفهم فهما تاما عمل نظام الحكم الانجليزي وتجاهل تطور نظام الحكم الوزاري لأنه كان عندئذ كان لا يزال في عملية اتخاذ شكل محدد . ومن ثم فهو لم يدرك أنه في انجلترا كانت الهيئة التنفيذية خاضعة ومسئولة أمام البرلمان ولم تكن منفصلة ومستقلة . وقد انتهز والتر باجوت Walter Bagehot فرصة تأليفه لكتابه « الدستور الانجليزي » ليؤكد في القرن التاسع عشر خطأ نظرية فصل السلطات في تفسير عمل الدستور الانجليزي ، وليبين أن الاندماج وليس الانفصال هو السمة المميزة لنظام الحكم الوزاري في انجلترا كما تطور حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فوالتر باجوت يقول :

« وقد يوصف سر الكفاية في الدستور الانجليزي بأنه الاتحاد الوثيق والامتزاج الكامل تقريبا بين السلطة التشريعية والتنفيذية . ولا ريب أن مزية دستورنا حسب النظرية المأثورة في جميع الكتب تقوم على الانفصال التام بين السلطة التشريعية ، ولكن في الحق أن مزيته التي ينفرد بها تقوم على تقاربهما . فالوزارة هي الحلقة الرابطة . ونعني بهذا التعبير الجديد أن لجنة من الهيئة التشريعية انتخبت لتكون الهيئة التنفيذية . فللهيئة التشريعية لجان كثيرة ، ولكن هذه اللجنة أعظمها . وتختار الهيئة التشريعية لهذه اللجنة الرئيسية الرجال الذين تضع فيهم أكبر الثقة . وصحيح أنها لا تختارهم بطريقة مباشرة ، ولكنها صاحبة السلطة المطلقة تقريبا في اختيارهم بطريقة غير مباشرة . وقد كان للتاج منذ قرن تقريبا حق الاختيار الفعلي للوزراء ، وإن لم يكن له إذ ذاك أن يختار في سياسة البلاد . فكان السير ر. والبول Sir R. Walpole في عهد حكمه الطويل مضطرا لأن يسوس القصر ويديره فوق إدارته للبرلمان . وكان مضطرا إلى أن يتخذ الحيطة حتى لا تقصيه مؤامرة من مؤامرات البلاط عن مكانه . فالأمة حينئذ كانت تختار السياسة الانجليزية ولكن التاج كان يختار الوزراء الانجليز . فهؤلاء لم يكونوا خدام الملكة اسميا فقط كما هو الآن بل خدامها كذلك في الواقع . ولا تزال آثار مهمة لهذا الامتياز العظيم باقية . فمحاباة وليم الرابع William IV جعلت لورد ملبورن Lord Melbourne رئيسا لحزب الهويج ، ولم يكن إلا واحدا من بين

متنافسين عدة . ومن المرجح جدا أنه عند موت اللورد بالمرستون Lord Palmerston قد تتاح للملكة فرصة الاختيار الحر بين رجلين إن لم يكن بين ثلاثة من رجال السياسة . وقد جرت القاعدة على أن تختار الهيئة التشريعية رئيس الوزراء الاسمي كما تختار أيضا دون استثناء تقريبا زعيم مجلس العموم ، وهو الرئيس الحقيقي للوزارة في أكثر الشئون . فهناك على الدوام تقريبا رجل ينتخبه الحزب السائد في المجلس السائد بالهيئة التشريعية ليرأس ذلك الحزب ويحكم الأمة بالتالي . ولدينا في انجلترا حاكم أول منتخب كما للأمريكيين تماما حاكم أول منتخب والملكة ليست إلا على رأس الجزء المهيب من الدستور . أما رئيس الوزراء فهو على رأس الجزء الفعال منه . والتاج كما في القول السائر ينبوع الشرف ، ولكن وزارة المالية منبع العمل [1] » .

ويستطرد والتر باجوت في بيانه لخاصية الاندماج بين السلطات التي تميز الدستور الانجليزي فيقول :

« فالوزارة يمكن تعريفها في ايجاز بأنها مجلس ادارة تختاره الهيئة التشريعية من بين أشخاص تثق بهم وتعرفهم ليحكموا الأمة . أما الطريقة الخاصة التي تتبع في انتخاب الوزراء الانجليز والأسطورة التي تعتبرهم في أي معنى سياسي خدام الملكة والقاعدة التي تقصر اختيار الوزارة على أعضاء الهيئة التشريعية فكلها أحداث عارضة غير جوهرية في تعريفه وكلها حوادث تاريخية منفصلة عن طبيعتها . فالخاصية المميزة للوزارة هي أنه ينبغي اختيارها بواسطة الهيئة التشريعية من بين أشخاص يتلاءمون مع هذه الهيئة وتثق بهم . ومن الطبيعي أن هؤلاء أولا أعضاؤها — ولكن لا يلزم أن يكونوا كذلك فحسب . فالوزارة التي تضم أشخاصا ليسوا أعضاء في الهيئة التشريعية قد تقوم كذلك بكل الواجبات النافعة . وفي الحق أن اللوردات الذين يؤلفون عنصرا كبيرا في الوزارات الحديثة إنما هم الآن أعضاء في مجلس ثانوي الأهمية . ولا يزال مجلس اللوردات يباشر عدة

---

(١) Walter Bagehot : The English Constitution [Ch. The Cabinet]

وظائف نافعة ، ولكن النفوذ الحاكم أو سلطة التقرير قد انتقل إلى ما نسميه إلى الآن على حد التعبير القديم المجلس الأدنى — انتقل إلى مجلس رغم أنه أدنى كهيئة جليلة ، إلا أنه أعلى كهيئة فعالة . ومن المزايا الرئيسية لمجلس اللوردات في العصر الحاضر أنه مستودع للوزراء . فإذا لم يعدل تكوين مجلس العموم أو تيسر القواعد التي تحتم أن يكون الوزراء أعضاء في الهيئة التشريعية ، فسيكون ولا ريب من الصعب أن نجد من غير مجلس اللوردات مددا كافيا من الوزراء الأول . ولكن التفاصيل التي تتصل بتأليف الوزارة والطريقة المحكمة لاختيارها ليست الغرض من بحثنا الآن . فالاعتبار الاول والأساسي هو تعريف الوزارة . ويجب علينا ألا نربك أنفسنا بالأحداث العارضة الملازمة حتى نعرف الجوهر الأصلي . فالوزارة هي لجنة رابطة — هي الصلة التي تصل والرباط الذي يشد الجزء التشريعي من الدولة إلى الجزء التنفيذي . ففي منشئها تتبع أحدهما وفي وظائفها تتبع الآخر »[1] .

ولكن بالرغم مما قد يوجه إلى نظرية مونتسكيو في فصل السلطات من نقد لخطئها في تفسير الخصائص المميزة للدستور الانجليزي في التطبيق ، إلا أنها نالت تأييدا كبيرا وشهرة واسعة جعلت مستعمرات بريطانيا الأمريكية الثلاثة عشرة التي أعلنت استقلالها تحاول أن تترجمها في دساتيرها الفديرالية والخاصة بالولايات . وقد تضمنها دستور مساشوستس في ١٧٨٠ على النحو الآتي : « إن القسم التشريعي لن يمارس أبدا السلطتين التنفيذية والقضائية ، أو أي منهما ، ولن يمارس القسم التنفيذي أبدا السلطتين التشريعية والقضائية ، أو أي منهما استهدافا لإقامة حكومة القوانين وليس حكومة الأشخاص » . كما أن « أعلان الحقوق » المشهور في فرنسا الذي صدر بعد ثورة سنة ١٧٨٩ قد أقر في البند السادس عشر أن « كل مجتمع لا يتقرر فيه فصل السلطات لا يتوافر له دستور » . وإن الدستور الفرنسي لسنة ١٧٩١ قد جعل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مستقلة كل منهما عن الأخرى ، وقرر استقلال القضاه وتعيينهم بالانتخاب .

(١) Ibid

(٣) تعديلات النظرية في التطبيق :

إن نظرية فصل السلطات منذ الربع الأخير في القرن الثامن عشر قد احتلت مكانا هاما في الايديولوجية الديموقراطية . فهي تشتمل على حقيقة أساسية ، وهي أنه من الجوهري لحماية حقوق الشعب وحرياته ألاّ تكون الهيئة القضائية أمينة ومتعمقة في القانون وغير متحيزة فقط ، وإنما يجب أن تكون كذلك منفصلة وحرة ومستقلة عن سيطرة الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية . ولا بد بالطبع من أن تتوافر نصوص لتعيين القضاة وفصل أولئك الذين يفسدون منهم أو الذين لا يستطيعون القيام بوظائفهم على الوجه الأكمل . ولكن قد أصبح مقبولا الآن بصفة عامة وجوب استقلال القضاء وانفصاله عن العضوين الآخرين .

ولا يمكن أن يقال بالرغم من ذلك إن هناك إجماعا في الرأي فيما يتصل باستقلال الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية أو فيما يتصل بالعلاقة بين هذين العضوين . ولقد أشير من قبل إلى أن الحكومة كل عضوى ، وإنه لمن غير الممكن الاحتفاظ بأعضائها في حالة انفصال واستقلال تام . وحتى في حالة الهيئة القضائية التي اتفق على أن تكون مستقلة على قدر ما يمكن فإنه توجد عدة نقط للاتصال والتدخل مع العضوين الآخرين . فالقضاة من البدأ يعينون عادة بواسطة الهيئة التنفيذية مع أنهم يتولون مناصبهم بصفة دائمة . وإن الهيئة التنفيذية تمارس « امتياز الرحمة » الذي يعني تغيير أحكام القضاة إما على أسس الرحمة أو لمصلحة الإنصاف والعدل الحقيقي في تميزه عن العدل الفني . وإن أفعال الموظفين التي يفعلونها في دائرة اختصاصهم الرسمي لا تحاكم بواسطة محاكم ادارية خاصة وإنما تحاكم بواسطة محاكم الوطن العادية ، وذلك في تلك البلاد التي يسود فيها حكم القانون . وفوق ذلك فإن المحاكم تفسر وتطبق القوانين التي تضعها الهيئة التشريعية ، وهي بذلك تقوم ببعض الإضافات إليها أحيانا . ومن ثم يوجد ما يسمى با لقوانين المشرعة بواسطة القضاة . ومع ذلك فإذا كان تفسير القضاة للقانون إما مناقضاً لنوايا الهيئة التشريعية أو مشتملا على بعض العيوب

أو جوانب التقصير فإن الهيئة التشريعية تستطيع أن تصلح أو تعدل القوانين أو تسن تشريعا جديدا . وإن الهيئة القضائية في الدول ذات الطابع الفديرالي أو الرياسي للحكم تخول السلطة في تقرير صلاحية القوانين والأفعال التنفيذية أو غير ذلك . وعلى هذا النحو فإن الهيئة القضائية والهيئتين الأخريين تستطيع بطرق معينة أن تؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر بها .

وإنه لمن المعروف الآن أن العلاقة بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية لا تزال أكثر اتصالا وأن عملهما أكثر ارتباطا مما كانت عليه الحال بين الهيئة القضائية والجزئين الآخرين من الحكومة . فالهيئة التنفيذية غير قادرة على أن تعمل إن رفضت الهيئة التشريعية الموافقة مثلا على التشريعات التي قد تكون في أشد الحاجة إليها لفرض الطرق والوسائل لجمع الدخل ، أو رفضت الموافقة على منح مطالب الصرف المقترحة بواسطة الهيئة التنفيذية . كما أن الهيئة التشريعية نفسها لا تستطيع أن تؤدي وظائفها إن هي لم تحصل على تعاون الهيئة التنفيذية ، لأن الهيئة التنفيذية هي التي تعرف ما تحتاجه البلاد من قوانين جديدة ومن تغييرات في القوانين القائمة . وقد أبان جون ستيوارت مل John Stuart Mill في كتابه « الحكومة النيابية » أنه لو قطع كل قسم من أقسام الحكومة قطعا تاما عن غيره من الأقسام ، فإن ذلك ينتهي بأن تعمل الأقسام لأغراض متعارضة ، وبضياع الكفاءة الإدارية . وإن هذه ستكون الحال خاصة عندما تكون الهيئة التنفيذية والتشريعية متعارضتين في الرأي السياسي أو عندما لا تعملان في خط واحد . فسواء عن قصد أو غير قصد فإن الهيئة التنفيذية سوف لا تنفذ قوانين البلاد وفق الروح التي شرعت بها القوانين .

وإنه في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بذل مجهود لفصل الهيئة التنفيذية عن الهيئة التشريعية ، ولجعل الهيئتين مستقلتين ومتناظرتين في السلطة ، قد أنقذ النظام من الانهيار التام بواسطة نمو النظام الحزبي ، وعمل الأحزاب كقنطرة بين الهيئة التنفيذية والتشريعية . وفوق ذلك ، يجب ألا ننسى أنه حتى في الولايات المتحدة لم يكن الانفصال بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية في الواقع كاملا .

فرئيس الجمهورية يبعث بالرسائل إلى الكونجرس ، ويلقيها أحيانا بنفسه، وله حق مشروط في رفض التشريع . وهو يدير العلاقات الخارجية بالتشاور مع لجنة في مجلس الشيوخ ، كما أن تعيينات متنوعة مما يقوم بها الرئيس تتطلب موافقة مجلس الشيوخ . ولا بد من أن يصدق مجلس الشيوخ على المعاهدات التي يعقدها الرئيس قبل أن تنفذ .

ولقد افترض مونتسكيو أن هناك مساواة في المكانة بين السلطات الثلاث وأنها جميعا متناظرة في السلطة . ولكن التطبيق غير ما تذهب اليه النظرية . ففي البلاد ذات النظام البرلماني في الحكم ، يعترف بتفوق الهيئة التشريعية وسيادتها كممثلة للشعب . ويذهب بلنتشلي إلى أبعد من هذا إذ يقول « كما أن الكل أكبر من أي جزء من أجزائه أو عضو من أعضائه ، كذلك السلطة التشريعية أعلى من جميع السلطات الخاصة الأخرى » . وإن تفوق الهيئة التشريعية يتأيد خاصة بسلطتها على مالية الدولة ، فعن هذا الطريق تحدد وتسيطر على الهيئة التنفيذية رغم استقلالها من الناحية النظرية . وإلى جانب ذلك فإن الهيئة القضائية كما ذكر تشغل مكانة فريدة وعالية بالنسبة للهيئتين التنفيذية والتشريعية في البلاد ذات الشكل الرياسي أو الفدرالي في الحكم .

(٤) أمثلة واقعية عن العلاقات بين الهيئة التشريعية والتنفيذية :

وفي ضوء ما تقدم من بيان للصفة الاندماجية لا الانفصالية لوظائف الحكومة الثلاث والتي أبرزها والتر باجوت في كتابه «الدستور الانجليزي» يمكن توضيح العلاقات بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية في مجال السياسة التطبيقية :

ففي الأنماط البرلمانية للحكومة ، يختار رئيس الهيئة التنفيذية بواسطة المجلس ، وذلك بأن يقدم أقوى حزب في المجلس التأييد السياسي الضروري لزعيمه حتى يعين رئيسا للوزارة أو رئيسا للدولة وينتخب أغلب أعضاء حكومته من حزبه الممثل في المجلس . أما في الأنظمة الرياسية ينتخب رئيس الهيئة التنفيذية غالبا انتخابا مباشرا بواسطة الدائرة الانتخابية . وتختلف الطريقة بالطبع حسب نمط النسق

الحزبي الذي يوجد في النظام البرلماني . ففي الأنظمة ذات الحزبين أو الحزب السائد ، تكون عملية الانتخاب مستقيمة ، ويعرف رئيس الوزارة التالي مباشرة بعد الانتخاب العام ، ولقد كان دزرائيلي أول رئيس بريطاني للوزارة يقدم استقالته مباشرة بعد هزيمته في الانتخاب بدلا من انتظار الهزيمة في مجلس العموم . وقد تكون عملية انتخاب الرئيس في الأنظمة الحزبية المتعددة أكثر تعقيدا ، وقد تؤدي صعوبات عمليات المساومة بين الأحزاب إلى انقسامات أخرى ، ومن ثم قد يجد أعضاء الأحزاب كأفراد أن مكانتهم السياسية قد ازدادت أهمية خارج البناء الحزبي .

وإن فترة ما بين ١٨٤٥ — ١٨٦٧ في التاريخ السياسي البريطاني تقدم مثالا طريفا لما يشار إليه بأنه « العهد الذهبي لعضو البرلمان الخاص » . فهذا هو العهد الذي كان يشير إليه الكتاب الأحرار بأنه عهد سيادة البرلمان في الدستور البريطاني . فلقد وصف جلادستون مجلس العموم بأنه « مركز النظام البريطاني » وقال إن تفوق إدارة مجلس العموم كان المبدأ الأساسي للدستور . وكان في استطاعة مجلس العموم في هذا أن يقيم الحكومات وأن يحلها بسهولة من حين لآخر . كما أن الجمهورية الفرنسية الرابعة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٨ قد وصفت بأنها « الجمهورية التي تتمركز في النائب » وذلك بسبب قدرة المجلس الوطني على أن يحدد حيوات الحكومات المتعاقبة . فبين ١٩٤٧ و ١٩٥٨ هزم المجلس الوطني واحدا وعشرين حكومة . وقد نجح البرلمان الايطالي منذ سنة ١٩٤٦ في تحديد متوسط حياة الحكومات الايطالية بتسعة أشهر .

وحتى في الأنظمة الرياسية يشارك المجلس من بعض الوجوه في تعيين الهيئة التنفيذية ، ففي الفلبين يجب من الناحية النظرية رغم انتخاب الرئيس مباشرة أن توافق على مجلس وزرائه لجنة مسئولة أمام مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وإن الكونجرس الأمريكي يستطيع أن يرفض بعض التعيينات « السياسة » التي يقوم بها الرئيس ، ولو أنه لا يستطيع أن يسقط الرئيس حتى من الناحية النظرية كما هي الحال في الحكومات البرلمانية إلا أن له القدرة على توجيه الاتهام إليه بالخيانة

العظمى . ومع ذلك فإن سلطة مجلس الشيوخ في أن « ينصح ويوافق » على تعيين القضاة للمحكمة العليا ، مثلا ، تهيء الفرصة للهيئة التشريعية لتؤثر في سياسة الهيئة التنفيذية على المستوى الفدرالي . وإن رفض مجلس الشيوخ حديثا لترشيحات هينزورث Haynesworth وكارسويل Carswell قد بني على أساس ارتباطاتهما المالية ، ولكن أيضا على أساس العنصرية المزعومة ، مما كان له أثر سياسي في ستراتيجية الرئيس نيكسون Nixon المحافظة بالنسبة للجنوب في الولايات المتحدة .

وإن قدرة المجلس على التأثير في سياسات الهيئة التنفيذية أكثر أهمية من القدرة على تعيين الرئيس السياسي للدولة وعزله . ففي الأمثلة التي أعطيت عن ايطاليا وفرنسا ، تعد القدرة على هزيمة الحكومات في جوهرها بهذه الكثرة قدرة سلبية ، وقد أطلق عليها اسم سياسة « عدم الحركة » . ويمكن التأثير في عملية إصدار القرارات بطرق متنوعة . فالمناقشات في المجلس النيابي والأسئلة قد يكون لها بعض التأثير في المجلس ، وهي بالتأكيد تدل الحكومة على الآراء السائدة في المجلس . وإنها حتى في أكثر المجالس استقرارا قد تدفع بسلسلة من الأحداث في الحركة التي تؤدي إلى تغيير الحكومة ، خاصة في المجالس التي تسودها الأحزاب ، كما حدث في مناقشة مايو المشهورة سنة ١٩٤٠ في مجلس العموم البريطاني عن معالجة تشامبرلين Chamberlain للحرب. ولكن حتى بدون هذه النتائج العنيفة ، فإن المعرفة بأنه في الأنظمة البرلمانية ، يجب على الحكومة أن تشرح بعض سياساتها وتدافع عنها في المجلس سوف تؤدي إلى شيء من الحذر والتزام الحدود خاصة من جانب موظفي الحكومة الدائمين . ويصدق هذا على البلاد التي لا يمكن إسقاط الحكومة فيها بصوت مضاد في المجلس ، ففي سويسرا لا يمكن إرغام المجلس الفدرالي على الاستقالة بهذه الطريقة ، ولكن اصطداما مع المجلس يؤدي إلى تعديل سياسة الحكومة . وإن الرئيس الأمريكي كثيرا ما يستشير زعماء الكونجرس ليضمن التأييد ويمنع النقد المضاد . وقد حصل الرئيس جونسون Johnson في سنة ١٩٦٤ على موافقة الكونجرس على أفعاله بشأن حادثة خليج تونكين ، واستخدم هذا للانزلاق في حرب فيتنام . ولو أنه لم

يكن من المعتقد أن الرئيس ملزم باستشارة الكونجرس في هذا الأمر ، إلا أنه كان مدركا للمتضمنات السياسية .

وإن المجالس النيابية تقوم بتحقيقات عن السياسات الحكومية ، وإن هذه التحقيقات تعمل كحواجز لاندفاع الحكومة في حركتها . وقد تضطلع بهذه التحقيقات لجان من المجلس ، ومثال ذلك لجنة مجلس العموم المختارة عن الحسابات العامة فهي تتكون من خمسة عشر عضوا ويرأسها أحد زعماء المعارضة . ولو أن اللجنة ليس لها سلطة تنفيذية ، وتقدم مجرد تقاريرها عن كشوفها إلى مجلس العموم ، إلا أنها قد اكتسبت شهرة مخيفة وتخشى الحكومات تقاريرها المضادة . ولقد تطورت لجان التحقيق في الكونجرس الأمريكي تطورا كبيرا ، وإن عضو الشيوخ جو ماك كارثي Joe McCarthy لم يكن سوى رئيس للجنة فرعية في مجلس الشيوخ ، ومع ذلك فإن بحثه الهستيري وراء الأشخاص الذين اعتقد أنهم شيوعيون موظفون بواسطة الحكومة الفدرالية لم يجبر الحكومة على عزل الكثيرين من موظفيها فقط ، وإنما كان له بعض التأثير المحسوس على السياسة الخارجية الأمريكية في أوائل الخمسينيات من هذا القرن .

وإن الإمداد بالمال لمصروفات الحكومة قد كان سلاحا تقليديا في دار أسلحة المجلس النيابي في محاولة ممارسة السيطرة على سياسات الحكومة ، وفي الواقع أن مجلس العموم الانجليزي يدين بمنشئه إلى حاجة الملوك في العصور الوسطى إلى أن يفرضوا الضرائب على الأغنياء من رعاياهم . وقد يتقسم الإمداد بالمال إلى عدة مراحل ، كتخويل الحكومة في أن تجمع الدخل ، والسماح لها بإنفاق المال ، وكما رأينا مع اللجنة المختارة من مجلس العموم عن الحسابات العامة ، التحقيقات في كيفية إنفاق المال . وإنه لمن الخطأ أن نركز كثيرا على الإجراءات المفصلة للسيطرة المالية ، فالأهمية الحقيقية لهذه السلطات يكمن في استخدامها للتأثير في سياسات الحكومة التي تتطلب الإنفاق . وإن الكونجرس في الولايات المتحدة يقدم مثالا متطرفا لهذا الشكل من السيطرة والنفوذ ، فهو لم يعط حتى سنة ١٩٢١ لرئيس الجمهورية المسئولية الكاملة عن إعداد الميزانية

الفدرالية . وإنه لفي مقدور الكونجرس أن يؤثر تأثيرا كبيرا في سياسات الدفاع الأمريكية بسيطرته على المخصصات المالية وتوزيع الميزانية . ولقد وصف دجلاس كاتر Douglas Cater الجهود المرهقة التي بذلها وزير الدفاع ماك نمارا Mc Namara ليخفض الاعتمادات الممنوحة في سنة ١٩٦٢ بواسطة الكونجرس ، لأنه لم يوافق على اقتراح بناء نمط جديد من قاذفات القنابل للقوات الجوية كسياسة أصرت عليها جماعات قوية من الكونجرس .

ولكن يجب الا نبالغ في تأثير سيطرة الهيئة التشريعية المالية في سياسات الهيئة التنفيذية . فهناك من القيود ما يحد من هذا التأثير حتى في أكثر المجالس التشريعية استقلالا . فتعقيد الاجراءات ، ومقادير المال التي يتطلبها الإنفاق في الحكومة الحديثة ، وافتقاد الوقت والمعرفة المتخصصة ، وعجز المجالس التشريعية عن مجاراة سرعة الهيئة التنفيذية في العمل ومساواتها لها في القيادة الموحدة ، كلها عوامل معطلة للكثير من النفوذ الفعال لسلطة المجالس التشريعية في مجال الوظيفة المالية . ويضاف إلى ذلك في تشكيل العلاقات التشريعية التنفيذية ما ظهر من ازدياد في سلطة الهيئات التنفيذية للتقدم بسياساتها الخاصة وتنفيذها كحقيقة في القرن العشرين ، ويتضح هذا بجلاء في ميدان السياسة الخارجية . وإن سلطات مجلس الشيوخ الأمريكي الدستورية فيما يتصل بإعلان الحرب قد أصابها الضعف من لجوء الحكومة إلى عدم الإعلان الفعلي للحرب في حالتي الصراع الكبريين في كوريا وفيتنام . وليس هناك بالطبع تناقض بين الحكومةالقوية والقدرة المتزايدة للمجالس التشريعية على التأثير في الحكومة ، وإنه لمن الممكن أن يبرهن على أن الجمهورية الفرنسية الخامسة ليست محاولة لبناء هيئة تنفيذية أكثر دكتاتورية ضد مجلس وطني ديموقراطي ، وإنما هي بحث عن إقامة علاقة تشريعية — تنفيذية أكثر توازنا بدلا من سلطات المجلس غير الفعالة في الجمهورية الرابعة .

ويجب أن نذكر أيضا أن كثيرا من المجالس التشريعية في الانساق الديموقراطية التحررية يفتقد الأسلحة الإجرائية التي توجد حتى في مجلس العموم

البريطاني . فاستجواب الهيئة التنفيذية وتقديم الأسئلة إليها على مسرح المجلس نادر في معظم البرلمانات الأوروبية . وقد أدخل المجلس الوطني الفرنسي الأسئلة الشفوية التي تستلزم الرد المباشر لأول مرة في سنة ١٩٧٠ . وإن بعض المجالس مثل المجلس النيابي في المانيا الغربية قلما يفيد من لجنة التحقيق ، وليس هناك أي تدبير لأصوات الثقة واستخدامها في طرح الثقة بالوزارة في البرلمان .

ومع ذلك ، فليس من الممكن أن ندرس العلاقات بين الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية دون أن نؤكد أهمية النظام الحزبي . فحتى في الكونجرس في الولايات المتحدة ، مع ما فيه من تنظيم حزبي أقل من المجالس المناظرة له في أوروبا ، لا تزال العضوية الحزبية المؤشر الذي يعتمد عليه في التصويت بالكونجرس . وعلى الضد من كثير من المخاوف التي وجدت تعبيرا في وقت ظهور الأحزاب الجماهيرية عند نهاية القرن التاسع عشر ، استمرت السلطة مع الأجنحة البرلمانية للأحزاب في الأنساق الديموقراطية التحررية ، وليس مع المنظمات الجماهيرية خارج المجلس التشريعي . ومن ثم فإن قدوم الأحزاب الجماهيرية لم يضعف سلطة المجالس التشريعية كما كان مفترضا ، وقد سمح هذا للنواب البرلمانيين أن يسيروا على أفكار النيابة الديموقراطية التحررية . ومن ثم فمفتاح بنيان السلطة في معظم المجالس الحديثة يكمن في النسق الحزبي في المجلس النيابي ذاته ، حيث تظهر القيادة البرلمانية وتأييد السلطة التنفيذية ، وهذا يقرر درجة السيطرة والنفوذ التي تمارسها المجالس التشريعية .

(٥) نظرية فصل السلطات ومدى تجاوبها مع حاجات الدولة الحديثة :

إن نظرية فصل السلطات في شكلها التقليدي عند جون لوك ومن بعده عند مونتسكيو — كما ذكرنا — تفترض أن جميع أقسام الحكومة متناظرة أو متساوية . ولكن ليس هذا هو الحال . فآراء مونتسكيو كانت نتيجة عهد كان ينظر إلى الحكومة نفسها كشيء خطر في ذاته ومن الممكن أن يكون مستبدا . فالحكومة التي كانت خير الحكومات هي الحكومة التي تحكم أقل حكم . ولكن لا يمكن

اليوم حتى لأشد الناس محافظة أن يفكر عن الحكومة بطريقة سلبية خالصة . فالاندماجية والتعقيد الشديد للمجتمع الصناعي الحديث ، ومفهوم دولة الرعاية الاجتماعية يتطلب عملا وخدمات أكثر وأكثر من الحكومة . وإن هذا يستلزم في ايجاز تخطيط حياةالأمة ومواردها. وهذا تطور عام لا استثناء له في أيةدولة في العالم .

وإن مفهوم دولة الرعاية يتميز بالتركيز المتزايد للسلطة على المستوى التنفيذي ومن ثم فهو يتضمن تفوق الفرع التنفيذي على الفرع التشريعي . ولقد كان لوك يصور العلاقة بين السلطات الثلاث في ضوء السيادة التشريعية . ولقد كان مونتسكيو وماديسون Madison يفضلان أن يريا توازنا بين الفروع الثلاث المتناظرة . ولكن مثل هذا التقسيم لم يعد مسايرا للعصر وأصبح غير قادر على ضمان الخدمات التي ينتظر من الحكومة أن تؤديها . فالتخطيط والخدمة الفعالة لا يمكن أن تكون عمل فروع منفصلة للحكومة تلغي كل منها عمل الأخرى . ولا بد من أن يكون التخطيط موحدا . فالاندماج وليس الانفصال في الوظائف هو حاجة الأزمان الحديثة والدولة الحديثة .

وإن بروز الهيئة التنفيذية والتقليل من أهمية التقسيم التقليدي للوظائف قد تأثر باتجاهين آخرين هامين ، أحدهما تنظيم الخدمة المدنية في الوظائف الحكومية كمهنة ، وثانيهما ظهور الأحزاب السياسية بتنظيماتها على مستوى قومي . فالأحزاب السياسية توحد ما يحاول الواحد فصله . وإن تطور الهيئة التنفيذية إذن إلى ما قد يسمى جهازا ذا وظائف متعددة هو أحد الخصائص المعروفة في الحكومة الحديثة . وقد عبر عن ذلك ارنست باركر بقوله « إذا كان نمو الجهاز التشريعي كنتيجة لتطور النظام الوزاري كان الخاصية المميزة للقرن الثامن عشر ، فإنه يمكن أن يقال إن نمو الجهاز التنفيذي ، نتيجة للتوسع في الحقوق والتوسع المماثل في الخدمات ، هو الخاصية المميزة للقرن العشرين » (٥) فالهيئة التنفيذية اليوم ليست السلطة التنفيذية وحسب ، وإنما هي أيضا في الوقت نفسه هيئة تشريعية وتمارس سلطة قضائية كذلك . فالادارة والمحاكمة القضائية لم يعودا يظهران بالاختلاف الذي كانا يظهران به من قبل .

ولا ريب أن مثل هذا الاتجاه مثير للفزع ما لم تتطور بطريقة مناسبة تدبيرات تسيطر وتحفظ التوازن لتساير وجه السلطة التنفيذية الدائم التغير . فالحاجة الآن أصبحت ملحة لإقامة بناء يوفق بين فصل السلطات وبين إمكان العمل الحكومي المتجمع . فالفصل المبالغ فيه بين السلطات – كما ذكرنا – يدمر المسئولية ويجمد العمل ويقضي في النهاية على الحكومة الحرة . ولكن الفصل في حدود المعقول مع ذلك لا يمنع القيادة المتمثلة في السلطة التنفيذية . فبدون القيادة سوف تنشأ أزمة دستورية وتتهيأ الفرصة نتيجة لذلك لقيام الدكتاتورية . ولكن لا بد من بذل الجهد لتقويم القيادة بفرض الحدود لها . فالفصل بين السلطات على هذا النحو قوة حية في جميع البلاد الديموقراطية كضابط للسلطة المستبدة وغير المقيدة .

ب ـ الهيئة التنفيذية

(١) أهمية الهيئة التنفيذية :

إن الهيئة التنفيذية هي إحدى أجهزة الحكومة الثلاث . ويعتبرها المواطن على وجه العموم أهم جزء في الحكومة . فهو يوحد بينها وبين « الحكومة » ذاتها . ويرجع السبب في ذلك إلى أن رئيس الهيئة التنفيذية هو أيضا رئيس الدولة. وهو رمز وحدة الدولة وسلطتها . فقوة الدولة تمارس عادة عن طريق الهيئة التنفيذية ، وإن قوات الدفاع والبوليس تحت سيطرة الهيئة التنفيذية التي تعرف أيضا بحكومة البلاد .

(٢) وظائف الهيئة التنفيذية :

إن الوظيفة الرئيسية للهيئة التنفيذية تقوم على التنفيذ ــ أي على فرض القوانين والأوامر والقواعد واللوائح والقرارات وغير ذلك ، والاضطلاع يوما بيوم بالإدارة وفق قوانين البلاد . وإنه لمن الوظائف الهامة للهيئة التنفيذية أن تمنع كسر القوانين وتحاكم أولئك الذين ينتهكونها . وأن الأوامر والأحكام التي تقضى بها المحاكم تفرض وتنفذ في حينها بواسطة الهيئة التنفيذية .

ويمكن تصنيف وظائف الهيئة التنفيذية في الدول الديموقراطية الحديثة ــ كما

بين جارنر — في خمسة أقسام رئيسية : (١) العلاقات الخارجية ، (٢) الشئون العسكرية ، (٣) تنفيذ القانون والإدارة ، (٤) السلطات القضائية فيما يتصل بمنح العفو « والعدل الإداري » ، (٥) والوظيفة التشريعية .

(١) العلاقات الخارجية :

إن الهيئة التنفيذية في جميع الدول تضطلع بإدارة العلاقات مع الدول الأجنبية ، ومن أجل هذا الغرض تقيم السفارات والمفوضيات والقنصليات وغيرها في البلاد الأخرى . وهي ترسل أيضا بعثات خاصة من أنواع متباينة إلى الخارج كما ترى وعندما ترى أن ذلك ضروري . كما تقوم عادة بجميع التعيينات الخاصة بهذا النشاط وتضع السياسة التي تتبع في إدارة الشئون الخارجية . وإن المعاهدات والمواثيق والاتفاقات بأنواعها المختلفة تقدم وتعقد بواسطة الهيئة التنفيذية . ولكن موافقة الهيئة التشريعية في بعض البلاد جوهرية . ففي الولايات المتحدة الأمريكية تشارك لجنة من لجان الكونجرس رئيس الجمهورية في إدارة الشئون الخارجية ، وإن جميع المعاهدات التي تعقد تتطلب الاعتماد والتصديق بواسطة الكونجرس . وإن إعلان الحرب في الدول الديموقراطية يتم عادة بواسطة البرلمان أو برضاه . وإن التنازل عن جزء من الإقليم أو تبادل أجزاء صغيرة منه يتطلب موافقة الهيئة التشريعية .

وإنه لمن المفترض في البلاد ذات النظام البرلماني في الحكم أن سياسة الدولة الخارجية تحظى بالتأييد الكامل من البرلمان ومن ثم الأمة جميعها ، وإنها غالبا تأتي للمراجعة والاعتماد أمام الهيئة التشريعية . ولكن مع ذلك فإن إدارة العلاقات الخارجية والدبلوماسية ، وهي تتضمن غالبا مفاوضات دقيقة معقدة وطويلة ، تتطلب على الأقل في مراحلها الأولى الاحتفاظ بسرية دقيقة ، وقد وجد انه من الصعب جدا حتى في الديموقراطيات المتقدمة أن تخضع إدارة العلاقات الخارجية إلى نفس المدى من الرقابة الديموقراطية كإدارة الشئون الداخلية .

(٢) الشئون العسكرية :

إن رئيس الهيئة التنفيذية في كل البلاد هو أيضا القائد الأعلى لقوات الدولة المسلحة (البرية والبحرية والجوية) بالرغم من أنه ليس من المتوقع أن يضطلع فعلا بالقيادة في الميدان في حالة الحرب أو العمليات العسكرية الأخرى . ومع ذلك فإن سلطات القيادة العليا تمكن الهيئة التنفيذية من أن تمارس سيطرتها على تنظيم القوات المسلحة وعلى قوتها وأجهزتها وتسريحها حالما وعندما يكون ذلك ضروريا . وإنه في البلاد الديموقراطية تحصل الهيئة التنفيذية على موافقة الهيئة التشريعية فيما يتصل بقوة وتنظيم القوات المسلحة وتخضع نفقات الدفاع لتصويت الهيئة التشريعية . وإن جميع الوظائف الهامة ، خاصة وظائف القواد الثلاثة في القوات المسلحة ، تتم بواسطة الهيئة التنفيذية . وتعلن الحرب على وجه العموم بواسطة الهيئة التشريعية ، ولكن في انجلترا وفي البلاد التي تخضع لحكم دكتاتوري ، تختص الهيئة التنفيذية بسلطة إعلان الحرب .

ويقول و. جارنر J. W. Garner « إن الحرب تضيف إلى سلطات الهيئة التنفيذية إضافات واسعة وتمكنها من أن تتخذ لنفسها سلطة لها طابع السلطات الدكتاتورية » . ويقول روسيك وآخرون « إنه حتى في الديموقراطيات ، تفرض ضرورات الحرب الحديثة أن يسند إلى الهيئة التنفيذية السيطرة على جميع وجوه الحرب العسكرية والبحرية (والجوية) ، بما في ذلك الاستراتيجية ، وكذلك سلطة التصرف في المواد الخام وفي صناعة المنتجات المتطلبة أوجميع المواد التي تدخل في الاستهلاك بما في ذلك أثمانها والمقادير المستهلكة . وإن الأقاليم التي يغزوها العدو تحكم بواسطة الهيئة التنفيذية إلى أن يعقد الصلح . وإنه في المناطق التي توجد فيها عمليات عسكرية ، يمكن للهيئة التنفيذية أن تؤجل عمل المحاكم المدنية ، وتطبق القانون العسكري مغفلة بذلك الضمانات الدستورية لحقوق الفرد . وإنه في البلاد الأوروبية ، تستند سلطات الطوارىء إلى الهيئة التنفيذية حتى في وقت السلم لتعالج المواقف التي تهدد أمن الدولة » .

وإن الهيئة التنفيذية لديها تحت تصرفها من أجل المحافظة على السلام والنظام الداخلي قوة البوليس ، كما أن القوات العسكرية في الدولة قد تستدعي لتساعد البوليس في قمع الاضطرابات الخطيرة . ولقد حدث هذا في مناسبات عديدة في الهند خاصة قبل تقسيم البلاد وبعد التقسيم مباشرة عندما انفجرت الاضطرابات في الهند والباكستان وأدت إلى هجرات واسعة من جزء إلى آخر .

(٣) تنفيذ القانون والإدارة :

إن هذه الوظيفة قد توصف بأنها الوظيفة الأولية أو الأساسية للهيئة التنفيذية . ولقد اتسعت اتساعا كبيرا في الدولة الحديثة وذلك للزيادة الملحوظة في مدى أنشطتها وتنوعها ، والتغير في طبيعتها من مجرد دولة « بوليسية » إلى دولة « الرعاية ». ولهذا السبب خولت الهيئة التنفيذية في الوقت الحاضر سلطات ومسئوليات عظيمة ، بما في ذلك السلطات والمسئوليات الخاصة بتنظيم فرع الحكومة التنفيذي جميعه حتى يؤدي عمله أداء فعالا .

ويشتمل الفرع التنفيذي للحكومة في كل مكان على عدد كبير من الدواوين والوكالات الإدارية التي تتكاثر على وجه العموم بسرعة وتتمركز في الخدمات العامة . ولقد أخذت وكالات عامة تضطلع اليوم بوظائف عمل وتجارة مما جعلها تدار بنفس الأسلوب الذي تدار به الشركات الخاصة . ويعني بالإضافة إلى ذلك عدد من الدواوين الحكومية بتنظيم الأعمال الخاصة أو الرقابة على الأنشطة الاقتصادية . وإن العديد من الدول الحديثة قد اضطلعت بالعمل الضخم الذي يقوم على تخطيط حياة الشعب الاقتصادية والاجتماعية كلها وتحتفظ من أجل هذا الغرض بتنظيمات مفصلة دقيقة . ويصدق هذا أكثر ما يصدق على البلاد التي قبلت تطبيق النموذج الاشتراكي للمجتمع ، فهنالك اتسع القطاع العام اتساعا كبيرا . وهذا كله لا يعني فقط الازدياد الهائل في الموظفين الحكوميين بما يصاحبه من اختيار وتعيين وترقية ومرتبات ونظام وغير ذلك من شروط الخدمة ، ولكنه يعني أيضا المشكلة الأصعب الخاصة باخضاع هذا التنظيم الرسمي الواسع

للرقابة الديموقراطية . فالازدياد المستمر في عمل الدواوين التنفيذية وتكاثر أنواع الوكالات الحكومية قد جعل عمل التنظيم الحكومي والإدارة والتوجيه والرقابة التنفيذية شديد التعقيد والصعوبة . وإن الإدارة العامة قد أصبحت موضوعا هاما للدراسة والبحث ، وظهرت الحاجة الملحة لابتكار مناهج جديدة وأجهزة وتنظيم للقيام بالإدارة على نحو نشط وكفء تحت الظروف المتغيرة .

ولقد خولت الهيئة التنفيذية سلطات واسعة من أجل ضمان العمل الناجح للتنظيم الإداري النامي بسرعة في الدولة الحديثة . وتشتمل هذه السلطات على (١) سلطة تعيين الموظفين العموميين وفصلهم (٢) وسلطة توجيه عملهم (٣) وسلطة إصدار الأوامر المنظمة لعملهم والمحددة له وسلطة استخدام القوات العسكرية عند الضرورة لأداء العمل . وإن سلطة التعيين والفصل لها أهمية عظيمة خاصة على المستويات العليا ، ولكنها تمارس في كل مكان وفق قواعد وعلى وجه العموم بناء على تزكية هيئات مثل لجان الخدمة العامة أو بالتشاور معها . وإن السلطتين التوأم اللتين تقومان على تنظيم عمل الموظفين وتوجيه عمل الإدارة أساسيتان لضمان الكفاية الإدارية . وإن أي تراخ أو إهمال في ممارسة هاتين السلطتين قد يؤدي إلى نتائج خطيرة . ولقد تحقق هذا بازدياد في السنين الأخيرة، خاصة فيما يتصل بتنظيم الأنشطة الاقتصادية ومراقبتها وإدارة المؤسسات في القطاع العام . وقد ظهرت الحاجة لتخصيص لجنة برلمانية لفحص عمل هذه الهيئات العامة وغيرها من مؤسسات الدولة . —

وإن العمل الخاص بتنفيذ القانون يعد من الأعمال الهامة التي تقوم بها الهيئة التنفيذية . فالمحافظة على الأمن والنظام الداخلي وقمع الجريمة أمر جوهري لتحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه . وإنه في كل دولة متقدمة تبذل عناية مناسبة لتحسين أجهزة كشف الجريمة وبحثها ومحاكمتها ويوجه اهتمام كبير إلى منع الجريمة وإصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم. ولقد تغير مفهوم دور البوليس تغيرا ملحوظا في السنين الأخيرة . فإلى جانب المحافظة على الهدوء والنظام وتأمين أشخاص المواطنين وأملاكهم وحمايتهم ضد الأنشطة الشريرة للعناصر المعادية

للمجتمع ينتظر أيضا من البوليس أن يعملوا كأصدقاء للشعب والأشخاص المحتاجين الذين يقعون في محنة . وينتظر من رجل البوليس في هذه الأيام أن يمتلك كل أنواع المعلومات وأن يعمل دليلا صادقا لأولئك الذين يتطلبون مساعدته .

(٤) السلطات القضائية : لقد نما ما يوصف بأنه « العدل الإداري » نموا كبيرا في السنين الأخيرة حتى في تلك البلاد التي يسود فيها « حكم القانون » . فإن دواوين ومحاكم تنفيذية مؤلفة كليا أو جزئيا من الموظفين قد خولت سلطات قضائية لتقرر قضايا ناشئة من تنفيذ الأنواع المختلفة للأوامر الإدارية وكذلك من عدد كبير من القواعد التي وضعت في ظل القوانين المتصلة بالعمل والتجارة والصناعة وغير ذلك . فلقد ظهر أن التقاضي الإداري في مثل هذه الحالات أقل تكلفة وأسرع وأكثر فاعلية من معالجتها بواسطة محاكم القانون العادي .

كما أن اعتبارات العدالة والإنسانية تتطلب أن يكون لمبدأ الرحمة مكان في إدارة القضاء ، وأن سلطة يجب أن تخول لرئيس الهيئة التنفيذية ليصلح خطأ عارضا للعدالة أو يخفف قسوة حكم أعلن وفق التفسير الدقيق والتطبيق للقانون . وتعرف هذه السلطة بسلطة العفو أو « امتياز الرحمة » .

(٥) الوظيفة التشريعية :

إن للهيئة التنفيذية في كل شكل من أشكال الحكومات دورا هاما تقوم به في عمل التشريع ، ولو أن العلاقات بين الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية أوثق اتصالا في ظل النظام البرلماني للحكم عما هي عليه في ظل النظام الرياسي .

ففي البلاد التي تملك دساتير مكتوبة خاصة البلاد ذات الشكل الجمهوري أو الرياسي للحكم يسجل في الدستور أو في القانون أسلوب دعوة الهيئة التشريعية للاجتماع أو تأجيلها والتواريخ المحددة لذلك . أما في البلاد ذات النظام البرلماني للحكم خاصة عندما يكون الدستور غير مكتوب إلى حد كبير كما هي الحال في انجلترا ، تخول الهيئة التنفيذية استدعاء الهيئة التشريعية وتأجيلها وحلها . وإن

رئيس الهيئة التنفيذية حتى في الولايات المتحدة مخول بسلطة استدعاء اجتماع خاص للكونجرس في حالة الطوارىء . وإن سلطة حل الهيئة التشريعية توجد فقط في البلاد ذات الشكل البرلماني للحكم . وإنها تمكن الهيئة التنفيذية من ممارسة قدر كبير من النفوذ والرقابة على الأعضاء الحزبيين في الهيئة التشريعية .

وثانيا قد انتقل في الأزمان الحديثة إلى أيدي الهيئة التنفيذية إلى حد كبير عمل إعداد التشريع وتقديمه . وإن معظم وقت الهيئة التشريعية مستغرق في الأعمال الرسمية وفي دراسة الميزانية والموافقة عليها وعلى القوانين التي تعتبرها الهيئة التنفيذية جوهرية لسير الحكومة في البلاد . وإن القوانين في النظام البرلماني تقترح وتكتب وتقدم في الهيئة التشريعية بواسطة مجلس الوزراء أو بواسطة الوزير المختص الذي يكون مسئولا عن هذا الإجراء الخاص والذي يدير دفته خلال الهيئة التشريعية التي توافق عليه عادة في الصورة التي ترغبها الهيئة التنفيذية لأنها تملك الأغلبية في الهيئة التشريعية . ومع ذلك ففي الحالة التي يرفض فيها المجلس اقتراحا أو إجراء هاما ، فإن مجلس الوزراء عادة إما يترك الحكم أو يحل المجلس النيابي أو الهيئة التشريعية ليطلب تفويضا جديدا من الدائرة الانتخابية .

وإنه حتى في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تسود نظرية فصل السلطات ينتظر من رئيس الجمهورية أن يلعب دورا هاما في تشريع القوانين . فيطلب إليه أول كل شيء أن يضع أمام الكونجرس جميع الحقائق والمعلومات التي قد تساعد في مداولاتهم ، وتمكنه من بيان الجوانب السيئة والإيحاء بعلاجها . وذلك لأن الهيئة التنفيذية هي أقدر الهيئات جميعا على أن تكشف العمل الحقيقي للقوانين ، ونواحي النقص في النظام العام للتجارة والمال والعدل والمؤسسات العسكرية والبحرية والمدنية وغير ذلك من وجوه الإدارة في الدولة . ولقد أعطى رئيس الجمهورية لهذا السبب السلطة في إرسال الرسائل إلى الكونجرس التي بها يقدم جميع المعلومات الضرورية عن حالة الشئون العامة ويوحي باجراءات التشريع الهامة التي يمكن سنها ، ويطالب بسلطات واعتمادات خاصة . ولقد ازدادت سلطة رئيس الجمهورية في التأثير على عمل الهيئة التشريعية مع خضوع رياسة

الجمهورية لسيطرة الأحزاب السياسية واتخاذ الرئيس دور الزعيم الحزبي . وإن الاتجاه الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية يقوم على اضطلاع الهيئة التنفيذية بمسئولية أعظم في التشريع . فكثير من مشروعات التشريع تنشأ في ديوان رئيس الجمهورية أو في الدواوين الكبرى وتعد هنالك . وفي الواقع أن الهيئة التنفيذية نفسها لا تستطيع أن تقدم مشروعات القوانين أو تشرف على الموافقة عليها في كلا مجلسي الكونجرس ، ولكنها تستطيع دائماً أن تجعل أعضاءها الحزبيين في المجلسين يفعلون ذلك .

وثانيا ، إن الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية يملك سلطة تعطيل التشريع مما يكفل له إدخال التعديلات المرغوبة وذلك عن طريق استخدام حقه في الرفض (الفيتو) أو التهديد باستخدامه . فالدستور يخول الرئيس رفض مشروع القانون الذي يوافق عليه الكونجرس داخل عشرة أيام « تشريعية » . ومع ذلك فالكونجرس يستطيع تخطي فيتو الرئيس بأغلبية الثلثين .

ولكن سلطة الفيتو في البلاد ذات الشكل البرلماني في الحكم قد أصبحت غير مستعملة ، لأن الهيئة التنفيذية لها سيطرة كاملة عن طريق أغلبيتها في الهيئة التشريعية . ومع ذلك ، فلا يزال لرئيس الدولة الحق في الامتناع عن الموافقة أو في رد مشروع القانون إلى الهيئة التشريعية موجها الاهتمام الخاص نحو المواد التي يرى أنها تتطلب إعادة النظر .

وثالثا ، فان الهيئة التنفيذية لها سلطات خاصة فيما يتصل بتطبيق القوانين التي تضعها الهيئة التشريعية وتفسيرها . وقد تستطيع بهذا التفسير والتطبيق أن تغير مما قصدت إليه الهيئة التشريعية . فمنهج التنفيذ لا يمكن فصله عن الموضوع .

وأخيرا فإن الهيئة التنفيذية لها سلطة إصدار اللوائح مما يتضمن وضع التشريعات الإضافية أو القوانين « الإدارية » أو إصدار الأوامر التنفيذية . ويقصد بها دعم القوانين العامة بالتنظيمات التفصيلية ، كما أن الهيئة التنفيذية لها سلطة أخرى في وضع القوانين المؤقتة في أوقات الطوارىء أو الحاجة الخاصة عندما لا تكون الهيئة التشريعية منعقدة .

جـ ـ الهيئة التشريعية

(١) أهمية الوظيفة التشريعية :

لقد أصبحت الهيئة التشريعية جهازا هاما من أجهزة الحكومة اليوم . فهي في نظر بعض المفكرين السياسيين تعد الجهاز الأساسي وصاحب النفوذ ، وذلك بالرغم من أن الهيئات التشريعية في السنين الأخيرة في معظم بلاد العالم قد أخذت تضعف في قوتها ونفوذها . ولكن مع ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر أن الهيئة التشريعية هي الوسيلة الأساسية للتعبير عن الإرادة الشعبية أو القومية في الوقت الحاضر في جميع البلاد الديموقراطية . فهي أكثر الهيئات تمثيلا بل هي الهيئة الوحيدة التي تستطيع أن تتكلم باسم الشعب ككل . ففي البلاد ذات الشكل البرلماني في الحكم تعتبر الهيئة التشريعية السلطة العليا ، وتعتبر الهيئة التنفيذية تابعة للهيئة التشريعية ومسئولة أمامها . وفوق ذلك ففي العهد الأخير ازدادت وظيفة الحكومة التشريعية أهمية مع اضطلاع الدولة بمسئوليات أعظم في ميادين الحياة القومية المتنوعة . وإن الهيئات التشريشية في الواقع تواجه في كل مكان ضغطا في الزمن .

(٢) وظائف الهيئة التشريعية :

إن الهيئات التشريعية تقوم بوظائف متعددة وتختلف باختلاف النظم السياسية

في البلاد التي توجد بها . ونحن نعرض هنا لبعض وظائفها الرئيسية :

(١) فالوظيفة الأولى للهيئة التشريعية كما يدل الاسم هي التشريع — أي وضع القوانين وتعديلها وإلغاؤها . وكما هو معروف تاريخيا ، لم تكن توضع القوانين في الأزمان القديمة ، فلقد كانت إما تقاليد معدلة أو تفسيرات لما كان يسمى بالقوانين السماوية أو الطبيعية . وفي جمهوريات المدن الصغيرة في العهد القديم ، كانت المجالس الشعبية المؤلفة من السكان جميعهم تضع القوانين وتسيطر على الحكومات. وفي العصور الوسطى حين ظهرت المؤسسات النيابية إلى الوجود بالتدريج ، كانت وفود ممثلة للشعب تعبر عن نظامه ومشاكله وتعطي العون والنصح والتأييد للحكام . فالقوانين كانت حينئذ أوامر صاحب السيادة . وإنه في الدول الديموقراطية الحديثة فقط حصلت الهيئة التشريعية على سلطة إصدار القوانين . وبالطبع ففي أحوال استثنائية ، لا تزال القوانين توضع بواسطة الهيئة التنفيذية في شكل قرارات ، كما أن إضافات صغيرة قد يقوم بها القضاة عند تفسير القوانين وتطبيقها على حالات فردية أما اليوم فإن عمل التشريع الأساسي يؤدى بواسطة الهيئة التشريعية . ومع ذلك ، فإنه مع التحضر في المدن والتصنيع والآلية واضطلاع الدولة بعدد كبير من الوظائف الاجتماعية ، قد ازداد عمل التشريع زيادة كبيرة في الحجم والتعقيد ، وأسند العمل المفصل والفني الفعلي لخبراء في الدواوين الحكومية أو للجان متخصصة . فالهيئة التشريعية تقصر نفسها على الموافقة على السياسات العامة ، ومناقشة المبادىء الأساسية وكفالة مصالح الشعب العامة والخاصة . وهذا هو أحد الأسباب في انهيار سلطة عضو الهيئة التشريعية العادي ونفوذه . وقد ضعف مركز العضو العادي أيضاً نتيجة لما تستتبعه عملية الانتخاب من انفاق وتعب متزايد ، وما بلغته الأحزاب السياسية من قوة وتنظيم وما تمارسه من ضبط وسيطرة دقيقة على عضو الهيئة التشريعية الخاص . وأخيراً فإن الانهيار في سلطة الهيئة التشريعية ونفوذها يرجع من غير شك إلى فرص الاتصالات الجماهيرية الواسعة التي هيأتها التطورات العلمية الحديثة للقادة السياسيين مثل الطائرة والراديو والصحافة . فلقد جعلت مثل هذه الوسائل من الممكن للقادة أن يذهبوا إلى الشعب ويخاطبوه مباشرة . وإن اليقظة

التي تحققت على هذا النحو قد جعلت الشعب يطلب الاستخدام المتزايد لمـــا يعرف بأدوات الديموقراطية المباشرة ـ مثل الاستفتاء والاقتراح وسحب الثقة .

فجميع المسائل في الوقت الحاضر التي تستدعي تغييرا في ولاء الشعب سواء بفصل جزء من الوطن أو ضم جزء إليه تقدم لاستفتاء الشعب أو تصويته . وإنه لمن الضروري في بعض البلاد أن تخضع جميع التعديلات الدستورية للاستفتاء ففي بعض الولايات في أمريكا وفي سويسرا يعطى عدد معين من الناخبين الحق في أن يطلبوا عرض إجراء وافقت عليه الهيئة التشريعية على الاستفتاء الشعبي . وللشعب في هذه الولايات الحق في أن يقترحوا التشريع ، وذلك بأن يتقدم عدد معين من الناخبين إلى الهيئة التشريعية باقتراح إجراء خاص لنظره وعرضه على الشعب لأخذ رأيه . كما أنه في بعض الولايات الصغيرة ، أعطى الشعب الحق في أن يسحبوا الثقة من نائب منتخب أو من موظف إذا هم لم يوافقوا على سلوكه أو أفعاله .

ومع ذلك فقد ازداد الإدراك فيما يتصل بالتشريع الحديث أن الإحالة إلى الشعب والاستفتاء الشعبي إجراء غير مناسب لتحقيق الغرض . فالتشريع الحديث قد أصبح معقدا ويتطلب المعرفة المتخصصة ، ولم يعد من الممكن لعضو الهيئة التشريعية العادي ، وللناخب العادي أن يلم بجوانبه المتشابكة والفنية . وفوق ذلك ففي التشريع ليس الأمر مجرد قول «نعم» أو «لا» مما هو ممكن فقط في الاستفتاء الشعبي ، بل هو فحص مفصل لبنود الإجراء المتنوعة وموافقة أو رفض لكل بند مع تعديل أو بدون تعديل . وإن عمل التشريع قد ازداد زيادة عظيمة حتى أصبح من غير الممكن ماديا عرض كل إجراء على الاستفتاء الشعبي وذلك إلى جانب ما يتكلف من نفقات باهظة . وإن في حالة التعديلات الدستورية الهامة فقط أو في حالة تقرير المسائل الأساسية المتصلة بمستقبل البلاد يصبح حقيقة عمليا عقد الاستفتاء الشعبي . وإن إجراءات الديموقراطية المباشرة يمكن تطبيقها في الدول أو الوحدات الصغيرة جداً ، حيث يتوافر للشعب تقاليد طويلة في الحكم الذاتي ويفهم الناس مشاكلهم المحلية الصغيرة ويعرفون العدد الصغير من الموظفين والنواب معرفة وثيقة كما هي الحال مثلا في كانتونات سويسرا .

وقد ينظر إلى وظائف المجالس المتصلة بتشريع القوانين على أنها امتداد لوظيفتها في التأثير على الهيئة التنفيذية . ولكن مبادرة الحكومة في هذا المجال واسعة نتيجة للتعقيدات الإدارية والتنظيمات الحزبية . ففي انجلترا تصدر جميع التشريعات الهامة والمتنازع عليها من مصادر حكومية ، وإن الاستثناءات القليلة جداً من هذه القاعدة تتطلب تأييداً حكوميا واضحا معلنا .وهناك مجال لتشريع الأعضاء الخاصين ، ولكنه مقيد تقييدا شديدا وقد اختفى عمله اختفاء تاما في الفترة ١٩٤٥ — ١٩٥١ . وفي الدورة البرلمانية لسنة ١٩٦٧ — ١٩٦٨ ووفق على قبول ثلاث وستين مشروعا حكوميا على حين أن ثلاثة عشر من بين خمسة وسبعين مشروعا للأعضاء الخاصين قد حازت الموافقة الملكية . وفي كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية يأتي ثمانون في المائة من مشروعات القوانين من الهيئة التنفيذية .

وقد تمنع الهيئة التشريعية ، بالإضافة إلى ذلك ، دستوريا من وضع القوانين في أمور معينة . فالمادة ٣٤ من الدستور الفرنسي لسنة ١٩٥٨ تحدد الموضوعات التي يستطيع المجلس الوطني أن يضع فيها القوانين ، وتلك التي تعتبر من امتياز الهيئة التنفيذية . ولكن القوانين الدستورية الأساسية هي التي تستبعد عادة من نطاق إجراءات خاصة للتعديلات الدستورية ، فإن بلجيكا مثلا تتطلب انتخاب مجلس خاص للنظر في المراجعات الدستورية .

وإن الهيئات التنفيذية مسلحة بسلطات لرفض المقترحات التشريعية ، وإن هذا له أهمية خاصة في النظم الرياسية كالولايات المتحدة حيث يندر تخطي الرفض الرياسي بواسطة الكونجرس . وهناك في الأنظمة البرلمانية التهديد بحل المجلس ولكن قلما يستعمل هذا الاجراء في إخضاع المجلس خاصة في الأنظمة الحزبية المستقرة في بريطانيا وسكانديناوه ، كما كان نصا ميتا خلال تاريخ الجمهورية الرابعة الفرنسية ، ولو أنه يدّعي أنه قد شجع الأحزاب الإيطالية على أن تصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة عن أن تواجه انتخابا عاما أثناء الأزمة السياسية في فبراير — ابريل ١٩٧٠ .

ولكن بالرغم من هذه العقبات ، فإن الأنشطة التشريعية للمجالس ذات أهمية خاصة . فإن الإجراءات وسيلة أساسية لإضفاء الشرعية على القواعد في المجتمع ، كما أنها تقدم بعض الإشراف على أنشطة الحكومة ، وتسمح للجماعات ذوات المصالح في أن تعمل من خلال نوابها البرلمانيين . وبالطبع فإن مدى قدرة المجلس في عملية تشريع القوانين سوف يتوقف على قوة الحكومة ومجال برنامجها التشريعي واقتراب الانتخاب العام ، ولكن من النادر في أغلب الديموقراطيات التحررية أن تخرج حكومة من العملية التشريعية ببرنامجها غير معدل . فحكومة العمال البريطانية مع ما كان لها من أغلبية كبيرة منظمة في مجلس العموم ، قد فقدت على الأقل معركتين تشريعيتين كبيرتين على الأقل بين سنة ١٩٦٦ و ١٩٧٠ وذلك فيما يتصل باصلاح مجلس اللوردات وبالتشريع الذي يقيد بعض وجوه أنشطة الاتحادات النقابية ، ولو أنه لم يهزم أيهما مباشرة بالاقتراع في المجلس ، ويوضح كلاهما التعقيد السياسي لكثير من النشاط التشريعي ، خاصة بالنسبة لنشاط الجماعات الضاغطة داخل البرلمان وخارجه .

(٢) وتقوم الوظيفة الثانية للهيئة التشريعية على المداولة ويقصد بها التداول بشأن حاجات الشعب ومشاكله . ويتم هذا عن طريق الاقتراحات المتنوعة وعن طريق القرارات . وإن المناقشة والمناظرة والتصويت هي المناهج التي تستخدمها الديموقراطية وتعتبر الهيئة التشريعية مسرحها الرئيسي . ولو أن القرارات التي يوافق عليها المجلس التشريعي ليست ملزمة للحكومة ، فهي من طبيعة التوصيات ، ولكن لكونها صادرة عن نواب منتخبين من الشعب ، فهي تحمل وزنا كبيرا وتحصل على كل تقدير من الحكومات المعنية .

(٣) والوظيفة الثالثة للهيئة التشريعية هي مراقبة مالية الدولة . ولقد اعتاد الملك في الأصل على أن يدعو البرلمان في انجلترا أساسا ليحصل على المال والتموين من الشعب ، وأخذ يقبل بالتدريج في جميع أجزاء العالم تقريباً المبدأ الذي يلخص في القول « لا ضرائب تدفع من غير تمثيل بواسطة نواب الشعب » ، فإنه الامتياز لنواب الشعب وحدهم أن يفرضوا الضرائب . وبالمثل فمن القواعد المقررة في جميع الدول

الديموقراطية ألا تسحب نقود من مال الأمة المجموع وتنفق دون اذن سابق ومعين من نواب الشعب عن طريق قانون خاص بذلك .

ويعين مراقب عام ومحاسب مستقل ليرى، إن كان الإنفاق الذي تقوم به الحكومة يسير فوق الميزانية التي وافق عليها البرلمان . وإن التقرير الذي يقدمه مراقب الحسابات العام وثيقة برلمانية هامة ، وفحصها بواسطة لجنة الحسابات العامة في مجلس العموم البريطاني يعد ذا أهمية عظيمة في عمل البرلمان .

(٤) وإن الوظيفة الرابعة للهيئة التشريعية في دولة ذات شكل برلماني في الحكم هي ما يسمى بوظيفتها التعبيرية . فأعضاء الهيئة التشريعية في مثل هذه الدول يستمتعون بحق الاستفسار ، أي بتقديم الأسئلة لكشف المعلومات الخاصة بعمل الحكومة ودواوينها ، ويلقون بذلك الضوء على العيوب في الإدارة . وإن مظالم الشعب وما يقابله من صعوبات يجد أيضاً بهذه الطريقة تعبيرا ملائما . فالساعة الأولى من كل اجتماع تخصص عادة لتقديم الأسئلة والإجابة عنها . وحتى يمر الوزير بنجاح في هذا الامتحان ، يجب ألا يملك فقط معرفة تامة عن عمل الدواوين التي تنضوي تحت مسئوليته ، ولكن يجب أن يتوافر له قدر كبير من الحصافة وسرعة البديهة ويقظة الذهن وحس رقيق بالمرح ومهارة عالية في الرد .

وإن هذا الحق في الاستفسار حق قيم جدا في الديموقراطية البرلمانية . فهو يحفظ الحكومة في حالة من الحرص المستمر على مستوى عال من النزاهة والكفاية .
وهو يساعد على إبقاء الاتصال الحيّ بين أعضاء البرلمان ودوائرهم الانتخابية وبين الحكومة والشعب . كما أنه يهيء فرصة ثمينة للحكومة لتقدر الرأي العام فيما يتصل بسياساتها وعمل الدواوين الحكومية .

ولقد وصف والتر باجوت Walter Bagehot وظائف مجلس العموم البريطاني ولخصها في خمس – وهي الوظيفة الانتخابية (ويقصد بها اختيار الحكومة والمحافظة عليها) والوظيفة التعبيرية والوظيفة التعليمية والوظيفة الإعلامية والوظيفة التشريعية . وإن الوظائف التعبيرية والتعليمية والإعلامية هي أكثر الوظائف ملاءمة لوجوه التمثيل

والنيابة للمجالس الحديثة . فهناك انتخابات في الأغلبية الساحقة للدول الحديثة ، ولو أن المجالس النيابية الناتجة تختلف في المكانة والسلطة ، إلا أنها تشترك بوجوه متفاوتة في وظيفة التزويد بصورة ما من صور الاتصال بين الحكومة والمحكومين . فهي إحدى الوسائل لإبلاغ المطالب من تحت وإعطاء المعلومات والشرح من فوق . ولقد وسع برنارد كريك Bernard Crick الوصف الذي قدمه باجوت لوظائف مجلس العموم بأن قال إن أهم وظيفة فعلية للبرلمان لا تقوم على التهديد بقلب الحكومات أو بسن أو رفض أو تعديل التشريع ، ولكن تقوم على الحاجة لوضع الحقائق والخيالات أمام الدائرة الانتخابية التي تجلس في الحكم على الحكومات . وقد طور صامويل بير Samuel Beer هذا الخط من المناقشة وادعى بأن الحكومات القوية أصبحت حقيقة وأنه يجب أن يقدم لها العون في أعمالها ومسئولياتها بالتعبئة المستمرة لرضى الدائرة الانتخابية ، وهي وظيفة يجب على مجلس العموم من بين وكالات الاتصال الأخرى أن يؤديها ، وأن هذا واجب ينبغي ألا يقتصر فقط على عهود الانتخابات .

د ـ الهيئة القضائية

(ا) أهمية الهيئة القضائية :

إن وجود هيئة تشريعية وهيئة تنفيذية في بلد ما لا يغني عن وجود هيئة قضائية مستقلة وغير متحيزة حتى يكمل عمل نظامها الدستوري . فالحماية ضد الحكم التحكمي شرط يتوقع كل مواطن من الحكومة المتمدينة أن توفره له ، وإن هيئة قضائية مكونة تكوينا مناسبا تعتبر من أحسن الوسائل التي يمكن أن يتحقق بها هذا الشرط . وإنه لهذا السبب يقال غالبا أن جودة الهيئة التشريعية في بلد ما هي مقياس جودة حكومتها .

وإنه لمن الأدلة على أن الهيئة القضائية قد احتلت دائماً مكانا بارزا في تفكير الناس حقيقة أن شيئا من الألوهية قد نسب إلى الوظيفة القضائية . وإن العدالة تعتبر إحدى الصفات الإلهية وصور القاضي على أنه شخص معصوب العينين يدير العدالة بيدين متزنتين دون خوف أو محاباه . وقد كانت وظيفة القاضي في الأزمان القديمة جزءا من وظيفة رجل الدين .

ولقد تطورت فكرة العدل وتطبيقها تطورا بطيئا حتى بلغت المفهوم الحضاري السائد في الوقت الحاضر . ففي الدولة الحديثة تعتبر جميع الجرائم جرائم ضد الدولة

وذلك بالرغم من أننا نتكلم عن القانون الخاص والقانون العام . وعلى حين أن منظمات اجتماعية متنوعة قد تستعمل الإقناع والضغط المعنوي والاستبعـــاد الاجتماعي فيما يتصل بأعضائها لفرض خط معين من السلوك ، فإنه ليس لها الحق في أن تسجن الناس وأن تحكم بالاعدام وما شابه ذلك . فالعدل وظيفة الدولة .

ولقد كانت الهيئة التنفيذية المستبدة أعظم أعداء الهيئة التشريعية المستقلة . ففي ظل حكم أول ملكين من ملوك أسرة ستيوارت في انجلترا بذل جهد لإخضاع الهيئة القضائية للهيئة التنفيذية وشارك حتى بعض القضاة في هذا الجهد غير المقدس. وليكن القضاة أسودا ولكن عليهم أن يكونوا على حد تعبير بيكون Bacon « أسوداً تحت العرش » ، وبتعبير آخر يجب عليهم أن يكونوا تابعين للهيئة التنفيذية . ولكن استقلال الهيئة القضائية في انجلترا قد تحقق في النهاية وتقرر عدم فصل القضاة إلا بقرار من مجلس البرلمان .

(ب) وظائف الهيئة القضائية :

(١) إن الوظيفة الأساسية للهيئة القضائية هي تطبيق القانون على قضايا معينة ، في كلا المنازعات المدنية وفي القضايا التي يتهم فيها أشخاص بارتكاب الجريمة . وإن هذه الوظيفة ليست سهلة كما يبدو من الظاهر . ففي قضايا كثيرة يكون القانون غير واضح أو غير خال خلوا تاما من الغموض . ومن ثم فالقاضي يطلب إليه أن يفسر معنى القوانين ، والقضاة بفعلهم هذا قد بنوا مجموعة عظيمة من القوانين التي يطلق عليها «قانون القاضي» أو «قانون القضايا». وإن القضاة في البلاد الانجلوساكسونية بمعالجتهم للقضايا التي لم تتناولها القوانين التشريعية ، قد أعلنوا ما يسمى بالقانون العام . وإن معظم المجموعة الكلية للقانون الإداري في فرنسا قد بنيت بواسطة قرارات مجلس الدوله ، أعلى محكمة إدارية في البلاد .

ولو أن السوابق ليست ملزمة لقرارات المستقبل ، إلا أنه ينظر إليها باحترام كبير . فكلا المحامين والقضاة يستخدمونها . وإن السوابق في البلاد الانجلوسكسونية

لا تعتبر مجرد بيان للقانون ، وإنما هي مصدر للقانون . ولكن السوابق القضائية في فرنسا والمانيا وغيرهما من بلاد القارة الأوروبية لا تلزم حتى المحاكم الصغرى .

(٢) وإن وظيفة ثانية من وظائف الهيئة القضائية تقوم على حماية الفرد ضد اعتداء الدولة . وليس هناك ترتيب خاص لهذا الغرض في البلاد التي تتكلم اللغة الانجليزية أو في بلجيكا حيث يسود حكم القانون ، الذي تطبق وفقه نفس القوانين ونفس المحاكم على كلا الموظفين والأفراد العاديين . أما في فرنسا وفي غيرها من البلاد فتوجد محاكم إدارية خاصة تطبق قانونا إداريا .

ولقد ثار الجدال حول المفاضلة بين حكم القانون وبين القانون الإداري . ويعتبر ديسي A. V. Dicey مسئولا إلى حد كبير عن الأهمية المتطرفة في البلاد التي تتكلم اللغة الانجليزية من أن حكم القانون وحده يستطيع أن يحمي بطريقة ملائمة حريات الفرد ضد الموظفين العموميين . ولكن معرفة وثيقة بالمحاكم الإدارية الخاصة في فرنسا أكثر مما كان متاحا في عهد ديسي قد أقنعت المفكرين بأن المحاكم الإدارية والقانون الإداري لا يعني بالضرورة الحكم التحكمي . فليس هنالك أساس مكين للاعتقاد الشائع بأن العدالة في المحاكم الإدارية توجه لصالح الإدارة أو ذوي السلطان . وإن قضاة المحاكم الإدارية ليسوا علماء فقط بالقانون وإنما يحظون بخبرة ادارية تمكنهم من أن يأخذوا في الاعتبار الجوانب العامة والخاصة للقضية التي يكون فيها موظفو الدولة طرفا من الأطراف . وقد أصبحوا على مر السنين حماة للفرد ضد الأعمال التحكمية وغير القانونية للحكومة ووكلائها الإداريين.

وقد حدث تطور ملحوظ في السنين الأخيرة فكلا حكم القانون والقانون الإداري قد تعرضا لتغيرات في اتجاه كل منهما الآخر مما يقلل الفروق الحادة بين الاثنين . فكثير من الدواوين الإدارية الكبيرة مثل وزارة الصحة والعمل تستمتع بسلطات شبه قضائية ، ولا يوجد في بعض القضايا استئناف لسلطة أعلى . كما أن المحاكم الإدارية في اوروبا قد أخذت الصيغة القضائية باستعمالها الإجراءات المعينة بشأن الأدلة والحكم وغير ذلك .

(٣) وإن وظيفة هامة من وظائف الهيئة القضائية في الدساتير الفدرالية تقوم على تفسير الدستور وإعلان بطلان القوانين التي تخالف الدستور . ففي الولايـــات المتحدة الأمريكية مثلا أربعة أنواع من القوانين لها درجات متنوعة من السلطة ، وهي (ا) الدستور الفدرالي ، (ب) والقوانين الفدرالية (ج) ودستور الولاية (د)وقوانين الولاية . وإن الأول من بين هذه القوانين الأربعة يسود ضد الباقي جميعه .

وإن قضاة المحكمة العليا هم حراس الدستور الفدرالي . ولا يعني هذا أنهم يفحصون دستورية كل قانون يشرع قبل أن يصبح نافذا . فللطرف المظلوم أن يتقدم بالانتهاك المزعوم للدستور إلى المحكمة العليا . فالمحكمة ليس لها سلطة التدخل إلى أن يستغاث بمنصبها في قضية تقدم إليها بالأسلوب الموضح بواسطة القانون .

وإن سلطة إعادة النظر القضائية الممنوحة للمحكمة العليا تمكن الهيئة القضائية من أن تعمل كحارسة للدستور ضد الاعتداءات الممكنة للهيئة التنفيذية أو الهيئة التشريعية . وعلى وجه العموم فقد عمل النظام بطريقة مرضية وذلك بالرغم من حقيقة أن هنالك مناسبات أسهم أثناءها تحيز القضاة اسهاما كبيرا في رفض التشريع الاجتماعي الجوهري بحجة الدفاع عن الدستور. ومن ثم فإن قانون مسئوليةأصحاب العمل وقانون تعويض العمال وقانون الحد الأدنى للأجور وقانون منع عمل الأطفال من القوانين التي وضعها الكونجرس الفدرالي ووافق عليها رئيس الجمهورية قدرفضت في وقت أو آخر بواسطة المحكمة العليا ، ولو أن هذه التشريعات قد نجحت اليوم في أن تصبح قانون البلاد .

(٤) وهنالك وظائف أخرى عديدة للهيئة القضائية لخصها جارنر Garner كمايلي : (ا) إصدار أوامر وإنذارات قضائية من أنواع متعددة ، (ب)النطق بأحكام إعلانية فيما يتصل بما هو حق أو بما يتطلبه القانون عندما تطلب مثل هذه الآراء بواسطـــة الأطراف المعنيـــة ، (ج) إعطـــاء رأي استشاري في مسائل قانونيـــة عندمـــا يطلب ذلك بواسطـــة الهيئة التنفيذية أو الهيئة التشريعية ، (د) إصدار

الأحكام القضائية في مسائل السلطان المتنازع عليها في الدساتير الفدرالية ، (هـ) تعيين موظفي المحكمة المحليين ، واختيار الموظفين الكتابيين وغيرهم ، وإصدار الرخص ، وتعيين الحراس والأوصياء ، وإثبات صحة الوصايا وادارة ممتلكات الأشخاص المتوفين ، وتعيين الحراس القضائيين .

(ج) العلاقة بين الهيئة التشريعية والهيئة القضائية :

إنه وفق مبدأ فصل السلطات ، تضع الهيئة التشريعية القوانين ، والهيئة القضائية تفسرها وتطبقها على قضايا معينة . ولكن تغتصب الواحدة منهما أحيانا وظيفة الأخرى ، ومن ثم فيكون لها شيء من نفوذ الرقابة على أنشطة الأخرى .

ففي بعض البلاد تخول الهيئة القضائية — كما ذكرنا — الحق في إعلان بطلان القوانين التي تسنها الهيئة التشريعية عندما يكتشف أن هذه القوانين قد تجاوزت السلطات المخولة للهيئة التشريعية بواسطة الدستور المكتوب . ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، تعتبر الهيئة القضائية حقيقة الوصي على الدستور . أما في انجلترا مثلا فإن أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لا يمكن إبطاله بواسطة المحاكم القضائية ، لأن السيادة السياسية للشعب في انجلترا ، كما تعبر عنها الهيئة التشريعية ، غير ممكن انتهاكها . وإلى جانب ذلك فإن الهيئة القضائية بتفسيراتها للقانون وتطبيقه على قضايا معينة تخلق من القواعد والعرف ما يعتبر من الناحية العملية قوانين . وهي عادة كان يطلق عليها اسم القوانين الموضوعة بواسطة القاضي .

ومن ناحية أخرى ، تمارس الهيئة التشريعية وظائف خاصة على الهيئة القضائية . ففي انجلترا يعتبر مجلس اللوردات ، وهو المجلس الأعلى للهيئة التشريعية المحكمة العليا للاستئناف . وفي الواقع أن هذه الوظيفة تمارس بواسطة لوردات القانون الستة ورئيس اللوردات . وإنه في بعض البلاد الأخرى يعمل المجلس الأعلى كمحكمة لسماع الاتهامات ضد الموظفين الكبار التنفيذيين . فمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة مثلا يعقد نفسه كمحكمة لمحاكمة الموظفين المتهمين

بواسطة المجلس الأدنى للهيئة التشريعية . وإن الهيئة القضائية غالبا ما تعين بواسطة الهيئة التشريعية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعين القضاة الفيدراليون بواسطة الهيئة التنفيذية ولكن التعيين يجب أن يجاز بواسطة مجلس الشيوخ .

(د) علاقة الهيئة التنفيذية بالهيئة القضائية :

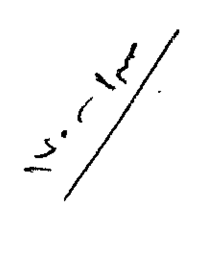
إن ادارة العدالة تستلزم أن تملك الهيئة القضائية قدرا كبيرا من الاستقلال عن الهيئة التنفيذية حتى لا تمارس الهيئة التنفيذية تدخلا غير مناسب في وظائف الهيئة القضائية . ولكن لا يتضمن هذا الاستقلال أن الهيئة التنفيذية تخضع دائما لرقابة الهيئة القضائية . فمن القوانين العامة المقررة أنه ينبغي لرئيس الهيئة التنفيذية أن يعفى من سلطان أية محكمة أو قاض طالما يبقى في منصبه . فمثلا يستمتع رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة بالحصانة من الرقابة القضائية . ولكنه مسئول أمام مجلس الشيوخ عندما تصبح هيئته محكمة من أجل الغرض الخاص لمحاكمة رئيس الجمهورية . وإن سلطة المجلس حتى في تلك الحالة قاصرة على استبعاد رئيس الجمهورية من المنصب واسقاط أهليته من توليه المناصب العامة مرة ثانية . فحرياته الشخصية لا يستطاع تقييدها بأي قرار من قرارات المحكمة. ولكنه حالما يصبح مواطناً مجرداً من المنصب العام ، فإنه يخضع لسيطرة الهيئة القضائية كفرد عادي .

وفي الوقت نفسه فإن الأوامر واللوائح التي يصدرها رئيس الجمهورية قدتفحص وحتى يتقرر بطلانها أن تقدم إلى المحكمة من ينازع في صحتها ويطالب بالإنصاف منها . وإن الموظفين التابعين لرئيس الهيئة التنفيذية لا يعفون من سلطان الهيئة القضائية . فالمحكمة قد تمارس بحرية سيطرتها عليهم حينما يكتشف انتهاكهم لقواعد الدستور . وإنه حتى حقيقة أنهم يعملون وفق أوامر رئيس الجمهورية لا يمكن أن تكون دفاعا في صالحهم .

وعلى هذا النحو فلأن رئيس الجمهورية يقوم بإدارته إلى حد كبير عن طريق

مرؤسيه من الموظفين التابعين له ، فإن الهيئة القضائية تستمتع بطريقة غير مباشرة بقدر كبير من الرقابة على أنشطة الهيئة التنفيذية .

ولقد ذهب بعض المفكرين إلى أنه يجب ألا تعطي الهيئة التنفيذية السلطة العليا لأن ذلك قد يؤدي الى الاستبداد . ولكن التجربة والعقل يبينان أنه ينبغي أن تخول الهيئة التنفيذية قدرا كبيرا من السلطة ، وذلك لأنه إذا ما أعطيت السيطرة للهيئة القضائية على الهيئة التنفيذية ، فإن كفاءة الهيئة التنفيذية لا بد وأن تعاني من جراء ذلك . وإذا ما طبق تقسيم الوظائف تقسيما صارما فإنه لا بد من أن تحدث منازعات غير ضرورية بين الهيئتين القضائية والتنفيذية . فالهيئة التنفيذية في مركز يمكنها من أن تعوق تنفيذ الإجراءات التي تصدرها الهيئة القضائية ، كما أن الهيئة القضائية إن هي اتجهت إلى مقاومة الأوامر التنفيذية فإنها قد تخلق المتاعب في طريق عملها الرقيق .



فهـــــرس

صفحة